

# الْجَنَائِزُ وَمُصَيِّرُ الْعَرَبِ









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الجات ومصير العرب

(المجلد الثالث)

إعداد

مركز المحروسة النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نشر ٢٠٢٣ - ت : ٢٨٠٢٠٣٣



# للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المجلد رقم ٢	الجات ومصير العرب (المجلد الرابع)	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	العنوان	
				المؤلف	
		الحياة	١	٩٤-٠١-٠١	فرص ادخال اصراجات هيكلية على اقتصادات كل البلدان -اتفاق غات سيزيد صافي الدخل العالمى
		الاهرام	٢	٩٤-٠١-٠٢	مواجهة افصاع الاقتصاد المصرى مع اتفاقيات "الجات"
		الاهرام	٣	٩٤-٠١-٠٢	الناس والاقتصادى - الجات .. دعوة للنحدى
		الاهرام	٤	٩٤-٠١-٠٢	عبد الرحمن عقل
		الاهرام	٥	٩٤-٠١-٠٢	المصدر وحده هو المستفيد من اتفاقية "الجات"
		الاهرام	٦	٩٤-٠١-٠٢	شريف العبد
		الاهرام	٧	٩٤-٠١-٠٢	الناس والاقتصاد
		الاهرام	٨	٩٤-٠١-٠٢	عبد الرحمن عقل
		الاهرام	٩	٩٤-٠١-٠٢	"الجات" وتعريف القيمة للاغراض الجمركية
		العربى	١٠	٩٤-٠١-٠٢	امال علام
		العربى	١١	٩٤-٠١-٠٢	بعد قرارات "الجات" ٢٥% زيادة فى اسعار الحبوب المستوردة
		العربى	١٢	٩٤-٠١-٠٢	مسعد نوار
		العربى	١٣	٩٤-٠١-٠٢	اتفاق "الجات" لصالح الدول الكبرى
		العربى	١٤	٩٤-٠١-٠٢	بعمت الله ابوالنصر
		العربى	١٥	٩٤-٠١-٠٢	ترسيخ نهج دول الجنوب الفقير .. ومحاولة ابتعاد اقتصاديات الشمال
		العربى	١٦	٩٤-٠١-٠٢	احمد مصطفى
		العربى	١٧	٩٤-٠١-٠٢	فجر النور : انضمام مصر لاتفاقية "الجات" ضرورة لتحرير التجارة
		العربى	١٨	٩٤-٠١-٠٢	تحلاء زكري
		العربى	١٩	٩٤-٠١-٠٢	الجات تغفل العالم الثالث
		العربى	٢٠	٩٤-٠١-٠٢	رضا محمد لارى
		العربى	٢١	٩٤-٠١-٠٢	الاغنياء يكسبون والفقراء يدفعون
		العربى	٢٢	٩٤-٠١-٠٢	فنجى عبد الغناح
		العربى	٢٣	٩٤-٠١-٠٢	رئيس هيئة للاستثمار اتفاقية الجات تضع مصر فى منافسة عالمية شديدة
		العربى	٢٤	٩٤-٠١-٠٢	مديحة عرب



مجلد رقم ٢٢	الجان ومصير العرب (المجلد الرابع)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٩	٩٤-٠١-٠٥	الانعاقة نصر بمصالح العالم العربي وتسعيد منها اوربا	حارم مير
٢٠	٩٤-٠١-٠٥	الالهالي	حلم لوركا .. والجان ومصير العقراء
٢١	٩٤-٠١-٠٦	الالهالي	لويش جريس
٢٢	٩٤-٠١-٠٧	الالهالي	مصر حصيل على مرانا عديده فى انعاقة الجان!
٢٣	٩٤-٠١-٠٧	الاهرام	اسسام سعد
٢٤	٩٤-٠١-٠٧	الاهرام	الجان .. العكاسب والحسانر
٢٥	٩٤-٠١-٠٧	الاهرام	عبد الرحمن عقل
٢٦	٩٤-٠١-٠٨	الاهرام	حرس الانذار لمصر
٢٧	٩٤-٠١-٠٨	الاهرام	سامى ابوالعز
٢٨	٩٤-٠١-٠٨	الاهرام	محمد محمود وزير الاقتصاد يراس اجتماعيا موسعا من ٢٢٠ خيرا مصريا لمناقشة تاثيرات انعاقة "ا"
٢٩	٩٤-٠١-٠٩	الاهرام	حق مصر فى دعم صاعها الوطنية فى اطار انعاقة الجان
٣٠	٩٤-٠١-٠٩	الاهرام	محمد حراقة
٣١	٩٤-٠١-١٠	روزاليوسف	اللعب مع الكبار فى الجان !
٣٢	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	عبد القادر شهيب
٣٣	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	رئيس وفد مصر فى معاوضات "الجان"
٣٤	٩٤-٠١-١٠	العربي	ياسر صحى
٣٥	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	ياقنينا الرئيس مبارك أمس الترامات الحكومة "للجان" تدمر صناعة النسيج وترفع اسعار الغذاء
٣٦	٩٤-٠١-١٠	العربي	مسعد بوار
٣٧	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	انعاقة "الجان" تحت نظر مجلس الشعب
٣٨	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	محمد عبد اللاة
٣٩	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	معارفة بن يعرفات القمه فى "الجان" و "بروكسل"
٤٠	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	الدول النامية تسعيد من انعاقة أورجوى فى الملابس والمنسوجات والزراعة وانهاء الحصص ودخول
٤١	٩٤-٠١-١١	الاهرام	العلم فى حاننا انعاقة الجان واحطارها على دول العالم الثالث
٤٢	٩٤-٠١-١١	العالم اليوم	كارنه تهود صناعة السكر فى أوروبا
٤٣	٩٤-٠١-١٢	الشرق الاوسط	الجان لا تقتل ولا تهزم .. بل سبه الساهى ونوطف الوسنان
٤٤	٩٤-٠١-١٢	الشرق الاوسط	على الدلاجى





مجلد رقم ٤	الجان ومصير العرب (المجلد الرابع)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٤٦	٩٤-٠١-١٢	الالهالى	امريكا فرصب تعديلا فى الجاب بريد اسعار الواردات البراعيه ٣ مرات
٤٧	٩٤-٠١-١٢	الجمهورية	"الجان" ليست مؤامرة ضد العالم الثالث
٤٩	٩٤-٠١-١٤	الاهرام	السيد هابى الجان .. من أجل الاعضاء أم العفراء ؟
٥٢	٩٤-٠١-١٤	الشرق الاوسط	عبد الرحمن عقل سياسات الولايات المتحدة الجثمانية الدولية العادلة
٥٧	٩٤-٠١-١٤	الحياة	عاطف سلطان ميطمه الخليج للاستشارات الصناعية تحذر من تأثيرات على الامن الاقتصادي
٥٩	٩٤-٠١-١٤	الاهرام	سباق عربى لادحول الجاب
٦٠	٩٤-٠١-١٤	الحياة	على الدمل العربيه عدم تجاهل التحديات المقبلة
٦٢	٩٤-٠١-١٥	الاهرام	رباح الجان تهب على الحفول المصرية !
٦٤	٩٤-٠١-١٥	المساء	وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية التحاس حسن
٦٦	٩٤-٠١-١٥	الاهرام	"الجان" .. الاعصار المدمر ؟
٦٨	٩٤-٠١-١٥	الاهرام المسائى	ولكن اوروبا ايضا حائرة !
٧٠	٩٤-٠١-١٦	اكتوبر	حكاية "الجان" .. وحكايتها معه ! ابراهيم صالح
٧٢	٩٤-٠١-١٧	العالم اليوم	رجال الاعمال العرب وحسابات ما بعد الجان
٧٢	٩٤-٠١-١٨	الاهرام الاقتصادي	الرجب اسمه انعاقبه الجان سرييف العبد
٧٥	٩٤-٠١-١٧	العالم اليوم	الجان ____ النافعا ____ اببك ____ والانعاق بين امريكا واليابان
٧٧	٩٤-٠١-١٧	الاهرام الاقتصادي	الاجراءات الرمادية والجان زينب ابراهيم



مجلد رقم ٢	الكتاب ومصدر العرب (المجلد الرابع)	العنوان	المؤلف
			سباق بين الدول العربية للانضمام الى "الجات"
٩٤-٠١-١٧	٨٣	العالم اليوم	وربر النخاره الامريكى فى الرياض : تركيز امريكى على اسواق السعودية والخليج
٩٤-٠١-١٧	٨٥	العالم اليوم	سامى المهنا
			وربر النخاره الامريكى طالب دول مجلس التعاون بايجاد حل للمعلطعة العربية لاسرائيل
٩٤-٠١-١٧	٨٧	الحياة	سليمان بمر
			صاح الخبر
٩٤-٠١-١٧	٩٠	الاخبار	سعيد سبل
			نوره "الجات" النخاريه
٩٤-٠١-١٨	٩١	العالم اليوم	عديان بيسسو
			التجارة الدولية : قصه ما قبل الجات (٢-١)
٩٤-٠١-١٨	٩٢	العالم اليوم	رفعت لقوشة
			الجات : التحرير أو الحرب (٢-٢)
٩٤-٠١-١٩	٩٣	العالم اليوم	رفعت لقوشة
			كبير المفاوضين المصريين "الجات" للعالم اليوم
٩٤-٠١-١٩	٩٤	العالم اليوم	فتحية ابراهيم
			مجلس ادارة اتحاد العرف النخاريه :
٩٤-٠١-١٩	٩٧	الاهرام	الباس والاقتصاد
			عبد الرحمن عقل
٩٤-٠١-٢٠	٩٨	الاهرام	الجات الكلمة التي افنتحت حيائنا
٩٤-٠١-٢٠	٩٩	صباح الخير	بخله يدير
			انعاقه الجات والبلاد الناميه
٩٤-٠١-٢١	١٠٢	الاهرام	نحن والجات فى حوار مع وزير الاقتصاد مؤتمر برئاسة مبارك لبحث مشاكل المصدرين قريبا
٩٤-٠١-٢١	١٠٦	المصور	ماحد عطية
			المعرب يسعى الى استغلال مؤتمر غات لدمج الاقتصاد المحلى بالاقتصاد الدولى
٩٤-٠١-٢١	١١٢	الحياة	محمد الشرقى
			انعاقه الجات والبلاد الناميه
٩٤-٠١-٢١	١١٢	الاهرام	سعيد النجار
			انعاش الصادرات النوبسيه بعد تطبيق اتفاق "الجات"
٩٤-٠١-٢٢	١١٦	العالم اليوم	ألهة السلامه



المجلد رقم ٢	الجان ومصير العرب (المجلد الرابع)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
		"الجان" والسوق الشرق أوسطية ببحثها الجامعة العربية		١١٨	٩٤-٠١-٢٣
		الدول النامية وانفاقه "الجان" سلبات وإيجابيات	أكتوبر		
		ناهد رمري	العالم اليوم	١١٩	٩٤-٠١-٢٣
		انفاقه الجان وكيف ستواجهها دولنا			
		أحمد أبو العنح	الشرق الاوسط	١٢٣	٩٤-٠١-٢٤
		انفاقه الجان وتأثيرها على الاقتصاد المصري			
		ابراهيم أمين	الاهرام الاقتصادي	١٢٤	٩٤-٠١-٢٤
		امريكا مسعدة لدعم طلب الامارات الانضمام الى عات			
		٥ مليارات دولار خسارة سنوية للعرب .. من "الجان"	الحياة	١٢٦	٩٤-٠١-٢٥
		ابراهيم بوار	العالم اليوم	١٢٧	٩٤-٠١-٢٥
		بحس وعالم ما بعد (الجان) الجديدة الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية وصراع المصالح الفطرية			
		ابراهيم العيسوي	الاهالي	١٢٩	٩٤-٠١-٣٦
		انفاق "جان" بريد فانورة الواردات الغذائية العربية			
		عاطف عبدالله	الاهرام	١٣٣	٩٤-٠١-٣٦
		انفاقه الجان : وحقيقة تأثيرها على الاقتصاد المصري			
		علاء الدين مصطفى	اخر ساعة	١٣٣	٩٤-٠١-٣٦
		مصر تلعب امريكا ملاحطتها على "الجان"			
		الاهرام		١٣٧	٩٤-٠١-٣٦
		"الجان" .. والقيود الاقتصادية الدولي !			
		الاهرام		١٣٨	٩٤-٠١-٣٦
		نقرير لمبارك من الحزب الوطني حول اثار "الجان"			
		نهال شكري	الاهرام	١٤٠	٩٤-٠١-٣٧
		مصر في دائره تجارة الخدمات			
		حميل جورج	الاخبار	١٤١	٩٤-٠١-٣٧
		حتى طبق العول سنأثر بـ "الجان"			
		سامية بولس	العالم اليوم	١٤٤	٩٤-٠١-٣٧
		السوق العربية المشتركة هي الحل لمواجهة اثار "الجان"			
		مصطفى عبد السلام	العالم اليوم	١٤٨	٩٤-٠١-٣٧
		عاب : التجارة العالمية سجلت تقدما سنة ثلاثة في المئة عام ١٩٩٣			
		الحياة		١٤٩	٩٤-٠١-٣٧



مجلد رقم ٢	الحات ومصر العرب (المجلد الرابع)
العنوان	
المؤلف	المصدر
رقم الصفحة	التاريخ
١٥٠	٩٤-٠١-٢٨
١٥٢	٩٤-٠١-٢٩
١٥٤	٩٤-٠١-٢٩
١٥٥	٩٤-٠١-٣١
١٥٦	٩٤-٠١-٣٠
١٥٧	٩٤-٠١-٣١
١٥٩	٩٤-٠١-٣١
١٦٤	٩٤-٠١-٣١
١٦٥	٩٤-٠١-٣١
١٦٦	٩٤-٠١-٣١
١٦٩	٩٤-٠١-٣١
١٧٤	٩٤-٠١-٣١
١٧٥	٩٤-٠١-٣١
١٧٦	٩٤-٠١-٣١
١٧٨	٩٤-٠٢-٠١
١٨٢	٩٤-٠٢-٠٢





مجلد رقم : ٣	الجان ومصدر العرب (المجلد الرابع)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٩٤-٠٢-٠٤	١٨٥	الاهرام	سعيد المحار
٩٤-٠٢-٠٤	١٨٧	الوفد	الجان احر الوارث العالمية عام ١٩٩٢ الانعاقبة لها تاثيرات سلبية على اقتصاديات الدول النامية ... و عبد الرحمن صادق
٩٤-٠٢-٠٥	١٩٠	العالم اليوم	يؤيد انضمام السعودية الى "الجان" محمد عبد الرحمن
٩٤-٠٢-٠٥	١٩١	الاهرام	"الجان" احتكاك التقدم وتاصيل التخلف ؟
٩٤-٠٢-٠٥	١٩٣	العالم اليوم	دول حوض شرق اسيا ونظام التجارة العالمي الجديد
٩٤-٠٢-٠٥	١٩٤	العالم اليوم	انعاقبة التجارة الدولية متعددة الاطراف والنظام الاقتصادي الدولي عيسى فتيحي عيسى
٩٤-٠٢-٠٦	١٩٧	السياسي	من بعض الاشتباك بين وراثنى الخارجية والاقتصاد حول انعاقبة الجان ؟ ابناس عبد العليم
٩٤-٠٢-٠٧	٢٠٠	الاهرام الاقتصادي	الجان التي لا يعرفها بعمان الزياتي
٩٤-٠٢-٠٨	٢٠٥	العالم اليوم	هل يتحرك .. قبل فوات الاوان ؟
٩٤-٠٢-٠٨	٢٠٦	الجمهورية	وسط ١٦٨ كتابا مريفا
٩٤-٠٢-٠٨	٢٠٧	الشعب	التوقيع على انعاقبتين لمع نروير الكتب
٩٤-٠٢-٠٨	٢٠٨	العالم اليوم	انعاقبة الجان هل تكون دافعا لاقامة السوق العربية المشتركة محمد سعد ابو عامود
٩٤-٠٢-٠٩	٢١٠	الحياة	اجتماع لمؤسسات التمويل العربية للبحث في عات الحياة
٩٤-٠٢-١٠	٢١١	الحياة	لجنة عربية لبحث الانعكاسات التجارية لـ عات اشرف العقبي
٩٤-٠٢-١٠	٢١٢	الاهرام	المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية امين محمد امين
٩٤-٠٢-١١	٣١٢	الاهرام	الجان وتحرير التجارة الدولية سعيد الجار



المؤلف	العنوان	مجلد رقم ٣	الجان ومصير العرب (II) جلد الرابع
رقم الصفحة	التاريخ		
شريف العبد	٢١٦	٩٤-٠٢-١٢	الجان امام مجلس الشورى-ضرورة دخول الانصار المصري في حلبة المنافسة الدولية
لعطات تحت القبة			الاهرام
راى المعارضة انفاقه الجاب !!	٢١٨	٩٤-٠٢-١٢	الاهرام
مصطفى كامل مراد	٢١٩	٩٤-٠٢-١٤	الاحرار
لقطات تحت القبة			الاهرام
منافشات ساخنة فى مجلس الشورى حول اتفاقية الجاب	٢٢١	٩٤-٠٢-١٤	الاهرام
شريف العبد	٢٢٢	٩٤-٠٢-١٤	الاهرام
الجان البى لانيعرفها			الاهرام الاقتصادى
نعمان الربانى	٢٢٤	٩٤-٠٢-١٤	الاهرام الاقتصادى
مشروع اتفاق التجارة الدولية فى الخدمات			الاهرام الاقتصادى
مجلس الشورى يختم منافساته فى "الجان"	٢٢٥	٩٤-٠٢-١٤	الاهرام
عبد الحواد على	٢٢٦	٩٤-٠٢-١٥	الاهرام
بنك الامارات الصاعى بطلب بتوحيد التعريفه الحمركية			الاهرام
الجامعة العربية تحدد ٤ بدائل للتعامل مع اتفاقية "الجان"	٢٢٧	٩٤-٠٢-١٦	العالم اليوم
"الجان" ومنافشات الشورى الواعية			الاهرام
اصواء على "حرب الكمار" الجاب على الطريقة الامريكية	٢٢٨	٩٤-٠٢-١٨	الاهرام
عاطف فتحى	٢٢٩	٩٤-٠٢-٢٠	الاهرام المسانى
التعاون العربى فى مواجهة "الجان" و "النكتلات"			العالم اليوم
عاطف فهم	٢٣٠	٩٤-٠٢-٢١	العالم اليوم
اتفاقية والدور المصرى المطلوب			الاهرام الاقتصادى
محمد فتحى مديوى	٢٣١	٩٤-٠٢-٢١	الاهرام
حربه التجارة محدد مبدأ			الاهرام
الجان وغذاء المصريين	٢٣٢	٩٤-٠٢-٢١	المصور
سعيد يوسفى	٢٣٣	٩٤-٠٢-٢٥	المصور



المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلة رقم ٧	الجات ومصير العرب (المجلد الرابع)		
العنوان			
الجات والطريق الى دوره اوروحواى	الاهرام	٢٦٢	٩٤-٠٢-٢٥
سعيد النجار			
المستوردون هم الخاسرون فى اتفاقية الجات	السياسى	٢٦٥	٩٤-٠٢-٢٧
هانى حبرى			
هل يستفيد المنتج الزراعى المصرية من اتفاقية "الجات" ؟	الاهرام	٢٦٧	٩٤-٠٢-٢٧
سلوى عليم			
ماذا يعنى الجات عربيا ؟ توقيع اتفاق اوروحواى فى مراكش سيمهد	الشرق الاوسط	٢٦٨	٩٤-٠٢-٢٨
عاطف سليمان			
"انذار للتبعريونات العربية لوفى بث الفيلم المصرى فضائيا"	الوفد	٢٧١	٩٤-٠٢-٠١
سعيد علام			
الكويت تأمل أن تكون المكاسب اكبر من التكاليف	الشرق الاوسط	٢٧٢	٩٤-٠٢-٠٢
فادية الرعى			
الامارات : المنتجات الزراعية وصادرات الملابس نواجه أكبر العوائق	الشرق الاوسط	٢٧٦	٩٤-٠٢-٠٢
ناج الدين عبد الحق			
احتمالات قوية باشتراك الصين فى اتفاقية الجات	العالم اليوم	٢٨٠	٩٤-٠٢-٠٢
موقف عربى موحد للتعامل مع اتفاقية "جات"	الاهرام	٢٨١	٩٤-٠١-٠٢
عاطف عبدالله			
الامم المتحدة لا دخل لها باتفاقية الجات ولا تتحمل مسئولية نتائجها	الاهرام	٢٨٢	٩٤-٠٢-٠٥
المغرب مستعد للاتفاقية بعد ١٠ سنوات من التكيف	الشرق الاوسط	٢٨٢	٩٤-٠٢-٠٥
صرعام مسروحة			
ماذا يعنى الات عربيا : منح الاردن وضع "الاولى بالرعاية" والانضمام يدفع الى اعادة النظر	الشرق الاوسط	٢٨٧	٩٤-٠٢-٠٦





البصرة

المصدر :

١٩٩٤ سنة ١٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يفرض إدخال إصلاحات هيكلية على اقتصادات كل البلدان

## اتفاق غات سيزيد صافي الدخل العالي بما يراوح بين ٢٠٠ بليون و ٣٠٠ بليون دولار

دخل المجموعة الأوروبية خصوصاً بريطانيا وفرنسا، وهما من أكبر الدول المصدرة للخدمات نحو سبعة بلايين دولار. وفي الولايات المتحدة سترتفع صافي الدخل نحو بليون دولار.

وسيزيد صافي الدخل في المجموعة الأوروبية بنحو ٦١ بليون دولار وفي الكتلة السوفياتية السابقة بنحو ٣٧ بليون دولار وفي الولايات المتحدة بنحو ٦٢ بليون دولار وفي اليابان بنحو ٣٢ بليون دولار وفي العالم الثالث بنحو ١٦ بليون دولار. وسيمتدّد المصدرون الزراعيون باستثناء اقتصار اليهم سابقاً نحو ١٢ بليون دولار ودول أوروبا الغربية غير الأعضاء في المجموعة نحو ثمانية بلايين دولار والمستوردون الزراعيون باستثناء اقتصار اليهم سابقاً نحو سبعة بلايين دولار وكندا نحو أربعة بلايين دولار وأستراليا ونيوزيلندا نحو بليون دولار.

وزيادة صافي دخلها نحو ٢٠ بليون دولار.

وستحصل الزيادة في الدخل الصافي لليابان التي ستفتح تدريجاً أسواقها أمام واردات الرز وغيره من المنتجات الزراعية الخاضعة للحملة إلى نحو ٢٢ مليون دولار. وسيخسر معظم دول العالم الثالث نحو ١,٥ بليون دولار.

ستحقق الولايات المتحدة ودول الكتلة السوفياتية السابقة أكبر فائدة من إلغاء اتفاق حماية المنتجات المستهلكين الأمريكيين من انخفاض الأسعار ودول الكتلة السوفياتية السابقة من زيادة فرص التصدير. وسيزيد صافي الدخل ٢٢ بليون دولار و ٢٠ بليون دولار في الجانبين على التوالي.

ستستفيد دول الكتلة السوفياتية السابقة أيضاً من تحرير الخدمات بنحو ١٣ بليون دولار. وسيزيد صافي

جنتيف - روكس - تظهر تقديرات رسمية أن اتفاق «غات» لتحرير التجارة الحرة الذي تم التوصل إليه في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣ سيزيد صافي دخل دول العالم بما يراوح بين ٢٠٠ بليون و ٣٠٠ بليون دولار سنوياً. أي أكثر من واحد في المئة من إجمالي الناتج القومي للعالم على مدى عشر سنوات اعتباراً من ١٩٩٥.

وستستفيد الزيادة في دخل ١١٧ دولة وهي الدول التي يجب أن توقع الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية في العالم إلى ما معده ثلاثة في المئة من خمسة في المئة حالياً وإلغاء الكثير من الحواجز التجارية غير الجمركية.

وفي ما يأتي موجز من الفوائد التي سينجزها كل قطاع سيمتد الاتفاق الزراعي في إطار المعاهدة للمجموعة الأوروبية الاستفادة من قطاعها الزراعي الكفؤ







المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **٢٠٠٤**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ وزير الاقتصاد :

## بواءمة أوضاع الاقتصاد المصري مع اتفاقيات «الجات»

### تحرير التجارة ضرورة لحماية الإنتاج الوطني بالسوق

أكد السيد محمود محمد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان امام الاقتصاد المصري فترة تراوح بين ٥ و ١٠ سنوات للتغيير اوضاعه ومواضعه مع اتفاقيات منظمة «الجات» في اطار جولة اورجواي . وقال : اننا اتخذنا اجراءات اكثر صرامة مما تنص عليه الاتفاقية في برنامج الإصلاح الاقتصادي.

كما أكد الوزير - خلال اجتماع اللجنة الدائمة لمناقشة مفاوضات الجات امس - ضرورة تحسين وتجويد الانتاج المصري حتى يمكن منافسة مثيله للمستورد بالسوق المحلية والخارجية . وقال ان تحرير التجارة امر حتمي ، ولنا في ظل هذا التحرير سوف يحمي انتاجنا من التجارة غير المشروعة

واوضح : ان اتفاق جولة اورجواي - التي استمرت ٧ سنوات - لن يترتب عليه اضافة اعباء جديدة تفوق القدرة الاحتمالية للاقتصاد المصري ، وأن الالتزامات المصرية المترتبة على تحرير التجارة الدولية تقل كثيرا عن الاعباء التي ستتحملها الدول النامية نتيجة لتطبيق بعض المعايير التي توفر معاملة افضل لمصر في تجارتها الدولية ، وسوف تنتهي لجنة متابعة مفاوضات «الجات» خلال الايام القليلة القادمة من دراسة الآثار المترتبة على الاتفاق الاخير فيما يتعلق بالاقتصاد المصري





## الناس والاقتصاد

### الجات ..

### دعوة للتصدي

شهدت أمس قاعة المؤتمرات بشركة الفهر للتصدير والاستيراد أعضاء اللجنة القومية للطلعة التابعة لمؤسسات الجات.

رأس الاجتماع محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وحضرها رئيس التمثيل التجاري مدحت الجويني ومعاونو الوزير الذين يعملون في مطبخ الجات محمد سامون للوزير المفوض في جنيف وللكونسل حسن هلال لستشار التجاري. وضعت الساعة نحو ٢٠٠ من كبار المسؤولين ممثلين لوزارات والأجهزة الحكومية وقطاع الأعمال والحام والخاص وبعض رجال الأعمال والمصيرين بأغلبهم أول المناظرين بنتائج اتصالات الجات. وعلقت القومية الدائمة انشئت منذ عام ١٩٨٨ وكان هدفها أن يكون رأي المفوض المصري خلال المفاوضات معبرا عن رأي غالبية الجهات.

ولذلك أكد وزير الاقتصاد في كلمته أن ٧٥٪ من اتصالات الجهات التي أعلن عنها تمت مناقشتها وأخذت الآراء الفنية بشأنها من خلال اللجنة القومية واللجان الفنية للتخصص. وأن اجتماع الأسس هو بداية لمناقشة ٨٪ الباقية كمستجدات جرت على الاتفاقية. وأكد وزير الاقتصاد أن مجاء بالاتفاقية هو دعوة تحد للمنتج المصري لكي يبتصر وينتج بتكاليف اقتصادية ليتمكن من مواجهة المنافسة الأجنبية.

وأشار الوزير في أنه بعد مناقشاته واستفساراته للعديد للمصريين المبرزين قد شاهد في السعودية إنتاجا مصرية متميزا يتنافس الإنتاج الأجنبي من حيث الجودة والسعر. وذلك بالمعرض المصري الذي يقام حاليا هناك خاصة وأنها سوق مفتوحة أمام الإنتاج العالمي.

وقد دارت المناقشات بعد ذلك مع وزير الاقتصاد وارتدت حول الإجراءات والسياسيات في الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بإعزاعه على وجه التحديد حيث من المقرر أن توقع الدول الصناعية الكبرى المع الزاوي الذي كانت تمنحه للمتصدير والمصريين معا.

سوف يؤثر سلبا على وراثة الدول الصناعية من الغذاء ولعل في هذا الصدد أن هناك فترة انتقالية من المقرر خلالها أن تقدم الدول الصناعية منحاً ومساعدات وقروضا لدول التنمية.

وعموما اتفق الجميع على أن أهم ما يجب عمله الآن هو ترسية الوظائف لتعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات من خلال إجراء الدراسات والمناقشات والتابعة لا بعد تطبيق اتفاق الجات.

وقد انطلقت المناقشات والآراء في هذه اللجنة على أنه لاغر من قبول الاتفاقية وضرورة التفرقة بين الآثار الفاتحة عن الاتفاقية في الأجل القصير والمتوسط من ناحية والأجل الطويل من ناحية أخرى وأن الصعوبة الحقيقية هي

تواجهنا الآن هي التخصص السلبيات للتوقعة في الأجل القصير والمتوسط حيث أنه لا توجد مشكلة في الأجل الطويل حينما تكون الدولة قد تكيفت

أوضاعها مع نظام العمل الجديد. وأثر البعض بمغلبة للقطاعات الجات ضرورة النظر في الصادرات المصرية نظرة جديدة

وإزالة كل الموانع التي تواجهها. وفي هذا الصدد لخص موضوع للفتن طويل القيلة ومدى الحاجة إلى ضرورة زراعته وكيف أن

أسعاره غير منافسة في الأسواق الخارجية وأن المخازن المحلية قد أصبحت بضرر نتيجة عدم قدرتها على المنافسة بسبب ارتفاع أسعار

الخرول المحلية. وقال الوزير: لقد تعدد الوضع حيث أصدرت الحكومة لقراراً بمنح الإطمان للممثل المحلية بالأسعار العالمية.

ومازالت اللجان المتخصصة للجنة اتصالات الجات في حالة انطاد دائم لتقييم لوقوف وإرساله ومالمن أن يسافر عنه التطبيق خلال المرحلة القادمة.

وحرص وزير الاقتصاد محمود محمد محمود أن يشيد بالنور العام الذي قام به الدكتور يسري مصطفى وزير الاقتصاد السابق الذي أطلع شوطا كبيرا في الترتيب لاتصالات الجات.

وتكلم أخيرة موضوع الجات سوف يتأخر به الجميع وهو موضوع فني ومتخصص ومجموعة من الاتفاقيات يجب أن يعرفها ويلزمها جيدا من يريد الحديث عنها.

**عبد الرحمن عقل**





## الجنزورى فى مجلس الشورى المصدر وحده هو المستفيد من اتفاقية «الجات»

اعلن الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ان علينا ان نقبل على حوار عربى - عربى قبل ان نقبل على حوار عربى - اسرائيلى سوق شرق اوسطية فى ظل تجارة بين الدول العربية لا تتعدى ه فى الملة، وفى كل استثمارات عربية على ارض اجنبية تصل إلى ٨٥ فى الملة.

وقال نائب رئيس الوزراء - أمام مجلس الشورى - ٦٠ مليون جنيه إسمائنا منها بانه لا انطلاقا من دفعه للتعليم. وقال إن الدولة خصصت استثمارات للتعليم فيها مليار و ٦٠٠ مليون جنيه إسمائنا منها بانه لا انطلاقا من دفعه للتعليم. وقال إنه أيضا نتمنى ان ندعو إلى الأمن والاستقرار دون علاج جزئى للمشكلات وإذا خصص لها ١ مليار جنيه وأضاف نائب رئيس الوزراء أننا لم نهمل محافظات الصعيد، بل اننا نركز على علاج جنوب الكنا. ونحن نعلم جيدا ان هناك ٨ محافظات بالصعيد نتمنى من المشوريات. وقال ان التركيز على الزراعة من أجل الحد من وفيات الفلاح أصبح هدفا لا شئ عنه. ونحن نعلم ان الفترة المقبلة إلى ان يتجه بزيارته إلى منظمات يكون المجتمع فى حاجة إليها.

أرجو ان يستمع الجميع إلى المتحدثين وأننى ان يسمع هذا الحوار ويتوصل إلى مجموعة من السياسات لمواجهة التحديات اللاحقة التي تحدث.

نحن جميعا نتمنى بصفوفنا إلى مجلس الشورى والمجلس أعد مجموعة من التقارير بينما لم يرض على سوى ٨٢ مشروع قانون منذ نشأه بمعدل ٤٣ مشروعيات فى السنة، بل ان هذه المشروعات تتأخر عاما بعد عام.

التقارير عامة لكن عرض المشروعات أهم. ولفنا نحن المتحدثين هذا يدخل فى الخصائص الجلبى.

الدكتور جيبا هي تصميم العلم وهي التي تسمح لنا بزيادة الإنتاج والوفور أمام المنافسة العالمية. خاصة فى ظل انفاسيات الجلبا - الجلبا بطور التكنولوجيا وانتقا، ما يتأخر مع تكنولوجيا وأوضاعنا، لا نريد تكنولوجيا تزيد من أزمة الجلبا. للأسف الشديد الجوز الأكبر من مجهودات التنمية مازالت تشتهر الريادات السكانية. وقد حققنا تقدما محدودا فى معدلات النمو

السكاني. طرأنا على من يرضى عن فى الملة من سياسة مصر.

الدكتور حامد السباعى المرحلة القادمة فى الإصلاح الاقتصادي صعبة، لأنها مرحلة تتصل بالتحسين الفعلي. علينا ان ننمي سوق المال فى مصر، والتمويل لا يعتمد فقط على الجهاز المصرفى الذى يمد المستثمرين بالثمن لكن فى حدود معينة، أما سبب التمويل فهو يلقى من سوق المال عن طريق تمويله لتدقيق الفشرات إلى الاستثمارات، فيجب تدقيق سوق المال وأوضاعها، إلى أن حتى الآن أن الإحدا ليس كما كانه السبق.

السياسة المالية، فى رأيي هي مشكلة أساسية فى حيز الرأى، وهو موضوع لابد ان نخصصه نخصصه. أيضا الجوز المالية فهي إلى أن نتمنى منها من أحد الأسباب الهامة فى الفساد، وهو لا يمكن ان يتخلص من مناخ عصى للاستثمار.

## لا وجود لسوق شرق أوسطية فى ظل استثمارات متواضعة للعرب فى بلادهم

### تابع الجلسة: شريف العبد

الطالبة: لاند من تحفيز لقطاع الحاصل ليس من الحظالة عن طريق التوسع فى ترويب الشبكات، القوس فى رابى لاند ان تتحول إلى مدارس

لكنى لاند عولما الفونس مبارك ان يلقى مبداه فى استنتاج الدعوة البرلمانية، ويهتف على هذه الدعوة حيا. فضلا رجا، متابة خطة عمل المرحلة القادمة

أهم ما جاء فى البيان الدعوة إلى حوار قوسى وسأ أصرحها لهذا الحوار، فدي يجب ان تشارك فيه جميع القوس السياسيين، ويتحدث فيه الجميع بمرسلة وفعل مقترح ونيا خالصة.

وأضاف الدكتور الجنزورى ان اتفاقية «الجات» تعنى الحرية التجارية، لكنها اداة من يد المصدر، من يصد هو الذى يستفيد من هذه الاتفاقية.

وكان مجلس الشورى قد واصل مناقشات امس حول بيان رئيس الجمهورية، وطالب الاعضاء بشروط تشييد سوق المال لتصبح المصدر للمول المستثمر ورأس الجهار المصرى فقد الذى يتجدد بتدوير استثمارات

كما طاروا بطرح التكنولوجيا لخدمة مشروعات التنمية وأختيار الأكثر ملامة منها لظروف البلاد، والعمل على زيادة معدلات النمو لتتضمن مع الزيادة السكانية

كان اول المتحدثين الدكتور إسماعيل سلام قال ان أسباب تقدم للشعب لم تعد مقصورة على السلاح، وإنما النمو الاقتصادي وجناح السياسة الخارجية.

الدينا تقدم ولم يعد هناك مجال لانصاف العولم، وعلى كل القوى الوطنية فى مصر الآن ان تتكاتف من أجل مصر لاند من وضع رؤية علمية مستقبلية لاصر فى القرن ال ٢١، وعلم المستقبليات لم يعد مجرد تصور لكنه علم يبنى أين محسوس من النظام المصالى الجديد والتكتلات الاقتصادية، أين مصر بعد اتنام السلام فى الشرق الأوسط

نعم الرئيس مبارك الحوار تهتف اول ما تهتف إلى ان تضع خطة تشارك فيها كل القوى ولا تصور ان تضع شروطا سيطرة الحوار فهو سوف يشل فى رأى كل الامم.

والديمقراطية مستقل دائما هي كتي تسمى جهتها، والرئيس مبارك جيبه له انه لم يشارك لاند على الديمقراطية حتى فى الحك الترويب

الاقتصاد الآن هو سيد العالم، ولا مكان الآن للاتزام ولا مكان إلا للملافة لاند لاند ان يكون هناك صيغة اقتصادية فى ظل الاتصافنا فى ظل التكتلات الملة

نريد حولا مصر تقليدية فى مشكلة





المصدر : **الأهرام**

للتشرو والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ٢ يناير ١٩٩٤

خلاف عبدالجبار: حرية التجارة  
الدولة التي أجمع عليها المجتمع العالمي  
ويوقع عليها في أبريل القادم، هذه  
الاتفاقية تضم كل الأنشطة ومن الآن  
تتمك كلجنة اقتصادية على دراسة هذه  
التطورات التي تجري على الساحة  
الدكتور مصطفى كمال طلي: نحن  
نحرص كمجلس على تناول الموضوعات  
الهامية، والثقافية، بلجات، من الموضوعات  
التي تؤثر على الدول النامية، ومن سها،  
وسوف ننمي هذه الاتفاقية حقها من  
الدراسة بما يتلاءم مع أهميتها.

فؤاد أبو زنتة: يتألق جنوب الصعيد  
سازات تملأ من التخليق والبطالة،  
الراعي شيق في هذه المناطق والعجز  
الزراعي محدود، وهناك ربط جالي بين  
من الصعيد والبحر الأحمر، وقد  
خصص الرئيس ١٥٠ مليون دولار  
لشروع حيوي في الصعيد، لابد أن  
مستح الأرواب  
للمساحة، فسهم  
قانون على تحقيق  
الكثير، ريثما لو  
عدنا ذلك لا ظهرت  
حاجتنا للتكنولوجيا  
المستوية

الدكتور عادل  
عر: خطاب الرئيس  
مبارك مع بدء  
الولاية الثالثة كان  
خطابا تاريخيا وبعد  
سننورا للمرحلة  
القادمة

إننا في ترجمة  
هذا الخطاب نرى  
أن هناك أهدافا  
محددة يتعين أن  
تركز على مقومات  
تنويع وحيث في  
مقدمتها الاستقرار  
الداخلي، ليدونه لا  
تنمية، أيضا السلام  
مع العالم الخارجي  
لضمان تدفق  
الاستثمارات إلى  
المشروعات للشقة  
أيضا لا على من  
في تهي معدلات  
النمو الاقتصادي  
متشعبة مع معدلات  
النمو السكاني  
ويواصل المجلس  
اجتماعاته صباح  
الأيام







## الناس والاقتصاد

### «الجات»

#### بين العذر والتنازل

يمتدح البعض أن هناك خلافا في الرأي بين عمرو موسى وزير الخارجية ومحمود محمد في التصريحات المتناقضة للجات، واستندوا في التفسير إلى أن تصريحات وزير الخارجية كانت حذرة بينما جاءت تصريحات وزير الاقتصاد متفائلة!

تحدثت مع وزير خارجيتنا... ولدت له في اتفاقية الجات كنا نسمى في تنظيم الإيجابات وتقليل السلبات؛ رد: تنظيم الإيجابات ليس بالكلام ولا بالمشاعر وأؤكد من وجه نظري أن اتفاقية الجات، ليست في صالح الاقتصاديات النامية أبداً، فبموجب أن المفاوضات جرت أساساً بين الدول الصناعية الكبرى بعضها البعض لدرجة أن مشاكل المنتجات الزراعية انحصرت مناقشاتها بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وليس بين الدول النامية والدول النامية.

وبنقطة ووضوح كاملين أشار وزير خارجيتنا إلى موضوع الخدمات كتدليل حاسم آخر على وجهة نظره فقال: رغم حساسية موضوع الخدمات كنا معيدين إلى حد ما مع الدول النامية عن مناقشة بدود المفاوضات التي تمت، ولني مسؤولي دول النامية في مجال الخدمات كالتأمين والبنوك والمصارف والنقل والأصول... كما أننا كنا معيدين إلى حد كبير في مجال مناقشة بدود الاتفاقية الخاصة بالكتابة العربية، كذلك موضوع القطن الذي لم تفتح مجال تأثير المفاوضات التي تمت بشأنه خصوصاً في الأجل القريب.

والتصور... لكلام لا يزال لوزير خارجيتنا - أن الصعوبات التي اكتنفت المفاوضات مرجعها في تناقض المواقف التي اتخذتها الدول النامية فلم يكن هناك موقف عام للتجوب في مواجهة الشمال.

أما بخصوص الحصص (التي أقيمت في الاتفاقية) والتي كانت مخصصة للدول لنامية كوسيلة لدعمها في السوق العالمية لا تستطيع أن تصمد عندما تطرحها للدراسة هل هي في صالحنا أم في غير صالحنا، فلي سبيل المثال لم تكن نصير كامل حصصنا أصلاً لعدم القدرة على ذلك لسبب ذلك والسوق صارت مفتوحة

ومع ذلك فوزير الخارجية لا يختلف مع وزير الاقتصاد في أن رفع الحواجز وفتح السوق العالمية يعني أن البقاء للأصالح ولم يعد من الممكن أن ندخل إلى الأسواق العالمية إلا بوصفنا الجيدة العالمية.

وقال عمرو موسى إن وزارة الخارجية سوف تلقى وراء وزارة الاقتصاد تساندها وتدعمها في كل ما يتعلق بهذه الاتفاقية من واقع المسئولية القضائية للحكومة وباعتبار وزارة الاقتصاد هي المسئولة عن تجارتنا الخارجية.

وقد فهمت من وزير الخارجية أن الدول الصناعية الكبرى هي صانعة الاتفاقية وبالتالي هي المسئولة منها وكذلك مصالحها الأولى بالرعاية.

الأمر الثاني يجب ألا ندعي أننا صنعنا شيئاً. نقول نامية. في هذه الاتفاقية، الأمر الثالث أن خروجنا من الاتفاقية أمر غير وارد في ظل النظام العالمي الجديد. الأمر الرابع علينا رصد المكتسبات والخسائر بحسابات فعلية دقيقة كي نقرر جدواً في وسائل إطلاق الشخصيات من دائرة النمو إلى دائرة التقدم.

**عبدالرحمن عقل**









## الأسعار الاقتصادية

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠١٩

● وبالقدر الذي يكون فيه السعر مرتبطاً بالكمية فإن السعر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار هو الخاص لكميات قابلة للمقارنة أو كميات تضمن المستوردين مزايلاً لا تقل عن تلك التي يحصلون عليها فيما لو اعتبرت أضخم كمية من البضاعة كانت بالفعل موضع عمليات تجارية بين بلد التصدير وبلد الاستيراد وعلى شرط أن يجري الاختيار بين

الاحتمالات مرة واحدة فقط

وعلى ذلك فإن قيمة البضاعة هي: السعر الذي تباع به أو تعرض به للبيع البضاعة المختارة لتحديد السعر (بضاعة مستوردة أو بضاعة معادلة) ضمن العناصر السابقة وهي الزمان والمكان والكمية أو سعر معادل يمكن التثبت من صحته، وإذا تعذر تحديد القيمة طبقاً لهذا

العرض فالأقرب ما يكون لهذه القيمة

٤ الأحكام الخاصة بتصدير العملات

الأجنبية:

يتم الالتزام بالأسعار التي يقرها صندوق النقد الدولي، والألا بالسعر الجاري للعملة الأجنبية في المصفقات التجارية.

قد أعقيت منه أو جري أو سيجري استيراده

٣ العناصر اللازمة لتعريف للقيمة

وتتلي مطابقة لأسس تحديد القيمة وهي:

- أن السعر المستخدم في تحديد القيمة الحقيقية هو ثمن للبضاعة المستوردة الخاضع للرسم أو ثمن بضاعة معادلة إذا كان ناتجاً عن بيع أو عرض بيع جري بمناسبة عمليات تجارية عادية وحاصل في سوق منافسة حرة.
- أن زمان البيع الذي يتيح تحديد السعر هو الزمن الذي يحدده تشريع البلد المستورد.
- أن مكان البيع الذي يتيح تحديد السعر هو المكان الذي يحدده تشريع البلد المستورد.

ورغم إتمام التصديق على اتفاقية الجات ودخولها حيز التنفيذ بصورة عامة إلا أن ورد في بروتوكول خاص ملحق بهما، علي أن الأطراف المتعاقدة غير ملزمة بتغيير تشريعاتها المتعلقة بتقدير القيمة غير المتفقة مع أحكام المادة المسماة من الجات إذا كانت هذه التشريعات سارية المفعول في سنة ١٩٤٧





العربي

المصدر:

٢٠٠٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بعد قرارات «الجات»: ٣٥٪ زيادة في أسعار الحبوب المستوردة

كتب مسعد نوار:

القطاعات المصرفية المختلفة لتوحيد الجداول الزمنية لتحرير كل قطاع منها تمهيدا للاجتماع المنتظر لجمعية دول اعضاء (الجات) المقرر عقده في ابريل المقبل بالمغرب ويشترك فيه وزراء تجارة والاقتصاد ١١٧ دولة لتقديم الجداول الزمنية لتنفيذ مقررات اجتماعات جنيف. ويذكر ان عدد الاتفاقات التي تقدمت بها الدول كمشاريع لدورة لورجواي الحالية بلغ عددها ٢٧ اتفاقية بينها ١٢ لاتفاقية تخص تحرير أسعار الحاصلات والمنتجات الزراعية و١٥ اتفاقية لتحرير المنتجات الصناعية و١٠ لتحرير الخدمات.

أكدت نوار في وزارة الاقتصاد أن الاقتصاد المصري سيتحمل أعباء جديدة نتيجة لتحرير أسعار الحبوب المستوردة وفقا للمقررات الأخيرة لأعضاء اتفاقية التجارة والتعريف الجمركية المعروفة باسم (الجات) التي تم توقيعها أخيرا، وتلقت الأعباء الإضافية بزيادة تتراوح بين ١٥ إلى ٣٥ بالمائة من القيمة الحالية لأسعار استيراد الحبوب. ومن جهة أخرى علمت «المصري» أن مصافف البنك المركزي سيعقد قريبا عددا من الاجتماعات مع رؤساء البنوك المصرية والمصريين في







المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ينة ١٩٩٤

د. حسن عباس زكي :

## اتفاق «الجبات» لصالح الدول الكبرى

□ القاهرة : نعمت الله أبو النصر :

أكد الدكتور حسن عباس زكي وزير الاقتصاد المصري السابق ورئيس الشركة المصرفية للصربية الدولية أن اتفاقية الجبات التي تم التوقيع عليها مؤخرا هي محاولة للبحث عن حلول مقبولة للدول الكبرى والأوروبية والآسيوية والأمريكية حتى تظل الدول النامية تابعة للدول الكبرى وفقا لما تحصل عليه من مساعدات من هذه الدول. وأن اتفاق الجبات يهدف إلى الخروج من حالة الكساد والركود والعمل على زيادة حركة التتو في العالم وفقا للتناحية التطورية، وأنه يخدم مصالح الدول الكبرى.

وقال أن المنتجات التي تتمتع بإعفاءات من الضرائب الجمركية هي السلع التي تجود انتاجها الدول الكبرى في الماضي والحاضر وتملك زمام المستقبل مثل الأشرطة والفيديو والسينما وغيرها وإن ما يمكن الاتفاق عليه الآن بين أوروبا وأمريكا سيكون هو ما يصود العالم ما لم تتحد الدول النامية وتتكتل في مجموعة عربية وآسيوية وإسبوية، كما حاولت في فترات سابقة لدفع صناديراتها.

وطالب بضرورة دراسة الصفقات المكثفة، وتطبيق عمليات تحرير التجارة تدريجيا مشيرا إلى أن كافة الأنظمة بالدول العظمى بدأت بحماية انتاجها الصناعي بما فيها أمريكا حيث تقوم أمريكا بالضغط على اليابان لقبول الصادرات الأمريكية في ظل حرية التعامل بالضغط وهو ما يستلزم دراسة عمليات تحرير التجارة تدريجيا. وأوضح الدكتور حسن عباس زكي أن كافة المسؤولين بالجفرا وأمريكا والمؤسسات الدولية أجمعوا على أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى الأضرار بالدول النامية وإعلان سقراء هذه الدول أن هذه الاتفاقية لا تخدم مصالح الدول النامية. وأشار إلى أن معظم صادرات الدول النامية من المواد الأولية قد انخفضت أسعارها، بينما تشهد معظم صادرات الدول الكبرى من المواد المستعدة ارتفاعا كبيرا في أسعارها نسبيا.. وأذا قامت الدول الفتحة للمواد الخام بدراسة عمل تكتلات مثل التكتلات للمصنعة التي قامت على أساس سلع للطن والبن والنحاس والمعادن وغيرها لاستطاعت الدول النامية أن يكون لها حصص عادلة في أسعار السلع في التجارة الخارجية.









المصدر :

١٩٩٤ سنة ٤

التاريخ :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لا يزال اتفاق التجارة والتعريف الجمركية (جات) الذي توصلت معظم الدول في العالم لاتفاق عليه في منتصف الشهر الماضي يلعب كثيراً من التحليلات والتعليقات، سواء في الدول الصناعية أو في دول الجنوب الفقيرة، ورغم تصوير الإعلام الغربي للأزمة بين أوروبا والولايات المتحدة على أنها العقدة الرئيسية أمام الاتفاق، الذي وصف بأنه اتفاق تحرير التجارة العالمية، فإن تبعات الاتفاق لخطر بكثير من مجرد تسوية مشكلات تجارية بين أمريكا ومقاسمها الأغنياء في أوروبا وآسيا.

## أحمد مصطفى

يكرسه اتفاق التجارة الأخيرة، فإن التبعة التي سببت في التنبؤ بمستقبل الفضل ونمبسو ورواج اقتصادي يستفيد منه الفنى والفقر من دول العالم الـ ١١٧ التي وقعت أو ستوقع على اتفاق جات. والواقع أن هذه اللمحة التشريعية تحمل قدرًا من التزييف والذخاع لكل ذي عقل

## اتفاق إتقادي

فبرغم تشكك دول أوروبا واليابان من مدى التزام الولايات المتحدة بتدو اتفاق الجات، ولهم في سوابقها ما يبرر التشكك فقد سبق وعدت اليابان خرق أمريكا للوند العشرة للتجارة الدولية في الأوامر الأخيرة. فإن التزاماً لو فرض حدوثه من الدول الغنية لن يتخذ الاقتصاد العالمي من حالة التراجع الشديد التي يمر بها الآن، وانقسم ما يمكن تحقيقه هو استقرار التراجع، بمعنى وقف انطوائه وليس تحقيق النمو والانتعاش.

وقد توصل المجردة من الباحثين وخبراء الاقتصاد والتجارة الدولية، خاصة الفرنسيين، إلى نتائج تفيد المبالغة الشديدة في الأرقام الرسمية حول المكسب التي ستعود على الدول الموقعة على اتفاق الجات، وربما لا يزيد الرقم على ضعف المئة، أي نحو مليار دولار. إلى جانب أن معظم العائد

ولا يزال الحديث الإعلامي عن اتفاق الجات يتميز بالذخاعة إلى حد ما، ويبدو أن نجد تحليلًا عميقًا يتناول أثره على النظام الاقتصادي العالمي، والعلاقات الجائرة بين الشمال الغني والجنوب الفقير، وبإستثناء البرلمان الهندي، الذي ناقش اغضاه باستغاثة الاتفاق وشنت المعارضة حملة ضد حكومة نارايسمارو، لأنها وقعت الاتفاق واعتبرت أصوات مؤثرة عديدة أن التوقيع يخضع الهند لأزيد من الضغوط من دول الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كان معروفاً أن العلاقات الهندية الأمريكية، خاصة التجارية، تمر بمرحلة من التوترات في السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق باتفاق حقوق الإبداع، فإن الكثير من دول العالم الثالث ليست في حال أفضل من الهند في علاقاتها بأمريكا أو بالدول الصناعية الأخرى. وغطت على ما طعن من أن الاتفاق سيكلف الدول النامية نحو ١,٥ مليار دولار خسائر سنوية - تصريعات المسننين في الدول القائمة سياسياً لأمريكا أو الخبراء المتطرفين من أبناء العالم الثامي، بأن الاتفاق يعطي دفعة للاقتصاد العالمي ككل نحو النمو، ويحقق فائضاً كبيراً يزيد على ٢٠٠ مليار دولار سنوياً مما سيؤدي من فرص المنح والهبات والقروض الميسرة من الدول الغنية إلى العالم النامي وبإستثناء بعض الإشارات العابرة لجور النظام الاقتصادي العالمي الذي

واستمرار نزف موارد العالم النامي لصالح الدول الغنية في الشمال، فدل مدى القدر الثلاثة الأخيرة تراجع نصيب الصناعة من الناتج القومي الإجمالي من ٢٧٪ إلى ٢٢٪ على مستوى العالم، في الوقت الذي وصل فيه نصيب قطاع الخدمات إلى ٧٢٪ من الناتج القومي الإجمالي (١)

ويدل ذلك بوضوح على تراجع الصناعة لصالح قطاعات مثل الترفيه والهوى وما شابه، والتي تالتت أمريكا في مقارنات الجات لتحافظ على نصيبها العالي منها. في الوقت نفسه تراجع نصيب الفقرة المضافة من العمل المباشر للأسهم في النمو الاقتصادي، مما يعني زيادة نصيب البطالة والآخرى التي تنتم به إلى فئة والقبيلة للاختراق.

وإن كل تلك الأحوال تدفع الدول النامية ثمن الاستقرار النسبي للأوضاع الاقتصادية في الدول الغنية، وحتى مع توجه دول الجنوب نحو إعادة ميكانة اقتصادياتها في سياق الانتقال للسوق الحر، وما يسمى الحرية الاقتصادية، لم تتمكن من الاستفادة من التعامل مع العالم المتقدم، خاصة في مجال نقل التكنولوجيا، بل حدث العكس وزاد اعتماد الدول النامية على التمويل الصناعي تحديداً في التنمية.

## التكنولوجيا

وتبقى الطلة الأكبر في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي وهي استمرار التزييف الفاتل لموارد العالم النامي في حساب شعوبه، ففي عام ١٩٩١ تم تحويل الورد إلى الشمال الفنى ٤٢ مليار دولار، رغم استمرار معدل الدخل السنوي للفرد في المتوسط في الجنوب ٢٠٠ دولار بينما يصل إلى ٢٠ ألف دولار في المتوسط في الشمال (٢) وهذا ما يدفع اتفاق التجارة الجديدة

في حساب غير مبسوط، ليس زيادة مباشرة في الفائض الحالي، ومن ثم يشكل الباحثون في احتمالات توطيئه في زيادة الاستثمار بما يحقق زيادة في النمو الاقتصادي (حقيقة)، وبالأحرى ينصف أساليب التلميذ وتلاميهم المتميزين على تمويل المنح والهبات والقروض.

ينبغي أنه إذا كان الاتفاق خفض بعض الشيء من الأزمة المضاعفة على أمريكا اقتصادها فإن العلة في الاقتصاد العالمي (وهي تبدأ من الغرب) وتصغر مع المنح والقروض وبرامج إعادة الهيكلة إلى دول العالم النامي والفقيرة تعود إلى أسباب جارية لا يتوقع في بجلها اتفاق لتنظيم للتجارة





المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **البحر** : **١٩٧٤** : **١** : **١٩٧٤**

### **فتح النور : انضمام مصر لاتحادية «البحر» ضرورة لتحرير التجارة الإسماعيلية من خجلاء ذكرى ورافقت سليمان :**

أكد الدكتور محمد حسن فتح النور رئيس الهيئة العامة لسوق المال أهمية انضمام مصر لاتحادية «البحر» خاصة فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات المالية مما يتيح مستقبلا على سوق المال في مصر وقال: انه لا مجال لحرر أمام السوق المصرية إلا للمصلحة ولن ذلك يتطلب تحسن كفاءة العمل ورأس المال ولأننا نستطيع للمنافسة بشكل جيد إقليميا وإن هناك ٦٥٠ مليار دولار استثمارات عربية في أسواق المال الأجنبية يمكن جذب جزء منها إلى السوق المصرية عن طريق تطوير المال فيها من خلال تصحيح البنية الأساسية لقطاعات الاستثمار القوي ولضمان الدكتور فتح النور أمام ندوة تنشيط سوق المال التي تنظمها الهيئة بالاشتراك مع مؤسسة طريفيريش نومان، أن الحكومة قامت بدورها خلال المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي وأن المرحلة الثانية ستتركز على تنشيط ورقي معدلات الإنتاج وعلى رأس المال للقيام بدورها في ذلك من خلال القطاع الخاص المصري للمشاركة في تكوين المؤسسات المالية لسوق رأس المال المصري. وأكد رئيس هيئة سوق المال معارضة جميع شركات قطاع الأعمال العام بالأسلوب المباشر مشيراً إلى أهمية البيع عن طريق الاكتتاب العام بما يتيح فرصة أمام المستثمرين المصريين لتصبح قاعدة التكية وتنشيط سوق المال.







# الجات تقتل العالم الثالث

رضا محمد لاري

● أن ما يحدث اليوم فوق الساحة الدولية، باتفاق منظمة «الجات» الدولية، يمثل مؤامرة كبرى على دول العالم الثالث، تستهدف إعادتها إلى عهود الاستعمار القديم، بأساليب أكثر خطورة من الوجود العسكري فوق أراضيها، أو برميها ثقافياً بأرض من كان يستعمرها، لأنه يعمل على التحكم في لغة عيشها، مما يجعل دول العالم الثالث، في مركز التابع للدول المتقدمة إلى أبد الأبد.

لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، باجتماع مجموعة كبيرة من الدول ليست أسبب الفساد الاقتصادي، في نهاية العشرينيات، وطوال حقبة الثلاثينيات للتوصية بالسلع والمنتجات التي تمنع تكرار ذلك الفساد الاقتصادي الدولي، الذي فرض حالة الكساد العام الخائف للعالم.

تأسست «الجات» كهيئة دولية في سنة 1947م، لتخدم الأمراض منظمة التجارة الدولية، التي تأسست في عام 1946م، مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وباتحاد هيئة «الجات» الدولية لجسماتها، ست وخمسين دولة، في نوفمبر من عام 1947م في هافانا عاصمة كوبا، وولعت في مارس من عام 1948م، ثلاث وخمسون دولة على ميثاق هافانا. وعلى الرغم من الوفاء المبرر لقيام منظمة «الجات» الدولية، لم تستطع أن تحقق نتائج عملية على الواقع الدولي، في مجال التجارة الخارجية بين الدول طوال السنوات اللاحقة، على الرغم من تعدد الجولات، التي كان آخرها الجولة المسماة في أوروبا وروجواي.

ولولا سقوط الاتحاد السوفيتي، والانفراد النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بالسلطة الدولية، لما استطاعت الجولة السابعة منظمة «الجات» الدولية في أوروبا وروجواي، الوصول إلى اختناج خطيرة، التي أعلن عنها من جنيف في يوم 13 ديسمبر 1993م. وقد ولجته منظمة «الجات» الدولية مستفيضة ضللتين في جولتها بأوروبا وروجواي، قبل التعلق المثلثة والسبع عشرة دولة أولهما - مشكلة الزراعة، وللثانية برغم الدعم الحكومي للزراعيين، وتخفيض الزريعة الزراعية - وتضمنت لهذا القرار فرنسا، بهدف حماية أوروبا من المخاطر بالمنشآت الزراعية الأمريكية، وتمت الخصومة في ظل المظاهرات المسماة، من قبل

تحتفل الحكومة الأمريكية وحدها، بتناجح المفاوضات الدولية، التي استمرت مدة سبع جولات، والخاصة باتفاقية حرية التجارة والتعريف الجمركية، «الجات» بعد أن وافقت على التوقيع عليها مثله وسبع عشرة دولة.

تتضح معالم هذا الفتح الأمريكي، من قول الرئيس بل كلنتون، الذي يقرب بان اتفاقية «الجات» تدعم موقف الولايات المتحدة الأمريكية القيادي في التجارة الدولية تحت مظلة النظام الدولي الجديد.

الفرع الأمريكي، بقلبه احزان أوروبية، بعد أن نقلت المواضيع الأوروبية استقلالها الاقتصادي، في التعامل الدولي، وأصبحت تقوم بدور التابع لأغراض واشنطن.

هذا الموقف المشين الأوروبي، نقله إلى العالم صوت رئيس الوزارة الفرنسية، الذي يطالب بالحنو الشديد، من نتائج هذه الاتفاقية، التي تخرج من إطار العدالة في التعامل الدولي، ويتلازم مع الفتح الأمريكي، والحنو الأوروبي، لصياغة كامل في دول العالم الثالث، لأن اتفاقية «الجات» تخطها في سجن الفقر الدائم، بعد أن وافقت مجبرة أو مضطرة، على زيادة على الأغنياء وفق الفقراء.

التفاوت الكبير بزيادة الفجوة، بين الأغنياء والفقراء، في المجتمع الدولي، تحت مظلة التفضيلية تقوم على القسط الأمريكي، والخصوع الأوروبي، والإيجاف في دول العالم الثالث، سيؤدي من حجم التفاوت الدولية الاقتصادية، بانتشار المجاعة في المجتمعات الفقيرة، لياتي التخل الأمريكي في تلك الدول، تحت راية الأمم المتحدة، لإنقاذ الناس من الجوع، بينما يستهدف في حقيقته السيطرة الاقتصادية عليها تماماً، كما حدث في الصومال، لأن أن يستطیع أحد من الخاضعين الأوروبيين أو المحبطين من دول العالم الثالث للوقوف على وجه واشنطن والاعتراف على تصرفاتها الدولية غير العادلة.

وعلى الرغم من كل هذه الحقائق، وما تفرشه من خوف على الإنسان ومستقبل حياته، أعلن من جنيف في يوم 15 ديسمبر 1993م، بيتر سوزنر لأنه الخير العام لمنظمة الاتفاقية كعاصمة للتجريفات الجمركية وحرية التجارة (الجات) عن الوصول إلى إقرار أكبر اتفاق تجاري في التاريخ الإنساني، في الجولة السابعة لمنظمة «الجات» الدولية في بونديبل استا بأوروبا وروجواي.

وهذا يعني أن العالم اختار الانفتاح والنهاون، في ما بين أعضائه، بدلاً من التوتر والصراع على المصالح، الذين يقودان إلى الصدام المسلح، وقرر بيتر سوزنر لأنه، أن هذه الاتفاقية «الجات» تستهدف إزالة عوائق التصدير، بين الدول في جميع أنحاء العالم، بكل ما يرتبط على ذلك من تعامل اقتصادي عالمي وإيجاد فرص عمل جديدة، على أساس التخصص في الإنتاج، الذي يؤدي إلى مرونة التكاليف، إلى انكسار الاقتصاد الدولي.

غير أن هذا القرار لاتفاقية «الجات»، لا يعني لبده في سريانها، إلا بعد أن يتم في البريل من عام 1994م، بمدينة مراكش المغربية، التوقيع رسمياً من مائة وسبع عشرة دولة، على الاتفاق المكون من خمس مئة وخمسين صفحة، غير ما لحق بها من ملاحق توضيحية. عوائل التوقيع، لا تقوم على تباين المصالح، وما يرتبط عليها من نفع وضرب فقط، وإنما تقوم أيضاً، على احتكام قيام معارك حامية، في داخل الدولة الواحدة، بين السلطة التنفيذية (الحكومة) الزراعية في التوقيع على الاتفاقية، وبين السلطة التشريعية (البرلمان) المتحفظة على هذه الاتفاقية لا ستؤدي إليه من نتائج تضر بالعدل القومي، وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي.

الامانة تقتضي القول بان اتفاقية توحيد التعريفات الجمركية وحرية التجارة الدولية ليست فكرة جديدة، وإنما بدأ التفكير





المسرة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

المزارعين، على أساس رفع المعونة الزراعية الحكومية، دون  
الأساس بالرقعة الزراعية.

ثانيهما.. مشكلة الفلزّيون والسيّما، والمطالبة برفع الدعم  
الحكومي عنهما.. وكبرت فرنسا مولفها للضاد للولايات المتحدة  
الأمريكية، الزراعية في الحراق الأسواق الأوروبية، بمنذجاتها  
الفلزّيون والسيّما، ودعم المولف الفرنسي في الواجبة، أن  
الطلب الدولي، غير منتظمة، البجات، الدولية فيه مساس مباشر  
بالخلفة الأوروبية، وتمت تسوية المشكلة، بخضوع الحكومة  
الأمريكية للمولف الفرنسي، وأستمر الدعم الحكومي الأمريكي  
لصناعة الفلزّيون والسيّما، على اعتبارهما فئتين طبيعيتين  
للتصدير عن الفكر والثقافة الأوروبية.

المولف الفرنسي في منظمة «البجات، الدولية، وما فرضه من  
توازن نسبي، لم يخرج العالم من الحراق، وأما حتم النظر بعقبة  
مستأهية إلى موازين أخرى لتحديد حصصيات المكاسب والخسائر،  
بعد بدء سريان اتفاق منظمة «البجات، الدولية، التي سيتم إبرامها  
في أبريل من عام 1994م، تتضح معالم المكاسب والخسائر، من  
تخفيض التعريفة الجمركية في الخفوس، من 85 إلى 83 ابتداء  
من عام 1995م، وفي ذلك انصراف بالغ يمول العالم الثالث، لأن هذا  
التخفيض يلزمها بالتخلي عن سياساتها الترابية، إلى حماية  
الصناعات القائمة بها، وغير القادرة على منافسة مثيلاتها من  
صناعات متقدمة، في سبيل إزالة الحواجز الجمركية، لتتسط  
حرية التجارة الدولية، بكل ما يترتب على ذلك من عوالم، في  
الزرايع، ويقدر حجم زيادة صافي الأرباح الدولية، بهذه الاتفاقية  
لنظمة «البجات، الدولية، بمبلغ يصل إلى حوالي ثلاثمائة بليون  
دولار أمريكي في العام، نقصمها الدول المتقدمة، حيث يخصص  
واحد وستون بليون دولار لأمريكي، لجموعة الدول الأوروبية،  
ويخصص سبعة وثلاثون بليون دولار لأمريكي لجموعة الدول  
التي قامت على انقراض الاتحاد السوفييتي، وبخصوص سلة  
وثلاثون بليون دولار أمريكي للولايات المتحدة الأمريكية.

وبقابل هذه المكاسب للدول المتقدمة، خسائر على الدول  
المتخلفة في العالم الثالث، تتحمل دول القارة الأفريقية خسائر  
تصل في مجموعها، إلى بليون ونصف البليون دولار أمريكي،  
وتتحمل باقي دول العالم الثالث خسائر تصل في مجموعها، إلى  
بليون ونصف البليون دولار أمريكي.

الخسائر التي تتحملها دول العالم الثالث، لا تلقى عند حدود  
إرقام الدخل القومي، وإنما تتجاوزها بالتأثير على الدخل  
الحقيقي عن طريق رفع أسعار السلع الزراعية، بما يعادل على  
الآل تقدير حجم الدعم الحكومي، الذي كانت تحصل عليه، وهي  
تقدر بنسبة 10%، مما سيرفع قيمة هذه السلع الغذائية، بنفس  
النسبة عن قيمتها الحالية المتداولة في الأسواق.

يضاف إلى هذه الخسائر في المواد الغذائية، خسائر الفدح،  
تتحمل في أقل الصناعات القائمة داخل دول العالم الثالث، لأن  
رفع الحواجز الجمركية، بتوحيد التعريفة الجمركية بجول دون  
فقدناها على منافسة الصناعات المماثلة في الدول الصناعية  
الكبرى، مما يعيدها إلى دول منتجة للمواد الأولية، التي تباغ  
بأثمان بخسة في السوق الدولي، لتحصل منه على احتياجاتها  
من السلع الصناعية، بأسعار باهظة.

أن ما يحدث اليوم فوق الساحة الدولية، باتفاق منظمة  
«البجات، الدولية، يمثل مؤامرة كبرى على دول العالم الثالث،  
تستهدف اعابتها إلى جهود الاستعمار القديم، بأساليب أكثر  
خطورة من الوجود العسكري فوق أراضيها، أو بربطها ثقافيا  
بأرض من كان يستعمرها، لأنه يعمل على التحكم في لغة  
عيشها، مما يجعل دول العالم الثالث، في مركز الضلع للدول  
المتقدمة إلى أيد الأيديين.



## اتفاقية الجات الأغنياء يكسبون والفقراء يدفعون

.. وآخرون وبعد أكثر من سبع سنوات من المناوشات بل وإرهابات الحروب التجارية، تم التوقيع على اتفاقية الجات وانتهت دورة أوروغواي التي بدأت منذ ١٩٨٦ بالفتح !!  
وجرت المساومات والتنازلات تحت ضغوط الأزمة الرأسمالية العالمية، لتفرض على قطاب التجارة الدولية شكلاً من أشكال توافق المصالح .. ولو إلى حين. وإلى أن يتم التوقيع النهائي على الاتفاقية في مدينة مراكش المغربية في أبريل عام ١٩٩٤، فإن ذلك هناك فرصة محدودة وضئيلة لمجموعة دول العالم الثالث أو العالم النامي ترى موقعها الحقيقي من هذه الاتفاقية وهو موقع هامشي تماماً لأن يتأله منها سوى الغرم المؤكد. فالاتفاقية التي اختلفت ثم انتقلت عليها التكتلات الاقتصادية الأساسية في الدول الغنية وأوروبا وأمريكا واليابان، تخرج من عبادة يطلق عليها تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق وسقوط كل أشكال الحماية الجمركية، وتعني في النهاية وببساطة شديدة ... فتح الأسواق العالمية أمام القارئ وللثمن ... مع زرع شبه تام لأسلحة الفقراء وغير القادرين لحماية أسواقهم وتطويرها وتنميتها وسقوط لحقولهم والشرعة السابقة في الاحتجاج.

### ■ د. فتحي عبد الفتاح ■

العلاقة في دول الشمال والذي يمكن أن يؤدي إلى محاصرة بل وتدمير المشروع الصناعي المحلي.

في الوطن.

ثانياً: زيادة أسعار الحاصلات الزراعية، الواقع

بشكل أساسي، وذلك بعد إلغاء الدعم والتنافس

الأوروبي الأمريكي على كسب الأسواق والذي كان

يؤدي في واقع الأمر إلى الحد من ارتفاع الأسعار.

وتقدر الزيادة المرتقبة في الحاصلات الزراعية

والغذائية بنسب تتراوح بين ١٠ إلى ١٥٪. وهو الأمر

الذي يقع عبءه في الأساس على دول العالم الثالث التي

تستورد احتياجاتها الزراعية والغذائية بنسب تتراوح

بين ٥٠٪ إلى ٨٠٪.

ثالثاً: انخفاض حتمي لأسعار المواد الخام وهي

السلعة التصديرية الرئيسية التي تملكها غالبية دول

العالم الثالث الذي مازال يسيطر على أكثر من ٧٠٪ من

المواد الخام في العالم.

وربما إخراج العملة من دائرة اتفاقية الجات الأمر

الذي يعني تقييد تصدير العملة الأجنبية والتي تعتمد

عليها كثير من دول العالم الثالث كعملة المصادر

الرئيسية لزيادة الدخل القومي، وإخراج العملة من

نطاق اتفاقية الجات أي إظهارها سلعة مفيدة، يتوأك

أيضاً مع اتجاه دول الشمال إلى فرض المزيد من القيود

حول استيراد العملة الأجنبية البرافعة من الجنوب،

ويتمتع جلياً مع ترسانة القوانين المقيدة لهجرة

وانتقال العملة التي تعم الغرب الأوروبي والأمريكي.

وبينما كان الأغنياء ينسجون خيوط الاتفاقية فيما

بينهم ويسعون إلى احتواء خلافاتهم، وقف العالم

الثالث موقف المتفرج اللاهي، ربما جرباً وراء حلم

سليم بأن خلافاً للأغنياء غير قابلة للحل، وربما عن

عدم وعي حقيقي بأنه سيكون الضحية الرئيسية

لانفاس اقتصاديات دول الشمال الفني والتي عانت في

السنوات الأخيرة من الكساد والركود والبطالة.

لقد قدرت الأوساط الاقتصادية العالمية أن اتفاقية

الجات تعني دخلاً إضافياً للاقتصاد العالمي هنا يقرر

بحوال ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، والاقتصاد العالمي

كلمة مصلة تماماً مثل القول بأن مرتب الوزير والخفير

يبلغ ١٠٠٠ جنيه والذي يعني في الواقع أن نصيب

الفخير من هذا المبلغ الكبير لا يتعدى بضعة جنيهات.

وبقول التقرير الصادر عن منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية إن هذه الزيادة في الاقتصاد العالمي ستذهب

في الأساس إلى مجموعة دول السوق الأوروبية محوالة

١٥ مليار دولاره والولايات المتحدة محوالة ٤٠ ملياراً

ودول شرق أوروبا حوالي ٣٥ ملياراً..

ويؤكد نفس التقرير أن دول العالم الثالث ستحلق

فيها في السنوات الأولى للاتفاقية خسائر تقدر بأكثر من

٥٠ مليار دولار، وهو تقدير متواضع من وجهة نظر

عدد آخر من الاقتصاديين الذين يذهبون إلى أن عدداً

واسعاً من الدول الآسيوية والأمريكية قد تصل

خسائرهم إلى أضع من هذا بكثير.

والضارة التي أصبحت محققة لدول العالم الثالث

بعد اتفاقية الجات تأتي من خمسة مصادر أساسية.

أولاً: إن إسقاط أي شكل من أشكال الحماية

للصناعات المحلية الناشئة في تلك البلدان سيؤدي فتح

السوق تماماً أمام منافسة المؤسسات الصناعية



وليس من المستبعد أن تتفجر خلافات أخرى كثيرة إزاء هذا التناقض حتى بعد توقيع اتفاقية الجات.

أما الملاحظة الثانية التي تستحق الرصد والانتباه فهي أنه إذا كانت العمالة كسلة قد أخرجت من الجات فإنه من الواضح أن هناك ثمة معارضة قوية بين الأوساط العمالية والفلاحية في بلدان الشمال نفسها ضد تحكم الشركات المتعددة الجنسيات وأفضل مثال على ذلك مواقف الاتحادات العمالية في الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتفاقية الاقتصادية الموسعة التي تضر مصالحها، والناشئة.

وليفضا شورة المزارعين الفرنسيين واليابانيين والكوريين ضد مقررات الجات والتي تعني حرمانهم من السيطرة على سوقهم الطبيعي، وبقيال ذلك في العالم الثالث تقارب ضروري ومتوقع في المصلحة والهدف بين المنتجين في مجالات الصناعة والزراعة والأضرار الملقاة التي ستصيب طرق الإنتاج، العمال والمزارعين من ناحية ورجال الأعمال والمستثمرين في مجالات التجارة والصناعة والزراعة من ناحية أخرى، الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة تشكيل جبهات المصالح المختلفة كما سيمى تناقضا جديدا داخل المجتمعات الشمالية نفسها.

وفي النهاية فلقد جاءت اتفاقية الجات بديلا وتقيضا في نفس الوقت للمشروعات العديدة التي قدمت للأمم المتحدة في الثمانينيات والتي كانت تسعى إلى درجة من الصلابة في التجارة الدولية لتنشيط القدرات الاقتصادية والتصدييرية لدول العالم الثالث، ابتداء من مشروع «برانت» الذي سعى باسم رجل الدولة الألماني البارز والراحل فيلبر برانت والذي تراس في الثمانينيات مجموعة عمل مكثت على المشروع وقدمته إلى الأمم المتحدة وحتى مشروع الفاش الجنوبي الذي وضعت لجنة من خبراء الاقتصاد في الدول النامية ترأسها الزعيم الأفريقي الراحل جوبوس نيريري.

والجات هي الطلقة الأخيرة لمحاولة علاج الأزمة للطلحة التي تمر بها اقتصاديات الرأسمالية العالمية في مواجهة الكساد والبطالة.

وقد تمثل على الضقة الأخرى من الزهر حافزا ودافعا لدول العالم الثالث في البحث الجدي عن مخرج حقيقي وفعال لدخول التاريخ مرة أخرى.

خامسا: إخراج التسعج ومشققاته من دائرة الجات وهو إحدى السلع الرئيسية التي استطاع كثير من دول العالم الثالث البروز في مجاله وتعتمد عليه في التصدير لتمتية مواردها.

أما الفكرة التي دأب على تسويقها بعض الاقتصاديين من مقالو الجات بأن الدول النامية قد تضرر على المدى القريب ولكنها قد تكسب على المدى البعيد، فإنها تقوم على أساس أنه مع ازدياد أسعار السلع التي تستوردها هذه الدول فإن ذلك سيكون حاسما لها في وضع خطط بعيدة المدى للتصنيع والاعتماد الذاتي.

ولكن القضية هي أنه إذا كانت هذه الدول - ونتيجة لآثار الاستنزاف الاستعماري الطويل والفرق في الدين والخطر على انتقال التكنولوجيا المتقدمة - قد حوصرت خلال العشرين عاما الماضية، ولجهدت بقسوة أحيانا محاولاتها لإجراء تنمية شاملة وجذرية فهل يمكن لها بعد فتح الأسواق عنوة واقتنارا وإسقاط كل مظاهر السيادة الاقتصادية على سوقها أن تضع الأسس الحقيقية لصناعة متطورة أو اقتصاد صمي



مشاورين وليس مجرد سوق استهلاكي. علما بأنه وفقا لتقديرات المسؤولين عن اتفاقية الجات حتى عام ٢٠٠٥ فإن الاقتصاد العالمي ككل سيزداد بنسبة ٨٪ في حين أن نفس الأوساط تؤكد أن الدول الأفريقية ستخسر من تلك الفوائد حوالي ٢ مليارات دولار سنويا في شكل فقدان المزايا التجارية التي كانت تتمتع بها.

وهناك أخيرا ملاحظتان أساسيتان.

الأولى أنه رغم تهديد الصراعات التجارية بين الدول الصناعية الكبرى والتي كانت قد تفجرت في السنوات الأخيرة إلا أن هذا لا يعني انتهاء تفجر الصراعات مرة أخرى، خاصة أن ٧٠٪ من التجارة العالمية تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسيات الأمر الذي سيفرض بالضرورة حتى داخل دول الشمال نفسها تناقضات بين الطبيعة الكرومبوليتانية المسيطرة على التجارة العالمية وبين المؤسسات القومية العاملة في هذه الدول.

وقد بان ذلك بوضوح فيما سعى بمعرفة الاستقلال والثقل والذلي الذي قادها المثقفون الفرنسيون دفاعا عن الإنتاج السينمائي والتلفزيوني الفرنسي ضد الغزو الثقافي الكرومبوليتاني المهجن والفاقد الهوية والمضمون القاتل والذلي الحقيقي الأمر الذي فرض - وفي الساعات الأخيرة قبل اتفاقية الجات - تنازلات أمريكية في هذا المجال والموافقة على إخراج الإنتاج التلفزيوني والسينمائي من دائرة الاتفاقية الذي اعتبره المثقفون الفرنسيون نصرا لهم.





## رئيس هيئة الاستثمار «للاخبار» : اتفاقية الجات تضع مصر في منافسة عالمية شديدة مشروعات صغيرة ومتوسطة في محافظات لتوفير فرص العمل

كتبت مديحة عزب :

أعلن الدكتور محيي الدين الغريب رئيس هيئة الاستثمار في تصريحات خاصة - للاخبار - أنه بعد توقيع اتفاقية الجات أصبحت مصر في دائرة منافسة شديدة مع مختلف دول العالم ، البقاء فيها للأصلح وإن يلتزم بقوى السوق

وقال ان السبيل لتلك المواجهة يفرض على مصر إعادة صياغة وحدات الإنتاج الموجودة ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية بالتحديث والتطوير واستبعاد الادارات الفاشلة ، وانشاء المزيد من المناطق الصناعية في مختلف المحافظات وإزالة القيود والمعوآت التي تعوق مسيرة الانطلاق نحو وضع اقتصادي أفضل ، وتوظيف كل الطاقات واستخدام الموارد المتاحة ، واعريب عن تفاؤله بالنسبة للمستقبل نظرا للمناخ المستقر الذي يشهده الاستثمار في مصر في السنوات الأخيرة ، وخير دليل عليه هو ثبات سعر صرف الجنيه المصري بالنسبة



د. محيي الدين الغريب

للدولار لأكثر من ٣ سنوات - وهو مادي بدوره الى جذب المزيد من المستثمرين العرب والأجانب . وعن المناطق الصناعية الجديدة واثرها في توفير فرص عمالة تغطي أكثر من نصف مليون سنويا - فقد صدر قرار رئيس الوزراء مؤخرا باعتبار ٥ مناطق في مصر مناطق ثانية تتمتع بالإعفاءات الضريبية تشجيعا لجذب الاستثمارات .. وهي الوادي الجديد ، أسوان ، البحر الأحمر ،

جنوب سيناء ، شمال سيناء .. بالإضافة الى المناطق التي أعلن عنها من قبل وهي سوهاج ، مطروح ، شمال سيناء ، القنطرة شرق ، الدقهلية والاسكندرية .. كما يجري الآن الإعداد لاستصدار قرارات جديدة لانشاء مناطق صناعية أخرى في قنا على مساحة ٥٠٠ فدان .

ول تجمع حساني ( ٥٠٠ فدان ) ول النيا ( ١٥٠٠ فدان ) ول القهير ( ١٥٠٠ فدان ) ول الجيزة ( ١٥٠٠ فدان ) ول الشرقية ( ١٠٠ فدان ) ول المنوفية ( ١٠٠ فدان ) وقال إن هذه المناطق تغطيها أقل من تكلفة إقامة مجتمعات عمرانية جديدة ومعظم المشروعات بها صغيرة ومتوسطة . وتتركز حول الصناعة والزراعة والسياحة .. مع تجميع كامل بفرأيا الاعفاء مما يقدر المثلثات ويجرمها للاستثمار مثلما حدث خلال الشهرين الاخيرين في سوهاج . فقد أخذ ٣٠ مشروعا بها طريقة الى التنفيذ



مندوب مصر في « الجات »  
الاتفاقية تضر بمصالح العالم العربي وتنفذ منها أوروبا

کتب حازم عنبر

أكد السفير منير زهران ممثل مصر في مفاوضات اتفاقية ( الجات ) أن التحرير الكامل لتجارة المصنوعات والمال البنود الاتفاقية ، وفتح الأسواق للمنافسة الحرة بين الصادرات ميسر بعض المصالحات المصرية وأضاف أن الاتفاقية تلغي الحصة النسبية التي تمنح بها والخاصة بدعم حصص من صادرات النسيج .

**وقال** اميد لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشعب يوم الأربعاء الماضي ان بنود الاتفاقية تترجم بفائدة المدعم عن الانتاج القلبي مما يسهمي الى ارتفاع اسعاره ، والاضرار بالموال المستوردة الخامية ومنها سلع وتحتياق قلته فخاصة للدول المحصرة ولعلها من بلدان اوروبا . واضاف زهران ان الاتفاقية تلغي كذلك تعلق حظر الاسلحة ، وتقلص الحصص ، وتحدد شرائح الرسوم الجمركية وفقا لجداول تم الاتفاق عليها بين دول المنطقة .

وقال ان الانتفاضة ستتيح لشركات الانشاءات العائلية دخول السوق المصري ، لخلاصة الشركات المصرية كما تسمح لنا في المقابل بمنافسة الشركات الاجنبية في بلادها .

واضاف التفسير ان المفاوضات تأثرت بحجم النشاط التجارى الدولى لكل دولة ومدى قدراتها الاقتصادية.







وزیر الاقتصاد

الاتفاقيات التجارية لن تضيف اعباء جديدة على الدستور.. وتواءم مع قوانين البنوك والتأمين

**کثرت : ایتھام سود**

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]





جنگل و جنگلی

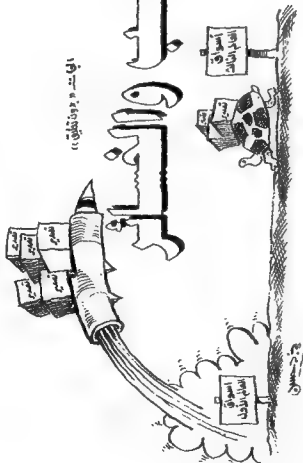


يمكن القول دون مسابقة بأن أهم حدث شهده له الساحرة الاقتصادية خلال الأسبوع الماضي هو المناقشة التي جرت حول اتفاقية الجات، على المستوى المحلي والعالمي.



الحیات "وہی زندگی"

عبد الرحمن عقل

[illegible]





ومبيعات ميسرة كتحويلات  
لضمانها الناتجة عن رفع أسعار  
الغذاء من الدول المتقدمة وسوق  
بروفاي تنفيذ هذا القرار مجلس  
التجارة في السلع في إطار منظمة  
التجارة الدولية.

وهذا وتوقعات ذكرها بعض  
المحللين الاقتصاديين، دول سبريت  
جورنال، تقول هذه التحليلات أن  
الانكماش المرتقب في حجم الدعم  
للمصدري الذي يحصل عليه  
المزارعون الأوروبيون... وبالتالي  
انكماش حجم صادرات محاصيلهم  
إلى الأسواق العالمية من الممكن أن  
يساعد المزارعين في أفريقيا  
 وأمريكا اللاتينية وآسيا. وبالإضافة  
لذلك فإن إلغاء التدرج للنظام  
الحالي لخصص المصدريات  
والصلاص ستعظم الفرص  
للمصدرة المتاحة أمام الدول  
النامية الأمر نموًا خاصة الهند  
والصين وبنغلاديش.

ويتفق المحللون الاقتصاديون في  
دول سبريت جورنال على أن اتفاق  
الجات سيلفد أكثر الدول النامية  
التي تمكنت من بناء قاعدة صناعية  
متنوعة. والتي تعتمد بحد أقل من  
غيرها على استغلال ثروات طبيعية  
خاصة دول جنوب شرق آسيا  
للاحتياج حاليا والمتوجه للتصدير  
حيث أن اتفاقية الجات كانت ذات  
أهمية قصوى بالنسبة لها.

ويتوقع المحللون الاقتصاديون أن  
تسلم دول جنوب شرق آسيا في  
طرح مبادرات أكثر جرأة في أعقاب  
دورة أوروجوواي حيث أن  
الانكماشيات والتي تنمو بمعدل  
حوالي 7.10 تخشى بحد أقل من  
الانكماشيات الصناعية النامية من  
أن التجارة المصنوعة على فرض  
العمل.

من ناحية أخرى يعتبر محللو  
دول سبريت جورنال، أن أحد  
مصادر اللقلق للدول النامية يكمن  
فيما يتعلق بالاتفاق وعطى كافة  
الدول المتقدمة حرية شبه مطلقة  
لتأخذ إجراءات مكافحة الإغراق،  
ضد المصدرون الذين يشتبه في  
تصرفهم لسوقهم بأسعار منخفضة  
مغير عائلته، وتخترق الدول النامية  
من استخدام الوكالات المتحددة

وأوروبا لسلح مكافحة الإغراق  
للتحجيم صادرات الدول المتقدمة  
ذات التكلفة الأقل.

وإنما عدد من الملاحظات في مجال  
الحد من المكاسب والخسائر في  
اتفاقية الجات.

(١) أنه لا يمكن الخروج عن إطار  
هذه الاتفاقية قبل الشواهد تقول أن  
الدول النامية لم تأخذ موقفًا موحدًا  
هذه من ناحية ومن ناحية أخرى أن  
تحرير التجارة في ظل هذه الاتفاقية  
يعتبر إلى حد كبير أحد البات النظام  
العالمي الجديد.

(٢) أن المكاسب والخسائر لا يمكن  
إخضاعها للضمانات الدقيقة بالنسبة  
للدول النامية، فمن تصالح الدول  
مكاسب بدرجة واحدة أو خسائر  
بدرجة واحدة، وعلى مستوى الدولة  
الواحدة قد تتحقق لها مكاسب في  
جزئية من الاتفاقيات وتتحقق لها  
خسائر في جزئية أخرى. هذا فضلا  
عن أن المكاسب والخسائر سوف  
تتحد في النهاية بالقياس إلى الزمن.  
وقد تكون هناك خسائر في الأجل  
المصير لم تتحول إلى مكاسب في  
الأجل الطويل، فبالأحرار تهديدات الدول  
النامية وقامت قواعد انتاجية  
وصناعية فيمكنها أن تجد متفلسة  
في صانعها وتكون أمامها فرصة  
واسعة في السوق المفتوحة.

(٣) المستفاد الأكبر بلا منازع هو  
الدول الصناعية الكبرى ولم يكن أمام  
الدول النامية فرصة رفض شروط  
الدول الكبرى.

(٤) ليس هناك منطوق في معارضة  
الدول المتقدمة في شأن إصلاح  
الخلل الموجود في الخصائصياتها  
والمتعلق برفع الدعم من منتجاتها  
الزراعية.

(٥) وفي حساب المكاسب لابد أن  
تذكر عددا من الأمور على سبيل  
المثال لا الحصر. كما أنضج من  
قراءة أوراق الاتفاقية ومناقشتها  
اجتماعات اللجان الفرعية التي  
شكلها وزير الاقتصاد اعتبارًا من  
السبت الماضي وقامت إلى الوراء أسس  
الأول حيث يتضح أن الإجراءات

كل من عسمر موسي وزير  
الخارجية في تصريحاته المذرة  
ومحمود محمد محمود وزير  
الاقتصاد في تصريحاته  
المتعلقة ان الاتفاق والتعمير  
والانتاج بتكاليف التصدير هو  
الخصم المفروض على الدول  
النامية في واجهة هذه الاتفاقية.  
ويجب على الدول النامية  
وأن منها أن تستعد لمواجهة  
مع الانتاج الأجنبي الذي لن يجد  
حوالجز في دخول الأسواق،  
وعلاوة أيضا أن يتابع جديدة تلك  
القوة أو بالمكثيزم، الذي  
الآلة المفوضات من حيث مبدأ  
تصويش الدول النامية  
المستوردة للغذاء والمضرة  
من رفع الدول المتقدمة للدعم  
المقدم لإنتاجها الزراعي والتي  
من شأنه أن يرفع من فائزورة  
الغذاء للدول النامية، وهو ذمن  
سوف يتحقق من دولة إلى أخرى  
حسب شدة الانكفاء الذاتي لكل  
دولة من الغذاء عموما أن متاعمة  
هذه والمكثيزم، يعني حرص كل  
دولة على الاستفادة من قرار  
إعطاء الدول النامية صناديق



# الجات بـررس الندار لـصر

وظاهر الاتفاقية عمل ولكن باطنها يخطوي على  
أخطار كبيرة بالنسبة لنا.. ويكفي للدلالة على  
خطي هذه الاتفاقية أنها ستدر على الدول المتقدمة  
دخلا سنويا يزيد على ٣٠٠ مليار دولار - أوروبا  
ستزيد ٨١ مليار دولار وأمريكا ستزيد ٣٦ مليار  
دولار أما الدول النامية فسوف تخسر كثيرا..

كثيرا.  
مالا تعني هذه الاتفاقية  
وماهو تأثيرها على مصر  
وماذا يقول الخبراء؟

«الجات» كلمة تتردد كثيرا في الآونة الأخيرة  
عبر الصحف وكالات الأنباء.. والكثير من الناس  
لا يعرفون معنى هذه الكلمة كما لا يعرفون شيئا  
عن الاتفاقية الخاصة بها. تدور الاتفاقية حول  
التجارة الحرة والتعريف الجمركية وسوف  
تسمح الاتفاقية بالتجارة الحرة بين الدول جميعا  
مع خفض التعريف الجمركية ورفع الدعم عن  
السلم جميعا وترك المشتري يختار بين أفضلها  
وارخصها دون التدخل من الدول  
أي التعريف الجمركية لحماية  
محتاجاتها.

الإصلاح

الاقتصادي

أو.....

تدمير الصناعات

الوطنية

مطلوب:

تحسين خدمات البنوك

والتأمين وتطوير السياحة





فيما يتعلق بتجارة الخدمات حيث أعطت الدول النامية الحق في الاحتفاظ ببعض الإحتكارات في بعض قطاعات الخدمات مثل قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وهيئة السكك الحديدية كما أن مائة ألفا وثلثمائة جنيه في تجارة الخدمات لم تبلغ حق الدول في إجراء اتصالات ثنائية فضلا، إذا كانت مصر ملتزمة أو مرتبطة باتفاق ثنائي فإنه من حلفاء الاحتفاظ به والبقاء عليه، وكذلك حقها في إبرام اتفاقيات في المستقبل وهذه الميزة حصل عليها المفاوض المصري لمصر فقط دون تخصيص هذه المزايا على الدول الأخرى.

وبصفة عامة وبمن التعرض لتفاصيل الالتزامات والحقوق المترتبة على الاتفاقية والتي التزمت بها الدول المتقدمة أو الدول النامية أو مصر بصفة خاصة فإن فريقا من المحللين الاقتصاديين يفتخرون أن التباطؤ بهذه الاتفاقية يعني ضرورة التقدم إلى الأمم واستحالة الدوران للخلف وهذا في حد ذاته يعتبر أحد مكاسب هذه الاتفاقية (٦) علينا أن نضع في اعتبارنا أن منح حوافز للتصدير أصبح أمرا حتميا للمصنعين من الوفوف أمام المنافسة الأجنبية.

(٧) على الدول النامية ترتيب أوضاعها في إطار الاتفاق الجديد لتصدير التجارة وذلك مساوئها خصوصا وأن هناك معاملة خاصة اتخذتها الاتفاقية من حيث منحها فترات زمنية أطول لتنفيذ التزاماتها ومرونة كبيرة في تحرير قطاعات اقتصادية هامة وفي النهاية... علينا أن نعرف أن البقاء للأصلح والأقوى والتبدل الوحيد المطروح أمامنا هو العمل من أجل التقدم.

مختلفة بين مجموعات الدول فبينما تكثر الدول المتقدمة بخفض ٣٦٪ على المنتجات الزراعية خلال ست سنوات فإن الدول النامية التاحت لها الاتفاقية الالتزام بخفض نسبيته ٢٤٪ على عشر سنوات، فضلا عن ذلك فإن هناك استثناء من هذا الالتزام للسلع الحساسة مثل الدواجن وبعض أصناف الفاكهة وترك أمر فرض رسوم جمركية عليها والزام بنسب معينة وذلك حماية للإنتاج الوطني، وفي مجال خفض دعم صادرات الإنتاج الزراعي فقد تم أعمال نفس القاعدة ونفس النسبة والعدة التي اتبعت بشأن خفض الرسوم الجمركية، وقد سمح لمصر بصفة خاصة وبعض الدول النامية بتقديم دعم صادراتها الزراعية، وفيما يتعلق بالدعم الداخلي للإنتاج الزراعي فبينما التزمت الدول المتقدمة بخفض دعمه ٢٠٪ على ست سنوات التزمت الدول النامية بخفض نسبته ١٤٪ على عشر سنوات، وقد سمح للدول النامية دعم مخلات الإنتاج الزراعي لمدة عشر سنوات. وفي مجال تجارة الخدمات وهي المنطقة بالمرور أثارت حفيظة الكثيرين باعتجار أن تحرير هذه التجارة مثل البنوك، التأمين، السياحة، سوق المال، المواصلات، سوف يؤدي حتما إلى منافسة قاتلة حيث أن الدول النامية لا تقوى على المنافسة في هذه المجالات، إلا أن الاتفاقية في نصوصها لا يجب أن تدع الخوف يسيطر علينا. لأن الاتفاقية قد أعطت مصر مرونة في الالتزام بتصدير القطاعات التي تراها وفقا لقراراتها التنموية ومستويات نموها، كما تكثر الدول المتقدمة بفتح مراكز للمعلومات عن قطاعات الخدمات ووسائل الوصول للتكنولوجيا الجديدة، كما أنه يمكن لأي دولة نامية وفقا لاتفاقية الجات فرض قيود على تجارة الخدمات في حالة حدوث صعوبات أو مشاكل في المستقبل. وهناك ما هو أهم من ذلك







الصبر :

## النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ :

١٩٩٤

هو الذي يستفيد من هذه الاتفاقية. مسكونة، طبقا لكتاب الدكتور الجنزوري لمن مصر مستورد سلما غلاتية ب ٢ مليارات دولار بعد اتفاقية لجات تزيد تكلفتها ٢٠٠٠ مليون دولار.

عملية التبادل بحرية التجارة يعني بها الاتفاصيون منذ زمن طويل ويقولون انها تزيي في حرية نقل عوامل الانتاج بين البلاد المختلفة عن طريق انتاج السلع التي تناسب من لآلها اقتصادية . في كل بلد وهذا مايسير اليه الدكتور احمد ابوساميل رئيس اللجنة للالية للامانة بين بلاد العالم للشفة في مثل هذه الحالات تدوم للامانة عليهم جميعا وان هذا الفكر هو الذي بهت انصارها انتكاف في القرن التاسع عشر واعتبرها اولي الدول التي بدأ بها التفتيش لكن أوروبا رفضت مشاركتها في ذلك حين. وقام الفرنسيون والبريطانيون لمحابة مستخدمين في علم العمالة العسكرية وانتقلت لصفحة بعد ذلك الى الامريكاني الذين قاموا كذلك بعملية مستخدمون وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ نوع جديد

### تحقيق نسامي ابوالعز

من الانتفاخ ويقات معات لعمرة في حرية التجارة وتكون مؤسسة الجاهة والي دورها الا اثيره لم تقتصر على شعير الاسواق امام القساعات ولكنكنا ليمت حرية التفاعل في الخدمات المالية. شركات كاتيون والبنوك. وقلت الدول الكبرى على ديم اساسي وشركات امريكا وصورة ان تلغي الدول الأوروبية الاعانات التي كانت تصوبها للانتاج اقراسي يرفض ايها سول حرة لهذا النوع من الانتاج حتى تستطيع التصدور الأوروبية وابرمها وتم الاتفاق فعلا على تخطي هذه الاعانات التي تحمي لمتارمين في أوروبا وسول يتركب على ذلك ارتفاع اسعار المنتجات اقراسية بنحو ١٠ ٪ وهذا يعني ان هذه المنتجات سوف تصل الي الدول اقراسية بنحو اقل من نصف التكلفة وقليل متاع عليها خسارة ومن هذا سول ثلاث التجارة الحرة هي مستعمرة الدول اقراسية وعلى الرغم من عدم كبرها الصناعية لا انها ولدت ضد فتح اسواقها لانها تستفيد من وفاتها مغلقة عليها لان الارز مثلا عندما يباع اقل من الاسواق الخارجية ويهدر ان الاتفاق سيتم بوسائل وبن كبرها على اساس ان تعمل كبريا اعانة للمتارمين مستفاد من هذا سول سخرات وبمعنا يتم بيع الارز بسعر القسوق كبر.

والشأن الدكتور احمد ابوساميل، اننا سوف نذكر في مصر والقضية للدول الغلظة التي تزيد من انتمياتنا كما سينتج المساهمة المصري بزيادة الاسعار ولابد ان نولي انزاعا لعملة

اللاتينية وهوتة - خفض الموايز الجسركية امام اسبينا والتلفزيون والفونسي الاوروبية واعتبر الفرنسيون

ومعهم إنجلترا ان هذا يهدد الهوية الاقتصادية الأوروبية وفي النهاية حلف بدع الترفه من الاتفاق وسكانا تسلمت فرنسا فيما هو القصير ورفضت ان تسلمح فيما هو ثقافي حتي لو كان دغلا تمت بدع قنراي.

.. وقد اشار عمرو موسى ونصر الخارجية المصري الي ان الاتفاقية ستكون لها آثار

سلبية خطيرة على مصر والعالم العربي والريف، وانتقد الدول للخدمة لان الاتفاقية تخمسها اساسا وتخسر باهرها.

وأعلن محمد محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية له لايحل من اتفاقية والجاهة خاصة في ظل ظهور قوى اقتصادية مغلالة وتشكيل اتحاديات اقتصادية عديدة سواء في مجال التجارة الحرة او برباع الاصالح والتكليف البيوكي وذلك ليس هناك اي احتمال لرفض مصر الانضمام لهذه الاتفاقية وقال ان مصر شاركت في وضع تصور لاتفاق ابداعي الذي يحكم تجارة الخدمات الدولية بما يشتمل لاسواق للتاسية تحقيق مصلحتها في فتح لاسواق الدول للخدمة امام صادرات



عمرو موسى الجنزوري

الدول النامية في هذا القطاع. وقال ان واجاهة قتل اوب، عمل جديد للخدمة للسرية.

اما الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس اقردا ووزير التخطيط فقد حذر من خطورة اتفاقية الجات على الدول التي تعتمد على الاستيراد خاصة في مجال الغذاء وأشار في ان مصر تستورد مواد غذائية بنحو ٢ مليارات دولار..

وقد اشار عمرو موسى في الدول المتقدمة عن السلع الغذائية وأشار في الاتفاقية اذ في يد للصدر فمن يصدر

### والجات

اسم مختصر للمؤشر التجارة الدولية والتجارة البحرية. وهي تسمى بوسوط في الغاء جميع الموايز والواردات البحرية والقارية والافرية امام التجارة الدولية.

تأسست الجاهة كهيئة مؤلفة في عام ١٩٦٧ للدخول في الجهود السياسية التجارية لنظمة التجارة الدولية لتصبح الهيئة الثالثة التي يتم انشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية لعماد العالم نحو الانضمام الاقتصادي بعد هذه الدول ويستغرق وقتا طويلا.

ويصل ٢٢ دولة صادراتها بعد الحرب العالمية الثانية لوضع اتفاق منتج تكرار مسألة الكسب الاقتصادي الذي خدمته

الاتفاقيات التي طرأ على عام ١٩٤٨ وامت ٥٢ دولة موقعا (مهاجر) انشأ منظمة التجارة الدولية. ورفض الدكتور امير الامريكي انشأ في بعض الامارات لتجارة لصالح منظمة لاجنية واركت لآلها الامريكية ان التفتيش على اللحاق من جانب الدكتور امير باقا المصوبة لم يقات نيرة لوريجوي في مفاوضات تدوير التجارة العالمية في سبتمبر عام ١٩٨١ وكانت الهيئة الاخيرة في جنوب في منتصف شهر ديسمبر للشي من لاسر واصعب المفاوضات التي خدمتها منظمة الجيات والتي تضم حاليا ١١٧ دولة جات بدور الاتفاقية في ٥٥ سفحة بخلاف

للالا من لتسبح حدا لاجراءات العملية اميركا منظمة لاسرة الاراي تجاره للدول اقراسية والسلم والقياسات والتسويات وبمعناها عماد للتقدم العالي كالت والدول النامية.

وبغرض من يعتقد ان الاتفاقية سوف تاتي فوائد التجارة العالمية وتخدمها الاقتصاد العالمي بمعدل متكافئ. فقد اشارت الدلائل التي لتسبح مصلح القوى التجارية كبرى بعد ان خرجت الاطراف الصغيرة من للخدمة في وقت مبكر.

بالتسبح جات اتفاقية الجات لتسبح التكتلات الاقتصادية للدول النامية والاتفاق من مزاياها لتوسع في اقبال معلومات في الوقت الذي تتوسع في دول التكتل ووسم نطافه بياول ان دول الجسومة الأوروبية لا تكتف بدهام لبريا للحملة بل والفت على انضمام دول وافداتها اليها لتكثرت لآلها كذا اسمازا وراة. ومازوت متحال من للتبادل التي تخول بها الدول النامية لسفيرة على الاتفاقيات الدولية القضية مسا بيجاهة كبرية التي لتسبحها.

وباستد في كبريا الجسومة كبر طبل على تلك القطار لفة لتسبح رئيس وزراءها من مستحبة لانه لايتسبح لتسبح للتسوية الاغلافية لتسبح اسواق بلاده امام وفرة الارز كما تمنع للتسبح.

وقد افادت بعض الدول الأوروبية اتفاقية وجاهة ورفضت ان توقع عليها بشكل شامل لقد رفضت فرنسا. بومصها شعبا يحرص على ثقافته



النشأة بعد فتح الاستثمارية يتم  
بالجودة والمواصفات الفنية القياسية  
وهو ما يدعو الي تطوير المنتجات ويكون  
في صالح المستهلكين في الدول النامية.

كما أن تطوير تقنيات الخدمات يمكن أن تستخدم به بعض الدول النامية التي لديها من مزايا نسبية في بعض الخدمات الدولية مثل الصبغة واللحاح والأدوية المعالجة خلافاً على أن نقل التكنولوجيا يجعل الدول النامية لفترة على تطوير منتجاتها وتطويرها لخدمة لخدمة العلم الحديث والاستفادة من هذه التكنولوجيا دون قيود طالما أنها ستكون متاحة

بشكل دور للصحف والبريد الإلكتروني  
مدني، يتعلمون في أنه في الحياة  
الأخرى هناك العديد من السلطات  
التي تتعامل في انتهاء العمل التقضي على  
تصل عليها بعض الناس في القضية من  
التي تتعلم ما يجعلهم تدرك بعد  
السلع التي تتعلم من حيث هو  
السلع المتعلقات التقضي على أن هذه  
التي تتعلم في العمل التقضي على  
القضايا خاصة عامة يؤدي إلى ارتفاع  
السلع وارتفاع العمل التقضي من السلع  
القضايا التي تتعلم عليها من أوروبا  
وسبائكها والذين في مثلهم حياة  
التي تتعلم في العمل التقضي على  
التي تتعلم في العمل التقضي على

بالاضافة الى ان الماء قد يرسب  
المركبات المرتبطة بالزيت في قشرة  
الفسفوسفات في القبول اذ يسهل لعمال  
الفسفوسفات على السور في مواجهة  
الاضطرابات الجوية والرياح الساكنة  
التي تهب على حجم الهبات وتتغير عدد  
العمال وتكونت من قبل قشرة الفوسفات  
والتي تسهل على الاستغلال في الموارد  
الانسانية بشكل عام كذلك نجد ان هذه  
الاضطرابات تسبب عليها - قد تكونت  
على - ان تكون نفسها وتحتضر في  
الاسواق بحدودها في المستقبل مما يسر  
المستغلة في حذرها.

من ناحية أخرى فإن دور الدولة في توفير الخدمات الأساسية والرفاهية والعدالة الاجتماعية، تسهم فيه هياكل مالية متكاملية في أوروبا وأمريكا واليابان. استفاد القادري من خبرته الواسعة في العمل في المؤسسات المالية الدولية، إضافة إلى خبرته في العمل في المؤسسات المالية المحلية، ليقدم أطروحة جديدة لتجديد الهياكل المالية في العراق، وتحويلها من هياكل مالية موزونة على اعتمادها على التمويل الخارجي، إلى هياكل مالية قادرة على الاعتماد على الذات، مع الاستفادة من التمويل الخارجي.

هذه البذور ستؤثر علي كافة الشعوب  
خلال القرن القادم. وهناك الناحية  
التنظيمية فقد اعطوا الدول النامية مدة



رقم سرود کثیر من ۷ سداوات  
على التلغرافيات التي انزلت للصباحة  
التيهاتة للامانة قامت واتي القرنا  
القول الشكرية في للامانة المارة  
وبعدما ١٠٠ دولة من اللامانة مصر  
الامانة للصورة من تعد اجتماعا  
واما نحن اننا لثلاثة اقل وتاتي  
الامانة على مصر من كل  
التيام والقرور كما منهم على  
حد من موقلة تبادت الامانة  
في البنية حذر مصر وموسي وزهر  
الامانة من الامانة من امان  
مصر من مصر من مصر من  
الامانة على يوق في الامانة  
والها على الامانة الكمال القوي  
وزير الشكرية على مصر من  
الامانة على مصر من مصر  
خلص في سوال الامانة والامانة  
مهملا بغير حوالي ٣٠٠ مليون  
منه

ولم يتحقق سوى ايام معدودة وتوقع مصر على الانفاقية. فهل تبادر بمعد اجتماع وزاري لناقشة تلك الاتفاقية قبل التوقيع؟

حتى ابريل القادم لتوقيع الاتفاقيات  
والشروط ان تكون مفضل هذه  
الاتفاقيات لان املاحنا الاقتصادية  
وقدسي بتمرد التجارة ومن مصلحتنا  
اولا ان تكون لفضل للجميع الدولي ومن  
حق الدول القومية ان تلغ فترة خمس  
سنوات بعد التوقيع لتوافق اوضاعها.

[illegible]

كثيراً عن طريق دعمها وتمسك بحكمتها  
التي والسفر والانتقام بالجنون  
المصنوع حتى يكون عندنا انتقام زباني  
نفتخروا عن أدوات التسليحة وخذوا  
مواهبكم بلطفكم كغير من أمة  
الانثاقية لا تذا ذمراة لتصل  
الانتقام المصنعي في كل اربعة ايام  
قوة في غشائ انتقام والارتقاء يستودع  
عن طريق غشائ انتقام في نظام العالم  
مثل السيلة القاذبة في ملهم الجميع ان  
سيفنا تستعرض حتى نذموا وخذوا  
ذلك لمرسا جهده لانها غنونا  
والكلور عن عدم بالانثاقية في شيرة  
تتمسك لخدماء النبوة وحركات التتمسك



مليون دولار..  
خسائر مصر  
بسبب إلغاء  
الدعم الأجنبي  
عن السلع  
الأجنبية

وان نمطي فرصة لشركاتنا حتي تكون  
على المستوى اللائق.

بدأت عملية المفاوضات في اتفاقية  
التي تم التوقيع عليها في ١٩٨٦ وصادق  
عليها من البرلمان عليها في منتصف شهر  
سبتمبر من العام نفسه وأثار الكثير  
من الحساسين ردة فعله المباشرة في  
المفاوضات وذلك على ما لفت إليه  
الطرف الآخر في هذه الحقبة ومن ناحية  
أخرى كانت هذه خلافات كبيرة بين  
المتبعين لسياسة الليبراليين المتطرفين  
والذين تهاونوا بشكل متفلسل في عدم  
إعطاء أي الأهمية وأصبحت هذه القضية  
على أي مدى تؤثر على ما جعله محين  
وتصريحه بالفرص في كل من الخسائر  
التي بدت في هذا العقد في الرابع  
من عام ١٩٩٠ من عام ١٩٩١





المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ - يناير ١٩٩٤

الطيران الاجنبية ورفض شروطها على  
شركات الطيران والملاحة في الدول  
النامية. وأشار الى انه في الدول التي  
تدعو فيه الدول للتقدم لدول النامية  
في منح العمالة وتمهيد الاقتصاد  
القرمي والماء كافة القوي وكافة اشكال  
الدعم التي هي لتتوسع في الدعم  
للتجديها وتوسع في إعطاء العمالة  
الاقتصادية التي يتحقق لها الانفراد  
بالخدمة الاقتصادية العالمية.





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٤

# محمد محمود وزير الاقتصاد يرأس اجتماعاً موسعاً

من ٢٢ فبراير مصريا

## لمناقشة تأثيرات اتفاقية

«الجات» على مصر

الخبراء يطالبون باستراتيجية ذات برنامج زمني

### لتحقيق القدرة على المنافسة

لمناقشة تأثيرات اتفاقية «الجات» على الاقتصاد المصري تم عقد اجتماع موسع بقيادة شركة للنمو للاستيراد والتصدير برئاسة السيد محمد محمود وزير الاقتصاد، وبحضور د. سمير حويار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني و ٢٠٠ من ممثلي المنظمات والأكاديمية البحث العلمي والمستهلكين ووزارات الزراعة والصناعة والتأمين الدولي، وبدعوة اشارت الكلمات إلى أن قوانين الجات سيبدأ تطبيقها من ١ يناير ١٩٩٥ وسيتم توقيع اتفاق ممثلي الدول في المغرب في أبريل ١٩٩٤

والتأثير في الاقتصاد الموسع قضايا المنافسة والجودة، الصوالت في الإنتاج والتصدير، فسيوية الموحدة وحواجز التصدير، سعر الصرف، حماية الدول القائمة خلال الفترة الانتقالية، حظر استيراد الملابس حتى عام ٢٠٠٢، سعر الفائدة، السوق الشريك اوسطها وتكثيها على إعادة العدة المسببة لدول الإقليم (السلطين - لبنان - الأرض)، الاعتماد بالتوعية

ومن الأراء التي طرحت في الاجتماع أن الحكومة قررت بيع الائتمان السطحية بالأسعار العالمية وأن صناعة الدول والنسيج لا يجب أن تحمل بتسعار اقلان اظي من قيمتها

وإن الاتفاقية تترتب حقوقاً والتزامات على الإدارة وتؤدي إلى تخفيض الجمارك والفا، سياسة الإغراق.

وطالب الاجتماع بضرورة وجود استراتيجية واضحة ومخطط شامل يبرهنه زمني لتحقيق قدرة الاقتصاد المصري على المنافسة وذلك الأمر أن محادثات تحرير التجارة العالمية أثارت موجة من اللق في كثير من الدول خشية أن يؤدي وضع نهاية ناجمة للظروف ذات الصلة بإصلاح نظام التجارة العالمية إلى خفض العمالة وتقد الوظائف في كوريا الجنوبية نظاهم المزارعين الذين يشعرون بالقلق تجاه أرباحهم احتجاجاً على فتح أسواق الأور المحلية وفي أوروبا نزل المزارعون إلى الشوارع في مسيرات احتجاج، وينتدب القلق القطاعات الاقتصادية الأخرى أيضاً خوفاً من أن يؤدي التوصل لاتفاقية في ختام محادثات جولة أورو جواي إلى فقدان فرص العمل ولكن خبراء الجات يشيرون إلى أنه على الرغم من أن هناك قطاعات معينة قد تتأثر بشدة إلا أن تحرير التجارة العالمية في مجمله سيؤدي من المنظمات الموجودة ويساهم في خلق فرص عمل جديدة وإيزال كثير من الدول تحاول حماية اقتصاداتها المحلية ضد المنافسة

بيع القطن المصري بالأسعار

العالمية وصناعة الغزل

والنسيج لا يجب أن تحمل

بأسعار أقل من قيمتها







جنوبية من خلال فرض حواجز تجارية لو من خلال اتفاقيات ثنائية وغالباً ما يمتنع على مستهلكين أن يدفعوا أكثر.

وقد أعرب وزراء الصناعة والتجارة الأفارقة عن قلقهم الشديد إزاء الشروط الواردة في اتفاق الجات وأصبحت التغيرات الاقتصادية في هذا الشأن أن خسائر دول القارة الإفريقية باستثناء ليبيا ومصر تستصل إلى ٢٦٠٠ مليون دولار نتيجة لتقليص اتفاق الجات وأن حصة نيجيريا وحدها من الخسائر تستصل إلى مليار دولار في حين تصل إفريقيا فمض المشعوذ أن تصل خسائرها إلى حوالي ٤٠٠ مليون دولار، وتأتي هذه الصورة المثالية لدول العالم الثالث في الوقت الذي كثرت فيه تصاريح الدول الغربية عن مزايها الاتفاقية والأمر المثير للقلق هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومستويات والعالم العربي سيستعرضون لضغوط مالية لتسديد فوائد المواد الغذائية المستوردة وفيضي الجماعة الأوروبية الرابح الأكبر من لتفادي الجات أن تبلغ حوالي ٦١,٢ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٠٢، وتشير التقديرات إلى أن أرباح الزراعة الأوروبية ٢٠ مليار دولار والتصميم ١٧,٢ مليار دولار والحد من سبعة مليارات دولار وللصناعة ٧,٦ مليار دولار بينما ستعجز الصين ٢٧ مليار دولار سنوياً، أما أرباح الولايات المتحدة من اتفاقية الجات ستقدر بحوالي ٢٦١ مليار دولار وتقدر أرباح اليابان ٢٦٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول ٢٠٠٢ من بينها ٢٢ مليون دولار في صناعة للتصنيع العالية والزراعة ومع ذلك ولها ستخسر حوالي ٥٠٠ مليون دولار نتيجة لتحرير تجارة السمك وستكون اتفاقية الجات نافذة أيضاً لدول أوروبا الشرقية خاصة في قطاعات السمك والخدمات وتقدر أرباح دول الاتحاد السوفيتي السابق بحوالي ١٢ مليار دولار سنوياً

### التجارة الدولية في السلع الزراعية وموقف مصر منها

تميزت التجارة الدولية في السلع الزراعية عن غيرها من التجارة السلعية بأنها خضعت في معظم دول العالم إلى قيود شتى سواء في شكل رسوم مرتفعة أو في خضوعها لأنواع مختلفة من القيود غير الجمركية، هذا إلى جانب وجود سياسات متنوعة لعدم الإنتاج والتصدير في العديد من الدول الكبرى في ضوء هذه الظروف نشأت جولات المفاوضات التجارية السابقة في الجات في إزالة القيود والخلل في هذا القطاع من السلع مما أدى إلى ظهور حروب تجارية خاصة بين الولايات المتحدة والجمهورية الأوروبية وتكرر بها دول أخرى متقدمة وتنامي سوء مصيرة أو مستوردة

رغم أن إعلان بوتنل إيست قد تسهم تحقيق عدد من الأهداف المرصدة من التحرير في هذه التجارة وإزالة الدعم سواء الداخلي أو دعم التصدير أو لتوفيره لمصنوع الجات فإن المفاوضات قد أسفرت في النهاية عن حلول توفيقية تراعى مصالح الأطراف المشاركة سواء تلك التي تريد التحرير الكامل لهذه السلع أو تلك التي تملك أمام هذه الحرية

كان من الواضح أنه بالنسبة لمصر لها استقامت خلال السنوات الماضية من حرب الدعم بين الدول الكبرى للحصول على واردات من السلع الغذائية لمساعدتها نقل عن مستواها الحقيقي، إلا أن هذه الاستفادة قد ظهرت فقط في تخفيف الصب على ميزان المدفوعات ولكن من ناحية أخرى بدأت تتحول مصر من دولة متكبلة ذاتياً إلى دولة تعتمد في غذائها على الخارج وازدادت السلع المدعومة من الخارج على الإنتاج المحلي إلى جانب ما لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية أخرى

ولم يكن لمصر أن تعارض اتجاه العالم نحو تصحيح الأوضاع في تجارة السلع الزراعية ولكنها من ناحية أخرى بدأت في الاستعداد لتجارية المواقف الجيدة لديها ومن خلال المفاوضات في جولة أوروبا جوا سواء بالنسبة للاستيراد أو التصدير

وفي عام ١٩٩١ تم الاتفاق التجاري على تحويل كل القيود التكميلية إلى رسوم جمركية وتم الاتفاق على تخفيض الدعم الداخلي بنسبة ٨٠٪

وفي عام ١٩٩٢ تم إجراء تغييرات سعيًا لحل المشكلات التي نشأت وتم السعي لحلها لسبب طرف من الأطراف

ولكن التغييرات الأخيرة لم تفسر مصر بالسلب أو إيجاباً إلا في

١- تحسين النص الخاص بالدعم العامة المستوردة للذات، لكي يصبح أكثر فعالية بدلاً من مجرد توكيد ولكن التطبيق الفعلي أن يتم قبل بدء مفاوضات الانضمام مع الدول المانحة على كيفية تنفيذ من خلال لجنة الزراعة

٢- تحويل الالتزام بتخفيض الدعم الداخلي من التزام على كل سلعة إلى التزام إجمالي مما يعطي لأي دولة الحق في تقليل من الالتزام بتخفيض الدعم على سلعة معينة

ومن إثارتنا لهذا الموضوع مع كل من الولايات المتحدة والجمهورية الأوروبية أشارنا إلى أنه بالنسبة للسلع ذات الأهمية التصديرية الدول المانحة مثل افغان أو الأرجو أو الزيتون اللبنانية في القمح فإن أمر التخفيض متروك لها، كما أكدت الولايات المتحدة بأنها قد أولت التزاماً تاماً في كل السلع بالنسبة لتخفيض الدعم الداخلي حيث تم ذلك حتى عام ١٩٩١ على اعتبار أن الالتزام بالخفض كان بالنسبة لمستويات الدعم الموجودة في السنوات ١٩٨٨/٨٦

٣- أما بالنسبة لسلعة التصديرية والتي يمكن أن تستفيد من إزالة الرسوم في أسواق الدول المستوردة فهو أمر خضع لإطار المفاوضات حول النفاذ للأسواق والذي سيستمر حتى نهاية مارس ٩٤

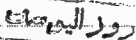


## حق مصر في دعم صناعيتها الوطنية في إطار اتفاقية الجات

أكد السفير مثير زهران سفير مصر لدى الأمم المتحدة ووزير رئيس البلاد المصري في مفاوضات الجات أنه تم القرار عدة أحكام خاصة بتسوية التزامات التي قد تنشأ نتيجة تطبيق نصوص الاتفاقية الجات وأن هذه الأحكام تتفهم عفويات على الأطراف غير للتعزيم بتسوية الاتفاقية جاء ذلك في الدورة التي نظمتها جمعية الاقتصاد والتشريع مساء أمس وأضاف أن مصر ستحصل على تمويلات نتيجة الاضرار التي يمكن أن تلحق بها بسبب خفض الدعم أو إزالة من للتمويلات الزراعية من خلال موافقة الدول الكبرى للمشاركة في الاتفاقية على تقديم معونات غذائية كمنع أو قروض ميسرة بسعر فائدة منخفضة ولفتة سداد لأول التمويل لاستيراد للوات الغذائية من الخارج وأشار إلى أن الولد المصري نجح في تأجيل الاتفاق للناطق بالدولة لأنها ستعوق الصفقات المصرية الخارج على أن يتم التفاوض طويلاً بدأ من ١٥ مايو القادم لمدة ١٨ شهراً . وقال أن الاتفاقية تؤكد حق مصر في حماية صناعيتها الوطنية من ممارسات الدعم والافتراق باعتبارها من الدول التي يقل فيها دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار في السنة

محمد خراجة





المصدر :

1994. 21.8 14.5

## التاريخ :

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

لأننا نصر على عدم الاستفادة من  
خطئنا، انشغل عدد من مسؤولينا  
بالحالات الإيمانية الخاصة في لبنان  
والفشل الجانبي نتسبب لنا في  
الضرر. بل وتمادي بعضهم ففكروا  
على العكس - سوف تحقق لنا فوائد  
جيدة! زعم أن كل خبراء الدنيا  
يعتقدون أن لبنان سوف تحقق خسران فاحش  
يعتزلون الخسائر، ونحن ندعي - لأننا  
نرفض إلغاء الدعم الذي تقدمه الدول  
المتقدمة لثوارها، وبذلك - سوف تراج  
أسعار السلع الزراعية ولتأود الخسائر  
التي نتسبب بها.

المسئول الوحيد الذي كتبت لديه التجمعة واعترف بأفكار هذه التطلعات علينا كل هو عمرو موسى وزير الخارجية ، حينما كان فيها جاءت لي صلاح الدول الصناعية الكبرى أساسا ، بعيدا عن المفاوضات الأخيرة جرت فيها بينها وحدها ، ولم تشارك فيها الدول النامية .

ومن بعده جاء الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ليؤكد نفس المعنى .

وهذا بالتحديد جوهر المشكلة التي يتعين علينا أن نواجهها، بدلاً من إشاعة التقليل للكتاب الذي يحض على الدأب والكد.

حقا ملعب التجارة الدولية مثل الإن مفتوحا للجميع .. ولكن قواعد اللعب وضعتها الدول الصناعية الكبرى ، أو بالأصح الشركات العملاقة المتعددة الجنسية .. ولأننا نكاد نأمنه ان نتمكن من تغيير هذه القواعد .. لم يعد من سبيل إلهامنا سوى اللعب بها .. أو تهيكلة أنفسنا للعب مع الكبار .

وان يتحقق ذلك إلا إذا خففنا بشدة واربكتنا . وبالأذات من الغذاء  
الذي نستورد سنوياً منه ثلاثة مايفرات دولار . وزيماً من صهارتنا  
التي انخفضت في النصف الأول من العام الماضي إلى النصف تقريباً ١١  
لما التصريحات الوربية المختلفة للساعة المستديرة ان نضعنا حتى  
ولو نضعنا وشربنا عصرنا ! ■

ع.إ.أ.م.م





## □ رئيس وفد مصر في مفاوضات «الجات» :

# الاتفاقية في صالح صادراتنا وتضر بعض قطاعات الزراعة

### كتب - ياسر صبحي :

أكد السفير منور زهران رئيس الوفد المصري في مفاوضات الاتفاقية الدولية للتجارة والتعريفات الجمركية - التي تم الاتفاق عليها في ١٥ ديسمبر الماضي في جنيف - أن الوفد قام ببذل كل الجهد الممكن لتقليل الأضرار للملكة من جراء تطبيق الاتفاقية وتعلم المكاسب مشيراً إلى أن دراسة المكاسب والخسائر المحتملة لم تنته ويستغل مستمرة حتى نهاية مارس القادم.

وأن التركيز في الدراسة يمكن فيما قدمته الدول للجان من تخفيضات جمركية في صالح صادراتنا جاء ذلك في اللقطة التي عقدتها جمعية الاقتصاد وتشريع والاحصاء أمس الأول.

وأشار إلى أن الدول النامية بعد الاتفاقية عليها أن تقوم بتفويض جمركي بما يقدر بـ ٢٤٪ بينما الدول المتقدمة ملزمة بالتخفيض بما يقدر بـ ٣٢٪ على جملة صادراتها. وأن التخفيضات للجمركية بالنسبة لمصر ستتم من خلال التعريفات القديمة أي قبل تعديلها من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وأوضح أن المفاوضات كانت شعبة وعميقة خاصة بالنسبة للدول النامية وأن مصر وافقت في بعض البنود ولقدت قوة غير محاذة مثل تلك التي تتعلق بالبيئة والتي كانت الدول المتقدمة تريد إبرازها ضمن الاتفاقية وهي تمثل

في الاتفاقية ولكن سمح لهما بادرة انتقالية خاصة في الحظر، ووافقت اليابان لأنها من الدول المستفيدة في الاتفاقية والتي قد تصل استفادتها إلى ٢٦ مليار دولار. أما مصر والدول النامية فلم تستطع الاعتراض ولكن عبرنا عن استيائنا وطلبنا بالتعويض.

وأضاف السفير منور زهران أن الاتفاق سوف يعوض الدول النامية وأن كان هذا التعويض يحتاج إلى التامية التنشيطية إذ أن الدول المتقدمة كانت تسعى إلى الرأبطة وتحصيل المستويات على مؤسسات عالمية أخرى ولكن مصر والدول النامية استطاعت الحصول على اتفاق للتعويض شرط المتابعة التنفيذية له. وأوضح أن الدول النامية وفقت في بعض البنود مواقف ضعيفة وهي بعض البنود الأخرى مواقف قوية ولكنها تعترف بأنها ستحتاج الدول المتقدمة فيما تضمنه من شروط مع محاولة تخفيف الأضرار.

وأوضح أن الدول النامية تعرضت لضغوط غير مباشرة إذ أنها تستطيع التمايز بين هذا النظام والدول النامية كلها لتصل إلى ٢٠٪ من حجم التجارة المالية. وهناك ٦٥ دولة فقط تنضم للاتفاقية وليس لمصر معها تعاون يذكر. وأن التمايز التجاري أغليه مع الدول المشتركة ضمن الاتفاقية ومن ثم لم يكن من الممكن التخلي عنها.

إجراءات تقليدية لحماية إسرائيلية على المنتجات المصرية والدول النامية في حالة تطبيقها. وقد تم تجديدها لفترة قادمة في المباحثات خلال الـ ١٨ شهراً القادمة كما استطاعت مصر فرض موضوع العمالة انتقال العمالة بعد أن كانت الدول المتقدمة ترفض إبرازها نهائياً في الاتفاقية وتم إصدار قرار بالتفاوض عليه في المجموعة التكميلية خلال الـ ١٨ شهراً القادمة أسوة بالبيئة ووضعت الخدمات المعرفية والاتصالات المرئية والنقل المصري وتستطيع مصر استخدام ذروة العمالة حتى في حالة رفضها في التعويض في بنود أخرى وفي مجال الزراعة يقول أن هناك بعض القطاعات سوف تستفيد منها والبيئة الأخرى سوف يلحق بها ضرراً وأن المحصلة في النهاية ستكون مفسرة بالنسبة لمصر وأوضح أن الاتفاقية الخاصة بالزراعة لم يكن من الممكن مناشتها أو التوصل في أي بند منها وأنه تمت بين الولايات المتحدة وأوروبا قبل ستة أيام من قبول الاتفاقية ولم يكن تغيير كلمة منها حتى أن وزير الخارجية الياباني اعترض على فتح أسواق الأرز بما تنهه من حساسية للمزارعين والأكتاف. لذلك من المحصول الرئيسي لديهم لإضافة إلى أنهم يعتبرون أن الأرز هو من صميم حياتهم وبالتاليهم وأن الأرز سوا للحياة. ولم تستطع اليابان وكوريا تغيير أي كلمة







العربي

المصدر :

١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ناقشها الرئيس مبارك أمس التزامات الحكومة «للجات» تدمر صناعة النسيج وترفع أسعار الغذاء

كتب مسعد نوار:

في نفس الوقت الذي غابر فيه صباح أمس وفد اقتصادي مصري إلى مركزش للمشاركة في المفاوضات التطوعية لاتفاقية الجات ناقش الرئيس مبارك مع أعضاء المجموعة الاقتصادية في مجلس الوزراء تأثير «الجات» على السياسة التصديرية ونتائج إلغاء الدعم على السلع الزراعية تدريجياً خلال (٦) سنوات من جانب الدول المنتجة والصادرة، وأثر ذلك على ارتفاع أسعار السلع الغذائية والأزماة التي تصورها مصر على «العربي» أن الحكومة انتهت من وضع ورقة التعهدات بالتفصيل لقرارات «الجات» وتضمنت الورقة التي أطلقت «المصري» على أهم بنودها، التزام الحكومة بتفضيل المزارع على كافة السلع والمنتجات بنسبة ٢٤ في المائة وهو ما نفذته الحكومة بالفعل من خلال ما يسمى بالتعريف الجمركي المفضلة، وبالإضافة لذلك فإن الحكومة تعهدت بالماء كل أشكال الحماية والدعم لصناعة النسيج والمنتجات والخصائص الزراعية فضلاً عن التعهد بخصخصة البنوك وشركات التأمين وشركات الفلاوات والتشييد والسياحة وتحرير

الملكية الفكرية؟

وتضمنت الورقة التي أعدها الحكومة تعهداتها لتنفيذ مقررات الجات بتفضيل المزارع على السلع الغذائية والمنتجات المستوردة خلال فترة انتقالية تتراوح من ٥ إلى ١٠ سنوات في مقابل الحصول على معونات وأروض ميسرة من مؤسسات المال الدولية في إطار للمعونات المقررة للدول النامية المستوردة لهذه السلع كمقابل للتحرير الذي سيوقع عليها في صورة زيادة ضخمة في قيمة فواتير الاستيراد بسبب تنفيذ إلغاء الدعم عن السلع الغذائية في بلدان الإنتاج الرئيسية في أوروبا وأمريكا.

وكان السفير سيز زهران عضو الوفد المصري في مفاوضات «الجات» قد قال يوم السبت الماضي قبل سفره إلى المغرب أمام جمعية الاقتصاد والتشريع أن هذه التعويضات ستكون بضعة حذا نظراً لأنه سيتم توزيعها على الدول المنتشرة وهي لا تقل عن ١٢٢ دولة يقل دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً بطريقة تقسمه الغرماء فضلاً عن أن هذه القروض ليست ميسرة وإنما ستكون بأسعار فائقة باهظة إذ لن تقل عن أسعار الفائدة في السوق سوى بمقدار نصف في المائة فقط، وحذر السفير من أن مصر إذا لم تستطع تصدير حصتها بالكامل من القطن والنسوجات فإنها ستقابل بمنافسة شديدة من جانب الهند وباكستان داخل الأسواق المصرية ذاتها.

ويكف السفير زهران عن أن الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق مع المجموعة الأوروبية فرضوا على الدول الأعضاء مشروع تحرير الزراعة قبل انتهاء الجولة بسة أيام حتى لا تملأ الدول القائمة أية فرصة لاختلال تعديلات عليه.



## اتفاقية «الجات» تحت نظر مجلس الشعب

□ إطلاق حرية التجارة الدولية .. من الرابع ومن الخامس ١٩

□ مجلس التفاوض المصري .. لماذا ضربت قبل «الجات» ؟



د. محمد عبد الكادر

● كانت لجنة العلاقات الخارجية برئاسة الدكتور محمد عبد الكادر، هي صاحبة السبق الأول في طرح موضوع اتفاقية «الجات» للمناقشة البرلمانية وأسديت لذلك عددا من السفراء بوزارة الخارجية هم منير زهران، ومصطفى أبو شنيفه، ونيسيل زكي، وكسان الهدف من النقاش هو الوقوف على مدى تأثير هذه الاتفاقية لتحرير التجارة الدولية على مصر وخططها في التنمية الاقتصادية.

● لقد كان حرص اللجنة شديدا على أن تستمع في بداية إجتماعها إلى السفير منير زهران، مندوب مصر الدائم في مقر الأمم المتحدة بجنيف، بإعتباره معاشيا لمراحل المفاوضات بشأن اتفاقية «الجات» حيث أشار السفير زهران إلى أن البدايات الأولى لتحرير التجارة الدولية بدأت عام ١٩٤٧، وانضمت مصر لهذه الخطوة الأمريكية عام ١٩٧٠ حيث التزمت بالحدود العليا فيها للتعريف للجمركية لحماية الصناعات الوطنية من التدفق العالمي الخارجي، وقد كان من حق أي عضو فيها أن يخفض أو يلغي الرسوم للجمركية دين الرجوع إلى الشركاء، ولكن في اتفاقية «الجات» الجديدة لا يحق لأي عضو مشارك أن يتخذ أي خطوات جمركية إلا بموافقة الشركاء، للتجارين في الاتفاقية التي أصبحت الانضمام إليها ضرورة لصالح الاقتصاد الوطني حتى لا يكون معزول عن حركة التجارة الدولية وأن بدت الاتفاقية أنها في غير صالح الدول النامية أو الفقيرة لأن المستفيد منها هي الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي شجعت على إصدارها في هذا الوقت لكي تراجعه التكتل الاقتصادي الأوروبي ضعفا وخلاصة بعد أن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة تكتل اقتصادي تحت اسم «النافثا» بالاشتراك مع كندا والمكسيك والذي دعم الموقف الأمريكي تماما في المفاوضات «الجات».

وإضاف السفير منير زهران قائلا: إن اتفاقية «الجات» لتحرير التجارة الدولية تشمل عدة أنظمة لغرض المنازعات وحماية الأطراف



الزراعية، والمنسوجات، وتدخل في إطارها التجاري السلع الزراعية، والمنسوجات والخدمات، والثقافة، والاستثمار، والبيئة، والمصنعات الفنية، والسكك الحديدية، والنقل البحري.

#### خطر على الدول النامية

وقال: إن من أهم الآثار السلبية على الدول النامية في إنتاجية «الجات» هو نظام إلغاء الدعم على السلع الزراعية، خاصة إن الدول النامية تعتبر أكبر مستورد للسلع الزراعية من الدول الفنية مما يعنى استنزافا لموارد الدول النامية نتيجة لشراء سلع زراعية

غير مدعومة كما كان الحال في السابق. وسيكون المستفيد الوحيد من ذلك هو الدول المتقدمة لأنها المنتجة للغذاء بينما الدول النامية هي دول مستهلكة له.

وأضاف قائلا: إن حلا وسطا لمشكلة الدول النامية المستوردة للسلع الزراعية يمكن أن يزيل الكثير من اللوازم وهو تقديم دعم للدول النامية في صورة سلع غذائية أو قروض بديلا عن رفع الدعم عن السلع الزراعية.

وقال: إنه طبقا لهذه الاتفاقية فإن المزايا التفضيلية الحالية بين الدول، وخاصة الدول الأوروبية ستصبح بلا قيمة، لأن قرارات الاتفاقية ملزمة للجميع.

وأضاف قائلا: إن القريب في هذه الاتفاقية أن الدعم لم يرفع عن القطن والأرز، لا شيء إلا لاثنتين سلعتان لا تنتجها الدول المتقدمة بل إن إنتاجهما مركز في الدول النامية، ويبدو أن الدول المتقدمة أرادت تحقيق فائدة لها من خلال استيراد هاتين السلعتين في الوقت الذي خرجت فيه الدول النامية من هذه الفائدة على وارداتها الزراعية من الدول المتقدمة وأن الدول المتقدمة أخرى فقد فرغت هذا الشرط.

#### هل تستفيد مصر؟

وحول تخوف الأعضاء من التأثيرات السلبية على مصر من إتفاقية «الجات» أجاب السفير منير زهران قائلا: إن مصر سوف تستفيد بلا شك من هذه الاتفاقية حيث أن لها حصة ثابتة في مجال الصادرات من المنسوجات، وإن كان نظام حظر الاستيراد سوف يلغى طبقا للاتفاقية، كما إن الاتفاقية لها فوائد أخرى سواء من حيث زيادة فرص التشغيل والاستثمار لزيادة الطلب على الصادرات المصرية.

○ ○ وتساءل الدكتور محمد عبد الله عن مدى إمكانية إصدار تشريع لمواجهة الاغراق، أو تحديد أسلوب التعامل مع الدول التي لم تنضم إلى إتفاقية «الجات»

فقد أجاب السفير منير زهران قائلا بأنه من الانضال التريث وعدم التعجل في إصدار مثل هذا التشريع الآن، والالتزام بتطبيق أحكام إتفاقية «الجات» لأنها تتضمن مزايا عديدة يمكن لمصر أن تستفيد بها، خاصة وأن أحكام هذه الاتفاقية التي وقعت عليها مصر يجب أن تدخل في القانون المصري بشأن التجارة الخارجية والداخلية، خاصة وأن أحكام إتفاقية «الجات» النهائية سوف يتم إقرارها والتصديق عليها في اجتماع المنظمة الدورية في شهر





وتجميعها في إطار تكتل إقتصادي يكون له تأثير حتى لو كان مسدودا. لمواجهة التكتلات الاقتصادية الجديدة على الساحة الدولية وإيادها في ذلك السفير مثير زهران الذي أشار الى ضرورة إنشاء السوق العربية المشتركة التي كان مقروا إقامتها منذ عام ١٩٦٤ ولم تنشأ حتى الآن بسبب الخلافات العربية، كما طالب بإنشاء سوق أفريقية مشتركة على غمره. إتفاق «أبرجاء وإيجاد» صحيفة للتعاون بين السوق العربية والأفريقية في مواجهة التكتلات الدولية وقد أعرب رافعي نوار وكيل لجنة العلاقات الخارجية عن تخوفه من المتغيرات الدولية الجديدة سياسيا وإقتصاديا لأن الدول المتقدمة تريد من هذه المتغيرات إحكام سيطرتها على الدول النامية حتى لا تنتعش اقتصاديا وتظل سوقا مستهلكة لمنتجاتها، ولضمان عدم عودة النظام الشيوعي الى دول الكتلة الشرقية بعد سقوطه هناك، ومواجهة أي تكتلات رمزية في مهدد منها حدث مع العالم العربي حينما فكر في إنشاء تجمعات عربية ثلاثة هي : مجلس التعاون العربي، ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي، وقد تم ضرب كل واحد منها بإساليب مختلفة ولم تعد لها قائمة خوفا من أن يكون للعرب تكتل إقتصادي قوى وسياسي في مواجهة التكتل الأوروبي أو الأمريكي!!

كما أشار عبد الرحيم الفول - رئيس لجنة الشباب والروضة الى أن المصريين متخوفين من التأثير السلبي على الصادرات المصرية والإنتاج الوطني في ظل هذه الاتفاقية التي تطلق حرية التجارة بلا قيود مما يعنى إنحرافا للسوق بالواردات الأجنبية

أبريل القادم بمدينة مراكش. بالمغرب.

وأعرب الدكتور محمد عبد الله عن اعتقاده بأن إتفاقية «الجات» إنما هي من وسائل الصراع بين العمالة وخاصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، رئيس المقصد بها مصر طبعاً، لأنها لا تمثل إلا قدراً يسيراً في نشاط التجارة العالمي!

وأشار السفير مصطفى إبر شنيف الى ضرورة الانفتاح والتعاون مع العالم وعدم الانزوال عنه، ومواكبة المتغيرات فيه حتى يكون مصر موقع خاصة وأنه نظام يقوم على العلم والتكنولوجيا حيث لا مكان فيه للمتخلفين أو القاعيين

ضرب التكتلات الأخرى

وأشارت الدكتورة حورية مجاهد عضو مجلس الشعب الى ضرورة التمسك المصري السريع على الساحة العربية والإسلامية والأفريقية لتوحيد الموقف







## مقارنة بين تعريفات القيمة في «الجات» و «بروكسل»

## «بروكسل» و «الجات» و «القيمة»

في الأسبوع الماضي استعرضنا تعريف القيمة للأغراض الجبركية في إطار اتفاقية الجات، ومن المعروف أن مصور بتطبيقها للتعريفية النسبة سوف تلقى نقاشاً تعريفية بروكسل ومصور كعضو في اتفاقية الجات فهي ملزمة بتطبيق تعريفاتها المختلفة .

وسوف تعرض هنا مقارنة بين تعريفتي بروكسل والجات القيمة للأغراض الجبركية .

وفي البداية كما يقول محمود محمد الحسيني نوضح أن المقارنة بين تعريفتي بروكسل والجات هي مقارنة أساساً بين المفهوم النظري والمفهوم الواقعي للقيمة، ففي ظل المفهوم النظري لتعريف بروكسل نهدف نموذج واحد، السعر العادي للبضائع، أي السعر الذي يمكن أن تحصل عليه

في بيع في سوق منافسة حرة في ظل شروط معينة، وفي ظل المفهوم الواقعي لتعريف الجات، توجد قاعدة أولية لوضع القيمة للأغراض الجبركية، هي القيمة النهائية للبضائع المستوردة، أي السعر المدفوع فعلاً أو الواجب دفعه للبضائع التي تقرر قيمتها عندما يتفق البائع مع شروط محددة

وعندما لا يتכן هناك بيع أو لم تتأخر في البيع الشروط المقررة، فيجب اللجوء إلى الطرق الاحتياطية الخمس الأخرى لتقدير القيمة وهي قيمة البضاعة المماثلة، قيمة البضائع المشابهة، القيمة الاستدلالية، القيمة الحسابية، طريقة التقدير الربح

نودم وجود هذا الاختلاف الأساسي بين نظامي تحديد القيمة، فإن كل منهما يصدر عن المبادئ العروضة المقررة في الاتفاق العام للتعريفات





والتجارة (الجات). وبالتالي فليس من المستغرب انه في كثير من الحالات فإنهما يوصلان تقريبا الى نفس النتائج ، وهذا يأتي بصفة خاصة بسبب :-

● ما ورد بالملاحظات التفسيرية من تعريف بروكسل الخاص بقبول السعر المدفوع أو الواجب دفعه للبضائع المستوردة عندما يكون موضوعاً لبيع حصة التية في سوق حرة ، أساساً لتقدير القيمة مع الأخذ في الاعتبار ظروف البيع التي تختلف عن تلك المحددة في التعريف

● تركيز تعريف الجات بنفس القدر على أنه لاقصى درجة ممكنة ، يجب استخدام الأساس الأول وهو القيمة المتفق عليها ، بمعنى السعر المدفوع بالفعل أو الواجب دفعه بالشروط المحددة.

وعلى ذلك فإن تقدير قيمة البضائع في كثير من الحالات في ظل كلا التعريفين بالرجوع الى السعر المدفوع أو الواجب دفعه.

وتتم المقارنة بين تقدير القيمة في النظامين بين السعر العادي الوارد في تعريف بروكسل والقيمة التبادلية الواردة في اتفاق الجات وذلك على أساس من عناصر القيمة على الوجه التالي

● من ناحية السعر :

ورغم إمكانية قبول السعر الذي تم الاتفاق عليه فعلا طبقاً لتعريف بروكسل إذا كان صافياً وتمت التصحيحات المقررة عليه ، كأساس لتقدير القيمة فإن هذا السعر يجب أن يخضع لعملية مراجعة بقصد مقارنته بالسعر العادي في السوق المفتوحة ، وبعبارة أخرى .

فإن على الإدارة الجمركية أن تتحقق فيما إذا كان سعره يعتبر عادياً أم متأثراً بأي علاقة خاصة بين البائع والمشتري

وطبقاً لتعريف الجات فإن القيمة التبادلية هي السعر المدفوع فعلاً أو الواجب دفعه للبضائع عندما تنبأ للتصدير لبلد الاستيراد. وبعد إجراء التصحيحات المناسبة والتحقق من توافر الشروط المقررة في الصيغة والقيمة التي تنتج عن ذلك يتم قبولها. ويصرف النظر عما إذا كان السعر أعلى أو أقل من أسعار السلع المماثلة أو المتشابهة

ويتفق كل من النظامين على أنه من الواجب أن يكون السعر هو الأغمار الوحيد في الصيغة وأن لا توجد أي مبالغ زائدة ستعود بصورة مباشرة أو غير مباشرة للبائع أو أي شخص مرتبط معه في الأعمال





١٠ يناير ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الدول النامية تستفيد من اتفاقية أوجواي في الملابس

### والمسوجات والزراعة وإنهاء المحصص

### ودخولها تزداد بمقدار

٨٦ مليار دولار

تكلفتها أو أقل من ثمن بيعها في بلد المنشأ أو أي بلد ثالث

ول طوكيو وبعد مفاوضات ستة أعوام انقضت ٩٩ دولة أعضاء ه جات ه على تخفيض جديد للتعريفات تشمل ٩٠٪ من إجمالي التجارة بين الدول الصناعية .. وتسمح قوانين الجات استخدام الدعم في المنتجات الزراعية الصناعية وتنظم استخدام الدعم في المنتجات الزراعية وتحدد الحالات التي يمكن من خلالها فرض رسوم تعويض على واردات بضائع الانفاق وكيفية تحديد قيمة السلع المستوردة .

بدأت جولة أوجواي عام ١٩٨٦ وشاركت فيها ١١٠ دول وتتفاوض روسيا والصين مع الأمانة العامة للجات على الانضمام إلى المنظمة .. وكان للعضو في المنظمة الجات فيها يتسلم بدعم الصادرات الزراعية أن الشد الخلاف بين بعض الأعضاء قبل توقيع الاتفاق الأخير لأنها أدت إلى زيادة التوترات التجارية .. وفي خلال جولة أوجواي قامت ١٥ لجنة رسمية بإجراء مفاوضات في العديد من الموضوعات منها المسوجات والمنتجات

٢١ - ٢٢

في دراسة أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي في أمريكا قالت أن تحرير التجارة بعد اتفاقية أوجواي سوف يربح الدول النامية بما يعادل نحو ٢٩ مليار دولار إذا طبقت الدول الصناعية بعضها شروط الاتفاقية ويرتفع حجم الدخل بما يعادل ٨٦ مليارات و ٤٠٠ مليون دولار في حالة انضمام الدول النامية إلى جهود تحرير التجارة .

إنتهت الجولة الثالثة من مفاوضات منظمة الجات المعروفة باسم جولة أوجواي بعد ٧ سنوات من المحادثات والتي كان مقرراً لها أن تنتهي في ديسمبر ١٩٩٠ ولكنها امتدت إلى ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ . بدأت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ه المعروفة باسم الجات عام ١٩٤٧ باجتماع من ٢٢ دولة صناعية في جنيف بهدف الاتفاق على تخفيض التعريفات الجمركية التي تشكل حاجزا أمام التجارة العالمية وبالفعل تم تخفيض التعريفات الجمركية التي تشكل حاجزا أمام التجارة العالمية وبالفعل تم تخفيض التعريفات الجمركية على ٤٥ ألف صنف من المنتجات

كما أرسى الاتفاق مبادئ عديدة منها معاملة أعضاء الاتفاقية معاملة للدول الأكثر رعاية من خلال فرض الحد الأدنى للتعريفات الجمركية على السلع الواردة من البلد العضو في الاتفاقية ويعني عدم فرض ضرائب أو أي رسوم أو إجراءات على منتجات للسلعة الأجنبية لا تفرسها الدولة على السلعة المحلية .. والهدف الثالث هو عدم فرض محصص أو قيود نوعية على السلع المستوردة وإذا تم فرض حماية للمنتجين المحليين من خلال التعريفات الجمركية يتم ذلك بعد مفاوضات ضمن

ه جات ه وبشكل صريح ومعلن .

في عام ١٩٦٧ وضمن جولة كينديي توصل أعضاء الجات إلى اتفاق على تخفيض التعريفات الجمركية الجمركية بصفة عامة على المنتجات بدلاً من إجراء مفاوضات لكل سلعة على حدة كما تم التوصل إلى اتفاق خاص بعدم اغراق الأسواق بمنتجات بأسعار أقل من





## المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتشـر والخدمـات الصحـفـية والمعلـومات التاريخ : ١٠ من ١٩٩٥

تبدأ مراحل تطبيق اتفاقية اوروباى من اول يوليو ١٩٩٥ ويرى الاقتصاديون الاجانب ان الدول النامية سوف تحقق مكاسب كبيرة في مجالات الملابس والمنسوجات والزراعة وبخول المنتجات الصناعية الاى الاسواق

ففي مجال الملابس والمنسوجات يقدر حجم هذه الصناعة بما يعادل ٢٤٠ مليار دولار سنويا ونتيجة لالغاء نظم حصص الواردات الذى وضعته الدول الصناعية للدول النامية .. سيتم خلال السنوات العشر القادمة تخفيض القيود على الحصص تدريجيا .. وتخفيض التعريفات على المنسوجات تدريجيا ايضا بمعدل يصل في الولايات المتحدة مثلا الى ١٢ ٪ في المتوسط وبذلك من المتوقع ان ترتفع الصادرات الى امريكا الى ١٠٠ ٪ / للمنسوجات و ٦٦ ٪ للملابس نتيجة لهذه الاتفاقات الجديدة .

وفىما يتعلق بدخول المنتجات الصناعية الاى الاسواق فسوف تلبي الدول الصناعية تعريفاتها على مواد البناء من الزراعة والمعدات الطبية والصلب والجملة والمواد الصيدلانية والورق ولعب الاطفال والآلات ويتراوح التخفيض للمنتجات الالكترونية بين ٥٠ ٪ و ١٠٠ ٪

بينما ستخضع التعريفات على الاخشاب والمعادن غير الحديدية لمزيد من المحادثات . والنسبة للزراعة تدعو الاتفاقية الى تخفيض دعم الصادرات والمساعدات الداخلية وقيود دخول الاسواق ولابد من استيراد ٢ ٪ على الاقل من الاستهلاك المحلي للسلمة المحظور استيرادها ترتفع الى ٥ ٪ بعد ٦ سنوات . وهناك ميزة للدول النامية حيث تقوم الدول الصناعية بالتزاماتها خلال ٦ سنوات تصل بالنسبة للدول النامية الى ١٠ سنوات ويتم تخفيض معوقات دخول الاسواق في الدول الصناعية بنسبة ٢٦ ٪ سالا يقل عن ١٥ ٪ لكل فئة منتج تصل الى ٢٤ ٪ في المتوسط بالنسبة للدول النامية بما لا يقل عن ١٠ ٪ لكل فئة منتج ومن المتوقع ان يواى انخفاض دعم الانتاج في الدول الصناعية الى مساعدة الدول النامية على دخول الاسواق العالمية .

في مجال الاستثمار تقرض اتفاقية اوروباى على الدول الصناعية ازالة معوقات الاستثمار التي تعوق التجارة خلال عامين بينما تلزم الدول النامية بزالة هذه المعوقات خلال ٥ سنوات .







## المعلم من حياتنا

### الثقافة الجات وأظورها على دول العالم الثالث

فرات عن ثقافية الجات التي تم توقيفها بين قنول الصناعية الكبرى لتنظيم تجارة العالم ، وهي ثقافية ظلت المفاوضات جارية بشأنها منذ عام ١٩٨٦ .. ولكن لم القرا شيئا يذكر عن أثر هذه الثقافة على دول العالم الثالث القليل ومنها مصر .. هل هي ثقافية تضمن مصالح الدول النامية مطلقا تضمن مصالح الدول الغربية ام تطبق عليها ، وما هو تأثيرها على مصر بالذات ، وهل هناك خطر على الانتاج المصري داخل السوق المحلية وخارجها ؟ وقد وصلني كتاب من جامعة اسبوت أرسله لي الصديق الدكتور محمد رجائي الطحلاوي رئيس جامعة اسبوت وهو يحتوي على محاضرة بعنوان الأنشلاق اليابانية ونيد العلف للدكتور سيد غانور احمد الأستاذ بكلية علوم اسبوت والحاصل على درجة الدكتوراه في العلوم الزراعية من جامعة كيوتو اليابانية . وما لفت نظري في المحاضرة وعند اهتمامي كثيرا الجزء الذي يتحدث عن اليابان والتغيرات الدولية ، وفي هذا المجال تطرق حديث العالم المصري في ثقافية الجات التي سوف تجعل كل دولة متخصصة في إنتاج سلعة معينة أو مجموعة سلع ذات جودة عالية وبكميات هائلة بغرض الوصول إلى أعلى جودة مع أقل سعر .

وإذا ما نظرنا إلى واقع تلك على الدول النامية الفقيرة سنجد أنه يؤدي إلى استعمار مصاصر نوح على تسميته بالاستعمار الاقتصادي ، حيث أن العالم الثالث للفقير هو الخامس الأكبر في ثقافية الجات رغم أن تيجانيتها توحى بعكس ذلك ، حيث لاتضع هذه الثقافة أي اعتبار للدول التي تلتق كامل العالم الثالث ، أو الأسعار المحلية للسلع فيها .. وسوف يؤدي غزو ذلك السلع عالمية الجاتة رخيصة السعر إلى انهيار لثقافة الإنتاج المحلي من ذلك السلع ناشئة عن ضيق الأمل في إمكانات تصديرها إلى الخارج بسبب الهزال للشديد الذي سوف يصيب قدرتها على المنافسة ويصاعد على حدوث تلك الدينامية الحتمية للمجتمع الدولي بما تنطوي عليه من عدم استطاعة دولة ما العيش بمفردها في بداية القرن التاسع بدون تعاون دولي يفيد أزمها .

والسؤال : ألايستحق كل هذا منا كمصريين اهتماما أكبر - اهتمام يركز على دراسة آثار الثقافة الجات علينا وعلى إنتاجنا الصناعي والزراعي . وفي اعتقادي أن الأجهزة المسؤولة مطالبة بتكليف مجموعة من الخبراء المتخصصين لعل دراسة شاملة عن آثار الجات على مصر وكيفية مواجهتها ، حتى لو كنا نعتقد أن هذه الآثار ستظهر في المستقبل القريب .

## باحث





تسليم اتفاقية «الجات»

# كارثة تهدد صناعة السكر في أوروبا

□ بروكس - من بيتر بلاكيون:

انتقد مصنعو السكر الأوروبيون اتفاقية الجات للزراعة وأكدوا أنها ستسوف تهدد صناعتهم الحيوية. ومنع دانيال جيمس جيمس مدير عام اللجنة الأوروبية لشؤون السكر بأن عواقب هذه الاتفاقية قد تشبه كارثة لصناعة السكر في دول المجموعة الأوروبية مشيراً إلى أن الاتفاقية سوف تؤدي إلى انهيار أسعار السكر لدول المجموعة وسوف تذهب العديد من مصانع معالجة البنجر على الأضلاع. وأضاف دانيال أن الاتفاقية سوف ترحم مشاكل كثيرة في تربية أوروبا لخصلا من خلال أوروبا. وقال الاتفاقية الجات ستسوف يخل حجم صادرات السكر للدول بنسبة ٢٦٪ خلال ست سنوات أي عظم ٢٧٠ ألف طن من سنسوى

حجم الصادرات حاليا والبالغ ١٠ مليون طن في العام. كما سيتم خفض نسبة الصادرات للدول بنسبة ٢٦٪ خلال ست أعوام. ويرى دانيال أن خفض قيمة الصادرات من الممكن أن يضره فقط مع وجود خفض كبير في حجم وأصناف صادرات الدول. وأضاف أن اتفاقية الجات قد تهدد في تثبيت أسعار سوق السكر العالمي لأنها لن تعطي إلا ٢٥٪ فقط من صادرات السكر. مشيراً إلى أن ثرائه السوق سيستمر بزيادة الدول الثانية غير الثلاثة بنسبة ١٠٠٪ ويؤدي دول أخرى كالصين التي لم تقل بعد بالاتفاقية. وأكد دانيال أن اتفاق السكر غير مناسب لأنه أعد على أساس اتفاق التبادلات الجديدة التي يخل حجم صادراتها كثيرا عن السكر. فهناك ١٢ دولة تصدر ٧٥٪ من الصادرات العالمية للسكر في حين ترحم دول فقط تصدر نفس

النسبة من القمح. وأضاف دانيال أن إقليم السكر في المجموعة الأوروبية كان يغطي ثلثه حاليا لتلوا أوروبا نظام حماية الضرائب على المستهلك والتي يبلغ حجمها من ٦٠٠ - ٧٠٠ أكر سنوياً، ولكن أشار إلى أن هذه التبادلات قد تم تسهيلها كغيرهم وفق اتفاقية الجات. وأنها شريك للتخفيض حيث أن الكساح التي يتم مبيعاتها للزراعة في تركيا والأراضي الزراعية بالولايات المتحدة والهندور الزينية سوف تتوقف. وأحرب دانيال عن اعتقاده بأن هذا الاتفاق غير مفضل أيضاً لأنه خلال سبع سنوات من مبيعات الجات لم تتم دراسة طلب العمليات أساس الحلال. وأنها لم تتم دراسة مشكلة التخفيض. وأشار إلى ضرورة وجود نظام يؤمن ويحمي الدول والمستهلكين ضد مخاطر ارتفاع حجم الواردات إذا انخفض الدولار بعدة.

.....





# الجات لا تقتل ولا تهزم.. بل تنبه الساهي

## وتوقظ الوسنان

على الدجاني

في هيلة الهم الملتحمة عام 1976 تحت اسم الدول الـ 77 شاعية من الهلالي الدول المتقدمة اسوقها امام الدول النامية ومن شراء الواد المصنوعة من تلك المواد الخام بسعير الجاهزة ولم الاسرار للاقتصادات المتخلفة على انقاذ القليل التحصيل لوزارتها المالية.

لقد اعنت منظمة الاتحاد الدول العربية والدول النامية فرصة فريدة لتسعين متجانيها في الدول المتقدمة صناعياً برسوم جمركية مفضلة او تصل الي حد الاعفاء الكامل. ولكن الاستفادة من هذه الفرصة كانت محدودة بل وضئيلة جداً، لانه لم تحسن التجارة البينية العربية. الدولة كما لم تحسن التجارة البينية للدول النامية مع الاسواق الدولية وكانت النتيجة زيادة المديونية والاضايف سحر القائد الحني امام اقتداء الاجسي الا في حالات خاصة مستثناة، وازادت نسب التضخم والمكثرة وارتقام تكاليف المعيشة والاسعار والبطالة والفتورات الاقتصادية وغيرها من التزعزعات الخلة بالاستقرار العام.

لم تسلم من فرصتين للثمن انقضا من الدول النامية سوى بعض الدول الاسيوية في الشرق الاجسي التي توصف بالمتوسط وفي كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، وهذه كوريا التي عرفت مواطن نجاحها الاقتصادية لم تداوينا تلك الاموال المتاجرة التي ربحتها في مستوى الدول المتقدمة في المبادلات التجارية فلم تخش الجلات ولا تخشى خسرة من الخصاصيات السوق او حرية التبادل التجاري.

مضى حوالي نصف قرن على نشأة الجلات الاساسية وربع قرن على هبة الدول النامية السبع والسبعين لتصف الجاراتها الخارجية ولقد لم هذه الدول لم تنصف نفسها في تطعيم مبادلاتها الاقتصادية ورسول تنكس من الجلات السعيدة لم تنب حلقها على ايوب

عليها بنميتها ولم تدارك الا متخلف، وعلى نطاق محدود، الامور الخاصة بضغط الجودة وتطوير المواصفات القياسية والانتاجية والتدريب التقني اللازم للاستجابة لاحتياجاتها. وقد كتلت في حد بعيد لدى محكمات متخلفها الوطنية كمشروعات و مناعات ناشئة واستمرت في هذه المعاملة بالرغم من مخي سنوات عديدة كان ينبغي لفتاها ان يعر ويريد ويعتمد على نفسه لا ان يبقى غلاماً متخلفاً وراء اسوار الحماية.

ولم ساعدت الحرب المبردة بين الشيوعيين الشرقي والغربي على تحصيل مستمرة لتفافية الجلات في ان السهار الاضداد السوفياتية وجنود الدول المتقدمة جهودها لاجواء القلبية الجبات سواء بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية او بخبره وسبب منظورها العام المتعلق بغيره لتخزين التجارة الدولية. وهكذا ذاتي الجلات لتنبه الدول النامية، ومنها الدول العربية، الى ان العالم المتاحس سيضطرها للسير في ركاب الحرية التجارية اذا عرفت كيف تظم نفسها لهابات هذه السيرة او تظم ضخمة لها فربما في حوزة التنمية الدائمة ونوبلها من ارتفاع الاسعار والبطالة والعوز والتخلف المستديم لاحتياجات النمو السكاني الكبير. ولقد منحت الدول النامية فرصاً لتخليص افرانها الانتاجية ومينتها الاقتصادية ولتكنها لم تحسن استغلال هاتين الفرصتين.

وكانت الفرصة الاولى بين العامين 1947 و1971 عام جيلاد منظمة الجلات 1971 عام ميلاد منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. JUNCTAD. ولذا لم تحسن الدول النامية الاستفادة من الفرصة الاولى الممنحة من 1947 - 1971 لتكونها سنوات الحصول على الاستقلال والشرع في البناء الاقتصادي. وتعتبر عليها ذلك لانها لم تحسن الاستفادة من الفرصة الثانية الممنحة من السنوات 1971 - 1994.

ولنظر ان الدول النامية حشمت مجموعها

ليست التفافية الجلات بعضاً مضيغاً حتى تستعين له الدول النامية بينما عليها ان تحطه وتجاهل هذه التفافية التي ذاتت في، جدد لم يتسطروا او مستوينا من قبل في تفافية اوقات التأسيس عام 1947 ولم تكن شيئا جديدا في معوتها لتخزين التجارة العالمية من القيدون الجمركية لتتمكن التجارة الدولية من الاستيلاء والتخلف من الاطوار المالية باقل ما يمكن من القيدون او الرسوم الجمركية. وقد دعت التفافية منذ بدايتها، وكما تدعو الان في ان الاعتماد الكلي على الرسوم غير الباشرة لالامة لود الإيرادات العامة الخزينة أي دولة من الدول لا يخدم رفاه الشعب ونموها الاقتصادي المستمر Sustainable Progress بل يضرع في يد الحكومات سلبا ونسبا تستغنيها كلها رات نفسها محالمة للمزيد من الإيرادات المالية لتفافية نفاقها. وهو السلاع الذي تكرر الدول النامية من استعماله كلما الحث عليها الحاجة للثمن وعلى سبيل المثال فقد رفعت بعضها الرسوم الجمركية على السيارات الى مائة بالمائة وكثير من قمعتها المتصدرات رغم ان استعمال السيارات أصبح منتكراً مكملاً لحياة الانسان اليومية كالغذاء وللماء والهواء.

والى رايها لتخفيض الرسوم غير الباشرة لكي لا يقع عبئها الضروي على جميع المواطنين دون تمييز وعلى مخضين منهم عمدت الدول المتقدمة الى فرض الضريبة على الدخل، وبمعاها الضريبة على القيمة المضافة (VAT) التي تعطي المواطن حرية الشراء او عدمه وهذا للتجويض عن الخلف في عائدات الرسوم الجمركية. وهذا مما أدى الى تسهيلات واسعة في القاتل التجاري بين الدول المتقدمة مع تحفلة بعضها في حماية بعض متجانيها الوطنية او توفير دعم مالي مؤقتا لمتجانيها. لم تدارك الدول العربية متفردة ومجموعة تنمية افرانها الانتاجية بالقرن اللازم والقوابج





الدول المتقدمة وهدية الاسم المتحدة.  
وما نحن في الدول العربية نياير بالخوف  
والتهويل من أبحاث وليس في نواتنا تروس  
تقينا من هيمنتها بتفصيل لغراتنا الانتاجية  
وتكامل بنيانها.. ان التهويل جائز اذا كان  
بالعلم بالاحتراس والاستعداد ويكون الله اذا كان  
لجوده رافع للصوت بالبنية والشتوى.  
لا نريد ان ندخل في اسباب التهويل  
الاقتصادية بين الاساطير العربية لغتنا نقول ان  
التغيرات الاقتصادية العالمية التي ستهد  
رياحها على منطقتنا جديرة بان تجد التفكير  
في المستقبل ولو من اجل الدفاع عن النفس.. لم  
تكن المتطوحات الاقتصادية هي السبب في  
الفرقة التي تعود اسبابها الى مسيئيات  
وعوامل اخرى يجب ان يتفحص اسبابها  
ووجودها... وعلى كل فرد من أبناء الأمة ان  
يشفي الله في العلاقات والكرامات العربية  
فيحترمها ويحياها في التقدير والاجال  
بالحفاظ على الأمن العربي حيث كان.. لكي  
تسهل امور العمل والتنقل ويشعر كل انسان  
عربي انه آمن ومطمئن في اي بلد عربي كان  
ومواظرة الكرامة لعم سائر الشعوب الاخرى.  
لقد قرأت في جريدة العرب الدولية، الشرق  
الاسيوي 12/22 و 1993/1/5 و 1994 ان  
الجات هزيمة للدول النامية، ونها قتل العالم  
الذات. وفي نظرة سلبية توحى بان الجات  
ستمر العالم الثالث وكان المتوقع استنهاض  
هم الدول العربية وتنميتها الى ضرورة بناء  
ذاتها وبناء اقتصادها فوما يحدث يراها  
الاحداث الدول المتقدمة اقتصاديا، فتهويل  
ليس بالعلاج الشافي والجمود ليس بالعلم  
النجاح والوسيلة الحلقة هي الاستعداد لجابهة  
الانحلال، ايا كانت لونه خوفا لاسلحة بتعزيز  
الانتاج وبضمان القوى الاقتصادية.. والحياة  
في جميع امورها عقيدة وجهاد.. ولكن عندئذ  
بناء بالجهاد والعلم والايمان. والجات عندئذ  
منه وسخر وليست مخفرا او يبعثا مخيفا.







المصدر: الزحافات

التاريخ: ٢٠١٩/١/١٤

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

**أمريكا فرضت تعديلا في البساتين يزيد  
أسعار الواردات الزراعية ٢ مرات**

السلع ، وتخفيض دعم الصناعات ، وتخفيض  
السلع الزراعية مما يؤدي الى اقل المعروض .  
وقال السفير زهران ان الجميع كانوا والقيمين تحت  
ضغط شديد بسبب قرار الكونجرس الأمريكي  
بتفويض الإدارة الأمريكية ، إنهاء ملف قضايا الجات في  
15 ديسمبر .  
المعروف ان ملف قضايا الجات في دورتها الأخيرة  
كانت قد بدأت منذ عام 1994

فرحت الولايات المتحدة ترحيبا على انطلاقة الزراعة، في نهاية ملائحات الجات بسنة ايام فقط كتفد اهل مصر منير زهران ممثل مصر ومنسق افريقيا في المفاوضة.

وقال: ان كل الدول بما فيها ليبيا لن تستعمل نغير حرك واحد في التعديل الاسري واني هذا التعديل سيؤدي الى ارتفاع اسعار الوردات في الدول النامية ومنها مصر من التسع الفدائنية ثلاث دول، بسبب نقص في تخفيض الدعم العالمي على ذلك.



مفكر كندا بالقاهرة :

الجات، ليست مؤامرة ضد العالم الثالث



جاء سيمارد  
مفكر كندا في القاهرة

○ ○ لقد مفكر كندا في القاهرة « جاك سيمارد » أن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية المعروفة باسم « الجات » ليست مؤامرة أعدتها الدول المتقدمة ضد دول العالم الثالث كما يحاول البعض أن يصورها !

قال في حوار خاص مع « الجمهورية » أن بعض مواد هذه الاتفاقية تهم صناعات العالم الثالث وتفتح أمامها الأسواق العالمية .. وأن الدول الثامنة تستطيع بما هو متوفر لديها من أيد عاملة رخيصة ، وخامات أساسية ، وتكنولوجيا متوفرة من الخارج ، أن تنتج سلعا جيدة منخفضة التكاليف تنافس بها منتجات الدول المتقدمة .

أجرى الحوار :  
السيد هاني

وفيما يلي نص الحوار :  
○ قلت : إن اتفاقية الجات تفتقر على نرد نصفي لم نزع مصالح دول العالم الثالث وستسحق لشعرا جسيمة باقتصاديتها .

● قال : هذا الكلام غير صحيح .. ومغرض !

○ قلت : الاتفاقية تلمس الكثير من نظم الحماية الجمركية التي تفرضها دول العالم الثالث على وارداتها لحماية صناعاتها المحلية .. وبالتالي فإنها ستدمر هذه الصناعات .. فضلا عن أنها تلمس أيضا الدعم الذي كانت تقدمه الدول الثنية للمحاصيل الزراعية - كالقمح مثلا - وبالتالي سترفع أسعار هذه المحاصيل !

● قال : وأما هذا التشاؤم ؟ .. إن نتائج اتفاقية « الجات » لم تتضح كلها بعد .. فلا يجب أن نهدر بالحديث عن الأضرار .. أو نبالغ فيصورها للتلص على أنها ضد مصالح الشعوب لنامية .. أو أنها مؤامرة أعدتها لدول المتقدمة ضد دول العالم الثالث .. من الممكن أن نتكهن أو نتوقع للنتائج التي ستحصل عند تطبيق الاتفاقية . وقد تختلف توقعاتنا والمتنطرة .. لكن يجب أن نأخذ بالدنيا حسن نية .. ولما اعتقد أن نتائج « الجات » ستكون ممتزة لجميع



## ٢ آلاف مهاجر مصري سنويا

### ويكتب خصاص لهم في كويك

الدول الأفريقية منحصر سنويا ما قيمته ٢,٦ مليار دولار مزاي تجارية من حق الدول القائمة بأخذ نصيباً من - ٢٧٤,٣ مليار دولار - في شكل منح ومساعدات لتطوير مفاعلاتها ؟

● قال : المنح والمساعدات تضع اتفاقيات تصالون بين الدول ، وهي اتفاقيات ثقافية لكن « الجات » اتفاقية عالمية لتحرير التجارة !.

○ قلت له : وماذا باتفاقية « الجات » سمحنا بفتح بحرية الانتقال وأزلنا من أمامنا الحواجز التجارية .. لماذا لاتطبق نفس السبيل على البئر ؟

● قال : لكل دولة قوانينها التي تنظم بها صلبات الهجرة .. لكن الأهم هو تشجيع الدول النامية على تطوير اقتصاداتها وخلق فرص عمل جديدة بها بدلاً من فتح أبواب الهجرة لمواطنيها .

#### الهجرة مفتوحة

○ قلت : نشرت بعض الصحف أن كندا وضعت شروطاً جديدة للحد من الهجرة إليها منذ سبتمبر الماضي ؟

● قال : سياسة الهجرة عندما لم تتغير .. ما زالت كما هي نفس القوانين وليس الاجراءات .. ومازلنا نقبل سنويا حوالي ١٥٠ ألف مهاجر إلى كندا من جميع أنحاء العالم .. ومن مصر مهاجر إيتا سنويا ٢ آلاف مهاجر .. وتسيراً على المصريين الراغبين في الهجرة إلى مقاطعة « كويك » الكندية .. ألتفتنا مكتباً خاصاً للهجرة إلى « كويك » .

○ ولماذا مكتباً خاصاً ؟ .. هل زادت نزعة التفضيل لسكان « كويك » ؟

● قال السفير الكندي : لا أعتقد أن هذا الخطر يهدد بلادنا أبداً .. لأن الغالبية العظمى يريدون أن تظل كندا موحدة .

دول وشعوب العالم ، وأنها ستحصر صناعات العالم الثالث وتفتح أمامها أبواب الأسواق العالمية .

○ قلت : ولكن صناعات العالم الثالث ما زالت - في أغلب دوله - تحبو .. ولا يمكن أن تتصور أن الصناعات التي تنتج في « نداد » لو « نزيولا » مثلاً ، يمكن أن تنافس ما ينتج في اليابان أو ألمانيا أو كندا ؟

● قال : ليس الأمر بهذه الصورة .. ونحن إذا نظرنا إلى خريطة العالم الثالث الآن ، نجد فيها تغيرات عما كانت عليه منذ عشر سنوات .. لأن بعض دوله كالصين الأسبانية والصين وكوريا وتايلاند وسنغافورة وإندونيسيا وتايوان والفلبين ، استطاعت أن تنهض وتحقق معدلات نمو مرتفعة ، وأصبحت منتجاتها تنافس في أسواق أوروبا وأمريكا وتنافس منتجات الدول الغربية .. سنغافورة مثلاً كنا نقدم لها مساعدات من كندا منذ عشر سنوات لكن وضعها الاقتصادي الآن أصبح مختلفاً وتستطيع أن تقدم لنا المساعدات ؟ .. أي أن الدول القائمة في العالم الثالث تستطيع بما هو متوفر لديها من أيدي عاملة رخيصة ، وخاصة لأسبانية ، وتكنولوجيا متطورة من الخارج أن تنتج سلماً جيدة منخفضة التكاليف وتنافس بها منتجات الدول المتقدمة في الأسواق العالمية .

#### مصائب قوم

○ قلت : الدراسات التي أجريت حول اتفاقية « الجات » تقول أنها ستحقق نمواً اقتصادياً وزيداً في حجم التجارة العالمية بقدراً بحوالى ٢٧٤ مليار دولار سنوياً عام ٢٠٠٧ .. وكل هذه الأمور مستعبد بلها إلى خزانة دول الشمال .. بينما



# الجات .. من أجل الآغنياء أم الفقراء ؟

وصف بعض الدول النامية في اتفاقية الجات بالبرسية أو الضحية التي نصبت لها الدول المتقدمة ضريبة، الاتفاقية ، ولواقعها فيها ، استعداءا للتهامها على الراحة - وبشروط النظام العالمي الجديد ، وفسروا الوصف بالمتخلف ، بأن الاتفاقية هي فتح محكم الأطراف ، ظاهره الرحمة وباطنه كل أنواع العذاب والاستغلال ، ومن لا يصدق فليجرب لنا عن هذه التساؤل المتأرجح : ماذا يفعل هذه البرارس ، النامية ، تقصد الدول النامية ، في مواجهة طوفان القوى الإنتاجية العالمية للدول الصناعية المتقدمة ، من سلخ وموارد وامكانات هائلة ، عندما تسقط للحواجز الجمركية ويصبح العالم كله سوقا واحدا ؟

وقد أعلن نصوص الاتفاق في ١٥ ديسمبر الماضي تقديرت نظرة الفقراء للآغنياء وراحوا يحسبون بالورقة والقلم كم سيكسب المترفون ، من هذه الصلطة وقللوا أن مكسب الآغنياء تقدر بحوالي ٣٠٠ مليار دولار ، قطعا سوف ينفعها الفقراء !

ولكن الجيبي الآخر لا يذهب إلى هذا الحد ويطلب قسط وقلة هائلة أمام الاتفاقيات وقرارتها بتمهل فالدول النامية أن تفتح أسواقها بالكامل لكي تموت جوعا وليس من مصلحة الدول المتقدمة أن تفتح هذه الأسواق والا : فإن تبني هذه الدول التقنية أنتاجها ٢ ، وجات من هؤلاء الصنفين للتفر في الاتفاقية يذهبون إلى درجة أكبر من التفاضل ، لأميرين الأول أن هناك تحريرا تدريجيا للتجارة بالنسبة للدول النامية وأن الاتفاقيات التي تارستها الاتفاقية تختلف حسب درجة نمو كل دولة بل أن بعض الدول حملت فعلا على معاملات خاصة في بعض الجوانب ومنها مصر !

والامر الثاني أن قبول الدول النامية لهذه الاتفاقية - حتى ولو كان

رغما عنها - هو الطريق الوحيد لثبات ذاتها والاعتماد على نفسها وإذا كان الأقوياء هم الذين فرضوا شروطهم : لأن كيف تفسر للمميزات ، والفوائد التي حصلت عليها الدول النامية ؟ هل أخذتها عتوة من دم الأسد أم أنها منحة من الآغنياء للفقراء ؟

وحتى نحدد بالضبط هل هذه الاتفاقية من أجل الآغنياء أم من أجل الفقراء ؟ سوف نذكر أمام القاريء هذا الموضوع للولائي وهو عبارة عن أوراق تضم مناقشات اللجان التي شكلها وزير الاقتصاد لمتابعة المفاوضات في مختلف فروصها سواء في تجارة السلع أو الخدمات ومن المعروف أن هذه اللجان سبق أن اجتمعت على مر





## عبد الرحمن عقل

المستويات السبالة وكان معروضا عليها ٧٩٥ من النتائج التي تمت تراسدها والمفاوض بشأنها خلال شهرى ديسمبر ٩١ ويناير ١٩٩٢ ولم يذيق سوى ٥٠ فقط من نتائج المفاوضات تمت خلال الفترة من ٩٢ حتى الإعلان عن الاتفاقية في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ وهو ما كان تحت نظر هذه اللجان ، وهو مأسوف تعرضه على القارئ ليعرف رأى المختصين وتصوراتهم ، لأنه صاحب المصلحة الحقيقية .

إن لجنة مثل لجنة الخدمات على سبيل المثال تمثل بها مندوبين من ٢٣ جهة وهيئة وهو ما يعنى أن تقاريرها قد أخذت في اعتبارها رؤية كل المتخصصين وكل من لهم صلة بكل فروع التجارة سواء كانت سلعا أم خدمات .

ولأن الاتفاقية تهم الجميع فلان عرض التفاصيل وطرحها أمام الرأى العام هى مسؤولية الإعلام (فاننا نضعها) ، فإذا كنت من الفلاحين فانت صاحب هذه الاتفاقية فلن تجد أن أسعار انتاجك الزراعى فى مستوى

الأسعار العالمية بعد أن ترتفع الدول المتقدمة الدعم عن انتاجها وإذا كنت من مستهلكى الغذاء المستورد ومن تلك فإن فائزوة الغذاء سوف ترتفع على الأقل من الأجل القصير ولن يتجو منها إلا من يزيد انتاجه ويقل استيراده

صحيح أن هناك منحا وفروضا ومبيعات ميسرة التزمت بها الدول المتقدمة لتخفيف عبء إزالة الدعم . ولكن هذا محكوم بزمن مهما طال فسوف يقل الاعتماد على النفس هو الأساس وإذا كنت ممن يعملون فى قطاع النسيج والملابس الجاهزة فصناعتك سوف تولجبه منافسة مع الانتاج الأجنبى فالدول النامية مطالبة بفتح أسواقها أكثر أمام التجارة الدولية ولذا كنت من ناخلى الخدمة فلعلي أن تعرف الالتزامات المحددة التى فرضتها الاتفاقية على مصر والتى راعت فيها أن تكون هذه الالتزامات متناسبة مع قدرتها الاقتصادية .

فالإتفاقية بكل فروعها تمثل حياتنا كلها وليس ذلك خيالا لأنها التجارة الدولية فى كل شيء ينتجه الإنسان سلعا كانت أم خدمات . ولتحقيقة هناك مقالات وتكلمات كثيرة فى الخارج منها من أكد أن الدول النامية سوف تحقق الفائدة ومنها من قال أنها خراب على الفقراء - أبهما أصبح هذا مأسوف فحبيب عنة أنت بعد أن يفتح لك مناقشات اللجان التى ترست وتناقشت الاتفاقية منذ أن كانت اجتماعات اللجان من سنوت مضت وهى اليوم نتائج المستجدات ونضعها اليوم أمام الرأى العام .

وقبل أن نفل إلى عرض مناقشات اللجان لابد أن نوضح وبإختصار شديد ونون اسباب ما هى اللجان وجولة اورجواى - اللجان هى لاتفاقية

تستهدف تنظيم التجارة بين الدول الأطراف منذ عام ١٩٤٦ - مصر عضوة بهذه الاتفاقية منذ عام ١٩٧٠ ومن المهم أن نعرف أنه خلال هذه الاتفاقية كانت الدول المتقدمة تقوم بصياغة الاتفاقيات بشأن التجارة فيما بينها - ويعد ذلك تطرحها للدول المشاركة فى الاتفاقية وعليها - هذه الدول - أن تقينها أولا قبلها - ثم حدث تحول تاريخى فى عام ١٩٨٦ فى اورجواى - فكانت أول جولة للمفاوضات تشارك فيها الدول النامية وعقدت فى دولة نامية وهى اورجواى - ثم تلتها هذه الجولات لتتوصل إلى صيغة نهائية مقبولة بين الأطراف كلها - الدولة المتقدمة والدول النامية وهذا التحول التاريخى كان مقصودا به مشاركة الدول النامية حدث سيكون الاجتهاد الزاوى الأخير الذى سيقر هذه الاتفاقية فى دولة نامية أيضا وهى المغرب فى ابريل القادم



ومن خلال المفاوضات في السنوات الماضية تأكد أن الالتزامات الموجودة في كافة الاتفاقيات ملزمة لـ ٣ مستويات - مستوى الدول المتقدمة - مستوى الدول النامية - مستوى الدول الأقل نمواً . ولكن كل هذه المستويات لها نفس الحقوق المتساوية ، كما أن إعلان «بنالاست» عام ٨٦ كان يؤكد عدم تحمل الدول النامية التزامات تتعارض مع متطلبات التنمية الاقتصادية فيها وذلك في كافة الاتفاقيات التي كان يتم التفاوض فيها والتوصل إليها.

ولنا أن نعرف أنه بعد تنفيذ هذه الوثيقة التي تتضمن ٢٨ اتفاقاً سوف توثق اتفاقية الجات وجولة أوروغواي إلى مؤسسة جديدة تتضمن قواعد التجارة الدولية وهي المؤسسة التي سوف يطلق عليها المنظمة العالمية للتجارة.





المصدر : مركز الدراسات

١٤٨٠ سنة ١٩٩٤

## المعاملة بالمثل ونظام «البجات» عبر نصف قرن

سياسات الولايات المتحدة الحمائية والتجارة الدولية العادية

التاريخ :  
بعد سبع سنوات من تحضر مفاوضات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) توصلت 117 دولة في منتصف الشهر الماضي الى اتفاق يصطه المتفاوضون بانه «حجر الزاوية» في اساليب تحرير التجارة الدولية من القيود الضريبية والاجراءات الحمائية خاصة المفروضة من قبل الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة.

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات :  
«الشرق الأوسط» تعرض اليوم كتاباً صدر حديثاً في نيويورك يقول ان السياسة التجارية للولايات المتحدة وهي اكبر قوة اقتصادية في العالم كانت دائما مرتبطة بالسياسة الخارجية وقائمة على مبدأ «المعاملة بالمثل» ويقترح تطبيق هذا المبدأ من أجل الحفاظ على التجارة الدولية بشكل «عادل» لكافة الاطراف.

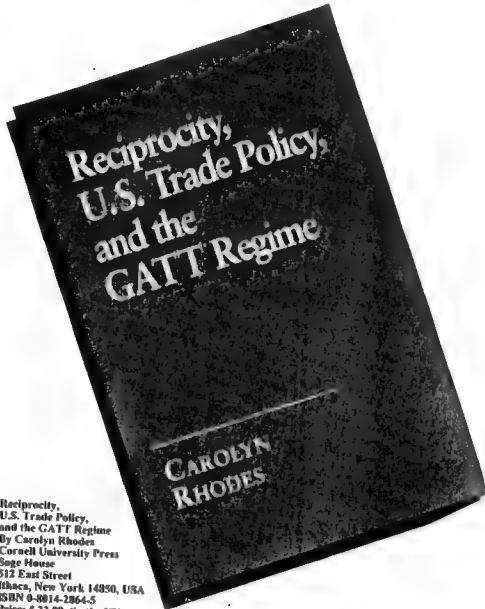




المصدر: مكتبة الجمهورية

التاريخ: ١٤ يونيو ١٩٩٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



Reciprocity,  
U.S. Trade Policy,  
and the GATT Regime  
By Carolyn Rhodes  
Cornell University Press  
Sage House  
512 East Street  
Ithaca, New York 14850, USA  
ISBN 0-8014-2864-5  
Price: £ 23.99 (in the UK)







قصر الرمث

المصدر :

١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لندن: من عاطف سلطان

غرض كتاب

قيل ساعات قليلة من انتهاء ايلة منتصف الشهر الماضي التقط العالم انفاسه عندما أعلنت شاشات وكالات الأنباء من جنيف اخبار توصل مغاوضو الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) الى اتفاق حول تحرير التجارة الدولية بعد ان كان احتمال انهيار المفاوضات يلوح في الافاق في صباح نفس اليوم.

ورغم ان هذه المفاوضات التي استغرقت سبع سنوات من المفاوضات الضمنية منذ بداية «دورة الأوروغواي» في عام 1987 اضافت الى توفيقها وتعرضها للفشل مرات عديدة قبل ان تحوز ارنيساح معظم الحكومات والوساطة الاعمال حول العالم فانها في الواقع لم تستطع بشيء جديد منذ أول دورة لها «في جنيف» في عام 1947.

خلال السنوات السبع تناول المفاوضات قضايا عديدة من بينها وسائل التخلص من القيود الجمائية للضريبة وغير الضريبة التي تفرضها بعض الدول الكبيرة والصغيرة على الواردات الزراعية والصناعية وتحرير التجارة غير المنظورة، بما فيها خدمات البنوك والتأمين والشحن والسياحة، وحل المنازعات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

في السنوات الأخيرة من المفاوضات نصبت المباحثات أساساً على الخلاف بين الاعلى الكبار (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) على الاعانات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي (الجماعة الأوروبية) للمنتجين المحليين والتي طالبت الولايات المتحدة بالغاءها على اعتبار انها «مقيدة للمنافسة العادلة» وهنا نشب صراع طويل بين فرنسا على وجه الخصوص والولايات المتحدة حول هذه الاعانات.

لكن قيل القتراب الموعد المقرر لانتهاء المفاوضات 15 ديسمبر (كانون الأول) الماضي طفق الى السطح خلاف لم يكن على بال احد حتى قبل ايام قليلة والذي تمحور حول استمرار الولايات المتحدة على الغاء الاتحاد الأوروبي للقيود المفروضة على «الصوتيات والمزنيات» خاصة الافلام، والتي يأتي معظمها من هوليوود في كاليفورنيا مما أدى الى تزعم فرنسا مرة أخرى لجبهة أوروبية معارضة للمطلب الأميركي.

ولولا اتفاق الاطراف المتفاوضة في المحطات الأخيرة على «تجميل» النظر في الخلاف الأخير والذي كاد يعصف بالمفاوضات برمتها، لما كان من الممكن القرار الاتفاق والذي يقول عنه المتفاوضون بأنه سيؤدي الى





المصدر : **الشرق الأوسط**

التاريخ : **١٤ جمادى الأولى ١٩٩٤**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إضافة ما بين 200 و300 مليار دولار إلى الدخل العالمي وتقليص المعدلات العالمية للبطالة، خاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، وانعاش العديد من اقتصاديات الدول الصناعية والنامية المصابة الآن بنوبات من الركود الاقتصادي الحاد وتحرير حركة انتقال رؤوس الأموال حول العالم

في أعقاب اتفاق بريتون وودز فور انتهاء الحرب العالمية الثانية والذي تنسج ضمنه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعدد من المؤسسات الدولية الأخرى جاءت اتفاقية «الجات» لتثبيت معدلات محددة لتنظيم التجارة الدولية كان أهمها تعميم مبدأ «الدولة الأكثر رعاية» والذي يتطلب الاعتماد عن فرض قيود حمائية والتزام كافة الأطراف «المتعاقدة» بمعاملة بعضها البعض على أسس لا تقل مساواة عما تقدمه لأي دولة أخرى تجاه فرض قيود حمائية أو حمائية أخرى على الواردات منها أو الصادرات إليها.

في أعقاب بريتون وودز أيضاً صعدت الولايات المتحدة إلى مصاف الدول العظمى على المستويات السياسية والعسكرية والتجارية بعد أن كان ذلك محصوراً لحقبة طويلة على الدول الأوروبية الكبيرة، خاصة بريطانيا وفرنسا.

وخلال النصف الثاني من القرن الحالي تحولت الولايات المتحدة إلى أكبر قوة تجارية وصناعية وعالمية عرفها العالم وسقط الاتحاد السوفياتي في مقتل العقد الحالي أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة على الأصعدة العسكرية والسياسية أيضاً.

منذ صعود الولايات المتحدة إلى الصفات كانت سياستها التجارية لا تخلو من القيود، على الأقل القويود «الانتقائية» كجزء أساسي من مكونات وتوجهات سياستها الخارجية. في هذا السياق طالعنا كارولين رودس محاضرة الطوم السياسية بجامعة «اتناء» الأميركية وكتاب ممنون «العاملة بالمثل وسياسة الولايات المتحدة التجارية ونظام الجات» تتناول فيه تطور السياسة التجارية الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والقبالة على مبدأ «العاملة بالمثل» والذي تقسول المؤلفة أنه أصبح ذات أهمية متعاظلة منذ بداية السبعينات بسبب ظهور مصالح مملوكة متعاظلة مع فرضه رغم معارضة البعض على سواد هذا المبدأ باعتباره إجراء «مقيداً» لحرية التجارة والتي تتشددق بها الولايات المتحدة أكثر من غيرها رغم عدم خلو سياستها التجارية من القيود الحمائية المؤقتة والدائمة والمتشددة في حالات كثيرة.

يقول الكتاب الصادر عن دار نشر جامعة كورنيل الأميركية والواقع في 249 صفحة من القطع الكبير أن الحكومة الأميركية مهما كانت





المصدر: **المشرق الأوسط**

التاريخ: **١٤ جمادى الأولى ١٩٩٤**

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هويتها الحزبية تعتبر السياسة التجارية كواحدة من المكونات الرئيسية لسياستها الخارجية وأهدافها الاستراتيجية الكونية بما فيها الجوانب الأمنية والتقنية

وهنا يقول الكتاب إن

الإدارة الأميركية «لا تتورع

عن فرض الإجراءات

العقابية حتى ضد

شقيقتها الصغرى للجارة

(كندا) واجداتها الأوروبيين (فرنسا

وبريطانيا والمانيا) ومنافستها الجديدة

(اليابان) وعدوها السابق (الاتحاد السوفياتي) إلى

جانب دول أخرى بعضها قريب جداً (كوبا) وأخرى بعيدة جداً

(فيتنام وكوريا الجنوبية) والتي تخضع كلها لمقاطعة اقتصادية صارمة

منذ عقود.

كان من مظاهر هذه السياسة مثلاً استخدام الإدارة الأميركية «سلاح» صفقات توريد فائض القمح الأميركي كاجراء «عقابي» ضد دول كثيرة كان من بينها في العقود الثلاثة الأخيرة مثلاً مصر والجزائر وليبيا وسورية والاتحاد السوفياتي السابق والصين. كما خضعت الأخيرة أيضاً إلى حظر جزئي على صادرات المعدات الأميركية متطورة التقية من بينها الأجهزة الإلكترونية والدفاعية والفضائية والداخلية في صناعات الطائرات وإلى جانب صفقات القمح والتقنية المتطورة امتدت الإجراءات الحمائية الأميركية أيضاً إلى صناعتي الصلب والسيارات وهما من أكبر الصناعات الأميركية المعرضة لمنافسة أجنبية قوية، خاصة من اليابان.

في هذا السياق تقول المؤلفة إن مبدأ «المعاملة بالمثل» هو من أكثر السياسات التجارية «فعالية» إذا ما طبق بشكل «انتقائي» يسمح «بمعاملة» الأطراف «غير التعاونية» وبمعاملة «الشركاء» «التعاونيين». وتقول إنه على عكس الشائع يزدي هذا المبدأ إلى «الحفاظ على حرية نظام المبادلات التجارية الدولية». وتقول إن فضل السياسة التجارية الأميركية في أعقاب الكساد الكبير الذي أصاب العالم في مقتل الثلاثينيات من القرن الحالي كان يرجع أساساً إلى اتخاذ الحكومة لإجراءات «ليبرالية» على حساب التطبيق الصارم «المعاملة بالمثل» مما دعا الرئيس نيكسون روزفلت بعد ذلك إلى اللجوء إلى سياسة «المعاملة بالمثل» من أجل «الحفاظ على» التجارة المكثفة.

هنا أيضاً تجادل المؤلفة بأن مبدأ «المعاملة بالمثل» كان في الواقع من «أدنى» دعائمه انفسائية الجات. ولكنها تقول أيضاً إن هذا المبدأ قسار أيضاً على «تدعي» لحر التجارة الحرة. وهنا أيضاً تقول بأن «المعاملة بالمثل» قد «برهنت» على أنها من الوسائل «الفعالة» في مساومات مفاوضات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة. وتقول «أنا لا نستطيع تفهم وتقدير» سياسات «المعاملة بالمثل» دون «تفهم» جذورها، وتطبيقاتها في كل من «الحصنيين» «الليبرالي» و«الحمائي».

لكن كما أظهرت المحاولات الحموية التي شهدتها مفاوضات الجات في الأسبوع الثاني من الشهر الماضي، خاصة حول الإعانات الزراعية والمنحجات الحموية والرتبية والدعم الحكومي لصناعات الطائرات وتحرير الفسود على حركة رأس المال والاستثمارات، إن «الأخذ» و«المعاملة» و«المساومة» المشتركة وليس «المبادئ» هما في النهاية الأساليب العملية الكلية بضمان تدفق التجارة الدولية بالمثل قدر من التبادل الحمائية.





المصدر :

المصدر :

١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# منظمة الخليج للاستشارات الصناعية تحذر من تأثير 'غات' على الأمن الاقتصادي

□ دبي - «الحياة»

قالت أوساط المنظمة الخليجية ان المزايا التي تمنحها الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية (غات) هي في صالح مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي. ودعت الى الاستفادة منها في ظل وجود العديد من الاستثناءات المتعلقة بالمعاملة الخاصة التي الرزها الدول النامية التي يعن من خلالها الحصول على أكبر استفادة ممكنة من دون ان تقابلها أي التزامات اضافية مسئل التي تفرض على خطط دول المجلس التصديرية نتيجة تزايد القيود على الصادرات من منتجاتها وصنعوية الاستثمار في دعم الصناعات مستقبلًا.

وجاء تقرير أعدته منظمة الخليج للاستشارات الصناعية من أهمية للمزايا التي تمنحها الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية (غات) هي في صالح مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي. ودعت الى الاستفادة منها في ظل وجود العديد من الاستثناءات المتعلقة بالمعاملة الخاصة التي الرزها الدول النامية التي يعن من خلالها الحصول على أكبر استفادة ممكنة من دون ان تقابلها أي التزامات اضافية مسئل التي تفرض على خطط دول المجلس التصديرية نتيجة تزايد القيود على الصادرات من منتجاتها وصنعوية الاستثمار في دعم الصناعات مستقبلًا.

جانب الدول الأخرى خصوصاً اذا كان هناك تأثير سلبي على هذه الدول من جراء منح الإعانات للصناعات التي جانب تلك الدول بحق التدخل وأعرض القيود عند حدوث ضرر لها أو وجود عجز هيكلي مع ضمان عدم التمسك لجراءات ضد الدولة المضيفة.

وأشارت المنظمة الى ان مزايا «غات» لا تقتصر على دول معينة إنما تمتد الى كل المجتمع الدولي لكن درجة الاستفادة منها تختلف من دولة الى أخرى حسب درجة تقدمها الاقتصادي ونوعية صادراتها وورولتها، ومرحلة التصنيع التي تمر بها مطيرة الى ان العديد من الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية سارعت الى هذا التجمع الدولي ايماناً منها بما هو «غات» والمفاداة التي يمكن ان تجنيها من هذا التجمع.

وقالت المنظمة بان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ظلت لفترة ليست قصيرة بعيدة عن هذا التجمع الدولي (ما عدا الكويت) نظراً لعدم حاجتها الى هذه الاستفادة خلال فترة التطور القطاعية مشيرة الى انه تبين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجود أوجه شبه مع غيرها من الدول النامية في الصعوبات التي قد تعترض نمو تجارتها الخارجية خصوصاً عند تصريف منتجاتها الى اسواق الدول المتقدمة لوجود الحواجز الجمركية وغير الجمركية وإن هناك عدداً من الجبالات التي يمكن الحصول فيها

على مزيد من المزايا في ظل «غات» بما يتسابق لدول المجلس معدلات نمو مناسبة لذلك بدأت بعض الدول في التفكير في الانضمام وهناك طلبات للانضمام تحت البحث لدى (غات) لكل من قطر والبحرين والإمارات، كما ان السعودية تحضر لاجتماعات لجنة القيود الفنية على التجارة المنبثقة عن «غات» بصفة مراقب كما قدمت طلباً الى الانضمام للمنظمة وذلك في تموز (يوليو) ١٩٩٢.

ولاحظت المنظمة عيوب «غات» على دول المجلس بصفة المبادئ الاقتصادية من الانضمام في الاجل الخارجية لدول المجلس خلافاً للنقط التي تقسم بالتركيز على بعض المنتجات ذات الكثافة التقنية والراسمالية معاً، الذي يعد انتاجها مستقراً صناعياً في الدول المتقدمة في حين ان دول المجلس لا تزال في المراحل الأولى من دورة حياة المنتج، مما يسبب استمرار القيود امام منتجاتها.

وقالت ان «غات» تطلب بالمزيد من لجراءات التحرير، مما يؤثر سلباً على الأمن الاقتصادي القوموي، حيث ان «غات» تتوحد بالضرورة في ان يكون الانضمام عاملاً مساعداً وليس عيلاً عليها، بمعنى ان الانضمام ينبغي ان يؤدي الى خفض القيود، وليس الى الاستفادة من دول مقابل وقد تطلب «غات» بضرورة تزايد وتطبيق المزيد من السياسات التي تؤدي الى التوجه الخارجي، وخفض التمييز القائم في التجارة الخارجية بين دول مجلس







البيان

المصدر :

١٠ ديسمبر ١٩٧٤

التاريخ :

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضمانون ذاتها أو بين الوطنيين المقيمين، ولد يكون لهذا تأثيره على الأمن القومي الاقتصادي عند دخول غير وطنيين في النشاط التجاري.

كما لاحظت المنظمة احتمالات التأثير السلبي المستقبلي وقالت إن هذا يرتبط بمدى تضمين مفاهيمه المجالات الجديدة محل البحث في جولة أورغواي مما قد يكون له بعض التأثير السلبي على اقتصادات دول مجلس الضمانون. ويعتمد قطاع الخدمات مثلاً في دول المجلس، وهو قطاع ناشئ، على الدعم الحكومي لتكوينه وتجهده إن شاء الله القيد عليه الاستثمارات التي تمت فيه، كما أن المفاهيم المرتبطة بالاستثمار قد يكون لها تأثيرها السلبي عند فتح الباب أمام امتلاك غير الوطنيين للنشطة الاستثمارية المختلفة.

وقالت إن مفاهيمه لا تعني التنفيذ الحكومي الإلزامي والحصري لكل بنودها، بل تركت الباب مفتوحاً لتقرير أي ممارسات قد تتبناها الدول المتعاقدة، ولكون في صالحها لضمان أمنها القومي والاقتصادي في ظل افتتاح مفاهيمه والدول المتعاقدة بهذه الإجراءات.

وتوالت المنظمة إلى أن الضمانون الدولي لابد أن يشمل جميع المجالات الاقتصادية التي تساعد على تطور وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتجنب الآثار السلبية لقيام الدخيلين للثنائي أو الجماعي المحدود على الاقتصاد الدولي.





المصدر:

الأرقام

التاريخ:

٩٥ / ١ / ١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### سباق عربي لدخول الجات

بدأت الدول العربية تتسابق للدخول في اتفاقية الجات بعد التخليق الأخيرة التي أسفرت عنها جولة بيروت التي اعتبرتها الدول العربية ذات أهمية خاصة وبطبيعة الدبلوماسية في ظل نظام عالمي جديد أصبحت فيه الجودة والمناخسة الحرة والمعاملة في التجارة الدولية أمراً لا مفر منه وكانت البحرين العضو رقم ١١٤ في الجات قد تم قبول عضويتها خلال الاجتماع الأخير لمجلس الجات في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ ليصبح هناك خمس دول عربية أعضاء في الجات... كما يتوقع أن تكون الجزائر هي الدولة العربية السادسة التي تنضم للاتفاقية من ناحية أعلنت وزارة الاقتصاد السورية أن سوريا سوف تنضم للمنظمة العربية لفرنسا وهذا من شأنه أن يرفع بالكثير من المكاسب على الاقتصاد السوري ستكون أكثر بكثير من الانضمام التي ستقدمها. ومن المتوقع أن تقوم لبنان أيضاً بخطوة مماثلة للانضمام للاتفاقية ولكنها في انتظار الإجراءات التي ستقوم بها سوريا في هذا الشأن وكانت المملكة العربية السعودية قد أعربت عن رغبتها في الانضمام للجات وهي في سبيل اتخاذ الإجراءات المطلوبة للعضوية كما أعربت الأردن عن رغبتها ولكنها في نفس الوقت تقوم بتقويم الجوانب السلبية لاتفاقيات جولة بيروت عليها في مجالات السلع والخدمات. ومع هذا فإن المصادر الرسمية تؤكد أن الأردن في سبيلها للانضمام للمنظمة خاصة بعد اجتماع وزير الخارجية الأردني وسفراء الدول الرئيسية أعضاء الجات في عمان والذي عقد في ديسمبر ١٩٩٢ لتأكيد الطلب الأردني للانضمام إلى الجات حتى قبل انتهاء التقييم النهائي لت نتائج جولة بيروت.





## على الدول العربية عدم تجاهل التحديات المقبلة اتفاق 'غات' يتسم بأثار مهمة لكل اقتصادات منطقة الشرق الأوسط

□ لندن - من روني ويلسون:

■ سيكون لتوصل المشاركين في جولة أورغواي من محادثات 'غات' إلى اتفاق أخيراً لتتلاقى خطيرة بالنسبة إلى الاقتصادات الشرق الأوسط في العقود المقبلة على رغم أن قلة من هذه المنطقة تنتمي إلى الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات).

ولم يكن للحوالات السباسبية من محادثات 'غات' سوى تأثير ضئيل على تجارة دول الشرق الأوسط لأن خفض التعريفات الجمركية خلال في الدرجة الأولى المبلغ الضخم الذي تنتجها الدول الصناعية الرئيسية. لكن إطار محادثات جولة أورغواي توسع حتى شمل المنتجات الزراعية والنسوجات والخدمات والشركات التصديرية إلى الاقتصادات الشرق الأوسط.

ولم تزد اهتماماً به 'غات' إلا بضع حكومات فقط في الشرق الأوسط على اعتبار أن هذه الحكومات أكثر انشغالاً بمسألة تشكيل تحالفاتقليمية وبمهموم الحفاظ مع دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر الشرق التجاري الرئيسي لمعظم دول الشرق الأوسط.

ولم تسجل المحاولات الهادفة إلى الدمج الاقتصادي الإقليمي من طريق الجماعة العربية والسوق العربية المشتركة والاتحاد المغربي ومجلس التعاون الخليجي سوى نجاحات محدودة. إذ فشلت التجارة بين دول الشرق الأوسط التي يتغير من عشرة في المئة من تجارة المنطقة كلها.

وتنتمي العجز التجاري للمنطقة مع دول الاتحاد الأوروبي، فيما تراجعت أسعار النفط ومع ذلك لم تؤثر اتفاقيات التعاون للعقود بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة والدول العربية المطلقة على البصر الإيجابي للتوسط والدولة العميرة من جهة أخرى في التخليق التجاري إلا قليلاً. ولم ينجح حتى اتفاق لشراكة المقصود بين دول الاتحاد الأوروبي وتركيا كخيار في تسهيل وصول

الصناعات التركية إلى أوروبا. ويذكر أن تركيا ترغب في أن تكون مفهوماً كاملاً في الاتحاد الأوروبي.

وعلى رغم انخساق دول الشرق الأوسط في إنشاء كتلة إقليمية تجارية في ما بينها، التحضر الانضمام بالتجارة الدولية على المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتجارة والتنمية الذي عقد للمرة الأولى عام ١٩٩٤ بغية تحسين العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية وصار يهدد سنوياً بعد ذلك.

وتعتبر دول الشرق الأوسط هذا المؤتمر انسحب لها من اتفاقية 'غات' التي تعتبرها إجمالاً نوعاً من الانتماء الخاصة بالدول الخليجية المشاركة في ذلك دولاً نامية تفتقر في هذه الرؤية. ومع ذلك لم يتمكن مؤتمر الأمم المتحدة هذا من حماية أسعار السلع الأساسية وهي الحماية التي كانت من أهم غايات مؤسسي المؤتمر ولا تهم دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط وحمص، بل أيضاً دولاً كالزمن والمغرب اللذين يصدران كميات مهمة كبيرة من الفوسفات.

والأسف أن مؤتمر الأمم المتحدة تحول مع مرور الزمن إلى ندوة نقاش وتشغلق لا يتصلق إلا مرة كل أربع سنوات وتقتصر أعماله على الإعراب عن الشكوى والتشتمير والتلوع إزاء الشؤون التجارية. وينتظر إلى اتفاق المؤتمر إلى أي قوة أو نفوذ لا يحفل شيئاً ملموساً، أو القليل جداً من الأمور المهمة.

من جهة أخرى تعززت اتفاقية 'غات' بفضل نجاح جولة أورغواي من المحادثات لا سيما أن هذا النجاح أدى إلى إنشاء منظمة التجارة

الدولية التي يجري تنظيمها حالياً. وستكون هذه المنظمة الدولية الجديدة مسؤولة عن ضمان تطبيق الاتفاق الذي توصلت إليه جولة أورغواي من المحادثات وعن تحديد تدابير حل الخلافات التجارية بين الدول وعن رفع توصية تغطي الخدمات وما يسمى حقوق الملكية الفكرية.

وتشمل هذه الحقوق ترتيبات الترخيص الخاصة بالمنتجات التقنية للتقدم المظهور. كما تشمل أموراً تتعلق بالجماعات. وهذا كله مهم بالنسبة إلى عدد كبير من دول الشرق الأوسط التي تعتمد على المستوردات من التكنولوجيا الغربية واليابانية لا سيما في مجالات مثل

البروتوكولات. وبموجب فصولين 'غات' التي تمخضت عنها جولتا كينيدي ونيكسون السابقين من محادثات 'غات'، كان يجري الاعمال لحظ من الدول التي خالفت أو تخلف مبادئ عدم التمييز في التجارة الدولية.

لكن بموجب نتائج جولة أورغواي من محادثات 'غات'، يوسع منظمة التجارة الدولية السماح لدولة مطلومة في نزاع تجاري بأن تنظم من شركتها التجاريين إذا لم يتفقوا باتفاقات التجارة الدولية. وإذا عصمت دولة شرق أوسطية صانعة لها من منتجات النفط لفترة قد تزيد من دول الاتحاد الأوروبي أو فلوليات الدول الأميركية تضع تعرفات ضما بموجب القوانين الدولية الجديدة الهادفة إلى مكافحة التفرق.

وبما أن المنطقة العربية لإسرائيل تخالف مبدأ عدم التمييز في التجارة الدولية، لم توقع أي دولة عربية باستثناء مصر، اتفاقية 'غات'. وبموجب البند الخاص بالدول الأكثر رعاية، يتعين على الدول الواقعة على اتفاقية 'غات' أن تشمل شركائها التجاريين كافة بالرعاية التفضيلية التي تمنح بها أي دولة تتفاوض معها أي دولة من هذه الدول بضموم استثمارات أو تذاكر تجارية.





انظمة الري والتي تستخدم المعاملات الإقتصادية لصما بما في ذلك المعاملات العضوية.

وبموجب اتفاق جولة أوروغواي سيتم إلغاء تقييدات الإنسجة المنسوجة بالتفريغ على مدى فترة زمنية تمتد عشر سنوات. وهذه الحصص تحد حالياً من صادرات تركيا ولبنان ولغربي من اللبوسات إلى دول الاتحاد الأوروبي. ووسعت حصص دبي التي انضمت صناعة منسوجات منسوجة باللونين. ان عمل فيها عمال باكستانيون. ان سائر لها تخضع للقيود. ولوسعت تضمها تقييدات الإنسجة المنسوجة. وسيعمل على التوسع في هذه العمل بموجب الحصص على مدى التناقص التي يستطاع منسوج المنسوجات الشرق الأوسط. وبذلك يمكن الحظر في أن يؤدي تحسيرا الصادرات من دول جنوب آسيا والشرق الأقصى إلى إفراق الأسواق الأوروبية التقليدية بالمنتجات الزميدة. لكن بما يحرم منتجي الشرق الأوسط الذين يشهدون هذه الأسواق منها.

وربما وجد المنتجون في تركيا والمغرب أن أسعارهم قد انخفضت على كثير من أسرارهم لأن الجور في الدولتين الأوروبيتين المنخفضين أدى بكثير من الجور في تركيا والمغرب. وسيكون من عدم الحزم أن تتدخل حكومات دول الشرق الأوسط والحد من انضمامها بالاتفاقيات جولة أوروغواي من مجالات ذات. فتحرير التجارة الدولية من القيود سيؤدي بالضرورة على قدر يتمنعون بميزة المنافسة.

وتتعلق المشكلة بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط في أنه يتعين عليها فيما تراجع أسعار النفط أن تبيع على صفاتها في الصين الصلابة. تبحث عن مصادر أخرى من عائدات التصدير ومع ذلك يتنم معظم نشاط الصين في الشرق الأوسط أسوأ. عملية تتمتع بالحصص.

وفيما تشددت للصادرات دول جنوب آسيا وشرق الصين من الفرص الجديدة للتجارة بفرص للشرق الأوسط لخطر التدهور في البنية وحيداً ومختلفاً من الكرب العالي. وهذا ما حدث بالفعل حتى الآن لدول الإمبراطورية الإستراتيجية. وعوض ذات تقوم دول الشرق الأوسط العربي ذات التي تقوم دول الشرق الأوسط. تراجع تصدياً في عام ١٩٩٤ في أهمية القوة الاقتصادية على أي قوة أخرى.

استل في جامعة القاهرة متخصص بالتصديرات الشرق الأوسط.

في الوقت الراهن تحسرت أسواق لتجريب الدولية تحريفات خطيرة حادة بسبب الدعم الحكومي وبسبب الصلابة أمام المستوردات التي تقيدها دول الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة.

ويشكل معظم دول الشرق الأوسط من حيز كبير يتنامى في التجارة بالمواد الغذائية. وعلى سبيل المثال تتكفل مصر ثلاثة بلايين دولار سنوياً بسبب المواد الغذائية التي تستوردها. مما يشكل نحو ٢٠ في المئة من قيمة مستورداتها كافة. وتتجاوز دول الغذاء ربع مستوردات الجزائر كلها. مما يكفلها بالبنوي دولار سنوياً.

يذكر أن مصر والجزائر تشترتان هذه المواد الغذائية بأسعار الأسواق الدولية التي تخضع عليها نزولاً الصادرات المدعومة للملاحة الوفيرة من دول الاتحاد الأوروبي. وبذلك بعض المواد الغذائية في دول الشرق الأوسط عن طريق الموانئ الغذائية على رغم أن الدولة الوحيدة التي لا شك تستحق هذه الموانئ هي السودان.

وبموجب الاتفاق الذي توصلت إليه جولة أوروغواي من مصادرات ذات. سيتمكن على دول الاتحاد الأوروبي خفض الدعم الذي توفره داخلياً للمواد الغذائية بنسبة ٢٠ في المئة. وخفض دعم قيمة الصادرات من هذه المواد بنسبة ٣٦ في المئة وخفض دعم حجم الصادرات بنسبة ٢١ في المئة. وسيترتب عن هذا كله أن سعر السوق الدولية الخاص بالمبوب ربما

ازداد على الأقل بنسبة الخمس. ما يرجع اعياء الاتفاق على المستوردات في الدول الشرقية الأوسطية التي تستورد لثروات الغذاء.

لكن التمددات التي تم الاتفاق عليها في اجتماعات ذات. ستعود بالفائدة أيضاً على رغم أن المنتجين سيستفرون ليعتدوا. ما إذا كان المنتجين في دول الشرق الأوسط سيستفيدون من الفرص الجديدة المتاحة. ومن شأن زيادة أسعار المنتجات الزراعية أن تشكل مزيداً من الحظر على القيام الزراعين في منطقة الشرق الأوسط بولوج الكنتاج.

يذكر أن الإلغاء التدريجي للمضاربات التي كانت تقيد أسعار المواد الغذائية في مصر أدى إلى زيادة إنتاج القمح بنسبة ٥٠ في المئة بين ١٩٨٦ و ١٩٩٢. بينما زاد إنتاج الترة بنسبة ٧١ في المئة وزاد إنتاج القمح بنسبة ١٤ في المئة في الفترة ذاتها.

ومن المحتمل أن تؤدي أي زيادة إضافية في الأسعار إلى تدفق الاستثمارات التي تهدف إلى تحسين

وتتجلى دول الاتحاد الأوروبي الإنكسارات المالية المحتملة لهذا كله عن طريق التفاوض مع الآخرين ككتلة تجارية واحدة موحدة وعن طريق اعتبار الفشل التجاري في ما بينها ذي طبيعة داخلية لا دولية.

وربما أن الدول العربية لا تشكل كتلة تجارية واحدة لا يمكن تطبيق استراتيجيات مماثلة في نشاطاتها التجارية.

ونظراً وضع مصر في اتفاقية ذات. بروتوكول تكميلي تم الاتفاق عليه عام ١٩٩٤. وتمكنت مصر من توقيدها بعد عهدها معاهدة سلام مع إسرائيل. وبعد عام ١٩٩٤ بغلغرت من الزمن صادرات مصر على اتفاقية ذات. الخاصة بالحوافز للتصدير. وبالدعم القموضي ويرخص الاستيراد. ويعد الجار.

وتتصاح مصر بحق للمصارعة كمراتب في اجتماعات ذات. الخاصة بالمشترقات الحكومية لأنها لم تجد رغبة حتى الآن في تبني مبدأ عدم التمييز في المشتريات الحكومية

بسبب رغبتها في حماية الصناعات التي تشكلها الدولة المصرية. وعلى سبيل المثال يستحصل ضغط على مصر بموجب اتفاق جولة أوروغواي. لا أن تميز لصحة صلب هاون على جميع المستوردات من الصلابة تحت طائلة العقاب. إذا امتصت مصر بسياسة مصر للثراء على المنتجات المصرية.

يذكر أن إيران التي عزلت نفسها عن العالم في معظم المجالات. انضمت من اتفاقية ذات. بعد انقلاع الثورة الإسلامية. لكن إسرائيل وتركيا تشاركان في هذه الاتفاقية على رغم أنها لا ترحبان كثيراً إلى عدد كبير من تدابير ذات. لأسباب أهمها أن هذه التدابير قد من مفردها على حماية المنتجات المحلية.

ولا تشارك إسرائيل في إجراءات الخاصة بالحوافز التقنية والتجديدات الصحية وبرخص الاستثمار. وبمطالبة الإفرق إلا بمصلحة مراب على رغم أنها وقعت بالتكامل البنود الخاصة بالمشتريات الحكومية. ووافقت مع التحفظ على المنود الخاصة بالدعم القموضي. وصاغت تركيا على اتفاقية ذات. الخاصة بالدعم القموضي كما وقعت على التدابير الخاصة بالتجديدات الصحية. لكنها لا تشارك في اجتماعات ذات. الأخرى الغذائية إلا بمصلحة مراب.

ومن المؤكد أن الاتفاقيات التي توصلت إليها جولة أوروغواي من مصادرات ذات. سيكون لها تأثير عميق في الزراعة في الشرق الأوسط.











# المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : ١٠ - ١٩٨٤

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أولا إن استنباط أي شكل من أشكال الصعاب للصناعات المحلية القائمة في تلك البلدان سيمضي فتح السوق تماما أمام منافسة المؤسسات الصناعية المحلية في دول الشمال والذي يمكن أن يؤدي إلى محاصرة المشروع الصناعي المحلي واليهي ثانيا زيادة أسعار الحاصلات الزراعية (القمح الأوربي الأمريكي على كسب الأسواق والذي كان يؤدي في واقع الأمر إلى الحد من ارتفاع الأسعار، وتقدم الزيادة المرتقبة في الحاصلات الزراعية والغذائية ينسب تتراوح بين ١٠٪ إلى ١٥٪ وفي الأمر الذي بلغ عبءه على الأساس على دول العالم الثالث التي تستورد احتياجاتها الزراعية والغذائية ينسب تتراوح ما بين ٥٠ - ٨٠٪).

ثالثا. إخراج العمالة من دائرة اتفاقية الجات الأمر الذي يضي تقيد تصدير العمالة الأجنبية والتي تعتمد عليها كثير من دول العالم الثالث كأحد المصادر الرئيسية لزيادة الدخل القومي وإخراج العمالة من نطاق اتفاقية الجات أي اعتبارها سلعة مفيدة ، يتراكم أيضا مع اتجاه دول الشمال إلى فرض المزيد من القيود حول استيراد العمالة الأجنبية الوافدة من الجنوب ويضيق حاليا مع القوانين المقيدة لهجرة وانتقال العمالة التي تمنع العرب الأفريقي والأفريقي.

رابعا. إخراج الفئتين وشبكتاه من دائرة الجات وفي إحدى السلع الرئيسية التي استتاع كثير من دول العالم الثالث إبروز في مجاله وتضد عليه في التصدير لتنمية مواردها.

أما بالنسبة لفكرة التي دأب على ترويجها بعض الاقتصاديين من اقتصادي الجات بأن الدول النامية قد تنحصر على المدى القريب ولكنها قد تنسب على المدى بعيد فاتها تقوم على أساس أنه مع ارتفاع أسعار السلع التي تستوردها هذه الدول فإن ذلك سيكون حافزا لها على وضع خطط بعيدة المدى للتصنيع والاعتماد الذاتي.

خامسا إذا كانت العمالة كسيلة قد أخرجت من الجات فإنه من الواضح أن هناك مشاكل كثيرة من المزارعين الفرنسيين والبريطانيين والكويتيين ضد مقررات الجات والتي تعني حرمانهم من السيطرة على سوقهم المحلي ، الأمر الذي سيؤثر في العالم الثالث تقارب ضروري ومشوق في المصلحة والهدف بين المنتجين في مجالات الصناعة والزراعة.

● وبإشارة فإن اتفاقية الجات تدل للمشروعات العديدة التي فُتحت للأمم المتحدة في الثمانينيات والتي كانت تسمى في مرحلة من المراحل في التجارة الدولية لتنشيط القرارات الاقتصادية والتصديرية لدول العالم الثالث لإدخالها من مشروع (برانت) الذي سمي باسم رجل الدولة الألماني كايتر والرحل فطلي برانت والذي ترأس في الثمانينات مجموعة عمل عكالت على المشروع وقدمته للأمم المتحدة وحشي مشروع الدلائل الجنوبي الذي وضعت لجنة من خبراء الاقتصاد في الدول النامية والجات هي المحاولة الأخيرة لعلاج المشاكل التي تتر بها الاقتصاديات الرأسمالية العالمية في مواجهة الكساد والبطالة.

يكن كل مطالب به الاتفاقية الجديدة كما ناقشت للجنة الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقية والتي تدور حول إلى إلغاء دعم الاتحاج الزراعي ودعم التصدير في الدول المتقدمة المصدرة للغذاء الدولية القائمة قد يؤدي إلى زيادة أسعار التصدير، وهذا قد يخفف من آثار سياسات الأفران ويشجع الاتحاج الزراعي المحلي في الدول النامية لكن في نفس الوقت قد تؤدي زيادة أسعار التصدير إلى زيادة تكلفة استيراد الغذاء، بالنسبة للدول النامية المستوردة للغذاء والعلفية . ومن أجل ذلك فقد نسبت الاتفاقية لته على الدول المتقدمة أن تستمر في تقديم المعونات والمنح الغذائية والمعدات بشرط ميسرة للدول النامية والفقيرة لفترة ٦ سنوات.

إن إلغاء حظر الاستيراد وإلغاء دعم التصدير في الدول المتقدمة قد يؤدي إلى زيادة صادرات الدول النامية إلى تلك الدول.

أما رغم إلغاء الحظر على التصدير والاستيراد فإن بعض الدول تلجأ إلى حماية إنتاجها المحلي عن طريق التشديد في مراقبة الجودة والمواصفات القياسية والصناعات الزراعية.

أنه لابد من التفاوض مع السوق الأوروبية المشتركة بشأن بعض القيود الخاصة بخصوص ومواسم تصدير بعض المنتجات الزراعية المصدرة إلى السوق وإلغاء تلك القيود في إطار الاتفاقات بين مصر والسوق أو عرض ذلك ضمن الاتفاقية الجديدة وبالنسبة للمشاكل التي ستخلق بدول العالم الثالث وعموما بعد اتفاقية الجات فنذكر في خمسة محصائر أساسية كما تشير دراسات القطاع الاقتصادي وهي:

١. دوالي يكلف قطاع الشؤون الاقتصادية
٢. بوزارة الزراعة بإجراء
٣. دراسة تحليلية وتفصيلية عن أثر اتفاقية
٤. الجات على إنتاج وصادرات وواردات مصر
٥. من المنتجات الزراعية الرئيسية وخاصة
٦. القطن والأرز والقمح والفاكهة
٧. الاتجاه للتفاوض مع السوق الأوروبية
٨. المشتركة لإلغاء بعض القيود الخاصة بمصر
٩. ومن أهم الاتفاقية بينهما وبين مصر



## وزير الاقتصاد والتجارة

### الخارجية

# الانفتاح على الاقتصاد وصناعة

## مصر من «الجات»

### بماز فاص بحارة إفران السوق

### بالسك الأجنبي

الاسكندرية - التحام حسن :

اعلن محمود محمد بيموى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اننا لن نتعزل عن العالم .. وانه لاخوف على اقتصاد وصناعة مصر من «الجات» .. لاتنا منضمون اليها منذ عام ١٩٧٠ وتعاملنا مع «الجات» حقيقة .. واتفاقية الجات هى فى الحقيقة ٢٨ اتفاقية منها ١٨ وافقتنا عليها عام ٧٠ والعشر الباقية اهمها الملكية الفكرية والخدمات .

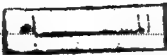
على انه يتم التعويض لاي دولة نامية تضر من خفض الدعم .. كما انه لن

من تخفيضات الدعم .. واتفق على تخفيض ٢٠ من الدعم للحاصلات الزراعية على مدى ٦ سنوات اى بواقع ٢٧,٥ فقط .

اضاف ان الاعلان السياسى لتجات ينص :

قال انه لاول مرة شكلت مصر مجموعة عمل استفاد منها المفاوض المصرى وكان له دور بارز وشكل مع الدول النامية قوة استطاعت ان تحصل على تسهيلات اعلمها الا تضر الدول النامية





المصدر :



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ - ١١ - ١٩٩٤

مجلس الوزراء في جلسته الخاصة  
سيناقش لقانون النقد وخاصة  
الاستثمار ت. من التي تجرم  
المصدرين ويمنح في هذه الجلسة .  
وأشار إلى تكاليف الصلوات الأجنبية  
ووجود مخزونات وصلت ١٦ مليار  
دولار في البنوك وقال إن صادراتنا مع  
السعودية ارتفعت من ٢٠٦ إلى ٦٧٥  
مليون جنيه وميزان تجارتنا مع أمريكا  
وهي أكبر شريك تجاري لمصر وبلغت  
صادراتنا من يناير إلى أكتوبر ٩٢ مليار  
٥١١,٩ مليون دولار وانخفاض الميزن  
التجاري من ٢١٩٢ إلى ١٨١٦ مليون  
دولار . جاء ذلك في الندوة الاقتصادية  
لجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية  
برئاسة محمد رجب وحضرها  
المستشار سماعيل الجومفي

المصرية قوية وفي ظل هذه السنوات  
المصر ستنافس كل صناعات العالم .  
وأشار إلى أننا نشهد جهازا خاصا  
بوزارة الاقتصاد مهمته تلبية معارضة  
الدعم والإغراق للسلع الأجنبية وقال  
بأننا ننتجنا المحلية المصرية  
والاعمال الفنية والمصرية لمدة ١٠  
سنوات .  
وأضاف وزير الاقتصاد بأن مصر لا تزال  
مرة تطلق فلتاضة ٥ ملايين جنيه في  
الميزان التجاري ويعتبر جهازا  
لمصورة مبارك الذي تلقى فيه كل  
الارسلات العالمية لمصداقية .  
وأشار إلى انخفاض الميزن والتضخم  
من ٢٦٩ إلى ٢٩,١ هذا العام .  
وتحدث عن قضية التصدير فقال إن  
الربح مفتوح للتصدير بلا قيود وإن

تتأثر بالضرورة اسعار الحاصلات  
الزراعية والمواد الغذائية .. وقال إن  
البعض يتشامع بارتكاح رعب للاسعار  
ولكني اؤكد انه لن يحدث ذلك .  
وأكد بأنه لا خوف إطلاقا من الاغراق  
والدعم والتجارة غير المشروعة  
للسلع وخاصة المنسوجات والقزل  
والملابس الجاهزة فقد اتفرتنا  
بجمالياتها بالخطر للأقمشة حتى  
١/١/١٩٩٦ والملابس حتى سنة  
٢٠٠٢ ولقد ضرت عليها ٢٨٠ رسوم  
جمركية مضاعفا ليس ذلك ضمان  
نموذج «الجات» لاي دولة نامية  
تشار من لدر الاغراق او الدعم  
بتسويات في المنح والقروض  
الميسرة .  
وقال وزير الاقتصاد بأن صناعتنا





## «الجات» .. الإعمار المدمر !؟

في التصريحات الصحفية حول تأثيرات اتفاقية الجات الأخيرة لتحرير التجارة العالمية كانت هناك مفارقة عجيبة الدلالة فقد التزم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في تعليقه عليها بالبنوفاسية الشديدة في حين التزم وزير الخارجية في تعليقه عليها بمقتضيات الاقتصاد وهي مقتضيات إيجابية فيها من قريب أو بعيد بنوفاسية للكمات والاحتيالات .. وأن البنوفاسية هنا تكاد تلتصق مع تغليب الشائعات أو على الأقل تجمعها في مواجهة قضية الاحتمال للتغريب أو التحميل ، باعتبارها قبرا ووقفا عاما .. لتلك مصر خفيرا من النول التامية - ألا أن تدرس بعمق وعمق لتقزم بسلميله وتغليب فوائده وإيجابياته إذا كان هناك سبيل لذلك في الحاضر أو المستقبل.

وإن كانت الصورة بالغة الوضوح لدى السيد عمرو موسى وزير الخارجية أن النول الإفريقية المشاركة في مفاوضات الجات تحتل السطح المصري في الفكر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف ورئيس وقها في المفاوضات أمامه لقاء خطاب الزلاء الأخير ، لصالح النول التامية للتسلطة التي اعتبرتها الاتفاقية وحملت اسمها الإصصاح والآلية عن شخصية المسئول التي ستتحملها للنول التامية في مواجهة المكاسب للشخصية التي توزعت بين النول الصناعية الكبرى - بالإضافة إلى علم وزير الخارجية بالضرورة بأن الجمعيات الخيرية في بريطانيا انزعجت من تسليطة التي ستحتل بالنول التامية الأكثر قرا وخاصة النول الإفريقية في ظل الاتفاقية الجديدة مما دعاها للمطالبة العاجلة بتقديم منح إضافية لهذه النول حتى تحافظ على مستواها الراهن ولا تتدهور كثيرا عن مستوى الخيرية.

ببساطة - ومع الاعتناء لدينامية وزير الاقتصاد - فإن الصراع والنزاع على مائدة المفاوضات ليسماة بجولة لوزواي والذي أسلم أحد سبع سنوات متصلة منذ بدايته في عام ١٩٨٢ ويمثل الحلقة الثامنة من حلقات الحوار الدولي لتحرير التجارة العالمية في ما نرى ما يسمى بالاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات واختصارها «الجات» .. كان دور النول الأولى بين النول الصناعية الكبرى وكانت الاتفاقية المشاركة في المفاوضات محسبان العدد والمتابعة لدول العالم الثالث تجنّس في مقاعد المتفرجين بحكم أنها الأغلبية الصامتة ، لأن القرار يتخذون كافة المكاسب والخسائر فيما بينهم وقد حكمت الموضوعات المطروحة على مائدة المفاوضات في التفرغ الدولية من الدول التامية بفضيلة الصمت أو لا يحكم هامشيتها في التجارة الدولية ويحكم أن الانعفاء يمثلون ٩٠٪ من السيطرة على التجارة الفعلية العالمية وأيضا يحكم أن الانعفاء أضوا إلى جدول الأعمال قضايا مازال أمام عقيدة النول التامية سنوات طويلة حتى تعاني منها وتشكي في مضارها وهي القضايا المرتبطة بحقوق الملكية والتنمية والبيئة والصناعة وأيضا القضايا المرتبطة بتحرير التجارة الدولية من الخدمات وفي مقدمتها شتات البنوك التامية لا تناس في هذه المجالات والأنشطة وكذلك فإن دول العالم الثالث اعترضت من البداية على دخول هذه الأمور ضيفا على مائدة المفاوضات بحكم أنها لا تدخل في نطاق التجارة العامة للتجارة والتعريفات والجات ، وببساطة لا تقصر على التجارة في السلع فقط.

وإن الاتفاقية لا تقصر على التجارة في السلع فقط .. وببساطة أيضا ولكن بطة الاقتصاد التي تحدث بها وزير خارجية فإن النول الصناعية الكبرى إنما الأكثر نظما والأكثر لعالية وشائعا في المحيط الدولي والأكثر كفاءة من حيث نوعيات الإنتاج وتكليفه والإكثر سطوة





المصدر : الأمانة العامة

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٥ جم ١٩٩٤

وسيطرة بحكم تقيدها التكنولوجي مستحوذ مكتسب بالغة الضخامة تصل تقديراتها إلى نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً مع بدء تطبيق اتفاقية الجات وعلى الأخص عند اكتمال تطبيق كافة بنودها مع سنة ٢٠٠٢ لأنها تمكنت من فتح الأسواق الحالية أمام منتجاتها وأمام خدماتها وتمكنت من حماية ملكيتها الفنية والفنية والصناعية من السرقة والتزوير والتزوير الذي يتعرض له حالياً بغير رقابة وبدون حساب.

ولكن الأكثر خطورة في اتفاقية الجات الجديدة يرتبط بالإحكام التي تضمنتها فيما يتعلق بقوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية حيث منحت الاتفاقية نفسها سلطة إبطال مفعول التشريعات الوطنية والقوانين الاستثمارية التي تتعارض معها وهو حق يمس جانباً هاماً من استراتيجية الدول القائمة للحاق برك الصناعة والتصنيع العالمي . وولاء للاتفاقية فإن كافة التشريعات الاستثمارية أو الجمركية أو غيرها التي تشترط للتمتع بالازميا الضريبية والجمركية أن تكون هناك نسبة من المكون المحلي للمنتج النهائي تعتبر باطلة وخارجة على قواعد الجات باعتبار أن ذلك الشرط له نفس أثر الحماية الجمركية الذي يعمق سبر ونفق التجارة الدولية الحرة لأنه يجبره على استخدام المنتجات المحلية ولا يستوربها من موطئها الأصلي الأكثر جودة وكفاءة ومجهز هذا الشرط الواضح في اتفاقيات الجات الجديدة كافة الإحاديث والأمانى والإحلام لإقامة صناعة جديدة والتوسع في الصناعة القائمة وتملك كافة أحاديث صناعات التجميع ونورها في خلق حلقات من الصناعات المحلية والصغيرة.

وأي ظل اتفاقية الجات فإن المفاهيم التقليدية لسيادة الدولة تراجعت خطوتين وستراجع عشر خطوات مع إنشاء منظمة التجارة متعددة الأطراف . اعتبرا من أول يوليو ١٩٩٥ والتي تحل محل الجات وتفتح عضويتها لقطط للراغبين في الالتزام التام باتفاق تحرير التجارة الدولية بصورته الكاملة والشاملة والتي تمنح الحكومات من دعم المستجيب ومن مساندتها المصورين ومن حماية إنتاجها الوطني ومن القرار سياسات لتحفيز الاستثمار وتشجيع الصناعة وهو كيان يملك كافة مقومات لجهة الأمن والشرطة والجاسوسية لأنه سيملك صلاحيات ملاحقة كافة سياسات الحماية والدعم في كافة الدول الأعضاء وسيدرض على الأعضاء مفاهيم محددة تؤول لجهة الإغراق لاحتلال التوسع في النص والضمير . وهو جهاز قرر توقيده الدول الصناعية الكبرى وفي مقدمتها أمريكا والتي لم تلتفت كثيراً إلى صرخات الدول النامية في اجتماعات الجات الأخيرة بجنيف .

إذا كانت أحداث حرب الخليج قد دفعت بدول العالم النامي إلى مواجهة ملاحقة الضمير الأمريكي والأوروبي للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة والذي يسمح للضمير والحصار الشامل والكنال على اللخالفين والغشاعين من الدول الأعضاء بسلطة مجلس الأمن المطلقة . . فإن أحداث جنيف واتفاق الجات الأخير وما تضمنه من إنشاء منظمة التجارة متعددة الأطراف بتر منظمة حشرية واسعة النفوذ والسلطات في الملاحقة التجارية لكافة الدول الأعضاء ولما يمس صميم سيادتها المتطلعة لنمو والتقدم والأزهار وهو جهاز يتعارض دوره وشأنه واستراتيجية مع الحلم بالتضام لنادي الدول الصناعية الجديدة والاحتياق بموكب قنمو الاقتصادي . . تلك هي القضية الحقيقية في اتفاق الجات الجديد وهي قضية تحتاج إلى حركة مكثفة تبث الحركة والحياة في موكب الأغلبية للصناعة للدول النامية قبل أن يجرفها التطوفان بغير رجعة وبدون عودة لأن الجات توشك أن تصبح الإصغر الأصغر لكل العالم الثاني.





المصدر: النهار العربي

التاريخ: ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المسائل



## .. ولكن أوروبا أيضا حائرة؟

لنا وحمنا الحاليين مع الاتفاقية الأخيرة التي توصلت إليها منظمة الجات بشأن تحرير التجارة العالمية: ولكن أوروبا أيضا حائرة مثلنا.

فمن هنا من يرى أن تحرير التجارة العالمية بالكامل ليس في مصلحةنا وذلك لأسباب تكاد تكون معروفة إلى أكاديمي مبدئي وهي جمود هيكلنا الإنتاجية وعدم قدرة منتجائنا على المنافسة في الأسواق العالمية وإمكان عزو السلع الأجنبية لأسواقنا وضلالتها على صناعتنا الوطنية الناشئة. إني ولكن هناك من يرى الصورة من وجهها الآخر وهو أن هذه هي فرصتنا لتطوير هيكلنا الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية لمنتجائنا الوطنية والإحساس بأن صناعتنا أن تظل إلى الأبد تعمل خلف أسوار الحماية الجمركية فضلا عن أننا حتى في ظل هذه الاتفاقية نستطيع أن نوفر الحماية للصناعة الوطنية بما يمكننا من النمو والتزدهار وليس التراجع والتكاسل اعتمادا على انفرادها بالسوق المحلية.

ويضيف المتفائلون إلى ذلك أسبابا أخرى في مقدمتها أن لاتفاقية تحرير التجارة العالمية ستضيف إلى البطل العالمي بطول عام ٢٠٠٢ ما لا يقل عن ٣٧٠ مليار دولار سوف تستخدم في أعمال الاستثمار ببطبيعة الحال وهو الأمر الذي سيتمثل الاقتصاد العالمي ويلفح المزيد من فرص العمل أمام شعبنا في الخارج.

ولأثر الازدحام المستمر بين المتفائلين والمخاضين وهو أمر كما قلت يوقع البعض منا في حيرة حلقية ولكن ما أود تسجيله هو أن أوروبا أيضا حائرة في هذا الشأن. وما زالت تسأل هل سيتمفيد الاقتصاد الأوروبي من تحرير التجارة العالمية أم سيكون هو إحدى الضحايا؟

فالمتفائلون الأوروبيون يرون طيفا للتغيرات الطمعية أن أوروبا ستحصل على حصة من حصيلة الزيادة في الدخل العالمي ١٠٩ مليارات دولار وأن هذه الحصة ستترجم إلى مطروحات وبنودات جديده وهو الأمر الذي سيؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الأوروبي خصوصا إذا وضعنا في الاعتبار العوامل المصنوية الأخرى ذات العائد الاقتصادي مثل ازدياد قوة رجال الأعمال التي ستتربط على ازدياد حرية التجارة الدولية والتوصل إلى اتفاق الجات الذي جاء بعد سنوات من التأخير والإجباط وخيبة الأمل.

ويضيف المتفائلون الأوروبيون إلى ذلك القولهم أن الاقتصاد الأوروبي في مجمله كان قد بدأ في الانتعاش وأن انتعاشه تكلفه اليد العاملة في الصناعة الأوروبية جعلت منتجائنا أكثر تنافسية وأن هناك مؤشرات كثيرة لمالة ترواج الجديدة منها انخفاض في أسعار الفائدة القصيرة والطويلة الأجل على السواء. وانخفاض معدلات التضخم أيضا. وتراجع أسعار الطاقة العالمية. إني وهي أمور تستخدم لبيان الانتعاش وتأخذ الاقتصاد الأوروبي في مجمله إلى آفاق جديدة.



وعلى الخس من ذلك يرى المنشئون في أوروبا أن الشركات لكي تصبح أكثر تنافسية تضطر إلى خفض النفقات وهي في سبيل ذلك تستغني عن جزء من العمالة وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة في أوروبا.

ويقول المنشئون أن إجمالي الناتج المحلي الأوروبي في أكبر دولة صناعية (أوروبية) قد انخفض في عام ١٩٩٣ عما كان عليه من قبل وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٧٥. كذلك فإن عدد العاطلين كبير وهو أيضا في زيادة مستمرة. ويقدر هذا الفريق عدد العاطلين في أوروبا عام ١٩٩٥ بأكثر من ١٢ مليون شخص أي بنسبة ١١,٥٪ في حين أن نسبة البطالة حاليا لا تتجاوز ١٠,٧٪. ويحاول هؤلاء المنشئون الإحياء بأن النتيجة النهائية لاتفاق الجات ليست في صالح أوروبا فهي قد تأخذ بالشمال ما تعطيه باليمين.

وهكذا فإن الحيرة تكاد تكون شاملة وإذا أضعنا النظر في أركان العالم سنجدها موجودة أيضا في اليابان وأمريكا مثلما هي موجودة عندنا وفي أوروبا وذلك لأن اتفاقية الجات كانت اتفاقية حريصة على الجاد وعلى أن تعطي لكل الأطراف بقدر وتأخذ أيضا من كل الأطراف بقدر. وعلمنا في النهاية أن نودع الحيرة لنشأ العمل الجاد من أجل الاستفادة بهذه الاتفاقية إلى أقصى حد ممكن وتحجيم آثارها السلبية على أوضاعنا الاقتصادية.

المحرر





# حكاية « الجات » .. وحكايتنا معه !

ابراهيم صالح

الجمركية - على السلع المستوردة ، أهل من تلك المفروضة على السلع المنتجة عملياً ، حتى لا تكون الرسوم الداخلية ثغرة للتحلل من التزامات « الجات » ، وعدم الالتجاء إلى اللجوء الكمية أو نظام الحصص .

وفي عام ١٩٦١ اعتمدت الأمم المتحدة عقد الستينات هو عقد التنمية للأمم المتحدة . وقدم السكرتير العام تقريراً قال فيه إنه لو استأصب ١ ٪ من جملة دخول الدول المتقدمة للدول النامية لأضاف ١٠ ٪ إلى دخلها القومي وحوالى ١٠ ٪ إلى صافي تكوين ربحى الأموال ، وارتفع معدل نمو جملة الدخل القومي للدول النامية ٣,٥ ٪ . وإذا أمكن رفع نصيبها من التجارة الدولية من ٢٦ ٪ إلى ٢٨ ٪ . لزيادة معدل النمو من ٣,٥ ٪ إلى ٥ ٪ .. كان هذا في بداية الستينات .

ولدت مفاوضات تعديل وتعهد اتفاق « الجات » مستمرة حتى كان عام ١٩٦٦ عندما وافق ثلث الأعضاء على تعديل يهدف إلى مساعدة الدول النامية من خلال مزايا أهمها :

- ١ - منح تسهيلات للدول النامية وفتح الأسواق لها ، دون أن تتطلب الدول المتقدمة نفس الامتيازات مقابلها .
- ٢ - التعاون على استقرار أسعار المواد الأولية .
- ٣ - ألا تزيد الدول المتقدمة الرسوم الجمركية على ما يستورد من الدول النامية .

□ □ □

عندما بدأ تنفيذ الجات عام ١٩٦٨

العدل .. والظلم .. الخير .. والشر .. الجبال .. والقبح ، كلها تعبيرات عن معان لها تعريفات وقواعد وضوابط . ولكنها من ناحية ليست قاطعة ، بل عامة يمكن أن تدخل عليها استثناءات . ومن ناحية أخرى هي نسبية وليست مطلقة . فالظلم في الديمقراطية التعددية قد يكون هو العدل في الديكتاتورية الشمولية ، والخير نلستهلك قد يكون شراً للمنتج ، والجميل في نظري قد يكون قبيحاً في نظرك . وفي ضوء هذا يجب أن ننظر إلى الضجة التي ثارت مؤخراً حول « الجات » بصفة عامة ، وبالنسبة لصر بصفة خاصة .. وهل هو معنا أم علينا ؟!

والموافقات والتعديلات الطفيفة .

وكانت الأمم المتحدة قد بدأت نشاطها لاحتواء التكتلات في وعاء التجمع الدولي سياسياً واقتصادياً بالدرجة الأولى . فشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لجنة تحضيرية لوضع ميثاق للتجارة الدولية وإنشاء هيئة للتجارة الدولية . واكتشفت اللجنة أن الرسوم الجمركية هي العنصر المؤثر في حجم وسيولة التجارة الدولية ، وأنها يمكن أن تعوق تحرير وتنمية التجارة الدولية ما لم تنظم باتفاق دولي .

من هنا ظهرت فكرة اتفاق مستقل للتعريفات الجمركية والتجارة ، انتهت منه وتم التوقيع عليه في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ ليبدأ تنفيذه أول عام ١٩٤٨ لمدة ثلاث سنوات ثم طلت تتجدد بالمفاوضات

□ □ □

أسفر الاتفاق عن إلغاء بعض أنواع الرسوم الجمركية ، وتثبيت بعض الإعفاءات الجمركية ، وتثبيت بعض الرسوم الجمركية عند مستواها ، وتخفيض بعض الرسوم والتعديلات الأخرى ، ومن بنوده علم فرض رسوم داخلية - غير التعريفات

و .. « الجات » من تلك الاصطلاحات التي تقدم للناس بالتفصيل في بدايتها ثم تظل تتناول كاصطلاح فقط ، ويورر الزمن تقطيع الصلة بين الاصطلاح وما يعبر عنه أصلاً ، حتى يصبح الناس بالنسبة للحديث عنه وفهمه مثل .. « الأطرش في الزفة » .. فلا أحد يعرف ما هو بالضبط ، ولذا يهتف البعض بحياته .. ويصرخ البعض الآخر في وجهه !!

□ □ □

« الجات » هو اصطلاح يرمز إلى تعبير .. الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة « General Agreement on Tariffs and Trade » (GATT) وقد ظهر التعريف الأصل والرمز عام ١٩٤٧ عقب الحرب العالمية الثانية . كان قد بدأ ظهور التكتلات السياسية الكبرى وبالتحديد الكتلتان .. الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، والشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي ( سابقاً ) . وفي نفس الوقت بدأ إحساس العالم بأهمية الاقتصاد في حماية ودعم القرار السياسي فظهر مشروع مارشال الأمريكي لدعم أوروبا ، وبدأت التكتلات الاقتصادية .





للمجتمع الدولي وخاصة في التنمية والتجارة ، وهنا بدأ الصراع على أسواقها وأدوارها بين القوى الاقتصادية العظمى إلى جانب صراعها مع بعضها وانتهى الأمر بعد سبع سنوات من التفاوض إلى توحيد المصالح الكبرى إلى حد كبير وإقامة الاتفاق الجديد للجان في جلسة ختامية استغرقت ست ساعات بعد سبع سنوات خلاف ، وصدر الاتفاق في ٥٠٠ صفحة ليبدأ تطبيقه

في منتصف عام ١٩٩٥ على مدى ست سنوات تنتهي عام ٢٠٠١ يتم خلالها بالتدريج تحرير التجارة والحد من الرسوم الجمركية والحماية بوسائنها المختلفة . وكان أبطال الاتفاق أو « المراسم » فيه الولايات المتحدة الأمريكية والـ ١٧ دولة أوروبية واليابان وكندا وهم يسيطرون على ٨٠ ٪ من التجارة العالمية .

□ □ □

ولأن كل شيء نسي كما قلنا في البداية ، فليس الاتفاق الجديد خيراً كله ولا هو شر كله ..

واقصد بالنسبة للدول النامية . هو بالتأكيد لصالح الدول الفنية قوية الإنتاج . وهو بالتأكيد يحمل أضراراً بالنسبة للدول النامية الفقيرة . بل .. إن بعض الدول الكبرى لا تقوى على التزاماته مثل الاتحاد السوفيتي في إنهياره والذي يحتاج إلى حوالي عشر سنوات للتكيف مع التظم الحديثة وخاصة في الناحية الاقتصادية .

وإذا نظرنا إلى مصر كدولة نامية نجد أنها أحسن حالاً من معظم الدول النامية .

انضمت مصر إلى « الجات » عام ١٩٦٢ بعضوية مؤقتة لمدة سنتين تتجدد لمدة مثالية حتى انضمت إليه نهائياً عام ١٩٧٠ .

فانضمام مصر إلى الجات في الستينات ، وميسادرتها إلى التحرر السياسي والاقتصادي في السبعينات . وانطلاقها إلى الإصلاح الاقتصادي في الثمانينات ، جعلها اقترعت كثيراً من متطلبات التزامات الجات الجديدة فيها عدا بعض التواحي التي يمكن تقليل أثرها فهيناً

كان يضم ٢٣ عضواً ، ارتفعوا إلى ٦٣ عضواً عام ١٩٩٤ . وظل العدد يتزايد حتى وصل الآن إلى حوالي ١٢٠ عضواً ، رغم أن الكتلة الشرقية ( سابقاً ) لم تنضم إليه عند نشأته - ولم تزل - واستغلوا سياسياً واقتصادياً بعيداً عن باقي المجتمع الدولي وراء ستار حديدى ، وأنشأوا لأنفسهم نظاماً تجارياً خاصاً وسوقاً خاصة ( الكومينكون ) .

وظل الصراع السياسي بين الشرق والغرب يتحول تدريجياً إلى صراع اقتصادي مع فشل تطبيق النظرية الشيوعية . وفي نفس الوقت ظهر صراع اقتصادي آخر داخل الكتلة الغربية سواء ناحية أوروبا التي بدأت تحس بانتهيار الكتلة الشرقية مقابل الهيمنة الأمريكية ورغبتها في استقلال قرارها فبدأت في نفوية وحدتها الاقتصادية ونحوها إلى وحدة سياسية ، أو من ناحية الدول التي كانت معزولة سياسياً وعسكرياً بعد الحرب العالمية الثانية مثل ألمانيا واليابان فركزت كل جهودها على التفوق الاقتصادي . كل هذا بدأ يعرض الاقتصاد الأمريكي للخطر وبالتالي السياسة الأمريكية . خاصة أمام المنافسة الأوروبية في الإنتاج الزراعي مثلاً الذي تدعم أوروبا تصديره حتى تكس فائضه ويخزنه في أمريكا إلى درجة خطيرة فتلث إنتاجها .

كل هذا في الوقت الذي انهار فيه الاتحاد السوفيتي أمام اتساع الهيمنة الأمريكية والقوة الأوروبية والوحدة الألمانية والتفوق الياباني .

وفي إطار هذا الصراع ظلت محاولات تجديد شباب دستور « الجات » تتعثر حتى فشلت في جنيف عام ١٩٨٢ في أول اجتماع لها منذ عام ١٩٧٣ .

وتجددت المحاولات مرة أخرى في جولة أوروجواي التي بدأت في سبتمبر ١٩٨٦ بمدينة برناتال ليست وظلت في شد وجذب وصراع حتى كان قد اكتمل تماماً انهيار الكتلة الشرقية وإقامة الوحدة الأوروبية وتطلع الدول النامية إلى دور مؤثر في

للتغلب عليها في المستقبل القريب ، ثم الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الغذائية ومن دولة مستوردة لها ، والدخول في مواجهة أسواق أقدم وأقوى منها . وأمام مصر ثلاثة محاور يجب أن تتحرك فيها بقوة .. وبسرعة .

الأول .. إطلاق التنمية الزراعية الأتنية والرأسية وخاصة للقطاع الخاص . الثاني .. قيام المجموعة الاقتصادية الأفريقية ولم يبق على ظهورها إلى الحياة سوى ثلاثة أو أربعة أصوات ، اعتقد أن مصر في راسها الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية قادرة على جمعها هذا العام . الثالث .. إيجاد السوق العربية المشتركة الثامنة في العمل .. بعيداً عن طموحات وأطماع الزعامة والسيطرة لتواجه بها خطراً مشتركاً .

وأعلم تماماً أن المشكلة والحل واضعان تماماً في عقل ونظر القيادة السياسية . وأعلم تماماً أن الحرك الدبلوماسية لعمرو موسى وزير الخارجية في الفترة القادمة سيمضي الأولوية لذلك .. بالتوازي مع جهود السلام في الشرق الأوسط .







المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٢ محرم ١٣٩٤

## رجال الأعمال العرب وحسابات ما بعد الجات

ما زالت مختلف دول العالم تعيد حساباتها بشأن اتفاق «الجات» لتحرير التجارة الدولية والذي تم التوصل إليه في منتصف شهر ديسمبر الماضي والذي سيتم التوقيع عليه في شهر أبريل المقبل على أن يبدأ تنفيذه في العام القادم.

وقد بدأت بعض الدول العربية في حساب تأثيرات اتفاق «الجات» عليها في محاولة لتحقيق أكبر المكاسب من هذا الاتفاق أو تقليل الخسائر المحتملة. لكن رجال الأعمال العرب وجمعياتهم لم يبادروا بعقد لقاءات لتدارس الاتفاق الذي سيؤثر عندما يبدأ تطبيقه على الشركات ورجال الأعمال في الدول المنضمة وغير المنضمة لمنظمة الجات.

ومن المؤكد أن منتجي المنسوجات والملابس الجاهزة في الدول العربية هم أكثر رجال الأعمال العرب الذين ينبغي لهم تدارس اتفاق الجات للاستعداد لمواجهة طوفان المنسوجات والملابس الجاهزة الرخيصة من دول الشرق الأقصى وعلى رأسها الصين، التي تشير التقديرات إلى أن صادراتها من المنسوجات والملابس الجاهزة سوف تحقق ما يشبه الانكساح للعديد من الأسواق بالنظر إلى جودة ورخص تلك المنتجات وقدرتها التنافسية المذهلة.

كذلك فإن منتجي الورق والسيارات وعشرات السلع الصناعية التي تم الاتفاق في «الجات» على تحرير تجارتها، يجب أن يبادروا من الآن في الاستعداد لمواجهة مرحلة بدء تنفيذ الاتفاق في عام ١٩٩٥. ومن المؤكد أن هذا الاستعداد يجب أن ينصب على زيادة جودة المنتجات العربية وتقليل تكلفة إنتاجها وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها بما يزيد من قدرتها التنافسية، ويجعلها قادرة على الحفاظ على مواقعها في الأسواق العربية وقادرة أيضا على المنافسة في الأسواق الدولية للحصول على حصة منها كعامل لحفز نمو هذه الصناعات وتطويرها تكنولوجيا ورفع إنتاجية العاملين فيها كسبل وحيدة للإبقاء على منتجاتها جيدة ورخيصة وقادرة على الصمود في المنافسة الدولية.

العالم اليوم









وايس معقولا ايضا ان ينصرف العرب عن تبادل تجارى  
الا ان اضيق الحدود التي لاتزيد عن ٥ لى اللثة كالتجارة  
فيما بينهم بينما السلطة الاجنبية تتربع دائما داخل  
هذه الاسواق ..

الآن وان ظاهرة الخلل في هيكلها المالية مازالت ايا  
تأثيرها المباشر على حالة منتجاتها فمن الصعب ان  
نتصور وجود سلعة مجهزة مطورة داخل شركة متعذرة  
تملئ من خلل مزمن في هيكلها التمويل ..

سمعنا الجنزوري يحذر ان الويل كل الويل على من  
يعتمد في تسيير غذائه على الخارج وعلامات وجهه يرتسم  
عليها التشاؤم مما تستقر عليه احوال السوق في الفترة  
القادمة .

لكن على جانب اخر ماقية هذا كله وهناك حقيقة  
لايد من الاعتراف والتسليم بها ولا مجال للورب مذبا  
وهي ان اتفاقية الجات قائمة لا محالة وان الصدارة  
المفتعلة للمنتج المحلي والمسلطة في تعريفه جمركية مبالغ  
فيها من الصعب استمرار تطبيقها مهما كانت الحارة  
اليها ملحة ومن هنا فلا عفر من ان المنتج المصري  
سوف يجد نفسه مرة واحدة وجها لوجه امام المستورد  
دون تمييز او مسندة .

نستطيع ان نقول ان التحولات العالمية ليست في  
صالحنا وماعلينا الا ان نعد العدة بالجديفة الكافية  
لتكوين المضار على الآل في اضيق حدودها وحتى لانجد  
السلعة المستوردة آتية بكل شوق وارتياح لتحل مكان  
المنتج المحلي الذي يأخذ ويضعه مقربا مكثفا بان  
يبنى بعيدا عن كل سلعة تحمل مكانة لثراء في نهاية  
الامر يرحب بها بصدور يحب ..

هل ينجح قطاع الاعمال في تطوير منتجاته في الفترة  
القصيرة القادمة بحيث يكون تأثير الجات السلبي على  
في اضيق حدوده الممكنة ..

من جانب اخر سمعنا الدكتور كمال الجنزوري نائب  
رئيس الوزراء ووزير التخطيط يحذر بأعلى صوت وهو  
رجل عايد فائلا في مجلس الشورى انه لا مكان للاقزام  
وسط التحولات التي يمر بها العالم ووسط التكتلات  
التي تزداد صلابتها يوما بعد يوم .. وقال ان مواجهة  
الحظر والتصدى للمنتج المستورد القادم بسرعة البرق  
يستلزم اعادة الصيانات من جانب كل الدول العربية  
حتى تتزايد الاستثمارات على اراضيهم ولاتكون كما  
هي الآن مجرد ١٥ لى المائة من حجمها الاجمالي بينما  
البالي مركز في امريكا واوروبا وجنوب شرق اسيا



## ماذا بعد نجاح هذه المفاوضات؟

# الجات — النافستا — ابيك والاتفاق بين أمريكا واليابان

□ إعداد: خالد بنو الدين

شهد العام المنتهى ٤ اتفاقات لها تأثيرها على كافة دول العالم المتقدم والنامي على السواء، وليس تجاوزاً في القول من التأثير الذي قد يمتد إلى سكان اقاصي الأرض.

— اتفاقية «الجات» بعد ٧ سنين من المفاوضات المضنية.  
— اتفاقية «أبيك» وتضم دول حوض الباسيفيك والولايات المتحدة وبعض دول «الأسيان».  
— اتفاقية «النافستا» وتضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ويمتد «صقها» إلى أمريكا اللاتينية بأسرها.  
— اتفاقية جانبية لتسوية نزاع «فانوس» وعجز المفاوضات، بين أمريكا واليابان وفتح السوق الياباني المطلق.  
ماذا بعد نجاح هذه المفاوضات وتأثيرها على الاقتصاد والتجارة الدولية، فبملا عن أطراف الاتفاقات، وقبل أن يلجأ المجتمع الدولي باتفاق جديد وشيك بين «النافستا» والمجموعة الأوروبية وتشابك هذه الاتفاقات كلها مع سياسات الحماية والتزامات الجات.

الأسئلة والإجابة يتولاها فريد بيرجستون مساعد وزير الخزانة الأمريكية السابق ومدير معهد الاقتصاد القومي بواشنطن حاليا.

وكانت الولايات المتحدة وحدها هي التي ستستعمل الاتفاقات لفصل الاتفاقية العامة للتعريفات «الجات» والتجارة وبعد من دورها بعد ذلك في سبيلها شكل النظام التجاري وفصل جولة أوروغواي كان معناه مرهقة الجات بشدة لأن هذه الجولة هي الأمانة التي تم اختيارها عام ١٩٨٦ لدفع عجلة التقدم من جديد نحو التحرير ولكنها تعترض على مدى سبع سنوات وتم تجديد مواجعتها النهائية عدة مرات إلى أن قدر لها أخيراً النجاح في منتصف ديسمبر الماضي.

والتيار مفاوضات أوروغواي معناه ركود شديد في جميع دول العالم ولأسيما الولايات المتحدة واتجاه نحو تحقيق تحركات بخيلة القياسية وثباتية. ومن جانب واحد ل

سبيل تحقيق الأهداف التجارية. وذلك لأن نجاح الاتفاقية والجات ساعد في رسوخ النظام التجاري العالمي وتعميمه لركائز.

ثالثاً: المفاوضات التجارية الثنائية بين الولايات المتحدة واليابان، وبما ترفض اليابان معظم المطالب الأمريكية التي تستهدف حالة الحساب الجاري العالمي وأيضاً الواردة في الشكايات الرئيسية.

ومن المحتمل بعد ذلك أن توضع الولايات المتحدة من جانبها لفظ ضرورة تحقيق هذه الأهداف لدرجة أن كوندوليسا رايس لإجراء هذه الأعمال في الترتيب ليعين لليابان أن الولايات المتحدة تلعب بداً واحدة وأنها تهتم بالعمل وحده وأنها تحدد مسودتها نهائياً لإتمام المفاوضات وأنها تعزز

أعادت النظام التجاري العالمي بمسلة عامة والسياسة التجارية الأمريكية بمسلة خاصة مشاكل خطيرة خلال فترة ما بعد الحرب. ومن الممكن أن تشمل الاتفاقيات الأربع الكبرى في غضون الشهور القليلة القادمة على تغيير شكل الاقتصاد العالمي في اتجاهات جوفورية ومستقيمة، كما أن بعض النتائج الناجمة عنها يمكن أن تؤثر في عدة جهات من الحالة الهشة للاقتصاد العالمي في اتجاه ركود متفاجم عالمي.

أولاً: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «النافستا» بين إسرائيل والولايات المتحدة تشجع بأمان كبير في مستقبلها الاقتصادي وفي قدرتها على الدخول في العديد من اتفاقيات التحرير على المستوى العالمي ولأسيما إذا كانت تتضمن مصالح تجارية لها.

وثانياً: الاتفاقية الثنائية التي تعد من أفضل اتفاقيات هذا القرن بالنسبة للولايات المتحدة، إن لم يكن التفاوض الأمريكي قد وُفق عليها فإن الصفقة الأمريكية كان سيئتها ذلك

في قوة المفاوضات الاقتصادية المالية. وكانت القيادة الأمريكية للنظام التجاري العالمي فيما بعد الحرب العالمية الثانية سبباً حتمياً لحدوث النظام بخون أية قيادة على الإطلاق.

ثالثاً: جولة أوروغواي ونجاحها رغم المعارضة الفرنسية وتهاون بقية دول الاتحاد الأوروبي في العمل على توقيع الأوامر، ولكن بفعل إصرار النافستا استطاعت الولايات المتحدة التركيز على مفاوضات الجولة وسارست شغلها أيضاً لإنجازها بنجاح.

وبطبع لو رفض الكونجرس الأمريكي الاتفاقية لكان ذلك قد أعطى فرنسا حصةً ضخمة وساعد بقية الأطراف على رفض أية اتفاقية مع الولايات المتحدة تحتاج إلى تصديق فيها بعد.





المصدر: العالم

١٢٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتظام من خلال القسطنطين ٢٠١ الجند والشهر إن لم تتحقق تلك الأهداف.

ومن ثم فقد تزداد حدة الصراع التجاري بين أكبر فوتين اقتصاديين في العالم الأمر الذي يعني وتيرة أركان نظام التجارة العالمي.

وأما مكتبتي التعاون الاقتصادي لدول آسيا الواقعة على المحيط الهادئ، والتي عقد أول قمة له في منتصف نوفمبر في مدينة سيانغ بالولايات المتحدة، يعد أقل أهمية بكثير من التكتلات الثلاثة السابقة.

ومع ذلك لم يمكنه أن يحدد اتجاهين تاريخيين مهمين: الأول، تأسيس كتلة اقتصادية إقليمية في منطقة آسيا الباسيفيكية التي تساهم بحوالى نصف إنتاج العالم، ونصف تجارتها، ومعظم الاقتصادات الديناميكية في العالم.

والثاني: تحويل انتباه أمريكا نحو العالم من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهادئ.

وكانت هذه العواطف الإقليمية ستكون أكثر تأثيراً إذا ما فُطحت جولة أوروبية بسبب الاتحاد الأوروبي الذي دفع الولايات المتحدة ودول آسيا على السعي نحو بديل ثل أفضل للتحرير العالمي.

وهذه التكتلات الأربعة مما يمكن أن تحدث تغييراً تاريخياً في السياسات التجارية الدولية ومن ثم في التغيرات الاقتصادية والأمنية على نطاق أوسع وقد تنهض قيادة الولايات المتحدة للعالم. وسوف تتجهز عالمياً بصورة أساسية وذلك إن لم تتحل أوضاعاً.

كما ستتحقق أحلام التجارة الحرة من «هوكينز» إلى «ميوكاتنز» ومن الأسكا إلى مضائق ملجلان.

والتحول الكبير في التجارة العالمية قد يؤدي إلى تقسيم أكبر فوتين على المحيط الهادئ، ولذلك يجب البدء فوراً في البحث عن البديل والوسائل اللازمة والكافية لانتقاط الفئات الناتجة عن هذا الانقسام.

وسيمكن النتائج السيكولوجية على الاقتصاد العالمي شديداً حيث إن للتصادمات جميع المناطق الكبيرة - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، والتي تساهم بحوالى ثلثي الناتج العالمي - هبة للامارة الأوروبية واليابان تعانين من عدم وصول إلى المركز، أما الولايات المتحدة فما زال نموها ٢٪ أو أقل لخامس سنة على التوالي.

ويعاني الجميع من مشاكل هيكلية عميقة ويأملون في حلها قريباً. وفي الواقع فإن استمرار الحالة الحالية للقيود الهشة في كل مكان تقريباً يتم من قرب وقوع الأزمات.

ويقتصر اقتصاد العالم المعرض لأية صدمة جديدة إلى ثلاثة المستثمرين والمستهلكين. كما أن انهيار النظام التجاري فيما بعد الحرب، وتأثيرات التعاون الاقتصادي العالمي، والقيادة الأمريكية، يمكن كل ذلك أن يؤدي إلى حدوث تلك الصدمة.

والهزات في كل مكان قد يكون ردودها عالمياً حادة. والاستثمارات الخسيسة والاستهلاكية يمكن أن تتراجع بشدة. ويعيش الدول لظلاً باستثناء اليابان - يمكنها أن تعدد نطاق التوسع المالي.

ويذهب من كل ذلك كساد عالمي شديد والقرارات التجارية التي مستعجل في غضون الشهرين القادمين سيكون لهما شأن كبير على الاقتصاد العالمي سواء على المدى القصير أو الطويل.



# الإجراءات الرامية والجبات

إيجابيات وسلبيات الجات - كما يراها -



السفير منير زهران

رئيس وفد مصر في مباحثات الجات

## الإيجابيات :

- انشاء المنظمة العالمية للتجارة
- الاتفاق على احكام ملزمة تحكم السلوك والتبادل التجارى
- الاتفاق على احكام ملزمة بتسوية النزاعات
- السماح للدول باختيار مجالات الخدمات التى تستطيع المنافسة فيها .
- تهيؤ الدول المتضررة من طريق التفاوض
- الفدائية او القروض الميسرة
- انشاء لجنة للزراعة مهمتها متابعة تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالتصدير





السلبات :

- ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة
- ازدياد ثرا الدول الغنية وازدياد فقر الدول النامية والفقيرة
- الدول النامية لم تحصل من هصاد جولة اورجواى الا على الضمان لأن الكمية واحدة والمتضررون كثيرون
- مكاسب الدول المتقدمة ٢١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وخسائر الدول الافريقية ٢,٦ مليار دولار سنويا

ويكثل ميزان المدفوعات لهذه الدول النامية سببها بالخلل نتيجة زيادة الاستيراد وانخفاض الصادرات والمساعدات - الاوحد من هذا هو الدول المتقدمة .

الجات هي اختصار لاتفاقية التجارة الحرة والتعريفية الجمركية وهي المنظمة التي كتبت من اوائل المنظمات التي انشئت بعد قيام الامم المتحدة سنة ١٩٤٥ ويقتطع في عام ١٩٩٧ .

وله استمرت المناقشات والمباحثات حول اتفاقية الجات سبع سنوات كاملة صلت فيها الدول المتقدمة على التفاوض فيما بينها بعدد من مباحثات الجات ذالها وذلك لتسوية منازعاتها التجارية.

للاوليات المتحدة الامريكية تفاوضت مع اوربا لتسوية مشكلات الحاصلات الزراعية ووسائل الاعلام والمهينة ، وتفاوضت ايضا مع اليابان لتفتح اسواقها للارز الامريكي .. رغم أن الارز في اليابان يدخل في صميم حياتهم وتقليدهم ويعتبرونه ، مساو للحياة .

كما جرت ترتيبات اخرى من ابرزها السوق الحرة .. ، نكتا ، والتي قامت بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك وايرن مخرجت به المنظمات الدولية والاقتصادية بعد توقيع اتفاقية الجات هو اعلانها عن استفادة الدول المتقدمة الغنية منها وزيادة ايرلها . في حين أن الدول النامية والفقيرة ستزهد فظرا وان خسرتها المالية ستبلغ ٤ مليار دولار سنويا .

واتفاقية الجات تمنى إلغاء الحواجز التجارية بين الدول وتخفيض التعريفات الجمركية وهذا سيؤدي الى خفض أسعار المواد الأولية والخاص التي تملك الدول النامية غيرها وتعتبر بحق المصدر الرئيسي لواردها المالية والاقتصادها بالإضافة الى أن هذه الدول النامية أن تستطيع الوقوف امام منافسة الصناعات والخدمات للحول المتقدمة .. وطبقا لجات .. ممنوع الحماية للصناعات الوطنية .



زينب ابراهيم









متكافئة الشركات الأجنبية وذلك فلا بد لكل دولة أن تقيم خدماتها ليس فقط فيما يتعلق بوضعها كمولة مثلية للخدمات خاصة وأن هناك شركات خدمات خارجية تستشارك الشركات الوطنية.

وأما يجب أن يكون التقييم على أساس حدوث عروض والتمتع متقبلة وتوازن بين الذي تستقبله من خدمات وما تقدمه منها بجانب إجراء التقييم أيضا على أساس الذي الذي يمكن أن تنقل به الخدمات الوطنية والخدمات الأجنبية وليس في حدود ما يمكن أن تقدمه الخدمات الأجنبية للسوق الوطني فقط.

وبالنسبة لقطاع المصنوعات : ومصر دولة مصدرة للفن والمصنوعات فهناك فترة انتقالية مدتها ١٠ سنوات سيتم خلالها التخلص من نظام الحمص الذي تنص عليه اتفاقية المصنوعات حتى تتصرف الدولة في انتاجها. ومن المعروف أن المصدر المصري يتمتع بالصلاحيات الآن بتخصيص حصص لصادراته إذا لم يستغلها لا يمكن للمصدر المناس ان يستغنيها ولكن بعد إلغاء نظام الحمص سوف تدخل مصر في منافسة كاملة مع السوق العالمي وسوف تفتح سوقها المحلي للمتدربين العاملين أيضا لسوا المنتجين المصريين في مجال المصنوعات.

لقد عبرت مصر عن مصالحها وعن مصالح الدول الأفرقية في مرات عديدة في إطار جولة أوروبية .. وكان يصبر عن مصالح الدول النامية ككل سفير ماليزيا . وقد عبرنا عن مخاوفنا وعن السبلات المتزايدة للرجلة وطنيا بتعديل الأحكام التي نضحي منها .. وبالرغم من ذلك فلم نؤد تلك المحاولات إلى التمتع المرجو ورغم ذلك لاتتفاهل الجهات لها جانب إيجابي وجانب سلبي ..

الجانب الإيجابي هو إنشاء منظمة دولية للتجارة والتفصيل إلى أحكام ملزمة واتفاقية لتسوية النزاعات ملزمة . ومن المتوقع أن تؤدي جولة أوروبية أيضا إلى انتمس الاقتصاد العالمي وإلى زيادة فرص التشغيل وفرص التدريب . وأما أكبر الخائف التي درتها من مؤسسات التمويل الدولية ستكون من نصيب الدول المتقدمة وتقرب ٢١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ . كما قدرت نفس هذه المؤسسات أيضا أن الدول الأفرقية سوف تكون أكثر تضررا من نتائج هذه الاتفاقية بتحملها ٢,٦ مليار دولار سنويا . والدول النامية ككل لن تحصل من حصار جولة أوروبية الأعلى لفات .

#### تساؤلات أعضاء الجمعية

وبعد انتهاء محاضرة السفير مثير زهران طرح أعضاء الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع عدة تساؤلات عليه كان أولها هو : هل تضمنت اتفاقية الجهات المكسب التي حصلت عليها الدول النامية في الفترة الماضية من تنمية اقتصادية حامية أصولها ؟ وإذا لم تضمن الاتفاقية ذلك .. هل تضمنت اتفاقية تلكا تلكا الاتفاقية التي الإسواق الصناعية من خلال الإجراءات الرقابية ؟ وهل يمكن لمصر اتخاذ إجراءات لحماية أصولها . دون أن تقع تحت طائلة عقوبات الاتفاقية الجديدة ؟

أنا ليست متعارضة .. فبالنسبة للدول المستوردة للذاء كانت زيمبابوي كمولة مصدرة للذاء لاتسند الدول المستوردة للذاء . وقد أوجسنا لهم أننا لا نطلب الدول المصدرة للذاء بأفريقيا بأي التزامات وإنما التزاماتنا موجهة أساسا للدول المتقدمة والمؤسسات الدولية المختلفة واتلقتنا على أن يساعد كل منا الآخر في حلها .

لقد كان مطلبنا الأساسي هو أن نحصل على تعويض نتيجة لتقليص الدعم وأن نحصل أيضا على اعتراف من الدول المتقدمة بأن الدول النامية ستحدث لها ضرر نتيجة تنفيذ اتفاقية الجهات ذلك حتى نحصل على تعويض منها يتناسب مع هذه الأضرار . وقد ألقت لدية أوروبية أن التعويض سيكون عن طريق مبيعات غذائية أو قروض ميسرة .

كما ألقت جولة أوروبية أيضا إنشاء لجنة للزراعة مهيمنة متابة لتأهيل الالتزامات المتعلقة بتعويض الدول المصدرة للذاء والمتضررة من الاتفاقية .

ول المرحلة الأخيرة من المفاوضات تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الأربية بتعديل على اتفاق الزراعة الذي قبل أنه لا يمكن أن يمس . والحديث مازال مستمر زمرا . حيث أوجس كبار الشركاء منذ يناير ١٩٩٢ لتعديل الاتفاق وأمكن مبدئيا الاتفاق على تعديله في يناير مارس في واشنطن . وفي ٩ ديسمبر الماضي جاء المفاوضات بالنسب الملل الذي يقضي بفضض الدعم مرتين خفض الدعم الداخلي وخفض دعم الصادرات ، بجانب خفض المصالحات المزرعية . وهذا الأمر سيؤدي إلى تدمير المروض من السلع وبالتالي ارتفاع الأسعار ٢ مرات وليس مرة واحدة نتيجة بفضض دعم الصادرات كما تصورها البعض .

والتساؤل الملح الآن : من الذي سيتحمل هذه الفروق وهذه الزيادات في الأسعار بالطبع ستتحملها الدول المستوردة للذاء . وسوف تتحملها على نحوين . الأول ارتفاع الأسعار داخليا نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية وهذه سوف يتحملها المستهلك وارتفاع أسعار السلع عالميا وسوف تتحملها الدول .

وإذا كان هناك تعويض عن طريق المعونات الغذائية والقرض الميسرة .. فاعتقد أن المعونات الغذائية ستكون محدودة لأن الكمية واحدة وسوف تنقسم على عدد كبير من للتدريسين وذلك لسوء يكون حجم التعويض محدود . والنسبة المالية من التعويض سوف تكون عن طريق القروض الميسرة ..

#### إدخال الخدمات

وأما يتعلق بالخدمات ياتل رئيس وفد مصر في مفاوضات الجهات : سوف تأمل كل دولة طبقا للاتفاقية بتقديم عروض للخدمات التي تمكتها منقولها أمام





## الأمراض الالتهابية

المصدر :

التاريخ : ١٤٠٠ ربيع الثاني ١٩٩٤

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجموعة الـ ١٥ في إطار دول عدم الانحياز على أساس دول من كل قارة .. إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .  
وبالنسبة لتحرير التجارة في السلع الزراعية الأساس فيه هو المكسب والخسارة والتعويض وهذا الموضوع متشابك فالدول المتقدمة راولت وحاولت إلغاء المسؤولية على المؤسسات العالمية مثل منظمة الأغذية والزراعة وغيرها وقالت إن التعويض يدخل ضمن مسؤوليات هذه المؤسسات ولكنها قلنا لهم انكم هنا وهناك وزراءكم سوف يشاركون في اجتماعات ايرجواي وهم ايضا الذين يشاركون في اجتماعات منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي ، وقد والقب الدول المتقدمة بدع جهود كبيرة على قرار بإنشاء لجنة الزراعة تتولى مراجعة مدى تنفيذ التزامات الدول المتقدمة والتعويضات المستحقة بجانب تقييم الاسرار باستمرار . وبالنسبة لمصر فلا بد من العمل على تقليل الاسرار الناتجة عن اتفاقية البات والاستعداد لمواجهة التحدي وخاصة في مجال صناعة الدواء بحيث يتم تنظيم هذا المجال وتكثيف الجهود حتى نستطيع الاعتماد على انفسنا بدلا من الحصول على تراخيص الانتاج للدواء خاصة وان لدينا بصوفا مصرية في ذلك بالإضافة الى ضرورة العمل ايضا على زيادة الانتاج وتكثيف الجهود في مجال الأمن الغذائي عن طريق التوسع الأفقي والرأسي ومحاولة تحسين جودة الانتاج المصري والعمل على حل مشكلاتنا . وقال : يجب علينا ان ندخل في هذه الاتفاقية ونقبلها بما لها وما عليها لاننا لن نستطيع ان نفرض بمرورنا خاصة وان نصيب الدول النامية في التجارة العالمية ٢٠٪ فقط وبديها ١٢٢ دولة والدول المتقدمة تساهم بـ ٨٠٪ في التجارة العالمية ولذلك فالدول النامية لا بد وان تساهم الدول المتقدمة ورغم ذلك فقد عملنا بقدر الامكان على تخفيف الاضرار

فيما يتعلق بالعالمية . لقد صممتا نحن والدول النامية على دخول موضوع الصالة امام تصميم الدول المتقدمة على ادخال موضوع البيوت .... على ان يجري التفاوض حوله في خلال الـ ١٨ شهرا القادمة خاصة وان موضوع الصالة يعتبر ايضا من الموضوعات الخلافية وتشمل معه البيئة والمسئوليات الفنية والنقل البحري . وهذه الموضوعات الخلافية ستتم مناقشتها خلال فترة تتراوح بين ١٨ شهرا وعامين .

□ وتساقلت الدكتور كريمة كريم : من بداية اجراء تخفيض التعريفات الجمركية على الدول النامية وبديها ٢٤٪ خاصة واننا في مصر الان نطبق برنامج اصلاح الاقتصادى ومعنى ذلك اننا في يناير سنة ١٩٩٥ ستكون قد خفضنا التعريفات الجمركية لدينا بنسبة ٤٥٪ وليس ٢٤٪ فقط ؟

وعن تأثير ذلك على مصر كمستورد للسلع الزراعية بكميات كبيرة ؟ بالإضافة الى عدم امكانية الدول النامية ومنها مصر على التقدم صناعيا ؟

□ السفير مير زهران : التخفيض في التعريفات الجمركية وبديها ٢٤٪ للدول النامية لا يتعارض مع التزاماتنا مع شركائنا خاصة ان نستطيع بعض ايرادتنا ان نزيد من تلك التعريفات ولذلك ننسب الـ ٢٤٪ تبدأ مع التزاماتنا الحالية عند دخول الجات وقد حصلنا على اعفاء بحيث نعمل في إطار اصلاح الاقتصادى في التعريفات الجمركية بهدف تطبيق ما يسمى بالنظام الجمركى النسق وتقليل الفوارق فيما بين التعريفات القائمة فهناك سلع عليها ٥٪ جماركى وبلغ اخرى عليها ١٠٪ جماركى .

□ السفير مير زهران : اتفاقية الجات تتضمن ٥٥٠ صفحة ، وهي ان كانت لها سبلتها فلها ايضا ايجابيات . وقد قام الوفد بتقديم كل الجهود المبكدة لتعديل النصيب بها لصالحنا وتخفيف الاضرار وتخفيف المكسب وعلى سبيل المثال في الأيام الأخيرة من المفاوضات جاءت الولايات المتحدة الأمريكية بموضوع البيئة لا مراهج ضمن الاتفاقية وهي تمثل اجراءات تقليدية حاصلة اضافية على المنتجات المصرية والدول النامية في حالة تطبيقها . واستخلصنا عدم فراج موضوع البيئة في جولة ايرجواي .

دع كان من الموضوعات الخلافية ولو تم بحثه في هذه الجولة لما كان من الممكن انهاؤها في موعدنا المحدد يوم ١٢/١٩ والمثل كان مقيدا بانهاء الجولة في الموعد المحدد . ورغم اصدار الدول المتقدمة على ادراج موضوع البيئة ضمن الجولة الا اننا رفضنا وقولنا وكان للدول النامية موقف ايجابي في رفض ادراج هذا الموضوع واتفق على ادراجها في خلال الـ ١٨ شهرا القادمة

والقسم الرابع من الاتفاقية يتعلق بالدول النامية وما يسمى بالمعاملة الخاصة والتمييز وقد نص على مراعاة مصالح الدول النامية والا تقربض عليها التزامات تحقق مسيرتها التنموية وهذا ما نحاول باستمرار ان نركز عليه

وفيما يتعلق بالاجراءات الرقابية فلا شك ان صدارتنا تعرضت لها عن طريق الاجراءات الادارية والمفاوضات التجارية .

وقال ان سلع الدول النامية سوف تنصر في اسواق الدول المتقدمة بنسبة ٥٠٪ .

واتار الدكتور جودة عبد الخالق عدة تساؤلات عن : عن حصاد جولة ايرجواي بالنسبة للدول النامية .. خاصة اننا نفرض الان فيما يمكن ان نطلق عليه الدارونية في الساحة الاقتصادية التي تحولت إلى غاية تلتمهم فيها الحيوانات الكبيرة الحيوانات الصغيرة . ونسأل ايضا عن حظ مفهوم التعاون من المصادقية وهل يوجد احتمال ان يدخل في مرحلة التنفيذ من واقع جولة ايرجواي ؟

وقال ان الدول المستوردة للذءاء ستعرض لاضرار ولكن علينا ان نفرق بين منتجي المواد الغذائية ومستوردي هذه المواد الذين ستكون نتائج هذه الجولة عليهم بالسلب .

ولذلك نساؤل كيف يمكن الاستفادة بما تحلق لطرف لتعويض خسارة الطرف الآخر ؟ وما هو الاطار المقترح لتعويض الدول النامية ؟ هل هو اطار حائى فقط ؟

ايضا يوجد في مصر تباين حول اتفاقية الجات يتضح من متبعية التصريحات لوزير الاقتصاد ونوع من اللق تكسب تصريحات الخارجية المصرية ؟

معظم جولة ايرجواي سلبية وبعضها ايجابية ... ماذا نحن فاعلون تجاه ذلك ؟

□ السفير مير زهران : التعاون فيما بين الجانيين .. يوجد بالفعل تعاون بين الدول العربية وهناك مشروع سوق عربية مشتركة وتعاون بين







● السفير منير زهران : حدثت ضغوط ولكن غير مباشرة إذ أن الدول النامية لا تستطيع التناهي عن هذا النظام فالدول الأعضاء في الجات ١١٧ دولة وهناك ٦٥ دولة فقط لم تنضم إلى الاتفاقية وتعاملات مصر الخارجية أغلبها من الدول المشتركة في الاتفاقية ولا يوجد تعاون يذكر مع الدول غير المنضمة للاتفاقية وذلك فلم يكن من الممكن رفضها . لقد بذلنا كل جهد ممكن لتقليل الإضرار ولكن في الجات عقود أعلن معلما حدث في الزراعة . ومن يفتري عليها سيبقى خارج هذا النظام ومع ذلك فقد عبرنا عن استيائنا .

وقال : أن الاتفاقية نصت على إمكانية اختيار كل دولة للسلم التي تخضع عليها للتعريف الجبركية ولا يوجد أجبار في التخفيض على جميع السلم ، كما توجد فترات انتقالية يتم فيها تحرير التجارة تباعا وعلى خطوات حتى يتم إلغاء الأحكام خلال الـ ١٠ سنوات وهي أحكام تنطبق بالدول النامية . بالإضافة إلى أن الفصل الرابع في اتفاقية الجات سمح للدول التي يقل فيها دخل الفرد عن ألف دولار في السنة ... بأن تسمى دخلها إلى أن يزيد هذا الدخل عن ألف دولار سنويا . ويصل الفرد في مصر حاليا يبلغ ٦٠٠ دولار .

وأضاف : أن اتفاقية الجات لا تمنع قيام الاتفاقيات أو الأسواق المشتركة على السوق العربية المشتركة أو السوق الأفريقية المشتركة ... وذلك فلابد من السلم من الآن على الاعتماد على الذات وخاصة في مجالات الدواء والمنسوجات والأمن الغذائي ولابد أيضا أن نعيد هيكلة وتعديث صناعة المنسوجات في مصر حتى يمكننا مواجهة المنافسة .

ومن خلال تم استثناء البترول من اتفاقية الجات قال السفير منير زهران : البترول من السلع الاستراتيجية التي تدخل في جميع الصناعات وهو مستثنى من التخفيض التجاري حيث تحكمه اعتبارات عالية مثل الحزن والاحتياطي وسقوط الإنتاج وعدم انتظامها

وقال نحن دولة مستوردة للغذاء ولكننا دولة مصدرة أيضا لسلع أخرى ورغم ذلك فالمصلحة النهائية هي أننا دولة مستوردة وتخفيض الدعم على الزراعة سيؤثر على ارتفاع الأسعار وبالتالي صادراتنا سوف تحقق مكاسب في حين أن وارداتنا سوف تحقق خسائر وذلك فلابد من اتخاذ إجراءات وعمل برامج لتوفير السلع الغذائية للشرع المصري على أساس أننا خاسرون من عمليات الاستيراد . والمشكلة التي نواجهها هي أننا دولة تعاني من المعدلات السكانية المرتفعة وذلك يجب أن نعمل على أن تكون الزيادة في الإنتاج الزراعي أعلى من الزيادة في معدلات السكان ولابد أيضا من السلم على التوسع في

الإنتاج الغذائي وإعماله الأولية .  
● شاعل الدكتور على سليمان عن هل الموقف الخاص بمصر يجعلها تستفيد من اتفاقية الجات وخاصة فيما يتعلق بموضوع العملة والخدمات في مجال البنوك والملاحة وإلى مجال الملكية الفكرية على اعتبار أن مصر الآن تعتبر مصدرة للكتب والأفلام والتسجيلات ولا تحصل على عائد لهذا التصدير ...

فهل يعد اتفاقية سنحصل على عائد مجز ؟  
□ السفير منير زهران : بالنسبة للعملة فالمسوح منها نسبت ١٠٪ من لغة الدينارين والمخصصين وهذه النسبة بالطبع في صالح الدول المتقدمة وأن تكون في صالح الدول النامية ، وذلك فلابد من تعميم الخدمات بما في ذلك العملة المدوية والعملة النامية .  
وبالنسبة للملكية الفكرية : فلابد أن نحسب حساب الخسارة والمكسب ونحن سوف نستفيد القليل ولكننا سوف نلحق الكثير ومع ذلك فلابد من الدخول في الاتفاقية فالعلاقة ستكون بين جنوب وشمال وليس بين جنوب وجنوب .

□ وسأصل الدكتور مصطفى أحمد مصطفى هل تمت بعض الضغوط من قبل الدول النامية على بعض الموضوعات ؟





المصدر: **الفايز**

١٢ يـ ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# بدأ بالسعودية وسوريا والجزائر والأردن ولبنان سباق بين الدول العربية للانضمام الى «الجات»

## المنظمة تسيطر على ٩٠٪ من التجارة الدولية

وتونس والكويت، كما ان الجزائر ستكون الدولة العربية السادسة التي تنضم للجات بعد ان كانت تطبق قواعد الجات بحكم الواقع de facto basis. هذا اضافة الى اهتمام كل من سوريا والأردن بتقاضي الجولة وسعيهم للاشتراك في المنظمة العالمية الجديدة

فقيما يتعلق بسوريا - والتي كانت ضمن الدول الثلاث والعشرين المؤسسين للجات ولكنها انسحبت هي ولبنان في عام ١٩٥١ ذلك بسبب انضمام اسرائيل لعنصورية الجات في ذلك الوقت - فان هناك اتجاهاً واضحاً عبرت عنه وزارة الاقتصاد السورية للانضمام للمنظمة الدولية واعتبرت ان المكاسب التي ستعود على الاقتصاد السوري اكبر بكثير من الانخفاضات التي ستفقدونها. فقد اجرت هذه الوزارة اتصالات مكثفة مع البنك المركزي السوري - المعارض للانضمام - لاقناعه بمفهومه نظرياً، خاصة ان وزارة الخارجية السورية لا ترى ان هناك سبباً سياسياً يمنع العودة باعتباره منظمة دولية شأنها في ذلك شأن المنظمات الدولية الأخرى، وترى وزارة الاقتصاد ان الابتعاد عن الجات لا يزال سبباً لعدم دخول المنتجات السورية الى العديد من الاسواق الدولية التي تتميز بـ معاملتها بين البلدان المستوردة من دول منتسبة للاتفاق والمنتجات المستوردة من دول غير منتسبة. وذكرت بعدم قدرة المنشورات السورية - على سبيل المثال - على المنافسة امام المنسوجات الهندية والباكستانية رغم ان تكلفتها في سوريا اقل، وترى المصادر الاقتصادية السورية ان طرح مبدأ العودة الى الجات مناسب الآن وذلك بعد افكار التي طرحت في اجتماع لجنة ترشيح الاستيراد - واقتصاديين والتي طالبت بحماية المستهلك السوري عن طريق إلغاء فكرة منع الاستيراد المطلق والسماح بالاستيراد في ظل وضع رسوم جمركية مناسبة. وكانت وجهة النظر القابلية والمضادة لوجهة نظر البنك المركزي السوري مجموعة من المزايا يمكن ان تتمتع

اصبحت اتفاقية «الجات» الجديدة تشكل ٩٠٪ من حجم التجارة الدولية بحيث أصبح من الصعب تجاهل المزايا التي تعود على التجارة العربية في حالة الانضمام، والاضرار الشديدة التي تلحق بهذه التجارة في حالة عدم الانضمام

من هنا سارعت الدول العربية طلب الانضمام للمنظمة الدولية، «الثالثة» من حيث ادارة النظام الدولي بعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي مقدمة الدول التي سارعت بطلب الانضمام المملكة العربية السعودية والجزائر وسوريا والأردن ولبنان ولم يكن عضواً بهذه المنظمة سوى ٤ دول عربية هي مصر والمغرب وتونس والكويت، وكانت البحرين قد قبلت طلب انضمامها يوم ١٢ ديسمبر الأخير. رغم الدول العربية هناك تسابق دول على الانضمام للاتفاقية الجديدة مثل الصين وروسيا وسائر جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية. يقينا من الجميع بأهمية الاتفاقية الجديدة لصناعات هذه البلدان هذه ورقة أعدتها الوراء المفوضون التجاريون المصريون الذين تولوا تمثيل مصر في مفاوضات الجات على مدى ٧ سنوات وهم د. محسن هلال، وعلاء شالي، ومأمون. يبدو ان النتائج التي اسفرت عنها جولة أوروغواي قد فتحت شهية العديد من الدول العربية للانضمام لعنصورية الجات، ورغم ان كل الدول العربية تدخل في إطار الدول النامية، فانها اعتبرت الاتفاقيات الأخيرة التي اسفرت عنها جولة أوروغواي ذات أهمية خاصة ومفيدة للبلدان النامية في ظل نظام عالمي جديدة أصبحت فيه الجودة والمنافسة الحرة والمعادلة في التجارة الدولية أمر لا مفر منه.

وقد تم قبول دولة البحرين كعضو رقم ١١٤ في الجات وذلك في الاجتماع الأخير لمجلس الجات في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ وبذلك تدخل دولة عربية جديدة بعد مصر والمغرب





المصدر: الأمم المتحدة

التاريخ: ١٤ يناير ١٩٩٤

## للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات

هناك العديد من الدول، لاخرى خاصة جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق تسمى للحصول على عضوية الجات مثل: سلوفينيا وأرمينيا ولاتفيا ومولدوفا وأوكرانيا. هذا إضافة إلى جمهورية الصين الشعبية التي شكل طلب عضويتها حساسية لبعض القوى الكبرى من حيث التأكد من تقيم السياسات التجارية إلى اقتصاد السوق وتطبيق مبادئ التجارة العادلة، وبالرغم من عدم انضمام الصين حتى الآن إلا أن الأطراف المتعاقدة في الجات وافقت على مشاركتها الكاملة في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية لأهميتها وبذلك يفتح الباب لعملاق آسيا الاقتصادي لعضوية الجات ورغم أن الصين تجميد في الترتيب - من حيث صادراتها - كرايت دولة في آسيا حيث وصلت هذه الصادرات إلى ٧٠.٩ مليار دولار في عام ١٩٩١، إلا أنها تتوقع زيادة هذه الصادرات بنسبة كبيرة بعد عضويتها في الجات

ومن المتوقع أن تشهد الأيام المقبلة مزيداً من طلبات الدول للانضمام لعضوية الجات بعد أن بات من المؤكد أن عدم العضوية ستكون باهظة التكاليف للدول غير الأعضاء.

بها الصادرات السورية خاصة بعد اندساس سوق أوروبا الشرقية وروسيا. وإن الاقتصاد السوري متجه إلى التحرر حيث لا يمكن للإنفاق في ظل النظام الدولي الجديد، كما أن تجارة الأطراف المتعددة المتعاقدة في «الجات» أصبحت تشكل ٩٠٪ من تجارة العالم وهو ما لا يمكن تجاهله. هذا ومن المتوقع أن تقوم لبنان بخطوة مماثلة للانضمام للجات ولكنها في ترقعنا تفضل الانتظار لتري الإجراءات التي ستقوم بها سوريا في هذا الشأن. كما أعربت المملكة العربية السعودية عن رغبتها في الانضمام للجات وأنها في سبيل اتخاذ الإجراءات المطلوبة للعضوية. كما أعربت الأردن عن رغبتها في الانضمام ولكنها في نفس الوقت تقوم بتقييم الجوانب السلبية لاتفاقات جولة أوروغواي عليها في مجال السلم والخدمات. ومع هذا فإن المصادر الرسمية تؤكد بعد أن تم اجتماع بين وزير الخارجية الأردني وسفراء الدول الرئيسة أعضاء الجات في عمان والذي عقد في ديسمبر ١٩٩٢ لتأييد الطلب الأردني للانضمام إلى الجات حتى قبل انتهاء التقييم النهائي لنتائج جولة أوروغواي وإلى جانب الدول العربية وسعيها للانضمام للاتفاقية العامة



## وزير التجارة الأمريكي في الرياض:

# تركيز أمريكي على أسواق السعودية والخليج المباحثات الأمريكية الخليجية تتناول الانضمام للجات

□ الرياض - سامي المنها  
وعبدالله الريفيدي:

ورجال الأعمال في المملكة ودول مجلس التعاون وتنسويج اقتصادياتها المرتكزة على البترول وإيجاد التنوع والنمو الاقتصادي حتى منطقة الشرق الأوسط. وأكد أهمية هذه المرحلة بعد انتهاء الحرب الباردة وإعلان المبادئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين وشوق العداء بين الجانبين وقال إن هذه المرحلة تدخل دولنا جميعا في عهد جديد محاط بالآمل والخير والسلام والأمن يؤدي إلى تطورها الاقتصادي وأشار إلى هذه الإيجابية من خلال اتفاقية الجات بمشاركة ١١٥ دولة مما يدعونا جميعا للتعاون بشكل أوثق.

وكان الوزير الأمريكي قد اجتمع بسمو الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، كما قام بزيارة لشركة الالكترونيات المتقدمة والافتتاح بسمو الأمير فهد بن عبد الله مساعد وزير الدفاع والطيران لشئون الطيران المدني ورئيس لجنة التوازن الاقتصادي والاجتماعي، الدكتور علوي «التمتع ص ٦» «أقرأ ص ٩»

العواطف من أجل دعم العلاقات التجارية بين أمريكا ودول مجلس التعاون وإزالة الحواجز الجمركية وسبل الحماية لبراءة الاختراع مشيراً إلى سياسات الولايات المتحدة في التركيز على أسواق المملكة ودول الخليج لما يتوافر بها من إمكانات ضخمة تعمل على الإسهام في التجارة الحرة بين الطرفين. وأوضح الوزير الأمريكي أن الشركات الأمريكية ترغب في تحقيق تعاون بينهما وبين الشركات

صرح وزير التجارة الأمريكي رونالد براون - الذي يزور المملكة العربية السعودية في إطار جولة في المنطقة - بأن حكومة الرئيس كلينتون تبذل اهتمامها البالغ بدعم وتوثيق العلاقات الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتوسيع وتنويع العلاقات الاقتصادية والأسواق بين الولايات المتحدة ودول المجلس.

وأشار الوزير براون لدى وصوله للمملكة عقب استقبال وزير التجارة الدكتور سليمان السليم والأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية إلى أن زيارته للمملكة تأتي كمحطة أولية في زيارته لمنطقة الشرق الأوسط وشأن زيارة له للمملكة ورابع زيارة لعضو في الحكومة الأمريكية خلال عام في إدارة كلينتون مما يؤكد الأهمية التي يوليها الرئيس الأمريكي كلينتون للمملكة ومنطقة الخليج. وأكد أن المباحثات الخليجية الأمريكية تناولت بحث إزالة

## معرض الاتصالات السعودي ٩٤

عمالة شركات  
الاتصالات العالمية تطل  
على السوق الخليجية  
من نافذة المعرض  
التفاصيل ص ٦







المصدر : الرياض اليوم

التاريخ : ١٢ - ١٠ - ١٩٩٤

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### تسركيز امريكى

درويش كيبال وزير البرق والهاتف والاجتماع يرجال الأعمال الأمريكيين بالرياض خلال

بواسطة بنك محلي ثم التفتت في المستندات الخاصة بالاعتمادات المستندية. وتشير آخر الإحصائيات إلى أن التبادل التجاري بين البلدين شهد تطوراً كبيراً خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ خصوصاً فيما يتعلق بالواردات الخليجية من الولايات المتحدة الأمريكية التي وصلت في عام ٩١ إلى ١١ مليار دولار بنسبة زيادة ٦٩٪ عن العام الذي سبقه ١٩٩٠ ثم ارتفعت في عام ١٩٩٢ إلى حوالي ٨ و ١٢ مليار دولار. وتشير الأرقام التي أوردتها وكالة الأنباء القطرية إلى أن ٩٠٪ من الاستثمارات الأمريكية في المشروعات المشتركة في دول المنطقة تركّزت على الصناعات الكيماوية وأن دول المنطقة تحبذ تنويع هذه الاستثمارات وتشجيعها على القطاعات المختلفة خاصة أن اقتصاد دول الخليج أخذ في التنويع كما أن تصيب النفط من الناتج المحلي الإجمالي يتضاؤل بينما زاد تصيب الزراعة والخدمات والصناعة التويلية خاصة المواد الكيماوية.

حفل غشاء العمل والاجتماع والدكتور سليمان السليم وزير التجارة، كما قام بزيارة مركز معارض الرياض لزيارة معرض الاتصالات السعودي الذي يعكس التطور والتكنولوجيا السعودية في مجال الاتصالات ويذكر أن هناك مشروعا أمريكيا منورث تكوم. تم بحسه مع وزير البرق والهاتف والبريد والاتصالات وزير القصف حفل الاستقبال الذي أقامه القائم بأعمال السفارة الأمريكية لدى الرياض.

وقد أبرزت التقارير الاقتصادية أهم المشاكل التي تصوقل تنمية المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية وذلك من واقع المصدرين والمستوردين الخليجيين في النسبة للمصدرين تبين وجود نسبة ٦٦.٧٪ يواجهون مشاكل في تصدير منتجاتهم مع الشركاء الأمريكيين منها ما هو ناتج عن العلاقات التعاقدية ومنها ما هو ناتج عن شروط التصويل والدفع ويرجع مصدرها بنسبة ١٠٠٪ إلى السياسات والانظمة المطبقة في الولايات المتحدة

أما فيما يتعلق بالمستوردين فقد تبين وجود نسبة ٨٦.٧٪ من المستوردين يواجهون بمشاكل مع الشركاء الأمريكيين ويأتي في مقدمة المشاكل التصويلية التي تواجه المستوردين مشكلة اشتراط التغطية الكاملة لقيمة المنتجات مقدمة





المصدر :

ب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ يناير ١٩٩٤

وزير التجارة الأميركي طالب دول مجلس التعاون بإيجاد حل للمشاططة العربية لاسرائيل  
السعودية تتطلع الى دعم اميركي للانضمام الى غات  
وتدعو واشنطن الى التعاون لايجاد أسواق نفط مستقرة





## □ الرياض - من سليمان عمر:

أكد وزير التجارة السعودي الدكتور سليمان النسيم والأميركي رونالد براون نائب الرئيس الخليجي والأميركي للقيام بجهد تجاري حر أوسع بينهما.

ودعا الوزير الأميركي دول مجلس التعاون لجهد حل الموضوع فرارات المقاطعة العربية لإسرائيل من أجل خفض الشركات الأمريكية على الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

والشهاد الوزيران السعودي والأميركي في كلمتين القيامة لدى افتتاح اجتماعات اللقاء الخاص للبحر الخليجي - الأميركي بالسلطات التي طعنت على طريق حرية التجارة العالمية والتجارات التي تحققت بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة (غات) والاتفاقية (ناغتا) للتجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية.

وأعرب وزير التجارة السعودي في كلمته عن تطلع بلاده إلى دعم الولايات المتحدة لها للانضمام إلى (غات). وأكد في هذا الصدد إيمان دول مجلس التعاون الخليجي بحرية التجارة وقال: إن دول المجلس تنظر بجدية إلى انضمامها إلى اتفاقية (غات) مشيراً إلى أن انضمام هذه الدول إلى هذه الاتفاقية سيحسّن صفاتها إقليمية ويشجع دولاً نامية أخرى على الانضمام إليها.

وطمان السليم في كلمته الجانب الأميركي إلى انضمام دول مجلس التعاون بحماية الملكية الفكرية وتسهيل حل المنازعات التجارية مشيراً إلى قرار قمة مجلس التعاون الأخيرة إنشاء مركز للتحكيم التجاري وإلى إقرارها في دورة سابقة نظام برادات الخصم وإشهاد مكتب لحماية الملكية الفكرية. وتكرر أن السعودية قررت أخيراً الانضمام إلى

اتفاق نيويورك للاعتراف وتنفيذ التحكيم كما قررت التزام نظام الـ «يونيسكو» الدولي الخاص بالملكية الفكرية.

وأعرب الوزير السعودي عن الأمل بأن تؤدي هذه الإجراءات إلى تشجيع وحماية الاستثمارات الأميركية المتأثرة في دول مجلس التعاون مشيراً إلى تطلعه إلى إمكان التفاوض في شأن صيغة قانونية لاتفاق حماية وتشجيع الاستثمار لتبادل في دول المجلس والولايات المتحدة.

من جهته لوح وزير التجارة الأميركي بأن بلاده قد تعرضت لجهود على مثل التكنولوجيا المتقدمة في دول المنطقة إذا لم تسو مسألة ضمان حقوق الملكية الفكرية لأنها دأمر أساسي في عملية التطور وموضع اهتمام خاص بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وأكد أن الشركات الأميركية إن تسمح للتكنولوجيا الأميركية المتقدمة بالوصول إلى مناطق لا يمكن فيها ضمان حقوق المنتجين لكنه أعرب عن ترحيبه إلى ما وصفه

بالتطور الذي حصل في المنطقة في هذا المجال معرباً عن أمله أن نرى فيه حفظ حقوق الملكية الفكرية وقد أصبح أمراً مفروضاً منه.

وأكد براون تحمس الشركات الأميركية للاستثمار في منطقة الخليج لكنه استرشد قائلاً: إن بعض الإجراءات مثل قوانين التجارة وأعضاء المجلس وهواجز الاستثمار ومخاطبات التوازن الاقتصادي وفي بعض الأحيان إجراءات التقييد تصب في مصلحة عدم تشجيع الاستثمار.

ودعا الوزير الأميركي دول مجلس التعاون الخليجي إلى إيجاد حل لسالة قرارات المقاطعة العربية لإسرائيل. وقال إن حكومة بلاده ترى أن الشركات الأميركية يجب أن تكون قادرة على القيام بالأعمال التجارية في أي مكان في العالم من دون أن تعرض عليها عقوبات من أطراف أخرى. وأعرب عن أمله أن يأتي قريباً ذلك اليوم الذي تستطيع فيه الشركات





المصدر :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤ يناير ١٩٩٤

وفي الوقت الذي طالب فيه وزير التجارة الأميركي بإيجاد حل لسالة قرارات المقاطعة العربية، طالب وزير التجارة السعودي الولايات المتحدة بالتصالح من أجل إيجاد أسواق تفضية تمتنع بالاستقرار مشيراً إلى وجود مصلحة مشتركة لدول مجلس التعاون كمحضر رئيسي للنقط والولايات المتحدة كمستهلك رئيسي في وجود أسواق طالة صحية تتمتع بالاستقرار والشفافية.

وفي إشارة إلى تدهور أسعار النفط أعرب الوزير السليم عن قلق دول مجلس التعاون إزاء ما وصفه بقيام الدول المستهلكة بوضع مزيد من العراقيل في وجه تجارة الطاقة تحت ذريعة حماية البيئة. وعنى الوزير بذلك رغبة دول المجموعة الأوروبية في فرض ضريبة على الطاقة وأعرب عن تطلع دول المنطقة إلى تعاطف ونظم الولايات المتحدة لهذا الموضوع.

وكان وزير التجارة الأميركي سلم الملك فهد بن عبدالعزيز رسالة من الرئيس بيل كلينتون تشعق بالعلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.

وكان خدام الحرمين الشريفين استقبل مساء أول من أمس الوزير الأميركي الذي استقبله امس أيضاً النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز.

وكان براون قال إنه سيبحث مع المسؤولين السعوديين في موضوع دعم موقف الشركات الأميركية للحصول على عقد لبيع الخطوات الجوية السعودية نحو سنين طائرة ركاب معنية جديدة وللحصول على عقد آخر لتوسيع شبكة الهاتف السعودية الذي تقدمت المنافسة عليه شركة داي. تي. إندي الأميركية مع شركات كندية وفرنسية وسويدية.

الأميركية الاتجار مع الشعوب في أنحاء هذه المنطقة من دون خوف من انتقام أو إجراء اقتصادي، وأشار إلى حساسية موضوع المقاطعة. ورحب بالخطوات التي اتخذت من أجل إزالة موضوع المقاطعة من دلائلنا التجارية والاقتصادية.

واعتبر براون أن رفع المقاطعة العربية من الدرجة الثانية (تتضمن الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل) ومن الدرجة الثالثة (وهي الشركات التي تساهم في إنتاج بعض السلع أو الخدمات التي تدخل في الصناعات الإسرائيلية التي يعاد تصديرها إلى الخارج) سيساعد الشركات الأميركية على الاستثمار في قطاع غزة والشفقة الغربية المحتلين أسوة بمناطق الشرق الأوسط الأخرى. وحض دول مجلس التعاون على المساهمة في مشاريع تمويل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريضا. وقال إن للرئيس كلينتون شخصيا قلبي تشجيعكم على تقديم دعمكم للنقطة.







## مباح الخبير

أخشى أن تمضي الأيام ، وتنقضي الأسابيع والشهور ، ونحن مستمرون في الحديث عن اتفاقية الجات .. دون أن نتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الآثار المترتبة على هذه الاتفاقية والجات .. هي الاتفاقية الدولية التي تم التوقيع عليها في منتصف الشهر الماضي ، والتي يبدأ تنفيذها والعمل بها اعتباراً من منتصف العام المقبل .. وبمقتضاها يتم تحرير الديناميكية الدولية ، عن طريق أخذ الرسوم الجمركية ، وإنهاء نظام الحصص الذي تطبقه بعض البلدان على وارداتها ، والتوقف عن تقديم الدعم للسلع التي يجري تصديرها لأسواق الخارج ، وقد كتبت أكثر من مرة أقول .. إن الاتفاقية لها جوانب سلمية ، وأخرى إيجابية .. وواجبنا في مصر أن نعمل على تخفيف الآثار السلبية للاتفاقية إلى أقصى قدر ممكن .. وإن نغشى إلى تعطيل النواحي الإيجابية ، وإلا ففائدة منها إلى أقصى حد ممكن .. ورغم أن - الجات - اتفاقية تتعلق بالقنطرة الخارجية بين الدول وبعضها .. إلا أن أثر هذه الاتفاقية سوف ينعكس بشكل واضح على اقتصاديات الدول المختلفة ، ويؤدي إلى إزاحة الأوضاع الاقتصادية .. أو إلى الإساءة إليها ، ومصر واحدة من الدول التي سوف تتأثر بالآثار السلبية .. مثلاً .. في ظل اتفاقية الـ ١٢ ، سوف تزيل مصر بعض القيود التي تفرضها حالياً على وارداتها من الخارج بقصد حماية الإنتاج المحلي .. وهذا الأمر يمكن أن يؤثر على الإنتاج الصناعي عندما بل وعلى الإنتاج الزراعي ، وعلى الخدمات أيضاً .. والأمر الطبيعي أن نبدأ على الفور بإجراء دراسات مستقبلية للتعرف على الآثار التي سوف تنجم عنها فتح السوق المصرية أمام الواردات والسلع الأجنبية .. حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات ، وتطبيق السياسات التي تدعم الإنتاج المحلي وتمكنه من الصمود في وجه المنتجات الأجنبية .. بل والتفكير معها ، والتفوق عليها .. وفي ظل اتفاقية الجات .. يمكن أن تزيد حصة الصادرات المصرية لأسواق الخارج .. إن هي استطاعت أن تزيد من قدرتها على منافسة السلع الأجنبية المماثلة .. ولو تحقق هذا الأمر .. لانتعشت الصناعة المصرية وتوسعت .. وأمكنها تقديم المزيد من فرص العمل ، والمساهمة في زيادة الدخل ، ورفع مستوى المعيشة .. ولكن لو عجز الإنتاج المصري عن غزو الأسواق الخارجية لانتعشت الأمور ، وزادت الأوضاع سوءاً في الداخل .. من هنا يصبح من الضروري أن نبدأ فوراً ، بالتفكير في مواجهة هذا الموقف والاستعداد له .. إن الجيل الدائر حالياً حول اتفاقية الجات ، والنظر بأنها اتفاقية رتيبة ، أو اتفاقية جديدة .. لا يفيد ولا يجدي ! لأنه لا يمكن من الانضمام للاتفاقية والالتزام بها كلها .. وبدلاً من أن يُعَدَّ الوقت في هذا الجدل .. يجب أن نبدأ فوراً في وضع استراتيجية واضحة للتفاعل مع هذه الاتفاقية الدولية ، من خلال خطط متعددة ، يجري إعدادها وتنفيذها .. إن الأيام تضي .. والشهور تضي .. ومن واجبنا أن نتعامل مع القضايا والأممات من مثالي الفعل .. وإلا فندبح ضحايا لسياسة رد الفعل !

سميح مدبولي





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٨ يناير ١٩٩٤

المصدر: العالم الجديد

## ثورة «الجات» التجارية



غانم ميسيه

مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء. كذلك يتوقع هؤلاء الخبراء الاستغناء عما يعادل ٣٠٠ بليون دولار أمريكي سنوياً تمثّل الدعم والعموم الذي تنفعه الدول الصناعية لقطعة للزراعي، الأمر الذي من شأنه أن يعمل على تخفيض أسعار المنتجات الزراعية ويساعد على ولوج الدول النامية الأسواق المحلية واخترافها بتصدير منتجاتها الزراعية إليها.

كل هذا الكلام جميل ومعتدل ومقبول، ولكن لنز الوالد أن تقيم سلبات وإيجابيات الانضمام لهذه الاتفاقية يعتمد بالدرجة الأولى على مكونات الاقتصاد الزراعي، فإن كان اقتصاداً تصديرياً كانت الفائدة من الجات، أهم وأشمل مما لو كان اقتصاداً يعتمد على الاستيراد. رغم أن البلد المستورد يستفيد بأسعار تنافسية رخيصة وارداته نتيجة للمنافسة الدولية الحرة.

ولنفس الوقت سيقلد دخلاً مهماً من الرسوم الجمركية التي يفرضها على الواردات، ولكن بوسع ذلك البلد أن كانت الرسوم ذات أهمية قصوى له أن يستغني عنها بضرية المبيعات المحلية والعراش غير المباشرة. ولكن من الناحية الاقتصادية البحتة لا ينظر إلى الرسوم الجمركية كمصدر من مصادر الدخل للدولة بل على أنها أداة رقابية مهمة لتحكم بحجم الواردات لاعتبارات اقتصادية ومالية.

وعلى هذا الأساس فما قد يكون سلباً لبلد يكون إيجابياً للبلد الآخر. في حالة انضمام الاثنين إلى اتفاقية «الجات» ويوسع صناعات القرار والمخططين الاقتصاديين اختيار الأنسب والأفضل لمتطلبات اقتصادهم واحتياجات.

ولعل سائلاً يتساءل: وماذا من دولتنا العربية؟ الذي تعلمه أن العديد من الدول العربية لم تدخل في هذه الاتفاقية. وجدير بالذكر أن المبررين قد دخلت «الجات» مؤخراً والتي نتفقد أن دخولها كان قراراً صائباً لأن اقتصادها غير النشط يعتمد على الاستيراد، وما يتيح لها أسعاراً تنافسية دولية أفضل.

ولكن لابد من التحسين من كل دولة أن تراعى مصالحها للضرورة أمام اللاعبين الكبار الذين ستأتي بضائعهم وسلهم كالطرفان وبصورة تنافسية قد تؤثر على قدرات الدول النامية حيث غلب الاقتصاد الجمركي الواسع، وحيث يمكن أن تفقد السيطرة على شئونها الاقتصادية.

تحذير آخر، إن ما صنع ما توقعه الخبراء من أن التجارة الدولية بعد تحريرها في مطلع القرن الحادي والعشرين، ستصاحف بنسب كبيرة فإن هذا يستتبع حتى الآن إجراءات إصلاحات جذرية في النظم الاقتصادية الصالح، إذ لا يمكن أن يتغير نظام تعويم العملات الحالي على حاله، لأنه يعوق التوسع ويحد من التخطيط المستقبلي السليم، مما يمرض الاقتصادات الدولية إلى زمام خطيرة، وليس مشكلة دين العالم الثالث بعيدة عن الأفعان، ومازال النظام المصرفي يعاني منها حتى يومنا هذا.

المحت الاقتصادي المهم الذي احتل عناوين والصفحات الأولى لأجهزة الإعلام الدولية كان يدور منازع المفاوضات الدولية للاتفاقية العامة للتجارة والتعريف «الجات» والمؤتمرات الساخنة والتهديدات المبطنة والمطلة بضرورة الوصول إلى اتفاق في وقت محدد (الأربعاء ١٥/١٢/١٩٩٣) ولا أخذت الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سياسة حذائية متشددة تخلق الأسواق الأمريكية في وجه الواردات الأجنبية لها. ولحسن الحظ تم الاتفاق على عقد اجات إلى المستقبل القريب. وقبل تحليل واستعراض هذه الاتفاقية وأهميتها لابد من خلفية تاريخية تعريفية لها. انتهاء الحرب العالمية الثانية أي في عام ١٩٤٨ بنية تحرير التجارة العالمية من كافة القيود القطرية والإقليمية والدولية. سواء كانت هذه القيود منع أو تحديد الاستيراد أو رفع معدلات التعريف الجمركية، كل ذلك من أجل حماية الصناعات المحلية بصرف النظر عن جودة منتجاتها ونوعيتها وما لا.

بمعنى آخر «الجات» محاولة دولية لفتح الأسواق العالمية من أجل انسياب البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء في تلك الاتفاقية بسهولة ويسر وبدون قيود أو حواجز.

وقد أجريت حتى الآن سبع دورات من المفاوضات بين الدول الأعضاء في تلك الاتفاقية خلال الأربعين عاماً الماضية. وتم خلال هذه الدورات، التي انعقد معظمها في أوروبا، إنجاز لا بأس به في تحرير التجارة الدولية، إذ يقدر الخبراء المختصون أنه قد تم تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع والسلع المصنعة من متوسط بلغ ٤٥٪ إلى ٧٥٪ خلال الدورات المتعددة التي عقدت. وهي نسبة لا بأس بها بأي مقياس.

يضاف إلى ذلك أن التجارة الدولية في أعقاب هذه المرحلة التشريعية قد تضاعفت بنسب لفكية وزادت إلى مستويات لم تشهدوا البشرية في تاريخها الطويل.

كذلك فإنه مما لا شك فيه أن الاتفاق الأخير لدول الجات البالغ عددها حتى آخر إحصاء ١١٧ دولة يعتبر بداية ثورة تجارية عظمى لا تقل في تقديرنا عن الثورة الصناعية والاتفاقية الاستعمارية الشرسة التي صالحت تلك الثورة بما فيها من قهر واستيطان واستعمار.

لكن هذه الثورة التجارية رغم ما فيها من لحاف، وعظم وعم تكافؤ الدول النامية ومنها بالطبع دولنا العربية، إلا أنها جاءت بالترافق وبموافقة الجميع كذلك فإن شأنها شأن أي اتفاق بين اللاعبين الكبار واللاعبين الصغار حيث يستحوذ الطرف الأول على معظم المكاسب. وفي الواقع فإن المتنازعين الجوهريين في مباحثات «الجات» الأخيرة في جنيف كانوا الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وإلى حد ما اليابان.

وجدير بالذكر أن الاتفاق الحالي للجات يحدد مرحلة زمنية في عام ٢٠٠٥ لتقلص من كافة القيود والحدود والرسوم التي تصعب أسواق دول الجات مفتوحة على بعضها البعض وكأنا سوق محلي واحد. وفي نهاية هذه المرحلة يتوقع الخبراء المختصون أن شمول كافة الحواجز التجارية وأن تزداد قيمة البضائع المصنعة المنتجة عالمياً بحوالي ٧٠ بليون دولار، أي ما يعادل نسبة ٨٪ من





المصدر : العالم الجديد

التاريخ : ١٨ جمادى الأولى ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# التجارة الدولية : قصة ما قبل الجات (١-٢)

## ١. د. رفعت لقوشة

العبكة في النظرية الشهيرة للصالح الاقتصادي البريطاني ريكاردو والتي اتخذها فيما بعد كل أنصار حرية التجارة كحجة مرجعية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولعل ريكاردو اختزل نظريته في مقولته المشهورة «عندما تنحدر التجارة... فنحن نأخذ من العالم».

وأقررت الثورة الصناعية الأولى حقيقة اقتصادية أخرى، إنحازت بنسبة توزيع الدخل لصالح الأرباح في موازنة المقارنة بالأجور، حتى يتم تأمين حيوية دورة التراكم الرأسمالي (والأرباح هي أهم رؤفاتها). ولأن المكون الفيزيقي للأجور يرتبط تماماً بسلة غذائية يحتل القمح مركز التقل فيها، فلقد كان تحرر التجارة ضرورياً لخفض أسعار القمح وبالتالي خفض الأجور، ولقد شهدت فرنسا - على سبيل المثال - انخفاضات متتالية في سعر القمح بلغت حوالي ٢٠٪ في الفترة من ١٨٧٠/١٨٩٠، وحوالي ٥٪ في الفترة ١٩٠٠/١٩١٠. ولم يكن الاقتصاد الفرنسي بالذات مربحاً في مواجهة أوضاعه مع التدهور المتلاحق في أسعار القمح، لسببين رئيسيين:

١- إن انخفاض أسعار القمح أضر بمصالح المزارعين الفرنسيين، ودفع بعضهم إلى هجر النشاط الزراعي، في توقيت شهدت إحصائياته - بأن الناتج الزراعي ارتفع بأهميته إلى حوالي ٤٪ من إجمالي الناتج القومي الفرنسي (وهي نسبة لم تتجاوزها الأهمية النسبية للناتج الزراعي في البلدان الأوروبية الأخرى).

٢- إن إنتاجية العامل الفرنسي لم تلحق - في هذه الفترة - بإنتاجية العامل البريطاني أو بإنتاجية العامل الأمريكي، وظل فارق التخلف ملحوظاً ومحسوساً. وعكس آثاره على تفاوت معدلات الضريبة في البلدان الثلاثة (١٧٪ في فرنسا، ١٢٪ في بريطانيا، ٨٪ في الولايات المتحدة)، وكانت الضريبة بالضرورة مرتفعة في فرنسا لاستقطاب الزيادات في الأجور الحقيقية نتيجة لتحرير تجارة القمح، وهي الزيادات التي لا تتوافق انسجاماً مع الانخفاض النسبي في مستوى إنتاجية العامل الفرنسي، وكان التباين في معدلات الضريبة موضوعاً لانتقادات الرأي العام الفرنسي.

عندما بحث اتفاقية الجات على تحرير التجارة الدولية، فهي لم تمر عن كشف جديد في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية. فلقد عاشت التجارة الدولية أجواء التحرير خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثم عرفت بعد ذلك أشكال الحماية الجمركية، ولم يكن الأمر مطلقاً - وإن يكون - بفضائل الحرية، ولكن كان مرتبطاً - وسوف يظل - بمصالحات المصالح.

ففي ٢٦ مايو ١٨٤٦ صوت البرلمان البريطاني على قانون بإلغاء كافة القوانين القيدية للتجارة الحرة، وفي ٥ يناير ١٨٦٠ أصدر نوابيون الثالث تعديلاته بتحرير التجارة الفرنسية الخارجية، وفي ١٨٦٤، كانت الدولتان توقيعاً اتفاقية للتجارة الحرة بينهما، وهي مجرد مثال من بين أمثلة متعددة. تدفقت خلالها السلع عبر بوابات مفتوحة.

كان الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية يمثل آنذاك - استجابة لواقع اقتصادي يتشكل في مخاض الثورة الصناعية الأولى، والتي امتدت بآثارها الفاسقة لإيجاد حقائق اقتصادية جديدة: فلقد زادت الانتاجية وتضاعفت بمعدلات غير مسبوقه (حوالي ٤٠٠٪ و ٢٧٠٪ في القطاع الصناعي وفي القطاع الزراعي على التوالي - خلال الفترة ١٨٥٠/١٩٠٠)، وكان لابد من إيجاد أسواق لتصريف الفائض الإنتاجي، ومن ثم كان لابد من تحرير التجارة فيما بين أسواق خارجية. وفي نفس الوقت، فلقد عمدت آليات الثورة الصناعية الأولى، إلى الوصول سريعاً بمعظم اقتصاديات الدول المبكرة التنميه (أوروبا الغربية والولايات المتحدة) إلى مرحلة العمالة الكاملة، أي إلى المرحلة التي يتدنى فيها معدل البطالة إلى حوالى الصفر، وعلى الرغم من الفضيلة الاجتماعية التي تجسدها حالة العمالة الكاملة إلا أنها تجسد - في لحظة التزامن - قيوداً على النمو الاقتصادي، فاحتياجات النمو تقتضي وجود احتياطي قوة عمل يمكن ضخه عبر لدى القصير في دولاب التشايط الاقتصادي ولا تنتهي الأمر إلى مازق الركود. وكانت حرية التجارة تمثل مدخلاً إلى تجاوز المازق - من خلال إعادة تخصيص موارد الدول وفقاً لميزان الميزة النسبية وبالتالي تحرير جزء من العمل، ثم إعادة تنويره في أنشطة إنتاجية جديدة تدعم معدلات النمو إلى أعلى هروباً من مازق الركود، وكان هذا السيناريو هو عقيدة





## الجات: التحرير أو الحرب (٢-٢)

■ د. رفعت لقوشة ■

الأمريكية إلى ما هو أبعد من ذلك، عندما أصرت على الحاق الخدمات والمنتجات الثقافية باتفاقيات التجارة، على الرغم من أن الإطار الزمني للاتفاقيات لم ينسحب إلا على السلع الصناعية والزراعية، وفي حقيقة الأمر، فقد حاولت الولايات المتحدة أن تستثمر تفوقها التكنولوجي في قطاع الخدمات، حيث تتوافر لها ميزة نسبية على سلم المنافسة. يصعب على الآخرين اللحاق بها. في وقت تعلن فيه الإحصائيات العالمية عن زيادة قيمة المبادلات التجارية السلعية بحوالى ٥٪ في الفترة ١٩٨٦/١٩٩٠، بينما تقلز النسبة إلى حوالى ٨٪ في دورة المبادلات الخدمية الدولية. وبهذا هذا التحويل، وكلته إعلان أمريكي بالصليب على أوروبا. وعلى فرنسا بالذات، فالأخيرة تمثل المرتبة الثانية في قائمة المصدرين للخدمات عالمياً، إذ تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى وبقارب مخصص، وحوالى ٧٧٪ من المصادرات الخدمية والثقافية الفرنسية يتجه إلى بلدان السوق الأوروبية المشتركة وإلى بلدان الفرنكو-فون، وإذا ما تحررت تجارة الخدمات، فإن حصص فرنسا سوف تنقلص بالفضل في هذه الأسواق، خاصة أن الحصص بالفعل ضيقة نسبياً في كافة المقارنة بالحصص الأمريكية، وبالتالي فإن تحرير تجارة الخدمات، يعنى سقاً في حسابات مركز القرار الفرنسي. خروج فرنسا من قائمة مصدري الخدمات، ويعنى أيضاً تدهور صلاحيات الخدمات في الداخل الفرنسي. لأنها صناعات مازالت تعتمد على دعم الدولة، لتي تحصل مخصصات من الرسوم الإضافية المفروضة على مبيعات الخدمات والمنتجات الثقافية الأجنبية (وتبلغ هذه الرسوم حوالى ٢٧٪ من إجمالي قيمة المبيعات). وبافتراض تحرير تجارة الخدمات، يسقط حق الدولة في تعصيل الرسوم الإضافية. وبالتالي تعجز عن تمويل مستشفيات الدعم.

وانتهت المفاوضات الأخيرة بصورة ملوورجوى - الجات، وخرج الكبار ببيعهم المكاسب، وخرج الصغار صغرى البدين، وعلى الجبهة الاسمية لفرح العرب، خرجت الولايات المتحدة بوعدها وإعادة النظر في تحرير كل الخدمات بما فيها المنتجات الثقافية، وخرجت أوروبا (وبالذات فرنسا) بشحن الاستعداد لجولات غامضة، فشتاً أو لم تشار. إذا لم تتحرر كل الخدمات والمنتجات الثقافية، فهي العرب.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، خرجت دولة واحدة بفنائم الانتصار الاقتصادي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، واقتضت مصالحها أن تعيد صياغة قواعد اللعبة لتي تحكم مودة التجارة الدولية وأن تدفع بها في اتجاه التحرير. ولذلك فقد كانت أزعاجه العاجز الجمركي الأوروبي هي أحد الشروط المسبقة لتي فرستها الإدارة الأمريكية على الدول الأوروبية في ملاحق مشروع ماركشال، ثم عمدت واشنطن إلى محاولة تقنين حرية التجارة من خلال اتفاقية حملت اسم الجات، ووقعت عليها ٢٢ دولة في عام ١٩٤٨.

وتعددت البديهي التي صمغت الإطار العام للاتفاقيات مثل: عدم التمييز في المعاملة، ومنع معاملة الدولة الأولى بالرعاية للأطراف المتعاقدة، والقهاء القيود الكمية على الواردات..... الخ، ول حقيقة الأمر، فإن الاتفاقية لم تكن عقداً ملزماً ولكنها مجرد دليل حركة، لأنها أقتضت الآلية الجماعية لتفويض العقوبات على الطرف الذى يتخلل من التزاماته، وبالفعل فقد تحلل الجمع - فالسوق الأوروبية المشتركة (وكذا اليابان) اعتمدت أساليب المعاملة الجمركية غير المباشرة، والولايات المتحدة مابرت في المقابل بتكريس سياسات دعم المصادرات (وهي التكتيك المفضل لسياسات الحماية الجمركية غير المباشرة). وهكذا اقرب الجميع من خط القتلس الحرب تجارية حشمواً من أجلها لم تلتزم بالحماية الجمركية المباشرة وغير المباشرة، وفتحوا من أجلها كل المرات الخلفية لدعم المصادرات.

كانت مفاوضات الحرب تشغل بال واشنطن، خاصة أن موارين القوى ومنذ منتصف الستينيات لم تعد تتحاز إليها اقتصادياً، فالسوق الأوروبية المشتركة تنمر وتنم - تبعاً - إلى منظومتها دولا جديدة، والقود الجمركية غير المباشرة حاكمة ومستعمدة في السوق الياباني وتقر إلى عجز ملود في الميزان التجاري الياباني الأمريكي، وهو عز لا يطبق الاقتصاد الأمريكي، وهكذا لم يدم أمام الأوروبيين، لتتساعد هذه المفاوضات استعدداً لفتح البورل.

فبعد التفاوض الأمريكي إلى الإلحاح على إلغاء دعم المصادرات الزراعية ثم ذهبت التفاوضيات







للنشر والخدمات الصحفية والاعلانات

المصدر :

المصدر :

التاريخ :

١٩٤٤

# عضوية مصر بالجات تمنحها مميزات خاصة وتسهل لها التصدير لدول العالم

كبير المفاوضين المصريين «بالجات» للعالم اليوم :

نجاح مباحثات مصر في اورجواي حافز لانضمامها لاتفاقية الجات الجديدة في ابريل القادم

□ القاهرة — فتحية إبراهيم :

أكد الدكتور مكيون طه رئيس تجاري محمد ماسون وكبير المفاوضين المصريين بمنظمة الجات، منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن ان المباحثات التي تجرى في حالي لا تستهدف الانضمام إلى الجات، فمصر جزء منها منذ عام ١٩٧٠ مصر حالي لا تستهدف الانضمام إلى الجات، فمصر جزء منها منذ عام ١٩٧٠ وصداق على ١٨ اتفاقية هي في مجملها جميع الاتفاقيات الجات والتي صدرت حتى عام ١٩٨٠، وأن ما يتم الآن في مصر من مباحثات يستهدف محاولة لإجادة على سؤال هو لماذا تخرج مصر عن الاتفاقية الجديدة خاصة وأن الإيجابيات التي حققها المفاوض المصري في اجتماعات جولة اورجواي كانت لصالح مصر على وجه الخصوص باعتبارها دولة ثالثة بالإضافة إلى أن الانضمام إلى اتفاقية ينطلي مصر دفعة لتصدير ال معظم دول العالم دول أمة قلوب.





# الجامعة العربية

المصدر :

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٩٩٤ ١٠ ١٠

التنازلات .. فلول بنجلاديش وتنازليها  
مثلا مفتاح التغطية دون أي مقابل بما  
في ذلك تخفيض الرسوم الجمركية  
وحول مميزات استمرار مصر في  
عضوية الجات

- قال محمد مأمون إن أهم ميزة  
لاستمرار مصر في العضوية يعني أنها  
ستستمكن من حماية انتاجها المحلي من  
الدول الأخرى خاصة الاسيوية التي  
لديها من القيود الداخلية التي تلزمها  
بطرح صناعاتها في العالم بأسعار  
رخصة جدا لا تستطيع الدول المتقدمة  
دولة كالصين أن الانضام سيجني أن  
الصين ستكون ملزمة دائما كاتبة  
القيود وبالتالي أسعار أعلى تنتج  
الفرصة أمام الصادرات المصرية في  
ذات السلة الخفيفة أمامها سواء في  
الداخل أو الخارج

وفيما يتعلق بالالتزامات المطلوبة  
حاليا لانضمام مصر للاتفاقية  
الجديدة

أكد محمد مأمون أن مزيدا من  
التخفيضات على الرسوم الجمركية على  
سلع تستورد من دول العالم، وقد  
قدمت مصر بالفعل في العام الماضي  
هذه التخفيضات في صورة التزام  
بندرج تنفيذه على ١٠ سنوات. أما  
الالتزامات الأخرى فتتمثل في قبول  
قواعد النظام التجاري الناشئ عن  
الاتفاقيات الجديدة. مؤكدا أن احترام  
مصر للقواعد الدولية لا يمثل عيبا حيث  
إن احترام القواعد فيه ميزة تجنب  
مصر للتعرض للقيود التي تواجهها أي  
دولة ضعيفة في الدول المتقدمة أمام  
صادراتها

وردا على سؤال حول امتداد هذه

كسات محل محسوس أو تفسيرات  
مختلفة من بعض الأطراف حتى لا يتم  
الاتفاق حولها من جانب أي طرف  
مثل تخصيص الدعم وردا على سؤال  
حول ما ستتمتع مصر للاستمرار في

عضوية الجات قال كبير المفوضين إن  
مصر صدف في ١٨ اتفاقية للجات  
والطلب منها للانضمام للاتفاقية  
الجديدة قبول الاتفاقيات الجديدة.

وعن آثار خروج مصر من الاتفاقية  
أوضح أن الخروج يعني خسارة  
فائدة لأن مصر لن تحصل على أية  
ميزة تجارية أو اقتصادية من أية دولة  
من دول الجات ثانياً إن الخروج من  
الجات ثم الانضمام لها مرة أخرى فيه  
صعوبة كبيرة. فالحال ناد خاص من  
ينضم إليه يجب أن يقدم تنازلات  
تقلها الدول الأعضاء وطبيعي أن ما  
قدمته مصر من تنازلات عام ١٩٧٠  
سيكون أقل بكثير مما هو مطلوب حاليا  
للعضوية في الجات موضحاً أن مصر  
عندما انضمت إلى الجات انضمت  
التنازلات التي قدمتها على تخفيض  
الرسوم الجمركية على ٢٩٩ سلعة أما  
الآن فهي تنضم إلى دولة إلى هذا  
النادي فعليها أن تقدم تنازلات تتمثل في  
تعديل في النظام الاقتصادي والتجاري  
كاملا فضلا عن تخفيض الرسوم  
الجمركية التي قد تصل إلى الإثرب من  
متوسط الرسوم الجمركية بالدول  
المتقدمة حاليا والتي تصل بالنسبة  
للسلة الصناعية إلى ٧٪ وبالنسبة  
للسلة الزراعية إلى ١١٪. والمثل الصارخ  
أمامنا الصين التي تنضم إلى الانضمام  
إلى المنظمة من أكثر من ٥ سنوات  
للحصول على ميزة شرط الدولة الأولى  
بالرعاية دون جدوى والسبب في ذلك  
يرجع إلى أن الدول الكبرى أمام الجات  
لها معاملة خاصة. فالمحصول على  
العضوية بعد أن يسبقه تقديم  
تنازلات أكبر مما هو مطلوب في حالة  
الدول النامية التي تطلب ذات العضوية  
مما يعني أن الدول النامية في الجات غير  
ملزمة بكل شروط الاتفاقية ولا تعامل  
معاملة للدول الكبرى في تقديم

وقال في تصريحات خاصة للعالم  
اليوم إن «الجات» هي نظام التجارة  
الدولية يعمل على تحرير التجارة بكل  
الوسائل اعتباراً من عام ١٩٤٧. وقد  
بدأت الدعوة إليها بواسطة الأمم  
المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية التي  
ثبتت أن من أسبابها الرئيسية الأزمة  
الاقتصادية التي اجتاحت العالم في  
الثلاثينات وبسببها قامت كل دولة  
بعمل حواجز تجارية أسفرت عن  
كساد عام في كل أنحاء العالم فقامت  
الحرب العالمية الثانية. مصادعاً الأمم  
المتحدة للبدء في الدعوة لتحرير  
التجارة التجارية حتى لا تتكرر  
الحروب العالمية. وتم التفاوض على  
إنشاء أول مشروع للتصديق في هافانا  
بعد الحرب الشامية إلا أن الكونجرس  
الأمريكي لم يوافق عليها نظراً لأنها  
تضمنت بعض البشروء التي تضع  
حواجز على أسعار السلع. وقد بدأت  
أمريكا الدعوة إلى إنشاء منظمة الجات  
التي تهدف إلى تحرير التجارة. فشكت  
بـ ٢٣ دولة التفتت على أهداف محددة  
مهما أثار كل الدول الأعضاء بفتح  
الأسواق أمام سلع الدول الأخرى على  
أن تكون السلع بأرخص الأسعار مع  
عدم التفرقة بين المنتج المحلي  
والمستورد من خلال الرسوم  
الجمركية. وتضمن الزايات التي تحصل  
عليها دول الجات على الجميع دون  
تفرقة بين دولة صغيرة وكبيرة و  
سبيل تحقيق هذه الأهداف عقدت  
الجات عدد من الجولات للمفاوضات  
التجارية التي أسفرت عن عددا من  
الاتفاقيات كان أهمها التخفيض  
المستمر لستويات الرسوم الجمركية  
إلا أن بعض الدول ومنت ضغوط  
منشأتها المحلية وبدأت التفكير في  
فرض حواجز غير جمركية لحماية  
لانتاجها المحلي مما أدى إلى العودة إلى  
الحواجز التجارية التي استتبعها هذا  
الكساد العالمي حاليا

وأوضح كبير المفوضين المصريين  
دات أن دولة أوروغواي هي أكثر  
لات الجات أهمية لأنها أضافت  
قيود جديدة لاتفاقية الجات  
عبد لوضوعات لم تكن مطروحة  
في اتفاقية التجارة و السلع  
والمطورة (الخدمات) واتفاقية  
«الملكية الفكرية» كما تطرقت لاتفاقيات  
لم تنته الجولات السابقة فيها لحلول  
ومما اتفاقية الزراعة واتفاقية شروط  
الرقابة المقصود بها الحقوق المتاحه  
لأية دولة لحماية صناعاتها أو إنتاجها  
من أي تزايد مفاجئ للواردات قد  
يهدد الإنتاج المحلي يساهم في ذلك إلى  
جولة أوروغواي أعادت تسجده بعض  
المواد الأساسية في نظام التجارة والتي





المصدر : العالم - ٢٠

١٩٩٤ - ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المفاوض المصري ان يحصل على حق مصر في الحصول على تعويض من الدول المصدرة للحاصلات الزراعية في صورة منح غذائية وقروض ميسرة في شكل مبيعات اقل من الاسعار العالمية في حالة ما اذا زادت اسعار السلع الغذائية من هذه الدول عن الحدود المسموح لها بالزيادة خلال السنوات الست المحددة لزيادة الاسعار.

وحول وجود ميزات اخرى للانضمام الى اتفاقية الحات

قال ان اهم ميزة هـى ما تشتر اليه الدراسات من ان تفرص التصدير من مصر ستريد نسبة ٢٢/ عما هي عليه حاليا بشرط ان تقدم الحكومة من الاجراءات والعوامل للمصدرين وتساعد على تخفيض اعباء التكلفة على الصادرات وفي النهاية فاعمية الحات فيها من الانشاقسات التي تهدف في النهاية المستهلك الذي لا شك سيتأثر بالبيع بارخص الاسعار اسلع جديدة من مختلف الاسواق حيث ستؤدي الزيادة في الاستهلاك الى الزيادة في الانتاج وتوفر المزيد من فرص العمل والقضاء على الكساد وهو الهدف الاساسي لانشاء الحات

وقال كبير المفاوضين المصريين بالحاج ان المفاوضات المصرية تمكن من تحقيق طلبة في اضافة الدول الصغيرة كتقسيم رابعة لدول الحات لتصبح دول متقدمة ودول نامية ودول اقل نموا والدول الصغيرة ومنها مصر. ومن مميزات هذه التقسيم انها غير ملزمة بنسب الالتزامات التي تأخذها الدول النامية والتي منها كسوريا والبرازيل وانها تحصل على مزايا لا تحصل عليها الدول النامية

منها الحق في فتح الدعم لمجاتها للتصدير وهو الحق الذي لم تحصل عليه الدول النامية ومنها ايضا عدم فرض اجراءات منة الاغراق أو الالتزام بدور الرسوم الجمركية بالحاج على الدول الصغيرة فورا وبالنسبة لمصر تستمر هذه الزايا حتى يصل مستوى دخل الفرد السنوى الى ١٠٠٠ دولار

القبسود الى الغاء الحصص قال ان المصمم السلفية هي القاعدة الوحيدة المستثناة في الحات. وقد استمر استخدام المصمم كوسيلة من وسائل الحماية في الاتفاقية الجديدة لحماية لصناعة المنسوجات بأوروبا وامريكا على وجه الخصوص من صناعات المنسوجات الواردة من دول هونغ كونج والصين وكوريا

وقال كبير المفاوضين ان مصر طالبت بالانقياس على نظام حصص المنسوجات الى أوروبا وامريكا لمدة ١٠ سنوات حتى تستطيع منتجاتها الوقوف امام منافسة الدول النامية بجنوب شرق آسيا حيث ان اتفاقية الحات اعطت للدول الصغيرة ميزة التمسك بشروط الفضل في نسو حصصها الى اسواق أوروبا وامريكا عن الدول النامية بمعنى ان صادرات مصر من المنسوجات ستريد حصصها بنسب اعل من زيادة حصص الدول النامية ككوريا وهونغ كونج الى ذات الدول

وهما يتعلق آثار اتفاقية الزراعة على ارتفاع الاسعار العالمية للحاصلات الزراعية التي تستورد الدول النامية الجزء الأكبر منها قال ان الاتفاقية فعلا كسلن سددوا لها ان تحقق زيادة في اسعار السلع الزراعية بنسبة ١٠٠٪ الا ان هذه الزيادة قد اختلفت مدد الاتفاقية. فمع بداية المناقشات كان المصد ان جميع الدول ستلقى الدعم عن الزراعة الا ان ما انتهت اليه الاتفاقية تضمن تعويض الدعم بنسبة ٢٠ على مدى ٦ سنوات

ومثالان فان البريدة المتوقعة في الاسعار اصحت ١٠٪ ما كان متوقعا وانرها سيمتد على ٦ سنوات وعلى الرغم من هذا فقط استطاع



## مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية:

### مبادئ وتوقعات من اتفاقية الجات على الاقتصاد القومي

### الطويل: الضرائب تمثل ٥٠٪ من الناتج القومي

تقرر تشكيل لجنة من رجال الأعمال تضم ممثلي تنظيماهم في مصر من اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات وجمعية رجال الأعمال وذلك لبحث اساليب تنظيم ايجابيات اتفاقية الجات الاخيرة على الاقتصاد المصري وتخفيض حجم السعليات التي قد يتعرض لها الاقتصاد بعد الانهاء العالمي الجديد بتحرير كامل للتجارة، جاء ذلك في اجتماع مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية امس، كما وافق اعضاء المجلس على مشروع قانون اتحاد الغرف التجارية والقدم لمجلس الشعب والذي ستناقشه لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس يوم ٢٥ يناير الحالي.

منتجاتها استثناء من اتفاقية الجات وغيرها، مشيرا الى انه ايضا مؤشرا للدولة لتدعم صادراتها للدول خاصة وان ارقامها التصديرية ماراث ضمنية مقارنة بمكانتها

كما طالب الاعضاء بضرورة سرعة اصدار قوانين الانعراق والاحتكار ومكافحة التهرب مع فرض حصصا للواردات وافق الارضاع التي تسمح بها اتفاقية الجات وفرض رسوم لحماية المنتج المحلي بدلا من الرسوم الجمركية وذلك حتى يتمكن الانتاج المصري الوليد من مواجهة المنافسة الاجنبية

كما وافق الاعضاء على تقديم ملاحظاتهم على مشروع قانون الغرف للاتحاد خلال اسبوعين قبل مناقشته في مجلس الشعب



محمود العربي سعيد الطويل خالد ابواسماعيل

وقد أكد اعضاء المجلس في اجتماعهم برئاسة محمود العربي ان اتفاقية الجات سيكون لها تأثير مباشر على المنتجين والمصدرين والتجسس نظرا لما سيشهونه من منافسة شديدة وهو الامر الذي يحتاج الى معرفة حجم الآثار الناتجة عن تطبيق مصر لنصوص الاتفاقية والتي سيبدأ العمل بها من يناير ٩٥ مؤكدا ان هناك مصاعنير على الاتفاقية ان الانتاج المصري لايقوى في الوقت الراهن على منافسة الاجنبي نظرا لتحملة اعباء ضريبية وغير ضريبية ثقفة القدرة على التخصص وحسن التعامل في السوق المحلية.

واوضح سعيد العقول رئيس جمعية رجال الأعمال ان اتفاقية الجات أصبحت طرقة وهناك دول كثيرة ترغب الانضمام اليها والا ستكون في معرض عن الانحدار الاقتصادي العالمي، الا ان اللجنة المقترحة ستعمل على تقديم الاقتراحاتها الى الأجهزة المعنية في الدولة لتهيئة الاقتصاد القومي لكل لواجبه المنافسة القادرة

وكيفية تنظيم الفوائد التي ستجنسها من الجات خاصة في مجال الزراعة ، كما تدرس كيفية تغيير مفاهيم الجمالية الضريبية والقي اوصلاها الى ان الضرائب المباشرة وغير المباشرة تعمل في الوقت الراهن نحو ٥٠٪ من الناتج القومي المحلي مشيرا الى ان عام ٩٢ شهده وحده حصيلة ٩ مليارات جنيهه ضرائب مباشرة و ١٤ مليار جنيهه حصيلة للضرائب غير المباشرة في الوقت الذي لم يتجاوز فيه اجمالي الناتج المحلي ٥٢ مليار جنيه.

واوضح خالد ابو اسماعيل نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية بان التصنيف الذي ورد للاقتصاد المصري في ظل اتفاقية الجات والذي يشير الى لنا من الدول المتدنية في النمو كما اتنا رقم ٢٤ ضمن هذه الدول لكونه تكدس على ضرورة العمل جميعا على تنمية اقتصادنا القومي حيث لايجل ان مصر تكل لمكانتها الانجاز مثل الفرد فيها الاف دولار وهو لحد الذي فرت الجات لتحديد الدول التي يمكنها ان تدعم





## الناس والاقتصاد

### الجات والتأمين

ناقش امس الاول مجلس الوزراء تقريرا حول الاتفاقية الأخيرة للمعرفة الجمركية والتجارة المعروفة باسم اتفاقية الجات، وقرر مجلس الوزراء تشكيل لجان متخصصة لدراسة مختلف جوانب اتفاقية الجات وذلك على أن تضم هذه اللجان ممثلين عن مختلف القطاعات العامة والخاصة وبعض سائنة الجامعات، وهو قرار سليم يتناسب مع حجم هذا الحدث الاقتصادي المتعلق بتحرير التجارة العالمية وإزالة العقبات أمام التجارة والحد من القيود التمييزية وغير التمييزية في مجال التجارة الدولية.

كما قام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لدراسة هذا الموضوع بهدف وضع الموقف المصري تجاه هذه الاتفاقية بشكل جماعي أي دراسة الاتفاقية من خلال كل الأجهزة والجهات المستولة والخال العنصر الأكاديمي المتمثل في سائنة الجامعات في هذه اللجنة لتكون بذلك قد شمتا بدراسة مطلوبة وضرورية لهذا الحدث الاقتصادي التاريخي.

ومن المعروف أن وزارة الاقتصاد كانت قد قطعت شوطا كبيرا بوصفها مسئولة عن متابعة هذا الحدث منذ انضمام مصر سنة ٧٠ إلى اتفاقية الجات .. وكان وزير الاقتصاد المصري يتابع جولة اوروبجواي سنويا اعتبارا من عام ٨٦ وشكلت لجان من جميع الجهات ومؤسسات هيئات الدولة لمتابعة التفاوض المختلفة المتعلقة بتحرير تجارة السلع والخدمات ومدى تأثيرها علينا، ونعتقد أن هناك تقارير لهذه الاجتماعات تحت نظر الحكومة.

بهذه المناسبة فإن من أهم ما يشغل البعض هو بعض المستجدات المتعلقة بتجارة الخدمات والخصاس بقول التنمية بأنها لن تكون قادرة على المنافسة في مثل هذه الخدمات.

وعلى سبيل المثال هل يمكن منافسة الدول الصناعية الكبرى في مجال الخدمات مثل التأمين .. وفي منافسة سريعة مع القائمين على هذا الأمر في مصر كان الحديث مع عبد العزيز مصطفى رئيس شركة مصر للتأمين الذي قال أننا لا ننظر إلى اتفاقية الجات فيما يتعلق بتحرير خدمات التأمين بأي نوع من اللق .. ولكننا سوف نواجه هذا الأمر .. وهو ما يعني مواجهة المنافسة الأجنبية - عن طريق إعانة ترتيب التيسير لمواجهة خصوصاً في مجال العناصر البشرية .. فبدلاً من أعداد التورات التدريبية المكثفة وزيارات الخارج والتدريب على أحدث أنواع التكنولوجيا في هذه الخدمة، وكذلك مراجعة الخطية القادمة الجديد.

للت له أن المنافسة القائمة سوف تنحى إلى خفض تكلفة وإسعاد التأمين وسوف تكون في صالح المستهلك.

قال: بالتأكيد سوف تنافس في مجال التأمين، ولكن لابد أن نعلم أن تقديم الخدمة التأمينية يأتي في المرتبة الأولى قبل الأسعار وأن ممارسة الخدمة التأمينية يحتاج إلى بيانات كاملة عن السوق المصرية وهذه البيانات متوفرة لدى الشركات التأمينية المصرية العاملة، كما أن لغة العمل في مجال الخدمة التأمينية تتكون على فترات زمنية طويلة وهي قد تكونت بين المستهلك المصري والشركات القائمة ومن ناحية أخرى فإن علاقتنا الدولية في هذه الخدمة على مستوى عال في كافة أسواق العالم، فالوجود والاحتكاك في مجال هذه الخدمة قائمان، كذلك فإن وجود شركات تأمين جديدة قائمة لدينا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وأضافة رؤوس أموال جديدة للمجتمع أمر مطلوب ومؤدى إلى زيادة النشاط، وعموماً المنافسة فيها مصلحة للجميع سواء كانوا منتجي الخدمة أو مستهلكيها.

عبدالرحمن عقل



صباح الخير

المصدر:



رقم ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



□ رجال المال ينافسون □ رجال الصناعة يصرخون □ الوزراء يستمعون !!

الكلمة التي  
اقتحمت  
حياتنا



### ● كبتت نجلاء بلير :

الجات .. هي آخر ما تسرب إلى حيلتنا من مصطلحات . وكما تقبلنا من قبل صندوق النقد الدولي ، والإصلاح الاقتصادي ، لا نملك إلا أن نتقبل الجات بنفس الطريقة . وحتى نوفر على أنفسنا مراحل لا مبرر لها ولا فائدة منها ، كالرفض مثلاً أو الاعتراض - لا سمح الله ، ماعليتنا إلا أن نستهيئ بوميها ونردد أن الجات هي التغيير ، والعالم كله يتغير . ونحن يجب أن نفلل جزءاً من العالم .

الدول ، ورغم الاختلافات الضخمية في كليهم إلا أنها تغطي ملامح صورة ما يدور في الحكومة . . قال د . محمود محمد محمود وزير الاقتصاد إن « السيل » للتصدير هو فتح باب الاستيراد (!) ، فهنا من ذلك أن تكيف الصناعات نفسها بحيث تفلل من تكاليفها وتزيد جودتها ونحن نساعدنا ، الاستيراد الآن أصبح تقريباً مفتوحاً ليا حدا سلمين ، ولتج المصري قلل على أن يثبت جدارته (!) ، والمهدف من كل عمليات الإصلاح الاقتصادي هو رفاهية الإنسان المصري (!) ، ونحن لسنا من أنصار الجات ولا من أعدائها ، لكن علينا أن نتعامل مع النظام العالمي الجديد ، وليس من المصلحة أن نحدث بلبلة لأن الأمر لا يستحق (!) ، واتفاقيات الجات أكثر من

وبعد القول لانا - لا نملك شيرة ، لا مانع أن نعرف أكثر كيف ستكون أحوالنا بعد « الجات » ؟ وما هي حقوقنا وواجباتنا ؟ ؟ لنا عقدت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب برئاسة د . مصطفى السيد جلسة استماع ، خصتها لثلاثة تأثير تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد المصري ، وقررت عقد جلسة خاصة بمناقشة اتفاقيات الجات - تمهيداً - قريباً ، لكن هل الرغم من ذلك كانت الجات سيطرة طوال الوقت على المتحدثين .

### ● الوزراء يتكلمون !!

حضر اللجنة ورواه الاقتصاد والصناعة والصاوغ

### جات .. ماذا تعني ؟!

جات .. ( GATT ) هي الحروف الأولى من الاتفاقية العامة للتجارة والتحرير الجمركية ، انضمت مصر إليها منذ عام ١٩٧٠ ؛ آخر جولة للمفاوضات بين الدول والتي سميت بمفاوضات أورجواي ، انتهت في ديسمبر الماضي . وسيتم التوقيع على الاتفاقية النهائية في أيلول في المغرب . ويجعل نتائج هذه الاتفاقيات يتلخص في فتح أسواق العالم تدريجياً بحيث تصبح في النهاية سوقاً واحدة للسلع والخدمات . مثل البنوك والتأمين والسليخة . .

أخطر ما سوف نعاني منه هو رفع الدعم عن السلع الزراعية في الدول المتقدمة باعتبارنا مستوردين للنفاء



● د . يوسف بطرس غالي  
الهدف .. تنشغيل  
الطاقات العاطلة



● د . محمود محمد  
علينا أن نتعامل  
مع النظام العالمي



بالنسبة لنا - في مصر - الهدف الأول للاتفاقية هو تشغيل الطاقات الماطلة ، نحن لا نستطيع توفير فرص العمل « خمسة عشر مليون يد عاملة » وهي طاقة قوة العمل ، كما ان نستطيع توفير نصف مليون فرصة عمل كل سنة حتى نحفظ بمعدلات البطالة كما هي ، إلا إذا افتتحتا على الخارج ، وبالطبع ستحدث تقلبات في المرحلة الانتقالية ، وتتنزع مساليب جديدة تنشئ مؤسسات و للتسويق مثلاً ، وتواجه البطالة التي قد تحدث في الفترة الانتقالية المكسيك خفضت البطالة المصرية من ١٠٪ إلى ٢٠٪ خلال سنة ، حدث انبهار كامل ، ثم بعد ٣ سنوات أصبحت معدلات النمو ٧٪ ، ونحن يجب أن نفكر كثرة إقليمية اقتصادية عظمى ، والا سنظل في المؤخرة .

#### ● لغة « البيزنس » !!

بعض رجال المال والاقتصاد يدافعون عن الجبات وعن تحرير التجارة ، كما لو كانت هي النفذ الوحيد ، ولبلل السحري لكل مشاكلنا ، وعلى رأس هؤلاء كان الدكتور سلطان أبو علي وزير الاقتصاد الأسبق الذي يقول : « التحرير لن يضر بالصناعة المصرية بشرط أن تتخذ الإجراءات لزيادة كفاءتها ، أما الحماية الشديدة فهي تجعل الصناعة كالشخص المستند على عكازين طوال الوقت فتزهل كل عضلاته » .

ويؤكد د . علي نجم على كلامه قائلاً : « يجب أن تفتح الشبابيك حتى يدخل الهواء النقي ، ولا نستطيع أن نتكلم في هذه القضية عن البعد الاجتماعي ، فهذا من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية ، أو المؤسسات الاجتماعية ، ولكن ليس في المؤسسات الدولية !! »

أما محمود عبد العزيز رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي ورئيس اتحاد البنوك فيقول : « ليس عندنا وقت ، لا بد أن نتمدد ونطبع النشم ، أحياناً جرحه الدواء القوي تكون مؤلمة ، لكن نتائجها سريعة ، وتوجد جهات كثيرة تهتم الحكومة بالبطء والاهتمام الزائد على الحد بالرعاية الصحية ، لا بد أن نحدد دور الحكومة ونملكه ، عندنا كل القدرات ماعدا المزم ، ولا توجد عواطف في « البيزنس » !!

بعض اتفاقيات الإصلاح الاقتصادي التي طبقناها بالفعل !!

أما وزير الصناعة المهندس إبراهيم فوزي فقد كان أكثر تحديداً وصراحة في كلمته . قال : يمكن أن نتأخر الجبات ، لكن هل نملك أن نرفض التوقيع عليها ، أو نطلب تعديلات فيها ؟! أي مسئول مصري يتابع له الفرصة للمساهمة في عمل دولي يذل أنمي ما يستطيع في المفاوضات .. ولكن !!

لا يمكن لأي بلد أن تسير بنظام لا يتفق مع الأساس الذي يسير عليه العالم ، لكن لا توجد تعليمات محددة ، بل مجرد إجراءات ترشيدية ، وكل الدول تقوم بإجراءات أخرى مماثلة لم ترد في الاتفاقية

ونحن كدولة مع الصانع والمتج ، ونعتبر أن الذي يقدم على التصنيع كالجندى الذي يحارب ، لا يملك الانسحاب ، ونحن وراءه .

أما الدكتور يوسف بطرس غالي ، فقد كان أكثر الوزراء تفاؤلاً وحماً وسعادة ، قال : كل الدول حدثت فيها نفس المتناقضات ، حيث توجد جماعات من مصلحتها عدم تحرير التجارة ، لكن الحكومة تنظر إلى المصلحة الكلية



● د. علي نجم  
لا مكان هنا  
للبعد الاجتماعي







## صباح الخير

المصدر :

التاريخ : ٢٠٠٩

للنشر والخدمات الحفوية والمعلومات

### ● لغة العقل !!

لكن كان هناك رأى آخر قوى يدعو إلى التسهيل والتأني وإعداد العدة ، وكان د . جودة عبد الحافظ أستاذ الاقتصاد ورئيس اللجنة الاقتصادية أحد أصحاب ذلك الرأى حيث قال : « إذا سلمنا بأنه لا بد أن تنسحب الدولة ، فلا أقل من الانسحاب المنظم ، لا بد من إقامة مؤسسات جديدة ذات بنية مختلفة لتعاضد فراغ انسحاب الدولة ، هذا لم يحدث ، بل إننا انطلقنا بسرعة في مجال تحرير التجارة ، وإذا كان صحيحاً أن فتح الباب سيخلق المشاكل »

### البقية ص ٥٨

فلا بد من إعداد العدة ، نحن لا نتنقل إلى عالم مختلف معتمد على التكامل ، بل إلى عالم يأكل فيها الكبير الصغير . ونحن سرنا بسرعة لا يمكن أن نستمر بها ، وهناك من يقول إنه لا مجال للبعد الاجتماعي في التجارة الدولية هذا قول يجب أن نأخذ به بكثير من التحفظ ، حتى لا نتزايد الطاقة المظلمة ، وينكدس المخزون

ويؤكد د . أحمد أبو إسحاق أستاذ الاقتصاد على أننا قبل أن نتكلم عن التصدير يجب أن نعرف ماذا نصدر ، وأن التمسك يجب أن يعرف حقيقة ما نواجهه ، فكل شيء سيؤذي سمه في الفترة القادمة ، فقد انتهى عهد الطعام الرخيص . ونسأل د . حلمي عمر تقيب التجاريين ، لماذا لا يعلن ما ورد في اتفاقية الجات على الشعب ، لماذا نكفي باللامع فقط ، تحرير التجارة الخارجية هام بالنسبة للدول المتقدمة ، لكن الدول النامية ستعاني علق وزير الاقتصاد على كلمة د . حلمي عمر « الاتفاق ٥٥ صفحة سألها لسانك !! »

### ● لغة الواقع !

أما رجال الصناعة فهم يصرخون ، حيث مطلوب منهم تحسين الإنتاج ليقاوم داخلها وخارجها الإنتاج العالمي ، وتغيب الأسعار بحيث تتنافس

أرخص الأسعار العالمية ، واختار نوعيات مطلوبة أي دراسة السوق والانتاج من خلال ثمراته ، ثم بعد كل هذا مطلوب منهم عمليات تسويق ودعاية

وهم يؤكدون أن باستطاعتهم هذا كله ، ولكن تحت ظروف ملائمة ، لم يشك رجال الصناعة من فتح باب الاستيراد ، وتقليل الحماية الجمركية إلى الحد الأدنى فقط ، ( رغم أهمية هذا ) لكنهم كانوا يتكلمون من أشياء تدمر الصناعة من الأسس

كتضارب الإجراءات البيروقراطية مثلا . تقول ليل هلوية رئيسة لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال ، إن قانون التوكيلات التجارية يعطل مميزات للشركات متصلة الجنسية لا يعطيها للمصريين ، وتشكو من قسوة المواصفات القياسية التي وضعتها السوق الأوروبية لدخول السلع ، ( أبزو ٩٠٠٠ ) .

ويشاركها ليثاب زوربا « إن المواصفات القياسية في مصر حل السلع أيضاً ما مشكلتها » ويورد وزير الصناعة على هذا قائلاً : « إن المواصفات القياسية نوع من الحماية ، ونحن نقرضها على المنتج المصري حتى يلتزم بها المستورد ، لا نستطيع أن نترك الناس تستورد الملابس المستعملة والأحذية الفاسدة » .

ويكشف أبو السعود سلطان رئيس اتحاد الصناعيين عن بعض نوعيات من المشاكل التي يمايتها المنتج يقول : « نحن ندفع ما نسميه رسوم « بلطجة » ، لجهات متصلة ، كل جهة تفرض علينا رسوماً تدفعها دون أن نعرف لماذا ؟ وكيف ؟؟ بالإضافة إلى ضرائب اليمينات على الآلات والمطرية

الموعدة ، ورسوم التصدير ، تدفع للمجلس المحلي !! »

وعندما رفضت صدر علينا حكم خلق لصنع فيه ٧٠٠٠ حبل لأن ملائمة ، تحركت من أول الخط إلى آخر ، وعندما سلمنا أعلنا البراءة .

ويصرخ عبد الوهاب قوطة من أوقاف أسمار الكهربائي عن التمر العالي ، ويؤكد الجميع أنهم غير مستعدين في ظل كل الإجراءات العنيفة للمنتج ، وغير مستعدين لرفع الحماية .

●●●

فلد . مصطفى السيد يتبادل طوال الجلستين ( استمرت كل جلسة ٥ ساعات متصلة ) من الأرقام المناسبة للتصنيفات الجمركية التي تكفي لحماية منتج ، لكنه لا يصل إلى إجابات محددة ، فالقروض أن المشاكل متصلة إلى درجة أنه لا يمكن حلها بتحديد رقم .

ويربما كانت المفارقة الكبرى لهذه الجلسات هي - المصطفية - حيث لوضع كل طرف مخوفه للطرف الآخر .

حقاً لم ننته إلى أي شيء محدد ، لكن تكرارها ولو بأشكال أخرى قد يقنع الإطراف بالمتعارضة المصالح - الآن - وإنها في المستقبل لا تمتك إلا أن تتخذ وتواجه مصطلحاً مما . وإنه لا يمكن لأحد أن يتخلى عن الآخر لينجو بنفسه فقط . ربما - لو حدث هذا - يصبح للجات ميزة واحدة .

« نجلاء بدير »



# اتفاقية الجات والبلاد النامية

يبدأ المفكر الاقتصادي الكبير الدكتور سعيد النجار اعتباراً من اليوم سلسلة من المقالات التحليلية التي تصدى لشرح الاتفاقية التجارية الأخيرة التي توصلت اليها دول العالم من خلال جولة أورجواي في منتصف ديسمبر الماضي. ويستمر في الدكتور سعيد النجار في مقال اليوم المخاوف التي أبدتها الدول النامية في الدول النامية. وبينها مصر. والتأثيرات التي اعتبرت ضارة من جراء تطبيق الاتفاق الأخير للجات على مجريات الأحوال الاقتصادية في هذه الدول. ويشير المقال بعد أن فُتد صاحبه مبررات المخاوف والقلق التي جرى عرضها خلال الأيام التالية لإعلان عن الاتفاق إلى توازن العديد من المزايا والفوائد التي تحققت لاقتصاديات هذه الدول في ظل الاتفاق ومؤكد أن حجم الفوائد التي سوف يجنيها العالم بعد استكمال تحرير التجارة الدولية سوف يشمل جميع الدول متقدمة ونامية منها إلى أن هذا الاتفاق يعد بمثابة صيغة توافقية بين مصالح جميع دول العالم لا يمكن لأحد أن يحصل على جميع مطالبه كما لا ينبغي تصور أن هذا الاتفاق يعني تطبيق مصالح دول معينة على حساب دول أخرى.

الحدث الاقتصادي الهام. فقد تبادر إلى ذهن البعض أن دورة أورجواي مسألة تخص الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية. ولكن الواقع غير ذلك تماماً فإن المفاوضات في هذه الدورة ضمت عدداً من البلاد وصل عددها إلى ١١٧ كما فتاولت عدداً ضخماً من القضايا ذات الأهمية الكبرى في التجارة الدولية. أما القضايا الخلافية - التي كانت محل نزاع حاد بين القوى العظمى - فإنها تمثل شتلاً محدوداً بالقول إلى الرقعة الشاسعة التي غطتها المفاوضات منذ أن بدأت بإعلان ميونخا بل إسبانيا في أورجواي في سبتمبر ١٩٨٦.

كان إعلان نجاح الدورة سبباً في إثارة عدد من التساؤلات فما هي أهمية تلك الدورة بالنسبة للاقتصاد العالمي والبلاد النامية وعصر على وجه الخصوص. ومما الفتأت التي تثار من خلالها - إيجابياً أو سلبياً - على الاقتصاد المصري. هناك من يرى في تلك الدورة مسألة تتعلق في المقام الأول بالبلاد الصناعية. أما البلاد النامية فهي في نظرهم أضعف من الإهتمام في ساحة اللزائم. ولن نجس منها شيئاً مفيداً على العكس من ذلك فهم يرون فيها أداة لكي تفرض البلاد الصناعية هيمنتها على اقتصاديات البلاد النامية ولحق الباب أمام الشركات الدولية للعماللة لاندفاع إلى أسواق البلاد النامية واكتساح صناعاتها الوليدة. وهذه نظرة خاطئة كل القاطا للواقع من الأمر أن دورة أورجواي ذات اثر إيجابي كبير ليس فقط للاقتصاد العالمي ولكن أيضاً بالنسبة للبلاد النامية بما فيها مصر والبلاد

اعلنت منظمة لجات نجاح دورة أورجواي للمفاوضات التجارية بعد اتفاق المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ على عدد من القضايا الخلافية. ومن أهم تلك القضايا الدعم الذي تقدمه المجموعة الأوروبية للانتاج الزراعي والمصدرات من السلع الزراعية والحماية الضمنية التي تفرضها على الواردات من نفس السلع. وكانت تلك السياسة محل نقد شديد من الولايات المتحدة الأمريكية لما تنطوى عليه من تضيق السوق الأوروبية أو إغلاقها تماماً في وجه المصدرات الزراعية الأمريكية. وقد اتخذت تلك المسألة طابعاً سياسياً حاداً في العلاقة بين العاملين المنزاعين وكانت تؤدي إلى فشل دورة أورجواي باتماتها. كذلك ثار الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول التجارة الدولية في المصناعات الفنية وخصوصاً الأفلام السينمائية والبطونونية حيث تمسكت الولايات المتحدة بموجب إزالة القيود المفروضة على حرية تجارة في تلك المصناعات في حين رأت فرنسا أن من حقها وضع مائتة من القيود في سبيل حماية الثقافة الفرنسية مما تقدره لثقافة الأمريكي. يضاف إلى ذلك ما قام من خلاف بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الدعم الذي تقدمه الأولى لصناعة الطائرات. وقد أدت النزاع حول هذه القضايا إلى تأخير الاتفاق النهائي على دورة أورجواي عدة سنتين تقريباً إذ كان من المفروض أن تنتهي تلك الدورة في ديسمبر ١٩٩١. وكان من شأن هذا لتأخير إعطاء انطباعات خاطئة عن هذا





## المصدر :

٢١ ج ١٩٤

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية. فإنه من المؤكد أن نجاح تلك الدورة سوف يكون عاملاً هاماً في تنشيط الاقتصاد العالمي بعد سنوات من الركود وتبني معدلات النمو الاقتصادي في البلاد الصناعية الرئيسية. وقد اجتمعت الدراسات التي قامت بها الهيئات الدولية والأكاديمية على أن دورة أوروجواي بما تنطوي عليه من إعطاء دفعة قوية للنجارة الدولية سوف تسهم في زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً. ورغم أن هذه التوقعات يمكن التمسك فيها. إلا أن القدر المتعقل هو أن الآثار المترتبة عليها سوف تكون في الاتجاه الإيجابي بصورة واضحة.

إذا منح مكنوناته للدراسات من تشخيص الاقتصاد العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الركود التي تعاني منها منذ بداية عقد الخمسينيات فإن ذلك سوف يعود بالخير على البلاد الصناعية. ومن المعروف أن مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد الصناعية فضلاً زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الأخيرة. والعكس بالعكس. فغير أن الآثار الإيجابية لنجاح دورة أوروجواي تلغى عند حد الانخفاض المتوقع في البلاد الصناعية ومايعتبه ذلك من انتشار الانتعاش إلى البلاد الصناعية. فإن الدورة تعني - في المقام الأول - تخفيف الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي كانت تعوق صادرات البلاد الصناعية إلى أسواق البلاد الصناعية كما أنها تضع حداً لما يسمى بالمحمائية الجديدة في البلاد الصناعية. وهذه كانت تهدد بإضحاك جهود الإصلاح الاقتصادي في البلاد الصناعية بالإضافة إلى ما كانت تنطوي عليه من خطر اندلاع حروب تجارية بين الكتل الاقتصادية المعقولة في أوروبا وأمريكا وشرق آسيا بكل ماينطوي عليه ذلك من خطر حدوث انكماش كبير في النجارة الدولية والتهديد بحدوث أزمة اقتصادية لا يمكن التكنين بتأجيلها. ومن ثم فإن دورة أوروجواي سوف تؤدي - بالصورة - إلى فتح أسواق البلاد الصناعية أمام البلاد الصناعية كما أنها تفرض على الأولى قدر كبيراً من الانضباط وقواعد السلوك التي لم يكن لها وجود قبل الدورة أو كانت من المصوعة والإيهام مما كان يسمح للبلاد الصناعية المستوردة بأن تقيم الحواجز التعريفية وغير التعريفية كلما احتجتم المنافسة بين منتجاتها وصادرات البلاد الصناعية. رغم هذه المزايا الواضحة فإن البلاد الصناعية أعربت عن خيبة أمليها فيما حققته الدورة من نتائج. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة. فقد كانت تطمح في أن تكون دورة أوروجواي أكثر حسماً في إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية التي تعترض صادراتها من السلع الصناعية إلى أسواق البلاد المستوردة. ويصدق ذلك بصفة خاصة على اتفاقية المنسوجات والملابس التي مازالت في نظر البعض تشكل عتبة في طريق

سلعة تتمتع فيها البلاد النامية ومصر على وجه الخصوص باعظم ميزة نسبية غير أن هذا الرأي لايجوز من المبالغة في ضوء ماحققته الدورة من إنجازات في هذا المجال. فقد تم الاتفاق على إنهاء تلك الاتفاقية على مراحل خلال فترة عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٥. وتنتهي في آخر ديسمبر سنة ٢٠٠٤ وهذا إنجاز لايمكن التغافل عن أهميته فإن صناعة المنسوجات والملابس في البلاد الصناعية مازالت تمثل تنمية غير ضئيلة سواء من حيث عدد العاملين فيها أو حجم رؤوس الأموال المستثمرة. ومع ذلك فهي واقعة تحت ضغط شديد من منافسة البلاد النامية. وقد شهدت تراجعاً مطرداً في مواجهة تلك المنافسة مما أثار جماعات الضغط وأصحاب المصالح في البلاد الصناعية ضد عملية التحرير في هذا القطاع. ولم يكن من المستحيل ولأن الانصاف أن تدفع إنهاء الحماية التي توفرها اتفاقية المنسوجات بون فترة انتقالية تسمح للبلاد الصناعية المستوردة بإعادة تدريب العمالة وإعادة توجيه رؤوس الأموال المستثمرة ومساعدة المناطق التي تعتمد بصفة رئيسية على تلك الصناعة.

ويصرف النظر عما تحقق وما لم يتحقق في اتفاقية المنسوجات والملابس فإن البلاد النامية تشعر بشئ من القلق بسبب تصدري دورة أوروجواي لعدد من القضايا الجديدة التي لم تكن تدخل في نطاق مفاوضات الجات قبل ذلك. ومن أهم تلك القضايا موضوع الخدمات مثل البنوك وشركات التأمين والمقاولات وكذلك الملكية الأجنبية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر السلبي على التجارة الدولية وفي نظر البلاد النامية أن إخضاع تلك القضايا الجديدة لقواعد الجات التي تحكم التجارة الدولية في السلع سوف يعرضها لمنافسة الشركات الدولية للملافة وهو ما لا يروق على مواجهته. كذلك فإنها ترى أن تلك القضايا تتطرق لموضوعات تدخل في صميم السيادة الوطنية وماكان ينبغي أن تكون محلاً لمفاوضات دولية. ولكن لماضنا من ماحدث إلى الآن لايزيد على أن يكون الاتفاق على بعض المبادئ العامة التي تحكم التجارة الدولية في هذه المبادئ. ومازال أمامنا شوط كبير قبل أن تتحول تلك المبادئ العامة إلى التزامات محددة كذلك فإن الاتفاقية تسمح للبلاد النامية بعدم من الاستفادة الهامة التي تعدلها في الالتزامات التي تقع على البلاد النامية في هذه المجالات.

يضاف إلى ما تقدمت خوف البلاد النامية مما تفرضه اتفاقية دورة أوروجواي عليها من التزامات بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية وهي تخشى على صناعاتها الدولية من المنافسة مع صناعات البلاد الصناعية الراسخة ذات القدرات التكنولوجية المتقدمة ولكن لايجوز أن ننسى أن الاتفاقية لا تفرض على البلاد النامية إلغاء الحماية لأصناعتها الوطنية. فهذا حق لها طبقاً لقواعد الجات ولكن المطلوب هو التحول من الحماية





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ جمادى ١٩٩٤

مؤكداً. وهو إذا حدث في المدى القصير فإنه غير محتمل في المدى الطويل. على العكس من ذلك فإن إعادة تقسيم العمل الدولي في القطاع الزراعي على أساس الكفاءة الانتاجية لابد أن يعود بالفائدة على كل البلاد سواء كانت مصدرة أو مستوردة لمواد غذائية. يضاف إلى ذلك أن البلاد النامية استطاعت أن تحصل على تمهيد من البلاد الصناعية بالعمل على تعويضها عما يصيبها من ضرر بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والاعتراف بحقوقها في الحصول على تسهيلات ائتمانية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى لتغطية مايقع عليها من تكلفة اضافية.

نخلص مما تقدم إلى أنه ليس هناك ظلم من لشك في الفوائد الملموسة التي سوف تجنيها البلاد النامية من اتفاقية دورة أوروجواي كذلك لاساس لما يساور البعض من قلق ومخاوف من جراء عملية التحرير التي تترتب عليها. ويبدو ذلك واضحاً إذا تذكرنا ماكان يحدث من آثار ضارة على التجارة والاقتصاد العالمي لو أن القشل كان من نصيب دولة أوروجواي. نعم لم تحصل أي مجموعة من البلاد - نامية أو متقدمة - على كل ماكانت تصبو إليه. ولكن هذا منتوقعه من معاوضات تقوم على الوصول إلى صيغ توفيقية. إن اتفاقية الجات تفتح فرصاً واسعة أمام البلاد النامية في أسواق البلاد الصناعية. وسوف تتساقط البلاد النامية فيما بينها لأغنام تلك الفرص وأملى كبير الانتخلف في هذا السياق.

بالوسائل الكمية مثل حصص الاستيراد إلى الحماية بالوسائل السرفية عن طريق التعريفات الجمركية والتحول من الحماية للسمعية الباهظة إلى الحماية المعتدلة وذلك لما يترتب على الاسراف الشديد في الحماية من هدر الاقتصادي كبير وضرب بالغ بالاقتصاد القومي. ومن ثم فلا محل للشكوى من اتفاقية دورة أوروجواي في هذا المجال خصوصاً وأنها تعكس - إلى حد كبير - مالم الاتفاق عليه في برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر يضاف إلى ذلك أنه في كل حالة فرضت الاتفاقية التزاماً بتخفيض الحواجز الجمركية أو غير الجمركية فإنها تمنح البلاد النامية دائماً معاملة تفضيلية. فإذا كانت المدة اللازمة للتحرير تصل إلى ست سنوات بالنسبة للبلاد الصناعية فإنها تمتد إلى عشر سنوات أو أكثر بالنسبة للبلاد النامية. وفي كل الأحوال فإن البلاد النامية تتمتع برخصة أوسع لاتخاذ اجراءات وقائية إذا كانت عمليات التحرير تنطوي على ضرر جسيم لصناعاتها الوطنية. أما البلاد الأقل نمواً خصوصاً بلاد افريقيا جنوب الصحراء فهي تكاد تكون معفاة تماماً من أي التزام في ظل هذه الاتفاقية.

كذلك تعرضت دولة أوروجواي لأول مرة لتحرير الإنتاج الزراعي والتجارة الدولية في السلع الزراعية وتخشى البلاد النامية المستوردة لسلع غذائية - ومن بينها مصر - أن يؤدي تحرير للتجارة وتخفيض الدعم في السلع الزراعية إلى ارتفاع ملموس في أسعار المواد الغذائية المستوردة وعلى وجه الخصوص القمح ومنتجات الألبان. غير أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ليس أمراً





## نحن والجات في حوار مع وزير

### الاقتصاد محمود محمد محمود :

# مؤتمر برئاسة مبارك لبحث مشاكل المصـدريـن قريبا

●● ثمة جديد على الساحة الدولية ، جديد "تلجر" حتى أصابت اشعاعاته جميع نواحي النشاطين الإقتصادي والخدمي . وربما تعدت اللزخ ذلك كله فاصطبت الناس في بيوتها .. جديد اسمه وثيقة "الجات" ..  
ما علاقة الجات بكل انشغالاتها الأربع والعشرين ومسار ومنجزات الإصلاح الاقتصادي في مصر . هل جاءت تكميلا لم تناقضا .. وإلى أين وصلنا على طريق الإصلاح وما علينا أن نملكه وننجز خلال العام الجديد تحت مسمى "المرحلة الثانية" من البرنامج ؟

حوار طويل مع محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أعلن فيه مجموعة من الأخبار المهمة لأول مرة وأعطى الكثير من التوضيح حول أمور شائها ضباب كثيف مثل إمكان الدولة حملة صناعتها أمام الإغراق المتوقع .. جرى الحوار مع الوزير ويجلس حوله فريق "المفاوض المصري" في دورة لورجواي التي أسفرت عن وثيقة "الجات" .. الوزراء المفاوضون التجاريون : محمد مامون ود . محسن هلال وعلاء شلبي .. هذا الفريق المصري الذي ناضل كثيرا من أجل الدول النامية حتى فوضته دول أفريقيا أن يتوب عنها ويتحدث باسمها ●●

حديث أجراه

**ماجد عطية**

قبل الدخول في معطيات "الجات" ☐  
سلبا وإيجابا ، يجب أن نتعرف على "الخريطة السياسية" الجديدة للقوى الدولية التي كتلت عنها ملفوشات ، بل صراعات "الجات" . فلم تكن هناك قوى عظمى متحدة ضد قوى صغرى ، فالفوضى الكبرى نفسها كانت مشغولة في صراعاتها حول "الدعم" والإغراق والسياسات الحملية . وما نسميه العالم الثماني كان مشغولا في البحث عن مصالحه والدفاع عن صفراته وأسواقه ، حيث تشكك دول العالم الثماني لأول مرة - هذه الدورة





- « الجات » ليست ثرا وليست منحة مساوية .
- إلغاء الدعم على المحاصيل .
- المستوردة يمكن تعويضه من المنح .
- صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية تظل محمية حتى عام ٢٠٠٥ .

يزال بعيدا عن سلف الضوابط الأمريكية  
المرحلة حيث هناك مسلة لأن تضلعف  
مصر صفراتها إلى خمسة اضعاف  
الصدرات الحالية وكثر .

#### صلاية المفاوضات المصرية

اليان تسلم وتفتح اسواقها امام  
الاز اجتنى وتجندول الدعم الزراعي  
للمنتجين ، وكوريا الجنوبية "تفتن"  
للزينة بمنصب رئيس وزرائها ويضفي ،  
ولكن الحكومة الجديدة تعد بجولة الدعم  
وفق ما سمحت به اتفاقية "الجات"  
الجديدة .. ورغم إن مداد الاتفاقية الأخيرة  
لم ينف بين الولايات المتحدة واليافان ،  
لأن الولايات المتحدة حرصت على فتح كل  
الاسواق امام "الاز الأمريكي" حتى داخل  
استواق المنتجين مثل اليافان وكوريا هما  
كلوا حلفاء .. صراعات الصلب الكندي  
والصلب الأوربي والأمريكي رغم حلف  
"الناتو" .. صراعات دول أمريكا اللاتينية  
البرازيل والارجنتين والمكسيك حول  
مصلح كل منها في اللحوم والمحاصيل .  
حقيقة التفتن المفاوضات المصرية من  
خلال صراعات السنوات السبع من  
المفاوضات ، وفي ان المصالح الوطنية  
لكل دولة من الدول الـ ١١٧ اعضاء ، هي  
الحكمة في الحول ، حيث تشكل هذه  
المجموعة من الدول قرابة ٩٠٪ من التجارة  
الدولية ، ولهذا سارعت الدول غير الاعضاء  
إلى طلب الانضمام وفي مقدمتها الصين  
٢٠٪ من سكان العالم ، وسارعت الدول  
العربية إلى الطلب نفسه حيث لم يكن  
عضوا بالمنظمة سوى ٤ دول هي مصر

السلمية - جديدة شديدة استثمارا منها  
بأهمية ما هو قدم وراء الاتفاقية .  
وأما أمريكا تصارع فرنسا التي تخلت  
عنها بعض الشيء حليفاتها التقليدية اليوم  
المفنا بقتسية لخدمة دعم الصدرات  
الزراعية .. دول الكتل الاقتصادية الكبيرة ،  
المجموعة الأوربية ، والناتو ، والاتا ،  
وبول حوض الباسك ، كلها شيت أنها  
تنسب لمجموعات الاقتصادية وراحت تدفق  
في كل بنود الاتفاقيات المعروضة للمناقشة  
حتى لا تتعارض مع مصالحها الوطنية .  
العالم الخامس فعل الشيء نفسه ،  
بلكسان تنضم إلى الهند في طلب فتح  
الاسواق امام المنسوجات وتصاير  
وتصوت ضد وجهة النظر المصرية في  
طلب فترة سماح عشر سنوات لحماية  
صناعات النسيج والملابس الجاهزة  
وتتصر مصر - أمريكا تطلب ضد نور آسيا  
في فتح الاسواق الأمريكية امام صدرات  
الملابس الجاهزة في حين ترى أمريكا  
شروية وضع ضوابط مرحلية بعد أن بلغت  
صدرات المنسوجات الصينية لقط لأمريكا  
قرابة ١٦ مليار دولار في العام الأخير ،  
أمريكا هذه التي حاولت تحجيم صدرات  
الملابس الجاهزة والمنسوجات المصرية  
بجدة أن مصر تقدم دعما لهذه الصناعة ،  
أمريكا الآن تفتح اسواقها لصدرات  
النسيج والملابس الجاهزة المصرية تحت  
مظلة "الجات" لأن حجم صدراتها الآن لا



هناك تولاين في أسعار الفائدة وأسعار الصرف .  
من جانب آخر في الطريق ، خلال هذا الأسبوع ، إلى مجلس الشعب لقانون النقد الاجنبي ويتضمن إلغاء الكثير من القيود القديمة مثل الاستئجار ، ص ،  
والحصص ، والتصدير ، وسوف تلقى حسابات "التجديف" ، وهناك سياسة جديدة لتشجيع القالة المعروض في الخارج وتبسيط اجراءات "الدوبوك" أي السماح للمؤلف .

## حوافز جديدة

● لماذا لا ننظر في تجارب الدول الأخرى مثل النور الحديثة ونستمع إلى المنتجين والمصدرين للمصريين ، ملائمت المصلحة القومية لا تتناقض مع المصالح الخاصة في هذه القضية تحديدا ؟  
● تجارب الدول الأخرى أمثلة ، لكن هناك خصوصيات محلية لا بد ان نأخذ مع المصدرين والمنتجين لنستمع إليها ، وسيتحدث خلال الأسابيع القادمة لاجتماع في وزارة المالية برئاسة وزيرها وسلاحضر معه وسيجلس معنا المصدرون والمنتجون ليبحث كيفية تطبيق نظام "REBATE TAX" وهو نظام يقضي بأن يتم تحديد قيمة المدخلات المستوردة في انتاج سلعة التصدير ويحدد نسبة قطعية تسترد عند التصدير بالإضافة إلى الضرائب المباشرة وغير المباشرة

بحيث يكون سعر التصدير مقصورا على التكلفة والربحية دون تكبيله برسوم متعددة تحرمه من القدرة على المنافسة وسيشارك في وضع اسس هذا النظام الجديد مع الجمرك لحدكات الصناعات والغرف ورجال الأعمال .. وهناك توقع ان يراس الرئيس مبارك بنفسه اجتماعا موسعا لحل مشكل التصدير .

● نكول ان الميزان التجاري يزعج كثيرا ، رغم وجود فائض مدفوعات

متعلق .. ترى كم يبلغ هذا العجز التجاري المزعج ؟

وتونس والمغرب واليحيون اخيرا وقد تقدمت خمس دول أخرى بطلبات عضوية عاجلة وهي : سوريا والسعودية والجزائر والأمن وليكن حتى يتسنى لها الحصول على العضوية قبل تنفيذ الاتفاقية مع بداية عام ١٩٩٥ .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمود محمد محمود يتكامل بهذه الحقيقة التي برزت على خريطة العلاقات الدولية من داخل ملفوظات "الجات" لأنها نتيج للعالم الثلاث مسلحة من التجارة الدولية بقر ما يملك هذا العالم النامي من قدرة

على المنافسة حيث تصبح النوعية والجودة هما جواز السفر إلى عالم التجارة الدولية المتضيق .

## الجات .. والإصلاح

● غير ان مصر امام احكام اتفاقية الجات ، وامام التزامات قطعتها على نفسها في مسيرة الإصلاح الاقتصادي ، وهي تتخذ المرحلة الثانية من هذا البرنامج ، فهل ثمة تعارض او تنافس ، لم ان هناك توتلا ؟  
يجيب الوزير :

● أنا لا أريد الدخول في تفاصيل كثيرة ، بعد ان وضعت يدي على مشكلة المشكل ، بل مفتاح حل معظم المشاكل ، تلك هي قضية "التصدير" وليكن كل شيء مسخرا لخدمة هذه القضية ، بل لرجو ان تتم "حركة استغلال" بالقلة العسكرية لجميع الاجهزة والطاقات المنتجة لكي تضع نفسها في خدمة التصدير .

● هناك ادوات ضرورية لتهيئة "المناخ" الذي نتمنى فيه الصفوات ، الدوات مالية ونقدية ، وتشريعات مجدية إلى تعديل ، وهذه كلها عوامل .. فما الذي تم لإصلاح المناخ ؟

● لقد استطاعت الحكومة ان تسير على عجز الموازنة العامة ومعدلات التضخم والقضاء على تعدد أسعار صرف الدينه المصري امام العملات الأجنبية ، ومن خلال ادوات السياسة المالية أصبح



٢١ ج ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انخفضت الواردات من ٢٥٦٠ مليون دولار إلى ٢٣٢٩ مليون دولار وبذلك انخفض العجز إلى ١٨١٧ مليون دولار مقابل ٢١٩٢ مليون دولار علما أن أكثر من نصف وارداتى من أمريكا هي اطار للمعونات العسكرية والاقتصادية .  
السوق السعودى : وقد زادت صادراتى الى السعودية بحوالى الضعف هذا العام قياسا على العام السابق وتحقق فائض لصالح مصر مقابل عجز في العام السابق .  
وقال الوزير :

ربما تساهل لماذا السوق السعودى . واكتفى بان اضع امام السؤال هذه الارقام التى تقول ان وارداتى السعودية قد زادت على ٢٤ مليار دولار في العام الاخير وان صادراتها قد زادت ٤٤ مليار دولار .. هذا السوق المتسع هناك امكنت ان توجد فيه السلعة المصرية التى أصبحت على كفاية وقدر منافسة وجودة مرتفعة . وفى معرض جده الاخير للمنتجات المصرية تم التعاقد على عقود وكافة لكثير من السلع المصرية خاصة الحاجات والفسلات والفران البونجيز فى حدود ٦٠ مليون دولار . ايضا افتتحت فرعا لشركة مصرية منجزة للملابس الجاهزة الرجالي والحريمى على مستوى عالمي .

### القيود الخارجية

● ترى هل ثمة تناقض بين احكام المجات الجديدة وبين خطة انطلاق السلع المصرية إلى الاسواق ؟  
● المجات حثرت الاسواق وعلينا ان نخطط ونعد انفسنا للمنافسة والوجود في هذه الاسواق . ان ثبوت اننا القويون على انتاج متحيز له سوق .  
● مايت تحدث عن الميزان التجارى . الا ترى ان إلغاء دعم المحاصيل يلقى على مزيدة في الاسعار تزيد على عجز هذا الميزان ؟

● هناك فهم خاطيء لمفولة إلغاء الدعم . لقد انقصر الإلغاء على نسبة تقل عن ٢٠٪ من قيمة الدعم وعلى مدى ست سنوات وعلى أساس قيمة الدعم الذى كان يادعم عام بداية دورة اورجواى . ويبدأ مع سريان الانفاقية الباقية صفحة ٧٥ .

● فائض المدفوعات له اسباب وتدخل فيه عوامل كثيرة غير تجارية . لكن عجز التجارة هو الفجوة المخيلة بين الاستيراد والتصدير . لقد بلغ العجز في العام المالى ١٩٩٣/٩٤ حوالى ٧١ مليار دولار حيث كانت الواردات فى حدود ١١ مليار دولار بينما انحصرت الصادرات على ٣٦ مليار دولار منها ١٦ مليار دولار صادرات بترولية . ومن المتوقع ان تنخفض نسبة الصادرات هذا العام بسبب انخفاض اسعار البترول العالمية .

### التصدير هو الحل

● تركز على قضية التصدير . وتقول انها مشكلة الممثل .. كيف ؟  
● انتعاش التصدير معناه زيادة التشغيل والانتاج وفرص عمالة ودخول بقيمة مضاعفة وموارد زيادة .  
ثم ليسم اينسلة وقيلة فلانلا :  
"التصدير هو الحل" .

● اى الاسواق ترى انها متاحة امام السلعة المصرية ام افريقيا ام اوروبا .. ام امريكا .. ام السوق العربية ؟  
● بينى وبين افريقيا مشكل النقل ولا تسعنى كثيرا الآن . لكنى اطلع تحديدا إلى سوللين كبيرين :

السوق الأمريكى : وقد استطعنا زيادة التصدير الى امريكا إلى ٥١٢ مليون دولار حتى أكتوبر الماضى اى خلال تسعة أشهر مقابل ٣٨٨ مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق وفى الوقت نفسه





أولا : لا يمكن أن نسمح بأن تكون حرية الاستيراد بابا للفش أو الإغراق أو الاحتكار .. تلبل مناصرة حرة .  
ثانيا : لابد من التخطيط لإعطاء العرض التدريجية للصناعة الوطنية وأن تحاط بحماية مشروعة ضد مفترسات غير مشروعة .

ثالثا : إن مصر قد ناشفت في ملفوات الجلات وحلقت نصرا مهما واحتفظت بحلها في الإبقاء على القيد الكسي للملابس

المستوردة . بالنسبة للاقتشة حتى أول عام ١٩٩٨ . وبالنسبة للملابس الجاهزة حتى أول عام ٢٠٠٢ . أما بالنسبة للرسم الجمركية حتى عام ٢٠٠٥ وفي حدود ٧٠٪

وقال الوزير :

اعتقد أن عشر سنوات تعتبر فرصة كافية نخطط خلالها لتطوير أنفسنا .

#### نخطط للمستقبل

● تجارة الخدمات الواردة في الولاية لأول مرة تشمل قيودا على الانتشة المصرية والتأمين والمقاولات والطيران .. ملهى السفريات والإيجاميات بالنسبة لي مصر ؟

● بالنسبة للطاع المصري . اعتقد أن تشجيع السوق المصري بالقيود الوطنية والاجنبية العاملة في الداخل قد لا تشجع لواء جديد . أما بالنسبة للتأمين فإن قلونا جيدا سوف يعرض على مجلس الشعب خلال هذه الدورة لتطوير التأمين وأعادة التأمين ويسمح لأول مرة بقتناء شركات تأمين مشتركة ويأتي هذا بعد تدعيم المراكز المالية لشركات التأمين الوطنية العاملة .

بالنسبة للطاع المقاولات . سوف يتم فتح هذا القطاع عام ٢٠٠٠ . ولا استنطنا خلال ملفوات الجلات أن تقدم التزامات في

بداية من أول يناير ١٩٩٥ . فلو حسبنا النسبة السنوية من هذه الـ ٧٠٪ لوجد أنها في حدود ٣٪ تقريبا .

● أيا كانت النسبة فإن الدول النامية المستوردة ستقبل بالضرورة ؟

● يجوز للدول النامية المضادة أن تتقدم لمنظمة الجلات وتثبت ضررها وفي هذه الحالة يكون على الدول البائعة أن تقوم بالتحويض . هذا فضلا عن تعهد الدول الكبرى البائعة أن تقوم كالترام سيليبي بتقديم منح في حدود قيمة الفرق بين السعر الجديد والسعر القديم .

#### حقوق الملكية

● ما علاقة الملكية الفكرية بمصر الواردة تحت مسمى "تحرير" تجارة الخدمات" في الوثيقة الجديدة للجلات ؟  
● في مجال الأنوية مثلا أنا أنعمل مع ٢٧٥ دواء اخرجتهم منظمة الصحة العالمية كاثوية أساسية في الإنتاج العالمي ٩٠٪ من هذه الأنوية أصبحت حقوق ملكيتها مشاعا لمرور أكثر من ٢٠ سنة على انتاجها .. النسبة الباقية اعطيتي الانتفاية مهلة عشر سنوات لتوفيق اوضاعي وعند انقضاء هذه المهلة تنتهي حقوق ملكية هذه النسبة أيضا .. فالنسبة لحقوق الملكية في الأنوية لا أجد أية مشكل .

● وحقوق الملكية الأدبية في الثقافة والفنون ؟

● هذه لمالحي فحقوق المصرية مهرة في العالم العربي والمهجر . الفلام ومسرحيات . وأغان وكثب .. هذه الانتفاية لمالحي وستحفظ حقوقا وحقوق المنتجين وتأتي بالموارد وتنشط صناعة الكتب والفنون والثقافة .

#### نحن نحسي الإنتاج

● ومذا عن تأثير الجلات على صناعة النسيج والملابس الجاهزة سواء بالنسبة للمنافسة الداخلية المتولعة أو القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية ؟

● الأصل هو تكرير حرية التجارة . والواجهة أن نشجع لتحسين الإنتاج .. لكن ..



المجالات التي ليس لنا فيها نشاط ملموس مثل إنشاء خطوط الانابيب والاتصال والكهرباء . والمطبخان ابن-لقوم-خريقات- مطبخة والمطبخان الا يزيد والس المال الاجنبي على ١٤٪ والاقل نسبة العملة المصرية عن ٩٠٪ ومجموع اجورهم عن ٨٠٪ .. وهذه المميزات سوف تفتح لمصر اسواقا خارجية وهي ميزة ضخمة تحسب لي .

● سيادة الوزير هناك تحولات ان لم تكن في القريب العاجل ولكنها متوقعة !  
● القول انه بكل الصق ، اتفاقية اللجان ليست هبة من السماء وليست ايضا شرا كاملا .. لكن علينا ان نعلم الايجابيات لنستفيد منها ونوظفها لصالحنا ، وان نعمل على دواء اثر السلبيات ونخفف من درجة تأثيرها علينا ، وان نبدأ من الآن بتطوير حياتنا لمواجهة كل ما هو متوقع متطور او غير متطور وانما منذ الآن من ١٠ سنوات يغير الزمام علينا .  
● ملاحظة اخيرة .. المسألة التي تركناها لي "اللجان" اكبر من المسألة التي تركناها لي برهانج الإصلاح الاقتصادي ؟  
● المهم هي القدرة على توظيف كل شيء لخدمة الهدف القومي . وهو تنظيم الانتاج وعلاج المعجز الجفري . وهي سياسة للترزم بها الحكومة ويحرص عليها السيد الرئيس حسني مبارك .

ماجد عطية





المصري

المصري

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

٢١ جمادى ١٩٩٤

مراكش تستعد لاستضافة

## المغرب يسعى الى استغلال مؤتمر 'غات' لدمج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي

□ الرباط - من محمد الشرايبي

■ ستستعد مدينة مراكش المغربية لاستضافة المؤتمر الدولي للتجارة والتعرفة الجمركية في منتصف شهر نيسان (أبريل) القادم وهو المؤتمر الذي طالب به المغرب منذ عام ١٩٩١ بمناسبة زيارة المدير العام للغات للرباط.

وتقول مصادر مغربية أن المؤتمر الدولي القادم سيشهد توقيع الدول الأعضاء في منظمة التجارة والتعرفة الجمركية على جولة معاهدة اورغواي التي ستحدد طبيعة المبادلات التجارية للفترة المقبلة.

وتضيف أن التوقيع الذي طرأ على المفاوضات الأميركية - الأوروبية في شأن الملف الزراعي نهاية العام الماضي مهد للاتفاق النهائي الذي سيخبر على إعلان معاهدة مراكش، التي يريد المغرب أن تكون انطلاقاً جديدة لانتشيط للتجارة الدولية وتنظيم

العلاقات الاقتصادية العالمية بين التجمعات الاقتصادية الكبرى وبين الدول نفسها.

وكان وفد مغربي راسه السيد اندري أولي مستشار الملك الحسن الثاني للشؤون الاقتصادية زار جنيف الأسبوع الماضي وأجرى محادثات مع مسؤولي الغات لترتيب الاجتماع الدولي القادم في مراكش الذي سيجزوه حسب مصادر مغربية أكثر من ١٣٠ وزيراً للتجارة والاقتصاد ومسؤولين من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك العالمي لاعتبار دول شرق أوروبا ومؤسحات مالية دولية وجوهية معنية عدة مثل البنك الإفريقي للتنمية والشركة الدولية للاستثمار والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية وغيرها.

وبرهان المغرب على أن تستعك الدول الأعضاء في الغات من توقيع الاتفاق النهائي في مراكش بما يسمح بإطلاق اسم للجنة السياحة التي تقع وسط البلاد على الاتفاق

الجديد للتجارة والتعرفة الجمركية. كما يسعى إلى أن يدعم هذا الاجتماع موقف

المغرب المتفاوض مع الاتحاد الأوروبي في شأن الملف الزراعي قبل إبرام أي اتفاق للتجارة السياسية والاقتصادية كما تقرر ذلك بول الاتحاد على كل من المغرب وتونس حالياً. وتتواصل اجتماعات عدة بين مسؤولين حكوميين وممثلي قطاعات التجارة وتجارية مختلفة معنية بالتجارة الخارجية في محاولة للخروج بموقف موحد حول تصورات التجارة الخارجية المغربية للفترة القادمة.

وقال السيد مراد شريف وزير التجارة الخارجية والاستثمار المغربي في لعميلة أن المغرب عضو في الغات منذ عام ١٩٨٧ وهو يسعى إلى أن تتمكن جميع الدول الأعضاء في مراكش من التوصل إلى اتفاق نهائي يسمح باتماتش وتنمية المبادلات التجارية الدولية بما يضمن مصالح جميع الدول وبما يعزز فرص الانتماء الاقتصادي العالمي.

وأضاف الوزير أن تحسن الاقتصاد العالمي الذي تراجعت في السنوات الماضية بفعل بؤابر انكماش في الدول الصناعية فاسح الكبرى رهين بتطور التجارة الدولية، وهذه الأخيرة رهينة أيضاً بالتوصل إلى اتفاق شامل ونهائي لتحديد العلاقات والمبادلات التجارية الدولية.

وتقول مصادر اقتصادية أن لتفاليات عدة سابقة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب متخفف للتغيير في حال دخول جولة اورغواي حيز التنفيذ بعد مؤتمر مراكش القادم وفي مقدمها التسهيلات التي كانت تحظى بها القنوجات الزراعية والمصنعية المغربية في الأسواق الأوروبية.

وكان الاتفاق السابق يمنح للمغرب بعض الامتيازات التفضيلية على مستوى الأسعار للرجعية بالنسبة للدولتين والبنزورة. وكذلك حقوق الجمركة لتطبيقه على المصانير للمصنعة التي يتوقع أن تنخفض من ٢٥٪ إلى

١٥٪. وتضمن الاتفاق السابق يمنح للمغرب بعض الامتيازات التفضيلية على مستوى الأسعار للرجعية بالنسبة للدولتين والبنزورة. وكذلك حقوق الجمركة لتطبيقه على المصانير للمصنعة التي يتوقع أن تنخفض من ٢٥٪ إلى





المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ - ٢٢ - ١٩٩٤

# اتفاقية الجات والبلاد النامية

يبدأ المفكر الاقتصادي الكبير الدكتور سعيد النجار اعتباراً من اليوم سلسلة من المقالات التحليلية التي تتصدى لشرح الاتفاقية التجارية الأخيرة التي توصلت اليها دول العالم من خلال جولة أوروغواي في منتصف ديسمبر الماضي. ويستمر في الدكتور سعيد النجار في مقال اليوم المطاوع التي أهدتها الدوائر الاقتصادية في الدول النامية. وبينما مصر والتأثيرات التي اعتبرت ضارة من جراء تطبيق الاتفاق الأخير لجبات على مجريات الأحوال الاقتصادية في هذه الدول. ويشير المقال. بعد أن فقد صاحبه مبررات المطاوع والقلق التي جرى عرضها خلال الأيام التالية للإعلان عن الاتفاق. إلى توافر العديد من المزايا والفوائد التي تحققت لأقتصاديات هذه الدول في ظل الاتفاق ومؤكد أن حجم الفوائد التي سوف يجنيها العالم بعد استكمال تحرير التجارة الدولية سوف يشمل جميع الدول متقدمة ونامية منبها إلى أن هذا الاتفاق يعد بمثابة صيغة توفيقية بين مصالح جميع دول العالم لا يمكن لأحد أن يحصل على جميع مطالبه كما لا ينبغي تصور أن هذا الاتفاق يعنى تحقيق مصالح دول معينة على حساب دول أخرى.

الحديث الاقتصادي الهام. فقد تبادر إلى ذهن البعض أن دورة أوروغواي مسألة تخص الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية. ولكن الواقع غير ذلك تماماً فإن المفاوضات في هذه الدورة ضمت عدداً من البلاد وصل عددها إلى ١١٧ كما تناولت عدداً ضخماً من القضايا ذات الأهمية الكبرى في التجارة الدولية. أما القضايا الخلافية. التي كانت محل نزاع حاد بين القوى العظمى. فإنها تمثل شيئاً محدوداً بالمقاييس إلى الرقعة الضخمة التي أطيحت لإيمفاوضات منذ أن بدأت بإعلان ميونخ بل إسفاء في أوروغواي في سبتمبر ١٩٩٠.

كان إعلان نجاح الدورة سبباً في إثارة عدد من التساؤلات فما هي أهمية تلك الدورة بالنسبة للاقتصاد العالمي والبلاد النامية ومصر على وجه الخصوص وما هي القوات التي تؤثر من خلالها. إيجاباً أو سلباً. على الاقتصاد المصري. هناك من يرى في تلك الدورة حدثاً لا يخلو من المقام الأول للبلاد الصناعية. أما البلاد النامية فهي في نظره موضع اهتمام في صياغة القرار. ولكن تحس منها شيئاً مفيداً على العكس من ذلك فهم يرون فيها أداة لكي تفرض البلاد الصناعية هيمنتها على اقتصاديات البلاد النامية وفتح الباب أمام الشركات الدولية للعلاقة للنفوذ إلى أسواق البلاد النامية واقتصاد مستعانتها الوليدة. وهذه نظرة خاطئة كل النسخا الواقع في الأمر أن دورة أوروغواي ذات أثر إيجابي كبير ليس فقط للاقتصاد العالمي ولكن أيضاً بالنسبة للبلاد النامية بما فيها مصر والبلاد العربية. فإنه من المؤكد أن نجاح تلك الدورة

أعلنت منظمة الجات نجاح دورة أوروغواي للمفاوضات التجارية بعد اتفاق المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ على عدد من القضايا الخلافية. ومن أهم تلك القضايا الدعم الذي تقدمه المجموعة الأوروبية للتأجير الزراعي وللصناعات من السلع الزراعية والصناعات الثقيلة التي تفرضها على الواردات من نفس السلع. وكانت تلك المسألة محل نقاش شديد من الولايات المتحدة الأمريكية لما تنطوى عليه من تضيق السوق الأوروبية أو إغلاقها تماماً في وجه الصادرات الزراعية الأمريكية. وقد اتخذت تلك المسألة طابعاً سياسياً حاداً في العلاقة بين المصالحين المتنازعين وكانت تؤدي إلى فشل دورة أوروغواي بأكملها. كذلك ثار الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول التجارة الدولية في المنتجات الفنية وخصوصاً الأفلام السينمائية والتلفزيونية حيث تمسكت الولايات المتحدة بموجب إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة في تلك المنتجات في حين رأت فرنسا أن من حلفها وضع مثلثاء من قيود في سبيل حماية الثقافة الفرنسية مما اعتبره الفرنسيون الخلل في الاتفاقية الأمريكية. يضاف إلى ذلك ما قام الفرز الحالي بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الدعم الذي تقدمه الأولى لصناعة الطائرات. وقد أدى النزاع حول هذه القضايا إلى تأخير الاتفاق النهائي على دورة أوروغواي مدة سنتين تقريباً إذ كان من المفروض أن تنتهي تلك الدورة في ديسمبر ١٩٩١. وكان من شأن هذا التأخير إعطاء انتباهات خاطئة عن هذا



د. سعيد النجار







سلعة تتمتع فيها البلاد النامية وبمصر على وجه الخصوص بأعظم ميزة تنموية. غير أن هذا الرأي لا يتوافق مع المصالح في ضوء ماحققته الدولة من الخسائر في هذا المجال. فقد تم الاتفاق على إنهاء تلك الاتفاقية على مراحل خلال فترة عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٥، وتنتهي في آخر ديسمبر سنة ٢٠٠٤ وهذا انجاز لا يمكن التغلّب من أهميته فإن صناعة المنسوجات والملايس في البلاد الصناعية عازلات تمثل سبيلاً حيوياً للتنمية

سواء من حيث عدد العاملين فيها أو حجم رؤوس الأموال المستثمرة. ومع ذلك فهي واقعة تحت ضغط شديد من منافسة البلاد النامية. وقد شهدت تراجعاً مطرداً في مواجهة تلك المنافسة مما أثار جماعات الضغط وأصحاب المصالح في البلاد الصناعية ضد عملية التحرير في هذا القطاع. ولم يكن من المخططول ولأن الإتصال أو لم يكن من الحماية التي توفرها اتفاقية المنسوجات دون فترة انتقالية تسمح للبلاد الصناعية المستوردة بأعادة تدريب العمالة وإعادة توجيه رؤوس الأموال المستثمرة وصناعة المناطق التي تعتمد بصلة رئيسية على تلك الصناعة.

وبصرف النظر عما تحقق وما لم يتحقق في اتفاقية المنسوجات والملايس فإن البلاد النامية تشعر بنشأ من اللق يسيب نفوس دور أوروغواي لعدد من القضايا الجديدة التي لم تكن تدخل في نطاق مفاوضات الجات قبل ذلك. ومن أهم تلك القضايا موضوع الخدمات مثل طبوك وشركات التأمين والمقاولات وكذلك الملكية الأجنبية والغنية والصناعة والوئبن الإستثمار ذات الأثر السلبي على التجارة الدولية وفي نظر البلاد النامية أن إخضاع تلك القضايا الجديدة لقواعد الجات التي تحكم التجارة الدولية في السلع سوف يعرضها لمناقشة الشركات الدولية المصلافة وهو ما لا يلقى على موافقتها. كذلك فإنها ترى أن تلك القضايا لا تخضع لموضوعات تدخل في صميم السياسة الوطنية ومكان ينبغي أن تكون مضايا لمفاوضات دولية. ولكن ملاحظ أن ما مضى إلى الآن لايزيد على أن يكون الاتفاق على بعض المبادئ العامة التي تحكم التجارة الدولية في هذه الميادين. ومازال أمامنا شوط كبير قبل أن تتحول تلك المبادئ العامة إلى التزامات محددة كذلك فإن الاتفاقية تسمح للبلاد النامية بعدم الاستغناء الهامة التي تلحقها من الالتزامات التي تقع على البلاد المتقدمة في هذه المجالات.

يضاف إلى ذلك ظروف البلاد النامية مما تفرضه اتفاقية دورة أوروغواي عليها من الالتزامات بتحرير الجوانب الجمركية وغير الجمركية وهي تغطي على صناعاتها الوليدة من المنافسة مع صناعات البلاد الصناعية الراسخة ذات الأولويات التكنولوجية الفائقة ولكن لايجوز أن ننسى أن الاتفاقية لا تفرض على البلاد النامية إلغاء حمايتها لصناعاتها الوطنية. فهذا حق لها طبقاً لقواعد الجات ولكن لمطالبة الدول الصناعية

سوف يكون عاملاً هاماً في تنفيذ الاقتصاد العالمي بعد سنوات من الركود وتبني معدلات النمو الاقتصادي في البلاد الصناعية الرئيسية. وقد أجمعت الدراسات التي قامت بها الهيئات الدولية والأكاديمية على أن دورة أوروغواي بما تنطوي عليه من إعطاء دفعة قوية للتجارة الدولية سوف تسهم في زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً. ورغم أن هذه التقديرات الكمية تستند إلى تخمينات وإستطلاعات يمكن المنازعة فيها. إلا أن القدر المحقق هو أن الآثار المترتبة عليها سوف تكون في اتجاه إيجابي بصورة واضحة.

إذا صبح ما تنطوي عليه الدراسات من تشطيط الاقتصاد العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها منذ بداية عقد التسعينات فإن ذلك سوف يعود بالخير على البلاد النامية. ومن المعروف أن مستوى

النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية فضلاً زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات النامية. والعكس بالعكس. فغير أن الآثار الإيجابية لنجاح دورة أوروغواي لا تطف عند حد الانعكاش المتوقّع في البلاد الصناعية وما يمينه ذلك من انتشار الانكماش في البلاد النامية. فإن الدورة تغطي. في المقام الأول. تخفيف الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي كانت تعوق صادرات البلاد النامية إلى أسواق البلاد الصناعية كما أنها تضع حداً لما يسمى بالمعاملة الجديدة في البلاد الصناعية. وهذه كانت تهدد بإحباط جهود الإصلاح الاقتصادي في البلاد النامية بالإضافة إلى ما كانت تنطوي عليه من خطر اندلاع حروب تجارية بين الكتل الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا وشرق آسيا بكل ما ينطوي عليه ذلك من خطر حدوث انكماش كبير في التجارة الدولية والتهديد بحدوث أزمة اقتصادية لا يمكن التنبؤ بنتائجها. ومن ثم فإن دورة أوروغواي سوف تؤدي - بالضرورة - إلى فتح أسواق البلاد الصناعية أمام البلاد النامية كما أنها تفرض على الأولى قدر كبيراً من الانضباط وقواعد السلوك التي لم يكن لها وجود قبل الدورة أو كانت من النوعية والإههام مما كان يسمح للبلاد الصناعية المستوردة بأن تقيم الحواجز التعريفية وغير التعريفية كلما احتجمت المنافسة بين منتجاتها وصادرات البلاد النامية. رغم هذه المزايا الواضحة فإن البلاد النامية أعربت عن خيبة أملها فيما حققته الدورة من نتائج. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة. فقد كانت تطمح أن تكون دورة أوروغواي أكثر حسماً في إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية التي تعترض صادراتها من السلع الصناعية إلى أسواق البلاد المتقدمة. ويصدق ذلك بصورة خاصة على اتفاقية المنسوجات والملايس التي مازالت في نظر البعض تشكل عثرة في طريق





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الزهرام

التاريخ: ٢١ - ٢٢ - ١٩٩٤

تخلص مما تقدم إلى أنه ليس هناك ظل من الفت في الفوائد للمموسة التي سوف تجنيها البلاد النامية من اتفاقية دورة أوروغواي كذلك الأساس لما يساور البعض من قلق ومخاوف من جراء عملية التحرير التي تقترب عليها. ويبدو ذلك واضحا إذا تذكرنا ما كان يحدث من آثار ضارة على التجارة والاقتصاد العالمي لو أن الفشل كان من نصيب دورة أوروغواي. نعم لم نحصل أي مجموعة من البلاد - بضعة أو مائة - على كل ما كانت تصبو إليه. ولكن هذا مانقوله من مفاوضات تقوم على الوصول إلى صيغة توفيقية. إن اتفاقية لجأت نهج فرصا واسعة أمام البلاد النامية في أسواق البلاد الصناعية. وسوف تتسابق البلاد النامية فيما بينها لأخذ تلك الفرص. وأمل كبير الاختلاف في هذا السياق.

بالوسائل الكثرة مثل حصص الاستيراد إلى الحماية بالوسائل السعيرية عن طريق التعريفات الجمركية والوصول من الحماية السعيرية البامطة إلى الحماية المعدلة وذلك لما يترتب على الإسراف التمييز في الحماية من غير الاقتصادي كبير وضرب بالغ بالاقتصاد القوي. ومن ثم فلا محل للتكوى من اتفاقية دورة أوروغواي في هذا المجال خصوصا وإنها تمسك - إلى حد كبير - مائد الاتفاق عليه في برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر يشاف إلى ذلك أنه في كل حالة فرضت الاتفاقية التزاما بتخفيض الحواجز الجمركية أو غير الجمركية فإنها تمنح البلاد النامية دائما معاملة تفضيلية. فإذا كانت العدة اللازمة للتحرير تصل إلى ست سنوات بالنسبة للبلاد الصناعية فإنها تزداد إلى عشر سنوات أو أكثر بالنسبة للبلاد النامية. وفي كل الأحوال فإن البلاد النامية تكتسب برخصة أوسع لاتخاذ إجراءات وإقامة إذا كانت عمليات التحرير تطوى على ضرر جسيم لصناعاتها الوطنية. أما البلاد الأقل نموا خصوصا بلاد أفريقيا جنوب الصحراء فهي تزداد تكون معفاة تماما من أي التزام في ظل هذه الاتفاقية.

كذلك تعرضت دورة أوروغواي لأول مرة لتحرير الإنتاج الزراعي والتجارة الدولية في السلع الزراعية والشمس البلاد النامية المستوردة لسلع غذائية. ومن بينها مصر. أن يؤدي تحرير التجارة وتخفيض الدعم في السلع الزراعية إلى ارتفاع ملموس في أسعار المواد الغذائية المستوردة وعلى وجه الخصوص الفصح ومنتجات الألبان. غير أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ليس أمرا مؤثرا. وهو إذا حدث في المدى القصير فإنه غير محتمل في المدى الطويل. على العكس من ذلك فإن إعادة تقسيم العمل الدولي في القطاع الزراعي على أساس الكفاءة الإنتاجية لابد أن يعود بالفائدة على كل البلاد سواء كانت مصدرة أو مستوردة لمواد غذائية. يخالف إلى ذلك أن البلاد النامية استطلعت أن تحصل على تعهد من البلاد الصناعية بالعمل على تعويضها عما يصيبها من ضرر بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والإعتراف بحقوقها في الحصول على تسييلات ائتمانية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى لتغطية مايلق عليها من تكلفة انمائها.





المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ / ١ / ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الاقتصاد التونسي لـ «العالم اليوم» :

# انتعاش الصادرات التونسية بعد تطبيق اتفاق «الجات»

□ كتب - الفة السلامي :

٦٢٣ مليون

دولار

استثمارات

متوقعة

خلال ١٩٩٤

أكد (المصادق رايح) وزير الاقتصاد تونس أن عام ١٩٩٤ سيشهد استكمال سياسة الإصلاح الاقتصادي، وتحسين جودة المنتجات التونسية حتى تكتسب القدرة على المنافسة داخليا وخارجيا، خاصة في ظل سياسة تحرير الاسعار التي ينتظر أن تصل عام ٩٤ إلى نسبة ٩٠٪ بالنسبة للواردات، و٨٧٪ بالنسبة للصادرات المحلي. وأضاف أن سياسة تحرير الاسعار تتيحها اجراءات هامة للسيطرة على التضخم والذي تم حصره في حدود ٤,٥ ٪ عام ٩٣. وأوضح من جهة أخرى أن السياسة المتبعة لضبط مؤشر الاسعار تتبع نفس الاسلوب العلمي المعتمد في البلدان الغربية، حيث يضم المؤشر ٧٢٠ سلعة رئيسية، ويتم مراجعتها بشكل دوري استنادا للتغيرات في النمط الاستهلاكي للأسرة والذي توضحه الإحصاءات الرسمية.

الاجراءات، على مستوى الانتاج خلال العام الحالي إلى ٨٨٪ على مستوى التوزيع ٨٥٪، بينما يؤكد الوزير على استمرار اسعار المواد الصلبة بعيدا عن التناقص وتحت مراقبة الوزارات المختصة خدمة لمحدودي الدخل وحماية للمستهلك وقدرته الشرائية. وأشار الوزير في هذا الاطار إلى إصدار قانون حماية المستهلك الذي بدأ العمل به في شهر يونيو من العام الماضي والذي يرمي إلى استبعاد الغشلاء وسد الطريق أمام المنافسة غير الشريفة ومن جهة أخرى أشاد الوزير التونسي إلى الاجراءات التي اتخذت لانخراط استثمارات على قطاع

الثالث. بينما نجد أن العلاقات التونسية - الأوروبية تنظمها اتفاقيات شراكة سابقة منذ السبعينات ومازالت سارية المفعول. هذا بالإضافة إلى الاحتياطات التي تم اتخاذها من القيادة العليا خلال الخطة الخمسية الحالية لتوظيف اتفاقية الجات لصالح الاقتصاد التونسي وذلك عن طريق الاجراءات الجديدة لتنظيم التجارة الداخلية والخارجية مثل قانون المراقبة على جودة السلع المستوردة والمصدرة، وحماية الصناعة المحلية من عمليات اغراق السوق ومن المنتظر أن ترتفع نسبة تحرير الاسعار. في ظل هذه

وحول انعكاس اتفاقية (الجات) الأخيرة على الاقتصاد التونسي، وما ذكرته بعض التقارير الغربية من خسائر متوقعة لتونس تقدر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار، أكد (مصادق رايح) أن السوق المغاربية أصبحت ضرورية لمواجهة التكتلات الدولية، وإن تونس تسعى لتدعيم علاقاتها مع بلدان الاتحاد المغاربي. وزيادة حجم تجارتها مع المجموعة الأوروبية. وأضاف الوزير بأن اتفاقية الجات تعطي فرصا إضافية لتونس لزيادة صادراتها على عكس ما نقلته التقارير التي تنبئ تقليصها على توقعات تحاول تعميمها على غالبية بلدان العالم





المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢ يونيو ١٩٩٤



الصادق رابح

١٠ رخص جديدة للتنقيب عن  
البتروول والمحروقات وتعويض  
الفقد في الانتاج. ويؤكد من جهة  
اخرى حرص الوزارة على تشجيع  
القطاع الخاص التونسي  
للاستثمار في مجال التنقيب.  
ونتيجة الدعم المالي وتقديم كل  
التسهيلات من خفض الضرائب  
وقروض مسيرة دخلت الشركات  
الخاصة المحلية لتنقب عن البتروول  
في مواقع عديدة لأول مرة بعد ان  
كانت الشركات الاجنبية المستثمر  
السويدي في هذا القطاع. وعن  
الاستثمارات المتوقعة خلال عام  
١٩٩٤ يتوقع وزير اقتصاد تونس  
ان ترتفع من ٥٢٢ مليون دولار  
(٩٢) لتصل الى ٦٢٢ مليون  
دولار. وحرصا على جذب المزيد من  
الاستثمارات والتصرف بالفرص  
الجديدة والامكانيات المتاحة أعلن  
الوزير عن بحث مركز للاعلام يدا  
عمله مع مطلع العام الحال يقول  
هذا المركز رصد وجمع كل  
المعلومات التي تهم قطاعات  
الصناعة وربط الصلة بالمستثمرين  
لتعريفهم هذه الامكانيات. وينتظر  
ان يحقق العام الحال بحث ١٥  
منطقة صناعية جديدة وسيتمول  
المستثمرون انفسهم احداث مركز  
لصيانة هذه المناطق ومحاولة ايجاد  
حلول للنقائص التي تشكو منها  
بعض المناطق

الصناعة للرفع من القدرة التنافسية  
للمؤسسات والضغط على التكاليف  
وتحسين الظروف المعيشية  
للعاملين. وعن انخفاض عائدات  
المواد الأولية والتراجع في انتاج  
الطاقة. قال وزير اقتصاد تونس ان  
الصعوبات العالمية التي أدت الى  
انخفاض اسعار المواد الأولية، أثرت  
سلبيا على المعائدات وعلى الميزان  
التجاري مما حدا بالحكومة الى  
الاسراع بانجاز برنامج لاعادة  
هيكلية قطاع المناسج في انتظار  
تحسن مستوى الاسعار عالميا. أما  
بالنسبة لقطاع الطاقة والتراجع في  
الانتاج، فيشير الوزير إلى إصدار





## « الجات » والسوق الشرق أوسطية تبحثها الجامعة العربية

كتب : أسامة أيوب

□ تجرى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حاليا دراسات مستفيضة حول تأثيرات اتفاقية تحرير التجارة العالمية ( الجات ) على اقتصاديات الدول العربية .. إضافة إلى تأثيرات السوق الشرق أوسطية المقترحة على جهود السلام في المنطقة . وصرح طلعت حامد المستشار الصحفي لأمين عام الجامعة بأن د . عبد المجيد طلب من الإدارة الاقتصادية إضافة موضوعي الجات والسوق على جدول أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي المقرر عقده في فبراير المقبل .





المصدر : العالم للبحوث

التاريخ : ٢٢ ج ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الدول النامية واتفاقية «الجات» سلبيات وإيجابيات

احتكارات في بعض قطاعات الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية وهيئة السكك الحديدية، وذلك مع السماح للدول النامية بعقد اتفاقيات تشاكية في مجال تجارة الخدمات.

استمرار المفاوضات لتحديد العمالة وانتقال الأيدي العاملة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وذلك بالإضافة إلى ما تقدمت به الدول المشاركة في المفاوضات. وسوف تبدأ المناقشات في مايو ١٩٩٤.

الالتزام بالأحكام الواردة في الاتفاقيات والمعاملات

في منتصف شهر ديسمبر من عام ١٩٩٢ انتهت مفاوضات شاملة وعصيبة بين ١١٧ دولة عضوا في الاتفاقية العامة للتحرية والتجارة «الجات» والتي استغرقت سبع سنوات، وعرفت باسم «جولة أوروجواي» منذ عام ١٩٨٦.

وتتمثل أهم نقاط الاتفاق الأخير فيما يلي:

تقوم دول المجموعة الأوروبية بتخفيض الدعم الزراعي على صادرات القمح بنسبة ٢١٪ خلال السنوات الست القادمة، وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الزراعية الأجنبية.

■ د. حمدي عبد العظيم ★ ■



القائمة في مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية، والفنية، والادبية، واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة، واتفاقية باريس لحماية الملكية

الصناعية، مع وضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه وعدم إساءة استغلالها أو وجود عوائق أمام التجارة المشروعة. وذلك مع مراعاة المعاملة بالمثل وشرط الدولة الأولى بالرعاية.

التحرير التدريجي لتجارة المنسوجات خلال عشر سنوات تبدأ في أول يناير ١٩٩٥ وتنتهي في أول يناير عام ٢٠٠٥ بهدف إزالة القيود والحصص المفروضة حاليا على تجارة المنسوجات عن طريق ما يلي:

١- الإلغاء التدريجي الحصص على ثلاث مراحل ١٦٪ في بداية الاتفاق، ١٧٪ بعد ثلاث سنوات، ١٨٪ في السنوات الأربع اللاحقة، ويعني ذلك أن ٥١٪ من القيود سيتم إلغاؤها خلال عشر سنوات ويتم إلغاء بقية الحصص في عام ٢٠٠٥ ميلادية.

ب- زيادة معدلات النعم بنسب ١٦٪، ٢٥٪، ٢٧٪ على ثلاث مراحل أيضا وذلك بالنسبة للحصص المفروضة حاليا

وأوضح الاتفاق أن الدول النامية مطالبة بفتح باب أسواقها المزيد من حرية التجارة الدولية للمنسوجات

تغير حصص السلع إلى تعريفات جمركية لمنع الحماية المفروضة على اللحوم، ومنتجات الألبان. ولكن على الدول الأعضاء المتقدمة أن تعمل على تخفيض الرسوم الجمركية في المستقبل بنسبة ٢٦٪ خلال ست سنوات ثم إلغاؤها نهائيا بعد ذلك.

فتح الباب أمام تصدير الأرز والمنتجات الزراعية إلى اليابان من أجل تخفيض الفائض التجاري الياباني الذي بلغ مع الولايات المتحدة الأمريكية وحدها نحو ٥٠ مليار دولار. وقد وافقت اليابان على فتح باب استيراد الأرز بشكل جزئي بحيث تسعور ٤٪ فقط من حجم استهلاك اليابانيين من الأرز اعتبارا من عام ١٩٩٥ ثم ترتفع النسبة بعد ذلك إلى ٨٪ خلال ست سنوات تقوم خلالها اليابان باستخدام التعريفات الجمركية بدلا من الحظر الإداري

تلتزم الدول النامية بخفض دعم الانتاج الزراعي بنسبة ١٤٪ على عشر سنوات مع السماح لهذه الدول بدعم مستويات الانتاج الزراعي لمدة عشر سنوات.

تلتزم الدول النامية بخفض الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتجات الزراعية بنسبة ٢٤٪ على عشر سنوات بماستثناء الدواجن وبعض أصناف الفاكهة، وذلك بهدف حماية الانتاج الوطني اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ مع اعتبار فترة الأساس هي متوسط الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨.

تسمح الاتفاقية للدول النامية التي يقل متوسط دخل الفرد فيها سنويا عن ألف دولار بدعم التصدير للمنتجات الزراعية بصفة استثنائية، ويكون الدعم بنسبة ١٠٪ في بعض الحالات.

تدوير تجارة الخدمات مثل خدمات البنوك، وخدمات شركات التأمين وخدمات السياحة، وسوق المال، والمواصلات... الخ.

وقد سمحت الاتفاقية للدول النامية بتحقيق





المصدر : ١ العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٤

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أولا : إلغاء الدعم الزراعي التدريجي يؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية مما يؤدي إلى عدة آثار اقتصادية منها حدوث عجز في ميزان المدفوعات أو زيادة حجم العجز من ذي قبل وانعكاس ذلك على قيمة العملات الوطنية في مقابل العملات الخاصة بالدول الصناعية المتقدمة في أوروبا وأمريكا واليابان.

ثانياً : صعوبة تصدير الدول النامية للمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وبجودة أفضل الأمر الذي يكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية. ويمكن أن يساهم في حدوث أو زيادة معدلات البطالة بشكل مطرد.

ثالثاً : انتهاء المعاملة التفضيلية التي كانت تتمتع بها بعض الدول النامية مع دول المجموعة الأوروبية أو مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، مما يكون له آثار سلبية على لحدود هذه الدول النامية على تصريف منتجاتها في أسواق تشوبها المنافسة الحرة التي لم تعود عليها منتجات الدول النامية من قبل.

رابعاً : عدم إدراج العمالة في اتفاق «الجات» يؤدي إلى صعوبة حصول الأيدي العاملة من أبناء الدول النامية على فرص عمل مناسبة في الدول الصناعية المتقدمة خاصة أبناء الدول النامية المزدحمة بالسكان والتي تعتمد اقتصادياتها على توظيفات العاملين في الخارج لدعم ميزان المدفوعات ، مثال ذلك الهند - باكستان - بنجلاديش - بعض دول أمريكا اللاتينية.

خامساً : عدم إدراج المنسوجات ومشقاتها في اتفاقية «الجات» يفرض حرمان بعض الدول النامية التي قطعت شوطاً بعيداً في هذه الصناعة من حرية التصدير والمنافسة في الأسواق العالمية وتعرضها للقيود ونقص حصيلة صادراتها.

سادساً : تخفيض الرسوم الجمركية يؤدي إلى نقص حصيلة الموازنة العامة في الدول النامية من رسوم الاستيراد التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الموازنة ومواجهة التقلبات العامة المتزايدة. ومن ثم يمكن أن تعاني بعض الدول النامية من عجز في الموازنة العامة للدولة قد يدفعها إلى زيادة الضرائب أو فرض ضرائب

التي تعوّبت على الحماية لفترات طويلة من الزمن. وقد تعرضت هذه الاتفاقية للمناقشة والتفكير والنقد والتقدير حيث اعتبرها بعض المفكرين اتفاقية لمصلحة القوى الكبرى التي سوف ترتفع مكاسبها بنحو ٣٠٠ مليار دولار بينما تحقق خسائر للدول النامية يتفاوت قدرها من منطقة إلى أخرى من دول العالم.

ويرى البعض الآخر أن اتفاق «الجات» الأخير يمكن أن يحقق مكاسب صافية للدول النامية وللدول المتقدمة على السواء نظراً لامتتع الدول النامية ببعض المزايا النسبية غير الموجودة في الدول المتقدمة مثل بعض الخدمات السياحية. وبعض المنتجات المحلية ذات الطابع الخاص والتي لا تخضع لصعوبة المنافسة في الأسواق العالمية. وعلى أساس أن انكماش حجم صادرات الدول الأوروبية من المنتجات الزراعية يحد من الخفيض الذي يحدثه الدعم على الأسعار يمكن أن يؤدي إلى زيادة قدرة المزارعين في بعض الدول الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية على تعويض نقص الصادرات الزراعية في الأسواق العالمية والتجّاح في التصدير.

ويحدث نفس الشيء بالنسبة للغزل والمنسوجات التي يمكن أن تنمو وتحسن ويزداد حجم صادراتها من الهند والصين وبنجلاديش - كما يمكن للدول النامية التي نجحت في السنوات الماضية في إنشاء قاعدة صناعية مهمة أن تتوسع في التصدير والتصدي للمنافسة في مختلف الأسواق العالمية.

ورغم تبين وجهات النظر حول اتفاق «الجات» الأخير إلا أن الجميع يرون إمكانية التعايش مع تحرير التجارة الدولية بشكل أفضل من التعايش مع ظروف الكساد الاقتصادي والانفلاق والرقابة والقيود الكمية والحصص والرسوم الجمركية الممنعة تحت دعوى حماية الإنتاج المحلي.

ونستطيع أن نرصد بعض السبلات التي سوف تواجهها الدول النامية في ظل اتفاق «الجات» على النحو التالي





المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ جمادى الآخرة ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ب- تفقد الدول الصناعية الأوروبية المزايا التي تتمتع بها منتجاتها في الأسواق العالمية بعد تخفيض الدعم، ومنع الإغراق الأمر الذي يتيح مجالاً للدول النامية لكي تنافس الدول المتقدمة في المنتجات الزراعية والصناعية خاصة أن الكثير من الدول النامية تتمتع بانخفاض تكاليف الأجور والمواد الخام وبعض مستلزمات الإنتاج والقدرة على تطوير التكنولوجيا الحديثة فيما تطورها البيئية مما يعطي هذه الدول قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ج- تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض أعباء تكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض مبيعات التضخم الناشئة عن التكلفة، وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار في هذه الدول.

د- تستطيع بعض الدول النامية التي لديها مزايا خدمية نسبية في مجالات السياحة والملاحة وغيرها الاستفادة من تحرير تجارة الخدمات وزيادة قدرتها على الحصول على نصيب مرتفع من العوائد الدولية.

✱ أستاذ الاقتصاد وعميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بطنطا - مصر

أو رسوم جديدة على الأفراد والمؤسسات مما يؤدي إلى اختلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول سلباً: سيطرة الدول المتقدمة على العديد من الأنشطة المتعلقة بالخدمات مثل الخدمات المصرفية وخدمات التأمين وإعادة التأمين والملاحة والطيران المدني في الأسواق العالمية. ومن ثم يصعب على الدول النامية أن تخوض المنافسة في هذه الأنشطة أمام الدول المتقدمة مما يؤدي إلى الإضرار بالمصادر للخدمة للدول النامية.

وعلى سبيل المثال فإن لجنة كرك، وضعت معايير للملاحة المصرفية العالمية واعتبرت جميع الدول النامية من المناطق التي ترتفع فيها درجة الخطر المصرفي وعدم كفاية رأس المال لمواجهة أهم الالتزامات ومعداً السعوية، وبذلك تستطيع البنوك ومؤسسات المال المتقدمة غزو الدول النامية ومنافستها والإضرار بخدماتها المناظرة بينما تعجز الدول النامية في الظروف الجديدة عن حماية هذه الخدمات من أخطار المنافسة العالمية، وهي ولا شك أوضاع غير متكافئة. وينطبق نفس القول على أنشطة التأمين الدولي وإعادة التأمين والملاحة والطيران المدني وأسواق المال.. الخ.

ورغم السبلبيات السابقة إلا أن هناك العديد من الإيجابيات التي يمكن للدول النامية - أن رأينا - أن تتمتع بها في ظل الاتفاق الجديد وهي:

أ- اضطراب الدول النامية إلى تعديل هياكل إنتاجها وتطوير نظم وأساليب التكنولوجيا المطبقة في مجالات التصنيع والخدمات بحيث تكون قادرة على التصدي للمنافسة من جانب المنتجات المستوردة بالإضافة إلى زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية والقدرة على التصدير. حيث تضطر الدول النامية إلى تكيف اقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الاقتصادي وفقاً لتوجهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.







شرق الأوسط

المصدر :

٢٤ جمادى الأولى ١٤١٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# اتفاقية الجات وكيف ستواجهها دولنا

أحمد أبو الفتح

الصناعية تصنع مصلحتها بينما دولنا تستورد  
الصانع وهذا يجعل الزمن الذي تدفعه أكبر  
نتيجة لنقل الرسوم الجمركية  
وانشاء المصانع يحتاج الى تمويل وكثيرا  
ما تتجاس الشركات فو من ينشئ المصنع الى  
الائتمار من البنوك.

لماذا الغروض في الدول الصناعية الغربية  
منخفضة لا تتراوح بين خمسة وسبعة في المائة  
بينما هي في دولنا اذامية مرتفعة جدا حوالي  
١٧ في المائة.

وهكذا يتحمل من ينشئ صناعة في دولنا  
لحما وتكاليف اكبر كما يدفع فوائد للدين  
اعلى.

محطم الصناعات في دولنا ملك افراد بينما  
هي في الدول الصناعية ملك شركات ولذلك  
مصاننا صغيرة بينما هي الدول الغنية ضخمة  
جدا.

والامة الصناع في دولنا تتعرض لروتين  
معد ومتتابع لا حصر لها بينما هي في الخارج  
اي في الدول الصناعية لا تخضع للروتين  
الحكومي ولا لضغوط الدين يصرون للوظائف  
والقصرجات.

كل هذه الامور تجعل لامة للصناعات في  
دولنا مكلفة ومرهقة بينما لا تعاني لامة  
الصناعات في الدول الغنية هذه العوالت ولذلك  
يكون انتاجها اقل في المنافسة في اسواق  
العالم.

فضلا من تدفع الصناعات في الدول الغربية  
بالامرة الحديثة والمعال الغربيين  
ومن العوالت للاستثمار في بلدان ان تكثر  
حكوماتنا تحاول موازنة ميزانيات الحكومات  
عن طريق البقل في فرض الضرائب والرسوم  
الامر الذي يقلل من حجم المال الذي يمكن  
ان يخرج الى الاستثمارات بينما الدول  
الغربية تخفف الضرائب ليتدفق المال لدى  
الناس.

وبالتفاق للال يمكن التخلي على الكساد  
واستثماره بزيادة الانتاج. وملا بدات في مصر  
عملية تجميع سيارات وإدارة لصناعة سيارات  
ملا سيكون مضمونا.

ومصر ترضى الى شرائك على السيارات  
وتعتمد في الميزانية على الرسوم الجمركية التي  
تصل في بعض السيارات الى ٢٠٠ في المائة.

ملا سيكون امر هذه الرسوم واتفاقية الجات  
تدفع تخفيضات ضخمة للصناعة  
الجمركية وكيف ستدفعها الحكومة اذا طفت

الغذائية التي تنتجها الدول الغربية التي  
سرتهم أسعارها نتيجة إلغاء الدعم الذي  
كانت الدول تقدمه لتصدير  
الزراعي.

ومعروف ان غالبية الدول الصناعية  
تستورد نسيا عالية من المواد الغذائية وهذا  
سيؤدي من الزمن الذي تدفعه بعد تطبيق  
الاتفاقية.

وليس ارتفاع لمن المواد الغذائية هو  
الخطر الوحيد الذي تتسبب اتفاقية الجات  
في تعرض الدول النامية له.

انا نظن ان الزيادة في الدول النامية  
تجد انها مختلفة تخلفا كبيرا عنها في  
الدول الغنية حيث تصنف هذه الدول من  
كل ما يقبضه العلم من وسائل تؤدي الى  
زيادة وجودة الانتاج كما ان ضخمة المزارع

الخاصة تيسر لاصحابها الاستفادة بالآلات  
الغالية فلمن بينما غالبية الدول النامية  
تتخلى شيق وصغر حجم المساحات التي  
يزرعها المزارعون خصوصا في الدول التي  
تفتقر من النظام الذي كان سائدا في  
الاتحاد السوفياتي اذ زعمت للمكبات  
الضخمة من الأرض من اصحابها تحت  
ادعاء محاربة الإقطاع

هذه النظم التي زعم بأنها تصفق  
العالة الاجتماعية. اصابت ازراعة يتدهور  
له اثره الوخيمة وجاء التعليم الجاهلي  
بالبجان في كثير من الدول التي طبقت  
الاستراتيجية لتضيق شمس الربيع على  
الهجرة الى المدن سعيا للحصول على  
شهادات جامعية وبذلك أخذت مهنة الزراعة  
تقلد التخريرون من من كانوا يملكون  
الزراعة لتكنوا لتقتوا على ايدي المصنوع  
شؤون واصول الزراعة والعنصرية  
بالتجارات وتطبيق اتفاقية الجات تستري  
المواد الغذائية بسعر مرتفع عما تدفعه  
الزراة.

ولذا لنفقتا الى الصناعة نجد ان الدول

كيف ستواجه العوالت عند تطبيق  
اتفاقية الجات هل ان زراعنا تكفيها وإذا  
كانت لا تكفيها ونشطر لان نستورد غذاء  
لكن سيكون الزمن بالمقارنة بالاتمان قبل  
تطبيق اتفاقية الجات. وهل مصاننا  
وانتاجها سيستطيع ان يتنافس في الاسواق  
انتاج الدول الصناعية الكبرى؟  
وهل المواد الأولية التي نملكها سترتفع  
لثمنها ونحن نرى سعر البترول في  
انخفاض والظن المصري وان في الخزانة  
وهل نظمان المالي يعتمد على الانتاج  
والسوداء ام ان موازنة الميزانيات في كثير  
من دولنا يعتمد على فرض وجباية  
الضرائب.

وهل لدينا التكتلات الاقتصادية مثل  
القائم في أوروبا او اتفاقية النافتا التي  
تضم المكسيك والولايات المتحدة وكندا او  
مثل الاتحاد الاقتصادي لدول جنوب شرق  
اسيا وهي تكتلات لها قوتها في الميزان  
الدولي وتلعب اسواقا واسعة لتجارات تلك  
الدول بينما يحتاج دخول انتاج دولنا لعقد  
اتفاقات ولبول شروط قد لا تكون لصالحنا  
وهل سنستطيع ان نحصن من دول  
التكتلات العالية على نفس الامكانيات التي  
حصن عليها اسرائيل وهي صاحبة التكنولوج  
الضخم في امريكا وفي كثير من دول  
أوروبا.

وماذا سيكون موقفنا من اقتراح  
والشطن لامة الشرق اوسطية التي  
تضمنا مع اسرائيل؟

ليس سرا ان اتفاقية الجات هي اتفاقية  
لصالح الدول الغربية وتتضرر منها الدول  
الغربية وهي اتفاقية الانعقاد على مصعب  
الغلاء.

البيانات التي نشرها البنك الدولي  
نتيجة دراسات واسعة لآثار الاتفاقية  
بالعسمة لدول العالم تقدر ان الدول الغربية  
في الصناعة الكبرى ستحقق لها الاتفاقية  
ربما يصل ابتداء الى ٢٠٠ ألف مليون دولار  
الاف مليون دولار وان الدول الغربية ستزيد  
فيرا لملا دول وسط الفارة السنوي ٢.٥٠٠  
لوالقة على حدود المصداق سننشر ٢.٥٠٠  
الف مليون دولار لانها دول تستورد المواد





الانتقالية هل يعزى من الشرابي المصاصة؟  
ومناعة السيارات التي يملكها مصريون  
بالاشتراك مع شركات اجنبية ستعرض للمخسة  
كبيلة اذا ما تم تخفيض رسوم الانتاج على  
السيارات المستوردة.

حتى صناعة للخلايس التي تقدمت مصر  
فيها مبيد تصديرها متاعب جمة إذ التكتلات  
بين الدول تفرض حصصا على استيراداتها من  
بولندا واذا كانت الصين قد هدت امريكا بحوب  
تجارية عندما ازلت امريكا ان تخفض للصنود  
من المنسوجات والخلايس الجاهزة من الصين  
واستطاعت ان تلقي امريكا عن تخفيض  
حصتها بل التفتت على ان الحصة تزيد خلال  
السنتين القامتين كل سنة بنسبة واحد في  
المائة. من الذي سيدافع عن حصص بولندا؟

والامر لا يتوقف على الزراعة والصناعة بل  
ان العالمية الجبات تفرض على بولندا فتح  
اسواقها للخدمات وذلك تستطيع كل شركات  
المقاولات او القامرين او الاصلاح او البيوتك ان  
تفتح فروعها لها عندها ويبيعها الحال القدرات  
للالية والنفية والادارية لشركات الدول الكبرى  
التي مما هي عليه شركات بالانكا.

لذا تبذل مرحلة القوة الاقتصادية  
والتكتلات الدولية لفرادى وزارات مختلفة  
وصناعات ناشئة وشركات خدمات الخفيفة  
مملوكة لفرادى.

ماذا اعدنا لهذا التطور الذي يعتبر بمثابة  
ثورة في علاقات الدول الاقتصادية؟

وكيف سيكون موقفنا من الضريبة الاسيركي  
لفتح اسواقنا لاسرائيل ولصهاينة العالم الذين  
يجمعون باسرائيل الكبرى من القليل الى الغرات  
واستعاضوا عن الوجه القبيح اي الاحمال  
للاناضي للبرية بلناج براق هو السوق للشرق  
اوسطية اي بما يسمونه اتزان الاقتصادي؟

مسئلة كان يجب ان نستخدم لواجهتها  
ولكن. نعم ولكن..<sup>١١</sup>





# اتفاقية الجات والاقتصاد المصري

ابراهيم أمين

فرس تصدير الحاصلات الزراعية التي كانت تقابلها منافسة نتيجة الدعم من الدول الأخرى إما في مجال السلع الأخرى غير مجال الزراعة نجد أننا سوف نستفيد من وجودنا في مجموعة الاتفاقيات الجديدة في موضوع الوصول إلى الأسواق بالتخفيضات الجمركية التي التزمت بها الدول المتقدمة بالإضافة إلى بقاء الدول المشتركة في الاتفاقية الجات ضمن أن سوف نستفيد من هذه التخفيضات الجمركية التي يبلغ متوسطها ٢٢٪ وبالتالي الصادرات المصرية تستفيد وهذا في مقابل التزامنا ببعض التخفيضات التي لاتأخر ولا تؤثر على مسارنا في خطة الإصلاح الاقتصادي الحالية لأن هناك تفرقة مابين التزامات الدول المتقدمة والدول النامية في كافة الاتفاقيات التي انتهت إليها الجولة .

من النتائج الإيجابية أيضا موضوع التجارة في الخدمات وهو من الموضوعات الجديدة التي دخلت في المفاوضات التجارية متضمنة الأطراف التي انتهت بمشروع اتفاق مولى متعدد الأطراف للتجارة الدولية في الخدمات لأول مرة في تاريخ المجتمع الدولي ينظم التجارة في الخدمات في إطار قائم تنظيمي في الأرمينيات بالنسبة للسلع ومن هنا أيضا فإن الدول المتقدمة قدمت التزامات بتحرير قطاعات واسعة من التجارة في الخدمات تشمل مجالات الاتصالات اللاسلكية والمصارف والنقل بكافة أنواعه ... الخ أي نوع من التجارة في الخدمات الكلية للتجارة الدولية وبالنسبة للدول النامية قدمت التزامات تتعارض مع برامج الإصلاح الاقتصادي الموجودة لديها وبالطبع من هذه الدول مصر التي قدمت بعض الالتزامات في قطاعات معينة مثل السياحة والخدمات المصرفية بأنواعها والبنوك والتمويل وسوق المال وأيضا في قطاع التشييد والنقل البحري ومطارات تادينا لهذا الالتزامات فإنتا نستطيع بتجارة الخدمات أن تدخل في الأسواق الحالية في كافة القطاعات الأخرى التي التزمت الدول بتقديمها ومن الأمثلة هنا الإشارة إلى أن هناك قطاعات مثل قطاع العمالة والخدمات المهنية وأيضا في التشييد

بعد أن قررت لجنة المفاوضات التجارية التي عقدت اجتماعاتها في جنيف مجموعة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تم الاتفاق على عقد اجتماع لوزراء التجارة في العالم خلال شهر أبريل ١٩٩٤ بمدينة مراكش المغربية بهدف القرار بتقليل المفاوضات والتوقيع عليها من قبل الحكومات على أن تعرض هذه النتائج على برلمانات الدول فور الانتهاء من الاجتماع الوزاري للتصديق عليها حتى ديسمبر ١٩٩٤ حيث يبدأ بعد ذلك تطبيق هذه الاتفاقيات للدول التي انتهت إجراءاتها الدستورية اعتبارا من يناير ٩٥ .

وبما أن مصر تعد إحدى دول العالم أعضاء اتفاقية الجات التي تدعو إلى تحرير التجارة العالمية كان علينا النظر إلى أثر هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصري وهو السؤال الذي يطرح نفسه حاليا على الساحة المحلية وهو ما نتجنا به إلى الدكتور محسن هلال مدير إدارة المباحث الدولية بالشئيل التجاري بوزارة الاقتصاد حيث قال :-

إن اتفاقية الجات عبارة عن حزمة من الاتفاقيات تبلغ ٢٨ اتفاقا ومن أهم هذه الاتفاقيات التي من شأنها التأثير على الاقتصاد المصري ملفو متصل بالجانب الزراعي والذي أخذ أسسها إلى إزالة الدعم عن السلع الزراعية في العالم وبالتالي سيكون هناك أثر سلبي على الاقتصاد المصري نتيجة زيادة أسعار وإرتدادات من السلع الغذائية ولكن تم معالجة هذه المشكلة التي تعاني منها الدول النامية بصفة عامة بإقرار لجنة المفاوضات بحق التمييز بالنسبة للدول النامية المستوردة لآداء على مصر بمعنى أن الدول التي تصدرت من مراحل التطبيق الأول من الاتفاق من قطعا الحصول على مشغرات من السلع الغذائية بأسعار ميسرة ويفرض عليها المجتمع الدولي أو في شكل منح لاتد ولكن من ناحية أخرى وعلى الأمد بعيد هناك أثر إيجابي نتج عن هذه الاتفاقية لأن إزالة التسهيلات والمقصد بها هنا الدعم من الزراعة الدولية من شأنه تعزيز إمكانات مصر في التوسع الزراعي وأيضا زيادة





والبناء والسياحة والطبع والتي تمثل فعلا اهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد المصرى حاليا وبالتالى فتح افق كبير بانضمامنا لاتفاق التجارة الدولية في الخدمات عموما هناك تقييم دائم وتجربة حاليا من خلال اجتماعات مستمرة برئاسة السيد وزير الاقتصاد لكي نرى اثر هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصرى بالنظر الى مجموعة الاتفاقات لان ليضمها اثار سلبية واليضمها الاخر منها له اثار ايجابية على نحو ماذكرت في مجال الزراعة والخدمات .

- وماذا نقول للمنتج المصرى ؟

أقول للمنتج المصرى عليه ان يهيئ نفسه لتغيرات الدولية الجديدة وطبعه عند اتخاذ قراره ان يدرس الوضع الاقتصادى القائم حاليا والالتزامات التي قد يحددها المجتمع الدولى لكي تساعد في اتخاذ القرار الصحيح لان هناك بعض الامكانيات التي لم تكن متاحة من قبل التجارة في الخدمات فلم يكن فيها التزام دول وتستطيع الآن الدخول فيها واتمنى متأكد اننا بالدراسة نستطيع زيادة إمكانياتنا وتحسين ميزان مديادتنا ورفع مستوى المعيشة .

- من وجهة نظرك ما هو السبب وراء تخوف الدول النامية من نتائج اتفاقية الجات على اقتصاديها ؟

التخوف ناتج اساسا من تعقد المؤسسات لان لنا ان نتخيل مؤسسات استثمرت سبع سنوات توصلت الى ٢٨ اتفاقا دوليا تحترق على المستوى الوزارى اكثر من مرة وعند لها اجتماعات مستمرة ودائمة ليس فقط في جنيف ولكن ايضا في السيد من المواسم الطويلة حجم الاتفاقات التي تم التوصل اليها حوالي ٥٠٠ صفحة والقول من الامة الاطلاع على نتائج هذه الاتفاقات واعادة النظر في الصناعات التي لاتكون منافسة من ناحية الجودة والسعر بحيث تكون لدينا صناعات قوية قادرة على المنافسة الدولية والنظر الى السوق الدولى وليس المحل فقط .







المصدر :

العدد ٢

التاريخ :

١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## اميركامستعدة لدعم طلب الامارات الانضمام الى 'غات'

□ دبي - الحياة

■ أعلن مسؤول تجاري اميركي استعداد بلاده لدعم طلب الامارات الانضمام الى عضوية اتفاقية التجارة الحرة و«غات» وقال سكوت دي بيرمسون مدير الشرق الأوسط والمتوسط في مكتب الممثل التجاري الاميركي ان المكتب عرض على المسؤولين الخليجين خلال جولته الحالية في المنطقة استضافته مؤتمراً في واشنطن لدول مجلس التعاون الخليجي لشرح فوائد الاتفاقية واهمية الانضمام اليها.

وتنضم الى مجلس الوزراء في دولة الامارات التي في جلسته الأخيرة الانضمام الى «غات» لتكون بينك الامارات ثالث دولة خليجية تعلن اعترافها الانضمام الى الاتفاقية.

وتعد المسؤول الاميركي ان الامارات حققت بالفعل خطوات مهمة في مجال حماية الملكية الفكرية وذلك على صعيد إصدار القوانين المنظمة للعلاقات التجارية وحماية الملكية الفكرية والقضاء على القرصنة. وقال ان الدول الحكومية تحت أهمية هذه القوانين لتنظيم الأسواق والحفاظ على حقوق المستهلكين وجسب المزيد من الاستثمارات الدولية. وأكدت وزارة الاعلام والثقافة حرص الامارات على حماية الملكية الفكرية والمصنعات الفنية ودعمها لحماية الانتاج الفكري والايبى والفني ومواجهة أية قرصنة فكرية. وقالت ان تطبيق القانون الاتحادي رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن حماية المصنعات الفكرية وحقوق المؤلف سيؤدي الى النهوض بالانتاج الفني والفكري بالامارات ويجعل الامارات تقيماً مركزاً عالمياً متقدماً في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال كما يؤدي الى منح الفس والترؤيب بالنسبة للمصنعات الفنية.

وأطلقت الوزارة في خلال اجتماع هذه السيد حبيب الرضما وكيل وزارة

الاعلام المساعد في الامارات الشمالية والسيد عبدالله امان وكيل الوزارة المساعد لشؤون الصحافة والاعلاميات والنشر. والسيد عبدالعزيز المنيع وكيل الوزارة المساعد لشؤون الرقابة مع الوفد الاميركي على الاجراءات التي اتخذتها وزارة الاعلام لتنفيذ القانون الذي اشتمل على حماية برامج الكمبيوتر وكذلك التأكيد على التزام الجهات المعنية بقانون الوكالات التجارية المعمول به. كما تم التأكيد على تبادل الخبرات بين الجانبين والاستفادة من تجارب هذه الدول التي قطعت شوطاً متقدماً في المجال.

وقال حبيب الرضما ان الوزارة اولعت لحد كوافرها في دورة تدريبية الى الولايات المتحدة في مجال حماية المصنعات الفكرية وفي اطار ترتيبات وزارة الاعلام والثقافة لتنفيذ القانون تم توزيع استمارات ايداع التصنيف الفني على المصنعات المعنية مع اعطاء مهلة تنتهي في ١٥ ايلول (سبتمبر) المقبل لتحديد اوضاعها وفقاً للقانون. وأكد ان القانون واضح ويشمل كافة مجالات الحماية الفكرية وحقوق المؤلف وسيتم تنفيذه خلال السنة الجارية.

وأشار المسؤول الاميركي في تصريحات صحفية في دبي ان خصال شركات بلاده العامة في مجال برامج الكمبيوتر وشركات الفيديو والتكاسيت في الامارات يصل الى ١٠٠ مليون دولار سنوياً بسبب التأكيد والنسج في حين تصل تلك الخسائر الى ما بين ٥٠٠ مليون دولار الى بليون دولار على صعيد اسواق مجلس التعاون الخليجي. وأضاف ان الانضمام الاميركي الكبير في القضاء على عمليات التقليد والحفاظ على حماية الملكية الفكرية يرجع الى الخسائر الضخمة التي تكبدها الشركات الاميركية بسبب هذه القضية.





المصدر: العالم - روم

٢٥ يولي ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد تخفيض ٤٠٪ من دعم السلع الزراعية بحلول عام ٢٠٠٥

# ٥ مليارات دولار خسارة سنوية للعرب.. من «الجات»

□ لندن - إبراهيم نوار:

وتايوان وغيرها. كما سيؤدي تحرير الاسواق المحلية في هذه السلع إلى انكماش الاستثمارات. وخروج بعض وحدات

الانتاج من السوق نتيجة المزاومة الأجنبية. أما في قطاعات الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، فإن إعطاء الشركات الأجنبية حقوق المنافسة على قدم المساواة مع الشركات المحلية في مجالات خدمات النقل والتأمين والتحويلات المصرفية والسياحية والمقاولات وغيرها من شأنه أن يسفر عن زيادة تفتلت للموارد من الدول العربية إلى العالم الخارجي بموال مليار دولار سنوياً.

ويعني ذلك أن تطبيق اتفاقات «الجات» من شأنه أن يلحق خسائر صافية بالإقتصادات العربية تصل إلى حوالي ٥ مليارات دولار سنوياً، بافتراض استمرار هيكل الانتاج وتقسيم العمل في الدول العربية على ما هو عليه في الوقت الراهن.

وستتعد الآثار السلبية لاتفاقيات جولة «أوروحي» لتحرير التجارة الدولية إلى مجالات أعم من مجرد التجارة السلعية وغير السلعية، إذ ستشمل هذه الآثار طريقة وأساليب صناعة القرار الاقتصادي، والمناهج التي يتم الاعتماد عليها حالياً في صياغة استراتيجيات التنمية.

ومن الأمثلة التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد سياسات الدعم الحكومي للإنتاج الزراعي، خصوصاً في دول الخليج النفطية الساعية إلى تنويع الانتاج من خلال الدعم الحكومي للقطاعات غير النفطية. ولحقاً لاتفاقيات جولة أوروحي، فقد تم اعتبار الدعم الحكومي بمثابة عائق من العوائق التي تعترض تحرير التجارة على المستوى العالمي،

من المتوقع أن تخسر الدول العربية ما يزيد على ٥ مليارات دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٠٥ مع بدء تطبيق اتفاقيات جولة «أوروحي» لتحرير التجارة العالمية، التي تم التوصل إليها في منتصف ديسمبر الماضي، ويبدأ سريانها في العام القادم. وتتركز أهم خسائر الدول العربية في قطاعات تجارة السلع الزراعية والغذائية، وتجارة الفزل والمنسوجات والملابس والخدمات المالية والتأمينية وغيرها، إضافة إلى حقوق الملكية الفكرية.

وطبقاً لحسابات تم إجرائها على أساس أرقام البنك الدولي، فإن تطبيق إجراءات تحرير تجارة السلع الزراعية سيؤدي إلى زيادة مدفوعات الدول العربية لاستيراد الغذاء من الخارج بحوالي ٢,٥ مليار دولار سنوياً على الأقل بعد تخفيض الدعم الذي تقدمه حكومة الدول المصدرة للسلع الزراعية بنسبة ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٠٥.

وعلى أساس هذه الأرقام أيضاً فإن الدول العربية المصدرة للفزل والمنسوجات والملابس ستعرض إلى خسارة جزء من اسواق التصدير الخاصة بها بعد إلغاء اتفاقيات الحصص التي كانت تتمتع بها طبقاً للاتفاقية الدولية لتجارة المنسوجات "MFA" وتبلغ قيمة صادرات ثلاث دول عربية فقط هي مصر والمغرب وتونس من الفزل والمنسوجات والملابس الجاهزة حوالي ٢,١ مليار دولار سنوياً. حسب إحصاءات عام ١٩٩١، وستتراوح الخسارة في اسواق التصدير ما بين ٣٠٠ إلى ٦٠٠ مليون دولار سنوياً على الأقل بسبب مزاحمة منتجاتهم بتمتعون بأسعار أقل مثل تركيا وإندونيسيا وهونج كونج





المصدر : الحلالم - روم

التاريخ : ٢٥ جنة ١٩٨٤ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وانه ينبغي التخليص من هذه السياسة من أجل فتح قنوات التجارة الحرة في العالم.

أما في مجال استراتيجيات التنمية، فإن عددا من الدول العربية يعتمد حاليا على فتح وإقامة مناطق حرة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي. وكان من أهم الدوافع التي تجذب الشركات الأجنبية إلى مثل هذه المناطق الهروب من القيود الكمية (الحصص) المفروضة على صادرات البلد الأم من سلع معينة مثل الملابس الجاهزة أو السيارات للسيارات أو السيارات.

وفي هذا السياق، ازدهرت مناطق حرة مثل جبل علي في دبي بدولة الإمارات أو في المغرب أو في مصر وتونس، بسبب إقدام الشركات الأجنبية على استخدام البلد المضيف ككبد المنشأ للصادرات بدلا من البلد الأم.

وتقتضي اتفاقات جولة «أوروغواي» بإلغاء نظام الحصص المعمول به في نظام التجارة العالمية حاليا عام ٢٠٠٥، باختفاء أحد الدوافع الرئيسية للاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة.

وسيتعين على الدول العربية أن تعيد النظر في استراتيجية التنمية باستخدام المناطق الحرة، لتقديم حوافز بديلة إلى الشركات الأجنبية لضمان استمرار جذبها للاستثمار في هذه المناطق.

وسيحتمل الاقتصاد العربي إلى تغييرات جوهرية في مجالات تصميم العمل وتخصيص الموارد خلال السنوات القليلة القادمة من أجل تقليل الخسائر المحتملة، والاستعداد للتفاعل المتكامل مع نظام حرية التجارة على المستوى العالمي. ■



# نحن وعالم مابعد ( الجات ) الجديدة الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية وصراع المصالح القطرية



د. إبراهيم

الجارح

عنها جولة ارجواى شوطا طويلا في اتجاه تحرير المعاملات التجارية بين الدول . واتسمت هذه الاتفاقيات لتحقيق ذلك بطرق شتى . من أهمها : تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع . وزيادة عدد السلع الخاضعة من الرسوم الجمركية . وإزالة الحواجز التجارية الأخرى التي تعوق نشاطات التجارة الدولية . أو تحويل الأخيرة الى حواجز تعتمد على الرسوم الجمركية الصريحة التي يجري عليها التخفيض فيما بعد . وكذلك مد نطاق تطبيق قواعد التجارة الدولية الى سلع ومعاملات قللت خروج إطار الجات من قبل ومن أهمها المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة والخدمات المالية والمصرفية والسليمانية وخدمات النقل والخدمات القروية والاستشارات وما إليها . وحقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية والأسرار الصناعية والتصميمات الصناعية والتصميمات المعمارية.

ومن الملاحظ ان يتم التوقيع على الاتفاقيات الجديدة بعد تنقيحها في اجتماع دول بعدد في المغرب في منتصف ابريل ١٩٩١ . ويرغم ان المستهدف هو ان تصبح الاتفاقيات مبررة للمعول اعتبارا من اول يناير ١٩٩٥ . فان معظم بنودها لن تكتفى فوراً . بل سيتم تنفيذ الكثير منها عبر عدد من السنوات . تصل الى عشر سنوات في

الجات . ( GATT ) هي الاختصار الشائع للمعاهدة الإنجليزية التي تسمى ( الاتفاقية العامة للتجارة الحرة ) وهي الاتفاقية التي تنظم شطرا عظيما من التجارة الدولية وتحدد القواعد الواجبة الاتباع في شأن الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول على الواردات وفي شأن الحواجز التجارية الأخرى ( مثل الحصص الاستيرادية والقيود الإدارية والفضية على الواردات ) التي قد تفرضها الدول لحماية صناعاتها المحلية . والجات هي الاسم الذي يطلق أيضا على المنظمة العالمية غير الدائمة التي تأسس أسسها في خلال سنواتها دائمة في جنيف . وقد انضمت هذه المنظمة وجودها بقوة المعاصرة لبطولة القانون . من خلال تنظيمها لجولات المفاوضات حول التجارة الخارجية التي بدأت منذ ١٩٤٧ والتي بلغ عددها ثمانية جولات بما فيها الجولة الأخيرة التي اختتمت أسسها في جنيف . في ١٥ ديسمبر الماضي . والتي كان يطلق عليها جولة ارجواى ( نسبة الى الدولة الأمريكية اللاتينية التي شهدت نشأة هذه الجولة في ١٩٨٦ ) ويعتقد الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية . والتي بلغ عددها أربعين اتفاقية . سوف تجلج الجات الى منظمة دائمة ذات كيان قانوني مغترف به تسمى منظمة التجارة العالمية . ( WTO )

ولقد تم الرئيس للجات هو مايلق عليه الآن تحرير التجارة الخارجية . أي إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول في وجه التجارة الخارجية . وفتح الأسواق واتاحة المجال للتنافس فيها . وينبغي هذا الهدف من مبادئ الليبرالية الاقتصادية التي تدب الى ان حرية التجارة . والحرية الاقتصادية عموما . تفتح على كل دولة الى التخصص فيما هي مؤهلة لانتاجه بشكل أفضل وأرخص من غيرها وهو مايلقى الى تحسين لكافة الاقتصادية وزيادة الإنتاج ونمو التجارة الدولية بين الدول وإنه كان الهدف الذي تسمى فيه الجولات المتلاحقة للمفاوضات الجات هو إجراء المزيد من التخفيضات على الرسوم الجمركية على عشرات الآلاف من السلع التي تشكل التجارة الدولية . والسماح لبعض السلع بالتدفق عبر الحدود الدولية دون فرض رسوم جمركية عليها . وقد خلعت الاتفاقيات الجديدة التي سطر





بعض الحالات . ومن جهة أخرى ، لما كانت تتلخظ هذه المفاوضات ليست موزعة للدول في كل الأحوال ، فإن المصالح الوطنية ، وبخاصة مصالح الدول الفنية ، قد تحول دون إعمال الكثير من بنود الاتفاقيات الجديدة ، وتوقع في الاتجاه المعاكس أي لتجاه الصماتية .

والحق أن هذا ليس بالأمر الجديد الاحتفال ، ولأمر بالأمر الجديد . بل إن هذا هو ما حدث بالفعل منذ انتهاء الجولة السابعة للمفاوضات الجات التي عرفت بجولة طوكيو في ١٩٧٩ ولتقاء الجولة الاخيرة التي بدأت في ١٩٨٦ واستمرت لسبع سنوات متصلة ويشي بعض المراقبين أن يتكرر ذلك بعد توقيع الاتفاقيات الجديدة وبمصدر الخشية هو أن الاتفاقيات الجديدة قد لا تحظى بموافقة برلمانات بعض الدول ، خاصة الدول الصناعية الفنية ذات التمثيل القوي لاتصار حماية البيئة ( وهم يرون أن نمو التجارة الدولية سيؤدي إلى المزيد من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية ) ، ولاتصار القومية الاقتصادية ( الذين يسمون إلى حماية مصالح دولهم بعض التلوث من أثر ذلك على بقية دول العالم ) وثمة سبب آخر فلا يصل قطار التحرير إلى غايته التي رسمتها الاتفاقيات الجديدة ، وهو أن بعض الدول الصناعية الفنية ، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السوق الأوروبية (لقد) قد تلجا برغم الاتفاقيات الجديدة إلى اتخاذ إجراءات من طرف واحد للتثديول حركة التجارة الدولية حماية لمصالحها الخاصة ، والحقيقة أنه برغم مسمى مفاوضات الجات للمزيد من التحرير في التجارة الدولية ، فإن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في ديسمبر الماضي لم تحقق الغاية المنشودة تماما وكأزمات الاتفاقيات الصماتية والمصالح الوطنية في عدد من المجالات وتوقع ذلك من عدة أمور الأمر الأول هو أن الاتفاقيات سمحت باستمرار الإجراءات الصماتية التي تستفيد منها دول معينة ، وبخاصة بعض الدول الفنية ، والتي حال تعارض المصالح فيها بينا دون التوصل إلى اتفاق بشأن إزالتها ومن أمثلة ذلك استمرار الصماتية على المستطاع الفنية الصوتية والمربية الفرنسية وعدم إزالة العوائق التجارية أمام دخول المستطاع الأمريكية المظاهرة إلى السوق الفرنسية . ومن أمثلتها أيضا استمرار الصماتية على بعض الخدمات المالية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة والأمم المتحدة هو أن الاتفاقيات قد أبحاث استمرار الدعم في صورة مدفوعات مباشرة للمزارعين في أوروبا لتعويضهم عن الخسائر التي قد تسببهم من جراء انخفاض أسعار السلع الزراعية . والأمم الثالث هو أن الاتفاقيات الجديدة قد عبرت عن تشجيع التفضيل في تطبيق قواعد مكافحة الإغراق ، ويعتمد في بيع السلع في الأسواق الخارجية بأقل من تكلفة إنتاجها في الدولة المصدرة . فقد أرادت الدول الفنية أن تحصل بضم الاتضباط في تطبيق هذه القواعد كحل خلفي لحماية صناعاتها المحلية عند الضرورة من خلال إساءة استعمال هذه القواعد . أما الأمر الرابع فهو أن الاتفاقيات الجديدة لم تجتري على حق الحكومات في دعم الصناعات من أجل زيادة كفاءتها . وبخاصة في طريق تقديم الدعم للبحث في مجال التكنولوجيا

العالية ول مجال تطوير منتجات غير مشعة أو أقل لتسوارا بالبيئة ( السيارات مثلا ) . ومن المفارقات في هذا الشأن أنه في نفس الوقت الذي كان يحتفل فيه بإعلان الاتفاقيات الجديدة لتحرير التجارة الدولية ، كان وزراء الصناعة في الاتحاد السوفياتي يقررون تقديم دعم ضخمة لصناعات الصلب التابعة للقطاع العام في كل من القطاع الشرقي للتلان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ، من أجل إعادة هيكلة هذه الصناعات والتخلص من فائض الانتاج فيها . في ضوء مقدم ، فله من الخطأ اعتبار أن الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية تدشن مرحلة جديدة تسويها التجارة الحرة والمتنافسة الكاملة . ويمكن أن نستشهد في هذا الصدد بما قلته مجلة الاقتصادى التجارىة (الايكونومست) : فإن الاتفاقيات الصماتية في أوروبا وأمريكا هي التي جعلت مدفوعات الجات لمدة سبع سنوات وهناك من الأسباب مبدعو لتوقع أن هذا التوجه للصماتية سوف يستمر في التفتى في الدول الصناعية ومن ثم فإن التحرير التزايد للتجارة الدولية الذي يشهده الاتفاقيات الجديدة يجب ألا يشتر أمرا مسلما به . كذلك تحفظات ، والرائشون ببيت و في تطبيقها على هذه الاتفاقيات فليها أن هذه الاتفاقيات ليست فجر عصر جديد من التجارة الحرة على التطلق العلمي لمعظم نظمها هي مجرد تحسينات إضافية لقواعد التجارة الدولية القائمة حاليا . لقد تغير العالم بالطبع ولأنه أنه مما ساعد على وصول مدفوعات الجات إلى نقطة النهاية في ديسمبر ١٩٩٢ هو تلك التغيرات العالمية التي شملت انهيار الاتحاد السوفياتي والنظم الاشتراكية في شرق أوروبا ، وتحويل هذه الدول ومن فليها عدد كبير من الدول لإنشاية إلى اقتصاديات السوق والاندماج في السوق الرأسمالي العالمي . ولكن للعالم لا يتوقف عن التغيير ، وحركة التغيير ليست ، ولم تكن في أي وقت مضى . ذات اتجاه واحد فلهذا كانت التصورية تنشط في بعض المجالات ، فإن الصماتية مازالت تمارس عليها في مجالات أخرى على مرأيتها أعلاه . وإذا كانت بعض الدول تجمع بشكل ، فإن البعض الآخر يفكك ويواصل من الإرتباطات التي كانت تجمعها مع دول أخرى وإذا كانت دول كثيرة قد تحولت صوب اقتصاديات السوق الرأسمالي ، فإن العالم يشهد في القترات الأخيرة فوز أحزاب شيوعية واشتراكية ينسبة عالية من أصوات الناخبين . بل ويحكم في عدد متزايد من الدول كما أن عدد متزايد من الدول . التي ركبت قطار التحرير الاقتصادي لخدمة من مزاياه نفسها واكتريتها أيضا كانت متطبعة فيه سابقا ، فلهذا فيما يتعلق بمعالجة الخصخصة ، بعدما استمتها تيران اقتصاد السوق ووات تهدما يستأجر لاحتياجية وسياسية ملكة . لذلك ليس من الحكمة اعتبار أن الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية طريق مقصود وإنهاء عنه نحو التصورية الاقتصادية على الصعيد الدولي . كما أن من الخطأ ترم أن هذه الاتفاقيات سوف تخلق



الحكم فعلا وبالضرورة الى تجارة مملوكة حرة.  
لاتتضمنها المصالح القطرية او الاقليمية . ويصر  
والدول الثمانية الاخرى اولى من غيرها يمثل هذه  
التحذير ذلك انها كانت قد قطعت شوطا طويلا على  
طريق تحرير التجارة . وتحضير المشاء اخرى كثيرة .  
حتى من قبل التوصل الى الاتفاقيات الجديدة ولا يوجد  
ما يدعوها الى التسرع على هذا الطريق - ان كان له  
اصلا ما يبرره خاصة ان الدول الثمانية دائما لاتتسرع  
ولا تتحرك في اتجاه التحرير الا بخطوات محسوبة  
وبالتدرج الذي يساعد على زيادة مكاسبها من  
التجارة الدولية . وان الهات ذلك فانها تتسكك  
بالصاية عندما ترى في ذلك منفعة اكبر . وسوف نجد  
اسبابا إضافية للحذر والتريث في تنفي الاتفاقيات  
الجديدة عندما تتأمل قائمة المكاسب والخسائر  
المرتبة عليها في المثلل للقيم .





## المدير الاقليمي للنفاو: اتفاق «جات» يزيد فاتورة الواردات الغذائية العربية

ودعا لتجنب هذه الآثار السلبية التي تشهدها التماثل الاقليمي وتقليل الاعتماد على الخارج وذلك من خلال زيادة الاستثمارات الزراعية وتهيئة المناخ الاستثماري الذي يشجع على تنقل الاستثمارات الخارجية على الزراعة في إقليم الشرق الاقصى .

وأشار الى انخفاض الاستثمار بشكل عام في قطاع الزراعة وغيره من القطاعات في الاعداد الاخيرة لد وصول الى حوالي ٨٦ مليار دولار عام ١٩٩١ مقارنة بحوالي ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ و١١٦ مليار دولار في بداية الثمانينات. كما تراجع الباتن العربي عام ١٩٩٠ بنسبة ١٠.٢ عما كان عليه ١٩٨٩ (٣٦٧ مليار دولار) ثم انخفض بنسبة ٨٧ ليصل في ٣٦٩ مليار دولار عام ١٩٩١ ، أي انخفاصا كان عليه عام ١٩٨٠ بحوالي ١٧٪ وفي مجال الزراعة انخفض الاستثمار في انحصار النمو السنوي لإنتاج السلع الغذائية في الاقليم من ٢٠٢ في المائة في السبعينات إلى ٧٢.٢ في الثمانينات

أكد المدير المساعد والممثل الاقليمي للشرق الاقصى بمنطقة الأغذية والزراعة «فاو» ان اتفاق «جات» سيسبب زيادة في أسعار المنتجات الزراعية التي تستوردها

### عاطف عبدالله

وحول الآثار التي ترتب على ذلك بالنسبة لفاتورة الواردات الغذائية العربية قال د - عاطف بخاري ان هذا التباطؤ في النمو في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الاقليم واكثره ازراع مستساخ في استهلاك الأغذية نتيجة الأزمة السكانية المبررة وارتفاع معدلات التوسع الحضري وازراع الدخول القروية . وتنتج من ذلك ازدياد مصيب الفرد من الاستثمارات من الحبوب بنسبة ٢٠ في المائة خلال العشرين للصحف في حين انخفض صديبه من الانتاج ، بنسبة ٥ في المائة وترتب على الفجوة الغذائية التزايدية انحصار اعتماد مزارعي الواردات الغذائية مرتفعة التكلفة في إقليم الشرق الاقصى . فقد زادت واردات الحبوب من حوالي ٨ ملايين طن عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٤٤ مليون طن عام ١٩٩٠ وارتفعت قيمتها من حوالي ٢٠ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى حوالي ١٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ وتوقع انصاع الفجوة الغذائية من الحبوب إلى حوالي ٨٠ مليون طن عام ٢٠١٠ وارتفاع فاتورة واردات الغذاء إلى حوالي ٢٠ مليار دولار سنوياً من أن الأمن الغذائي الاقليمي مثقلاً في مسان إنتاج لمدادات غذائية كافية وتطبيق أقصى قدر من الاستثمار في تخفيف الامدادات وكافة ومساوياً إلى من يحتاجون إليها ، سيسبب أهم قضية في مجال السياسات في الاقليم خلال العشرين

الدول العربية ويزيد من قيمة فاتورة الواردات العربية خاصة بعد إلغاء الدول المساعدة لدعم المنتجات الزراعية بسبب تناو ح ماين ١٩٨٠ و ١٩٩٠

وعن أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض هذه الاستثمارات لخصها د بخاري في الركود العالمي خلال الثمانينات و بداية العقد الحالي وما واكبه من اضطراب في الأسواق وتدهور في معدلات التبادل الدولي . أدى إلى انخفاض حصة المصارف اعظم دول الاقليم وإلى تراجع الدعم الخارجي وتقلص مشكلة الدين ، فبلغت اللبونية في الدول العربية للقرض حوالي ٧٥ ٪ من إجمالي ناتجها المحلي عام ١٩٩٠ وبلغت خدمة هذه الديون حوالي ٢١ ٪ من إجمالي صادراتها . وتنتج عن ذلك تقليص برامج التنمية ومن ثم تباطؤ في النمو الاقتصادي بشكل عام

ولسنا في أزمة فتيانج أدت إلى ارتداد وتغير الهياكل الانتاجية والاطر التنظيمية القروية والإقليمية . فترجع معظما مشاكل نمو النشاط الاقتصادي في دول الخليج وتقررت بدائل الاقليم الأخرى بدرجة متفاوتة ، فترجع معظما مشاكل اقتصادية واجتماعية واقتصادية مالية ، مع عوامل أخرى مشتركة ، إلى اختلال التوازنات الاقتصادية وتقليص برامج التنمية في وقت كانت فيه هذه الدول في أشد الحاجة لزيادة الاستثمارات وحدثت دعة تنوية كبيرة كما أدى الخلل في الاقتصاد الكلي والتشكك في احتمالات السياسة على المدى الطويل ، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في كثير من بلدان الاقليم . إلى تقويض المناخ الاستثماري المحلي والمناخ في مروب براس المال الوطني وأرجع نقص الاستثمارات الزراعية إلى ارتباطا لتشريعات الاستثمارية بأجراما ك بيروقراطية معقدة نتيجة تعدد الجهات الشارفة على عملية وتنفيذ وتسيير الاستثمارية ، وانخفاض كفاءة الاستثمار في الزراعة والذي تسبب فيه أيضا نقص التمويل في مجال الزراعات والتسويق الزراعي وضعف الاطر المؤهلة خاصة في مجال اعداد وتنفيذ للتشريعات الاستثمارية وطورة السياسات الزراعية بصورة تثير الجوانب الكافية للمستثمرين وعدم وجود حقوق ملكية واضحة للأراضي الزراعية في بعض البلاد الاقليم الأمر الذي لا يساعد على توجيه الاستثمار نحو الإنتاج ويعرض الموارد الزراعية إلى سوء الاستغلال ويؤثر سلباً على البيئة □





المصدر : *الشرق الأوسط*

٢٦ يـ ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## **اتفاقية الجات : وحقيقة**

# **تأثيرها على الاقتصاد المصري**

• **علاء الدين مصطفى**

منذ الإعلان عن انتهاء مفاوضات جولة أورو جوى والتي تدور منذ سبع سنوات في إطار اتفاقية الجات لتحرير التجارة الدولية ، تباينت وجهات النظر حول نتائج المفاوضات .. فالبعض يرى أن هذه الاتفاقية لا تآتى بأعباء جديدة على الاقتصاد المصري . في حين يرى البعض الآخر أن نتائج المفاوضات جاءت لتعزيز مكسب الدول المتقدمة في التجارة الدولية . بينما تتزايد الأعباء على الدول النامية ومن بينها مصر .. !!

لما هي نتائج جولة أورو جوى ؟ وما هي المزايا التي حصلت عليها مصر . وفي المقابل ما هي الأعباء والالتزامات عليها ؟ وما هي الأسس والمعايير الاقتصادية لتقييم نتائج هذه المفاوضات من وجهة النظر المصرية ؟ وما الأثر على تجارة مصر الخارجية خاصة وأن فترة الواردات تتزايد ستة واء أخرى ؟ وكيف ينظر خبراء الاقتصاد إلى هذه النتائج ؟ وأخيرا كيف نعظم الإيجابيات التي جاءت في هذه الاتفاقيات .. ونحد من الأضرار والسلبيات والالتزامات ؟ !

**• وزير الاقتصاد : المزايا متعددة وأيضاً تفرض التزامات**  
**التحدى تطوير المنتج بأقصى جودة وأقل تكلفة**







المصدر: *الجزيرة*

٢٦ جمادى الأولى ١٩٩٤

التاريخ:

للتشور والخدمات الصحفية والمعلومات

ينبغي على الدولة المتعاقدة إخطار الدول الأخرى بمثل هذه الإعانات التي سوف تؤثر تأثيراً بالغا على الدول الأخرى المتعاقدة ، فإن المفاوضات يمكن لها أن تؤدي إلى رفع وإلغاء هذه القيد .  
— إمكانية وجود حواجز تعمل على الحد من الزيادة السريعة في الواردات في حالة تأثيرها تأثيراً بالغ الضر على الإنتاج المحلي .  
— إلزام الدول المتقدمة بضروة مساعدة الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية وزيادة معدلات النمو بها ، ومعالجة الخلل في ميزانها التجاري ، وذلك من خلال تخفيض أو إلغاء

القيود على صادرات الدول النامية ، وتخفيض أو إلغاء القيود القائمة والتي قد تؤثر تأثيراً مباشراً على نمو واستهلاك المنتجات التي يكون مصدرها الدول النامية .

#### مفاوضات دولية مستمرة

ولقد تم منذ عام ١٩٤٧ ثمانى جولات من المفاوضات الخاصة بالتجارة الدولية .. ولقد كانت نتيجة الجولة الأولى من المفاوضات باعرة من حيث تخفيض الجمارك على عدد كبير من السلع ، حيث أثرت على نحو ٤٥ ألف سلعة أو ثلثي التجارة الدولية .. وركز اهتمام الجولات الست الأولى والتي تمت منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٦٧ على تخفيض التعريفات الجمركية .. ومع التخفيض التصاعدي للتعريفات ، أصبحت القيود غير الجمركية موضع اهتمام أكبر فيما بعد .. لذلك ركزت الجولة السابعة التي عقدت في طوكيو على هذه القيود غير الجمركية مثل الإعانات والإعفاءات والمشتريات الحكومية . ولقد امتدت جولة أوروبا والتي عقدت منذ عام ١٩٨٦ . واستمرت أكثر من سبع سنوات لتنتهى في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ ، بعلاج قطاعي الزراعة والمنسوجات والملابس .. وهما قطاعان اقلتا من ضوابط الجلات على امتداد عدة عقود .. بالإضافة إلى سعيها لمعالجة العمل الذي لم يستكمل في جولة طوكيو فيما يتعلق بالخدمات .. ووقف ما حدث من تآكل الجلات خلال السبعينات والثمانينات عن طريق إساعة استخدام قوانين التجارة العادلة المتعلقة بمكافحة إغراق الأسواق وموازنة الإجراءات المناهضة للدمر .

وعلاوة على ذلك فقد تضمن جدول الأعمال إشغالات هامة لاختصاصات الجلات .. وذلك بإدراج المسائل الجديدة التي تشمل التجارة في الخدمات ، والمسائل المتعلقة بالتجارة فيما يتصل بالملكية الفكرية والاستثمار .. والتدابير المتعلقة بتقوية الجلات بوصفها منظمة بالإضافة لكونها اتفاقية .

أما يقول وزير الاقتصاد ؟

في البداية وقبل أن نبحث في آثار اتفاقية الجلات ونتائج جولة أوروبا على الاقتصاد المصري لابد أن نلقي الضوء على أهمية الجلات في تحرير التجارة الدولية . قامت الحرب العالمية الثانية ، قامت الولايات المتحدة بالدعوة لعقد مؤتمر للتفاوض على اتفاقية شاملة بشأن السياسة التجارية .. وفتت المفاوضات في هذا المؤتمر على أساس ثنائي لتخفيض الجمارك على السلع .. ثم جمعت هذه الاتفاقات الثنائية لتشكل اتفاقية شاملة متعددة الأطراف ، أصبحت تعرف باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « جات » GATT . وتم تبني هذه الاتفاقية رسمياً عام ١٩٤٧ من قبل ٢٢ دولة .

ويمكن تحديد أهم بنود اتفاقية الجلات في :  
● أولاً : أن تتم التجارة بدون تمييز بمعنى أن تطبق سياسة الدولة التجارية على جميع الدول بدون تمييز ، ولضمان تطبيق مبدأ عدم التمييز طلبت الجلات من الدول الأعضاء استخدام سياسة مبدأ الدولة الأولى بالرعاية عند فرض الحماكم .

وعلى كل ، فإن الجلات تسمح بالتمييز تحت قطاع اتفاقيات التجارة التفضيلية ، حيث تنفق بعض الدول على إزالة الجمارك كلية بين بعضها البعض ، مع بقاء الحواجز أمام الدول غير الأعضاء . وتعتبر المجموعة الاقتصادية الأوروبية مثلاً تلك الاتفاقيات

● ثانياً : لا تسمح الجلات باستخدام القيود الكلية على التجارة ، مع وجود استثناء بالنسبة للدول التي تواجه صعوبات في موازين مدفوعاتها . والدول التي تعاني من حالة عجز شديد في العود النقدية أو أي سلعة رئيسية

● ثالثاً : نظراً لأن الرسوم المفروضة على الواردات تشكل عيقاً رئيسياً أمام التجارة ، فإن الدول الأعضاء في الاتفاقية تقوم من وقت لآخر بإجراء المفاوضات فيما بينها لتخفيض مثل هذه الرسوم . إن ذلك يؤمن الدول ذات التعريفات الجمركية المرتفعة ، يكون اشتراكها وأي تخفيض في رسومها الجمركية فعالاً ، وبهذا نجد من عبء استمرار ونجاح الجلات يتوقف بصفة أساسية على الدول ذات التعريفات الجمركية المرتفعة

● رابعاً : نصت الاتفاقية على وجود بعض القيود والوسائل المختلفة لحماية بعض السلع وأهمها :

— السماح بفرض ضرائب استهلاكية داخلية على السلع المستوردة من الخارج . ولها مثل من الإنتاج المحلي ، أعلى من تلك التي تفرض على السلع التي ليس لها بديل محلي .  
— لا يوجد قيد على الإعانات التي تقوم الدول بمنحها ، والتي من شأنها التأثير على استيراد أو تصدير سلعة معينة ، مما يؤثر على صادرات أو واردات الدول الأخرى .. ولكن





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ شعبان ١٤١٤

المصدر : ٢٦ شعبان ١٤١٤

التجارية الدولية من تطور على مدى الـ ٤٥ عاما الماضية منذ نشأة الجات في عام ١٩٤٧ .. وقد انعكس كل ذلك في وثيقة ختامية تضم الاتفاقيات التجارية تحت هيكل تنظيمي تدور فيه الجات الحالية ليحل محلها اتفاقية دولية أعلى لها اسم منظمة التجارة الدولية .

ولما كانت مصرا عضوا في الجات منذ عام ١٩٧٠ ، فقد شاركت مصر في هذه المفاوضات بنشاط منذ بدايتها وحتى نهايتها من منطلق قناعتها بالاتساع في الاقتصاد العالمي ، ويدافع من المرحص على التعاون مع الدول للتوصل إلى نتائج تحقق لها تنظيم المكسب وتحميع الالتزامات وذلك بإتقان والتفاوض مع مصالح الدول الأخرى المشاركة في الجولة والتي تعارضت مع البعض .. وافتتحت مع البعض الآخر وذلك بشكل بناء .

### ● واضاف وزير الاقتصاد :

وهناك عدة حقائق لابد أن نذكرها في إطار تقييم اتفاقية الجات :

● ان مصر لم تلتزم ولا تتلزم بتحمل اعباء تفوق قدرتها ، كما ان الالتزامات التي ترتبت على مصر في إطار هذه الجولة ، لم تزيد عن الالتزامات على الدول النامية الأخرى ، بل هي أقل بكثير من تلك الدول نتيجة لتطبيق بعض

المعايير التي توفر معاملة أفضل أو التزامات أقل للدول صغيرة الحجم في التجارة الدولية ، أو دول ذات الدخل الفردي المشابه للدخل في مصر . ● انه من حسن الحظ لمصر ، أن يواكب مشاركة مصر في المفاوضات التي انتهت في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ في التجارة الدولية مع برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر .. ويصير لا يرتب اتفاق الجات الأخير ، التزامات تفوق ما اتخذته مصر فعلا في إطار البرامج الذاتية التي اتخذتها خلال السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة .

● ان مصر عضو في الجات منذ عام ١٩٧٠ بعد أن تفاوضت على الدخول فيها على مر ثماني سنوات منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٠ .. وهي في وضع أفضل من الدول التي وعت أهمية الجات مؤخرا وتسمى حاليا للانضمام وتلك الدول ستتحمل اعباء التزامات الجات بشكل مضاعف .

### تحت سماء طولية

● المرونة الممنوحة لمصر في مختلف الاتفاقيات من حيث تنفيذ مستوى الالتزامات والإعطاء من بعضها ، والمرونة في تطبيق البعض الآخر ، بما يتواءم مع خطوات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذتها ، وتتخذها مصر حاليا ، والمزايا التي ستحصل عليها في ضوء التزامات الدول الأخرى .. إلى جانب الفترات الطويلة المسموح لمصر بتطبيق التزاماتها خلالها أو الفترات الانتقالية التي تستدعي تنفيذ بعض الالتزامات .

والسؤال المطروح الآن بعد هذا العرض السريع .. ما تأثير نتائج جولة أوروجواي التي انتهت في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ على الدول النامية ومن بينها مصر ؟

عقد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمود محمد محمود عدة لقاءات لتوضيح آثار ونتائج جولة أوروجواي على مصر .. وأوضح بداية أن الجولة ستنتهي رسميا في اجتماع وزاري سيعقد في مدينة مراكش بالمغرب في ١٢ أبريل ١٩٩٤ .. وسيبدأ إنفاذ هذه الاتفاقيات بعد تصديق برلمانات الدول الأعضاء والمشاركة في المفاوضات عليها بعد ذلك في أبريل ١٩٩٥ . وأشار إلى أن الاتفاقيات التي تفاوضنا عليها خلال السنوات السبع الماضية ليست شرا مستطيرا . كما يقول البعض ، ولا هي منحة من السماء . فما هي إلا إطار يحكم علاقاتنا التجارية مع الدول المختلفة يعطي لنا حقوقا ويرتب علينا التزامات ومهما تكن هذه أو تلك فما هي إلا عبارة عن فرص يجب استغلالها ، وتحديات علينا قبولها والتكيف معها ، سواء من الحكومة أو رجال الأعمال من القطاع العام أو الخاص .

وهذا يتطلب تطوير المنتج المصري ليكون عند أعلى مستوى من الجودة ، وأقل سعر ممكن للمنافسة . وهذا تحد علينا قبوله إذا أردنا أن

نحقق التقدم .. خاصة وأن كل الظروف مهيأة لمصر سواء على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى جزئية التجارة الدولية ، أن نتقدم وتتأصل لكي نصل إلى مصاف الدول التي سبقتنا ولا تختلف ظروفها كثيرا عنا .. كما أن الجانب القوي عرس نتائج اتفاقية الجات وأثارها على الاقتصاد المصري .

### مزايا لفضيلية مصر

وأشار وزير الاقتصاد : إلى أن جولة أوروجواي والتي استمرت لأكثر من سبع سنوات منذ إعلان بوتناتل إيسة في أوروجواي في سبتمبر عام ١٩٨٦ ، قد أسفرت عن أكبر مجموعة من الاتفاقيات التجارية الدولية في تاريخ الجات منذ عام ١٩٤٧ .. وغطت مجالات عديدة ومتشعبة من التجارة الدولية لم تشهدها من قبل . تؤثر على معظم أنشطة الاقتصاد في دول العالم .. فقد غطت إلى جانب تحرير التجارة الدولية في المجال التقليدي للسلع المتطورة كالزراعية والمنسوجات والسلع الصناعية المختلفة مجالات أخرى كتجارة الخدمات مثل الخدمات المالية والسياحية والنقل والخدمات الموهنية أو السلع غير المتطورة .. كما غطت أيضا مجالات أخرى مثل أمور التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية .. كما عالجت الجولة قواعد الجات لكي تساهم ما طرا على العلاقات





المصدر: *البيان*

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ جمادى ١٩٩٤

● وبالنسبة للأضرار التي ستجنيب عن تخفيض الدعم على بعض السلع الزراعية التي ستورد من مصر، أشار محمود محمد محمود وزير الاقتصاد وقال إن الدعم سينخفض على السلع الزراعية بنسبة ٢٠٪ على مدى ست سنوات ابتداء من عام ١٩٩٥.. كما إن أي ضرر سيحقق بمصر ستحصل على التويض المناسب وأشار إلى أن السؤال الذي ينبغي أن نعمل جاعدين من أجله هو: كيف نخفض تكاليف الإنتاج والسلع والخدمات المصرية لكي تقترب من السعر العالمي وتحقق المنافسة.. فنحن ندخل مرحلة جديدة بكل المعايير.. وإن يحقق النجاح إلا الذي يصل ويتفوق ويتفوق ويمتدح بميزة نسبية في منتجاته

كما أشار وزير الاقتصاد إلى أن اتفاقية الجات تيسر انتقال العمالة، وأوتفرتنا لهذه الميزة ودرينا الأيدي الماملة لدينا يمكن تعظيم المكاسب في هذه الميزة.. فضلا عن أن صناعة السياحة لدينا ميزة نسبية فيها!

#### من حماية الصناعة الوطنية

● وتحدث الدكتور محمد مأمون الوزير المفوض ورئيس المنظمات الدولية بالتمثيل التجاري ورئيس وفد المفاوضات المصري المشارك في جولة أوروڤاوي وقال إن مصر حصلت على العديد من المزايا في اتفاقية الجات

وإذا كان هناك حديث يدور عن أن اتفاقية الجات تأتي على حساب الدول النامية.. لابد أن أدرك أن الدول النامية تشمل أيضا دول النور الـ١٠ بوية.. وهذه الدول ألقت عليها الاتفاقيات اعباء والتزامات أكبر من مصر وهذا نتيجة لتطبيق بعض المعايير التي توفر معاملة أفضل أو التزامات أقل للدول صغيرة الحجم في التجارة الدولية أو دول ذات الدخل الفردي المشابه للدخل في مصر.

وأشار الدكتور محمد مأمون إلى أن معاملة مصر على أنها دولة صغيرة الحجم في التجارة الدولية وأر لها مزايا عديدة لم تحصل عليها دول أخرى.. مثل، حق فرض قيود على الواردات لحماية الصناعة الوطنية.. وبموجب ذلك يمكن أن تقوم بعمل نظام الحصص كإجراء وقائي لفترة معينة لحماية صناعة معينة.





المصدر:  

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٢٠ - ١٩٩٤

### مصر أبلغت أمريكا

### ملاحظات على الجات.

صرح رونالد ريغان وزير التجارة  
الأمريكي بأن مصر قد أبلغته بتأييد  
اتفاقية الجات، الاتفاقية العامة  
للتجارة الحرة بين أمريكا  
ومصر والدول النامية وقال - ليون  
غوبل من الشرق الأوسط أن مصر  
أبلغت بتأييد الاتفاقية على تصوير  
الغزل والتصويرات. ويبدو ريغان من  
أنه المستوحى للمصريين، وكذلك رجال  
الأعمال، وأضاف أن الاتفاقية تشمل  
١١٤ دولة، ومن المصمم أن تشمل  
توقعات كل الأنواع، ولكن هناك  
قواعد لجان استقرت على تلكها.





## «الجات».. والفيتو الاقتصادي الدولي!

مزايا تلك فرصة حتى منتصف أبريل القادم لمعالجة الآثار السلبية للاتفاقية الجات الأخيرة. وهي فرصة يتيح للتخيار فجزي للاتفاقية ولا تتج ليلفيل مقبولها وسريتها. ولكنها على الأقل نتج الاتفاق على مبادئ إضافية تلحق بالاتفاقية لتخفيف سلبيات الاتفاق على التجارة الخارجية للدول النامية وعلى الإسوان الداخلية لهذه الدول وعلى صناعاتها وصناعاتها. أو على الأقل تضمن قبول الدول الصناعية الكبرى صاحبة الامتيازات والزايما والأرباح لمبدأ انضمام صناعي دولي، تحول فيه نسبة متلف عليها من الأرباح لحققها لتعويض جانب من خسائر دول العالم الثالث وكذلك مسانبتها لتطوير وتحديث قطاع التجارة الخارجية ليكون أكثر قدرة وكفاءة للعمل والانتشاد وفقا لأحكام اتفاقيات الجات وشروطها.

وترتبط الفرصة الأخيرة بان سريان اتفاقية الجات الأخيرة بتطلب استكمال توقيع الوزراء الشخصيين بالدول الأعضاء في الاجتماع الوزاري الذي يعقد بمدينة مراكش بالملكة المغربية في منتصف أبريل القادم وما يرتبط بذلك من موافقات تشريعية وإيرها. كن التوقيع بتضمن قبول بالانضمام إلى الاتفاقية الجديدة التي ستحل محل الجات وهي منظمة التجارة العالمية بكل ما تتضمنه من شروط والمضوية والانضمام لتصل في النهاية التزامات على الدول الأعضاء وهي التزامات لا يمكن التخل منها أو التخفيف من تأثيراتها.

وبعيدا عن الخصائص الرأسمالية والجزئية لاتفاق الجات الأخير وبعيدا عن حساسيات الكسب والخسارة فإن هناك جانباً بالغ الأهمية والمختلطة يرتبط باستكمال مفاوضات دخول وتسييم الاقتصاد العالمي والتبني السطوة الدولية الاقتصادية مع إضافة منظمة التجارة العالمية إلى جنتي السلطة السابقتين وهما البنك الدولي والائتمار والتعير وصندوق النقد الدولي. وهي سلطة بالغة الأهمية في بياض النظام الاقتصادي الدولي الجديد مع امتلاكه اخترا أسطة الرقابة حق التفتيش على نظام التجارة الخارجية العالمية بكافة مفرقاتها السلعية والخدمية والفكرية والثقافية وهو ما يحتاج إلى ترتيبات وإمبيرات إضافية على استحد دول العالم جميعا وعلى الخصص للاق قوة والضعفاء في دول العالم الثاني. كن ملاحج للفيتو الاقتصادي للجمعية الدولي وهو فيتو تحركه بالضرورة مصالح وأنظمة التبار والارواء ويتجسد في تكثير من الأحيان مع مصالح وحقوق دول وشعوب العالم الثالث التي تخدمها التزام التنمية ونظمت من بين بينها كل يوم مشروعات وتطعات القمو والقسم وفي ظل تدبيرات القهوة السطوة بين التصديرات الإثنية والفرار في عالم اليوم واتساعها والباع والحد مع عالم القرن القادم فإن استكمال سلطة المجتمع الدولي على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية يصبح قضية بالغة الأهمية تحتاج إلى ميزان حساس للقباس والتأثيرات والالتزامات وأيضا للقباس للقوى والقدور والحدود. ويجب أن يتم الاستفادة من خبرات حق الفيتو السياسي وتطبيقاته الأخيرة في ظل الأحادية الدولية وإنهاء الدول الخمس الكبرى سلطة للقاعدة الثامنة في مجلس الأمن لاتجاه قبولية الأكثر وهي الولايات المتحدة وهي تسمية واضحة وظاهرة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط دول الكتلة الشرقية والانزلاق العالم الغربي بفاعلية والتأثير والتوجيه.

وعلى اتفاق تجريبي وفاعليته وتكثيره في الجات أو في للنظمة التجارية للتجارة بعد انشائها إكمن تقديره وحسابه لا بالمحدودية والنقص الشديد في اتفاقية الجات تشد في عضويتها ست دول عربية فقط ولا تقتصر سلبيات على الدول الأقل غنى ولكنها تشمل أيضا الدول الخارجة قضية تسميا أكثر تتبع أصلا مبدأ حرية التجارة الخارجية منذ سنوات وسنوات لأن خطتها بةلغة الصروح في مجال الاستثمار الصناعي والزراعي وفي مجال الخدمات المالية وغيرها مستعرضها عبرات كلفة وستكون لها تأثيراتها المالية السلبية على برامجها للاستثمار في هذه الخطط الاستثمارية القائمة على استراتيجية رئيسية لدعم تقضي بتوفير الطاقة والخدمات المختلفة للمرافق العامة والأراضى بأسعار بالغة الانخفاض تختلف كثيرا عن الأسعار العالمية وكان ذلك عنصر جذب رئيسي للاستثمارات المحلية ولشما للاستثمارات الخارجية للتخفيف في مناطق صناعية كانت تنشر بالمتلاق والتوسع الكبير في المستقبل القريب. وهي خطط سبقتها بالضرورة ويعترض طريقها الاتفاق الأخير للجات وعلى سبيل المثال فإن بعضا منها ينتج سلعا زراعية تكادها اشخاص اشغال مختلف





المصدر :

٢١ - ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العملية عن طريق الدعم المباشر وغير المباشر بكافة قصور والإشكال. وفي الوقت الراهن فإن الدول النامية تحتاج لتسيب مداخلاتها مع العالم الخارجي واستمرار تدفق القروض والمستلزمات والمخ إلى رضا وقبول منتظمين دوليتين هما صندوق والبنك وفي المستقبل القريب ستحتاج إلى رضا وقبول طرف ثالث هو منظمة التجارة العالمية وهو ما يوسع نطاق السياسة الدولية العليا ودخلاتها مع الزيادة المحلية والأجنبية واتساع نطاق تأثير العديد من الاقتصادى الدولي على الاختيارات والقرارات الاقتصادية. بل والأهم من كل ذلك تقليل فرصة التواضع بين القواعد الدولية وبين الظروف المحلية الخاصة لأن الاتفاقيات الدولية أصبحت تتضمن من القيود والشروط ما يمنع استخدام الأسلحة التقليدية لمنع الذمو وتوسيع نطاق الاستدما والانشط الصناعي والزراعي وهي الأسلحة التي استخدمت على نطاق كبير في الدول الصناعية الجديدة السواء بالعموم الاقتصادية وهي نفس الأسلحة التي استخدمتها الدول الصناعية الكبرى لحاق الخسائر المادي والاستثماري والانتاجي للبلاد لتجاوز لزمات الركود والانهيار وايضا لمنع فترة التحول الحرجة من اقتصاديات تنحيز للماضي التقليدية للثورة الصناعية إلى اقتصاديات فاعرة على المنافسة في ظل الصاعدين الحديثة للثورة التكنولوجية والاتقال من صناعة السلع التقليدية إلى صناعة تقنية الحديثة.

أيد من حصر وتقييم الجوانب السياسية للاتفاق لجات الأخير وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث وأستفادة من خبرة الطابع السياسي لروشتات الإصلاح الاقتصادي التي تقدمها المنظمات الدولية الاقتصادية. وهي رؤى شتات إصلاحية لا تتوقف حول الاحداث النمطية للاقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية ولكنها تتحدث عن الرقعة الوثيق بين الإصلاح الاقتصادي والاصلاح السياسي وتأثيرات ذلك على الاستقرار والأوضاع القبلية في دول العالم الثالث بسلامتها وأجتماعها وكذلك بمضبوها وحسناتها. وما يعكسه ذلك من مرحلة قديمة أيد وأن تشهد تغيرات شاملة اقتصادية وسياسية مازال

للعالم الثالث غير مؤهل لمواجهةها والتعامل معها. وبما في جانب باق الأهمية يرتبط بالثالثة لجات الأخيرة وهو أن الدول الصناعية الكبرى شكل عالم خبير للثورة التكنولوجية وقد تطلبت لها معلومات أكثر وتجمع الاقتصادي وضعت بالفعل قواعد التعامل مع سوقها التصديرية والتسويقية والتسويق للثالث لسلمها وخدماتها في حين أن العالم الثالث ينقل عالم الخبير وهو مبعثر منقسم الوحدات متناقض المصالح جعل بكافة أوزار الأخلاق الاقتصادي وجمع لكذلك الإصلاح للثالث البهيفة والموجهة. وكل ذلك أيد وأن يستوجب مواجهة ليد أن يكتمل العديد الاقتصادي وتقسيمه ويكونه وثاقه. وصحيح ولما أؤمن ألا الخضوع لشبهته وأوامره ونواياه





المصدر :



٢٢٠٠٠٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## تقرير لمبارك من الحزب الوطني حول آثار «الجات» على الاقتصاد المصري مفاوضات مع السوق الأوروبية لالغاء القيود أمام تصدير منتجاتنا الزراعية

كتبت - نهال شكرى وعصام عبد الكريم:

أكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي أنه سيتم التفاوض مع السوق الأوروبية بشأن القودود الخاصة بحمض ومواسم تصدير بعض المنتجات الزراعية المصرية للسوق وللغاء تلك القودود في إطار اتفاق بين مصر والسوق الأوروبية وعرضه ضمن الاتفاقية الجديدة. كما سيتم بحث كيفية التظلم على الزيادة في أسعار صادرات الدول المتقدمة للدول النامية بحيث لا تؤثر على أسعار السلع الغذائية وذلك باستمرار تقديم المعونات والدعم الغذائية بشرط ميسرة من الدول المتقدمة لفترة ٦ سنوات.

وأكد الدكتور والى أن اتفاقية الجات ستشجع الإنتاج الزراعى بمختلف جوانبه فى مصر وفى الدول النامية حيث تلقى بالغاء الدعم على صادرات الدول المتقدمة للدول النامية والفقر، خاصة فى مجال تصدير المواد الغذائية كما تستعد من سياسات التفرغ التي كانت تقوم بها هذه الدول وقد حصلت مصر وبصفة خاصة على من دعم صادراتها الزراعية كملاحة استثنائية.

وأوضح أن ساهم لخفض من خطوات فى تصدير قطاع الزراعة فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى بعد خطوات عامة تلى بحماية القطاع الزراعى من أى تقلبات مرتقبة حيث لها تعلق كافة مشكلات الاتفاقية الجديدة.

وهرح الدكتور سعد نصار مستشار الوزارة والمصرف على قطاع التأمين الاقتصادية بأن اتفاقية الجات الجديدة يبدأ سريانها بعد عقد المؤتمر الوزارى للاتفاقية فى المغرب فى ابريل القادم. وبعد التوقيع عليها من حكومات ووزارات الدول ويتم بموجب الاتفاقية لغاء الحظر على استيراد وتصدير المنتجات الزراعية مع خفض التعريفات الجمركية فى الدول المتقدمة بنسبة ٢٦٪ خلال ٦ سنوات وفى الدول النامية بنسبة ٢٤٪ خلال ١٠ سنوات بدءا من أول يناير ١٩٩٥ مع اعتبار فترة الأساسى من مؤسمة على ٨١ و ١٩٨٧. كما تنص الاتفاقية على خفض الدعم الداخلى للإنتاج الزراعى فى الدول المتقدمة بنسبة ٢٠٪ خلال ٦ سنوات ونسبة ١٣٪ فى الدول النامية خلال ١٠ سنوات. وذلك على مستوى جميع المنتجات الزراعية. مع السماح ببعض الدعم للمنتجات الزراعية بنسبة ٨٠٪ للدول النامية. وه/ للدول المتقدمة فى حالات محددة.

اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى، تمهيدا لرفعه الى القيادة السياسية فى موعد اقصاه منتصف مارس القادم. قبل عقد لاجتماعات «الجات» فى المغرب فى ابريل القادم

ومن ناحية اخرى صرح الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى بأنه سيتم عقد اجتماع موسع مع لجان الصناعة والتقل والمواصلات لوضع تصور شامل لآثر



# مصر في دائرة تجارة الخدمات

## دعوة للاستثمار في مجالات البنوك والتأمين والأوراق المالية والتشييد والسياحة

الاتفاقية، لأن الدولة أنامية. لن تستطيع أن تنافس الدول الكبرى في مجال الصادرات السلعية.. أو الخدمات.. وكان رد الدول الكبرى خالصا وقالت.. اذا كان امام الدول النامية طريق

كثير الحديث في الآونة الأخيرة، عن اتفاقية تحرر التجارة العالمية، الجات، ووطعت عليها حتى الآن نحو ١٢٠ دولة.. وقال البعض إنه كان يتعين على الدولة النامية الاتوقع على هذه

أخر، فاعلمها أن تنجيه اليه.. ان حجم التجارة بين الدول الكبرى ٢٨٠٪.. ويكفي أن الاتفاقية تضمنت نصوصا تعطي الدول النامية مرونة ومزايا لم تحققها أى اتفاقية من قبل.

المستشارين.. تحولت وزارة الاقتصاد الى غلبة لا تهدأ.. اجتماعات مكثلة يقدمها محمود محمد محمود وزير الاقتصاد مع جهات التمثيل التجاري ورجال الأعمال.. وعمل الجانب الآخر اجتماعات يقدمها اسماعيل حسن محافظ البنك المركزى مع رؤساء البنوك واجتماعات أخرى يقدمها الدكتور محمد حسن فتح النور رئيس هيئة سوق المال مع اشرف شمس الدين رئيس اللجنة الفرعية للتجارة في الخدمات.. وكان الهدف من هذه الاجتماعات دراسة كيفية استفادة مصر القصور من هذه الاتفاقية التي أصبحت جزءا لا يتفصل عن النظام الاقتصادي العالمى.. والذي لا يستطيع مصر ان تعيش بمعزل عنه.. الا كانت خسارتها كبيرة.

## دول العالم تفتح ابوابها امام العمالة المصرية المنتظمة والتكنولوجيا

منذ ١٥ ديسمبر الماضي تاريخ اعلان اتفاقية الجات بعد مفاوضات استغرقت ٢٨ جولة شاقة.. ودول العالم ليس امامها الا الاعداد المرواجية.. البرلمانات والهيئات.. ورجال الأعمال تناقش تفاصيل هذه الاتفاقية التي جاءت في نحو ٨٠٠ صفحة تتضمن كل سفينة وكبيرة عن المطلق والواجبات للدول الأعضاء.. ول مصر عقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعا حضره الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء.. والدكتور احمد فتحى مرسى رئيس مجلس الشعب.. والدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى والوزراء وكبار المستشارين.. تحولت وزارة الاقتصاد الى غلبة لا تهدأ.. اجتماعات مكثلة يقدمها محمود محمد محمود وزير الاقتصاد مع جهات التمثيل التجاري ورجال الأعمال.. وعمل الجانب الآخر اجتماعات يقدمها اسماعيل حسن محافظ البنك المركزى مع رؤساء البنوك واجتماعات أخرى يقدمها الدكتور محمد حسن فتح النور رئيس هيئة سوق المال مع اشرف شمس الدين رئيس اللجنة الفرعية للتجارة في الخدمات.. وكان الهدف من هذه الاجتماعات دراسة كيفية استفادة مصر القصور من هذه الاتفاقية التي أصبحت جزءا لا يتفصل عن النظام الاقتصادي العالمى.. والذي لا يستطيع مصر ان تعيش بمعزل عنه.. الا كانت خسارتها كبيرة.







تولها أهمية لحماية الأخلاق العامة والأمن والنظام والصحة العامة والقيم الثقافية والبيئية .. وإذا كانت الدولة تقدم عليها من الدعم أيضا فخطار الدول الأعضاء ..

### التكنولوجيا والتعاون الفني

إن انضمام أي دولة إلى الاتفاق ، لا يعني قبولها بتجديد التجارة في الخدمات إلا في القطاعات الرئيسية والفرعية التي تريدها الدولة ، ولذا للشروط التي تصنفها حسب ظروفها .

وخلال جولات المفاوضات ، اعلنت مصر رغبتها في الدخول في التجارة الدولية للخدمات لبعض القطاعات الاقتصادية التي تحثر بالفعل من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي وقدمت التزاماتها بما يشي واحتياجاتها لاستيراد الخدمات المطلوبة التي تحقق لها التقدم التكنولوجي والتأهيل الفني ، ول الوقت نفسه تصدير ما تسمح به قدراتها التنافسية من خدمات لدخول الأسواق الخارجية .

ويؤكد المسئولون في وزارة الاقتصاد .. ووزارة الخارجية أنهم قاموا بدراسة متأنة لآثار هذا الاتجاه في مصر ، في قطاع التوظيف ، أنشطة البنوك ورأس المال والتأمين ، وطاقات السياحة والتشجيع والبناء ..

وسبق تقديم مصر للالتزامات إجراء مشاورات ثنائية على مدى عامين تقريبا مع الدول المشاركة الكبرى ، حيث تركزت هذه المفاوضات على تأكيد موقف مصر بعدم فتح قطاعات الخدمات للتحرير إلا بعد التحقق من مدى قدرات هذه القطاعات على المنافسة .. أو طبقا لاحتياجات النشاط الاقتصادي المصري في الخيرية والتكنولوجيا الأجنبية .

### دعوة مصرية للاستثمارات

ول الوقت نفسه طلب الوفد المصري برئاسة السفير صغير مغفور زهران ، بشروط تقديم الدول الكبرى التزامات من جانبها بفتح أسواقها أمام صادرات مصر للخدمات المصرية ، وخاصة في العملة النشطة والمهنيين . وحات الالتزامات المحددة التي قدمتها مصر بصفة علمة بمثابة دعوة للاستثمارات الأجنبية للجهة الدولية حقا للتشجيعات الوطنية وشهدت قطاعات البنوك والتأمين وإعادة التأمين والأوراق المالية أولا السماح بإنشاء بنوك مشتركة والتزام الشركات الأجنبية بتدريب العاملين في البنك . كذلك السماح بإنشاء فروع البنوك الأجنبية وفقا للشروط التي يحددها وزير الاقتصاد والشراكة الخارجية لاندخول إلى احتياجات السوق المصرية .. أيضا السماح بإنشاء مكاتب تمثيل للبنوك

ولا شك أن مصر في موقف أفضل من دول كثيرة . لأنها خلت خطوات كبيرة في مجال الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف لها الطريق أمام الاستفادة من اتفاقية « الجات » . فقد اكدت إجراءات الإصلاح على سياسة تحرير الاقتصاد القومي وإزالة العوائق ، التي حالت فيما بين دخول مصر في دائرة الاقتصاد الدول وبشكل مناسب والملائم . وذلك سعت مصر بقلية الدول النامية والاشتراكية والصين في انتهاج سياسة الإصلاح ، مما يفتح المجال أماما للتعامل مع إفريقيا والدول العربية ، خاصة أنها غابت عن مفاوضات « الجات » باستثناء المغرب وتونس والجزائر .

ويقول أشرف شمس الدين ممثل مصر في لجنة تجارة الخدمات .. إن أحكام الاتفاقية الجديدة لن ترتب على مصر من التزامات أكثر مما ترتب عن إجراءات الإصلاح الاقتصادي .. ومن ثم ستكون الاستفادة المتوقعة من الدخول في دائرة لتجارة الدولية في الخدمات مؤكدة ، خاصة أنها تعتمد على رأس المال والمالة الماهرة

وسلما قطاع الخدمات بكافة أشكاله ببرامج متزايدة في الدخل القومي وتمكين الأفراد في ميزان المرواح ، وخاصة من خلال تحويلات العاملين في الخارج والسياسة وإقامة السويس .. وما يؤكد ذلك أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات ارتفعت من ١٣٪ خلال السبعينيات ، إلى ٢٧٪ في التسعينيات .

وإذا نظرنا إلى الشرايا التي «تمتصّل عليها مصر بصورة مباشرة .. نجد أن الاتفاق يفتح الباب على مصراعيه أمام الصادرات المصرية من الخدمات ، خاصة في القطاعات التي تقدمت فيها وتستطيع المنافسة مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ، مثل الخدمات المصرفية والتأمين وانتقال المهنيين المبرمجين والاختصاصيين للعمل في الدول المتقدمة وغيرها .. كما يستطيع قطاع الاستثمارات المصرية أن يباري دوره في الدول العربية أعضاء الاتفاق ، والدول الإفريقية نظرا للخدمة الكبيرة التي لديها والسمعة الطيبة التي تتمتع بها في هذا المجال .

### علاج البطالة المصرية

أما العملة المصرية في الأسواق الخارجية لتقديم الخدمات « فإن المفاوضات التي ستدعى في مايو القادم ، ستخلق المزيد من فتح الأسواق والدول المتقدمة أمام الإيدى العاملة المسجلة دون الفورية .. ونظرا لأن مفاوضات الدخول إلى الأسواق في

مجال الخدمات مستمرة الآن وحتى الانضمام الوزاري في أبريل القادم ، فإن الفرصة متاحة لنا ، ولها في الإطراف أيضا في تقديم مزيد من الطلبات المصرية في هذا المجال .. الأمر الذي يتطلب قاعدة معلومات يساهم في إعدادها ووزارة القوى العاملة والتنشغيل ورجال الاستفاد في هذا المجال ، خاصة وأنها دولة تعاني مشكلة بطالة اختلفت حولها الأرقام التي تراوحت بين ١,٥ مليون وثلاثة ملايين ، معظمهم من خريجين

هذا الشرط على المعلومات الخاصة بالأمن القومي أو بالأمن الوطني ..

ومن بين الالتزامات أيضا .. قيام الدولة العضو بالتحرير التدريجي لتجارة في الخدمات حسب قدراتها وظروفها .. وحرية الدخول في اتفاقيات تجارية .. وقيام تكملة اقتصادي أو تبادل التفضيلات بين الدول الماسة . السماح باتخاذ إجراءات وإقامة مؤقتة لحماية قطاع الخدمات الوطني من المنافسة الأجنبية .. كذلك حرية الدول الأعضاء في تطبيق أي إجراءات

تحقيق يكتبه :  
جميل جورج



الاجنبية بشرط عدم الجمع بين فرع بنك اجنبي ومكتب تمثيل لنفس البنك ...

تانيا : السماح بإنشاء شركات تأمين سواء مشتركة أو فرعا لشركات اجنبية بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ الاتفاق .. والسماح لشركات إعادة التأمين بممارسة نشاطها فور تنفيذ الاتفاق مع ضمان نسب إعادة التأمين التي يتم استنادها الى كل من الشركة المصرية لإعادة التأمين أو الشركة الافريقية لإعادة التأمين ..

كما يتم السماح بممارسة أنشطة الخدمات للملاحة للتأمين مثل الخدمات الاكتوارية والاستشارات .

335 : أعلنت مصر انه قد تمت إزالة كافة القيود التي تعوق تدفق رؤوس الاموال للاستثمار غير المباشرة .

• أي الاستثمار في الأوراق المالية .

خدمة لاغراض التنمية الاقتصادية ..

والسماح بتقديم كافة الخدمات التي تعمل على تنشيط السوق وتطويره .

وخاصة خدمات ضمان الاكتتاب والسمسة والمقاصة والتسوية وحفظ الأوراق المالية والتسويق والترويج .

وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وإنشاء وإدارة صناديق الاستثمار الجماعي ..

ويؤكد يستفيد المستثمر من امتناع حق ورفعة السوق سواء لى الداخل أو بالخارج لاستثمار الاموال فى ظروف منقصة تحقق له اكبر عائد

رابعا : تم الاتفاق على السماح بإنشاء الفصافى والمطاعم بعد الحصول على تراخيص وفقا لحاجة السوق ..

كذلك السماح للوكالات السياحية التي يتوقف حجم عملياتها على احتياجات السوق ايضا .. كما سيتم فتح السوق المصرى امام الخدمات السياحية مثل : زيارة السياحة .. وخدمات النقل السياحى البرى والذهرى وإنشاء معاهد التدريب السياحية .. والمؤتمرات السياحية

خامسا : السماح بإنشاء شركات مشتركة لنقل الركاب والبضائع .

بشروط الا يقل رأس المال المصرى فيها عن ٥١٪ من اجمالي رأس مال الشركة . ويمثل العاملون المصريون فيها ما لا يقل عن ٩٥٪ من اجمالي افراد الطاقم ..

ايضا إنشاء شركات مشتركة لمشروعات تطوير الموانى ولا يزيد فيها رأس المال الاجنبى على ٧٥٪ .. والاقراد الاجانب على ٧٥٪ ..

سادسا : سمحت الاتفاقية بإنشاء شركات مشتركة لخدمات الإنشاءات والاستشارات الهندسية بحيث لا يقل رأس المال المصرى فيها عن ٥١٪ فى مجال المشروعات الكبرى ..



... حتى  
طبق

# الفول سيتأثر بـ «الحات»

الاتفاقية ترفع أسعار كل

السلع التي تستوردها مصر

الانتاج الجيد  
الخبراء والتسويق النشط  
سبيلنا للبقاء

٣ تحفظات يجب أن تتمك بها مصر قبل التوقيع



في يناير العام ١٩٩٥ بدأ تطبيق الاتفاقية العامة للتجارة الجمرية والتجارة، الشهيرة «الجات» وتنشأ منظمة ثالثة جديدة هي منظمة التجارة العالمية لتنضم إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي... ليكتسب بذلك الميثاق الذي يحكم العالم ويحكم في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

وقد قسمت «الجات» الدول في ثلاث مجموعات الأولى الدول المتقدمة والثانية الدول النامية والثالثة الدول الأقل نمواً أو مكتفية النمو وقد صنفت الأخيرة على أساس قوتها دول يقل دخل الفرد السنوي بها عن ألف دولار، ومصر من بين هذه الدول، وهي عضو في هذه الاتفاقية.

ورغم أن اسم الجات قد يبدو غريباً على المواطن المصري... فإن الخبراء يؤكدون أن آثار «الجات» ستكون إلى بيت وجيب كل مواطن وستؤثر في كل السلع التي يستهلكها... حتى في طبق الفول! وإن تكون في المدى القريب على الأقل آثاراً إيجابية!!

ومصر معروفة كدولة مستوردة رئيسية للغذاء والقمح بصفة أساسية، ثم الحبوب والسكر والزيتون والتبغ والزياد واللحوم، فمن لمستورد منها مليوناً بما قيمته ثلاثة مليارات دولار في المتوسط. واتفاقية «الجات» تدعو إلى تحرير التجارة العالمية والتحرير بخصم إلغاء الدعم بكافة صوره وإن كانت الاتفاقية حدثت اتصاله على مرحلتين:

● الأولى: فرض رسوم جمركية على الصادرات والواردات بدلاً من تحديد حصص منها.

● الثانية: التخلص من الرسوم الجمركية كترجيح بحيث تتلاشى تماماً بعد عشر سنوات بالنسبة للدول النامية والمكتفية النمو، أي في عام ٢٠٠٥.

## الاعطاءات منعت كارثة

وهذا يعني أننا حصلنا على بعض الاعطاءات كدولة مكتفية النمو... فكيف نستفيد من هذه المرحلة الانتقالية؟

● هذه الاعطاءات أو أنها لم تمنح لمصر والدول المشابهة خلال هذه الفترة الانتقالية أصبحت كلفتة بكل المقاييس كما يوضح د. جمال صيغ استاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة... فمن خلال هذه الفترة سبب هذه الاعطاءات أن نتأثر كثيراً نتيجة لإلغاء الدعم للدول المصدرة للغذاء وهي الاتحاد الأوروبي وأمريكا فكان الدعم الخاص بالمنتجات الزراعية هناك سيؤذي السي لارتفاع أسعار السلع الغذائية وهذا من شأنه أن يرفع من الفاتورة أو المبلغ المدفوع للواردات الغذائية في الدول المستوردة للغذاء ومنها مصر ونتيجة لهذا نحن في مصر حصلنا على بعض الاعطاءات منها

استمرار المنح والمعونات تقديراً على الوضع الحالي والحصول على مبيعات مبررة كذلك الحاصل نحصل عليها من أمريكا والحصول على قروض تهدف إلى زيادة الإنتاج وتخفيض الدعم للتخلص بنسب تناضليه.

## بعض الآثار الإيجابية

واستمرار هذه الشروط المبررة بالنسبة لمصر كما يقول د. جمال صيف يخفف من الآثار السلبية فيما يتعلق بمصر كدولة مستوردة للغذاء وهذا في الفترة الانتقالية.

أيضاً توجد تأثيرات إيجابية أخرى في جانب الإنتاج الزراعي في مصر فتجذب لارتفاع أسعار السلع الغذائية والزراعية عموماً بعد إلغاء الدعم على مستوى الدول المنتجة الرئيسية سوف ترتفع الأسعار العالمية للسلع الزراعية بصفة عامة لأنها تدعم بشكل مكثف وهذا له آثار إيجابية على الإنتاج الزراعي في مصر وقد أوضحت خبرة الستين الآخرين مع تخفيض الأسعار العالمية للسلع الزراعية كيف أثر ذلك بشدة... سلوا على الإنتاج الزراعي المصري... وفي المقابل عندما ترتفع أسعار السلع الزراعية عالمياً سينعكس هذا بصورة إيجابية على الإنتاج الزراعي المحلي مما يؤدي إلى زيادة في معدل نموه وبصفة خاصة السلع التصديرية الزراعية حيث هناك احتمالات أن تنعش إلى حد ما صادرات القطن والارز والخضر والفاكهة وهذا جانب إيجابي.

□ كذا: ومبدأ بعدد الفترة الانتقالية؟

● قال: هذا هو الكلام... أننا

وجب ألا ننظر في الفترة الانتقالية التي نحصل فيها على إعطاءات وتركيز في هذا وإنما يجب أن ننظر إلى ما بعد هذه الفترة حيث ستحذر التجارة العالمية بالكامل وسوف تنتهي هذه الاعطاءات.

□ وكيف سيكون الحال؟

● قال: اعتقد أننا سنواجه موقفاً صعباً جداً لأنه سننتهي عملية الحماية التي تسمح لنا فيها بنسب دعم للصادرات وهذا الأول أنه يجب أن نعلم الآثار الإيجابية للاتفاقية على مصر وأن نقلل إلى أقصى قدر ممكن من الآثار السلبية.

□ نحننا لمؤسسات قاندة

كيف!!

● قال: بالاستمرار بشكل مكثف في سياسة الإصلاح الاقتصادي وليس بالشكل الذي تسير عليه الآن وأعني بصفة خاصة الإصلاح المؤسسي لأنه بدون إصلاحات مؤسسية جارية لن نجني أي ثمار إيجابية في إطار اتفاقية «الجات» لأنه سيكون صراع الأكثر كفاءة والاتفاقية في واقع الأمر تعجز لصالح الدول المصدرة في الأساس والاتفاقية أصلاً لصالح القوى الرئيسية في الاقتصاد العالمي، أما الدول النامية والأقل نمواً فدخلت على هامش الاتفاقية ولذلك فليكن يقولون أن الاتفاقية ليس لها آثار سلبية على الدول النامية فهذا كلام من وجهة نظري غير سليم على الإطلاق لأن قرار نظام التموينيات هو اعتراف من جانب الجات بأن هناك آثاراً سلبية مكثفة على مثل هذه الدول... فوجب سرعة إقامة مؤسسات تسويقية تتسم بالكفاءة ومؤسسات تقدمية للتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص ومؤسسات للبحث العلمي





## ساية يونس

استاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة القاهرة يقول انه لابد من التأكيد على أن «الجات» سوف تضر ضررا بالغا بالاقتصاد المصرى خاصة بالنسبة لأثرها على القطاع الزراعى وتجمع على ذلك العديد من الدراسات للدولاية حول الآثار المحتملة لتحرير التجارة الخارجية على الزراعة المصرية.

وتشير إحدى الدراسات الهامة إلى الآثار السلبية لتحرير على العرض والطلب المحليين ومالئ الميزان التجارى باستثناء فائض المنتج الذى يتوقع أن يحقق أدرا من الاستفادة نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للعديد من المنتجات الزراعية. وقد أوضحت الدراسات أن عرض المنتجات الزراعية سينخفض بنحو 2٩,١ بينما الطلب سينخفض بنحو 2١,٤

وستحقق صافي التجارة الزراعية عجزا يقدر بنحو ٨٤ مليون دولار فى الوقت الذى سيحقق فيه المنتجون فائضا يقدر بنحو 3١٣ مليون دولار بينما سيخسر المستهلكون نحو ١٢٠٠ مليون دولار وستكثور زراعية للمجتمع بما يساوى ١٨١ مليون دولار. وللتكامل على أهمية هذه النتائج كما يقول د.بومندور فإن تحرير التجارة الخارجية سيؤدى إلى زيادة ملموسة فى الواردات الزراعية الرئيسية حيث من المتوقع أن ترتفع أسعار القمح بنحو 2٠ ٪ والفرد بنحو 2٣ ٪

والسكر بنحو ٤٠ ٪ والزيتون للبنية ما بين 8 ٪ و 1٤ ٪ وفى الوقت الذى أن تتجاوز فيه الزيادة المتوقعة فى أسعار القطن نحو 2٤ ٪ ومعنى ذلك زيادة كبير فى أسعار وارداتنا الرئيسية مقابل زيادة لك فى أسعار صادراتنا الأمر الذى سيضعف العجز فى الميزان التجارى الزراعى.

والمهمة الأساسية والمطلوبة فى ضوء هذه النتائج المحتملة كما

وال تطوير التكنولوجى والإرشاد والتدريب والتحويل وتشجيع إقامة منظمات غير حكومية فى جميع الأنشطة مثل المنظمات التعاونية والأهلية والجمعيات المصدرة والمتنوعة مع دور نشط للحكومة فيما يتعلق بتحديد مواصلات الجودة والرقابة وتحسين التبريد كسبى تتلام مع المتغيرات.

وفى مجال التصدير يجب التأكيد على كفاءة العمل فى مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج ووضع نظام كفاءة للترويج وفتح الأسواق وجمع وتحليل المعلومات عن الأسواق الدولية واتاحتها للوحدات التصديرية.

### ترشيد الإعفاءات

أولنا يجب أن نستفيد لفترة الانتقالية بشكل مرشد واستخدم الإعفاءات بأقصى ما يمكن بمعنى أن نأخذ الإعفاءات ذات الأولوية أو الصناعات الواعدة فيما يتعلق بالتصدير خاصة وأنه مسموح لمصر بدعم صادراتها باعتبارها إحدى الدول الصغيرة فى مجال التصدير.

أولنا نستفيد خبرة العشر سنوات المسموح بها لخلق صناعات تصديرية جديدة تتميز فيها مصر بميزة نسبية ولكن للصناعات الزراعية والغذائية وهذه تتطلب أدرا كبيرا من الاستثمارات وهنا يمكن أن ننتج السلع الأساسية للتصدير التى تنبئها بعض الدول وهى أعطاء الأنشطة التصديرية لفترات طويلة من الضريبة.

□ وهذا يعد تحلل مفاضلين فى السوق؟

● قال: مواصلات الجودة فى التصدير التى سوف نواجهها عند الحاجة لكامل التجارة العالمية، وإذا لم نأخذ فى إعداد الاقتصاد المصرى وأعداد الصناعات التى سوف تنافس فى التجارة العالمية وإذا لم نأخذ فى هذه حتى السلع التى تصدورها الآن لن تتمكن من تصديرها فى ظل المقاييس أو المواصفات التى سوف تكون ارتفاع كل الأسعار

يقول د.بومندور أن تحلل هذه النتائج أولا ونهيا ونهيا فى مواجهة كافة جوارب الاقتصاد الاساسية فى الجهاز الانتاجى والتسويقى لتصديق المزايى التنافسية للزراعة المصرية فى سوق عالمى أن يرحم لحدا وذلك هو التحدى.

● أما حصصى حافظ الكبير الاقتصادى والوكيل الاول لبنك الاستثمار ليقول انه أصبح من المحتمات أن تساهم مصر ما يكون من حولها من تطورات عالمية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الأزمة الاقتصادية المصرية تتجسد بشكل أساسى فى الميزان التجارى حيث أن هناك فجوة كبيرة بين الصادرات والواردات لصالح الواردات وتقدر هذه الفجوة بما يزيد عن 2٠ مليار جنيه.

وهذا لابد أن تتضافر كافة الجهود لدعم الصادرات المصرية المباشرة وغير المباشرة وهذا أن يأتى الا به أساسيا

أولنا زيادة الإنتاج والانتاجية بالجودة العالية التى تمكن مصر من المنافسة فى الأسواق العالمية ثم القدرة التسويقية والتى تعتمد على أهل الخبرة والمعرفة والعلية الكاملة بعمليات الاحلال والتجديد لمعدات المصانع من ناحية وخاصة المصانع المتخصصة لاصيات لتصدير بالإضافة إلى الجودة حتى نستطيع أن ننافس.

ويضيف أن مصر تحتاج إلى فترة زمنية لاتقل عن ثلاث سنوات لصناعة المنتجات المتنوعة حتى يمكن بحق أن تولد الصناعات المختلفة للمنافسة فى الأسواق العالمية لطفى سبيل المثال لا الحصر لو نظرنا إلى صناعة الخزل

والتمتع والمكاشن الجاهزة والتى تعتمد على القطن فإنه من الواضح أن سعر القطن الخام المصرى أصبح يزيد عن الأسعار العالمية بالإضافة إلى أن مستقبات الإنتاج من طاعة وغيرها من الصناعات عينا كبيرا فى العمليات الانتاجية كلف تسمح باستيراد خزل أو منسوجات أو ملابس جاهزة بالرغم من أن المخزون المصرى



### تهديد للصناعات الوطنية

● أما داحد برافية الأستاذ في معهد التخطيط القومي يرى أن اتفاقية الجات تمثل تهديدا للصناعات الوطنية نتيجة للمنافسة غير العادلة مع السلع المثلثة في الدول الصناعية الكبرى وأيضا تهديد للمنتجات الزراعية والمثلث وإضيق في القطن . ويقول إن هذا ينعكس على زيادة البطالة نتيجة الانكماش في الاستثمار والأخطار التي ستكمن تأخير التصديا للتكتلات العالمية الكبرى ويرى أن الحل أن تقوم الدول للتنمية المتشابهة تكتلا عربيا اقتصاديا عن طريق إقامة سوق عربية مشتركة وتعاون اقتصادي مستوطين من التجربة الأوروبية ويمكن أيضا كما يقول إقامة تكتل أفريقي ويعني أوضح أننا كنول تنمية لابد أن نعمل في ظل تكتل اقتصادي.

من الغزل فقط يعتمد ما يقرب ٤٠٠ مليون جنيه. ويشرب مثالا آخر بالمواد الغذائية فمعظم الدول المتقدمة تدعم صادراتها وخاصة للصادرات الزراعية وهذا بالطبع يؤدي إلى عدم قدرة الصناعات الغذائية المصرية على التنافس ويضاف إلى ذلك أن الاحتياجات المصرية من

الغذاء من الخارج تصل إلى نحو ٢٦٠ على الأقل.

ويقول د.حسني إن على مصر أن تبدأ في الإعداد للحول في اتفاقية الجات وأن يكون لها تحفظات عند قبولها لهذه الاتفاقية أهمها:

● مساعدة الدول المتقدمة لها في صورة دعم لصادراتها.

● توافيق اتفاقيات من السدول الأعضاء مع مصر لاستيراد جزء

من المنتجات المصرية المتميزة وخاصة في مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

● أنه يمكن للدول الأعضاء منح فروض أولوية الاجل بدون فوائد لمصر تخصص للصناعة التصديرية خلال ثلاث سنوات الأولى من الاتفاقية.

ويقول أننا في فترة تحول جذري ومعظم الشركات الإنتاجية عانت الكثير ومازالت تعاني من الخلل المالي والاقتصادي في

هيكلتها التوجيهية ولذلك يجب أن نهبط هذه الوحدات الاقتصادية لمساهمة وكب التطور والتحول والاعتماد بالنصر البشري لأنه أساس الإنتاج.





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ جمادى ١٩٩٤

المصدر : المجلد ١٠٠

# السوق العربية المشتركة هي الحل لمواجهة آثار «الجات»

نائب رئيس بنك التمويل المصري - السعودي

□ القاهرة : مصطفى عبد السلام :

يقول نجيب حسين عثمان نائب رئيس بنك التمويل المصري السعودي حدوث حالة من الأزمات داخل البنوك المصرية في السبعينيات الأولى لتطبيق اتفاقية «الجات» مظهرًا أن الله لا يزعزله هناك ولا تكتف أسواقنا لعمل برأسات تهافت أن تقلل هذه الأزمات وتروى السياسات المالية والتقنية الحالية والمطلوبة والتي لا ينبغي بتخصيص مخطو القرآن.

ولكي تتفادى تلك البنوك الآثار السلبية المترتبة لاتفاقيات الجات وخاصة في ضوء مناسبات البنوك الأجنبية لها خلال الفترة القادمة دعا في لقائه وبالعالم العربي إلى ضرورة البحث عن وظائف وأدوات جديدة لتعمل البنوك من بينها التحويلات اللازمة للتصدير والتمويل في ظل الأوضاع الاقتصادية والمصرفية والبنك في الامتيازات وتقليص شروط القرض وتقليل نسبة العطاء والتمويل.

وأشار حسين عثمان إلى أن المرحلة القادمة تتطلب قيام البنوك المصرية بالبناء أجهزة متخصصة لرأسه الأسواق الخارجية لتتعدوا واستيرادها على أن تكون مبنية



حسين عثمان

والسعر التنافسي، والتأكد من حداثة السلع للمؤسسات القياسية الدولية وخاصة «الأيزو ٩٠٠٠» التي اعتدتها الدول كشرط مقابل التصدير التي تمنحها لمصدر.

وعن آخر لقاءات الجات على الاقتصاد المصري أشار نائب رئيس بنك التمويل المصري السعودي إلى أن اتفاقية لها آثار سلبية وإيجابية

وقال إن الآثار الإيجابية تتمثل في أنها تفتح فرصة إيجابية أمام المصدر المصري لزيادة صادراته إلى الأسواق الخارجية، وخاصة بعد انتهاء نظام الحصص المتفق قبل الاتفاقية، بشرط الالتزام بالمصدر بتجويد المنتج وتخفيض التكاليف الخاصة بالتصدير والإلتزام بالملحقات الدولية.

وأما الآثار السلبية فإن الاتفاقية ستؤدي لزيادة صادراته للدول المستوردة للسلع ومنها مصر بسبب إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية في الدول المصدرة للسلع.

وأشار أن مواجهة هذه الآثار السلبية تتطلب التوسع في زيادة الصادرات الزراعية وخاصة الفواكه والأرز وزيادة الفرقة الزراعية المصري، وأشار إلى أنه أن الأوان لا بد من التفكير في تكتلات إقليمية عربية كالاتحاد السوقي العربي المشترك.





المصدر : **البيان**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢٧ ختم ١٩٩٤**

### **غات : التجارة العالمية سجلت تقدماً نسبته ثلاثة في المئة عام ١٩٩٢**

● جنيف - ١ ف ب - افتادت تقديرات الخبراء في غاتة تم تقديمها خلال جلسة الجمعية العامة للدول الاعضاء التي بدأت مساء اول من امس ان زيادة نسبة التجارة العالمية عام ١٩٩٢ كانت للث من ثلاثة في المئة. فهما سجلت عام ١٩٩٢ تقدماً نسبته أربعة في المئة.

ويشار الى ان هذه الزيادة تعتبر احدى من توثقتت خبراء «غاتة» الذين راوا في الربيع الماضي ان التجارة العالمية لعام ١٩٩٢ ستسجل زيادة قدرها ٤,٥ في المئة.

وقال رئيس الجمعية السفير الهندي بالكريشان زوتشي الذي اشار الى ان هذه الأرقام تمل احدى بكثير من متوسط الأرقام المسجلة في الشمانينات ان الانتاج العالمي سجل تقدماً من جهة بكثير من اثنى في المئة العام الماضي. غير ان الرئيس الحالي ذكر ان ثمة اسباليا تدعو الى التفاؤل في حصول امتعاش خلال السنة الحاضرة نتيجة التصسن الذي طرا على اقتصاد بعض الدول الغربية في ختام العام الماضي.

واقترح زوتشي في كلمته الافتتاحية لمس وضع آلية للمراقبة، تهدف الى تصحيح التنازع التوتية عن تحرير التجارة الدولية ضمن البلدان الصغيرة بعد التوصل الى اتفاق خلال جولة الاوروغواي في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) الماضي في جنيف.







المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٨٥ / ١ / ٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الحزب الوطني يناقش آثار الجات خلال أيام الغبراء بقرصن تطبيق الجودة الشاملة .. مكانة التحريب .. زيادة المساحة المزروعة

تتعلق :

ماتى صالح

وأوضح أن الممثلين الجدد سوف يواجه صعوبة في تصديق المنتجات في ظل سوق يولج به منافسة حرة داخليا وخارجيا . وأضاف أن الحكومة تتدخل لاتخاذ بعض الإجراءات لحماية المصانع ولكن في حدود ما تم قبوله مع الاتفاقيات الدولية . وقال أن الشركات للصناعة لا يجب أن تلقى من خفض الرسوم الجمركية إلى ٧٥٠ خلال فترة زمنية تتراوح بين عامين أو ثلاثة لأنه سيتم المحافظة على التفرقة بين الجمارك على السلع الخاصة للصنع ومستلزمات إنتاجها . وأوضح أن شكوى أصحاب المصانع تستمر عند خفض التعريفات الجمركية لأن لكل منهم مصالح يدافع عنها على حساب الطرق الأخرى . ولدى أن قرار وزير التكوين رقم ٢١٤ الخاص بتعديل مصرع السلعة سوف يساهم في ضبط حركة التجارة داخل السوق المصري .

بنالض الحزب الوطني خلال أيام الأثار المترتبة على توقيع مصر على اتفاقية الجات والإجراءات الواجب اتخاذها لتقليل الأثار المترتبة على الاقتصاد المصري .

طالب الخبراء بشروعة إجراء مناقشات موسعة حول هذه الاتفاقية بعد نشر بنود هذه الاتفاقية بكل وضوح حتى يمكن المشاركة بالرأى وإبداء النصيح .

لكن الخبراء أن المعلومات التي تم توفيرها حول هذه الاتفاقية للامصرة عن الخروج برأى واضح لاتخاذ أى إجراء للمعايش مع هذه الاتفاقية .

طلب الخبراء بشروعة إبراء الشركات الصناعية المصرية بشروعة إدخال نظم الجودة الشاملة في مختلف مراحل التشغيل والشركات للوصول بسلعة جيدة ورخصصة قادرة على المنافسة محليا وخارجيا .. فمادامواولون عن هذه الاتفاقية .

البيانات غير متوفرة ويقول الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة والثروة المعدنية أنه لا يوجد حاليا أى بيانات متوفرة أمام الخبراء للتصوص التي نصت عليها اتفاقية الجات حتى يمكن مناقشتها والوصول إلى رأى واضح حول أهم الإجراءات الواجب اتخاذها لتقليل آثارها السلبية مع الاقتصاد المصري . وقال أن مستندات اتفاقية الجات تم وضعها داخل ٥٩٤ صفحة باللغة الانجليزية وغير متاحة حاليا للخبراء المصريين . وطلب بشروعة شرح تفصيص الاتفاقية وتوضيح الأثار السلبية



الاعتماد بإدخال نظام الجودة الشاملة حتى يمكن تصدير المنتجات المصرية للخارج .  
كما يجب تدعيم روح الانتماء والولاء للمواطنين لتفصيل الإنتاج الوطني مما هو مستورد .  
كما يجب على الشركات خفض التكلفة إلى الحد الاقتصادي حتى يقوى المنتج على المنافسة مثلا لأنه تم خفض سعر بيع طن الوري ٢٥٠ جنيهها وما زالت الشركة تحقق أرباحا ويقول يحيى قطب رئيس حركة المالية والصناعة للاستدامة ان تكلفة المنتج المصري من الفوسفات الاحادى منافس عالمى ولن تؤثر على اسعاره خفض الرسوم الجمركية لو حدثت اغراق من أية جهة .  
واضاف ان الاخذ بنظام الجودة الشاملة ومراقبة تكلفة المنتج وجودته سوف يبدى حتما الى تقديم سعر مقبول للمستهلك المحلى والخارجى فى ظل السوق المفتوح ويؤكد انه يجب مع الشركات تطبيق نظام الرابزو ٩٠٠٠

قوسية تطابق المواصفات العالمية .  
**زيادة الرقعة الزراعية**  
ويقول محمود صالح عضو المكتب لشركة النيل للزيوت ان الحاصلات الزراعية التى تستوردها مصر من دول عديدة سوف ترتفع اسعارها بعد إلغاء الدعم الذى تلزمه الحكومات للمزارعين .  
ويطالب بضرورة زراعة مساحات اخرى من الاراضى الزراعية بالبذور الزيتية والافرة حتى يمكن تقليل الاضرار المترتبة على توقيع مصر على اتفاقية الجات .  
كما يجب على الدول العربية الاتفاق على صيغة مقبولة للتعاون الاقتصادى بين الدول وتاضلن الصلصة المنتجة فى الاقطار العربية من الانواع الاخرى المستوردة .  
**الجودة الشاملة**  
ويقول محمد نهاسى رئيس شركة راكنا الورق انه يجب

ويؤكد انه اذا ما اتينا الى تجارة محرة بجمارك ٢٥٠ مع غلق المنافذ الجمركية غير الشرعية فانه افضل من الوضع العالى بجمارك اعلى مع تجارة غير مشروعة بالموى المصرى .  
**مناقشة موبعة**  
ويقول المهندس فؤاد ابو زغله وزير الصناعة السابق ان الحزب الوطنى سوف يقوم بمناقشة ماتم اعلاجه من دراسات حول اتفاقية الجات خلال المرحلة القادمة .  
وقال انه يجب على الشركات المصرية ان تستعد لهذه المرحلة جيدا لان المستهلك المصرى له كل الحق فى الحصول على سلعة جيدة وبسعر مناسب سواء كان محليا او مستوردا .  
كما يجب الاعتماد بتصدير منتجات الشركات المصرية فى الاسواق الخارجية لاستغلال فائض الطاقات الانتاجية وتنشغل للشباب مع مقاومة الاغراق والاعتماد بإدخال مواصفات





## «الجات».. والمخاض الوئيرة للأتوية؟!

حصر قائمة خسائر اتفاقية الجات الأخيرة ومصلحتها وتحديد أرباحها وغناها لم يتخطأ أكثر من الدعوة إلى بديهيات تاريخ العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. وهي بديهيات تحولت على امتداد التاريخ الإنساني إلى قواعد ثابتة تنسج بالوصوح والصرخة وتندخل في عداد «الحكم المألوفة» التي يربدها العامة والخبراء مثلها مثل الوصايا العشر، يربدها من يؤمنون ويربدها من يكفرون. ومهما تسلى بعض المفاتحة الفكرية، فإن قننات بديهيات للقمة لا تسقط كنس في طريقها كالة أفكار العجز والقيود لأنه في النهاية ومهما طال الزمن يصبح لا يصبح.

وعلى رأس البديهيات البسيطة والسهلة في تاريخ العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية تأتي القاعدة الثابتة المؤكدة للسلبي الحديث للاقتصاد المسيطر على الشعوب وإن شروط التبادل والتعاون الدولي كانت دائما تقريبا على أيديها الأتوية على السواء حتى يزيد نصيبهم من عائد العلاقات والتعاون والتبادل وأن الصراع يستغل أيضا داخل دائرة الأتوية للاستحواد على النصيب الأكبر من كعكة المغانع والمغانم.

وعلى سبيل التفكير يرتبط أيضا بأن الصراع الدولي في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية في العصر الحديث كان يتم دائما تحت شعار وسائل حرية التجارة الدولية والانسحاب الحر للسلع والخدمات بغير قيود وبدون الحدود. في حين أن المغانع والأعباء والمخاطر كانت تلجأ في النهاية لقوى بالغ الفعالية من القوي والحدود في مواجهة سلع الغير وخدماتهم وعلى الأخص في مواجهة سلع الأقل قوة والأقل صفوة والفرق بين الدولتين في دول العالم الثالث والقوة العظمى في القوي التي فرضتها بريطانيا على التجارة الدولية والتي لا تتغير إلا بالتأجيل لها. وبالتالي على الاستمرار والتخصير في أساليبها وأسواقها التجارية العالمية. وبالتالي على الاستمرار في مكرستها موهلة في فترة سيطرتها على التجارة الدولية. وبالتالي على كل تلك من حساسات نفسان فاحشة لإمراض وإزعاج فاحشة لابرأ أي أخرى يكشف كامل تفاصيل الصورة للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. وحتى لا نخوض طويلا في تاريخ قديم وحديث ومن خلال رؤية فاحصة للزمن القريب الذي مازالت تلاله تعيش معنا وتطاردنا، وهو عائد للتأنيث نجد أنه على الرغم من الاحايين الممنعة والمطولة حول حرية التجارة الدولية إلا أن الواقع العملي قد أصغر من موجة ضاربة من السدود والقلاويد في مواجهة انسياب السلع والخدمات إلى داخل الدول الصناعية الكبرى وإلى اتجاه الخارج. وهي الموجة التي سميت بالعصاوية الجديدة، وقامت على مبادئها للول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية الحراس للفرص الحرة الاقتصادية والحرية التجارية.

ولقد بدت الموجة العالمية العالمية على شكل موجة الكساد والتخلف في الدول الصناعية الكبرى وامتد قلبه من القوي إلى أساليب غير تقليدية ومستحددة جديدة لحظائر الاقتصاد الوطني لفرار من مخاضه وتوابعه وتوابعه رعاية التنمية للصناعة الوطنية أمام المنافسة الأجنبية. وفرضت دول الحرية الاقتصادية قسما صارما على الاستثمار وفيه نظام الحصص ووضعت لحدودا لحدود تمنع دخول بعض السلع من بعض بلدان العالم وولدت لرسوم جمركية وضعت دائما ميسرا وغير ميسر للتصاريح وتوسعت في الاتفاق العام على التفاوض والتحديث والتكثيف للتفاوض حتى توسعت في مراحل جديدة مع أول التسعينات فكلت لاختصاصياتها الحق للطلول من الصحة والمغاية في بل الدعم والمغاية. وأصبحت في حاجة إلى مرحلة جديدة بشروط ومواصفات جديدة.

وأيضا من أهم الاتفاقيات الأخيرة للجات بعدما عثر على قرارات قمة بولسكو الدول الصناعية السبع الكبرى في منتصف العام الماضي حيث ركزت هذه القمة على قضية خمسة اعتباراتها الخطير الداعم الذي يهدد للتصاريح الدول الصناعية الكبرى وهو الخطير بارتفاع نطاق البطالة فيها وزيادة أعداد الماطلين إلى درجة تدهور الاستثمار السياسي والاجتماعي والتي حدود لنشر بتعويق التقدم الاقتصادي. وما بلغ بقضية تشغيل الأيدي العاملة وخلق فرص عمل جديدة داخل هذه الدول إلى قمة أولويات القرار في العام وحدهم على التفكير في استكسب متكررة تضمن لاختصاصياتهم بول الصحة والمغاية بنفس القدر التي عيشته وحققته سياسات الحكومات الجديدة التي تفتي مفعولها وتأثيرها ولقلا لمصلحتهم وتأثيراتهم وتطبيقاتهم.





وارتبطت الحساسيات والتقدير في العالم الثالث لخسائر ومخاطر صحية الجيات الأخيرة بالحوادث، في حين أن التقديرات الدول الصناعية الكبرى ركزت بالدرجة الأولى على مدى مساهمة بيوتها وقواعدها في خلق فرص عمل جديدة واسعة النطاق. تقدر بالملايين على مستوى كل دولة ومضدرات للآلاف على مستوى الدول الصناعية الكبرى ككل. ونظرة واحدة إلى قواعد الاتفاقية فيما يتعلق بإلغاء شروط التكوين للحل للصناعات التجميعية وإلغاء شرط تحقيق أهداف تصديرية للمشتريات والاستثمارية حتى تستفيد بالزائد والإعفاءات الضريبية والجمركية. نظرة واحدة وسريعة لابد وأن تؤكد مصلحة الخراب والدمار، التي سيجتنب بالصناعات الناشئة في هذه الدول والخطر الدائم الذي تتعرض له الأسر المعقودة على الصناعات الخفيفة والصغيرة والمتوسطة التي توفر المكونات المحلية للصناعات التجميعية والصناعات الكبرى.

وحساسيات التشغيل ومواجهة البطالة وخلق فرص عمل لابد وأن يكون نقطة حساسة وحسوبة على مائدة المفاوضات الدائرة حاليا في جنيف لوضع القواعد الأخيرة على اتفاقية الجات قبل القرار صورتها كنهائية في أبريل القادم في اجتماعات الدول الأعضاء بمراكش بالمغرب. لأن تطبيق هذه الاتفاقية بصورتها الراهنة سيؤدي إلى اللامبالاة للصناعات الخفيفة، وإلى انتهاء الحافز على التصدير للصناعات القائمة والجديدة ولتسبب ذلك لقطعي نظام ظاهرة البطالة بدول العالم الثالث بل يؤدي إلى إهدار قاعدة واسعة من الأصول الإنتاجية وتخرابها وتكهنتها، وتحولها إلى معاملة. لأن الاتفاقية بمعنى سيطرة الدول الصناعية الكبرى على أسواق الدول النامية وحرمانها من المخرج الشرعي للصناعات التجميعية التي كانت تعمل أملا للكثيرين في إقامة صناعات محلية باسم تطابقها مع الزمن والتطور ونقطة أخيرة لابد من مناقشتها لما تحمله من تأثيرات بالغة الخطورة على موارد وإمكانيات وثروات العالم الثالث وهي: أن العالم الثالث يملك واليا حق اللجوء على أسعار المواد الخام والسلع الأولية التي تتركز تخصص في إنتاجها الدول النامية. وأن اتفاق الجات لن يرفع أسعار هذه المنتجات وأن يغير قواعد اللعبة الدولية بالنسبة لها ونظرة واحدة إلى التكني لاسمير لاسمير أنماط الخام وانخفاض قيمة السعر الحقيقي لابد وأن تكون مستويات الأسعار السنوية في عام ١٩٧٣ قبل الخصمة للبروتية الأولى. لابد وأن تكشف الأبعاد الحقيقية للعبة الدولية للتجارة الخارجية وحركتها المستمرة والمستقرة لتحقيق عوائد متصاعدة وضخمة للكار حتى وإن كانوا في وضع المستوردين، وتحمل الضغوط للخدمات حتى ولو كانوا في وضع المصدرون.

عند الامتيازات المسمى بعدد الجماعية الجديدة شهد ماسمى بالاتفاق حول الاتفاقية السبع لسابقة التي تمت في إطار الجات منذ عام ١٩٤٧ لتحرير التجارة الدولية وتم الاتفاق من قبل الدول الصناعية الكبرى. والاتفاقية الثامنة والأخيرة أن يتاح الاتفاق حولها إلا للقواعد فقط لأن الضمعة يتولون عن الساحة تجاعا







## الأمين العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية - الحياة :

# اتفاقيات مفيدة للاقتصادات العربية

□ القاهرة -

من عبد الحكيم الاسواني

الصناعية العربية واعمال دراسات الجدوى الفنية الخاصة بهذه المشاريع واصداها بالخبرة والعونة الفنية والتدريب حسب احتياجات كل مشروع على حدة وقال ان من بين اهم المشاريع التي قامت المنظمة بالترويج لها مشروع الصلب المخصص في مدينة السادات الصناعية في مصر الذي تبلغ تكلفته الاستثمارية نحو ٣٠٠ مليون دولار والذي يلقى بمقتنيات الدول العربية من هذه السلطة.

واوضح ان المنظمة تعد حاليا للترويج لمشروع مكورات الحديد في موبوتانيا وعمل لدراسات الجدوى الخاصة به وتوفير التمويل اللازم من خلال الصناديق والمؤسسات المالية العربية ولكل الترويج لاحتياجات العالم العربي من هذه المكورات التي تستخدم بصفة اساسية في اعمال البناء.

واضاف ان مصر مرشحة لتنفيذ مشروع مصيد للذهب بخدم دول المنطقة العربية لتوفير الخامات فيها وكذلك دراسة مشاريع في الصناعات الصغيرة للشعب في السيارات ومشروع لمصاولات الكهربائية.

الى ذلك أكد الدكتور ابراهيم فوزي وزير الصناعة المصري امس خلال لقائه مع السيد محمد كبريش ادميرال التعاون الصناعي والفني بين الدول العربية لتحقيق نوع من التكامل في الصناعة.

وقال من الضروري ان يكون هناك تعاون اقتصادي عربي وان يشعر كل عربي بالهوية الانتماء لهذا المجتمع بما يقدمه المصانع العربية. واشار ان المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتحديث ساهمت بدور فعال في الترويج للمشاريع الصناعية العربية واعمال دراسات الجدوى الاقتصادية لها في مختلف الاقطار العربية.

اعتبر الدكتور محمد كبريش الأمين العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتحديث اتفاقاً هاماً لتحرير التجارة الدولية لتفكاً مغيماً لعظم الاقتصادات العربية على المدى الطويل وإن تضمن في المرحلة الأولى في بعض الاقطار العربي اثرأ سلبية لجهة الاغراق والمنافسة لصالح المنتجات المستوردة.

وهذا البلدان العربية التي لم تنضم الى مفاة حتى الآن الى دراسة الاتفاقية بمنظور شامل لأن طبيعة التطور العالمي تفرض على الجميع اعتماد اليات السوق وتحرير التجارة.

وطالب في موجهة تلك الدول العربية بالاستعداد لرفع الكفاءة والجودة للمنتجات العربية لتتمكنها من المنافسة في الاسواق الدولية والخارجية.

وقال الدكتور كبريش في تصريحات له بالجقاء على هامش زيارته للقاهرة ان استراتيجية التنمية في هذه المرحلة تقوم على التنسيق بين الصناعات القطاعية العربية ليجاد فرص التبادل الصناعي والعمل على بلورة مشاريع عربية مشتركة في المجالات المختلفة ودعم القدرات التكنولوجية بالعمل على توفير المعلومات الضرورية حول التطور التقني الحاصل على الصعيد الدولي.

وأكد سعي المنظمة من اجل توحيد المواصفات الصناعية العربية لتسهيل التبادل التجاري ووضع الرامل لازمة لوجود سوق عربية مشتركة والاقتصاد بالصناعات الصغيرة لمواجهة مشكلة التكتل في البلاد العربية.

وأكد ان المنظمة ساهمت بدور فعال في الترويج لعدد من المشروعات





المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **١٩٦٤** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## سياسة خارجية

### وحدة صف الجنوب

كان من الطبيعي أن يأتي مشروع الاتفاقية الخاصة للشماليات الجغرافية والتجارية والجماعات لصالح دول الشمال بعد سبع سنوات من المفاوضات في إطار ما عرف باسم جولة أوروبا منذ عام ١٩٦١ مما أثار شعور القلق لدى العديد من الدول النامية.

لقد تأخر توقيع مثل هذه الاتفاقية حتى ١٥ ديسمبر الماضي لأسباب ومعيّنات تهم مصالح كيبور، الشمال وفي ظل عدم الإكثار بتطبيقات اهتمامات بل وحقوق أهل الجنوب.

تأخر التوقيع حتى نجحت دول الشمال في إعادة ترتيب البيت الأوروبي، الأطلسي الكبير من ناحية وضمان مصالحها الحيوية في الاتفاقية من ناحية أخرى مع محاولة تهميش مقصود ومتعمد لأهل الجنوب وذلك بالإيجاز تماماً على فعالية منطلعتين كانتا تملكان صوت الجنوب خلال السنوات الأخيرة.

الخطوة الأولى هي : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (إكتاد) والذي قامت منذ عام ١٩٦٤ ، حيث لم تعد لصالح الرأسمالي لصوار الشمال والجنوب ، حيث بدأ تقليص الدور المؤسسي للإكتاد مما أسلبه المشاركة بجمعية في صياغة أي نظام اقتصادي عالمي والمنظمة الأخرى هي : تجمع أو مجموعة الـ ٧٧ حيث استطاعت دول الشمال اختراق صفوفها بإعطاء أولويات الحوار مع تجمع القبيس ، أفريقيا مثلاً ، أو الحوار مع مجموعة دول ، الأكثر فقراً مثلاً ، دون المجموعات الأخرى ، بما يعني في التحليل الأخير تفتيت وحدة صف دول الجنوب.

ومثل هذه الوحدة في سياق مع الزمن قبل أن تدخل اتفاقية تجارة مجال التنفيذ العام القادم ، واعتقد أن دولي محير لرئاسة منظمة الجات يلقى عليها مسئولية ترميم صفوف وحدة الجنوب من منطلق ثقل محصور الدولي ومن واقع اقتراحها (الذي لم يلق به بريقه) بانسحاب حركة عدم الانحياز مع مجموعة الـ ٧٧ ويمكن هذا هو البند الأول في الاجتماع الوزاري القادم للحركة بالقاهرة في مايو القادم.

أحمد يوسف القرعي





أكتوبر

المصدر :

٢٠٠٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## وزراء الاقتصاد العرب

### يبحثون بالقاهرة الجات.. والبطالة

#### حاتم فاروق

السياسة العربية عن طريق تبنى برامج الإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار. لذا، بدأت الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية في بلورة ورقة عمل تناقش ضمن جدول أعمال المجلس الاقتصادي تكون الترتيبات في اتخاذ موقف عربي موحد عند كل أحد مصالح للمجموعة الاقتصادية العربية وأهدافها القومية في بناء تكامل اقتصادي عربي لاسيما قاعدة انتاجية عربية متطورة يمكن من خلالها التعامل مع كافة التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية - وفي اجتماع القاهرة الشهر القادم سير الزوار العرب اتفاقية انشاء الهيئة العربية لتصنيع السفن ودراسة تقارير للمجالس الوزارية المتخصصة والمجان التوعوية التابعة للمجلس لتكون ضمن جدول أعمال الدورة القادمة التي ستعقد بالقاهرة يوم ٨ سبتمبر القادم.

بقر جامعة الدول العربية تبدأ أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء الاقتصاد العرب يوم ٦ فبراير القادم - وصرح د. عصمت

عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن الوزراء العرب سيبحثون على مدى خمسة أيام كيفية مواجهة البطالة أثناء رفع كفاءة الاقتصاد العربي - كما تميل لتناقضات « الجات » أهمية قصوى ضمن مناقشات الوزراء العرب والاجراءات التي تس التجارة العربية بشكل مباشر مثل سياسة الانحراق والدعم والوصول إلى الاسواق العربية - ثم تأتي مناقشة تطورات عملية السلام العربية - الاسرائيلية وما خلفها من توقيع اعلان الهدنة الاسرائيلي - الفلسطيني الذي فتح مجال الحديث عما بدأ يعرف بالسوق الشرق اوسطية والانتل المرتبة على إقامة مثل هذه السوق على العمل الاقتصادي العربي المشترك..

هذه التطورات الاقتصادية الدولية السريعة كان لابد أن يواكها توجهات جديدة في





المصدر : **البيان**

٢١ من ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

# التخطيط لمواجهة أحكام «الجات» وحرية التجارة كليتون يتقدم قريبا بمشروع قانون تجارى جديد والإدارة الأمريكية تركز على ١٠ أسواق ناشئة

□ واشنطن - خاص:

## الإعلان عن تعديل في القوانين والسياسات المصرفية

والاراجنتين والبرازيل وجنوب افريقيا وبولندا وتركيا لتصبح شركاءها التجاريين الاساسيين في السنوات القادمة ولتغلق الاسواق الناهضة الكبرى.

وقد تم اختيار هذه الدول العشر على أساس حجم الدولة ومركزها القيادي بين الدول المحيطة بها فضلاً عن امكانيات استثمارها للصادرات الأمريكية مما سيعطي دفعة للاقتصاد الأمريكي وتقليص عجزها التجارى.

وتوقع جارتنين ان يحقق الاستثمارات الأمريكية أعلى عائد لها في هذه الدول التي مازالت الولايات المتحدة تخضعها لعدة دراسات - كل على حدة - لبحث إمكانية تقوية علاقتها التجارية معها ومن ناحية أخرى أكد جارتنين على أهمية دراسة الولايات المتحدة لعدة موضوعات مثل مدى الالتزام لحقوق الإنسان وحقوق العمال والبيعات الخارجية للأسلحة في هذه الدول العشر ونفس الوقت الذي تدرس فيه تطبيق السياسة الجديدة وأن كان لم يوضع خطة الولايات المتحدة لتسوية هذه الموضوعات مع الصين.

كما ذكر ان الولايات المتحدة ستظل تغطي بتصويب الاسد من صفقاتها التجارية مع شركائها التجاريين التقليديين مثل أوروبا واليابان ولن كانت معظم المكاسب التجارية ستشتد من الاستحواذ على اسواق الدول النامية.

وقد علل جارتنين عدم ذكر روسيا في القائمة بعدم تحقيقها لتقدم ويذكر نحو اقتصاد السوق بالإضافة الى عدم اعتبارات أمنية.

ويذكر ان الصادرات الأمريكية للدول العشر المختارة بلغت ١٠٦ مليارات في ١٩٩٢ أى حوالي ربع المبيعات الأمريكية

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لاعداد بدائل تشريعية لسياسات الدعم والسياسات الحمائية للمنتجات الأمريكية والسوق الأمريكي، وذلك قبل بداية الالتزام بأحكام اتفاقية

الجات مع مطلع عام ١٩٩٥. ورغم أن الولايات المتحدة تدعى أية نية للالتفاف حول حرية

التجارة، إلا أن بعض المراقبين يرون أن الإعلان عن مثل هذه التشريعات يشكل في ذاته ضغطاً على بعض الاسواق التي كانت تراها أمريكا مغلقة أمام السلع الأمريكية كاليابان والصين مثلاً.

ولكن أمريكا أعلنت أنها بصدد اصدار هذه التشريعات البديلة، حيث من المتوقع أن يتقدم الرئيس الأمريكي بديل كليتونين باقتراح يهدف لاصدار تشريع جديد من شأنه تدعيم قدرة بلاده على الرد ضد أي ممارسات تجارية غير عادلة من منافسها وفقاً لما أعطته مستولى أمريكي رفيع المستوى رفض ذكر اسمه، والذي

اضاف ان هذا التشريع يوشك على الصدور ولكن المسئول أن يكون توقيت صدور هذا التشريع قد صمم للضغط على اليابانيين لاجبارها على التوصل للحلول بشأن الخلافات التجارية خلال المباحثات التي تجري حالياً بين البلدين.

وكان كليتونين، قد ساند صدور هذا التشريع أثناء حملته الانتخابية الرئاسية إلا أنه اجماع من التقدم به لقراره العام الماضي أثناء استمرار مباحثات تعزيز التجارة العالمية المعروفة بالجات.

من جانب آخر أعلنت الإدارة الأمريكية عن نيتها في تطبيق استراتيجية تجارية جديدة تمتع الافضلية لـ ١٠ من الاسواق العالمية الناشئة مثل الصين والمكسيك بما يتوازن مع اهتمامات السياسة الخارجية مثل قضايا حقوق الإنسان ومنع انتشار

الأسلحة النووية. فقد اصدار جيفري جارتنين وكيل وزارة التجارة لشؤون التجارة الدولية الى ان الصين تصدر قائمة هذه الدول مؤكداً على أنه سيتم وضع العلاقات الاقتصادية سيحدد أولويات السياسة الخارجية مشيراً الى عزم بلاده التخلي عن تبعية المصالح التجارية للسياسة الخارجية.

وقد تضمنت قائمة الدول العشر كلاً من اندونيسيا والهند وكوريا الجنوبية والمكسيك





الخاصة، وباستخدام المصادرات إلى الدول العشرة المذكورة فإن مبيعات الولايات المتحدة لدول العالم الثالث قد اتجهت للانخفاض.

وفي لوس أنجلوس كشف روبرت بيرى رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي بسان فرانسيسكو عن تغيير سمعة في الفوائد الحالية التي تحكم الصناعة المصرفية سبباً للمؤسسات المالية امتلاك الشركات الصناعية وقال رداً على سؤال بشأن التغيرات المحتملة للقانون الذي يحظر على البنوك الدخول في صلفقات معينة للأوراق المالية والمعروف باسم "GLASS-STEAGALL" "ACT" لا يرى سبيلاً لا يمكن المؤسسات المالية من امتلاك شركات صناعية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية في أوروبا.

وأضاف بيرى أنه في حين أن الشركات الصناعية يمكنها امتلاك بنوك أو حصة فيها فإن التاريخ أظهر أن هذا الأمر لا يؤدي بالضرورة إلى استثمار مربح. وأشار إلى أن الشيء الهام هو امتلاك المؤسسات المالية لحصة في الشركات الصناعية.

وقال أنه يبدو أن يرى البنوك قادرة على امتلاك قروض في ولايات أخرى وهو شيء تطالب به معظم البنوك الكبرى غير أن جهودها في هذا الصدد لم تنجح حتى الآن. وأضاف أن ذلك سوف يحدث ولكن لا يعرف متى يحضر إلى أن السبب سياسي. وفي نيويورك أعلن لورنس ليندسي محافظ مجلس الاحتياط الفيدرالي أن القواعد الجديدة بشأن القروض، والتي يعكف منظرو البنوك الأمريكية على إعدادها، لن تتضمن حصصاً للقروض، وقال في مقابلة أجرتها معه شبكة تلفزيون CNBC أن القواعد الاثنتي عشرة الحالية «الخاصة» بشأن عمليات الاقتراض سيجري تكليصها إلى ثلاث قواعد.

وأشار إلى أنه سوف يتعين على البنوك الإجابة على ثلاثة الأسئلة الرئيسية هي: هل تقدم هذه البنوك قروضاً إلى المجتمع بأكمله وهل تقدم المصارف خدماتها المصرفية؟ وهل تقدم استثماراتها للأغنياء والفقراء على حد سواء؟ وقال ليندسي «إننا نسعى للتأكد من أن البنوك تتبع المبادئ والقواعد الخاصة بها. ولابد لهذه البنوك من أن تقدم كافة مجتمعاتها.

ولابد لها من بذل جهد أكبر في خدمة الفئات المتوسطة والندبا ملها تلعب مع الفئات الاخرى.

وكان منظرو البنوك ومؤسسات الانذار في الولايات المتحدة قد عكفوا على العمل، بناء

على طلب من الرئيس بيل كلينتون، لتحسين عمليات الاقتراض لحدود الدخل والأقليات وعلى ذلك، فقد عقد المنظرون جلسات استماع في انحاء الولايات المتحدة خلال العام الماضي بشأن القروض التي تقدمها البنوك إلى المجتمعات المحلية. ومن ثم، فقد عكفوا على صياغة مجموعة من قواعد الاقتراض الجديدة والتي يتعين أن تصبح سارية المفعول خلال العام الحالي.

والمنظرون الذين يقومون بوضع تلك القواعد الجديدة للاقتراض العادل يتكثفون في مجلس الاحتياط الفيدرالي، ومؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية، ومراقب العملة، ومكتب الاشراف على مؤسسات الادخار.

وذكر ليندسي أنه يتعين أن تعمل المقررات الجديدة على تقليص العمل الورقي المرتبط بالامتنال للاقتراض العادل بالنسبة لمعظم البنوك، ولأسباب البنوك الأصغر.

وقال «إنها ستجود أن من السهل عليها الوفاء بهذه القواعد بيد أنه بالنسبة للبنوك الأكبر، على حد قوله، فإنه من المحتمل أن يطلب منها المزيد من المعلومات.. مشيراً إلى أن القواعد الجديدة ستحل مشاكل البنوك من الاقتدار إلى قواعد متسقة واضحة يعوق قدرتها على التخطيط.

كما ذكر ليندسي أن المنظمين لن يطلبوا إلى أي من البنوك الدخول في أي أنشطة جديدة من أجل الامتنال بمتطلبات الاقتراض العادل. وقال أنه سيطلب إلى بنوك الاستثمار تفصيل نسبة مشوية معقولة من استثماراتها للفئات الدنيا والأقليات في المجتمعات المحلية التي تخدمها هذه البنوك.



بعد حوال سبع سنوات من المفاوضات  
المضنية . وألقت الدول المشاركة في الحات  
( الاتفاقية العمة للتجارة والتعريف  
الجمركية ) على إبرام معاهدة دولية لتحرير  
التجارة العالمية . ومن أهم الأجزاء في عدد  
الاتفاقية . الجزء الخاص بالملكية الفكرية  
ومن ثم ستعرض في هذا المقال إلى  
تعريف ماهي الملكية الفكرية والخلفية  
التاريخية التي دفعت إلى مناقشتها في إطار  
الجات وأهم المعايير التي تقوم بها بعض  
الدول الصناعية من أجل حمايتها سواء على  
المستوى الثنائي أو في المحافل الدولية  
والتدابير الواجب اتخاذها على الصعيد  
الوطني لحمايتها والعمل على الأسفل  
ببلافا نحو عصر التكنولوجيا

#### عناصر الملكية الفكرية

براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف  
هي العناصر الرئيسية الثلاثة للملكية الفكرية . حيث  
أنها تشجع على تقديم المنتجات المبتكرة والأعمال  
الادبية والفنية إلى الجمهور عن طريق منح أصحاب تلك  
الأعمال بعض الحقوق الاستثنائية ( عادة لفترة زمنية  
محدودة ) لبراءة الاختراع تحمي الاختراعات وتمنع  
المخترعين حق الاستئثار بنتيجة مجهوداتهم الفكرية  
والخلافة لفترة رسمية محددة . كما أن العلامات  
التجارية عبارة عن أسماء ورموز مستخدمة من قبل  
الصاحب للتعرف على السلع التي ينتجها ومن ناحية  
أخرى تساعد المستهلك على التعرف على مصدر تلك  
السلع وتعرفها عن السلع الأخرى المشابهة أما  
الأعمال الادبية والفنية . فتتمتع الحق الاستثنائي لفترة  
زمنية معينة لصاحبها من أجل إعادة نسخ وبشر وإراء  
أوبيع تلك الأعمال

محمد دقش

## الجات والملكية الفكرية





العلامات الجارية والأعمال الأدبية المحمية بحقوق المؤلف كما تؤثر على الصحة العامة وسلامة المواطن هذا وقد ساعد على رواج سوق السلع المقلدة . عدة أسباب :

- التطور التكنولوجي في مجالات عديدة مثل الأجهزة الصوتية والمرئية ( الفيديو كاسيت ) والتي سهلت جدا نسخ العديد من الأعمال المحمية .
- الملائم السريع من عمليات التقليد .
- زيادة طلب المستهلك .
- القوانين الخاصة بحظر الاستيراد .
- انخفاض سعر البند المطاعة في الدول النامية

كما أن المقلدين في مجال الملكية الفكرية يكونون لـ موضع تنافس الفشل من المنتجين الأصليين لتلبية احتياجات أسواق الدول النامية حيث لا يواجهون العقبات الباهظة في تطوير سلع خاصة بهم ومن ثم تكاليف الإنتاج تكون منخفضة نسبياً .

كما أن مصاريف الدعاية والتسويق لا تشكل عبء أمامهم حيث يبيعونها المنتج الأصل للسلع المقلدة ويحسون هم ثمة هذا المجهود . هذا بالإضافة إلى أنهم لا يواجهون أي مخاطرة تجارية حيث يقدون لفظ السلع التي حققت فعلاً نجاحاً في الأسواق

#### مواقف الدول الصناعية من عمليات التقليد في مجال الملكية الفكرية .

بناء على الضغوط الغربية والمزاييدة من رجال الأعمال لمواجهة الآثار السلبية لعمليات التقليد في مجال الملكية الفكرية اهتمت حكومات الدول الصناعية بصفة عامة والدوليات المتحدة بصفة خاصة بموضوع حماية الملكية

الفكرية كاجدى المشاكل التجارية الملحة . ومن أجل مواجهة تلك الآثار السلبية فقد استخدمت الدول الصناعية ، المفاوضات متعددة الأطراف والمشاروات الثنائية لتشجيع حكومات الدول النامية على حماية حقوق الملكية الفكرية .

#### أولاً : المفاوضات متعددة الأطراف :

#### ١ - أطر المنظمة العالمية للملكية الفكرية :

تضطلع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ( الويبو ) بمسئولية النهوض بالنشاط الفكرى الإبداعى وتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها . وتنص الاتفاقية التى أشتت بموجبهال الويبو ( ١٩٦٧ ) على أن المنظمة تهدف إلى دعم حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم بفضل التعاون بين الدول . وتدير

#### خلفية تاريخية

بعد بداية الستينيات بدأت الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة . تنامي من موضوع التجارة الدولية للسلع المقلدة في مجال الملكية الفكرية ويرجع اهتمام تلك الدول مؤخرًا - بهذا الموضوع إلى أنه مرتبط إلى حد كبير بالتقنية الاقتصادية للعديد من الدول الصناعية الحديثة ( والمقصود هنا الدول النامية التى أحرزت تقدماً ملموساً في مجال الصناعة ) فكثيراً من رجال الصناعة في تلك الدول الصناعية الحديثة قد توجسوا إلى إنتاجية عالية تفوق بكثير احتياجات السوق المحلية ولم يشعروا إلا التصدير ولكن عدم حيازتهم لعلامات تجارية مشهورة خست من أكبر العوائد أمامهم لمصلحة المنتجات الأجنبية الموهوبة فعلاً في الأسواق العالمية ومن ثم لجأوا إلى إنتاج سلع مقلدة تحت اسم علامات تجارية معروفة وبمشهورة مميثلة في الأسواق العالمية

#### السلع المقلدة وحقوق الملكية الفكرية

السلع المقلدة في مجال حقوق الملكية الفكرية هي بصفة عامة الاستخدام غير المصرح به للبراءات أو العلامات التجارية أو حقوق المؤلف . وقد أصبحت في

الثمانينات واحدة من أهم مشاكل التجارة الدولية للدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة . وأمل هذه الحقبة كانت الدول الصناعية . وعلى رأسها الولايات المتحدة . تنظر لحماية تلك الحقوق كمسألة منية في المقام الأول وليس كسياسة تجارية لها تأثير فعال على القدرة التنافسية لها . حيث ثبتت أخيراً تلك الدول أن عملية التقليد في مجال الملكية الفكرية تؤثر تأثيراً سلبياً على تجارتها الدولية بنفس درجة تأثير بعض الأنشطة التقليدية الأخرى والتي تعتبر ممارسات تجارية غير مشروعة . ومن ثم لجأت الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى معارضة عمليات التقليد عن طريق تشجيع الحكومات الأجنبية على تشديد حماية الملكية الفكرية عن طريق سن التشريعات الرامية إلى هذا المجال والامتناع إلى الاتفاقيات الدولية المعنية وقد أكدت بعض الدراسات على الصعوبات الأمريكية في أعلى التقليد في مجال الملكية الفكرية لها تأثير سلبي كبير على المبيعات الأمريكية فعل الذى القصير نعد من قدرة المؤسسات والأفراد على الحصول على عائد عجز لاستثمارهم في الوقت وبقياس الأموال من أجل تنمي الانتشار والبراءات المعمية . والدراسات ذات





## الأمراض الاقتصادية

المصدر :

٢١ سنة ١٩٨٨

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكانت وجهة نظر الدول الصناعية من هذه المفاوضات هي وضع معايير دولية جديدة لحماية الملكية الفكرية في إطار الجات عليها في الخطوة التالية ، سن أو تعديل التشريعات الوطنية بما يتماشى مع المعايير الجديدة والا كانت هناك العقوبات الاقتصادية للطرف غير المتزم بتعهداته .

### لماذا الجات ؟

في تقدير كثير من رجال الصناعة الغربية في اتفاقيات الموقعة حاليا في إطار الريبو أثبتت عدم صلاحيتها في إيجاد رقابة فعالة على عمليات التكتيد في مجال الملكية الفكرية . وأن إجراءات أو أحكام أقوى لتحقيق الملكية الفكرية من السهل اعتمادها في إطار الجات عنه في إطار الريبو للأسباب التالية .

١ - أن الجات له ميكانيزم أسهل لأعضاء إجراءات أو أحكام جديدة ، حيث أن أعضاء الجات لم يشكلوا مجموعات تصويت وذلك بسبب اختلاف مصالحهم الاقتصادية في مختلف المجالات التجارية التابعة لمفاوضات الجات .

٢ - أن الأطار الواسع للمفاوضات التي تجري في جولات الجات تمنح فرصة أكبر للتوصل إلى اتفاق عام على أي مشروع مدونه . كذلك هذا الأطار يشجع على أقصى مشاركة في المناقشات

٣ - أن أحكام الجات الخاصة بفرض المنازعات ، تعتبر بصفة عامة أفضل من مثيلتها الواردة في اتفاقيات الريبو والتي تسند على نقل الخلافات أمام محكمة العدل الدولية .

### ثانياً المفاوضات الثنائية :

في الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات متعددة الأطراف من أجل حماية الملكية الفكرية لجأت بعض الدول الصناعية ول مقدمتها الولايات المتحدة إلى المفاوضات الثنائية المباشرة مع الدول المشاغبة **PROBLEM COUNTRIES** لحماية مصالحها الحيوية في هذا المجال

وفي البداية قامت الولايات المتحدة بتحديد تلك الدول المشاغبة واعداد كتفبب بها وحد تقرير US . GAO تلك الدول ثلاثي

المكسيك والبرازيل ( في الفقرة الأمريكية ) الهند وتايوان وماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان والفلبين وسنغافورة وإندونيسيا ( في الفقرة الآسيوية ) هذا وتعتبر تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة آخر ثلاث دول شجبت مشاكل جمعة للمصالح الأمريكية وذلك فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية

الريبو ٢٢ اتفاقاً لمعاداة أو اتفاقيات متعددة الأطراف في مجال حماية الملكية الفكرية وعلى رأسها اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية بين حماية الأعمال الأدبية والفنية ( مصر عضو في ٩ اتفاقيات منها ) وتوفر الريبو المجال للدول للتسبب لمرحلة هذه الاتفاقيات أو إبرام اتفاقيات جديدة . ومن ضمن الأنشطة الرئيسية للريبو في مجال الملكية الفكرية مساعدة الدول النامية في تدريب المختصين وتقديم الخدمات الاستشارية لسن التشريعات وإنشاء المؤسسات العامة أو تحديثها . ومنذ حوالي خمسة عشر عاماً بدأت المفاوضات الخاصة بتعديل اتفاقية باريس - لأول مرة بناء على طلب الدول النامية - لحاجة تعديل بعض موادها حتى تتماشى مع احتياجات تلك الدول والوكاية التطور الصناعي والتكنولوجي لها . مع محاولة تضمين تلك الاتفاقية بملحق يتضمن بعض الأحكام الخاصة بشأن تلك البلدان

ورغم صعوبة تلك المفاوضات وعدم التوصل إلى نتائج إيجابية فيها ، فقد ظهرت مجموعة الدول النامية كجبهة قوية واحدة لها ثقل فعال في مواجهة المحاولات المتعددة من جانب مجموعة الدول الصناعية والتي ترمي إلى تشديد حماية الملكية الفكرية بما يتماشى مع مفهوم ومصالح تلك المجموعة والدول ذات الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة على معارضة مواقف الدول النامية - سواء في الريبو أو الاتفاقية - الرامية إلى الحصول على بعض الامتيازات الدوائية في هذا المجال بما يتواءم مع نموها الاقتصادي وتطورها التكنولوجي

### ب - الجات والملكية الفكرية

أراء الموقف القوي لمجموعة الدول النامية ، سواء في إطار الريبو أو في إطار الاتفاق حيث كانت تدور هناك المفاوضات الخاصة بالمقدمة الدوائية لفوائد سلوك مثل التكنولوجيا ( بدأت هذه المفاوضات منذ أكثر من ٢٠ عاماً ) ، بالإضافة إلى عدم افتتاح الدول الصناعية بإمكانية التوصل إلى نتائج ترضيها في المستقبل القريب ، سواء في الريبو أو الاتفاقية ، فقد ركزت دول تلك المجموعة بقيادة الولايات المتحدة جهوداتها في الجات ، وهو الأطار الدولي الأول في مجال التجارة ، من أجل التوصل إلى حماية دولية فعالة لحقوق الملكية الفكرية وقد بدأت الدول الصناعية مناقشة موضوع حماية الملكية الفكرية في إطار الجات في أواخر جولة لوكربي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ( ٧٢ - ١٩٧٧ )







## الأمرام الاقتصادية

المصدر :

٢١ جمادى ١٩٩٤

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- تنظر بعض الدول النامية الملكية الفكرية ، كملكية مشتركة للبشر ، ويحث على التشريعات الدولية أن تساعد على إيجادها كآلة للتنمية الاقتصادية بدلا من وضع العوائق في طريق استخدامها

في الحقيقة لم تكن مناقشة الملكية الفكرية في إطار الجات ، إلا محاولة جديدة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج ابتكاراتهم واختراعاتهم العلمية ، أو بمعنى آخر من أجل حماية التكنولوجيا العربية والعمل على الاستمرار باستعمالها ، لأجل مدة ممكنة ومحاولة وضع العوائق أمام الدول الصناعية ، للعبولة دون استخدام تلك التكنولوجيا إلا بالشروط التي تضعها الدول الصناعية ، فالتكنولوجيا هي له اليوم والعد .

مبينا تمتلك الدول النامية المواد الأولية ، تمتلك الدول الصناعية التكنولوجيا الحديثة التي يبرهنها لا يمكن استثمار تلك المواد .

- ترى كثير من الدول النامية أن عمليات تقليد السلع في مجال الملكية الفكرية من شأنها خلق أنشطة اقتصادية ، كقائمة الصناعات وأيجاد فرص عمل للحد من البطالة ، ومن ثم فإن بعض تلك الدول تفضي النظر عنها وتتردد في أخذ الإجراءات الفعالة للحد من هذه الأساليب

- أن التقدم الذي أحرزته الجات في مجال الملكية الفكرية ، سوف يشكل بالقطع خطفا قويا على الريبو وأعضاء الائتلافات المختلفة التي تدبرها تلك المنظمة في هذا المجال .

### التدابير الواجب اتخاذها لحماية الملكية الفكرية على الصعيد الوطني :

- التمييز بين التكنولوجيا وبين تنظيم الانتال إلى عصر التكنولوجيا ، فالمسألة الأولى هي بلا شك مسألة علمية تطبيقية من اختصاص المعلمين ، أما المسألة الثانية فهي مسألة إصلاح تشريعي ونظام إداري تترتب عليه نتائج قانونية واقتصادية وهي من اختصاص القانونيين الاقتصاديين

- لقرار سياسة تكنولوجية قوية وإضحة المعلم والالتزام بها على جميع المستويات . إعادة النظر في مشروع القانون الوطني الخاص بنقل التكنولوجيا والانتهاه من إجراءات التصديق عليه

- مراجعة الاطارات القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية ، بما في ذلك مراجعة وتعديل القانون المصري لإبراءات الاختراع - رقم ١٢٢ لعام ١٩٦٩ - بما يتشبي مع برامج التنمية والتطوير التكنولوجي للبلاد ، وحتى

لم قامت الولايات المتحدة بعمل حصر للممارسات التجارية السلبية - وذلك من وجهة نظرها - لتلك الدول التي لا توفر الحماية المطلوبة في مجال الملكية الفكرية ، كما قامت بمواجهة صريحة لتلك الممارسات التي تؤثر تأثيرا سلبيا مياضرا على المصالح الأمريكية والتي تقدر بـ ١٢٠ بليون من الدولارات سنويا ( US , GAO REPORT ) وقد حددت الولايات المتحدة مبدئين أساسيين لمواجهة تلك الممارسات التجارية السلبية

- ١ - مراقبة أعمال تقليد السلع في المنتج
  - ٢ - تعزيز مجهوداتها على أخطر المخالفين .
- وقد حرصت الدول الصناعية من خلال تلك المشاورات الثنائية على تأكيد أن حماية الملكية في تلك الفقرة من شأنها أن تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك تنمية الصناعات المحلية في تلك الدول المضاعفة كما قامت الولايات المتحدة والعديد من الدول الصناعية بتقديم بعض البرامج التدريبية لمساعدة تلك الدول على إعداد الكوادر الوطنية وسن التشريعات الفعالة وإنشاء الأجهزة الإدارية في مجال الملكية الفكرية . ويمكن القول أن الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة قد أحرزت تقدما ملموسا لتقوية قوانين بعض الدول الأجنبية في مجال حقوق الملكية الفكرية ، وذلك من خلال المشاورات الثنائية التي أجرتها مع تلك الدول التي تسبب لها مشكل حادة في هذا المجال ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر فقد علقت قانونها الخاص بحق المؤلف الذي ضم لأول مرة بعض المعلومات على أعمال التقليد في مجال الملكية الفكرية ، وتضمنت تلك القوانين نصوصا لحماية برامج الكمبيوتر كما أصدرت قانون قانونا جديدا لبراءات الاختراع ولقانون آخر خاصا بالمخلفات التجارية غير المشروعة . أما سنغافورة فقد صعدت منذ عدة سنوات على قانون حق المؤلف ، كما دخلت كوريا الجنوبية عدة تعديلات على الممارسات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية .

أما في حالة عدم التوصل إلى نتائج مرضية من خلال تلك المشاورات الثنائية فقد اتبعت بعض الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة - سياسة التهديد واستخدام بعض الأعمال التجارية من جانب واحد - UNILATERAL TRADE ACTIONS مثل إيقاف العمل ببعض الاتفاقيات التجارية أو فرض رسوم جمركية على سلع تلك الدول التي لا توفر حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية

### الدول النامية والملكية الفكرية





يكون هذا القانون المحل سلاحاً قوياً في يد المفوض  
المصري عند مناقشة عقود تراخيص نقل التكنولوجيا  
- أعداد الكوادر الوطنية اللازمة والمتخصصة في  
التفاوض بشأن عقود التراخيص المتصلة باللكية  
الفكرية حتى يمكنها أن تقيم وتشتار التكنولوجيا  
المناسبة للبلاد .

- تدريس اللكية الفكرية في كافة كلياتنا العملية  
بالإضافة الى كليات الحقوق والاقتصاد والاداب .
- دعم وتحديث المؤسسات الوطنية التي تتعامل مع  
عناصر اللكية الفكرية والتنسيق فيما بينها .
- تشجيع خلق علامات تجارية وطنية .
- ضرورة تمثيل وزارة الخارجية ، الى جانب المؤسسات  
الوطنية المعنية الأخرى . في كافة المؤتمرات  
والاجتماعات الإقليمية والدولية التي تنقلش الموضوعات  
الخاصة باللكية الفكرية





المصدر : العالم الجديد

٢١ جمادى الأولى ١٩٩٦

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محمود عبد العزيز في ندوة «العالم الجديد»

## «الجات» فرضت على بنوكنا المنافسة داخل اسواقنا

في ندوة خاصة في «العالم الجديد» أعلن محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية أن البنوك العربية بصفة عامة والمصرية بشكل خاص مطالبة بالخروج من دائرة الوظيفة المصرفية التقليدية إلى رحاب الفكر المصنوع الجديد لتواكب المتغيرات الدولية بابتكار منتجات مصرفية عربية. وقال محمود عبد العزيز أن «الجات» لا تشكل رعباً للبنوك وشركات التأمين وأن كانت ستوجد منافسة ضارية على البنوك العربية وعليها أن تستعد لمواجهة خاصة وأن أحكام وثيقة «الجات» تفرض سقفاً مفتوحة للمنافسة. طالب محمود عبد العزيز بوجود تعاون مصر عربي لتسهيل التجارة البنوية كطريق حقيقي لانعكاس الاقتصاد العربي بعيداً عن المنافسة السلبية العالمية الضارية. وأكد على أهمية أن يكون التعاون المصنوع مباشراً دون طرف ثالث. وكما طالب بضرورة تسريع التنفيذ التشريعي للأصلاح وقيام الحكومة بخصخصة الأصول الناجحة، وبيع البنوك لحفاظها المشرة لكي يتم تنشيط سوق المال في مصر. كما أكد محمود عبد العزيز ضرورة أن تعود أموال البنوك إلى البنوك... وأوضح أن البنوك المتخصصة في مصر معطوبة ولا تستطيع أن تقوم بدورها الحقيقي... وفي تناوله التحذير التجارة الدولية في الخدمات أشار إلى أنه لا خوف من فتح السوق أمام البنوك الأجنبية وأن كانت «الجات» تعد لعبة دولية خطيرة علينا أن نتعامل معها بدقة وحذر.



## «الجات» في مواجهة الاقتصاد العربي:

● خلال مناقشة إقتصادية عميقة جرت بين أعضاء وفد مجلس الشورى البحريني وممثلي اتحاد مصانع مدينة العاشر من رمضان، تم طرح سؤال من الجانب البحريني عن موقف الصناعات المصرية من إتفاقية «الجات» وأثرها على الاقتصاد العربي في جملة في ظل إطلاق حرية للتجارة العالمية بلا قيود وهو ما يهدد الصناعات الوطنية الناشئة في الأنظار العربية ، وقد أجاب محمد فريد خميس باعتباره رئيس اتحاد الصناعات المصرية في دورته الحالية قائلا : الحقيقة أنه ليس أمامنا من خيار سوى القبول بهذه الاتفاقية بما فيها من إيجابيات وسلبيات، ولكن يقع على المفاوض المصري خاصة والمفاوض العربي عامة عبء التمسك بالحقوق والإيجابيات التي تتضمنها هذه الاتفاقية، وأعتقد أن البحرين بحكم موقعها التجاري البحري بمنطقة الخليج يمكن أن تكون مركزا تجاريا عربيا مهما للصادرات والواردات العربية خاصة وأن شعب البحرين قابر بحكم ثقافته على استيعاب الفكر الاقتصادي المتطور، وهذا من شأنه أن يدعم الاتجاه العربي لإيجاد منطقة إقليمية إقتصادية عربية تكون قادرة على مواجهة الطوفان السلمي القادم من أوروبا وأمريكا وجنوب شرق آسيا.

وقال: إن العرب مقبلون على فترة تحد إقتصادي خطير بعد إنشاء ثلاثة تكتلات تجارية على الساحة الدولية وهناك ما هو أخطر لا يزال تحت الإنشاء وهو السوق الشرقي أوسطية، وسوق حوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى العرب أن يكون لهم وضعهم الاقتصادي الخاص بهم وخاصة أن أساسيات هذا العمل يمكن إيجادها بسهولة، ولكن هذا العمل في بدايته بعيدا عن الحكومات التي تملحنها الخلافات والنزاعات السياسية، وأن يبدأ رجال الأعمال والتجار والصناع العرب في وضع الأسس العملية لهذا التجمع العربي، لأننا لو انتظرنا الحكومات لكي تفعل شيئا فإن هذا لن يحدث وسنجد أنفسنا معزولين عن العالم وإن يرحمنا أحد وسيطعنا حجر الاقتصاد العالمي الذي لا يرحم أحدا.

وأضاف محمد فريد خميس قائلا: على أية حال فإن نواة تحقيق هذه الفكرة التي أطرحها يمكن أن تبدأ بقيام الغرفة التجارية بالبحرين بدعوة التجار والصناع ورجال الأعمال العرب لأجتماع موسع مشترك لمناقشة الفكرة ووضع إطار عمل وعملي لاقتامة كيان إقتصادي إقليمي عربي في مواجهة الطوفان القادم علينا من جميع أنحاء العالم.







اتفاقية «الغات» بمنظار عربي

# توقع ارتفاع عالمي كبير في أسعار الرز والسكر والقمح والحليب واللحوم

■ بدأت الدول العربية تتوجس خيفة من مفاعيل تطبيق اتفاقية الغات (المنظمة الدولية للتعرفات والتجارة)، التي تم التوصل إليها في الشهر الماضي، بعد مفاوضات بين ٢٢ دولة صناعية استغرقت ٧ سنوات، تخللتها حرب تجارية حقيقية كانت تحدث شرخا عميقا في العلاقات الأمريكية - الأوروبية - اليابانية، ولم يتم تذرك الأمر في اللحظات الأخيرة.

فيعد مرور أكثر من شهر على توقيع الاتفاقية، تبين للمباحث الاقتصاديين العرب في الجامعة العربية، وفي المنظمات والشركات العربية المشتركة، أن آثارها ونحوها قد تصل إلى حدود الكارثة الاقتصادية والمالية بالنسبة للمجموعة العربية، وأن الأمر يقتضي تحركا منذ الآن على صعيد كل دولة على حدة ثم على مستوى التعاون العربي.

ومع أن الآثار العملية للاتفاقية لم تظهر حتى الآن، لأن تطبيقها يكامل مراحلها سيستغرق بضع سنوات، إلا أن التصورات قد وضعت بالفعل سيناريوهات

التطبيق الفعلي لها، وهذه السيناريوهات هي التي دفعت الرئيس المصري حسني مبارك إلى الطلب من الحكومة المصرية الاستعداد لمرحلة فاسدية وخفض الضرر ما أمكن من سبلات الاتفاقية، والاستفادة القصوى من إيجابياتها.

السليبات





وتركز سبلات الاتفاقية في نقاط عامة عتد:

١ - أن الاتفاقية تهدف إلى إزالة كل العتود من لسان التبادل التجاري الحر بين الدول الواقعة على الاتفاقية. ومن أهم هذه العتود الدعم الذي تقدمه الحكومات للمزارعين لإنتاج المحاصيل الاستراتيجية مثل الحبوب، وفي مقدمتها الحنطة، والسكر والحبوب والحليب ومشتقاته والسمن والزيتون. وكل هذه المواد إما أنها غير منتجة في الدول العربية، وإما أن إنتاجها لا يغطي إلا جزءاً من الحاجات. وإزالة الدعم الحكومي الأوروبي والأمريكي عنها من شأنه

أن يرفع من أسعارها.

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية «فاو» إلى أن إلغاء الدعم الذي تقدمه الحكومات الأوروبية والأمريكية سيقف الأسعار العالمية لعدد من المواد، فالزيتون سيزداد أسعاره ٤٢.٦٪، والسكر ٢٧٪، والقمح ٢٠٪، والبطور ١٥٪، والحبوب ١٢.٥٪، وسمان الحبوب ٣.٦٪، والحليب ومشتقاته ٣٠٪، وأنواع السمون والزيتون ٢٠٪ أيضاً.

٢ - أن هناك دعماً مباشراً وغير مباشر تقدمه بعض الدول إلى بعض منتجاتها الصناعية مثل الحديد والصلب والبتروكيماويات والأنتيوم، وبعض المنتجات الجاهزة كطائرات الركاب، وحتى السيارات والشاحنات والياصات، وبعض أدوات الإنتاج وأنظمة الات الإنتاج الجمجة (المصانع) وغيرها كثير. وكلها سترتفع أسعارها بنسب لم تعرف نتيجة إلغاء مختلف أنواع الدعم لها.

٣ - هناك تحديداً موجة عالمية من ارتفاع أسعار كثير من السلع سيشهدها العالم في السنوات الخمس المقبلة. وبما أن المجموعة العربية هي المستوردة الرئيسية في العالم للحبوب والحليب ومشتقاته والسكر والزيتون والسمون، ومستوردة كبيرة لمختلف المواد الخام ونصف المصنعة والمصنعة بالكامل، فإنها ستكون الأكثر تأثراً من موجة إلغاء الدعم ورفع الأسعار التي تم الاتفاق عليها في نطاق اتفاقية الغلات الجديدة.

ولتكوين صورة عن حجم الضرر تكفي الإشارة إلى أن المجموعة العربية تستورد سنوياً نحو ٣٠ مليون طن من الحبوب، معظمها من القمح، قيمتها لا تقل عن ٤ مليارات دولار، عمداً يساهي المستوردات من المواد الغذائية التي تفر قيمتها الإجمالية (مع القمح) بأكثر من ٣٠ مليار دولار في السنة.

### الفاتورة العربية ٩٠ مليار دولار

وفي تلخيص المنظمة العربية للزراعة أن فاتورة الغذاء العربية تستصل في بداية القرن المقبل إلى ٩٠ مليار دولار سنوياً، بسبب الانفجار السكاني ونسبة الأراضي الزراعية والتوجه إلى المدن، شامك بنقص المياه. وقد وضع هذا التقدير قبل اتفاقية «الغسل» والغلب الظن أن



المنظمة ستجري تعديلات على  
الرقم ليصبح يحدود تتراوح  
بين ١٠٠ و ١٢٠ مليار دولار.

وإن كانت الاتفاقية ستربح أعياء كبيرة على فائزورة الأمن الغذائي،  
فإن أعياءها على فائزورة استيراد مختلف المنتجات لن تقلل سوما.  
وفي أفضل الحالات ستؤدي اتفاقية «الغات» إلى حرمين شرائح كبيرة  
من العرب المرفهين من رعايتهم وتحولهم إلى الفئة متوسطة الحال،  
وبالتدريج إلى ازدياد العربي الفقير فقرا. وستتضاءل الآمال بإمكان توافر  
الأموال اللازمة للتنمية، وهي الآن متضائلة لتفك عذما يقتل تطبيق  
اتفاقية الغات؟

١ - النتيجة المتوقعة لإلغاء الدعم عن المنتجات الزراعية والغذائية  
من قبل الحكومات الأوروبية والأمريكية، هو انخفاض الإنتاج العام لهذه  
المواد وبالتحديد إلغاء قسم كبير من الفواض، نتيجة لارتفاع أسعار  
الكلفة، وبعضها ذات كلفة غير الاقتصادية لا تجعلها السوق. وهذا عامل  
آخر سيؤدي إلى ارتفاع إضافي بالأسعار لا يمكن حسابه الآن.  
٢ - لن مدة ٥ سنوات، وهي الفرصة التي أعطيت للمستهلكين على ما  
يبدو، غير كافية على الإطلاق لإجراء تعديلات جوهرية في الاقتصادات  
العربية، هذا إن بدأت التعديلات الآن، فتيق وإن قيادات سياسية عربية،

ومن بينها القيادة السياسية اللبنانية لم تنتبه بعد إلى هذا الأمر لعدم  
وجود مراكز أبحاث اقتصادية، ولأن مهمة وزراء الاقتصاد في لبنان هي  
إعطاء الرخص وتقديم مختلف أنواع الدعم والحماية للوكالات التجارية،  
وليس السهر على الوضع التسويقي في لبنان أو استشفاع المشاكل  
الاقتصادية قبل وقوعها. وعلى المفترض أنها كافية، فالأموال غير متوافرة  
لتنشيط القطاع الزراعي والغذائي.

### عودة إلى الأرض؟

٦ - تقول مجلة «اكونوميست» البريطانية إن قرار إلغاء إعانة شكل  
الدعم للمنتجات الزراعية والغذائية سيؤدي إلى ثورة خضراء في الدول  
النامية. إذ لأول مرة في تاريخ هذه الدول ستوافر الظروف والبيئة  
والمنشآت التي تجعل الفلاحين يعودون إلى الأرض. وتقصم المجلة أن  
ازدياد أسعار المنتجات الغذائية العالمية سيخلق الجوى الاقتصادية  
الكافية التي تجعل المزارعين يزعمون كل شبر من الأرض. لكن المجلة لا  
تصرف بأن أغلب الدول النامية التي لم تخطط بعد لهذا الحلم تجد من  
أسعار المواد الغذائية لظنا منها أنها تفعل شيئا جيدا، فتتبع أسعار المواد  
الغذائية يضر بالمزارعين ولا يطلع سكان المدن على المدى القصير ستكون  
النتيجة غزوة الأرياف للفن.

والخلاصة أن الدول النامية، خصوصا المجموعة العربية، باتت في  
عصر المواد الغذائية المرتفعة الأسعار، والمطلوب العمل منذ الآن على  
توسيع قاعدة إنتاج المواد الغذائية، خصوصا ما يتعلق بالحبوب ومشقات  
الحليب والأمان. ■





الأمم المتحدة

المصدر :

٢١ ج٢ ١٩٩٥

التاريخ :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# نحن و الجات

الجات التي لانعرفها

الاتفاق العام للتعريفات والتجارة

الاتفاق العام معاهدة متعددة الأطراف لتتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عكست بين الحكومات المهتمة بالتجارة الدولية . وقد أبرمت في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ . وبدأ سريتها منذ أول يناير سنة ١٩٤٨ ويطلق عليها ، الجات ، وهي الحروف الأولى بالإنجليزية للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة .







الفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة ١٩٤٦  
لوضع أعماله مؤتمر التجارة .. والعمل قامت في دور  
انتظامها الثاني في جنيف سنة ١٩٤٧ بإجراء مفاوضات  
بشأن تخفيض التعريفات الجمركية . حيث أن التجارة  
الدوليكتات تمنى كثيرا من الدواجر الجمركية والكمية  
خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومن هنا جاءت  
اهمية خفض التعريفات الجمركية والدواجر الكمية  
التي تترتب عن التجارة وذلك على أساس المزايا المتبادلة .  
واسفرت المفاوضات التي تمت في جنيف عن ابرام  
الاتفاق العام لتعريفات والتجارة وانجز الاتفاق في ٣٠  
اكتوبر ١٩٤٧ وهو تاريخ التوقيع على المضر النهائي  
وتعتبر هذه المفاوضات الخاصة بالتعريفات الجمركية  
علا جماعيا واسع النطاق ترتب عليه ايجاد اسواق  
للتجارة متعددة الاطراف حيث كان عدد الدول التي  
وقعت الاتفاق في سنة ١٩٤٧ ( ٢٢ دولة ) ولكنها في آخر  
١٩٧٠ وصل العدد الى ( ٧٨ دولة ) واصبحت تستوعب  
بالعضوية الكاملة علاوة على الدول التي قبلت على  
اساس العضوية المؤقتة والدول التي تشترك ولغا  
لترتيبات خاصة وتساهم في نشاط الاتفاق . وقد وصل  
عدد الدول المشتركة في اتفاق الجات ١١٧ دولة وهذا  
العدد قابل للزيادة .

#### اهداف الجات :

إشتركت الجات لنفسها مجموعة من الاهداف العامة  
اهمها :

العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة  
والسعي نحو تحقيق مستويات التنزيف الكامل بها .  
الارتفاع بمستويات الدخل القومي الحقيقي وتنشيط  
الحلقات الفعال بالاطراف المتعاقدة .  
الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية .  
والتوسع في الانتاج والمبادلات التجارية الدولية  
السلعية . تشجيع الحركات الدولية لريوس الاموال وما  
يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية .  
سهولة الوصول الى الاسواق ومصادر الواردات الدولية  
ضمن زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة القيود  
الحظية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية  
انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتقطعة  
بالتجارة الدولية .  
لكن هناك مبادئ اختيارية للجات تحكم مسيرتها  
نحو تحقيق هذه الاهداف اهمها :

١ - مبدأ الدولة الأكثر رعاية

لقد تصغر موضوع الجات أكثر من عشرين  
الدوات والمؤتمرات واحتل مساحات واسعة في الصحف  
والمجلات وعبر الاذاعة المرئية والمسموعة . وكما بينا  
كمصريين انتمنا الى ثلاثة اجتماعات متتالفة بل أن  
الكثير منها يجعل في طياته الجدل بالموضوع برمته  
وتناوله مالم الاحلة من حالات « البرستيج » الكامل  
للشخصية العالة بكل شيء ومعها ضاع كل تفكير جدي  
في كيفية تصور الخط الصحيح الذي يجب السير عليه  
ومعرفة أين نحن من كل مايجري حولنا حتى تصور  
البعض أن الجات هي أبرز أحداث عام ١٩٩٣ بعد  
الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي مما يعكس حقيقة  
تفكيرنا اتمام كل القضايا التي نتناولها مع أن موضوع  
الجات يرجع الى عام ١٩٤٧ حيث هناك تشابه حقيقي  
بين الفترتين فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والوضع  
الدول الآن

المهم حالات أكثر من مرة تتبع مايقال عن هذا  
الموضوع المثار في كثير من الدوات لكن الحقيقة كما  
قلت سابقا تصعب وسط الفولانية لكن بهرني الاستماع  
الجيد للفيق الهندسين الذين حاربوا معي أن يتكلموا  
حقيقة الموضوع عبر الاسلوب العلمي المتناسي في التدقيق

### نعمان الزياتي

حيث أمكن فرض كل ماينطبق بالجات على بساط البحث  
العلمي من خلال فواتين متتاليتين احدهما لتأري  
الروتاري وكان المحاضر في الدولتين هو الدكتور سامي  
عليق حاتم . ونتيجة للاعتكاس الطيب الذي أحدثه على  
هذا الجمع نظمت ندوة أخرى في جمعية الهندسة  
الادارية حيث ادب الحوار كل من المهندس عبد الوهاب  
البشري والمهندس عبد الله المصطفى حيث تم  
الاجابة على أكثر من ١٠٠ سؤال ويصرف النظر من  
اسماء المناقشين فقد تم تلخيص كل مالتير لنشره لقراء  
الاقتصادي لتتبع القضية من بدايتها حتى الآن  
واستخلاص مايفيدنا نحن من نشأة الجات واهدافها  
والبادء التي تسير عليها .  
والاستنتاجات التي تتم في ظلها . وهل يمكن  
الاستفاد من هذه الاستنتاجات في واقعنا العربي ؟  
وترجع نشأة الجات الى اللجنة التحضيرية التي

MON Favoured Nation Clause

المبدأ الرئيس والقاعدة الارتكازية التي تحكم نشاط





## ٢ - مبادئ التفضيحات الجمركية المتبادلة

وهي تأخذ صورتين .  
التفضيحات الجمركية المباشرة من خلال المفاوضات التي تدور في رحاب الجهات أو نتيجة للمفاوضات التي تتم بين أي الدول أطراف التماثل الدول  
أما الصورة غير المباشرة للتفضيحات الجمركية لتنتفع من خلال النص في الاتفاقات التجارية على تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية ويأخذ مبدأ التفضيحات الجمركية المتبادلة طريقه إلى التنفيذ عن طريق مطالبة كل دولة عضوة في الجهات بإعداد قائمة من رئيسيتين هما :

القائمة الأولى وتتضمن المنتجات التي يرغب العضو في التوسع في تصديرها إلى العالم الخارجي ويطلب نتيجة لذلك من الأطراف المتعاقدة تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخول أسواق هذه الدول أما القائمة الثانية فتتكون من السلع التي يكون العضو مستعداً لأجراء تخفيضات جمركية عليها ، ويكون رغباً بالتالي في التوسع في استيرادها من العالم الخارجي ، وتعتبر هاتين القامتين حجر الزاوية في عملية المفاوضات التي تدور تحت رعاية الجهات والتي تتم على أساس شائئ وفقاً لاحتياجات كل دولة من الأطراف المتعاقدة وفي نهاية جولة المفاوضات يتم تجميع كافة الامتيازات والارتباطات التي تم التوصل إليها في شكل وثيقة تعاقدية جماعية تحمل توقيعات جميع الأطراف المتعاقدة .

ويجوز أن نظم أن مبدأ التفضيحات الجمركية المتبادلة قد خضع لعدد من الاستثناءات الهامة التي تقع في مقدمتها :

حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة في الدول الإخدة في النمو حتى تقوى على المنافسة المحلية والدولية ترتيبات المنتجات متعددة الأطراف مثل المنسوجات القطنية قصير الأجل ، والذي تم تطبيقه خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٦ وتهدف هذه الترتيبات إلى حماية صناعة المنسوجات بالدول الصناعية المتقدمة ضد اختلالات السوق التي تحدث على يد الموردين الأقل تكلفة من الدول الإخدة في النمو .

## ٣ - مبدأ التفاضلية :

يتجه هذا المبدأ إلى إقرار قاعدة أساسية لتلخيص في تحييد الرسوم الجمركية الصريحة دون العواجز الجمركية إذا لزم الأمر الانتهاء إلى فرض قيود تجارية جماعية حيث أنه في حالة اتباع الإجراءات الجماعية للضرورة القصوى فإن اللجوء إلى الرسوم الجمركية يكون أخف الضررين .

وهناك استثناءات على هذا المبدأ أيضاً منها .  
حالة الدولة التي تواجه عجزاً حاداً في مدداتها

الجات في سعيها نحو تحقيق هدفها النهائي المتمثل في إقامة نظام عالمي متعدد الأطراف للتجارة الدولية ، فالمادة الأولى من الاتفاقية تلغى بضرورة منع كل طرف متعاقد فوراً وبلاشروط أو قيد الأطراف المتعاقدة الأخرى جميع الرمايا والحقوق والأعطاف التي يمنحها لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد . ويمكن القول أن هذا الشرط يقلل عدداً من الاستثناءات المؤسسة على اعتبارات وحجج اقتصادية مقنعة مثل الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافياً إلى التجمعات الاقتصادية معين ولا كانت هذه الترتيبات تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية على أساس التجمعات كخطوة أولية فإنها تستلزم نتيجة لذلك من تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية .

ومثال آخر خاص بترتيبات التبادل التجاري بين الدول الإخدة في النمو حتى ولو كانت غير منتمية إلى التجمعات جغرافية معين فرعية من الجهات في تشجيع الدول الإخدة في النمو على تحرير تجارتها البينية يتم إعطافاً من شرط التبادل التجاري الجغرافي الذي يلتزم به الدول الصناعية المتقدمة دون مجموعة الدول الإخدة في النمو حين تقر أفضلية صوغ أو أخرى من صير التكتلات الاقتصادية الإقليمية لهذه الدول الإخدة في النواهل أن تقدم فيما بينها اتفاقيات تجارية تفضيلية ومنافس حرية واتحادات جمركية لاتقع في نطاق التجمعات جغرافية معين ، ولا يلتزم بتطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية .

مثال ثالث : الترتيبات الجماعية المؤسسة على حجة الصناعة الوليدة في الدول الإخدة في النمو تطبقها من الالتزام بتطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية إلى أن يشهد ساعدتها وتقوى على المنافسة في الأسواق العالمية .  
مثال رابع : تنص على الاستثناءات من تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية أيضاً على العلاقات التفضيلية التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وبعض الدول الإخدة في النمو والتي كانت دليماً مستمرات لها .

## الرمايا الناتجة عن تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية :

مبدأ المساواة في المعاملة حيث ينزى الامتيازات الممنوحة

التي تحصل عليها دولة دون أخرى توحيد المساواة في ظروف المنافسة وتوحيد التمرينات الاتفاقية نظراً لأن الامتيازات الممنوحة باتفاقات جديدة تمتد بفترة القانون إلى الاتفاقات السابقة عدداً

وتوسع نطاق المبادلات التجارية الدولية بتخفيض القيود المفروضة عليها - التوحيد النوعي للظروف الجمركية حيث لايمتد بدقة عن منشأ السلعة .





التجارة العالمية من خلال إقامة نظام تجارى  
مؤسس على قاعدة تمدد الاطراف المتعاقدة ول إطار  
هذه الطبيعة التفاوضية نظمت الجات منذ انشائها ل  
يناير عام ١٩٤٨ وحتى الآن ثمانى جولات هي

حالات التنمية الاقتصادية القطاعية لتوفير الحماية  
الضرورية للصناعات الوليدة .  
السماح ل حالات خاصة بوضع حصص للواردات  
من السلع والمنتجات الزراعية .

#### ٤ - مبدأ المفاوضات التجارية

ويبقى هذا المبدأ بضرورة الالتجاء الى المفاوضات  
التجارية كوسيلة لدعم النظام التجارى العالمى ولما  
لقاعدة تمدد الاطراف المتعاقدة وفى القاعدة التى يتم  
في رحابها توسيع دائرة هذه المفاوضات الثنائية ل  
العلاقات التجارية الدولية وترجع اهمية الاخذ بهذا  
النس اذا ما تأملنا ل الطبيعة غير الانزامية لتنفيذ  
احكام معاهدة الجات صحيح ان هذه المعاهدة ملزمة  
لكافة الاطراف المتعاقدة ، ولكن منظمة الجات نفسها  
لا تملك الصلاحيات التى تمكنها من اجبار الاطراف  
المتعاقدة على عدم الاخلال باحكام هذه المعاهدة او  
عابها في حالة التلكل في تنفيذها لفي حالة نشوء نزاع  
تجارى بين دولتين او اكثر من الاطراف المتعاقدة فانه  
يمكن النظر الى منظمة الجات على انها الاطار التفاوضى  
النسب لتنفيذ احكام المعاهدة او لتسوية المنازعات  
التجارية الدولية .

#### ٥ - مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب :

يعتبر هذا امرا مستحققا ل الاطار التجارى الدولى  
الذى تنظمه الجات ومضمون هذا المبدأ ان يتكفل  
النظام التجارى الدولى الذى اقامته الجات بتقديم  
معاملة تجارية تفضيلية للدول الاخذة ل النمو كحد  
الاعسدة التى تركز عليها الاستراتيجية الدولية للتنمية  
الاقتصادية وتهدف هذه المعاملة التفضيلية الى فتح  
اسواق الدول المساهمة المتقدمة امام منتجات الدول  
الاخذة ل النمو ، وبالتالي زيادة حصيلتها من الصرف  
الاجنبى اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية بها ،  
ويتميز الاخذ بهذا المبدأ نوعا من الاعتراف بمغصور  
النظام التجارى الدولى عن الوفاء باحتياجات التنمية  
الاقتصادية لمجموعة الدول التى كانت تمت وطاة  
الاستعمار حتى التوزيع على اتفاقية الجات .

#### طبيعة المفاوضات التجارية الدولية في نطاق منظمة الجات :

تعتبر المفاوضات التجارية وسيلة الجات ل تحرير

- ١ - مفاوضات جنيف عام ١٩٤٧
- ٢ - مفاوضات انسى عام ١٩٤٩
- ٣ - مفاوضات توركوام خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥١
- ٤ - مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٦
- ٥ - مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٥٩ - ١٩٦٢
- ٦ - مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٦٢ - ١٩٦٧
- ٧ - مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٤
- ٨ - مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٢

وتتميز الجولات الخمس الاولى بتركيز المفاوضات  
التجارية على تحرير التجارة العالمية من القيود  
الجمركية ولقد حققت بالفعل هذه الجولات الخمس  
تقدما كبيرا على طريق ازالة الكثير من القيود الجمركية  
من وجه التشفقات السلمية ، لهذا تركز الاهتمام ابندا  
من الجولة السادسة وهى الجولة المعروفة بجولة كيندى  
على الكيفية التى يمكن بها تحرير العلاقات التجارية  
الدولية من العواجز غير الجمركية التى تعد من  
حركتها وتقال من قدرتها على النمو ول جولة اورجواى  
احسنت التجارة الدولية والخدمات مكانا هاما بجانب  
ازالة العواجز غير الجمركية ل المفاوضات التى دارت  
ل هذه الجولة تمت رعاية الجات

ومن بين هذه الجولات الثمانى احسنت كل من جولة  
كيندى ، جولة طوكيو جولة اورجواى مكانا هاما لتحريرها  
على غيرها من الجولات ل طول الفترة الزمنية التى  
استغرقتها المفاوضات وبالتالي ل الصعوبات التى  
واجهتها من ناحية وتنشجها واعمية الموضوعات التى  
تناولتها من ناحية اخرى .





الأمرام الاقتصادية

المصدر :

٢٠١٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وسوف نتناول في العددين القادمين هذه الجولات وما  
أدت إليه وأهم المواقف الناشئة عن مقارنات الجات في  
موضوع الدعم الزراعي والمنسوجات والتجارة في  
الخدمات والانفاق ومسائل مكافحة حتى يمكن معرفة  
تأثير كل مايجري علينا سواء بالسلب أو الايجاب وبين  
موقفنا الحالي والمستقبل





## صباح الخير

من المؤكد أن الاتفاقية الدولية . للتجارة والتعريفات الجمركية . والتي تعرف باسم . الجات . سوف تؤثر تأثيراً بالغاً في التجارة العالمية . وتخلق أوضاعاً جديدة . تستفيد منها بعض الدول . وتضار منها دول أخرى .

والاتفاقية .. تم التوقيع عليها في منتصف شهر ديسمبر الماضي .. ومن المتفق عليه أن يبدأ العمل باتحادها ونصوصها في منتصف العام القادم ١٩٩٥ .. وسوف تمر بعض أحكام الاتفاقية بفترة انتقالية . يبدأ بعدها تطبيق أحكام الاتفاقية بالكامل .

وكما أشرت في هذا المكان . أكثر من مرة .. فإن الاتفاقية سوف تؤثر على مصر .. وقد تتسبب في بعض الأضرار لنا ؛ ولم يكن معقولاً . ولا مقبولاً أن نكف وننتك الاتفاقية . ونشكو من عيوبها ومساوئها . ونبدى استيائنا من الدول الكبرى التي تفرض أرائها على الدول النامية الصغيرة . ونحن واحدة منها ؛ ونكتفي بذلك .

كان لا بد أن نتحرك . ونقدم على اتخاذ إجراء إيجابي . نعرف من خلاله أثر هذه الاتفاقية على تجارة مصر الخارجية . وعلى علاقاتها الخارجية في المستقبل . والإجراءات التي يجب اتخاذها .

والناس تقلق .. أن حركة الحكومة في مصر بطيئة .. وأن رد فعلها أبطأ .. وأن يومها يمتد .. من هنا كان الخوف من أن تمضي الشهور . ونحن ساكنون صامتون .. ولكن . والحق بقل .. تحركت الحكومة إزاء هذه القضية بسرعة .. وفي الاجتماع الأخير الذي عقده مجلس الوزراء أمس الأول الثلاثاء .. ناقش المجلس تقريراً عن اتفاقية الجات .. وقرر تشكيل لجان متخصصة تتولى دراسة الاتفاقية . ودراسة الآثار المترتبة عنها . والإجراءات الواجب اتخاذها في المستقبل لمواجهة هذه الآثار .

وما فعلته الحكومة . هو عين العلق !

ويقوم وزير الاقتصاد محمود محمد محمود . في الوقت الحاضر .. بتشكيل هذه اللجان من ذوي الخبرة . والمتخصصين . ورجال الأعمال . واستاذة الجامعات .. وأصدر الوزير تعليماته لمختلف أجهزة الوزارة بأن تضع كل امكانياتها تحت تصرف هذه اللجان . وأن تزودها بما تحتاج إليه من معلومات وبيانات

ويؤكد وزير الاقتصاد على وجود جوانب إيجابية في الاتفاقية . يمكن لمصر الاستفادة منها .. ولكنه في نفس الوقت يحذر من بعض الآثار السلبية لهذه الاتفاقية .. ويقول الوزير إن مهمة اللجان . هي اقتراح الخطط والبرامج . التي تجعل مصر تستفيد من الاتفاقية أقصى استفادة .. وتختلف من حدة النواحي السلبية إلى أقصى حد .

ومرة أخرى .. لقد تصرفت الحكومة بسرعة .. وبحكمة .. ومن حقلها أن نسجل لها هذا الموقف .

سعيد سنبل





المصدر :

٢٠١٤ سنة ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## أفكار واقتراحات:

## الدوائر الثلاث.. لمواجهة اتفاقية الجات

بقلم :  
د. محمد عبد أبو ماعد

يهدف الاتفاق العام للتجارة الجمركية والتجارة الحرة باسم « الجات » ، إلى تخفيض القيود التصديرية للتجارة العالمية لعدد كبير من السلع والخدمات ، ولا شك أن تحديد الآثار المتوقعة لتطبيق هذه الاتفاقية من الناحية الاقتصادية والسياسية بالنسبة لدول المشاركة فيها ومنها مصر وخمس دول عربية أخرى ، يتطلب دراسة كبيرة ومتكاملة تلخّص في الاعتبار كافة الجوانب المتداخلة والمتشعبة إلى أخذ بنووس هذه الاتفاقية في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية في الدول المشاركة في « الجات » .

وبالتالي فهذه بعض القضايا التي يجب العناية بها خلال هذه المرحلة للاستفادة من الاتفاقية والتأقيل بآثر الإنسان من آثارها السلبية . أولاً - ضرورة إعادة إنشاء القانون المنظم للنشاط الاقتصادي المصري ... وذلك بما يؤدي إلى زيادة قدرة الاقتصاد على الدخول في نطاق النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتم وضع أسسه في اتفاقية « الجات » .

وأم الاتفاق التي يجب التركيز عليها خلال هذه المرحلة ... أ - تخفيض تكلفة إنتاج السلع الزراعية والصناعية والخدمية لتأخذها يستند إلى الأسس الاقتصادية ، بمعنى زيادة الكفاءة الإنتاجية ، وتزويد استخدام الموارد المتاحة ، حيث أن المرحلة القادمة ستطلب لها أن لم تكن تنحس إمكانية الدعم الحكومي ...

والملاحظ أن تكلفة إنتاج السلعة المصنوعة تعود إلى تمويل المنتج بأشياء حكومية كثيرة ناتجة عن القوانين المنظمة للنشاط الإنتاجي ، حيث أوضحت إحدى الدراسات أن

الإعتراف السياسات المتوقعة من جانب الدول المشاركة .

د - إنشاء هيئة اقتصادية مختصة بمتابعة النشاط الاقتصادي في مصر والدول المشاركة ، لضمان التزام الأطراف المتفانية بما جاء في اتفاقية « الجات » من حيث عدم اللجوء إلى سياسات الدعم السلمي والأعراق ، والتوفير الضمانات الخاصة بالاستثمار الصناعي والتجاري على السواء .

ثانياً :- العمل على بناء تكتل اقتصادي عربي خلال المرحلة القادمة ، بوصف الأطراف العربية ، هو التكتل الإقليمي والقومي الهام بالنسبة للنشاط الاقتصادي المصري ، ويوصفه بولف موارد أكبر وحرصاً أكثر للنشاط الاقتصادي القائم على أسس رشيدة ، خاصة وأن معظم حكومات القمة هذا التكتل متوافرة ، ولا يخفى الأمانة سوى توافر الآداة السياسية العربية .

وإذا لم يتيسر تحقيق ذلك .. فمن الممكن إقامة نوع من فروع التكتل اللامركزي على المستوى العربي . من خلال شبكة الاتصالات الثقافية العربية القائمة الآن ، تكون مصر محوراً ، باعتبارها الدولة الوحيدة التي تربط كافة الأطراف العربية من خلال هذه الاتصالات . خاصة في المجال الاقتصادي .

ثالثاً :- ضرورة التخلص من الكثير من الأفكار الخاطئة عن الظروف المالية في مجال النشاط الاقتصادي .. وهذا يعني ضرورة القيام بعملية إعادة البناء الفكري للقيادات الإدارية الحكومية ، والقيادات المحلية في قطاع الأعمال

والخاص وتزويدها بالمعلومات والتمويل الجديدة في مجال الإدارة الاقتصادية في العالم الجديد .

حوالي ٢٥٪ من تكلفة السلع الصناعية المصنوعة ترجع إلى الإصاء الأولية الحكومية التي يتحملها المنتج ، من ضرائب ورسوم ومعملات مع الأجهزة الحكومية المختلفة من ترخيص ومكاتب العمل ، والتأمينات ووحدات الأولية المحلية وغيرها .

ب - التركيز على إعطاء الأولوية للسلع التي تنتجها مصر بميزة نسبية لتقوى الدول المنافسة ، ومن ثم يجب وضع دراسة اقتصادية متكاملة لهذه السلع ووضع استراتيجيات تكتل ضمان الاستفادة الكاملة من المزايا النسبية الخاصة بإنتاج هذه السلع ، مع مراعاة الشروط المنظمة بالجودة ، وذلك من أجل تاحة الفرصة شامها للدخول إلى أسواق التصدير .

ج - الاهتمام بموضوع التسويج من حيث رفع كفاءة العملية التسويجية ، التي تمثل أحد عناصر خفض التكلفة في الاقتصاد المصري ؛ ويرتبط بذلك دراسة أسواق التصدير المستمثلة ، لتتعرف على وسائل الدخول إلى هذه الأسواق ولتتمتع معها مع الأخذ في





ولقد ظلت الاتفاقية منذ عام ١٩٤٧ تمثل انشازا للعمل على تحديد التجارة الدولية وفي هذا الصدد أثرت مجموعة من الاتفاقات تركت الحرية للأعضاء للانضمام إليها أو عدم الانضمام بما تراه فيه صلاحها فإذا انضمت فإنها تستفيد بمرأياها وإذا لم توافق عليها ليصبح من حلفاء ذلك وقد انضمت مصر إلى كافة اتفاقات الجات السابقة واستفادت بمرأياها فيما عدا اتفاق المشتريات الحكومية للدول الأعضاء الذي رأت عدم ملاسته وقت إبرامه .

### والسؤال المطروح الآن

يشمل شقين

الأول هل هناك خيار عدم الانضمام للاتفاقية أو المنظمة العالمية للتجارة التي ستنشأ في يناير ١٩٩٥ والانضمام ليس إجباريا بطبيعة الحال ؟  
الإجابة بقاطعه ، لا ، لأننا لنعلم أن نتحول من ٩٥ ٪ من التجارة العالمية ونطلق حديثا في مرحلة يتجه فيها الاقتصادات إلى السوق ويسعى جاهدة ليكون جزءا من السوق العالمي . إن هذا السؤال غير وارد بطبيعة الحال فليس هناك مكان للاتفلات في ظل النظام الدولي الجديد وكافة الدول تسمى جاهدة للانضمام إلى الاتفاقية الحالية في مفاوضات الصين ( عملاق آسيا ذات الميراث ونصف الميراث نفسه ) . والثاني هل هناك آثار سلبية وهل تتجاوزها إيجابيات الانضمام ؟

والإجابة نعم هناك إيجابيات وسلبات ، والإيجابيات تفوق السلبات وواجبنا أن نفعل على أوجه الأساليب والوسائل والمبادرات التي يمكن من خلالها تنظيم الإيجابيات والتعامل مع السلبات بما يخفف من وطأتها .  
والواقع أن تقديم إيجابيات وسلبات الآثار المترتبة على الاتفاقية يرتبط إلى حد بعيد بهيكل الاقتصاد القومي . فإذا كان اقتصادا تصديريا أو

يبدو أننا نتحول تدريجيا إلى مجتمع ، فري ، دون أن نشعر .  
وإضافة مع هذا المنهج فإننا نتعامل مع أي متغير أو حدث ضخم على أنه نوع من القهر أو البلاء الذي يحدق كله به عباده الصغار .  
وفي ذلك الخضم تختلط الأوراق ويتسوى التعامل مع كارثة الزلزال أو سقوط صخرة المظلم مع القرار اتفاقية الجات . وتشكل الجات على عجل ليبحث آثارها ولتسبب مواجهتها . تلك ظاهرة بالغة الخطورة في الفكر السياسي والاجتماعي ويؤمن البحث في أساليبها وسيكولوجيتها .  
فاستمرارها يمثل كارثة الكوارث لأنها تسبب شكلا قويا وأحيانا اجتماعيا .. نحن في حاجة إلى مواجهته بحزم وجسورة .

موضوع اتفاقية الجات ( وهي الاختصار الإنجليزي للاتفاقية العامة للتحريريات والتجارة ) الموقع في عام ١٩٤٧ وبدا سريتها عام ١٩٤٨ . نموذج لهذه الحالة . وقد شمت الاتفاقية عند تأسيسها ٢٣ دولة كان من بينها مصر وسوريا لم تنضم لانضمام الدول إليها حتى بلغ في نهاية ١٩٩٣ نحو ١١٧ دولة وهناك قائمة من الدول المنتظمة للمعضوية تشمل مجموعة من الأنظار العربية منها الجزائر والصومالية والأردن ولبنان وسوريا ( بعد انضمامها عام ١٩٥١ ) ولبنان . وبذلك يصبح عدد الأنظار العربية المنضمة للاتفاقية بعد قبول هذه الدول إضافة إلى الأعضاء الحاليين ( مصر والغرب وتونس والكويت والبحرين ) إحدى عشرة دولة عربية تمثل الجانب الأعظم من الأنظار العربية في سوق التجارة وإضافة إلى تلك الأنظار العربية هناك قائمة أخرى من طلبات الانضمام تشمل دول الاتحاد السوفياتي السابق والصين ومكلم القطر أوروبا الشرقية .

نحن إذن بصدد اتفاقية ينضم إليها من يرى أن في صلاحه الاستفادة من هذا الانضمام ومن المستحيل في أي اتفاقية أن تقرب عليها مرأيا كاملة للمعضو وإنما تنطوي دائما على إيجابيات وسلبات فلا زالت الإيجابيات فلا بأس من بعض السلبات .. تلك هي طبيعة طبيعة التعامل الدولي ومنهجية .



د . رجاء عبد الرزاق

# الجات .. ذلك المجهول !





( ٨ ) بالنسبة لانخفاض الرسوم الجمركية على الواردات واحتمال نقص حصصها ، فلو اُخذ أن نسبة الخفض لن تكون كافية في ضوء التخفيضات التي تمت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ، والواقع أيضا أن الرسوم الجمركية من المنحبة الاقتصادية البحث ليست موارد اقتصادية وإنما هي أداة لضبط الميزان التجاري وتنفيذ السياسات الاقتصادية وهناك تساليب أخرى متعددة لمواجهة الخفض على الرسوم من ناحية ، أو تعارض الاستيراد برسوم مخفضة مع السياسات الاقتصادية .

لقد تلقت التجارة العالمية ( لأسباب متعددة ) المجال للرأسمالي الوحيد الذي انتظم قواعده وممارسته منظمة دولية . وإنشاء منظمة دولية للتجارة عام ١٩٩٥ إنما هو بمثابة ثورة تجارية .. لتقلل في أهميتها أو خطورتها أو دلالاتها عن الثورة الصناعية .

ينبغي إذن أن ترتفع إلى مستوى حدث على جليل الشأن وأن تتعامل مع نتائجه وتداعياته وللزور بهذا المفهوم .

يتجه نحو السوق العالمي كانت فائدته أكبر من الاقتصاد يعتمد على الاستيراد وحتى في تلك الحالة الأخيرة فإن الاقتصاد المستورد لم ينعكس محدداً أو مجموعات منها بشكل مستمر مستفيد أيضاً من المنافسة الدولية وإزالة الحواجز .

في إيجاز شديد ودون محاولة للدخول في تفاصيل تحتاج إلى دراسة مستقلة نعتقد أن مجالات البحوث تستلزم :

( ١ ) انقطاع إلى الأسواق وإزالة القيود التي تعوق انطلاق بعض الصادرات ومثل ذلك صادرات على سبيل المثال الموانئ والمناقص غير المعلنة مع الموانئ الاسيانية من حيث تحديد مواعيد التصدير وأحياناً حصصه . وينطبق ذلك على العديد من سلع التصدير الزراعية .

( ٢ ) إزالة القيود فيما يتعلق بصادرات المنسوجات والملابس الجاهزة التي تواجه الصادرات المصرية . لكن ذلك يتطلب في نفس الوقت أن تكون تلك الصادرات على مستوى المنافسة . خاصة مع منتجات النمر الاسيوية التي تستفيد من رفع الحصص فائدة لأشك فيها .

( ٣ ) هناك فرصة من الاستفادة من التعويضات التي تمنح للأسواق النامية التي قد يتأثر اقتصادها بالانزواء بالاتفاقية .

( ٤ ) أن انتعاش التجارة العالمية سوف يؤثر قطعاً على حجم تلك التجارة وبالتالي يمكن أن تكون هناك عوائد غير مباشرة على قطاع النقل البحري وقناة السويس وتجارة الترانزيت وغيرها فضلاً عن إحداث انكسار في السوق العالمي سوف ينعكس تلقائياً على اقتصاديات العديد من الدول المهمة للاستفادة به .

( ٥ ) هناك اتفاق فرعي يشجع مزارياً لانتقال اليد العاملة . ويتوقع الدول الرئيسية المستقبلة للعمالة المصرية عليه يمكن أعمال شروطه والاستفادة منه .

( ٦ ) هناك مزايا تتعلق بحماية حقوق الملكية الأدبية . وذلك موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لحقوق ملكيات المؤلفين والفنانين المصريين الماهرة في إطار منظمة .

( ٧ ) ثمة أثر سلبية محتملة في مجالات محددة خاصة واردة السلعة الغذائية التي تتمتع حالياً بدعم في دول الإنتاج ويتيح في السوق العالمي بأسعار ملائمة ( الفصح ومنتجات الألبان لسياسا ) ومواجهة هذه الآثار غير مستحيلة بل أنها قد تتيح الفرصة لمراجعة السياسات المختلفة بفتح آفاق حاصلات الغذاء الأساسية ورفع كفاءتها . فضلاً عن أن الدول التي تدعم حاصلاتها يمكنها دون مخالفة الاتفاقية تقديم تسهيلات ( هي في حقيقتها دعم غير مباشر ) في مجالات النقل والخدمات وغيرها .





الرئيس

المصدر :



١ ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الملتقى

آخر الكوارث العالمية  
عام ١٩٩٢

## الدول الكبرى أسست الاتفاقية وأرغمت

## دول العالم الثالث على الانضمام

## فرنسا قادت لواء المعارضة في مواجهة

## المطالبات الأمريكية في المجالين الزراعي والثقافي

حفل العام المنصوم بعديد من الكوارث العالمية  
والحلية، والأخيرة تعنيها بصفة خاصة فإنها تصننا  
مساسا مباشرا ندعو الله تعالى أن يقي مصر ويحفظها  
ويجذبها كل مكروه وإن يلهم أهلها الصواب، حتي  
يبدلوا كل ما يملكون لرفعة شأنها وإزدهارها.  
أما بالنسبة للكوارث العالمية - فنحن لانملك أن  
نفصل عنها فنحن لانستطيع - حتي لو أردنا - أن  
نتناسي مشكلة البوسنة أو الصومال، ولاتجاره  
للخدرات، والسلاح، وغيرها من المشاكل والكوارث التي  
تجتاح العالم، والتي هي بالتأكيد من صنع الإنسان،  
فالإنسان الذي أحسن الله تعالى خلقه، وميزه عن













المصدر: **المراسل**

1 مايو 1994

التاريخ: النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والغ ماني مصير العالين الفرنسية في  
مصر واليهود الذي يتركه للحفظ على هذه  
الدارس التي شمال الوجه الشمالي الفرنسي  
ولتراسهم لشعبه مما تلقوا تكيفات من  
الجنس المروج بأن مصر ترمي نكاحا كل  
ما يتعلق بالثقافة ويتخطون تلكا للفصل  
بين الثقافة والدعوى السياسية  
والعسكرية. وأنما للفرنسيين يهودهم وإندوا  
لصالحات تدل على أن أكثر من ٧٠٪ من  
الثقافة بالخطوة في أوروبا الأمريكية  
الصحة وترتفع النسبة في الثقافات جليا  
في أكثر من ٧٥٪ في حين لا تخطي ١٩٨٨  
الأوروبية مجتمعة على نسبة تربية ثقافيا  
من ٢٪ من الثقافات الأمريكية في الشرق  
الأمريكية. وبالنسبة للثقافات الأمريكية  
والعربية والمجتمعات اليهودية والكتب  
والدراسة للكتب. ولما أنما مجموع  
الصحراء الثقافية الأمريكية لأوروبا  
والعلم مثل نكاح الاستيطان به أمريكا  
والعربية التي تفتي على ردم الصحراء  
(تفتت فرنسا ١٩٨٩ ماكرات فركا فرنسي  
أمريكا مقابل عرض العلم لثلاثين  
أمريكا في الفترة من ١٩٨٩ في ١٩٩١).  
غير أن الأمر من وجهة نظر فرنسا  
لا يتصير على الثقافات الفنية التي  
وتجوز ما لا يتعدى بمسألة أسلمة يهودية  
فرنسا ونصوصها وثقافتها التي تفتت  
الثقافة الأمريكية في المجتمعات لولا التأثير  
الساكن غير مسروق لا يتسكن على كل  
مطعم الفكر من اللغة في الفئات والثقافات  
والعلم فقد بلغت اللغة والصورات الأمريكية  
في اللغة اليهودية للفرنسيين وليس  
التي هي الجوز والكل على معظم  
السادس عشر السوية والعديد من  
والفراخ للثورة في حتى الخطم الفرنسي  
الذي كانت شعرة تكسب في الأقال وما  
بمعه قديم وأسلوب تغزل الخطم للثقافة  
الذي يدعو الناس في تغزل الخطم  
والاستمتاع به بما بذلك وتتمسك هذه  
الثقافة من عبر السيف على الأزياء وخطوط  
التي كانت فرنسا تتميز بها وهي  
مسلسل الفياج والمجتمعات تغزل سبيلها  
أوروبا والعمير إلى أنه في فرنسا أن هذه  
الثقافة كبرى في أوروبا على الثقافات  
المجتمعات ١١١

## الحلقة الثانية الجمعة القادم





نحن وعالم مابعد ألجات الجديدة (٢)

## من يكسب ومن يخسر

## في اللعب مع الكبار؟

ليست دائماً متوافقة. وكان الصراع حول المصالح القطرية للأفريقيا، هو السبب الرئيسي في إطالة أمد جولة أرجواي إلى سبع سنوات. وإلى إنهايتها دون جسم عدد من المسائل التي اعتبرتها هذه الدول الغنية أو تلك من القضايا الحساسة بالنسبة لمصالحها الاقتصادية. ولكن هذه الخلافات بين الأغنياء، لم تمنعهم بالطبع من توجيه نداء المفاوضات لما فيه مصالحهم كدول صناعية متقدمة.

حظوظ صاعدة

لكن مرونة الدول الغنية تجاه مطالب الفقراء كانت لها حدود صارمة. فقد تم استبعاد الفقراء كلية من بعض المناقشات، مثل المناقشات حول تحرير تجارة السلع الزراعية. وبطبيعة الحال، مثل مصر في المفاوضات، فإن الاتفاقية الخاصة بالسلع الزراعية لم يكن من الممكن مناقشتها أو التوصل إلى أي بند فيها من جانب الدول الغنية. وقد تمت الاتفاقية بين الولايات المتحدة وأوروبا قبل ستة أيام من إعلان اختتام جولة أرجواي، ولم يمكن تدوير كلمة منها ولم تستطع مصر والدول الغنية الأخرى الاعتراض، ولكنها عبرت عن استيائها وبطاليت بالتمويض عن الضرر الذي سيقبل بها من تنفيذ هذه الاتفاقية كما أوضح مندوب مصر أن الدول الزامية تعرضت لضغوط غير مباشرة من أجل مسايرة الاتفاقيات التي صاغتها الدول الغنية (الاعتراف) ١٩٩١

ولكن أن مشاركة الدول الفقيرة لم تكن مهمة بقدر ما كان يمكن تقليل بعض الخسائر المتوقعة من جانبها أو لتحويل أمد وقوعها، أو للبدء

برغم مشاركة ١١٧ دولة في الجولة الأخيرة للمفاوضات حول التجارة الدولية، فمن الخطأ الاعتقاد بأن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها كانت محصلة حوار ديمقراطي حر بين أطراف متكافئة في القوة الاقتصادية والمكانة السياسية. ومن الخطأ بالتالي أن نتصور أو نتوقع أن تنفيذ هذه الاتفاقيات يمكن أن يعود بمنافع متساوية على كل الدول التي شاركت في المفاوضات. ذلك أن التكافؤ كان منعدماً أصلاً، وتفاوتت القوة التفاوضية للدول بحسب مكانتها به كل دولة من نفوذ اقتصادي وسياسي فالواقع أن الدول الصناعية الغنية تسيطر على ما يقرب من ثلاثة أرباع التجارة الدولية (٧١/ من تجارة الصادرات)، في حين تراوح نصيب كل من إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية بين ٢/٤ و ٤/٤ من سنة ١٩٩٢، كما استثمرت الدول الأوروبية بأكثر من نصف حصة الدول النامية كلها في تجارة الصادرات العالمية في نفس السنة وإذا ليس من المستغرب أن كانت الدول الغنية هي صاحبة اليد العليا في صنع الاتفاقيات الجديدة. بينما كان دور الدول الفقيرة ميكروياً، أو هامشياً. ومن الطبيعي أنه عندما تسيطر الدول الغنية على صناعة اتفاقيات التجارة الدولية، مثلما تسيطر على الكثير من الأمور الاقتصادية والسياسية، فإنها تدفع نصب أعينها مصالحها الخاصة، ولا توجه اهتماماً بذكر مصالح الضعفاء من الدول النامية، كما أنها لاتعني كثيراً مراعاة أفكار مجردة مثل المصالح الدولية العام، صحيح أن مصالح الأغنياء





# الأهرام

المصدر :

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٩٩٤

تحرير للتجارة في السلع الزراعية (١٩٠). بينما يرجع الباقي إلى تحرير تجارة السلع الصناعية لأن مستوى الرسوم الجمركية عليها منخفض فعلا. والكثير منها يتداول بين الدول الغنية دون فرض أية رسوم جمركية ولا تتضمن للكاسب القدرة كميًا للدول الغنية. تلك للكاسب الناجمة

عن انخفاض تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية لقواعد الجات الجديدة، وذلك للغانم للترتبة على فتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية وزيادة الانضباط في قواعد تصدير الرسوم الجمركية والإعلانات وما إليها. ويقدر النمو في حجم التجارة الدولية بمقداره ٧٤ مليار دولار أو أكثر بحلول عام ٢٠٠٠. أي بنسبة نمو ١٧٪ كما توقع أن يتزايد التعامل للتجارة الدولية إلى زهاء في فرص العمل في الدول الصناعية خلال السنوات العشر القادمة: مثلاً بنحو ١٨ مليون في الولايات المتحدة ونحو ٤٠٠ ألف فرصة عمل في بريطانيا.

والآن ماذا عن الدول النامية؟ من المتوقع أن تستفيد دولة مثل الصين استفادة كبيرة من تحرير تجارة للسلع والخدمات والملايين الجاهزة وفتح للتصدير من الأسواق الأوروبية والاسيوية وأمريكا. لاحظ أن الصين ليست عضواً في الجات بعد. وبالتالي تستفيد دول شرق آسيا حديثة التصنيع من فتح الأسواق أمام السلع والخدمات والملايين الجاهزة ويعد من السلع الصناعية الأخرى ولكن معظم الدول النامية مستبعد من جراء تنفيذ الاتفاقيات على الأقل في المدى القصير. أو للتوصل.

وتبقى خسرة الدول النامية من عدة مصادر.

بالتمويض من جانب من الخسائر، أو تامة ميلة أول لتفويض الرسوم الجمركية. ومن الأشقة على ذلك أنه في مقابل التفسير للؤكد الناتج عن ارتفاع الاسعار العالية للسلع الزراعية (الغذاء خصوصاً) من جراء تحرير تجارتها ووقف الدعم عن صادرات الدول الغنية منها، تم السماح للدول النامية بتفويض الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية بقيمة ٢٤٪ خلال ١٠ سنوات. بينما يتعين على الدول الغنية تحقيق خفض

يصل إلى ٢٦٪ خلال ٦ سنوات. كما قدمت وصولاً زيادة للعرجات الغذائية ولتنتج الوجهة للتنمية الزراعية في الدول النامية الأكثر تضرراً من الاتفاقية الزراعية

وتبقى الحقيقة الكبرى برغم كل ذلك، ألا وهي أن المكسب الرئيسي من الصب مع الكبار هو للكبار. وهذا مستويهم الدراسات التي أعيدتها المنظمات الدولية الغربية كالكيب الدولي ومنظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية (نأى الأفياء) ومنظمة الجات. وما



د: إيراهيم العيسوي

تذكره هذه الدراسات أن الدول الغنية سوف تحصل على ما يتراوح بين ٢٨٪ و ٨٦٪ من التبعين الاقتصادي المتوقع من تحرير التجارة السلمية. وهذا، أي أن نصيب بقية دول العالم من التبعين المتوقع يتراوح بين ١٤٪ و ٢٢٪. ويزداد نصيب الدول الغنية كثيراً إذا ما أضيفت إليه المكسب الناتج من تنظيم الاتفاقية لتجارة الخدمات والاتفاقيات في حقوق الملكية الفكرية، والذي سيحدث بكامله تقريباً على الدول الغنية وبكم سيطرتها شبه الكاملة على هذه المعاملات. لاحظ أيضاً أن النسبة الكبرى من نصيب الدول غير الغنية ستحصل عليها الصين والدول الآسيوية حديثة التصنيع، بينما من المفرد أن تصاب الدول الأفريقية بنقص في دخولها القومي بقدر بمقدار ٢٠ مليار دولار سنوياً خلال سنوات العشر القادمة.

### المكسب لأوروبا

وبالحق لأني التقديرات للتبعين الاقتصادي المتوقع من تطبيق الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية وهو ٢٢٢ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢. بالمسار سنة ١٩٩٢. فإن الدول الأوروبية ستعظم بنصف هذه الزيادة. بينما تظهر اليابان بمقدار السمس والولايات المتحدة بمقدار الثمن. ومعظم المكسب للجان إلى أوروبا واليابان مشترك على





وزيادة كفايتها. ومنها أن الرواج التجاري المالى للتوقع في أعقاب تنفيذ الاتفاقيات لابد وأن تتأثر منه الدول النامية شيئاً.

وهذا الكلام لا يخلو من شيء من الحقيقة. وإن كان لا ينفي أن الخصائص للتوقعات مؤكدة. بينما النافع للتوقعات احتمالية بالنسبة للكثير من الدول النامية. فالدول الأكثر تصنيعاً والتي اكتسبت بالفعل مزايا نسبية في الإنتاج والتصدير في الرقعة الجغرافية بهذه المكاسب في المدى القريب.

### سبيلان ضروريان

وطالما أننا نعيش في عالم يرسم قواعد العمل فيه الاتفاقية. وإلى أن نقوى مركزتنا كدول نامية في مواجهة الآخرين من خلال بناء قوتنا الذاتية الاقتصادية والتكنولوجية فطرياً، ومن خلال زيادة قدرتنا على التحرك الجماعى في الساحة الدولية. سوف يصبح التمايش بدرجته أو أخرى مع قواعد الجهات الجديدة أمراً لا مفر منه. وإلى هذه الحالة يتعين علينا سلوك سبيلين معاً في آن واحد. أولهما اتباع استراتيجية تنفيذ الفسائز وتعميم المكاسب القترية على ملاد نجد أنفسنا مضطرين لقبوله من الاتفاقيات الجديدة. وثالث من المهم أن ندرس هذه الاتفاقيات دراسة جادة من جانب المختصين. وأن نحدد ما يمكن أن نقبله منها. أما ولا يمكن أن نقبله من منظور المصلحة الوطنية. وهنما يكون مجال الرافض شيئاً بالنسبة لبعض الاتفاقيات. فهناك دائماً أبواب متعددة للتحليل والانتقال حول الموضوع يوضح القواعد والمطالبات المحلية التي تقال أو تُخبر الفسائرة. ولكن مطروحا لدينا أن الدول اللغنية ذاتها لن تتفرد عن فعل نفس الشيء. في الوقت الذي ستمارس القوى المضطربة طيناً لقبول كل الاتفاقيات. وثانيهما بناء قوتنا الاقتصادية والتكنولوجية الذاتية وإقامة مؤسسة اقتصادية بقدرة اكتساب مزايا نسبية سواء في بعض الصناعات التقليدية أو في المجالات الجديدة ذات النمو السريع. وهذا هو التحدي للتمتية الذي يتعين علينا أن نواجهه بروح جديفة أي بعد التخلص من كثير الأوهام التي برزت في عهد الانفتاح. وذلك سواء قرر الأنفيا. تحرير التجارة فعلاً أم استمرقوا في طريق الحماية.

المصدر الأول هو الارتقاء للتوقع (نسبة ١/١) في الأسعار العالية للسلع الزراعية من جراء خفض أو إزالة الدعم للوجه لسافرات هذه السلع في الدول الربية. والمصدر الثاني هو خفض ثم الإلغاء الكامل للمزايا التخفيفية التي كانت تحصل عليها الدول النامية في التصدير إلى الدول الصناعية المتقدمة. (وإن كانت بعض الدول النامية لم تستند من هذه الزايا بالكامل سواء لأسباب خاصة بضعف قدراتها الانتاجية أو التصديرية، أو لأسباب خاصة بما تضمنه الدول المتقدمة من مواصفات واشترطات فنية في السلع المصدرة إليها). أما المصدر الثالث في الخصارة فهو يتمثل في التكلفة المرتفعة التي ستحصلها الدول النامية من جراء الحماية الأكبر التي تكفلها الاتفاقيات لحقوق الملكية الفكرية. وبخاصة تكلفة نقل التكنولوجيا.

ويجب أن يضاف إلى قائمة الفسائز للتمتية للدول نامية ما يترتب على فتح أسواقها أمام المنتجات والشركاك الأجنبية من تهديد للصناعات الوطنية والمطامع التي كانت تتمتع بحماية تطبيقية وبخاصة قطاعات الخدمات المالية والمصرفية والاستشارية. ويمتدنى الاتفاقيات فإن الدول النامية قد لا تستطيع تقديم الدعم الكافى لسافراتها. في الوقت الذي يتعين عليها أن تخفف الموانع التجارية على الواردات. وذلك تحرم الدول النامية من المصالح التي استخدمت للدول الصناعية القديمة والدول الصناعية الحديثة في أسيا من قبل لفرز الأسواق الخارجية ولتاحة الفرصة أمام صناعاتها الوطنية للنمو دون الخوف من التمرض لمنافسة غير متكافئة من سيقومهم في مجال التصنيع. وهكذا فإن فرص التصنيع لأول مثل مصر (التي ينصمها انصار الحرية الاقتصادية بالتوجه إلى التصنيع

التصنيعية) سوف تكل وتصيح أكثر صغرية من زائوتين. الأولى هي المنافسة الأشد في الأسواق الخارجية والثانية هي المنافسة غير المتكافئة. والتي قد تتحول إلى منافسة قائمة للصناعات المحلية في السوق الداخلي.

وإن كل معنى ذلك أن الاتفاقيات الجديدة لا تعمل غير الفسارة للدول النامية ؟

يتمدد البعض عن فوائد محتملة منها فتح أسواق الدول المتقدمة لتصدير المزيد من المنسوجات والملابس ومتجات النسيج المارة التي تنتجها الدول النامية. ومنها أن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية قد يؤدى بعد فترة إلى زيادة انتاجها وانخفاض أسعارها من جهة. كما أنه قد يحد من الدول النامية على إعطاء اهتمام أكبر لتمتية قطاعاتها الزراعية من جهة أخرى. ومنها أن ترميز صناعات وطنية في الدول النامية للمنافسة الأجنبية سوف يدفعها على تطوير نفسها





# الجات والنظام الاقتصادي العالمي

الجمركية . أما اللجوء غير التعريفية فهي تشمل عددا كبيرا من موافقات التجارة الدولية ومن أهمها القروض الكمية مثل حصص الاستيراد ولوائح الاستيراد واشتراطات ايراد نسبة من قيمة الواردات ودعم الصادرات وغير ذلك . تحرير التجارة هو الهدف الأساسي من الجات فان البراءة الموقعة على الاتفاقية العامة للتوريدات والتجارة ملتزمة بالعمل على إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية أو على الأقل تخفيفها . غير ان الزلا أو التخفيف لانت من كل واحد يحصل من البراءة الأخرى ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تضم كل البلاد الأعضاء . وتقوم تلك المفاوضات على أساس مبدأ التبادلية بمعنى أن ما ترفضه كل دولة من إزالة أو تخفيف يكون مشروطا بحصولها على عروض مماثلة من البلاد الأخرى بحيث تتساوى الفوائد التي تحصل عليها كل دولة . أي ان الجمركية أو غير الجمركية من جانب لابد أن يرافقه تخفيف مماثل في القيمة من جانب الأخرى . وحتى تم الاتفاق على مستوى معين للتعريفية الجمركية في إطار المفاوضات أصبحت

يكتب له النجاح بعد ان رفض الكونجرس الأمريكي المصادقة على ميثاق مادانا نظرا لاحتوائه على بنى الأحكام التي تتأخر بتدخل الحكومات في سير التجارة الدولية وتدخل قوى الطار والمخز في بعض الحالات . ومن ثم سلطت منظمة التجارة الدولية إذ لم يكن من الممكن قيامها دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمثل حيزا كبيرا

من نصف الناتج القومي العالمي غير ان بعض البلاد الصناعية - ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية - ومدد محدود من البراءة القائمة رأت ان ما لا يتركه كله الإلتزام كله . ومن ثم قررت ان تأخذ من ميثاق مادانا ذلك الجزء الذي يتعلق بتحرير التجارة الدولية ولتضع موضع التنفيذ ومن هنا كانت الاتفاقية العامة للتوريدات والتجارة أو الجات وهي تمثل جزءا فقط من ميثاق مادانا أما الأجزاء الأخرى فهي تلك الأجزاء التي أسقطت باعتبارها الكونجرس الأمريكي ومن ذلك تجويع أسواق المزارع الأولية ومنع الممارسات الاحتكارية في التجارة الدولية وتنظيم انتقال التكنولوجيا وتنشيط وتحويل الصادرات وقد دخلت هذه المسائل فيما بعد في اختصاص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يسمى لمختصا الاكتشاف الذي انشأ سنة ١٩٦٤ تقوم الاتفاقية العامة للتوريدات والتجارة (الجات) على ثلاثة مبادئ رئيسية

الأول هو تحرير التجارة الدولية مما يره عليها من قيود تعريفية وغير تعريفية . والمقصود بالقيود التعريفية الرسوم

لم يكن أحد يسمح من غيره لسمه الجات إلى وقت قريب . غير ان الوضع تغير إلى حد كبير بعد إبرام الاتفاقية الأخيرة في ١٥ ديسمبر ١٩٧٤ أصبحت كافة الجات تشوب كثيرا في المصنف السيارة وعلى لسان صانعي السياسة ورجال الأعمال والاقتصاديين وفي عدد كبير من النواب والمؤتمرات . ماذا يعني الجات بالنسبة للبلاد النامية وما هو الدور الذي يقوم به في الاقتصاد العالمي أولا الاسم كلمة الجات مركبة من الأحرر الأولى الإنجليزية للانجليزية العامة للتعريفات والتجارة . وبما الجات أحد العالميين أما الركنان الآخران فهما مستوف القاد الدولي والكت الدولي . ومن المعروف ان قواعد النظام الاقتصادي العالمي وضعت قرب نهاية الحرب برينون ويهر التي انشأت مستوف اتفاقية الدولي لكي يكون حارسا على النظام الاقتصادي الدولي والبنك الدولي للاتصال والتعمير لكي يكون حارسا على النظام المالي الدولي . مهمة المستوف وضعت القواعد التي تحكم سلوك كل دولة بالنسبة لاسعار الصرف وسياسة موزان الخارجي ووسائل تمويل القرض الخارجي على النحو الذي لا يخلق ضررا بالبلاد الأخرى والإضرار مع اعتبارات الاستقرار الاقتصادي والتنمية وهذه البنك الدولي مساهمة البلاد الأعضاء بخوصا بالبلاد النامية لتقديم قروض طويلة المدى لتمويل المشاريع الأثرية لعملية التنمية وتنشيطها على تطبيق السياسات الاقتصادية التي تتطلب الاستخدام الأمثل للموارد . ولكن الصلح من تستلزم أركان النظام الاقتصادي العالمي بنشأ منظمة التجارة الدولية لكي تعمل على تنمية التجارة بين البلاد الأعضاء وتضع قواعد السلوك في هذا المجال . فاعلا لنقد مؤتمر التجارة والعمل في مادانا . كوبا . سنة ١٩٤٧ وأصدر المؤتمر من الميثاق المعروف بميثاق مادانا الذي حيل وضع الأساس لمنظمة التجارة الدولية وتحديد اختصاصاتها . وكانت الفكرة ان يقوم الاقتصاد العالمي على هذا الثلاث الذي يمكن من مستوف القاد الدولي والكت الدولي ومنظمة التجارة الدولية وبهذا تتكامل المؤسسات التي تشرف على الاقتصاد العالمي في المجالات الفنية والمالية والتجارية غير ان هذا التصور لم

## د. سعيد النجار

الدولة ملتزمة بهذا المستوى ولا يجوز لها بعد ذلك رفع التعريفية الجمركية إلا من خلال مفاوضات أخرى أو إجراءات محددة . وتسمى التعريفية حيزا بأنها تعريفية مبررة

المبدأ الثاني هو عدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية وهذا هو المبدأ المعروف بشرط أولى الدول بالمعاملة . ومعناه ان أية ميزة تجارية يمنحها بلد لآخر لابد ان تنسحب تلقائيا على كل البلاد الأخرى . فمن مطالبته بذلك فإنها منحت إحدى البلاد الأعضاء في الجات تخفيضا أو إعفاء من ضريبة جمركية على سلعة مستوردة من بلد معين فإن هذا التخفيض أو الإعفاء يسري على نفس السلعة المستوردة من كل البلاد الأخرى . وبذلك تتساوى كل البلاد الأعضاء في ظروف المنافسة في الأسواق الدولية . فبمجرد أنشأ فإن شروط أولى الدول بالمعاملة يعني المساواة في المعاملة بين كل البلاد







## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٤ فبراير ١٩٦٦

المصدر :

المتحدة. ولا ينظر كما قد يتبادر إلى  
الذهن للبلد الأولى منع رعاية خاصة  
لأحد الدول على حساب البلاد الأخرى  
السبيل الثالث هو الاستعداد على  
التعريف الجمركية وليس على القيود  
الكمية إذا اكتسقت الضرورة تفهيد  
التجارة الدولية. بمعايرة أخرى فإن  
حصص الاستيراد وما جرى مجراها  
يقتدر من المحرمات في نظام الجات  
فإذا كان لا بد من التقييد لأضرار تتعلق  
بجماعة الصناعة الوطنية أو لعلاج عجز  
في مورث المجموعات ماله يسمي الاتجار،  
إلى الوسائل السعرية ( أي التعريفية  
للجمركية ) وليس إلى الوسائل الكمية أو  
غير التعريفية

وقد يتشاكل البعض لسانا هذه  
المعارضة الشديدة للأساليب الكمية  
السبب أن الأساليب الكمية تختلف عن  
الأساليب السعرية في حيث اعتقادها إلى  
الشعاعية فإذا فرصنا رسما جمركيا  
مقداره خمسون في المائة مثلا على  
الواردات من سلعة معينة لحماية الإنتاج  
المحلي فإنتا نعرف على وجه التحديد  
مقدار الدعم الذي ينتج به المنتج المحلي  
من طريق تلك الحماية ولكن إذا ألقنا إلى

أسلوب كمي بالحظر الكلي أو بتحديد  
الكمية المسموح باستيرادها فإنتا لتعرف  
شامدا مقدار الدعم الممنوح في مثل هذه  
الاجالات هناك تديم على مقدار الحماية  
ومن ثم على التكلفة الحقيقية التي يتطرى  
عليها هذا النوع من الحماية . لهذه  
الاضطرابات فإن الجات يات موقف العداء  
من الأساليب الكمية إلا في حالات  
استثنائية نصت الاتفاقية عليها صراحة  
وفك في السلع الزراعية وفي حالة عجز  
خطير في ميزان المدفوعات أو حالة  
الزيادة المفاجئة للواردات من سلعة معينة  
مما يهدد الانتاج المحلي من نفس السلعة  
بضرر جسيم هذه هي المبادئ الثلاثة  
التي تحكم نظام الجات وهي تحسور  
للتجارة ومبدأ عدم التمييز والاعتماد على  
الوسائل السعرية دون الكمية في تفهيد  
الواردات وتستطيع أن تفهم لماذا لم تكن  
البلاد القائمة في أي وقت من الأوقات  
شديدة الحماس للمبادئ التي يقوم عليها  
الجات . فإن تفهيد التجارة كان من  
المبادئ الأساسية التي تقوم عليها  
استراتيجية التنمية خصوصا عد اشيا .  
الحالت كذلك فقد رأت البلاد القائمة أن  
مبادئ عدم التمييز والتجارية وعدم

الجوار إلى الوسائل الكمية لاتخذ معين  
الاعتبار عليها الخاصة . ولأكثر أن هذه  
الاعتبارات تقدر على الجات في مدة  
طويلة بعد اشائه يعتقد الصفة العالمية  
فقد بدأ بمضوية ٢٢ دولة أغلبها من  
البلاد الصناعية مع عدم محدود جدا من  
البلاد النامية خصوصا من أمريكا  
اللاتينية . وكان ينظر إلى على أنه متين  
الأشياء . ومن ثم لقد اتسورت الجات  
الفنية إلى إنشاء منظمة أخرى موازية  
لجات تكون أكثر اهتماما بطرقها  
الخاصة وأكثر استجابة لمتطلبات التنمية  
وأدى ذلك إلى إنشاء مؤتمرات الأمم  
المتحدة للتجارة والتنمية المعروف  
بالاكتاد سنة ١٩٦٤ بهدف تنظيم التجارة  
العالمية على أسس منظمة تنمسا عن  
الأمم التي قام عليها الجات . فهو  
لا يظن أهمية كبيرة على تحرير التجارة  
الخارجية للبلاد النامية . كذلك يرفض  
الاكتاد مبدأ عدم التمييز بين وجب أن  
يقوم النظام التجاري الدولي على أساس  
اعمال مزايا خاصة للبلاد النامية دون  
غيرها ويرفض مبدأ التفاضلية في  
المفاوضات متعددة الأطراف ويطلب  
البلاد الصناعية بتخصيص نسبة معينة  
من دخلها القومي لمساعدة البلاد النامية  
والمحكمة فقد نشأ الاكتاد لكي يمكن  
مطالب الجنوب في موليها الشمال  
ويمكن النظر إليه على أنه فكرة العمادة  
لفكرة الجات ومن المهم أن نذكر أن  
الطبعة التي قامت عليها منظمة الاكتاد  
كانت تمسك إلى حد كبير استراتيجيات  
التنمية التي سالت خلال فترة الستينات  
وهي استراتيجية الأعمال محل الواردات  
في ظل تفهيد شديد للتجارة الدولية ولم  
يجد الحال مغرا من أن يتماشى مع هذه  
الموجة الصاعدة والمنكس ذلك في تعديل  
الاتفاقية الأصلية بإضافة مايسمى بالجزء  
الرابع الذي أصبح نافذ المفعول منذ  
١٩٦٦ وهو يقرر صراحة أن البلاد  
النامية لا بد أن تعامل معاملة خاصة  
وتفاضلية في تطبيق احكام الاتفاقية  
العامة وأدى ذلك إلى موافقة الجات على  
نظام التمييزيات الخاصة الذي تقرر في  
إطار الاكتاد في أوائل السبعينات ومع  
له ينطوي على مخالفة صريحة لمبدأ عدم  
التمييز حيث أنه يعطي معطى السلع  
الصناعية التي تصدرها البلاد النامية إلى  
أسواق البلاد الصناعية من الرسوم  
الجمركية وقد شهدت فترة التي أعقبت  
١٩٦٦ انضمام عدد كبير من البلاد  
النامية إلى الجات بعد أن وجدت في  
الجزء الرابع معها حاجي في حاجة إليه  
من حماية كما أنه يعاملها معاملة تفضيلية  
في ضوء متطلبات التنمية . وانضمت  
حصري إلى اتفاقية الجات سنة ١٩٧٠  
وكذلك انضمت بعض البلاد العربية  
الأخرى ومنها الكويت والمغرب وتونس  
والبحرين وسعدو أن عددا من البلاد  
العربية في طريق الانضمام على أثر نجاح  
مؤيرة أورو جواي





# الجات آخر الكبسوارث العالمية عام ١٩٩٣ (٢) الاتفاقية لها تاثيرات سلبية على اقتصاديات الدول النامية .. وستؤثر على صادرات القطن المصري أفريقيا ستخسر ٢٦٠٠ مليار دولار في سبيل تنفيذ اتفاقية «الجات»

وسمح وزير كريستوفر، وزير خارجية الولايات المتحدة، بأنه ستكون هناك جولة محادثات حتى يوم ١٤ ديسمبر، ولكن لن يكون هناك شيء آخر يوم ١٦ ديسمبر. وهذه هي فرصة ثاني لريد إيلاند للتفاوض.

ويعد مبيعات حبوب القطن في هذه السنة المالية الأمريكية، وبعد أن تدهورت الاتصالات التجارية بين المستثمر هيلموت كول والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، سجلت الأرباح مؤلقة فرنسا على نتائج الاتصالات في الفوسجين موزع الخلال:

- في موضوع القمح المحصول الفرنسي من إنتاج أمريكا يستثمر القمح الأوروبي المصنوع في أوروبا من هذه السنوات الخمس، مع طقس القمح بقيمة ٢١٪ على ملر ست سنوات تبدأ من ١٩٩٤.
- وفي موضوع القطن في الاتفاق على تصدير هذا القطن لمدة خمس سنوات وهكذا خرجت أوروبا من القطن التي قلها فرنسا بقتصر جزئي.
- وسنرى ما سوف تسفر عنه الأيام.
- وحتى يرفضها برصها القطن الهول في تدخل خلال هذه السنوات الخمس على القطن. - وهذا هو الصعوبة الأوروبية. - لتسليط هذه السنة، وذلك بشأن هجوم يتسبب في الجالات القطنية المختلفة يستهدف به فعالية، بل المكاف على تنمية عالية للمصنوع والقاح عليه.

وقدنا في حلقة السابعة عند بيان مجموع الصناديق العالمية الأوروبية لأوروبا والمعم، باعتبارها دفلا لاستثمار به لأوروبا. وبين ما يفتع فرنسا - ٢ ماوارث فرنك فرنسي - أوروبا مقابل عرض القطن الأوروبي في الفترة من ٨٦ - وفي هذه السنة ستكون ما يلي من وجهة النظر الفرنسية وغيرها من وجهات النظر في موضوع اتفاقية الجات.

لأوروبا من وجهة نظر فرنسا لتأثير على التكيف للبيئة، أنه يتجاوزها لأنه يتدخل بصفة أساسية ببيئة فرنسا وبخصوصيتها والتأثير الذي تسببه اتفاقية الأمريكية في الاستثمارات التي التأثير السلبى غير مسبوقة لأنه يتسبب على كل ماضي الفكر من قلة في العائدات والانتاج، وإقليم فقد دخلت القطن وتدهورت أمريكا في قلة القطن للفرنسيين وأيس الشباب الذين قابلوا على مشاكل الاستثمارات الأمريكية والمأمور بوجز والقاح للشوية إلى حتى العلماء الفرنسي الذين كانت شهوره تنبع إلى الاتفاق بدأ بإحده العمار وأسلوب تناول العلماء للتعدي الذي يدعو القطن إلى تولى العلماء والاستنتاج به يتألف ويتسبب هذه اتفاقية التي عبر للحد على الأرباح وتطويع الفرصة التي كانت فرنسا تمنح بها وإلى مسلسل الوقع والعمليات لتقول سترافى لبروك - اتعني إلى أنه في فرنسا، إن هناك قبلًا كبيرًا في أوروبا على الاتفاقيات الجديدة.

## بقلم : عبد الرحمن صادق

وقد أعلن الرئيس بيل كلينتون يوم ١٤ ديسمبر ١٩٩٣ أن الولايات المتحدة على هذه ضوابط تصدير قطنية في وجهها للحد من الاسواق الخارجية أمام لتجارات الأمريكية.

وعقب توقيع اتفاقية يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣، قال: أن الولايات المتحدة ستقوم بالعمل في الانتعاش، بعد أن أصبحت قائمة على السلبية العسكرية.

وأخبر الرئيس كلينتون بأن اتفاقية لم تحقق كل ما كانت ترويه فرنسا، وأنه لذلك لابد من استمرار العمل لفتح أسواق جديدة، والتوصل إلى اتفاقيات خلسة بكونها:

- وعلى السيد عمرو موسى وزير الخارجية يوم ٢٠ ديسمبر على اتفاقية الجات، فقرر من اتفاقيات أساسية للاتفاق الأخير الجات على تصدير القطن النامية، وقال أن أوروبا ستدفع حوالي ٢٠٪ من القطن للتصدير لها في القطنية، وأنه (الاتفاق) سؤاير على صادرات القطن المصري، وأعطى بصورة لعدة القطن في الاتفاقية بسبب مخاطر الخلاف في أفريقيا وبلغت، وقال من قبل القطن في القطنية لم توضع في الاعتبار.
- وهذا كلام بالأممية وكأن يمكن أن تكون المعية راجعة إلى كونه وزير خارجية مصر، بما هو من قبل في القطنية وإلى العلماء الغربي والإسلامي وإلى القارة الأمريكية، غير أن أهمية تتزايد لأن مصر تراس في هذه الأزمة للقطنية الأفريقية.
- ولم يأت هذا التصريح من فراغ، فلابد من الاستعانة بالطواقم الدولية لديه من سفرائنا في الخارج سلبية، ولا كان يوجد مخططا لخارجي طيلة خلاف

ولها ذات فرنسا تدليلاً على ضبط الولايات المتحدة للحصول على وفاتها ومراقبة العلم على تدمير صناعة المستلزمات للبيئة بكل أنواعها وجميع أنواع من النشاطاته وسجل أن بعد ذلك وأعلنت هزمها على الممثل في معركة لعلها عمركه الاستثناء القاهي.

لقد وقعت فرنسا ورقة صامدة، وتبين أن الذين يتعاونون بكونها لتسببها وبكيفية فرنسية يتعاملون للبيئة سلبية، تتكبد تحمل الانحياز رغم شعور وأول اهتمامات وإتقارات الفكرية، وقد جاد جون وزير القطنية الفرنسي في فهم parks، russia، بهذه الشخصية الفرنسية.

ولكن تسبب الولايات المتحدة، ودت على ذلك بأن ومن حق الجميع الأوروبية أن تشاهد ما تروى دون أن يرفض عليها ما تشاهده في تسامح.

ولو لمساندوا هذا المثال للقول لا بدت في العلم أي يوم ترحلها القول ويرجع لكل الفكر والتفكير.

وتسبب هذا الموقف للتقدم في اتفاق للبيئة وفرنسا على عقد قمة لبحث تقط الخلاف الفكرية في أفراتقوت يوم ١٩٩٣/١٢/١٧.

وريا على المشتاكل التي نشرتها الدوائر الأمريكية بأن سوف فرنسا سيؤذي في عزلتها، صرح الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران بقوله: بلندا لا يردون أن تنسحب بطلب الجبهة ولكن ذلك دعوة واحدة إلى ترجمة الوحدة الأوروبية إلى موقف جماعي.

وقال رئيس الوزراء الفرنسي أنه تكون فرنسا هي التي ستواجه العزلة، بل للجمعة الأوروبية، وقال أيضاً أن هذه أول معلومات كبيرة تختلها للجمعة الأوروبية منذ توقيع معاهدة ماستريخت، التي ستؤذي وتختل قدرة اتحاد لتحتي عشرة دولة على إبقاء العمل والحصول على حقوقها للجمعة، أي أنه يقدم تنازلاً بطلب الجبهة ولكن ذلك دعوة واحدة إلى ترجمة الوحدة الأوروبية إلى موقف جماعي.

وقال رئيس الوزراء الفرنسي، فرانسوا ميتران، وفي قوتن قسمه إلى أن فرنسا تلك حق القطن في للجمعة الأوروبية، وهو الذي يمكن أن يمثل أي أمر.









المصدر :

التاريخ : ١٩٩٤

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

لقد ولد بهم أول ينمو تكتل التصفي عملاق، يضم المجموعة الأولى، وفول الشمال (فنلندا - السويد - النرويج - إسكتلندا) ومهمهم التماس، وهو تكتل يضم ثلاثة أرباعها مليون نسمة من الأعضاء، يملكون للوليد، والعمرة، والتكنولوجيا، والفرصة في العمل، ويستطيعون أن يكونوا قوة لها حسابها في مجال الابتكار والتصدير.

أيضاً ما يوجد ما يطلق عليه الآن دور أسما  
وأنهيار المصالح التي نخشى من ظهورها، الصيغ، وعلمنا أن نضيف حسابها، بل  
الف حسابها، فالحسابات التي تقع على ما أقره من هذه الفوائد والشخص، أنه  
أي من أجل هذه الأسباب، يتوقع انحصارها على علاقة الآخرين، ولعل هذا هو الذي  
نكسب الفوائد لنفسه، فالفوائد التي يكون لها.

لاستبدادة واحدة ان هذه القوى ستعجز عن تحقيق التوازن الاقتصادي بل سوف تستطيع مواجهة هذا الوضع الجديد قبل ان تتمكن القوى التي فرضته من الحكم سيطرنا على الاقتصاد الجديد

ووجب علينا ان نذكر - لولا واخرا - القصة الالهية.

[illegible]







العالم اليوم

المصدر :

١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السفير الكندي بالرياض له « العالم اليوم » :

## نؤيد انضمام السعودية إلى «الجات»

نتائج مهمة لاجتماعات اللجنة السعودية الكندية

□ الرياض -

محمد عبد الرحمن

اشاد السفير بيتر سنجر لاند سفير كندا بنتائج اجتماعات اللجنة السعودية الكندية في دورتها السابعة التي عقدت مؤخرا بالرياض. وقال إن اللجنة حققت نجاحا كبيرا في مجالات التعاون بين البلدين.

وقال السفير الكندي في تصريح له «العالم اليوم» إن الجانبين يمثا على مدى يومين العلاقات الاقتصادية والتجارية خاصة في مجالات الاستثمارات والنقل والتفتيح عن المعادن والتدريب والرعاية الصحية.

واضاف سنجر لاند ان من اهم الموضوعات التي طرحت للبحث خلال اجتماعات اللجنة الطلب الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية لحضوية المنظمة العامة للتجارة والتحريرية الجمركية «الجات» مؤكدا ان هذا الصدد تأييد كندا لهذا الطلب.

واشار إلى أنه تم ايضا مناقشة «أشار اتفاقية التجارة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك على نطاق الطاقة.

اجتماع اللجنة..

خطوة مهمة

واشار السفير الكندي إلى ان الجانبين وافقا على أهمية المتابعة النشطة لقرارات الاجتماع بشكل منظم. وقال اننا نتمتع هذا الاجتماع خطوة مهمة لتقوية

## □ ٢٠٪ زيادة في حجم التبادل التجاري بين البلدين

الانصف الاول من العام ١٩٩١ مليون دولار بارتفاع نسبت ٢٠,٢٪ عن قيمتها خلال النصف الاول من العام الاسبق ١٩٩٠. ومن اهم هذه الصادرات الشعر والخشب والورق.

اما بالنسبة لواردات كندا من المملكة فقد بلغت عام ١٩٩٢ حوالي ٤٥٣,٧ مليون دولار. وخلال النصف الاول من عام ١٩٩٢ بلغت قيمة هذه الواردات ٢٤٢,٧ مليون دولار بارتفاع نسبته ٢٤٪ عن النصف الاول من العام الاسبق.

واهم هذه الواردات النفط ومشتقاته والذي يمثل اكثر من ٩٥٪ من اجمالي واردات كندا من المملكة السعودية.

وقد تحول اليزان التجاري بين البلدين لصالح المملكة بده من عام ١٩٩٠ بعد ان كانت كندا تحقق فائضا مع المملكة بلغ عام ١٩٨٩ حوالي ٧٠,٩ مليون دولار.

وقدرت قيمة العجز التجاري لكندا مع المملكة في عام ١٩٩٢ بحوالي ٢١٢,٨ مليون دولار مقابل ٢٣٠,١ مليون دولار عام ٩١.

وخلال النصف الاول من عام ١٩٩٢. بلغت قيمة هذا العجز ٩٠,٩ مليون دولار بارتفاع نسبته ١٦٩٪ عن نفس الفترة من العام الاسبق.

وتعزيز العلاقات التجارية القائمة بين كندا والمملكة وتنطلق لتنفيذ المبادرات والمشاريع العديدة التي يتم تنفيذها خلال اجتماعات اللجنة.

تجدر الاشارة إلى أنه قد تراس اجتماعات اللجنة من الجانب السعودي السفير مأمون كردى وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية فيما تراس الجانب الكندي ان كيليانريك وكيل وزارة الخارجية لشؤون التجارة الدولية.

٢٩٤,٥ مليون دولار..

حجم التجارة المتبادلة.

وجدير بالذكر ان حجم المبادلات التجارية بين المملكة وكندا بلغ عام ١٩٩٢ حوالي ١٩٣,٦ مليون دولار امريكي. وخلال النصف الاول من العام الماضي ١٩٩٢ بلغ اجمالي قيمة هذه المبادلات ٢١٤,٥ مليون دولار مسجلا زيادة بنسبة ٢٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الاسبق.

وأوضح تقرير مجلس الغرف السعودية ان قيمة صادرات كندا للمملكة عام ١٩٩٢ ٢٣٩,٩ مليون دولار مقابل ٤٢٠,٧ مليون دولار العام الاسبق. ون في عام ١٩٩٢ وصلت قيمة هذه الصادرات خلال





المصدر :

١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## «الجات» .. احتكار التقدم وتأصيل التظلف؟

لا يمكن حصر كامل خدسات اتفاقية الجات الأخيرة ومخاطرها الجسيمة في ضوء ماضمنته من مواد ونصوص والتزامات وتوقيعات زمنية تظاهرها الرحمة وباطنها العداب بحكم أن كافة التحليلات التي تعتمد فقط على النص والمتجاوزة إلى تحليل الآثار العام للمناخ الدولي ومصلحته وحقالته الجديدة والمتجددة لابد وأن تؤدي إلى نتائج مضطربة وإلى تقديرات غير مسالمة للتأثير على المدى القصير والمتوسط والطويل. وحتى التحليلات القائمة فقط على الفرحة والتهليل لانضمام مبداء حرية التجارة العالمية فإنها تؤدي إلى تصور حاد في تحديد المشاكل وتضع غشاوة وعمالة حادة تمنع رؤية الأعصار للدم الذي تأكدت أثره وتوجهاته وقسماته وإيماده منذ سنوات مما يسمح بتحديد الحجم الحقيقي لخفاظه الجسيمة على الدول انتمائية في ظل الواقع الجديد القاتل بالانتماء إلى الاقتصاد العالمي

وقد جاءت اتفاقية «الجات» لتضع اللمعات الأخيرة للواقع الانحصاري والجناري والمالي لقولى الجديد واستكمال حاجته إلى لفظة الدولية التي يتحرك في ظلالها لفرص القواعد الجديدة للعبة بعد أن تحديث ووضحت. وبعد أن تأملت الدول الصناعية الكبرى وتأراحت فيما بينها على هذه القواعد..

ويستحيل فهم اتفاقية «الجات» وتحليلها في سياق يفصل عن الفهم التام والتكامل للمفهوم المعاصر للتخصص وتقسيم العمل بين الدول لأن المفهوم التقليدي القديم كان يسم العالم إلى عاشرين ثلاث أهما، عالم من يتتجون السلع الصناعية ويصنونها وعالم من يتتجون للواد الخام والتمهيدية وجانب من المنتجات الزراعية ويصنونها وكانت قواعد التجارة الدولية تقول دائما بأن أسعار السلع الصناعية تنحدر للارتفاع وفاتورة استيرادها تميل إلى الانخفاض المستمر في حين أن أسعار اللواد الخام والأولية وما شابهها تنحدر إلى الانخفاض وفاتورة استيرادها تميل إلى الارتفاع والحداد.. وتركز دائما جانب هام من الحوار بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف القاهر على نقطة محورية تقول بعدم عدالة شروط التجارة الدولية وهي عدالة لا ترتبط من قريب أو بعيد بمبدأ حرية التجارة.

ومع التكنولوجيا والتقدم توارى المفهوم السابق والتقليدي للتخصص وتقسيم العمل بين دول العالم وتظهر الاتجاه الذي سمي بإعادة التوزيع الصناعي، حيث بدأت الدول الصناعية الكبرى في التخلص من قائمة طويلة من الصناعات الثقيلة المعقدة والأقل استخداما من مزايا التكنولوجيا المتطورة كما تم التخلص من الكثير من الصناعات الملوثة للبيئة ونقلها إلى دول العالم الثالث الذي لا توجد به قوانين مستعدة لحماية البيئة تتعامل تلك القوانين الموجودة في الدول الصناعية الكبرى والتي جعلت من اشتراطات حماية البيئة عبئا كبيرا على مثل هذه الصناعات لا تتطابق من اتفاق استثماري ضخم يقلل أرباحها ويضعها غالبا إلى الخسارة والافلاس.

ويعرف عالم اليوم نوعية جديدة من التخصص والتخصص القائمة على تخصص الدول للصناعة الكبرى في صناعات التكنولوجيا المتقدمة، مثل صناعات الكمبيوتر أو البصاح الأجيال المتطورة منها وبالثبات للبرامج المخبئة لها وتكاد صناعة الخدمات الدولية المالية والاستثمارية والمصارف وغيرها وهي برعية من الأثافي تحذف قيمة خدماتها، عديدة ومربحة بمعنى أن عائداتها برزقي ولا تتحسب للكمبيوتر التقنيية المكسب والخسارة.. لأن الدول المتقدمة لهذه البرعية

من السلع والخدمات في وضع شبه انحصاري يتكاثف من فرض السعر الأعلى.. وهذه النوعية من الأرباح القسوى تمنح الدولة الفرصة للفتح بالرافعة المعيشية التي تحرس هذه الدول على توفيرها أو إطفائها عبر إتيا على نفسها وتمزيقها.. وهذه البرعية الجديدة من التخصص قائمة على تعديف استغلال رأس المال وتعديف توظيف التكنولوجيا المتقدمة وتخليق في النهاية ما يمكن تسميته بـ «مبادنة التأسيس» وهي تخضع جملة وتقسيميا عن الانحصار المبرمسة الجاهزة والمختلفة لحرقة حرية التجارة الدولية منذ انضمام الحايدهم وتحتلاتهم على المفهوم المتخلف القديم لإحياء البريرة التأسيسية وهي إحياء أصبحت لا تصح إلا لتكيد للمطالبة الرشيدة وللأطمئنان على أن خليل يوافق على أكل القول الذي يجمع كافة المزايا ويجمع الحسنات.



واكتمال الفهم الصحيح للثقافة، الجات، لا يمكن أن يفصل عن التقدير السلم لعودة البعد الجغرافي للبروز. على الرغم من كافة الإحداثيات للفضاضة للإنتماء الاقتصادي العالمي وهو بعد يوضح من تكوينات التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم وأريكتها على قاعدة الجوار الجغرافي، بالدرجة الأولى وأسوق الأوروبية المشتركة التي تحولت إلى الجماعة الأوروبية وتضم ١٢ دولة فقط تؤكد أن تضم غالبية دول القارة الأوروبية وتمهد الطريق وتفتح أمام هذه الخطوة وتتحرك صوب إقامة كيان الولايات الأوروبية المتحدة مع القرن القادم. وفي المقابل يشكّل كيان جغرافي مماثل في أمريكا الشمالية بقيادة أمريكا بدايته تضم معها كندا والمكسيك ولكن مخططاته تضم كثيرا لتشمل جاما عريضا من أمريكا اللاتينية وترتيباته العملية والعملية خلال عقد الثمانينات ضمت مجموعة دول الكاريبي التي ينظر إليها باعتبارها الفضاء الخلفي لأمريكا ومصلحتها والمصالحات.

ومع التطورات الحديثة عالميا التي دفعت إلى تسمية العصر الحاضر بعصر المعلومات أو المعلوماتية وارتفاع قيمتها وعائداتها وكثافة الإستثمار فيها فإن قضية الملكية الفكرية، وبالأخص براءات الاختراع وأبحاث منع التقليد. ولا الأول تعريف. تصبح ذات أهمية كبرى لدول الصناعة الكبرى وتحالف عولاد بالغة الأهمية لأغنياء العالم بغير جهد اضافي يمكنونه لأنها ستضمن لهم عائدات إضافية عما يملكونه بالفعل وهي عائدات كان يصعب المطالبة بها قبل اتفاقية الجات، وستصبح ملزمة بعد الاتفاقية

ومما جاءت به اتفاقية الاتحادات بعض أن عصر تكرار العجزة العبابية قد انتهى بغير رجعة لأن أسلوب للعجزة القلائم على تقليد براءات الاختراع في الدول الأوروبية وأمريكا وتحديثه وإعادة بيعه في أسواق هذه الدول بأسعار أقل قد انتهى، وإلى أن من يصنع ذلك في ظل اتفاق الجات، الأخضر حراسي مكانه الطبيعي، يركزون، منظمة التجارة العالمية الجديدة. بغير مناقشة. وكذلك فإن تجربة النمو الاسبوعي أو ماسيسي بالدول الصناعية الجديدة قد انتهت وولت أن عصر صناعات التجميع والصناعات للخديعة وكذلك عصر الصناعات الثقيلة العمالة قد أصبح من مخلفات الماضي لأن واقع التكتلات والتربيطات الدولية الجديدة يتيح فرصة للصناعات الثقيلة العمالة أساسا لدول الجوار الجغرافي في أوروبا الشرقية بالنسبة لأوروبا وفي منطقة الكاريبي والمكسيك وأمريكا اللاتينية بالنسبة لأمريكا. لقد أخذت السباسب في التواليد ليست مقدسة والدليل القريب يرتبط بعدم مقدسة مواعيد اتفاق، غرة. ربحا بالرغم من كثافة الاعتصام الدولي به ومن حوله. لذا لا يتم التخلي من قداسة التوفيق في اتفاقية الجات، الأخيرة ويؤجل اجتماع مراكش بالمغرب من أبريل القادم إلى أبريل عام ١٩٩٥ حتى تمتع كافة الأطراف بنفسها الفرصة للمزيد من التفاوض ووضع النقاط فوق الحروف بحثا عن الحد الأدنى من العلاقات التجارية الدولية خاصة أن المصالح الاقتصادية العالمية لإصلاح لها منطق العلاج لتطبيق في المؤسسة والمهرسة ويتكلى تماما مع سلوكيات الأمين العام للأمم المتحدة التي تتبعها منظمة التجارة العالمية الجديدة. لتضاف إلى مملكته ومكونته وتفسيراته وتأييده ١٢





المصدر : العالم العربي

التاريخ : ٥ ذو الحجة ١٤١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## دول جنوب شرق آسيا ونظام التجارة العالمي الجديد

ماري روزفيلد

ترتفع تسمية الصادرات للدول النامية بعد أن تقوم هذه الدول بتخفيض التعريفات الجمركية طبقاً لاتفاقية الجات الأخيرة حيث إن هذه الدول تتمتع بأعلى نسب تعريفات جمركية لحماية صناعاتها المحلية.

ومن المتوقع أن تكون آسيا من أكثر المستفيدين من تحرير التجارة حيث إنه طبقاً لتقرير أعده البنك الدولي فإن تخفيض ٥٪ في التعريفات الجمركية في الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية سوف يؤدي إلى زيادة إجمالي صادرات الدول النامية بمعدل ٥٦ مليار دولار أمريكي سوف يذهب ٢٧,١ مليار منها إلى دول شرق آسيا.

ومما يؤكد هذا أنه بعد أن ساد القلق دول شرق آسيا تجاه اتفاقية النافتا، انتشعت سحابة القلق بعد الدراسة المتأنية التي أوضحت أن الأجور في القطاع الزراعي في المكسيك وأحدى دول النافتا تعادل ضعف مستوى مثلثها في كل من اندونيسيا والفلبين وتايلاند وماليزيا - كذلك يعادل مستوى التضخم في المكسيك ضعف ما تشهده الصين التي تعد الدولة الأكثر نمواً في شرق آسيا.

لكن الخوف أن تلجأ الدول الصناعية إلى محاربة الغزو الآسيوي عن طريق البندوب الخاصة بالاغراق وتتهم الدول الآسيوية بمحاولة اغترافها.

أما تأثير البندب الثاني الخاص بتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية فليس من المتوقع أن يكون له تأثير قوي على أسعار المواد الزراعية في دول شرق آسيا حيث أن وأردت هذه الدول من المواد الزراعية قليلة، فتبلغ نسبة واردات كوريا من الطعام حوالي ٥٪ من إجمالي وارداتها. التأثير الوحيد سيكون نتيجة فتح كوريا أسواقها. أمام الأرض الأمريكية مما سيؤدي إلى زيادة وارداتها من المنتجات الزراعية.

منذ توقيع اتفاق الجات الأخير في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ والجميع يتحدثون عن تأثير هذه الاتفاقية على التجارة العالمية وعلى دول العالم المتقدم. كما أهتم الاقتصاديون بتأثير هذه الاتفاقية على الدول النامية وعلى مصر بالتحديد. والقليل من الكتابات المنشورة هي التي قامت بدراسة تأثير هذه الاتفاقية على دول جنوب شرق آسيا عامة، وعلى دول النور الآسيوية: سنغافورة، كوريبا، هونغ كونج وتايوان بوجه الخصوص.

وأهم بنود الاتفاق الآخر للجات تتلخص في تخفيض التعريفات الجمركية على السلع المصنعة في حدود ٥٪ على الدول الغنية وإزالة الدعم الزراعي. وسوف يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة إلى تخفيض الرسوم على حوالي ٢٠ ألف سلعة وبالنسبة إلى دول جنوب شرق آسيا، وبالنسبة إلى الدول النامية، وبدراسة هيكل الصادرات الكورية مثلاً يتضح أن السلع المصنعة شكلت نحو ٩٥٪ من إجمالي الصادرات الكورية في عام ١٩٩١ - وتبلغ هذه النسبة الرقم نفسه ٨٠٪ هونغ كونج، كما تبلغ ٧٢٪ من صادرات سنغافورة، وتخفض التعريفات الجمركية على المواد المصنعة سوف تخفض أسعارها. وبالتالي تصبح الصادرات المصنعة لهذه الدول أكثر منافسة في الأسواق خاصة بعد ارتفاع قيمة اللين مقارنة بالدولار الأمر الذي أدى إلى زيادة أسعار المنتجات اليابانية وزيادة فرص النمو الآسيوية في التصدير.

كما تجدر الإشارة إلى أنه طبقاً لتقارير البنك الدولي فإن حوالي ٦٠٪ من صادرات جنوب شرق آسيا تذهب إلى الدول المتقدمة و٣٥٪ للدول النامية. ومن المتوقع أن







المصدر : الما

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٩٨٢

# اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف والنظام الاقتصادي الدولي

«ثمة نقطة مهمة لم تلتفت إليها معظم الكتابات التي تناولت بالتعليق الاتفاق الذي أنهى الجولة الثامنة - جولة أورجواي - من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، في إطار اتفاقية الجات، والذي تم التوصل إليه في منتصف ديسمبر الماضي. فهذا الاتفاق مثل نقطة فاصلة بين ما قبله، وما بعده نظرا لكونه أساس لنظام تجاري عالمي جديد هو نظام التجارة متعدد الأطراف. هو نظام له مؤسساته الواضحة ويستند على جملة من إجراءات المراقبة والإشراف وقرض

العقوبات على المخالفين.. وهو نظام يشمل كافة الأطراف الدولية، الموقعة وغير الموقعة على الاتفاق. وأخيرا هو نظام يعكس توازنات القوة الاقتصادية الراهنة.. والمخالفين التاليين يناقشان تأثير هذا النظام الجديد الذي أرسنه الاتفاقية. حيث يناقش المقال الأول تأثيره عموما، مع الإشارة إلى ردود الأفعال المصرية عليه» في عجلة، بينما يناقش المقال الثاني تأثير مثل هذا النظام على دول جنوب شرق آسيا، وهي من أكبر القوى التجارية في العالم».

## عيسى فتحي عيسى

كما هو معلوم للمتابعين للمفاوضات الجات فإن الفصيلة الأساسية من كافة مفاوضات الجات غير أكثر من ٤٥ عامسا تبلورت في تحرير التجارة العالمية من خلال إقامة نظام تجاري عالمي مؤسس على قاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة. وقد استندت تلك القاعدة على مفهوم الزايبا النسبية على اعتبار أن تحرير التجارة الدولية سوف يسمح بمزيد من الكفاءة في تخصيص الموارد إذ سيترتب على هذه الكفاءة أن تصبح كل دولة قادرة على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية بالمقارنة بغيرها من الدول الأخرى. ومعنى ذلك أن أسعار السلع والخدمات - بصفة عامة - سوف تميل للانخفاض وأن هياكل الأسعار النسبية سوف تعكس بصورة متزايدة القيم النسبية لمختلف السلع والخدمات، والنتيجة المنطقية لذلك أن القدرة الشرائية للمستهلك سوف تزداد الأمر الذي يسمح بمزايا الطلب

العالمي وبالتالي زيادة معدلات النمو في الاقتصاد العالمي وما يتضمنه من الارتقاء بمعدلات التشغيل وتراجع نسب البطالة. هذا عن الأساس النظري الذي قامت عليه الجات لتحرير كافة المفاوضات التي جرت عبر الدورات الثمانية. إلا أن أهم ما يلفت النظر فيما تمخضت عنه دورة أورجواي من نتائج أنها أوضحت قدرات المتفاوضين ١١٧ دولة، بين فاعل ومفعول به، وبطبيعة الحال كانت البلاد الصناعية المتقدمة في مقام الفاعل والضاغطة وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي رأس الرمح في مقام المفعول، وكانت البلاد النامية بمستويات تطورات اقتصادية مختلفة في مقام المتلقى والذي يجب عليه أن يكيف أوضاعه الاقتصادية المحلية مع الواقع الاقتصادي العالمي الجديد الذي لم يعد مكملا - مع الانخراط فيه - فلكلا منه. وقد أوضحت نتائج دورة أورجواي كذلك

مستوى التطور الاقتصادي عن المستوى القطاعي، فبعد أن ظل هدف كافة جولات الجات السابقة تحرير التجارة المنظورة والقطاعات السلعية، فإن دورة أورجواي امتدت بالتصريح إلى التجارة غير المنظورة والقطاعات الخدمية، إلى جانب التجارة المنظورة تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية تعكس بذلك التطور الذي حدث الهيكل القطاعي للاقتصاد الأمريكي حيث حقق تقسورا هائلًا في مجال الخدمات المالية - الاتصالات - الشحن والخدمات الملاحية - إلخ - بحيث أصبح قطاع الخدمات هو القطاع الأول بالاقتصاد الأمريكي من حيث نسبة المساهمة في الناتج





المصدر: العالم العربي

١٩٩٤

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحل الأمريكي أكثر من ٤٠، والاستعداد مما تقدم أن منافع تحرير التجارة الدولية، وبلا أدنى شك، مؤكدة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، إلا أنها بالنسبة للبلدان النامية ذات التطور الاقتصادي المنخفض تقع في دائرة الظن أو عدم التأكد، وأن الأمر بالنسبة للمجموعة الأخيرة يتطلب تحليلاً مستفيضاً لتوقع آثار دورة أورجواي في الأجل القصير والأجل الطويل. وفي هذا الصدد فإن تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام ١٩٩١ أوضح أن معظم الدراسات التي حلت العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح في التجارة تشير إلى أنه من المرجح أن تكون المكاسب طويلة الأجل الناتجة من تزايد المنافسة والناتج الإضافية للتكنولوجيا أكبر كثيراً من المكاسب قصيرة الأجل، إلا أن التقرير عاد وحذر من الاعتماد على هذا الاستنتاج لسببين.

الأول: أن معظم الدراسات بحثت العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم التجارة وليس سياسات التجارة، بما تطرحه من أسئلة صعبة.

الثاني: من الصعب تقصير الارتباط بين السياسات التجارية والنمو، فقد يتكون الأداء التصديري المتزايد وارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي راجعاً إلى السياسات غير المعنية بالتجارة بصورة مباشرة مثل السياسة الاقتصادية الكلية وتدابير تشجيع المنافسة المحلية وما إلى ذلك، وبالإضافة إلى ذلك فإنه من الصعب تحديد اتجاه السببية بين سياسات التجارة والنمو، حيث إن قضية النمو الاقتصادي على المستوى الدولي تثير تساؤلاً مهماً. لا يمدى يمكن عن طريق تحرير التجارة الدولية زيادة معدلات النمو الاقتصادي بدول العالم في ظل

النمط الحالي لتوزيع الدخل على المستوى الدولي والمستوى الإقليمي والمستوى القسري وهو نمط يتسم بسوء التوزيع، وفي ظل الأوضاع النقدية الدولية الراهنة القائمة على عدم وجود نظام نقدي دولي ينظم هوامش الحركة فيما بين عملات دول العالم بما لا يجهد المزايا النسبية التي تحدد القدرات التنافسية للدول المختلفة ومن ثم الحفاظ على «كتسباتها الثقافية من التجارة الدولية»؟

ومن هنا يمكن القول بأن أهم القرارات الأساسية التي انتهت إليها دورة أورجواي تمثلت في:

انشاء منظمة التجارة العالمية إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتتولى الإشراف على تحرير التجارة العالمية ولها سلطات واسعة في إزالة كافة أنواع الحواجز والعقبات التي تعترض انسياب التجارة الدولية في مجالات السلع والخدمات

هذا إلى جانب القرارات الأساسية التي اتخذت إليها دورة أورجواي والتي سيتم التوقيع عليها في أبريل القادم بالجنوب، لطرحها على المجالس التأسيسية للدول فيما تبقى من عام ١٩٩٤ للتصديق عليها لتدخل حيز التطبيق اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥. وفي ضوء هذه القرارات هناك عدد من الملاحظات:

١- أن الأساس النظري الذي قامت عليه «الجات» هو قاعدة المزايا النسبية «بيفرد ريكاردو» لتحديد أنماط التخصص وتقسيم العمل للدول، وقاعدة أو نظرية المزايا النسبية طبقاً لأروضها فإن

البنية تعمل في إطار سوق تقوم على المنافسة الحرة، وحيث من الثابت عملياً أنه لا يوجد مثل هذه السوق وأن هيكل السوق الدولي حالياً يقوم على الاحتكارات الكبيرة أو منافسة القلة بحيث تتحكم الشركات دولية النشاط في قوى السوق وبالتالي استعمار السلع المتنافسة فهل يستهدف تحرير التجارة الدولية إعادة تقسيم العمل الدولي تبعاً لما تريده هذه الشركات؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فما هي الإجراءات التي من شأنها توفير ضمان للسود الدولية في مواجهة الشركات دولية النشاط

٢- في إطار اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD كان شعار البلاد النامية «تجارة لا دعم NOT AID» بمعنى تحسين شروط تجارة البلدان النامية إلا أنه طبقاً للقرارات الأساسية والجات يلاحظ عدم وجود أي حرص على تنفيذ ذلك فلا تزال قاعدة الأحسان الدولي «المساعدات» هي التي تحكم علاقات الدول المتقدمة بالدول النامية، بحيث تقصر لمواجهة الخصائص التي ستصيب الدول النامية ذات الاستيراد الصالح من الغذاء بتقديم إعانات تمويلية وإلى المقابل فإن دولة أوروبية وهي البرتغال نظراً لضعفها معا تقرر بشأن المنسوجات والملابس تقرر تمويلها ما يلي من قبل الاتحاد الأوروبي لتجديت صناعة المنسوجات بها.

٣- إن «منظمة التجارة العالمية» وهي مولود دورة أورجواي لها سلطات واسعة في مراقبة تطبيق قرارات تحرير التجارة الدولية،





المصدر : العالم العربي

التاريخ : ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عديدة منذ توقيع الاتفاق، ولكن لم تجد في كل ما تم التصريح به أو الكتابات التي تمت سوى آراء متعجلة تستند على تصورات نظرية ومنطقية دون التحليل الموضوعي للواقع.. وما إذا كان هذا التحليل يفرض إلّا القرارات التي ينطلقون منها.. وإزاء ذلك فإنّ ليس من الحكمة إساءة رأي بعينه بشأن تقدير هذه الآثار فالأمر يتطلب وقتاً لمراجعة كافة تفصيلات الواقع الاقتصادي المصري بقضايا أساسية المختلفة وسلبية وخدمية ومراجعة هيكل الميزان التجاري والحساب الجاري بميزان المدفوعات الأهم من ذلك تحليل القدرات التنافسية للأخرين في البلاد الأخرى ورصد أية العلاقات الاقتصادية الدولية المتوقعة بالمستقبل الفنى والمختلج السياسى الدولى حتى تكون كافة أجزاء الصورة مكتملة لتشخيص كافة قواعد اللعبة وبالتالي تحديد أنسب وسائل التكيف معها سواء في الأجل القصير والأجل الطويل

تمثل إضافة إلى جانب كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتنمية والتعمير لإحكام السيطرة على الاقتصاد العالمى سواء على الصعيد المحلى من خلال برامج التصحيح الهيكلى، أو على الصعيد الدولى بمراقبة التجارة الدولية على النحو الذى تقرر مؤخراً في جنيف وبطبيعة الحال ستكون الدول الثامية هي المجال الرئيسى لأعمال هذه القرارات.

٤ - القواعد التنظيمية الخاصة بالمانازعات والإجراءات الانتقامية جاءت غير محددة ومتروكة لتقدير هيئة التحكيم التى ستتبع منظمة التجارة العالمية الأمر الذى يمكن أن يجعل للاعتبارات السياسية دوراً في توجيه الأحكام ضد أطراف بعينها.

٥ - طبقاً للاتفاق الآخر للجات فقد تم تدويل السياسات التجارية للدول وأدواتها بحيث لم يعد هناك خيار أقصر سوى استخدام التعريفات الجمركية تبعاً للحدود الواردة بالاتفاق، وقد سبق ذلك تدويل السياسات الاقتصادية الحظية بالخضط لتطبيق اليات السوق في جميع دول العالم من خلال ما يسمى بالتحريير الاقتصادى والتخصيصية.

في ضوء هذه الملاحظات، هل يمكن الحكم على مدى تأثير ذلك على الاقتصاد المصرى.. هناك تصريحات للمسؤولين المصريين وزير الاقتصاد على سبيل المثال بأن ليجابيات الاتفاقية أكبر من السلبيات. وهناك آراء ترى عكس ذلك، وتكتب في هذا الصدد مقالات



# من يفض الاشتباك بين وزارتي الخارجية والاقتصاد حول اتفاقية الحات ؟

كثرت أبحاث عبد العليم وناهد محمد :  
على الرغم من اقتراب الموعد النهائي لإعلان إنشاء المنظمة  
التجارية الدولية الجديدة ، الحات ، وتوقيع الاتفاقية خلال شهر  
أبريل القادم .. إلا أن الخلافات حول مدى تأثير هذه الاتفاقية على  
الاقتصاد المصري مستمرة ولا أحد يعرف حقيقة هذا التأثير سواء  
كان إيجابيا وسلبيا والغريب في الأمر والمدهش حقا أن هناك  
خلافات متبلورة بين وزارتي الخارجية والاقتصاد حول هذه  
الاتفاقية ووصل هذه الخلاف إلى حد الاشتباك بالنصر يحات .



د. عمرو موسى



محمود مختار







المصدر :

٢ يوليو ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخيار أمام هذه الاتفاقيات العالمية لاتنها مجيبة على قبول الأمر الواقع وذلك لارتباط اقتصادها باقتصادات الدول المتقدمة في حالة رفض الدول النامية مثل هذه الاتفاقيات مستحكما على نفسها بالعزلة والوضع الاقتصادي السيء وليس امامها سوى محاولة اللحاق بهذا الركب ومحاولة تخفيف الاعباء التي يمكن ان تلحق بها بعد تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال زيادة انتاجها وتحسينه وتطويره .

وحول ما اشيع عن محاولة تهميش دور الأمم المتحدة في المرحلة المقبلة أكد الصلح من زهران انه امر مستبعد خاصة وأن الأمم المتحدة سوف يكون لها دورا أساسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومن كيفة تغيير موقف الأمم المتحدة تجاه القضايا التي تمس الشرق الأوسط قل أن قرارات الأمم المتحدة هي انعكاس لارادة الدول الاعضاء فيها وأن هذه القضايا لها صلة وثيقة

بقرارات صدرت من مجلس الأمن وعلى أساس التزام الدول بتنفيذ هذه القرارات يحدث التغيير في موقف الأمم المتحدة .

من ناحية أخرى أكد محمود محمد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على أن اتفاقية الجهات أصبحت امرا واقعيا وسيتم التوقيع النهائي عليها بالخبر في شهر ابريل القادم على أن يتم مناقشتها بعد ذلك بمجلس الشعب وأن الانضمام الى اتفاقية الجهات شرط اساسي للتنازل

مع النظام العالمي الجديد الذي يستند على الاتفاق والتميز والانتاج وتكثيف الاقتصادية .

اجتماع وزاري يشارك في منتصف ابريل القادم لوضع الوثيقة النهائية لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ خلال عام ١٩٩٥ ويتم خلال هذه الفترة عرض الاتفاقية على البرلمانات الوطنية للنظر في التصديق عليها .

وأشار الدكتور منير زهران الى أن اتفاقية الجهات والتي بلغت عدد صلاحتها أكثر من ٥٠٠ صفحة تتضمن

في داخلها العديد من الاتفاقيات التي تمخضت عنها جولة طويلة استمرت سبع سنوات من المناقشات والمفاوضات بين دول العالم عربات بجولة أوروبية وانتجت بالتوصل الى انشاء منظمة عالمية للتجارة لكن تنظيم التبادل التجاري في القطاعات المختلفة ليس فقط في مجال السلع وإنما في مجالات الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار .

وأكد أن لهذه الاتفاقيات تكتلها الإيجابي لصالح الدول النامية متمثل فيما جاء مع الاتفاق من تنظيم الفصل يتعلق بطش المائزات التجارية بين الدول وما يترتب عليه من حماية أكبر للشركاء التجاريين الأضخم في الاقتصاد العالمي كما أنها ستؤدي الى تحسين في الاقتصاد العالمي مما يؤدي بدوره وبشكل غير مباشر الى تحسين وضع الاقتصاد بالدول النامية .

وقال أن لهذه الاتفاقيات آثارا سلبية تتمثل في أن الدول المتقدمة هي الوحيدة التي سوف تحصل على الزيادة في فرص العمل والاستثمار وسوف تزداد كلما كان اقتصاد الدولة قويا كلما كان نصيبها من المكاسب الاقتصادية أكبر لهذا فإن الدول النامية وخاصة العربية سوف تحصل على الفوائد نتيجة لارتباطها الاقتصادية الضعيفة .

ولكن مندوب مصر الدائم بالأمم المتحدة أن الدول النامية لم يكن لها

الخارجية تؤكد أن هذه الاتفاقية سيكون لها مديدا سلبيا على الاقتصاد المصري وخاصة أننا نستورد معظم السلع الغذائية في حين أن وزارة الاقتصاد تؤكد أيضا أن الاتفاقية في صالح مصر وأنها بمثابة المنفذ الوحيد لاختراق النظام العالمي الجديد فمن يحمل هذا الخلاف أو يفضي هذا الاختلاف .

لقد أكد الدكتور منير زهران مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة بجنيب « للسياسي المصري » أن جمهورية مصر العربية طالبت في جولة المفاوضات حول تحرير التجارة بعدة مطالب رئيسية نهاية من الدول المتسوية للذاء والدول الافريقية أهمها الاعتراف بأن هناك اضرارا سوف تتعرض لها الدول المستوردة للمواد الغذائية نتيجة لخفض الدعم في الدول المتقدمة والارتفاع المتوقع للأسعار والذي سيؤثر سلبا على المستهلك لذلك طالبت مصر بالتزام الدول المتقدمة بتعويض الدول النامية خلال الفترة الانتقالية في صورة منح عينية وفروض ميسرة .

لما طالب الأخير فيفس المكنة الفكرية وبراءات الاختراع كما يؤثر على ارتفاع الأسعار في الصناعات التي تحتاج الى تراخيص للانتاج مثل مصانع الدواء .

وقد طالبت مصر بعد الفترة الانتقالية من خمس سنوات الى عشر سنوات لاتاحة فرص أكبر أمام المصانع الموكية انضمام الجديدة وتطوير الانتاج . وكانت ١١٧ دولة من الدول الاعضاء في لجنة المفاوضات التجارية في جنيف قد وافقت على الخطر وثيقة مالية في الاقتصاد وتحرير التجارة بين دول العالم وإزالة الحواجز والحدود التي كانت تعزل سائر السلع والخدمات مما يعطي الاقتصاد العالمي دفعة قوية قدرت بزيادة ٢٠٠ مليار دولار ومن المنتظر عدد



وقال انه رغم استفادة الدول الصناعية الكبرى من الاتفاقية الا ان الدول النامية ستتمكن من الدخول في الاسواق العالمية بشرط تقديم سلعة بجودة وسعر مناسبين .

اما بالنسبة لالغاء الدعم عن السلع الزراعية وما يترتب على ذلك من زيادة لاسعار وازدلات مصر والدول النامية بصورة عامة من السلع الغذائية فقد اخبرت مفاوضات الجات مبدأ تعويض تلك الدول للتخسرة المستترة للمواد الغذائية ومن بينها مصر ويكون التعويض في شكل منح ومساعدات الى جانب قروض من مؤسسات التمويل الدولية لزيادة الانتاج في تلك الدول ولغا لبرامج اصلاح الاقتصادى .

كما ان اتفاق الزراعة في الجات له اثر ايجابية على المدى البعيد على الاقتصاد المصرى حيث ان ارتفاع الاسعار العالمية نتيجة لزالة الدعم من شأنه زيادة فرص التوسع في انتاج المحاصيل الزراعية مثل القمح والسمسم .

وفي مجال الخدمات فقد تضمن الاتفاق الدول مبدأ تحرير التجارة في الخدمات في القطاعات المحددة فقط في جدول التزامات كل دولة ووفقا لشروط التي تتفق مع ظروفها الاقتصادية واخذ ذلك الاتفاق بعينه نظر الدول النامية من بينها مصر والهند والصين وكينيا والكاميرون ومجموعة دول افريقية كما التزمت الدول الكبرى بفتح اسواقها للقطاعات الخدمية التي تهم الدول النامية واعمها بالنسبة لمصر الصحة والخدمات المهنية بمختلف قطاعاتها .



# الجات التي لا نعرفها

المنشور

لقد لفت الجات بظلالها على الكثير من تشغلنا الاقتصادية البعض متخوف لدرجه اتهم الدول الغربية بالوقوف ضد تنمية العالم الثالث بشروح باقليات من ان لآخر . والكثير الاخر يرى انها فرصة كبيرة لنطمح بحلة التنمية بالكشف عن الظواهر السلبية المتعلقة والمرتبطة بقطاعات العالم الثالث . وفي متابعة علا القولين البعث العديد من الشروات والمؤتمرات تحمل عنوان : الجات ، وكان الفصل تلك السنوات تلك التي لامتها جمعية الهندسة الادارية وقد نشرنا في العدد السابق الجزء الاول . .. ونذكر في هذا العدد الجزء الثاني حيث استعرض الدكتور سامي عطايي حاتم الجولات الامامية وما دار خلالها من مناقشات لمعرفة الى اي الاتجاهات تسير حتى يمكن ايضا للناظر المتيقن والابحاث على الاقتصاد المصري - وادار الحوار كل من المهندس عبد الله الصفاوري والمهندس عبد الوهف البشري .





### جولة كيندي ( ٦٢ - ١٩٧٦ )

واكبت جولة كيندي عددا من التطورات الاقتصادية العالمية التي امتدت على إدارة الرئيس الأمريكي جون كيندي ضرورة انتهاج سياسة تجارية جديدة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأوروبية المنطلقة في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية في جانب آخر . بل إن انتهاج الجماعة الاقتصادية الأوروبية لسياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء يعتبر تصديدا جديدا في مواجهة الاقتصاد الأمريكي لذلك نجد أن إدارة الرئيس كيندي قد تبنت اقتراحا عرش على الكونغرس يقضي بإحلال « قانون توسيع التجارة » - Trade EX- PANSION ACT ( TEA ) لعام ١٩٦٢ محل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل الذي كان ساريا حتى هذا التاريخ . والذي تم تجديده إحدى عشر مرة . ويوجب هذا القانون الجديد إعطيت صلاحيات واسعة لإدارة الرئيس كيندي للتفاوض على تحرير التجارة العالمية على أسس جديدة تأخذ في الاعتبار المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي . والتي في مقدمتها ظهور عجز في ميزان المدفوعات من ناحية ، وقيام التكتلات الاقتصادية الأوروبية وأعضاء دعم الدول

**جولة طوكيو : خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤**  
يمكن القول إن المفاوضات التجارية خلال هذه الجولة محاولة جديدة لإيجاد حلول مقبولة لمشكلات التجارة العالمية التي لم تتمكن جولة كيندي من التوصل إليها . فميزان المدفوعات الأمريكي بدأ يواجه مع مطلع السبعينات عجزا حادا وأجابه للمرة الأولى إلى عجز الميزان التجاري بجانب العجز الصادرات في ميزان التحويلات الرأسمالية . ويكس هذا الوضع الجديد تدعوا في الفترة التالية للتصديق على الاتفاقية الأمريكية وزعزعة الثقة في جودة المنتجات الأمريكية - يشكك إلى ذلك أن جولة كيندي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية بالنسبة للكيفية التي يمكن بها زيادة صادرات الدول الأخرى في السوق .

وقد اجتمع وزراء تسعين دولة في سبتمبر عام ١٩٧٣ بمدينة طوكيو لوضع القواعد الخاصة بالجولة السابعة للمفاوضات متعددة الأطراف في نطاق منظمة الجات ، وفي نهاية هذا الاجتماع صدرت وثيقة « إعلان طوكيو » المنتمية لقواعد ومجالات للتفاوض في مجال تخفيض

### معاهدات الزياتي

الأخذ في النود من ناحية أخرى ، فمع ظهور العجز في ميزان التحويلات الرأسمالية ظهرت أهمية الحاجة لزيادة الفائدة الممنوحة في الميزان التجاري بالشكل الذي يوضح هذا العجز وأمام هذا الوضع عكس الاجتماع التمهيدي لوزراء الدول الأعضاء في منظمة الجات في مايو ١٩٦٢ لوضع الأسس التمهيدية التي يجب أن تجري على أساسها مفاوضات الجولة السادسة من المفاوضات التجارية العالمية لعام ما بعد الحرب العالمية الثانية ولعل أول هذه الأسس هو الاتفاق على اختلاف شكل المفاوضات التي يجب إجراؤها في هذه الجولة عن تلك التي تمت في إطار الجولات الخمس السابقة ، ول هذا الخصوص ، فقد تم إحلال قاعدة التخفيض الجمركي بنسبة معينة على المجموعات السلعية « محل القاعدة » التخفيض الجمركي على سبعة مقابل سلعة

ويعني هذا حال ما من هذه القاعدة الجديدة من محل بدورها من استثناءات إذا تعلق الأمر بتبني مستويات التعريفات الجمركية تباينا كبيرا . وفي إطار هذه القاعدة الجديدة تقرر أن تبدأ المفاوضات عام ١٩٦٤ على أسس تخفيض جمركي بنسبة ٥٠ ٪ من الدولات الجمركية الثلاثة حتى بداية هذه المفاوضات . غير أن المفاوضات التجارية في رحاب « جولة كيندي » قد ارتكبت بكثير من الصعوبات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الجماعة الأوروبية . وتعلقت هذه الصعوبات بعدلات التعريفات الجمركية الواجب تخفيضها في مجال المنتجات الزراعية والمنتجات الكيماوية ، غير أنه لم تكن التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات والتوقيع عليها في ١٩٧٦/٦/٢٠ في جنيف وهو الموعد الأخير الذي حددته قانون توسيع التجارة الأمريكية ..

أو إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة العالمية ولما تخفضت عن هذه المفاوضات عدة ترتيبات تشكل في مجملها إطارا متقدما للتجارة الدوائية وإدائها تسري اعتبارا من نوفمبر عام ١٩٧٩ ، أما الاتفاقيات الأخرى المنظمة للقواعد الجمركية والمساعدات والحوافز الفنية للتجارة وكيفية الحصول على تراخيص الاستيراد . ومراجعة نظم الإغراق السلمي . وتلك الترتيبات الخاصة بالعلوم ومنتجات الألبان والطيران الذي تفسر اعتبارا من أول يناير ١٩٨٠ . أما الاتفاقيات الخاصة بتبني الرسوم الجمركية فتسري اعتبارا من أول يناير ١٩٨١ .

### جولة أوروغواي URUGUAY ROUND

يمكن القول إن هذه الجولة تشكل الجولة الثانية التي بدأت في سبتمبر ١٩٨١ والتي كان من المفروض أن تنتهي في ديسمبر ١٩٩٠ ولكنها عاودت الاجتماع مرة أخرى في شهر مارس ١٩٩١ والتي انتهت في ديسمبر ١٩٩٢ .

وتتميز هذه الجولة بأنها أكبر جولات الجات لمعوا كما هو واضح من الأعداد التي اختارتها لنفسها والتي في مقدمتها : تعزيز دور الجات ، وزيادة تحرير التجارة العالمية مع التأكيد على أهمية استجابة الجات للبيئة الاقتصادية العالمية والبحث عن صيغة للتكامل بين السياسات التجارية الأخرى المؤثرة في قضايا النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

ويمكن أن نبرز ثلاثة معالم رئيسية لجولة أوروغواي :

• إبراز الروابط بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الأخرى بشكل يؤكد على أهمية النظر إلى هذه السياسات كوحدة واحدة حتى لا تتأثر فيما بينها على نحو يؤدي إلى إبطاء مقبول أحداها نتيجة







## الأمم المتحدة

المصدر :

٢١٩٩٤

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتعمل هذه الدول المصدر الأساسي للحال المتوقع للأغذية . وكذلك كل الأرباح الهامة الناتجة عن تحرير التجارة في السلع الزراعية الترحم مجموعة كيرنز تجسيد الاعلانات الموجودة في القطاع الزراعي ، وتخفيضها خلال عشر سنوات

- تلزم اليابان اعقات للقطاع الزراعي بمعدلات تزيد عن تلك التي تقدمها الجماعة الأوروبية . إلا أنها لا تتعرض مع التجارة الدولية بنفس الدرجة التي وصلت إليها المجموعة الأوروبية فهي مازالت تعني من عزز في السلع الزراعية وصات فريق واضح بين الاعلانات التي تمنحها للحلفاء على الأمن الغذائي وكذلك التي تشوه التجارة الدولية وعلى الرغم من " تعاقب المعاملات اليابانية من الركود نتيجة

استيراد السلع الغذائية وخاصة الأرز . يمثل الصراع الذي كل قضا بين الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة الأولى شكل الصراع على مستوى الحكم حيث طلبت الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تخفيض اعقات التصدير الممنوحة للسلع الغذائية حتى عام ٢٠٠٠ ، وفي المقابل كالت الجماعة الأوروبية مستعدة لتقديم بعمل تخفيضات الاعلانات في قطاعات معينة . مما أثار غضب الولايات المتحدة الأمريكية حيث طلبت بجراء تخفيضات لاعانة في كل القطاعات بنسبة ٣٠٪ ولا كمن من الصعب الوصول الى حل وسط يوفق بين الآراء المتعارضة للطرفين لم توقع اتفاقية بهذا الشأن إلا في ديسمبر ١٩٩٣ كما سئري . وما لاشك فيه أنه يصعب وجود تجارة عالمية عرفة في ظل السياسة الزراعية الملقية للجماعة الأوروبية حيث يؤدي الى وجود نقص في السلع الغذائية وحدوث تشوهات في تجارة السلع الزراعية تنتقل من السوق للحل الى السوق الخارجية عند القيام بمبيعات الإنتاج والبيع وفي المقابل يؤدي تخفيض الاعلانات الى نقص المزارعين وخلف قيمة الأراضي الزراعية . مما يعني تخفيف مزيد من الضغط في فروات العديد من المزارعين . أيضا يظهر شكل المشكلة في العديد من المناطق الريفية التي تزيد فيها اعداد السكان مع ضعف جاذبيتها كمنطقة سكنية ولكن من الممكن تعويض المزارعين المتضررين بتعويضات مباشرة إلا أن النخل عن سياسة الاعلانات سوف تجعل الدول النامية في موقف الضلل حيث أنها تعاني من وجود لوائح كبيرة في الإنتاج الزراعي تنكس في الأسواق بطريقة تتعرض مع سياسات التنمية وطبيعة هذه الدول .

### المنسوجات والملابس

يمثل تحرير التجارة الدولية في المنسوجات والملابس أهمية خاصة للدول النامية . ولما اتجهت هذه الدول لإنتاج هذه السلع فستحصل على ميزات خاصة . إلا أن هناك مشكلة تتعلق بنسبة الهياكل الاقتصادية لهذه الدول مما يؤدي الى حدوث آثار سلبية على إنتاجها من هذه السلع وتتميز هذه المنتجات بأنها كثيفة العمل حيث تنخفض نسبة راس المال المستثمر وإذاك يؤدي استثمار راس المال في هذا القطاع الى خلق فرص عمل كثيرة حيث تمثل تكلفة العمل جزءا هاما من تكاليف إنتاج انخفاض نسبة العمال العاملة في الدول النامية الى غنى مستويات أجور بها يتكسب في النهاية على تكلفة إنتاج الملابس فيؤدي الى تخفيضها ومن الناحية

الدول للنشاط والتصدير .

١٤ - تم أخيرا قطاع الخدمات لأول مرة في مفاوضات الجات . حيث اتمت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GENERAL AGREEMENT ON TRADE IN SERVICES « GATS »

بالفرض ان خصائص الاتفاقية متعددة الأطراف في مجال الخدمات مستقلة عن الجات .

١٥ - كان هناك مجموعة فرعية واحدة

### التجارة في السلع الزراعية :

ركزت معظم دورات الجات السابقة الاهتمام بصفة أساسية على التجارة في السلع الصناعية . لذلك لم تتناول التجارة في السلع الزراعية بشكل عام وبشكل النظر عن الدول النامية فلن هناك حريا دائرة بين الولايات المتحدة وعدد من الدول المتقدمة الأخرى لتحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية وخاصة الحبوب . حيث ان الدول الصناعية تقدم الامانات للقطاع الزراعي بهدف تأمين وفرة الغذاء في السوق المحلي بالإضافة الى تحسين دخول المزارعين ود الفلب الأم حسب تقديم هذه الامانات ذات الحجم الكبير للقطاعات الاقتصاد الأخرى واعتمدت سياسة الاعلانات للمجموعة الأوروبية على مبدأ ضمان ارتفاع الأسعار وكانت تزيد مطعها عن أسعار السوق العالمي . حيث اعتمدت بطريقة مباشرة على المعلومات المحلية . ول نفس الوقت أصبحت سياسة ارتفاع أسعار الإنتاج الزراعي للمجموعة الأوروبية عنصرا مثيرا للشك في الاقتصاد العالمي . ولقد اشدت هذه السياسة في الخمسينات بهدف تحسين دخول المزارعين الأوروبيين . كذلك للتوفيق بين الدول الزراعية والدول الصناعية داخل المجموعة الأوروبية . وخاصة بين ألمانيا الاتحادية وفرنسا . وفي الوقت الراهن يشعر مؤيدو هذه السياسة بفوائدها التي تتمثل في تسهيل إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين والمُنتجين ونج عن هذه السياسة زيادة الإنتاج كميات كبيرة جدا نتيجة لارتفاع الأسعار والذي حل المجموعة الأوروبية من منطقة تعاني من عزز في المزارع الغذائية الى منطقة ذات فائض . حيث تتنافس المنتجات الزراعية الأوروبية مع منتجات الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية داخل السوق العالمي .

### أهم المواقف الناشئة عن مفاوضات الجات

في موضوع الدعم الزراعي :

نشأت أربعة مواقف رئيسية أثناء مفاوضات دورة أيدواي هي

CAIRNS GROUP

موقف مجموع كيرنز

موقف الاختلافات أراء بعض اعضائها .

• موقف اليابان

• موقف المجموعة الأوروبية

• موقف الولايات المتحدة الأمريكية

- تضم مجموعة كيرنز الدول التي اجتمعت في استراليا عام ١٩٨٦ لتتفق موقفاها . ونضم ١٣ دولة : الأرجنتين . وإستراليا . وكندا . وشيلي . وكولومبيا . والفرازيل . والجزر . وانغوييسيا . وماليزيا . ونيجوريلندا . والفلبين . وتايواند . ولورجواي .





### الخواص السلبية :

تمثل الخواص السلبية في انتظام المعاملات بين الدول القائمة والدول الصناعية وكذلك لم توجد الدول القائمة الأخرى التي لم تنشأ صناعة للمنسوجات تعتمد على التصدير قبل إبرام الاتفاقية مكانا لها في الأسواق ربما لاشك أن الهدف من مفاوضات جولة أوروغواي التي انتهت مؤخرا تحقيق التكامل في تجارة المنسوجات والملابس حتى تخضع لشروط الجات مرة أخرى ، ولذلك تنفق بالرغم من اختلاف آرائهم حول التفاصيل المتعلقة بالمنتجات التي يجب اتفاقية المنسوجات متعددة الأطراف وذلك التي يجب تضمينها في نظام الجات ونهاية مدة المرحلة التي يجب أن تخضع تماما لنظام الجات ومن وجهة نظر سياسات التنمية ، فإنه يجب إعطاء الأولوية لموضوع انخراط التجارة في المنسوجات ككل لنظام الجات ، حيث أن ذلك سيؤدي إلى وجود هيئة متخصصة في منع كافة أنواع القيود التجارية غير التعريفية التي تفرض على النظام التجاري العالمي .

الاقتصادية يمكن الدول القائمة التي تعاني من انخفاض استثمارات رأس المال والعمالة الماهرة نتيجة تخلف النظام التعليمي اللجوء إلى دعم صادرات المنسوجات والملابس ، ولأنه إن ذلك سيكون جذابا في المرحلة الأولى من التصنيع في نفس الوقت يتيح إنشاء هذه الصناعات المزيد من إيرادات الصرف الأجنبي ومحصلات الضرائب التي لا يمكن الاستغناء عنها ويمثل قطاع المنسوجات والملابس نسبة مرتفعة من صادرات العديد من الدول - على سبيل المثال يمثل قطاع المنسوجات والملابس ٢٥ ٪ من إجمالي صادرات الهند والصين ويصل إلى ٢٠ ٪ في تايوان وتركيا وبنغلاديش ونميبيا وبنجلاديش وباكستان عن ٥٠ ٪ من إجمالي الصادرات ويأتي على ذلك تستطيع الدول القائمة من خلال إقامة صناعة المنسوجات والملابس تهدف إلى التصدير التطلب على المشاكل الهيكلية الخاصة بالقطاع الزراعي وتوسيع نطاق التصنيع هذه السياسة الاقتصادية على ويعتمد نجاح تنفيذ هذه السياسة الاقتصادية على مدى مساهمة الدول الصناعية في فتح أسواقها أمام صادرات الدول القائمة وحتى يمكن ضمان نجاح تصدير هذا القطاع فإن ذلك يتطلب نسبة عالية من استثمارات رأس المال والعمالة الماهرة ، ولأنه إن ذلك يحتاج إلى فترة طويلة لتنظيم إعادة بناء اقتصاديات هذه الدول لذلك تعتبر الترتيبات الانتقالية من العناصر الضرورية التي يجب أخذها في الاعتبار ولكن يجب ألا تمثل عائقا لمعاملات البناء . منذ الخمسينيات تم استثناء عدة ترتيبات في التجارة الدولية لمنسوجات من مفاوضات الجات ولقد تم إبرام ترتيب خاص للتطلب على مشكلات التوازن الهيكلي الناتجة عن الاستيراد من الدول الاسيوية ( بصفا رئيسية ) ، وقد تم ذلك توقيع اتفاقية كلفن المالية الأولى في ٦ فبراير ١٩٩٢ والتي تجدد مرتين بعد ذلك وفي عام ١٩٧٢ تموت إلى اتفاقية المنسوجات العالمية والتي تعرف باسم اتفاقية المنسوجات متعددة الأطراف وتنشطر هذه الاتفاقية متتابعة التجارة في المنسوجات من خلال عدة اتفاقيات ثنائية لتنظيم الأسواق ولظروف معينة قد يتم معالجة الجات من طريق القيام بفرض قيود على الاستيراد من جانب واحد ، ولأنه إن هذه الاتفاقية لها بعض الجوانب الإيجابية والأخرى السلبية التي تؤثر بها الدول القائمة وتتمثل في :

### الخواص الإيجابية :

تتمثل النتيجة الإيجابية أن هذه الاتفاقية يسرت من إجراءات التوازن الهيكلي وأدت كذلك إلى السماح للدول القائمة بفرض الحصص حتى يمكنها بيع منتجاتها بأسعار مرتفعة نسبيا في أسواق الدول الصناعية وبالتالي تحقيق أرباح يصعب الوصول إليها في ظل الظروف التنافسية .





المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠٠٥

## هل نتحرك.. قبل فوات الأوان؟

يوما بعد يوم، تتكشف أبعاد الخسائر المباشرة، وغير المباشرة، والكامنة التي ستترتب على اتفاقية التجارة العالمية الجديدة «الجات» بالنسبة لدول الجنوب دون استثناء تحريرا، وذلك فيما عدا قلة من الدول الصناعية الجديدة التي انسلخت عمليا عن جليدها القديم، وتأخذ مكانها الآن بشكل أو بآخر في شريحة وثيقة الصلة بالدول الصناعية المتقدمة.

وتشير تقارير حديثة إلى أن صناعة النقل البحري العربية ستلحق بصناعة النقل الجوي على طريق الخسائر الضخمة التي ستعرض لها الاقتصادات العربية، في مختلف القطاعات ويقدر الخبراء خسائر دولة عربية واحدة، هي مصر، في قطاع النقل البحري بمفرده نتيجة لتطبيق اتفاقية «الجات» بما يعادل ٢ مليارات جنيه مصري سنويا (حوالي ٨٩٠ مليون دولار).

ولنا أن نتصور ارتفاع رقم الخسائر في قطاع النقل البحري على مستوى الدول العربية كلها إلى ما لا يقل عن ملياري دولار سنويا.

ولنا أن نتصور أيضا أن خسائر شركات الطيران والنقل الجوي العربية لن تقل بحال عن ملياري دولار سنويا - وربما أكثر - من جراء فتح الأجواء العربية دون قيود أمام شركات الطيران والنقل الجوي الأجنبية، وما سيتبع ذلك من إلغاء كافة أنواع الدعم والحماية التي تتمتع بها الشركات العربية.

ولذلك تثير التقديرات المتاحة حتى الآن والتي تحدد حجم الخسائر العربية المباشرة بـ ٥ مليارات دولار سنويا - شديدة التخلف. ومن المرجح أن يرتفع رقم الخسائر عمليا إلى ما يتراوح بين ١٠ و ١٥ مليار دولار. أما السبب، فيمكن في ضعف القدرات التنافسية للاقتصادات العربية، الأمر الذي سيقتل بدرجة كبيرة حجم الفوائد التي ستعود عليها من اتفاقية «الجات».

فالمسلم به أن تطبيق هذه الاتفاقية سيؤدي بمكاسب ضخمة تقدر بحوالي ٢٢٥ مليار دولار سنويا في صورة إعانات جمركية بجانب أكثر من راحة مليار دولار سنويا نتيجة لإلغاء الحمص وفتح أسواق الجنوب تماما أمام صادرات الدول الصناعية الغنية.

ويمكن القول - دون مبالغة - أن الدول الصناعية الرئيسية ستحتل في ظل الاتفاقية بلقب «المنتج» والمصدر الأول تقريباً لأهم المنتجات المصنعة، وصناعات التكنولوجيا المتقدمة على وجه الخصوص، فضلاً عن صناعة الخدمات المالية والاستشارية والسياحية الدولية.

فهل ندرك قبل فوات الأوان أهمية التصحرك لتحصين شروط الأطراف العربية بالقوى قدر ممكن قبل حلول فصل الربيع؟

العالم اليوم





المصدر :



الطبعة ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## التوقيع على اتفاقيتين ! لمنع تزوير الكتب

صرح د. سمير سرمد بأنّه تم توقيع اتفاقية مع اتحاد الناشرين بالأردن لمنع تزوير الكتب المصرية والفصل إلى مصر ستوقع على الاتفاقية العربية لمنع تزوير الكتب ولحقوق المؤلف وهي الاتفاقية التي أصدرتها المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم في العام الماضي من ناحية أخرى اتفقت هيئة الكتاب مع معهد العالم العربي بفرنسا على أن يقدم المعهد للهيئة جنسها جانباً في معرض الكتاب الذي يقام في مارس من كل عام في باريس.





معرض الكتاب :

ضبط ١٦٨ كتاباً مزيفاً

أصبحت مباحث المصنفات الفنية محاولة تزوير ٣ آلاف  
شرائط منسوخة لأغراض وطنية لكبار المطربين داخل معرض القاهرة  
للكتاب كما ضبطت ١٨٦ كتاباً  
استلمها موزعاً للتوزيع أحمد  
علي الرحمن التي داخل مكتبة  
المعرض كانت تعليمات اللواء  
سليبي، العقلي مدير إدارة مكافحة  
التحريب من الضرائب والرسوم  
والمصنفات الفنية مواجهة  
قراصنة التمدد على حقوق  
الدوليين ومزوري الاشرطة الفنية  
داخل معرض الكتاب .. اعد العميد  
صلاح عبدالفتاح مدير مباحث  
المصنفات الفنية خطة لضبط  
الاشربة والكتب المغلفة .  
تمكن المقدم صلاح سليم من  
ضبط ٣ آلاف شريط منسوخ  
لأغراض ام كلثوم وعبدالحليم حافظ





# اتفاقية الجات هل تكون دافعا لإقامة السوق العربية المشتركة؟

■ د. محمد سعد أبو عامود ■

الدعم السلمي وكذلك الحال بالنسبة لمجال تجارة الخدمة والمشتريات الحكومية. ومن ثم فالآثار السلبية لاتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية آثار واضحة في ظل الوضع القائم الآن ولكن ما يبعث على التساؤل هو أن الوضع العربي القائم الآن هو وضع غير طبيعي ولا يتناسب مع الفدرات العربية الاقتصادية الحقيقية، ومن ثم فهل يمكن الاستعداد لمواجهة مثل هذه الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الجات؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك؟

الإجابة على التساؤل الأول نقول نعم، يمكن الاستعداد لمواجهة هذه الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الجات، والتي يمكن أن تصل إلى جميع الأقطار العربية دون استثناء، ويستند هذا الرأي إلى عدة أسس منها ما يلي: أولاً: أن الأقطار العربية تملك الكثير من الموارد القابلة للاستغلال الأمثل، كما أنها تملك الكثير من الموارد الجديدة إما نتيجة لعدم الاستغلال الأمثل، أو نتيجة لسوء الاستخدام.

ثانياً: أن حجم الأخطار الاقتصادية المتوقعة لا يستثنى دولة عربية، فجميع هذه الدول ستعاني من الآثار السلبية بدرجات متفاوتة، وهو ما يعني في المحصلة النهائية أن مصالح فئات مهمة في المجتمع العربي معرضة للخطر وخاصة رجال المال والأعمال إضافة إلى الفئات العاملة.

ثالثاً: أنه بالرغم من الضجيج المفضل حول الخلافات العربية العربية، إلا أن حركات المؤشرات تشير إلى أن مفتحي الخصام العربي العربي، قد بدأ رحلة التراجع، وأن صوت الحق العربي قد بدأ يظهر على أستحياء بعض الحالات، وبرسوخ في حالات أخرى. رابعاً: أن الضعف الاقتصادي العربي، ليس ضعفاً بنوياً في الجسد العربي، وإنما هو ضعف صناعي أو اصطفاي إن صح القول، ومن ثم فهو من الأمراض القابلة للعلاج، بل وللعلاج السريع إن حسنت التواقي. لكن، نكتف لم أجدة سلميات اتفاقية

في لقاء الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية برجال الأعمال في الاسكندرية خلال الأيام القليلة الماضية. تحدث عن اتفاقية الجات وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، وقد أوضح في هذا الشأن أنه سيترتب على تطبيق هذه الاتفاقية أن الحاصلات الزراعية العربية سوف تعاني الكثير نظراً لارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي العربي بالنسبة لأسعار الواردات الزراعية من الدول ذات الكفاءة الاقتصادية الزراعية الفائقة، خاصة أن الدول العربية دول مستوردة للغذاء بنسبة تقرب ٨٠٪ من احتياجاتها.

إن هذا يعني أن الاكتشاف الغذائي العربي سيبدأ حدة في الفترة المقبلة لو تركزت الأمور على ما هي عليه الآن، كما أن الاتفاقية ستؤدي إلى زيادة تزييف الأموال العربية التي ستدفع لاستيراد المواد الغذائية ذات السعر الأقل والجودة الأعلى من المنتج العربي، وهو ما يعني زيادة حدة الاندماج العربي في السوق الدولية، بتفقيدها المعروفة، وعواملها البعيدة عن إمكانية التأثير من الجانب العربي، كما أن مثل هذا الوضع سيؤدي إلى انخفاض قدرة الأقطار العربية المصدرة لبعض الحاصلات الزراعية على التصدير في ظل حالة المنافسة التي ستسود النظام الاقتصادي العالمي طبقاً لاتفاقية الجات ومن ثم فسيتسبب هذا إلى انخفاض العائد المتوقع من الاستثمار في الإنتاج الزراعي، وهو ما يؤدي إلى توقف عجلة الإنتاج الزراعي العربي في العديد من المجالات، الأمر الذي قد يضيف أعباء اقتصادية جديدة على الاقتصاديات العربية.

إن الأمر لا يقتصر على المجال الزراعي وفلا لحدوث الأمن العام للجامعة العربية بل يصل إلى مجالات أخرى منها تعرض الأسواق العربية لفزوة مكثف من السلع المنافسة مثل المفروشات، والورق، والأدوية، وزيادة التنافس في الأسواق العربية في مجال الملابس الجاهزة والمنسوجات مع صعوبة الحفاظ على الحصص التصديرية العربية في تلك المجموعة السلعة خاصة في ظل، ف. خ. ش. ط. تحنب



الإطار التنظيمي والقانوني لوضع رؤية أصحاب المصالح الاقتصادية موضع التطبيق.

وهذه هي اللبنة الأولى بمعنى أننا نستطيع من خلالها التوصل إلى تصور معين للمصلحة القومية العربية، يعطيها التوصل إلى إطار للمصلحة الوطنية العربية، وصولاً إلى درجة من درجات التقاطع بين هذين المستويين والمصلحة العربية، لأن التعارض بين المصلحة الوطنية والمصلحة القومية هو أهم معوق للعمل العربي المشترك كما يرى الأمين العام للجامعة العربية وبحق، ومن ثم غزالة هذا التعارض أو التخفيف من حدته، سيوضح الرؤية أمام صانعي القرار العرب، ويضع دافعا وحافزا لخطوات أكبر مأمولة لإعادة بناء الاقتصاديات العربية بحيث تسترد قوتها وتتحصل في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد كعنصر قوة فاعل، وليس كعنصر ضعف مفعول به ومستنزف لمصالح الأطراف الأخرى، وربما يكون من المفيد في هذا المجال أن ننظر إلى الأطراف القوية الأخرى الداخلة في إطار اتفاقية الجات، وكيف استطاعت أن تقلل من أخطارها وتحولها إلى منافع لها، الولايات المتحدة أقامت تحالفها الاقتصادي المعروف باسم «النافتا» المجموعة الأوروبية سارت بخطوات واسعة نحو التوحد الاقتصادي والسياسي، اليابان أقامت تحالفها الآسيوي، الولايات المتحدة والصين واليابان والنصر الآسيوية أقاموا تحالف المحيط الهادئ وهكذا توحد الجميع لمواجهة الأخطار، وتحولها إلى منافع.

وعلى المستوى العربي، يمكن القول بأن الأخطار كانت دائما لها فعلها الإيجابي على العمل العربي المشترك، وهنا يشور السؤال، هل ستؤدي أخطار الجات إلى عمل عربي اقتصادي مشترك، طالع وضعه في أراج المكاتب العربية، هل ستؤدي أخطار الجات إلى إقامة السوق العربية المشتركة أو على الأقل إلى الاقتراب منها؟

سؤال الإجابة عليه بنعم مأمولة؛ وبلا مرفوضة؛



د. عصمت عبد الجيد

الجات على الاقتصاديات العربية؟

بدائية نقول إن اللجوء إلى الأسلوب التقليدي المتمثل في دعوة الحكومات العربية إلى طرح تصوراتها في هذا الشأن ومناقشتها والتوصل إلى اتفاق في هذا الشأن لن يجدي ولن يفيد لأن البيروقراطية العربية قد تأكلت مع هذا الأسلوب، وأصبحت لها أساليبها الموهوبة في عرقلة تنفيذ أي اتفاق عربي، وإنما نقطة البدء هي في مخاطبة أصحاب المصالح المعرضة للخطر، في الوطن العربي لدراسة الموضوع من منظور اقتصادي بحت، لتحديد الأساليب الممكنة للدفاع عن هذه المصالح وحمايتها، أن هذه الخطوة ذات الطابع العمل والبيعية عن الخلافات السياسية العربية، قد تكون خطوة مفيدة بل وأكثر فائدة، من لقادات المستويين الحكوميين الذين سبقهم دراسات ويشكلون لجانا، إن هذه الدورة التي لا تنتهي، ومن ثم فالأفضل أن تكون البداية من المستوى القاعدة، في هذا الشأن، الذي يرفع رؤيته وتصوراته إلى المستوى الرسمي الحكومي، الذي تكون مهمته وضع



### اجتماع لمؤسسات التمويل العربية للبحث في غات

■ القاهرة - الحياة - تعقد مؤسسات التمويل العربية الخمس الكبرى (المصرف العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسة العربية للتنمية الزراعية) اجتماعاً في القاهرة مطلع نيسان (ابريل) للقبول للبحث في نشاطاتها في تمويل مشاريع عربية في قطاع الطاقة والكهرباء. كما سيبحث في الاجتماع الذي سيمقد على مستوى المديرين العمامين لهذه المؤسسات التمتع في ما بينها، فضلاً عن عدد من الافكار والمقترحات المطروحة لمواجهة التحديات الحالية وفي مقدمها انتكاسات اتفاقية مغات







المصدر :

البحر

التاريخ :

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٠ يونيو ١٩٩٤

## اختتام الدورة الـ ٥٣ للمجلس الاقتصادي العربي

# لجنة عربية لبحث الانعكاسات التجارية لـ غات

□ القاهرة - من اشرف الطهي

المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل. وأعرب عن أسفه لأن بلاده قدمت إلى الجامعة العربية مقترحات لم تثر الفهم، ومنها إنشاء أكاديمية العلوم العربية وإنشاء هيئتين عربيتين: إحداهما للمياه والأخرى للتجويد، والقامة خط عربي لنقل الغاز الطبيعي.

ودعا البشاري إلى دعم اتفاقية السوق العربية المشتركة خصوصاً في مواجهة المفاهيم الجديدة التي بدأت تظهر مثل السوق الشرق الأوسطية. ولاحظ أن مقعد الصومال في الاجتماع الوزاري ظل خالياً.

ومن جهة أخرى أكد الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد أن قيام السوق الشرق الأوسطية رهن بالقبول العربي.

ورأى أن مسؤولية إدارة الاقتصاد العالمي خلال الفترة المقبلة ستلق على عاتق ثلاث مؤسسات دولية هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة الجمركية والتجارة (غات).

ودعا عبدالمجيد إلى إقامة منطقة تجارة عربية حرة لمواجهة الانعكاسات المترتبة على اتفاقية غات، والاستفادة من فترة السنوات العشر الانتقالية، مشيراً إلى أن الواردات الغذائية للدول العربية تبلغ نحو ٢٠ بليون دولار وإلى أن هذه الاتفاقية ستؤثر عليها البناء الدعم السعني للمحاصيل الزراعية وفتح الأسواق أمام دخول المحاصيل الدولية فضلاً عن تأثيرها على الصناعات الوليدة.

وحضر الدول العربية على إعداد نفسها في مواجهة الانعكاسات المحتملة للسوق الشرق الأوسطية واتفاقية غات.

■ اختتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعمال دورته الـ ٥٣ مساء أمس في جامعة الدول العربية. وأقر الوزراء تكليف الرئاسة للجامعة عقد اجتماع على مستوى الخبراء للبحث في الآثار المترتبة للاتفاقية العامة للتجارة الجمركية والتجارة (غات) على تجارة الدول العربية وسبل الاستفادة من الفترة الزمنية التي حددتها الاتفاقية للتنفيذ (١٠ سنوات). وحضر المجلس على أعطاء أولوية للتعامل العربية مساهمة في تخفيف حدة مشكلة البطالة وتفعيل الاتفاقات العربية والتجديد في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي.

وكانت أعمال المجلس بدأت صباح أمس ورأسها مندوب ليبيا الدائم في الجامعة العربية إبراهيم البشاري باعتماد بلاده رئيسة الدورة الحالية ولاعذار وزير الاقتصاد الليبي السيد محمد بيت المال، وبمشاركة ثمانية من وزراء المال والاقتصاد في الدول العربية.

وأوضح البشاري في كلمة لقامها أن بلاده تأثرت في صورة كبيرة نتيجة للعقوبات المفروضة عليها من مجلس الأمن. ودعا إلى العمل على وقف مسلسل الخيار العراقي.

وشدد البشاري على ضرورة تكثيف مفاوضات واحد في معالجة القضايا، مشيراً إلى أن هذا الشأن إلى عمم جوائز فرض عقوبات اقتصادية على دول معينة في الوقت الذي تزد مطالب دول عربية بانهاء العقوبات المفروضة على الآخرين.

وكما شدد على ضرورة استمرارية





المصدر : .....  
.....

التاريخ : ١٠ ذو الحجة ١٩٩٤ .....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في ختام أعماله  
**مواجهة مشكلة البطالة ودراسة آثار «الجات»**  
عبد المجيد: إسرائيل لا تستطيع فرض أهدافها على العالم العربي





## كتب - أمين محمد أمين:

أكد الدكتور عصمت عبدالجديد الأمين العام للجامعة الدول العربية إننا أمام حقيقة جديدة في تاريخ المنطقة تسلكهم أحداث تغيير جذري وشامل بتوكلهم ومایشهده الصراع العربي - الإسرائيلي من جهود لشوية شاملة وعادلة

وأوضح في الكلمة التي ألقاها أمس في افتتاح أعمال الدورة الـ ٥٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي يشارك فيها ٨ وزراء للاقتصاد والمالية وتعاقد برئاسة

إسبانيا - إن هدف إسرائيل من قيام مايسمى بالسوق الشرق أوسطية هو رهن بقول عربي، موصفاً أن إسرائيل لا تستطيع فرض أهدافها على العالم العربي

وطالب الأمين العام للجامعة العربية بضروة أن يمتلك العرب تصوراً استراتيجياً شاملاً ويحدد الصلصة العربية العليا والوقف العربي المشترك من تحديات السلام والتعاون الإقليمي وجوده، وأكد تنامي جهود الصلصة العربية لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة وقال إنه لا يرغب أن يكرهه في التعامل مع إسرائيل ولكن التعاون معها سيكون بعد تخطيها لكافة التزاماتها تجاه عملية السلام

وأوضح الدكتور عبدالجديد أن المحادثات الزراعية العربية ستستمر كثيراً بالتناهي، الجادة، وقال إن جملة مااستنوره دولنا العربية من السلم الاقتصادية يقارب العشرين مليار دولار وتتلق مايقارب الخمسة مليارات دولار على استيراد الحبوب

وحذر من القسوة المكثف الذي ستعرض له الأسواق العربية من المفردشات والوقر والأدوية بالإضافة إلى مااستعرضه في صناعة الدول والتسويق والائلايل الجاهزة

وفي الختاليل فإن الدول العربية

محمد أبا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطني بالسعودية والدكتور محمد الحمادي وزير الاقتصاد السوري الذي شرح تجربة بلاده في دعم برامج الإصلاح الاقتصادي وفتح مجال الاستثمار ودعم القطاع الخاص، كما يشارك في الاجتماعات ناصر عبدالله الرويشان النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ووزير المالية الكويتي ومحمد

مهدي صالح وزير التجارة بالعراق ومحمد حموراني وزير الدولة للتخطيط الاقتصادي بالمردان وياسر ولد فلسطين محمد زهدي المشاشي رئيس الدائرة الاقتصادية برأس ولود مافي الدول العربية سدويها الدانسون وقد اعتمدت الصومال عن عدم المشاركة في الاجتماعات وقد وجه المجلس الشكر للدكتور يوسف نعم الله الأمين العام للاقتصاد إلى استقال مؤخرًا لظروفه الصحية وقد أقر المجلس بعد ظهر أمس الترشيحات التي رفضها المندوبون الدانسون والتي تضمنت مطالبة الدول العربية بإقامة اللجنة وأولوية لواجهة مشكلة البطالة في إطار سياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي وإعلاء الأولوية للعمال العربية وتغيير البرامج التعليمية والمهنية بالوطن العربي

وقال الدكتور علي عبدالكريم الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية والجامعة العربية: إن المجلس ناقش التطورات الحارية على الساحطين الدولية والإقليمية وانفكساتها على الدول العربية ووافق المجلس على عقد اجتماع على مستوى الخبراء لدراسة الآثار الاقتصادية لاتفاقية - الجات - على الدول العربية، وأن تكون هذه الدراسة محور اجتماعات الدورة القادمة للمجلس

ستستفيد من تحرير تجارة محجات للتشبيبه والآلات الزراعية والمعدات الطبية وهو مايسلزم العمل على تنظيم الفراند من اتفاقية - الجات - والتقليل من تأثيراتها السلبية

ودعا الأمين العام للجامعة العربية وزراء الاقتصاد إلى دراسة آثار هذه الاتفاقية إلى جاني تأثير السوق الشرق أوسطية على الاقتصاديات العربية وإقامة حوار عملي وواقعي بين الشمال والجنوب يتأسس على وجود مصالح مشتركة

وطالب الدكتور عبدالمجيد بإقامة منطقة تجارة عربية حرة (أعنا) للاستفادة من الفترة الزمنية التي تتيحها اتفاقية - الجات - للدول النامية لتطبيق فرائها

مراجعة الأنظار العربية،

وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد بدأ أعماله دورته بكلمة من رئيس الدورة السابعة لبيتان، قبل تسليم إيراغهم البشاري، مقوب أو بها الدائم رئاسة الدورة الذي بدأ كلمته بتغيير اسم جامعة الدول العربية إلى جامعة الأنظار العربية وأكد على ضرورة العمل العربي لواجهة للتغيرات المالية ودعم العمل العربي المشترك والسوق العربية المشتركة

وأوضح الدور الذي قسماست به الجماهيرية الليبية لدعم السوق في

السماح بحرية دخول وتنقل المواطنين العرب والقيادات والمنتخبات العربية بدون حصارك وطالب بإشراك أكاديمية العمل العربي المشترك وهيئة عربية للمياه والحبوب ونظام لارط انابيب الغاز الطبيعي العربي

ولاستعراض البشاري تقارير قرارات المنظمة المفروضة على بلاده على حياة الشعب الليبي وطالب بالعمل على رفعها والا يكل المجتمع الدولي بكتيالي، وأكد ضرورة عدم رفع القضية العربية عن إسرائيل إلا بعد تحقيق السلام الشامل وقد ربح وزير الاقتصاد محمود محمد رئيس وفد مصر في الاجتماعات بالوفود المشاركة كما وجهت للذكورة ريمة خلف وزيرة الصناعة والتجارة بالأمم الشكر على كلمات الترحيب التي استقبلت بها كقول عربية عربية تشارك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي يشارك فيها الشيخ





المصدر :

الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ فبراير ١٩٩٤

# الجات وتحريم التجارة الدولية

كان الهدف الأساسي من إنشاء الجات هو تحرير التجارة الدولية. ففي أي حد نجح في تحقيق هذا الهدف، دعنا نركز النظر على الفترة التي انقضت من وقت إنشائه سنة ١٩٤٧ إلى بدء دورة أوروجواي في يونيو من سنة ١٩٩٦ وهي تغطي ما يقرب من أربعين عاماً. أشرف الجات خلال تلك الفترة على سبع دورات للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وكانت دورة أوروجواي هي الدورة الخامسة. وقد تمخضت كل دورة من الدورات السبع عن تخفيض للتوابع الحمركية خصوصاً في مجال السلع الصناعية وكان من أهم هذه التوابع دورة كندى في النصف الأول من عقد الستينات وهي التي انتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين البلاد الصناعية مما يعادل تخمين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٦٠. ولا تزال عنها أهمية دورة طوكيو التي استغرقت النصف الثاني من عقد السبعينات وإنه - بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل ثلاثين في المائة - متوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٧٤. وقد ترتد على دورات المفاوضات المتعاقبة في إطار الجات تخفيض كبير في التعريفات الجمركية ويقدر أن تلك الرسوم في الملال الصناعية انخفضت من متوسط ٤٠٪ تقريباً سنة ١٩٤٧ إلى ١٠٪ بعد دورة طوكيو.

ومن المعروف أن الفترة التي تمت فيها عملية تحرير التفتقات السلعية في إطار الجات هي أيضاً - سرة التي شهدت نمواً لا نظير له في التجارة الدولية وفي حجم «سائط الاقتصاد العالمي بصفة عامة. ففي الفترة بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٨٠ زاد الناتج القومي الإجمالي العالمي زيادة حقبيلة بما يعادل ٤٠٪ سنوياً. وهذه الزيادة غير مسبوقة حتى خلال أشد الفترات ابتعاثاً في الاقتصاد العالمي وهي السنوات الثلاثون التي سبقت الحرب العالمية الأولى. غير أن نمو التجارة الدولية فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٨٠ كان أكثر من ذلك بكثير. خلال تلك الفترة زادت «تدفقات تسعيت التجارة زيادة حقبيلة لتعمل ٨٠ سنوياً في المتوسط أي أنها زادت بما يعادل ضعف زيادة الناتج القومي الإجمالي. وهذه زيادة أيضاً لا مسبوقة لها في أي حد كان تحرير التجارة الدولية خلال هذه الفترة مستواً في هذا الزيادة في الاقتصاد العالمي من المؤكد أن تحرير التجارة الدولية لم يكن العامل الوحيد فلا يجوز أن ننسى أن تلك الفترة شهدت فتوحات تكنولوجية هائلة خصوصاً في عالم المواصلات والاتصالات والالكترونيات والحاسبات وسائط النقل، وكان لهذا اثره الكبير في إعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي. غير أن

تحرير التجارة كان أحد العوامل الهامة سواء كان التحرير على الصعيد العالمي في نطاق الجات أو على الصعيد الإقليمي في إطار السوق الأوروبية المشتركة وبلاد منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

ورغم أهمية الإنجازات التي تمت في إطار الجات خلال الفترة التي سبقت دورة أوروجواي فإن عملية التحرير تلك مفسومة في ثلاثة مجالات أساسية. أما المجال الأول فهو التجارة الدولية بين البلاد المامية من ناحية والبلاد الصناعية من ناحية أخرى. ذلك أن عملية التحرير انصببت بصفة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد الصناعية. أما السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد المامية والبلاد الصناعية فإما لم تحظ بنفس الدرجة من العناية. ولا يرجع ذلك إلى رغبة في التمييز ضد البلاد المامية. ولكنه يرجع إلى أن المفاوضات التجارية كانت تنور بصفة أساسية بين البلاد الصناعية ويبدو أن تكون اهتمامها مركزاً على السلع التي تصنها في المقام الأول. أما البلاد المامية فإنها لم تكن تقوم بدور يذكر في تلك المفاوضات. وذلك لأنها لم تكن مستعدة لإجراء تخفيضات ذات مال في القيود التعريفية وغير التعريفية التي تطبقها على وارداتها. ومن ثم فقد بقيت على ما شئت الأحداث في تلك المفاوضات. واكتفت بالاسراع من التخفيضات التي تنطبق عليها البلاد الصناعية فيما بينها وذلك تطبيقاً لعمدة عدم التمييز الذي يقضي بأن تسحب التخفيضات فيما بين البلاد الصناعية على سائر البلاد الأخرى سواء اشتركت أو لم تشارك في المفاوضات. هذا هو الوجه الأول لمصور عملية التحرير في إطار الجات. وبما في أن الدول الصناعية على دورة أوروجواي هوت من وراء الكلام على السيو ذات الخصبة. ذلك أن البلاد المامية وكان نتيجة ذلك بقاء الرسوم الجمركية في أوضاعها الصناعية مرتفعة على صادرات البلاد الصناعية من السلع كثيفة العمل مثل المعصومات الجلدية والزجاجية والآلات والسجاد وما شابه ذلك. صحيح أن صادرات البلاد الصناعية استفادت منذ أوائل السبعينات من تطبيق النظام العام للتفضيلات الذي اضطر صادراتها الصناعية من الرسوم الجمركية. ولكن نظام التفضيلات لم يمس القيود غير التعريفية التي بقيت عمقة كقوداً في وجه صادرات عدد كبير من







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

محرر

التاريخ :

١٩٩٤

## د. سعيد النجار

السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية  
عبر إلى وجه الصور الأبرز لعملية التحرير من  
وجهة نظر البلاد النامية يتمثل في معالجة سلمة  
المسوحات والملابس . فإنه منذ ١٩٦٢ أخرجت هذه

السلعة تماماً من نظام الجات وانصصعت التجارة الدولية فيها  
لإتفاقية خاصة هي إتفاقية المسوحات التي كانت مقصورة في  
المداية على المسوحات والملابس من القطر أو عرضه سواء كانت من  
تتمثل كل المسوحات والملابس من القطر أو عرضه سواء كانت من  
اللباس المصنوعة أو المصنوعة وتضم إتفاقية المسوحات أهم  
البلاد المصدرة والمستهلكة للمنتجات المنسوجة . وهي تقوم على  
أساس تحديد حصة لكل بلد مصدر وحصة لكل بلد مستورد . وتحدد  
مرة كل خمس سنوات أي منها تقوم على نظام القيود الكمية وفي  
الحرة طبقاً لنظام الجات . ولا تخفي أهمية صناعية المسوحات  
والملابس بالنسبة للبلاد النامية . فهي السلعة التي تتمتع بأربا  
بأكبر ميزة نسبية . ولو أن معادى الجات طبقت على هذه الصناعة  
منذ بدايتها لارتفعت البلاد النامية بالنسبة المساحة منها إنتاجا  
وتصديرًا

غير أن ذلك لم يحدث فإن صناعة المسوحات لم تخضع في يوم  
من الأيام لمعادى الجات بل إننا خضعت لنظام خاص بها في إطار  
إتفاقية المسوحات التي أخرجها تماماً من دائرة المعادى التي  
يسمى الجات إلى حد ما . وأخيراً فشل الجات في علاج مشكلة  
القيود التعريفية وغير التعريفية التي تعوق التجارة الدولية في  
السلع الزراعية . وهذا هو وجه القصور الثالث في عملية التحرير .  
فإن نظم الزراعة إلى حد كبير جدا خارج نطاق القيود المتتالية  
من المعادى . إن نظام الزراعة في الزراعة . ولا مع ذلك إلى ما عدا في  
إتفاقية المعادى لتحريرها واستيرادها . هذا جزء بسيط من حيث  
المعادى . السلع الزراعية كما تشمل السلع الصناعية . ولكي البلاد  
الصناعية لم تشأ منذ المعادى أن تخصص للقيود التي تزد على  
التجارة الدولية في السلع الزراعية . ويرجع ذلك إلى المعادى  
الخاصة التي تمثلها الزراعة في النظام الاقتصادي كما ترجع إلى  
ثقافة السياسة الهائلة التي يتمتع بها المنتجون الزراعيون في  
معظم البلاد الصناعية . وبصدد ذلك نقطة خاصة على بلاد السوق

الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التي رفضت رفضاً قاطعاً أن تمتد  
عملية التحرير إلى التجارة الدولية في السلع الزراعية . وكان معنى  
ذلك إطلاق يد البلاد المختلفة في اتخاذ ما يراه من إجراءات  
حماية تعريفية وغير تعريفية الهام الذي أدى إلى إتساع  
الخصائص الدولية في هذا القطاع الهام كما أدى إلى إتساع  
البلاد النامية التي تتمتع بميزة نسبية عالية في الإنتاج الزراعي  
مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وتشيلي وأوروغواي وعدد كبير  
من البلاد النامية الأخرى في أفريقيا وآسيا . كذلك امتد الضرر إلى  
البلاد الصناعية التي تتمتع بإمكانات زراعية شاسعة مثل الولايات  
المتحدة وكندا وأستراليا . وطبقن الزراعة خارج نطاق المعادى  
التجارية إلى أن أصبحت دولة أوروغواي في إخضاعها لأول مرة  
للقواعد التي تحكم التجارة الدولية في السلع الصناعية

هذه هي نواحي القصور التي اتسمت بها عملية التحرير في  
نطاق الجات وتتمثل في العجز عن إزالة القيود غير التعريفية على  
السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية . وبقاء التجارة  
الدولية في المسوحات والملابس والسلع الزراعية خارج القواعد  
التي تحكم التقلبات السلبية الأخرى ورغم الأهمية الكبيرة لذلك  
القطاع في التجارة الدولية فإنها تعتمد من قبل الاستثناءات  
التي لا تخضع من إجراءات الجات في المجالات الأخرى . غير أن  
التراجع الكبير الذي طرأ على عملية التحرير وعلى دور الجات  
نصفه عامة جاء مع الإضرابات التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ  
عقد السبعينيات والتي بلغت ذروتها في النصف الأول من عقد  
الثمانينات . وكانت مظاهر ذلك انهيار نظام بريتون وودز لارتفاع  
الصفوف الثابتة والأخذ بنظام الأسعار الفلكلية وصاحب ذلك ارتفاع  
شديد في أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية  
وخصوصاً الدولار والين الياباني والمارك الألماني وارتفاع كبير  
في أسعار الفائدة الدولية ثم تليها موجة التضخم المعمومة سنة  
١٩٨٢ وانتشرت موجة الكساد التضخمي في البلاد الصناعية  
والنامية

وبدأت هذه المعركة صالجة لمزيد من تحرير التجارة الدولية بل  
على العكس بل لا سيما في دول العالم الثالث . حيث كانت دول  
الصناعية وبشكل متزايد الجات معاً أصاب انعدام الأمان . تحرك  
العالمي بأكسفة شديدة وهذه المصير حرب تجارية بين البلاد  
الصناعية الكبرى . وكانت هذه هي الخطبة التي وقعت تلك البلاد  
إلى الدخول في دورة أوروغواي خوفاً من الإضراب الكبير الذي  
تعود عليها من انهيار النظام التجاري العالمي الذي سار في ظل  
الجات .



## اجلات أمام مجلس الشورى ضرورة دخول الإنتاج المصرى فى حلبة المنافسة الدولية



استعرض مجلس الشورى فى جلسته التى عقدها امس برئاسة الوكيل ثروت اباتيه طلب المناقشة للقدم من عدد من الاعضاء حول اتفاقية الجات وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى. اجمع مقدمو طلب المناقشة على انه لا جدال فى امر دخول مصر فى منظمة التجارة العالمية الجديدة ببروات قوية، خاصة ان الاتفاقيات التى بلغتها المنظمة الجديدة لم تقتصر على قطاع التجارة السلعية بل امتدت لتحكم التبادل فى أنشطة قطاع الخدمات الذى يصل فى مصر الى ما يدور حول ٣٥ فى المائة من ناتجها القومى الإجمالى علاوة على

تأجيل الجلسة :

**شريف العبد**

جماعة انواع الملكية الفكرية التى تدخل فى مختلف أنشطة الاقتصاد... بالإضافة إلى أن الاتفاقية الجديدة تدخلت فى تنظيم الاستثمار.

أكد الدكتور خالد عبدالحامد مقدم طلب المناقشة ان اتفاقية الجات توفر حماية للدول النامية فى مواجهة الدول المتقدمة وتحد

من سلطة هذه الدول من استخدام تشريعاتها المحلية كوسيلة للضغط على الدول النامية. اشار طلب المناقشة إلى ان استراتيجية التوجه للتصدير

تتطلب بالضرورة التعامل مع سوق واسعة ذات قوة شرائية كبيرة تقدر على استيعاب التوريات إليها وإن التعامل مع سوق الدول الاعضاء فى المنظمة التى تغطى أكثر من ٩٠ فى المائة من التجارة العالمية من شأنه ان يضمن تطور أداء مشروعات الإنتاج فى مصر وفتح طاقات انتاجية جديدة تعد السبيل الوحيد لزيادة فرص التشغيل لقوة العمل.

اشار طلب المناقشة ايضا إلى ان دخول الإنتاج المصرى فى حلبة المنافسة الدولية يؤدى بالضرورة الى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية التى تملكها مصر والمحتمل ان تتوافر لها مستقبلا وإن مصر حكومة ولجهاز انتاجية قادرة على التحدى بتعديل أوضاعها الانتاجية لتتنافس اتفاقيات المنظمة الجديدة لكي تكون أنشطتها الاقتصادية فى السوق المحلية والخارجية قادرة على المنافسة.

أكد طلب المناقشة ضرورة إعادة النظر فى كثير من النظم والقوانين والسياسات الداخلية حتى تتواءم وتحفز جهود تعديل الأوضاع فى فترة مقبولة وضرورة اعداد الدراسات عن عولف السلم الزراعية والصناعية الهامة انتاجيا وتصديرا واستيرادا على أساس سلطة سلعة وفقا لبيود التصنيف





المصدر :



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ - ١٢ - ١٩٩٤

الجمركي لاسلمع مع الكثيف عن  
المزايا التيسيرية التي تتمتع بها  
مصر وكيفية الانتفاع بهذه المزايا  
وكيفية تعظيمها.  
وأضاف الطليد بأن هناك  
اهمية بالغة لاعداد تركيب  
محمولى مجزى للزراع تصديرا  
مع الكثيف عن المزايا التيسيرية  
وحتسها على نحو يلقى سلفنا  
التصديريه على المناقشة في  
سوق الدول الاعضاء في المنظمة  
مع اعداد دراسة واقية لانشطة  
الخدمات وسبل دعم ومساندة  
الحالات للخدمية وتصعيد  
الضوابط التي توضح التفاوض  
المصري لاقرارها في التفاوضات  
المنظمة وعدم تجاوزها.  
ويواصل المجلس اجتماعاته  
صباح اليوم.



## تغطيات تحت الغيبة

### الضيف الثقيل

أيهما أكثر حماسة لاتحادية الجات وأيهما أكثر استقلالية من تحرير الجاترة هل الدول النامية أم المتقدمة.. الدول الفائرة أم الخفية.. المستفيد من الجات هو الأكثر تأهلاً لخوض المعركة ويمتلك أسلحة وأمكانات تكفل له الفوز الساحق.. المستفيد من الجات هو الأكثر أطمئناناً إلى النتائج والذي ينتظر إلى المعركة وكأنها قد حسمت لصالحه قبل أن تبدأ.

الأسد حينما يشعر بالوجع لا يبدل إمامه سوى ابتلاع الفريسة وقد يرى أنه من الأجدى أن يفتك بفريسته قبل أن تظهر لها أنياب وتصبح له نداً وخضماً يسبب له إزعاجاً هو في غنى عنه في أي فترة مستقبلية.

الدول الخفية تعاني هي الأخرى من كساد خائق وتؤثر فيها صعوبات في تصريف سلعتها وشركاتها تنكس وتعرض للأفلاس والإفلاس يعني عمالة تشرد وبطالة تتعاظم.. الحل إذن هو الجات فهي طوق أنجاة لأنها تفتح أسواق دول نامية للوصول إليها عظيم الجدوى في هذه الظروف.

لكن علي جانب آخر أين هي هذه السوق التي تلجئ نراعيها لمنتجات الدول النامية المغلوطة علي أمرها ماضي المسحة المتوقعة التي يمكن أن يشغلها منتج الفخير في سوق الخفي.

قد يرى البعض أن المجمع النامي يجب ألا ينمزل بل عليه أن يساير التحولات ويتفاعل مع مايجري حوله لكن هل معنى ذلك أن تطلب علي وجه السرعة من سلع بدائية أن تتأزل محلها المتقدمة وتلف أمامها وجهها لوجه وهل تسمح أسواق الدول المتقدمة بمزاحمة تلك السلع البدائية بمنتجاتها.

نحن نحني رؤوسنا إلى الجات ونفتح لها الأترع اذا وجدنا منتجاتنا كدولة نامية تأخذ طريقها إلى سوق الغرب والسوق اليابانية والأمريكية وتتصاعد الأرقام التصديرية لهذه المنتجات لفتناً من الطبيعي أن تعطي ظهورنا إلى هذه الاتفاقيات طالما أن ترجمتها علي أرض الواقع هي سلع أجنبية يصبح لها السيادة المطلقة داخل أسواقنا بينما منتجاتنا غائبة ومهممة داخل الأسواق العالمية.. لذا لا نملك سوى النظر إلى الجات على أنها ضيف ثقيل إلى أن يثبت العكس.

● لا نرى سبباً لهذا الكم من الاستفسارات عن غياب الدكتور حلمي عن جلسة الأمن وكان رئيس مجلس الشورى محظوظ عليه أن يتعرض لوعكة طارئة.

● الثنائان ثروت لابلطة ومصطفى كامل مراد التزم كلامهما بتقليل الصيام فرغم الترافعات والصداعات التي تجمع بينهما دائماً إلا أن الهمنة قد اعطت وهو أمر بدا واضحا في جلسة الأمن..





## رأى المعارضة

# إتفاقية الجات !! وتجنب الويلات !!

يناقش مجلس الشورى هذا الأسبوع اتفاقية الجات وأثرها على الإنتاج الصناعى والخدمى وعلى الصادرات المصرية وكلمة الجات هي اختصار لمنظمة التعريف الجمركية والتجارة

وقد تضمن اجتماع الجات الأخير شروطا معينة للدول التي ترغب للانضمام الى هذه الاتفاقية ومن أهداف الجات كما هو معلوم زيادة حجم التجارة العالمية وإزالة القيود التي تعترضها سواء كانت رسوما جمركية أو حصصا دولية ولا شك أن حرية التجارة من مبادئ النظم الليبرالية في العالم ومنها حزب الأحرار المصرى ولذلك فإننا كحزب سياسى نرى أن انضمام مصر الى اتفاقية الجات الأخيرة سينعكس انعكاسا إيجابيا على صادراتها ووارداتها وبالتالي على إنتاجها ويدخلها القومى

وليس معنى انعكاس إتفاقية الجات على مصر انعكاسا إيجابيا أنها لا تحمل في طياتها نواحي سلبية ولكن إيجابياتها أكثر من سلبياتها ولكن الأمر يقتضى من الحكومة الدراسة المتأنية لنصوص الاتفاقية وكيف يمكن أن تتحرك فى إطار الاتفاقية الأخيرة

«البقية ص ٣»

مصطفى كامل مراد





لنظمة التعريفية الجمركية والتجارة العالمية بحيث تستطيع أن توسع أسواقها في أوروبا وفي أمريكا وفي اليابان وخاصة بالنسبة للصادرات الزراعية وعلى رأسها القطن والموالح.

والمعروف أن هناك فترة انتقالية حتى سنة ٢٠٠٠ يمكن للدول النامية ومنها مصر أن تدرج في تطبيق شروط الجات أي أن التدرج من المبادئ المسلم بها والمسموح بها للدول النامية كما أن الاتفاقية تعطي الدول النامية بعض مميزات ولكنها موقوفة بتاريخ معين ولذلك فإن تنفيذ هذه الاتفاقية بالنسبة لمصر يعني المنافسة وتطوير الصناعة والزراعة المصرية وكذلك الخدمات لتدخل في مجال المنافسة الدولية وإلا فإن انعكاس هذه الاتفاقية سيكون سلبيا على الاقتصاد المصري.

ولكن أخطر ما في اتفاقية الجات بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية هو السماح بتصدير الخدمات الأجنبية إلى السوق المصرية معني ذلك أن الأجانب يستطيعون فتح بنوك وشركات تأمين وشركات تجارة داخل مصر وتعيين وكلاء لهم من الأجانب وهذا يتطلب من الحكومة مناقشة الموضوع مع النقابات المهنية ومع النقابات العمالية ومع غرف السياحة والغرف التجارية.

وفي ختام المقال نرى أن انضمام مصر إلى الجات أمر حتمي ولكن علينا أن نعدل أوضاعنا الاقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية وما يتطلبه ذلك من تعديلات في القوانين حتى تستفيد مصر أكثر مما تخسر من اتفاقية الجات وتجنب الويلات.



## لقطات تحت القبة

### كمكة الجات

● الغنى والفقر يتصارعا على كمكة الجات، لكنها معركة غير متكافئة، لذا من الطبيعي أن يحتل الغنى نصيب الأسد، بينما لا يؤول للفقر سوى القليلات وكان هذا الغنى يلهو دائما وراء مصالحه ويقل السبل فكان لزاما عليه أن يستخرج الفقيه إلى المصيدة ويمعش إرادته، وقد نجح في هذه المهمة بدرجة امتياز ويبقى أن ينتظر الفقيه مصيره

● تأمل ألا تتحقق نبوءة الكاتب محمد فريد خميس فلا نجد قفزات أسعار الهواء بعد الجات تصل بسعر فرص الأسيرين الواحد إلى جنيه بالتمام والكمال ونظرا لاسم الجات إلى مستويات خيالية لو صح توقيع الفنانة فما يجب علينا أن نتخوف من طفلات سكاني، فالندرة وحدها كفيلة بأن تعالج المشكلة دائما، وبالتالي أن يتخفف معدل السكاني إلى النصف كما أراد الشعب خلال سنوات الجات لكن ربما لتخالف نتائج سكانية هنا نفوق تصوراته ونصور كل المفاصل

● ضخمة اتفاقية الجات هو الدكتور والي مسئول الزراعة الأول في مصر، فالاصوات في ظل الاتفاقية تعاقب والخدمة النمو الزراعي المتواضع والنتائج محدودة الأثر لتجربة الاستصلاح بل إن الأمر امتد ليمارح البعض الاتفاقية، فمن طريقها سيحصل إلى للزراع وأول مرة مميزات وتفاوى ومستزمات صالحة للاستخدام

● الخوفات تنجح إلى أن الجات رغم مخاطرها إلا أنها ستحول دون انسياب

غذاء فاسد وسيل أخرى غير مطابقة للمواصفات.

وبناء عليه فإن الجات سوف تهمي المستهلك من حيثان الاستيراد المين مارسوا شرايطهم وفقا لاولادهم وعليهم الآن أن ينتقلوا ضربة في طفل لايلم لهم بعدها قائمة.

● نجم جلسة الأس هو الدكتور على لطفي دون مناس لو منزع فقد نجح العرجل في أن يضع النقاط فوق الحروف وجعل من مهمة التحليل بعد صعبة للغاية، وكان وجوبيا أن يكون آخر التحليلين وليس أولهم.





المصدر : **الأمم المتحدة**

٤٤ ج ١٩٩٤

التاريخ :

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

مناقشات ساخنة في مجلس الشورى حول اتفاقية الجات.

## مخاطر الاستثمار الأجنبي على السلع والخدمات إعادة النظر في معدلات النمو الزراعي لتصل إلى ٨٪ كحد أدنى

الاتحاد الأمريكية ستخفق العالم في الاقتصاد. وهذا ما صرح به كينيثون في التوقيع مباشرة، بينما قال رئيس الهند: إن العالم المتقدم قدم الوثيقة ووقع عليها العالم الثاني مغرماً. الدكتور فاضل محمد علي: هذه الاتفاقية تدق أجراس الخطر، فهي إنذار للنمو العالمي. الاتفاقية لا تستطيع ولا تمكن أن تدل على أحكامها، ولذا أريد أن تعمل جميعاً لمواجهة الصعوبات التي تؤثر على الاقتصاد. الاتفاقية هي تحد لنا جميعاً كقول ناعية وأريد أن نقبل التحدي، وعلمنا أن نسلنا انقسمنا: مثلاً نسلنا للمواهب هناك كساد كبير أدى إلى تراجع في مستويات الاستهلاك والاستهلاك ووجود طاقات عمالة وتزايد في حسابات الإفلاس والبروتست وزيادة في الدين العام المحلي وصاربات لا تتعدى ٣٨ مليار بينما إسرائيل تصل صارتها إلى ١١ مليار دولار، كل هذه مخاوفنا نحننا إلى مواجهتها. أريد من رفع القدرة العلمية والتكنولوجيا لهذا المجتمع، إسرائيل بجوارنا أطلقت أربعة أعمار صناعية وأدت من تقوية مراكز البحوث والتسويق فيما بينها. التصدير أصبح قضية حياة أو موت، ولا غنى عن أن ننظر للتصدير

اجتمع أعضاء مجلس الشورى أمس على أن اتفاقية الجات، لا مفر منها، رغم أن الدول النامية سوف تكون أقل استفادة من الدول المتقدمة، إلا أن رفض العضوية في الجات، في نفس الوقت يعني الانعزال عن ٩٠ في المائة من تجارة العالم. وكان المجلس قد وأصل مناقشاته أمس حول الاتفاقية في جلسته التي عقدها برئاسة ثروت الخازنة ومطابق الأعضاء ما أن تكون هناك سياسة واضحة وثابتة في مجال التصدير يمكن بموجبها أن يجد المنتج المحلي مكانه وسط الأسواق التنافسية. وحذر الأعضاء من مخاطر استمرار الاعتماد على الترخ والمعلومات خاصة أنها في النهاية تخضع لأمراء الدولة المتقدمة وأكد الأعضاء ضرورة أن ترتفع معدلات النمو الزراعي تدريجياً لتصل إلى ٨ في المائة في حدودها الدنيا خلال السنوات المقبلة وبما يكلل أن تكون الحاصلات الزراعية المثبتة معلماً لتجديلات مصر من الغذاء. كان أول المتحدثين الدكتور علي لطفي، قال: إن اتفاقية الجات، كانت تهدف إلى تحرير التجارة السلع عام ٤٧ تم أخيراً أُنشِئت إلى مزيد من تحرير التجارة، فكل دولة عضو محتفظ بسلطانها وضع قيود على وارداتها وصارباتها والتدريج بتخفيض الحمائية، بالإضافة إلى استخدامات الخدمات وابتكارها لأول مرة في الاتفاقية وأيضاً حقوق الملكية الفكرية. هذه الاتفاقية إذن هي تدبير ينادي بكون كاملاً للتجارة، وفيه التمسك هل تستطيع الدول النامية أن تواجه هذه المنافسة؟ إنها إعطت مهلة وفترات سماح للدول النامية واللائل نمواً مما لم يتجاوز فيها دخل الفرد ١٠٠٠ دولار سنوياً ومصر

تابع الجلسة:

شريف العبد

ضرب هذه الدول هل كانت هناك ضرورة لتوقيع هذه الاتفاقية، في تقديري لم يكن هناك بديل أو طريق آخر لأن هناك ١١٦ دولة وقعت وهي تتحدث في جوارح في المائة من التجارة العالمية. كيف نعمل نحن عن هذا الفحص امتصنا قد نتخبط من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية. الأعضاء سوف تفيد الاقتصاد العالمي ككل لكن الاستفادة الأكبر هو الدول المتقدمة. فالولايات







المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ ذى الحجة ١٩٩٤

ظهور «الجات» علينا أن نعتري بأن العالم يتحرك الآن وإسقاطاً لزيادة الأغنياء. علينا أن نحاول أن نتعسف بكل ما هو ممنوع لنا من آجال في اتفاقات «الجات».

المملكة المغربية في نظري أخطأ ما في اتفاقات «الجات» ومناصرة الدواء بناء عليها في مصر معرضة للصوت، وكثير من الصناعات أيضاً يمكن أن تتخرب، وفرض الإسبرين قد يصل إلى جيبه.

مهمتنا الآن كيفية إيجاد التنمية الاقتصادية في مصر بحيث خلال السنوات العشر القادمة نعد عميتنا لنستطيع أن نتعامل في ظل سوق الجات وجها لوجه مع الدول المتقدمة. علينا أن نبحث كيف نخفف معدل التزايد السكاني إلى النصف مثلاً خلال هذه الفترة.

نبيه العلفاني: إن تحدى «الجات» هو تحدي للمجتمع كله، واعتقد أن مصر حصلت على ميزة من هذه الاتفاقية. إن شعبنا وأغب في أن يحصل على منتجات وأسواق للمواصفات الصحيحة.

ممنقول قومي باعتباره عماد الدولة في الفترة القادمة وهذا يتطلب نهضة المناخ الاستثماري للألم.

لا أتصور أنه حتى الآن لا توجد سياسة واضحة للتخصيص، فنجد وزير السياحة الحالي مثلاً يعلن عن عدم موافقته للأسلوب الذي يذم به بيع الفنادق، السياسة في ذلك لابد أن تكون سياسة حكومة وليست سياسة أفراد.

محمد فريد خميس: أشيد بالجهود المتميزة التي قام به المفاوض المصري، واعتقد أنه نتج في أن يحصل على حقوق مناسبة جداً في هذه الاتفاقية. وهي في نظري اتفاقية لا يمكن التراجع فيها، لكن مطلوب أن نستثمر المزايا التي حصل عليها للمفاوض المصري. انحصار الكثرة التشريعية والقوة التوجيهية كان السبب الرئيسي في





التحريفة والإعانات والانحراف ووسائل  
معالجته والتخليج التنهنية لمدولة  
اورجوى .. وهذا هو كل مدار في اللقاء  
الفرى على ملادة البحث العلمى في جمعية



تمثل التجارة في الخدمات  
خمس التجارة المالية ، وتلقى الاختراعات  
التكنولوجية الى ايجاد اساليب جديدة في الخدمات ، كما  
تسمح بتنظيم الانتاج بطريقة جديدة مما يضى في  
النهاية الى توثيق العلاقة التجارية بين الانتاج  
والخدمات ، وسما هو جدير بالذكر ان قطاع الخدمات  
لايساهم فقط في خلق فرص عمل جديدة وانما يضى الى

الهندسة الادارية وكان الحاضر هو الدكتور  
سلى عطفى مالم - رئيس قسم التجارة  
الخارجية بكلية التجارة وإدارة الاعمال  
بجامعة حلوان والمستشار الاقتصادي  
لجلس الشعب وادار الحوار كل من  
الهندس عبد الملك المعصوى والمهندس  
عبد الوهب البشوى رئيس جمعية  
الهندسة الادارية والذي استغرق اكثر من  
ثلاث ساعات متواصلة وعبر هذا الحوار تم  
فتح مجالات جديدة للحوار لم تكن غالبة في  
يوم عن كل من يريد ان يعرف الجات حق  
المعرفة ... بدما من توقيع الاتفاقية في ١٩٩٧  
وانتهاء بما هو حدث على مسرح الاحداث  
الشرق اوسطية من احاديث بعضها هام  
والبعض الاخر عابرة عن تجميع  
القصاصات لاتسمن ولاثنى تعبيراً عن  
المثل الذي يتروى حلقياً وبكسر ، انا انكلم اذا  
انا موجود .

# الجات التي لا نعرفها



## لعمان الزياتى

تحقيق اعمل معدلات للارباح في كل من الدول  
الصناعية ، والكثير من الدول النامية لذلك تتزايد اهمية  
هذا القطاع باستمرار .

تناولنا في المدين السابقين اهداف  
الجات والمبادئ الاساسية لها ومبدأ الدولة  
الاكثر رعاية ومبدأ التخفيضات الجمركية -  
ومبدأ المفاوضات التجارية ومبدأ المعاملة  
التفضيلية في العلاقات التجارية بين  
الشمال والجنوب وطبيعة تلك المفاوضات في  
امطار الجات وجولة كيندى وجولة طوكيو  
وارجوى - التجارة في السلع الزراعية واهم  
المواكف للنقطة عن مفاوضات الجات في  
موضوع الدعم الزراعي - والمنسوجات  
والملابس - وفي هذا العدد نتناول التجارة في  
الخدمات والهدف من المفاوضات واهمية  
قطاع الخدمات في الدول النامية وحماية  
الملكية العربية والقيود التجارية وغير





## الأهرام الأسبوعي

المصدر :

التاريخ : ١٤ - فبراير ١٩٩٦

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

موضوع الخدمات ضمن ملفوظات دورة اورجواى عام ١٩٨٦ ، فلهذا تم التوصل الى اتفاق على ان يكون موضوع التجارة في الخدمات خارج الاطار القانوني وهذا ملجاء الى اعلان بوتنديل ايسن بورجواى عام ١٩٨٦ .

**الهدف من الملفوظات :**

تهدف هذه الملفوظات الى اعداد اطار دولي متعدد الاطراف لادارة وقواعد تجارة الخدمات حتى يتم تنظيمها فطعياً ، مما يؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي بصفة عامة ، وتتمية قطاع الخدمات بصفة خاصة ، ولذا واصلت الجات جهودها من خلال دورة مونتريال في ديسمبر ١٩٨٨ حيث ناقشت ماتم انجازها في مجال تجارة الخدمات ، وتم التوصل الى وضع العديد من التوجيهات Guidelines التي تصاعد في حل لاعداد من المشاكل التي تعوق مجموعة الملفوظات GNS في اداء مهامها ، اما في الاجتماع بروكسل في ديسمبر ١٩٩٠ استمرت مناقشات مشروع اتفاقية التجارة في الخدمات الذي ادى الى اقراره مجموعة الملفوظات - GNS وتقدمت الدول النامية - ومنا مصر - بمشروع جديد يعبر عن وجهة نظرها في شغل الاتفاقية الدولية للتجارة في الخدمات المقترحة ، ومنذ ذلك الحين بدأت الدول في اعداد جداول التنازلات المتباعدة في القطاعات والأنشطة التي ترغب في تحريرها عن ان تبدأ الملفوظات النهائية عقب توقيع الاتفاقية الدولية للتجارة في الخدمات .

وتهدف الملفوظات متعددة الاطراف الى التصديق للإجراءات والقوانين التي تعوق التوسع في التجارة الدولية في الخدمات ، ويطلق الهدف الثاني بعدم تفويض الإجراءات والقوانين التي تهدف الى دعم قطاع الخدمات المحلي ، والمساهمة في عملية التنمية .

ولأنه ان تحرير قطاع الخدمات يحمل الكثير من عوامل القوة الاقتصادية الدولية النامية ، الا انه يجعل لها ايضا العديد من المشاكل ، لذلك لا يجب النظر الى التحرير بصورة متطرفة ، بل يجب النظر الى عملية التحرير على انها اعادة للتفاعل بين الدول يهد ان فرقت الحدود السياسية والطبقات القريبة بينها .

وتخضع التجارة الدولية في الخدمات - حتى الولاة - للسيطرة الثنائية وتشتمل على عدة مجالات مختلفة :

السياحة ، والنقل ، وتشغيل البيانات ، والاتصال ، والخدمات السمعية ، البصرية ، والبناء ، وخدمات تركيب التجهيزات ، الخدمات المالية ، والهندسية . وتعد اختلاف النظم القانونية عائقا كبيرا لعمليات التجارة في الخدمات لكثير من تأثيره على التجارة السلمية حيث يعمد بصفة خاصة على مدى ارتباطها بالتعليمات المالية . وهذا يتعلق بالقواعد المختلفة التي تحكم الكفاءة السماح بوجود مورد خدمات ، القانونين المختلفة الخاصة بحماية المستهلك ، الأشكال المختلفة لرقابة الحكومة والدور الذي تلعبه كمورد للخدمات ( مثل خدمات البريد او احتكار البنوك ) .

ونظرا لارتباط انواع كثيرة من الخدمات بالاسواق المحلية فان تحرير التجارة في الخدمات لن يكون امرا سهلا بدون حرية حركة رأس المال ، وإذا فتحت الاسواق ابوابها لتقدم الخدمات الشخصية فان هذا يعني فتح الاسواق دائما أمام عنصر العمل بحيث ان التجارة في الخدمات لم تخضع لاي تنظيم او اى شكل من اشكال الاتفاقيات الدولية فكان لابد من تناولها كأحد الموضوعات الهامة في ملفوظات الجات ، ويرجع تاريخ بدء التفاوض حول موضوع التجارة في الخدمات الى الاجتماع الوزاري للجات في ١٩٨٢ ، عندما تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بطلب اعداد برنامج من تحرير التجارة الدولية للخدمات بهدف التفسير للملفوظات دولية متعددة الاطراف حول تحريرها .

وقد قاومت الدول النامية وبعض الدول المتقدمة هذا الطلب ، واستند اعتراض الدول النامية ، بصفة مبدئية - على عدم منطقيته هذا الطلب ، لانه يفترض بداية ان قواعد الجات قد طبقت بالفعل في مجال السلع ، وان هذا ليس الا امتدادا لها في مجال الخدمات .

وتقدمت معظم الدول الاعضاء بمنظمة التعاون والتنمية OECD بدوايات عن مشكل التجارة الدولية في قطاع الخدمات للاجتماع الوزاري للجات في نوفمبر ١٩٨٤ ، واقتصر هذا الاجتماع على شرح واف للمشكلات التي يمكن ان تعترض تحرير التجارة الدولية في الخدمات :

والى العاملين العاملين مارست الجماعة الأوروبية ضغوطا كبيرة على الولايات المتحدة لجعل الملفوظات حول تحرير تجارة الخدمات خارج الاطار القانوني للجات . لذلك عادت خلال نفس الفترة جلسات خاصة للجات بهدف التوفيق بين الآراء المتعارضة ، ومع معارضة الدول النامية لمرآج





## الأمم الاقتصادية

المصدر :

١٤ فبراير ١٩٩٤

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ترتبط حملة حقوق الملكية الصناعية بقوة مركز أسواق المنتجات، حيث أن الإرباح الناجمة عن حملة براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر من شأنها تشجيع الاستثمار في البحوث والتطوير وبالتالي زيادة درجة تقدم الاختراعات الحديثة ولذلك من الأهمية بمكان حملة حقوق التأليف والنشر لحملة المنتجين الأصليين مثل الكتب والموسيقين ويعتبر قانون حماية المراكات التجارية للسلع أحد وسائل حملة المستهلك ويكف عن هذه المراكات عن طريق الأسواق، فهي حالة السلع

مرتفعة الجودة يتم اختبارها عند الشراء.

### القيود التجارية التعريفية وغير التعريفية :

تهدف مفاوضات دورة اليرجواي الى تخفيض التعريفات الجمركية بمسبة خاصة في القطاعات التي ترتفع فيها التعريفية. لذلك اقترحت المجموعة الأوروبية تخفيض كل التعريفات التي تزيد على ٤٠٪ الى الال من ٢٠٪ باستثناء الدول الال نمو التي يمكنها تخفيض كل التعريفات التي تزيد على ٤٠٪ الى الال من ٢٠٪ باستثناء الدول الال نمو التي يمكنها تخفيض تعريفاتها الجمركية الى ٢٠٪. ولقد صاحب تخفيض التعريفات الجمركية في الجهات زيادة القيد التجارية غير التعريفية التي من شأنها تقييد التبادل الى الأسواق وتتضمن هذه القيد - على سبيل المثال - عوائق منع تراخيص الاستيراد، تقليد الدعوات الخاصة بالمناقصات العامة، المستندات التجارية المعقدة، القيد التجارية، بيروقراطية الاجراءات المستخدمة، وتستند قواعد الجهات التي تحرم القيد التجارية الكمية الى خبرات الماضي السنية لهذا النوع من القيد في فترة معينين للحررين المائتين، وما لاشك فيه ان زيادة القيد التجارية غير التعريفية تؤدي الى انتهاك مبدأ حرية ودالة التجارة العالمية.

وتنتيجة شعور الدول النامية التي تعتبر مصدرا اساسيا للسلع الزراعية بالظلم سمحت مواد اتفاقية الجهات باستثناء من خطر استخدام القيد الكمية خاصة في تجارة السلع الزراعية حيث تسمح لجهات الدول النامية باستخدام القيد التجارية غير التعريفية عن طريق الشرط الواقي لحملة الصناعات المحلية من الاغراق المماثل الذي تعرض له اسواقها.

### الاعانات :

بعد الدجاج الذي حلقته المفاوضات متعددة الاطراف بشأن امداد تخفيضات كبيرة في التعريفات الجمركية تزايد الاعتماد في الوبت الحال بالقتلص من

### اهمية قطاع الخدمات في الدول النامية :

يعتبر قطاع الخدمات قطاعا بالغ الأهمية بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية، حيث يمثل هذا القطاع نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي للدول النامية. لذلك لا يجب أن يكون الهدف من تحرير التجارة الدولية في الخدمات هو زيادة هذه النسبة، بل يجب أن يتم تطوير نوعية الخدمات المقدمة ورفع مستواها، حيث أن نمو القطاعات الخدمية يؤدي الى نمو القطاعات السلمية التي تمثل المظهر الحقيقي للتنمية والنمو الاقتصادي.

### حملة الملكية الفردية :

تشتمل الجوانب التجارية لتحقيق الملكية الفكرية مايلي :

- حق التأليف والنشر والطبع
- العلامات التجارية
- المؤشرات الجغرافية، ويقصد بها ارتباط السلعة بمنطقة جغرافية معينة.
- التصميمات الصناعية.
- براءات الاختراع.
- الاسرار التجارية.

لا تتضمن قواعد الجهات شروطا تنطبق بنوع السياسات الانتقامية Retaliatory Measures التي يجوز استخدامها في حالة السبلات التجارية غير العادلة التي يلجأ اليها الآخرون مثل الاغراق وحتى الآن لم يتم وضع شروط ضد الانتهاكات الموجودة. لذلك لا تهتم مفاوضات حملة الملكية الفكرية بتوسيع نطاق حملة براءات الاختراع فحسب، لكنها تهتم ايضا بحملة استخدام نماذج براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحق التأليف والنشر، ومنع تقليد المراكات التجارية، حيث تتم هذه الممارسات في قطاعات متعددة مثل حماية للتسويجات والملابس، والآلات والواد شبه الموصل، وبرامج الكمبيوتر، وصناعة الكمبيوترات، ومنتهجت المستحضرات الصيدلانية، وأجهزة التسجيل.

ونجد ان اهتمام الدول النامية بشأن توقيع الحملة للملكية الفكرية وبراءات الاختراع وعلقيات التقليد الال كثيرا من الدول الصناعية المتقدمة، حيث أن هناك فوائد محتملة في مجال أعمال التقليد عن أعمال الاختراع، ومن جهة نظر الاقتصاد، يعتبر مناصلة وسائل التقليد عمل ايجلي حيث تحلق عدة مزايا منها.

- انتهاء الوضع الاحتكاري الموجود نظرا لانتشار الاختراع، وتحقيق مصالح المستهلكين.
- انخفاض اسعار السلع الجديدة نتيجة زيادة عرضها وتعدد امكن توفرها.







التاريخ : ١٤٩٤ هـ - ١٩٧٢ م

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القيود التجارية غير التعريفية والاعانات حيث يؤدي فرض الاعانات الى تشويه العلاقات التجارية بين الدول لذلك أصبحت المنافسة تقوم على القدرات المالية للدول أولا بدلا من الكفاءة الفنية للشركات .

وتعرض الزراعة التجارية القائمة حاليا بقانون الاعانات نظرا لاحتوائه على نقاط غير واضحة تجعل تفسيرات متعددة وتتدخل الاعانات التي يتل حولها النزاع في اعانات البحوث والتطوير التوازن الهيكلي واعانات التنمية الإقليمية لذلك ترغب مفاوضات دورة اورجواي في التوصل الى اتفاقية خاصة بالاعانات وهناك اقتراح يقوم على تقسيم الاعانات الى ثلاث فئات كما يلي :

الاعانات المسموح بها الاعانات الممنوعة

الاعانات غير الممنوعة التي تخضع للمناقشة

وإن انقسمت الآراء حول هذه الاعانات الى فريقين :

### الفريق الأول

وهو مجموعة دول العالم الثالث التي تصر على استثناءها من قانون تحريم الاعانات مع السماح باستخدام كافة أنواع الاعانات المحلية التي تساعدها

في إقامة صناعات مختلفة وتطوير قطاع الخدمات وتنمية الريف . كذلك طالبت بضرورة استمرار اعانات التصدير في الدول النامية الأكثر فقرا حتى يمكنها إقامة صناعات وطنية .

### الفريق الثاني

وهو مجموعة الدول الصناعية المتقدمة كالجمهورية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان التي تود التوصل الى اتفاقية بشأن فئة الاعانات المسموح بها كذلك ترغب هذه الدول في تقديم فترة تصل الى خمس سنوات يمكن خلالها استخدام الاعانات بما فيها الدول النامية الا ان الولايات المتحدة كانت أكثر الدول تشددا في هذا الشأن واقبل استصدارا لقبول حل وسط .

### الاغراق ووسائل مكافئته

يفسد بالاغراق تصدير المنتج بسعر يقل عن تكلفة التصنيع وتتمس مواد انتاجية الجات على امكانية استخدام وسائل مكافئة الاغراق التي تتخذ شكل تعريفات جزائية تعريفات مكافئة الاغراق ويمكن تمييز وسائل مكافئة الاغراق من الناحية الاقتصادية حتى وإن كان ينظر إليها على أنها اشكل خفي من اشكال الحماية .

لأنك ان الاغراق مساريه عديدة على خروج الأنشطة الاقتصادية القومية ففي المراحل الأولى من

الاغراق تتضمن المنتجات منخفضة السعر عدة مزايا للمستهلك إلا أنها تسبب خسارة الشركات التي تنافس السلع المستوردة مما يؤدي الى فقد العديد من الوظائف نتيجة تسريح العمال إما اذا نوع المصدر في التخلص من المنافسة المحلية عن طريق الاغراق يمكنه حينئذ تحقيق مركز قوي في السوق وزيادة الاسعار مرة أخرى وتحقيق ارباح طائلة .

ولذلك تستخدم وسائل مكافئة الاغراق لاعادة التوازن للاقتصاد القومي واعادة المنافسة الدولية الفعالة فالتقابل الحربي بين الاسواق من شأنه مكافحة الاغراق ويرجع ذلك الى عدم وجود قانون دولي بخصوص المنافسة .

ومع استخدام الاغراق وفرض التعريفات الجزائية يجب ألا يحد من الحصان مصالح الدول فحسب لكن أيضا مصالح المستهلكين المحليين ففي ظروف خاصة يمكن السماح بالبيع بأسعار تقل عن التكلفة لكن في حدود معينة نتيجة للضرر الذي يحدث لقطاع الصناعة الوطنية وبالتالي يجب ان يعلق الاغراق بناء على اسس وقواعد يتفق عليها دوليا . ولذلك اعطت مفاوضات الجات اهتماما خاصا لمجموعة الإصلاحات التي يجب ايضاحها لتسعين طرق استخدام الاغراق ووسائل مكافئته ومحاولات استثناء الدول الأقل نمواً من وسائل مكافئة الاغراق .

### الفتح النهائي لدورة اورجواي :

بعد سبع سنوات في عهد دورة اورجواي للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة فإن الدول الأعضاء المشاركين في المفاوضات وبدعم ١١٧ دولة توصلوا الى اتفاق حول كثير من القضايا التي عرضت للنقاش في

المفاوضات منذ بداية الدورة وحتى ديسمبر ١٩٩٢ . والاتفاقية الجديدة تتضمن أكبر سلسلة من عمليات تحرير التجارة الملزمة على الاطلاق فيعدها بكون العالم من مئتي من سياسات الحماية التجارية التي شيدتها الثلاثينات كي يتجه بشطى سريعة نحو الاسواق المفتوحة للتجارة الدولية .

وتنفي الاتفاقية التي يشارن ان تحظى بموافقات الهيئات التشريعية للدول الأعضاء قبل ان تدخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ تنفي بإجراء تعديلات في التعريفات الجمركية الملزمة بحيث تصل الى نسبة ٢/٣ مقابل ٣ % حاليا على السلع والبضائع المختلفة . وتنفي الاتفاقية كذلك إلغاء الحواجز غير الجمركية مثل الحصص المقررة للتصدير للخدمات والبضائع وذلك في الوقت تتضمن فيه الاتفاقية والاول مرة في تاريخ الجات منذ ٤٦ سنة بنودا خاصة بالزراعة والخدمات





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤ ج ١٩٩٠

وكانت الجماعة الأوروبية حريصة على التوصل الى اتفاق لتحرير الخدمات المالية عليا وقد كانت الدول النامية ومنها مصر خلال المفاوضات حريصة على ان تتوصل لاتفاق يأخذ بوجهة نظر الدول النامية والتي تسلك فيها بينها مصر الهند الصين كينيا . الكاميرون ومجموعة الدول الافريقية حيث اقترحت لجنة المفاوضات مبدأ تحرير التجارة في الخدمات في القطاعات المحددة فقط في جدول التزامات كل دولة ووفقا للشروط التي تتشى مع ظروفها الاقتصادية .

وبمايل ذلك التزمت الدول الكبرى بفتح اسواقها للقطاعات الخدمية التي تهم الدول النامية وأهمها بالنسبة لمصر العمالة والخدمات المهنية بمختلف قطاعاتها ..

- انشاء المنظمة العالمية للتجارة التي ستضطلع بدور محكمة دولية حقيقية لمسح الخلافات التجارية والهدف من انشاء هذه الهيئة هو العمل على تسليح الدول عن اتخاذ مواقف وممارسات تجارية انفرادية مستتبلا من شأنها احداث الاضرار على التجارة الدولية .

- وبالنسبة لتأثير هذا الاتفاق على مصر فان الاتفاق اتسم بالمرونة في الالتزامات مثال ذلك اتفاق الزراعة حيث حصلت الدول النامية على مهلة للتقليد عشر سنوات بدلا من ست سنوات وتخفيض الدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين من ٣٦٪ الى ٢٤٪ ومصر قد الفت هذا الدعم كما اقترحت الاتفاقية مبدأ تعويض الدول النامية المستوردة للغذاء في امدد القصير، ومثال ذلك سترتفع لمائتة مئتي مئتي مصر ٣٠٠ مليون دولار في الوقت نفسه التزمت الدول المتقدمة بتخفيض تعريفاتها الجمركية بنسبة لا تقل عن ٢٢٪ بينما اثر الاتفاق بالا تلتزم الدول النامية بأبى التزامات تتعارض مع احتياجاتها التنموية ..

- وسوف تستفيد الدول النامية بدخول منتجاتها الى الدول بنسبة اكبر مثال ذلك الاطمان المصرية والزيت لاول مرة كما ستمنار حواجز الحصص والقيود الكمية التي تضعها امريكا مثلا على مشروباتنا وايضا القيود الموسمية لمنتجاتنا من الفخار والفاكهة للمجموعة الاوروبية وفي الوقت نفسه ستستفيد إجراءات خاصة في مواجهة سياسات العراق .

- وبالنسبة للخدمات فان الاتفاقية الجديدة اعطت الدول الحق في تحديد القطاعات التي تدعو اليها راس المال الاجنبي بل من حلفا ان تحدد ما هي المعاملة المفضلة مثال ذلك ان يتم السماح بفتح البنوك الا بعد موافقة البنك المركزي .

- ومن المزايا التي اكتسبتها مصر من الاتفاقية مجالات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وحتى مؤالة العاملين في العمل وهي جميعا اهداف يمكن من خلالها نقل مصر للدول الكبرى والتنمية الافريقية والعربية كما ستستفيد في مجالات

فالاتفاقية تقضي ببقاء او تخفيض الاعانات والدعم المالي الذي تقدمه الحكومات كما تفعل الدول الأوروبية لدعم منتجاتها الزراعية مثلا للسياحة والفتحات لزيادة قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية .

- فعلى القطاع الزراعي تعتمد الاتفاقية تحويل كافة القيود التجارية الى تعريفات يجري تخفيضها بنسبة ٣٦٪ في غضون ست سنوات .

- ويبدو ان الجماعة الأوروبية والتي يجعل قطاعها الزراعي الفعال والنشط مؤهلة جيدا للاستفادة من اسواق التصدير الجديدة وكذلك اليابان حيث من المتوقع ان يؤدي قرارها الاخير ببقاء حواجز الاستيراد الى ايجاد مصادر جديدة للدخل ومن المعروف انه في نهاية العام الماضي قد وافق الأوروبيين على خفض دعمهم الصادرات من السلع الزراعية بمقدار ٢٦٪ على مدى ست سنوات . وهو ما يثير القلق بالنسبة للدول النامية التي تقوم باستيراد المواد الغذائية الأوروبية من حيث سترتفع اسعار المواد الغذائية بمستويات متقاربة الامر الذي يعني تعرض هذه الدول لضغوط مالية لحداد فواتيرهم من المواد الغذائية المستوردة .

- وفي قطاع المسوجات قضت الاتفاقية بأن يتم وعلى مراحل لمدة عشر سنوات اتفاق المسوجات متعددة الالاف بشأن توزيع الحصص والذي غال يتحكم في التجارة المالية طيلة عشرين عاما وسيستفيد من وراء هذا الاتفاق الدول النامية حيث سيفتح لها الاسواق في الدول المتقدمة امام المسوجات والملابس دون التقييد بخصص كما تستفيد من الاقتصاديات الناشئة ادول أوروبا الشرقية من فرص تصدير اكبر ويترجم كل هذه الدول المستفيدة الاقتصاد الأمريكي في الوقت الذي يستفيد منه المستهلك الأمريكي من انخفاض الاسعار .

- وبالنسبة لحقوق النقل والتقليد فان الجيات للحرمة الاول تقدم قوانين ضد التقليد والاستيلاء على كل شيء من برامج الكمبيوتر الى المفاتيح والاغاني يتيان على كل دولة احترام حقوق الدول الاخرى عند النقل او التقليد وسيواجه المؤلفون المطالب بغرض القيود على صادراتهم .

- وبالنسبة للخدمات ستتميز القواعد الجديدة للخدمات والبقاء قوامهاها التنافسية ضد الخدمات الأجنبية في كافة القطاعات بدما من عمليات الطرق الى وسائل الاتصال والامور الفنية وكانت صناعة للخدمات المالية الأمريكية المعروفة بنفوذها القوي قد ضمنت لفتح كافة الاسواق المالية في إطار اتفاقية تحرير التجارة العالمية





الأمرام الاقتصادية

المصدر :

١٤ شهر ١٩٩٦

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الالتزامات خاصة المستشفيات وبيوت الصنين  
والخدمات المهنية التي تستطيع المساعدة فيها  
بالخارج .  
وإذ نصت الاتفاقية أيضا على احتفاظ المصريين  
بملكية ٥٠٪ على الأقل من رأس مال شركات السياحة  
والنقل البحري والعمالة تزيد على ٩٠٪ ومجموع الاجور  
لا تقل عن ٨٠٪ والادارة للمصريين كما تضمنت  
الاتفاقية وسائل تطوير سوق المال في مجال تشجيع  
المصريين والاجانب على شراء الاسهم والسندات وفتح  
تسهيلات للاجانب بعد ٥ سنوات في مجال شركات التأمين  
وحسب الاحتياجات الاقتصادية ..





المصدر : الد. هـ (م) / اقتصادي

للتشرو والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٥ / ١٩٩٤

الاقتصادي

## مشروع اتفاق التجارة الدولية في الخدمات

( جولة اورجواي للمفاوضات التجارية  
متعددة الاطراف )

دكتور معن احمد هلال

مستشار تجاري







14 فبراير 1994

## التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلفية تاريخية عن الجات  
ومفاوضات التجارة في  
الخدمات

• الاول

[illegible]

الثنائي :

الانتماءات محددة ، ويقصد بها تيام الدولة  
 - الربط : الى كل بعض دولتهم يرتبطها  
 - الصيغة الى كل دولة من دولته من باقي الاطراف  
 - التبادلية بالانتماء بحيث لا يتم تغيير هذا  
 - المستوي المرتبة من التعريفية الانتماء الا  
 - الرجوع الى الاطراف المتعاقدة الاخرى  
 - وتعميش المتضمنين منهم نتيجة التغيير  
 - وذلك وفقا للنصوص الانتماءية  
 - ويقال في هذا الالتزام « الالتزامات  
 - المحددة » لانها تختلف من دولة لاخرى  
 - ومحددة حيث انها تفرق بتزويكول انضمام  
 - لكل دولة الى الانتماءية .  
 - وتجدر الاشارة الى ان هذا الربط  
 - Binding يمكن ان يكون في بعض  
 - الاجراءات التعريفية ايضا التي يمكن ان  
 - تدون في قرنته منها مثل ربط التعريفية  
 - المحكمة

ومت الأهمية الإشارة إلى أن هذه الالتزامات المحددة - يتم الاتفاق عليها بين الطرفين الجديد الذي يربط في الانضمام إلى الاتفاقية وبين باقي الأطراف الأخرى عند الانضمام لأول مرة - كما أن هذه الالتزامات المحددة هي الهدف الأساسي من جولات المفاوضات المتتالية حيث تهدف هذه الجولات إلى تحسين شروط الدخول إلى الأسواق الأخرى عن طريق التفاوض لتعديل هذه الالتزامات المحددة في اتجاه التخفيض المتكافئ، وإزالة القيود غير المتحركة.

★★ نشأة الاتفاقية العامة  
للتعريفات والتجارة ، الحان

وبدا سرياتها في اول يناير ١٩٤٨ بموجب  
بروتوكول التطهير الوقت وهو مازال قائما  
حتى الان منذ النوقيع على الاتفاقية - نظرا  
للغسل التوصل ال إقامة منظمة التجارة  
الدولية =

مقتصر هدف الجات على تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية بما يحقق التوازن بين حماية الصناعات الوطنية وتدفع التجارة الدولية بشكل مستمر ، وخلق الظروف المواتية لنمو ورفاهية الاقتصاد العالم.

ومع تزايد أهمية التنظيم التجاري الدولي متعدد الاطراف بالنسبة للدول النامية فقد دعى في بدايه الستينات الى عقد مؤتمر دولي للتجارة والتنمية حيث تم اضافة الفصل الرابع لاتفاقية الجات بعنوان « التجارة والتنمية » كما اسفرت جولة مفاوضات طوكيو عن اطلاق المبدأ

FRAME  
WORK AGREEMENT

ويتضمن قاعدة التمكين  
ENABLING CLAUSE  
وبمقتضاها تتمكّن الدول النامية من

الحصول على مرأيا لا يتم تعميمها على باقي الدول الاعضاء في الجهات ، كما يمكنها من تاحية اخرى تبذل المزايا فيما بينها دون تعميمها أيضا .

★★ فكرة اتفاقية الحلات :

يعتبر الهدف الاساسي من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تمكين الدولة العضو من «الخفا الى الاسواق» لبقاى الدول اعضاء الاتفاقية وذلك يحقق التوازن بين الحماية المتبادلة من المنتجات المحلي وبين تدفق واستقرار التجارة الدولية .  
ولتحقيق هذا الهدف تقوم فكرة اتفاقية الجات على الترام الاعضاء بنوعين من الالتزامات

أو قطاع الخدمات في الكثير من الدول اسرع القطاعات الاقتصادية نموًا ، واكثرها قدرة على خلق فرص للعمل ، وتغطي الخدمات التالى :  
 المبلغ التجاري الجديد من القطاعات واعمالها  
 الخدمات المالية ( بنوك - سوق المال - التأمين )  
 الخدمات النقل ( جوي - بحري - جوي )  
 الاتصالات السلكية واللاسلكية ، السياحية ، الاقتران والاعمال ، بما في ذلك قطاع الخدمات المهنية ( طبيًا - تعليم - هندسة - استشارات بكافة اقسامها - محاسبية - مرصعة ) ، وجميع عام أنشطة الخدمات التجارية التالى في وظائف الدولة الرئيسية

قدّرت قيمة التجارة الدولية في الخدمات التجارية بحوالي ٩٠٠ مليون دولار في لواتل التسعينات وقد بلغ معدل النمو في العشر سنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠ في تجارة الخدمات ضمن معدل نمو في التجارة السلبية ، كما تشير المتوسطات الاحصائية الى ان انتاج الخدمات حوالي ٦٠ ٪ ، ٧٠ ٪ في الدول المتقدمة ، ونحو ٨٠ ٪ بالنسبة للدول النامية .

كما أن قطاع الخدمات يلعب دورا حيويا في الاقتصاد المصري من حيث موارد النقد الأجنبي ويعتبر أحد القطاعات الرائدة في ميزان المدفوعات المصري، ويتناول هذا البحث اتفاقية الدولية متعددة الأطراف في الخدمات التي تعمل أحد الاتفاقيات الدولية ضمن ( حزمة ) اتفاقيات جولة أيرماواي والتي تعتبر أول اتفاقية دولية في هذا المجال.

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في فبراير ١٩٤٦ قراراً بفتح مؤتمر دولي لمبحث موضوعات التجارة ووضع اتفاقية لإنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO).

## INTERNATIONAL TRADE ORGANIZATION

حيث عقدت مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتوظيف في هامبا خلال الفترة من نوفمبر ١٩٤٧ وحتى مارس ١٩٤٨.

أقر المؤتمر صيغتين ميثاقين لمنظمة الجبارة الدولية (ميثاق هانانا) ، كما تم تشكيل لجنة مؤقتة للمنظمة أثناء فترة تنظيمية وتم تشكيل سكرتارية . وبلغ عدد الأعضاء في المنظمة ١٩٥٠ ... إلا أنه بحلول عام ١٩٥٠ بدأ انقساماً على ميثاق هانانا غير مقبول من الولايات المتحدة الأمريكية ومن التخلي عن فكرة إنشاء منظمة الجبارة الدولية . خلال الاجتماعات المتتالية لتأسيس منظمة التجارة الدولية دارت مفاوضات بين بعض الدول المشاركة حول التعريفات الجمركية قبل ميثاقها ، حيث تم التوصل إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ، وبارتفاع ١٩٤٧ أكتوبر ٣٠ وقعت عليها ٢٣ دولة .





مبادئه وقواعد الجات والتوصل الى تغطية لوسع للتجارة الدولية في ظل نظم متعددة الاطراف متفق عليها او قابلة للتطبيق . ( ٢ ) زيادة نجواب نظام الجات للبيئة الاقتصادية الدولية المتطورة من خلال تسهيل الاصلاح الهيكلي الضروري وتوسيع علالة الجات للمنظمات الدولية المعنية .

( ٤ ) تدعيم العمل التعاوني المساعد على المستويات القومية والدولية لتقوية العلاقة بين السياسات التجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية التي تؤثر على عملية النمو والتنمية .

#### ١٠ الجزء الثاني .

ويتعلق بالمفاوضات حول تجارة الخدمات . وتجدر الاشارة الى ان صدور هذا الجزء عن الوزراء هو بصفتهم الوظيفية وليس بصفتهم ممثلين عن الاطراف المتعاقدة في الجات بمعنى انه لم يتم الاتفاق على ان الخدمات تدخل في إطار الجات . وتأجيل الأمر لحين التوصل الى نتائج نهائية للمفاوضات ثم يجتمع الوزراء لتقرير ما يرونه في هذا الشأن .

وتشمل مفاوضات تجارة الخدمات بحث كافة القطاعات الخدمية وأهمها :

انتقال المصالحات - الاستثمارات الهندسية - الخدمات المالية ( البنوك والتأمين ) الاتصالات - النقل ( البري ، البحري ، الجوي ) - السياحة - الخدمات المالية .

وتختلف جولة اورجواي عما سبقها من جولات للمفاوضات في إطار الجات منذ انشائها فيما يلي :

( ١ ) اعادة النظر في مواد الجات الحالية بهدف تعديلها او تفسيرها . ( ٢ ) مراجعة عدد من الاتفاقيات التي نشأت عن جولة اورجواي . ( ٣ ) ابراج موضوعات جديدة مثل : تجارة الخدمات والجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية واجراءات الاستثمار المرتبطة بالجوانب التجارية .

المستوى الوزاري في مدينة « بونتابل » ( اورجواي ) في سبتمبر ١٩٨٦ وتم اصدار اعلان وزاري ( اعلان بونتابل ) الذي تضمن بدء جولة مفاوضات تجارية متعددة الاطراف ( جولة اورجواي ) تقوم على مبادئ عامة أهمها :

( ١ ) ان تجري المفاوضات بأسلوب واضح ( شفاف ) وتلتزم مع الاعدااف والالتزامات المتفق عليها في الاعلان ومع مبادئ الاتفاقية العامة .

( ٢ ) الا تتوقع الدول المتقدمة المعاملة بالمثل بالنسبة للالتزامات التي تقدمها في المفاوضات التجارية وذلك لتطبيع او ازالة القيود التعريفية وغيرها امام تجارة صادرات الدول النامية بمعنى ان تطالب الدول المتقدمة ان تقدم النامية في سياق المفاوضات اسهلات لا تتلف واحتياجاتها للتنمية والمالية والتجارية .

( ٣ ) التمتع بعدم فرض قيود جديدة لصور صدور الاعلان ولحين اتمام المفاوضات ولقاء المفروض منها على مراحل ولا فترة زمنية لا يزيد من اجلها عن تاريخ انتهاء المفاوضات مع مراقبة تنفيذ هذه التعهدات . ويتكون الاعلان الوزاري الصادر من السادة وزراء التجارة في اجتماعهم والذي يطلق عليه « اعلان بونتابل » من جزئين .

#### ١١ الجزء الأول .

ويتعلق بالمفاوضات حول تجارة السلع وهو صادر عن الاطراف المتعاقدة بالجات ويشمل ١٤ موضوعا هي :

التعريفات الجمركية - القيود غير التعريفية - المنتجات الداروية - منتجات المصادر الطبيعية - المسوجات والملابس - الزراعة - مواد الجات - نظام التولية - الاتفاقيات والتعريفات الناتجة عن جولة طوكيو - الدعم والاجراءات التعريفية - تسوية المنازعات - الجوانب التجارية للاستثمار - نظام عمل الجات .

وتهدف المفاوضات في الموضوعات السابقة الى :

( ١ ) تحقيق المزيد من توسيع وتحرير التجارة الدولية لصالح جميع الدول وخاصة الدول الاقل نموا بما في ذلك تحسين فرص دخول الاسواق عن طريق ازالة وتخفيض التعريفات الجمركية والقيود الكمية والاجراءات والموانق الاخرى غير التعريفية .

( ٢ ) تقوية دور الجات وتضمن النظام التجاري متعدد الاطراف القائم على

## ١٢ جولات مفاوضات الجات :

يتمثل نشاط الجات أساسا في عقد مفاوضات تجارية متعددة الاطراف لتحرير التجارة الدولية . وقد عقدت حتى الآن ٧ جولات أسفرت الست الاول منها عن التوصل الى جدول للتنازلات الجمركية من الاطراف المتعاقدة وذلك بخلاف جولة اورجواي الحالية ( الجولة السابعة )

اما جولة طوكيو ( السابعة ) والتي بدأت في ١٢ سبتمبر ١٩٧٢ وانتهت في ١٢ ابريل ١٩٧٩ فقد أسفرت عن التوصل الى تخفيضات جمركية بين الدول الصناعية الكبرى بلغ نحو ٢٢ / ٢٢ ، وإلى تخفيضات متفاوضة بين الدول النامية .. بالإضافة الى الاتفاقات الآتية :

- ( ١ ) بروتوكول تكميلي يتضمن تنازلات جمركية جديدة ( ٣٦ دولة ) .
- ( ٢ ) اتفاق الحوائك الفنية للتجارة ( المواصفات القياسية والصحية وغيرها ) .
- ( ٣ ) اتفاق المشتريات الحكومية .
- ( ٤ ) اتفاق الدعم والرسوم التعريفية .
- ( ٥ ) اتفاق التنمية الجمركية .
- ( ٦ ) اتفاق لمسيب اجراءات تراخيص الاستيراد .
- ( ٧ ) اتفاق تجارة الطائرات المدنية والذي تضمن اتفاق الدول الصناعية على تحرير تجارة الطائرات المدنية وقطع غيرها من الرسوم الجمركية اعتبارا من أول يناير ١٩٨٠ .

( ٨ ) ترتيبات للعلوم المعزاة . وتهدف الى تنشيط وتنمية تجارة العلوم والحيوانات المدنية لزيادة التعاون الدولي في هذا المجال ، الايقار والمالية . . . ( ٩ ) ترتيبات الابان الدولية ومنتجاتها ، وتهدف الى تنشيط تجارة الابان والعمل تقادي المعز او ويدة المفروض في الاسواق الدولية . ولاتضمن هذه الاتفاقات سوى الاعضاء الوقيين او التضمنين اليها .

## ١٣ جولة اورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف :

عقد اجتماع الاطراف المتعاقدة ( وهي بمثابة الجمعية العمومية للجات ) على





## المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في مجال الخدمات

### المرحلة الأولى - الاعمال التحضيرية :

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ابيات الى اقناع الدول اعضاء الاتفاقية العامة للتصريفات والتجارة لبدء مفاوضات تجارية متعددة الأطراف حول تحرير تجارة الخدمات على المستوى الدولي وقد نجحت في أن يتضمن الإعلان الوزاري للجات عام ١٩٨٢ توصية بأن تجري الأطراف المتعاقدين دراسات قومية عن الخدمات وتبادل المعلومات حول هذا الموضوع على أن يتم عرض النتائج على دورة الأطراف المتعاقدين في نوفمبر ١٩٨٤

و خلال دورات الأطراف المتعاقدين المتتالية بوليمبر من ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦ تم الاتفاق على استمرار تبادل المعلومات وإعداد الدراسات اللازمة من خلال انشاء مجموعة عمل لتبادل المعلومات حول تجارة الخدمات

وقد صدر قرار آخر - في دورة نوفمبر ١٩٨٥ - بتشكيل لجنة تحضيرية للأعداد لاجولة جديدة للمفاوضات التجارية حيث طلبت الدولة المتقدمة أن يتم ادراج موضوع الخدمات والاستثمارات في هذه الجولة الجديدة إلا أن الدول النامية أصرت على أن هناك مخاطر اشنت الأطراف المتعاقدين لتبادل المعلومات حول تجارة الخدمات وأن الخططين تجارة الخدمات وتجارة السلع لا يمكن قبوله حيث أن الاختلاف كبير بين طلبة القطاعات الممثلة لكل منهما يجعل من الصعب التوصل الى قواعد عامة تنطبق على تجارة مختلف القطاعات لخدمات فضلاً عن أن الجيات بصوصها لاتتضمن اختصاصها بتجارة الخدمات لذلك فإن هناك ضرورة للنفس بين المعروضات حول تجارة السلع والآخرى حول تجارة الخدمات

وعندما تقر أن تكون دورة الأطراف المتعاقدة لعام ١٩٨٦ اجتماعاً على المستوى الوزاري في بريندل فيسنت (أوروغواي) انتهت المفاوضات الى تخصيص الجزء الثاني من الإعلان الوزاري الصادر عن هذا الاجتماع لقرار خاص بالخدمات الصادر عن الوزراء وليس عن الأطراف المتعاقدة بما يعني أنه لم يتم الاتفاق على أن تدخل المفاوضات حول تجارة الخدمات في إطار

الجات وإنما يتم تناول ذلك الى النتائج النهائية التي سيتم التوصل اليها في نهاية المفاوضات وبعد أن يتم عرض هذه النتائج على الوزراء في دورة خاصة للأطراف المتعاقدين لاتخاذ قرار حول التغطية الدولية لهذه النتائج .

### المرحلة الثانية - الوزاري بونتلوسنت ( سبتمبر ١٩٨٦ ) :

نص الإعلان الوزاري الصادر عن جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ( جولة أوروغواي ) في جزئه الثاني والخاص بالمفاوضات حول التجارة في الخدمات على الآتي .

١ - وقد قرر الوزراء أيضاً كجزء من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، البدء في المفاوضات حول التجارة في الخدمات حيث تستهدف هذه المفاوضات الاتفاق حول عدد من المبادئ والقواعد حول التجارة في الخدمات في إطار متعدد الأطراف بما في ذلك وضع نظم بكل قطاع تهدف الى التوسع في هذه التجارة تحت شروط الشفافية والتحرير الأكبر لها كوسيلة لزيادة النمو الاقتصادي للدول خاصة الدول النامية مثل هذا الإطار سوف يأخذ في اعتباره القوانين والنظم الوطنية المطبقة على الخدمات... كما سيأخذ في الاعتبار أعمال المنظمات الدولية الأخرى في هذا الشأن

سوف تطبق على هذه المفاوضات قواعد وإجراءات الجيات كما سيتم انشاء مجموعة للتفاوض حول الخدمات .

بالنسبة للمشاركة في هذه المفاوضات فإن الباب مفتوح لنفس الدول المشاركة في المفاوضات الخاصة بالجولة الأولى من هذا الإعلان .

سيتم تقديم الدعم الفني الى سكرتارية الجيات من المنظمات الأخرى كما استجبت مجموعة للتفاوض حول الخدمات الى ذلك .

ستقدم مجموعة للتفاوض حول الخدمات تقاريرها الى لجنة المفاوضات التجارية وقد اقر برنامج عمل مجموعة للتفاوض في الخدمات في المرحلة المبكرة على القرار خمسة عناصر لمناقشتها خلال هذه المرحلة هي :

١ - المسائل المتعلقة بتعريف الخدمات والمصاحبات الخاصة بها .

٢ - المفاهيم العامة التي يمكن أن تبنى عليها المبادئ والقواعد التي تحكم التجارة في الخدمات بما في ذلك إمكانية وضع نظام لكل قطاع على حده .

٣ - قطاعات التجارة في الخدمات التي يمكن أن يغطيها الاتفاق الدولي المقترح .

٤ - التنظيمات والترتيبات الدولية القائمة حالياً في بعض مجالات الخدمات .

٥ - الإجراءات والممارسات التي تساهم في أو تقلل من توسيع التجارة في الخدمات بما في ذلك مبادئ يعتبر من وجهة نظر أحد الاعضاء عائقاً للتجارة في الخدمات ومن ثم يمكن أن تخلق عليه مبادئ الشفافية والتحرير التدريجي .

وقد حدد البرنامج أن يتم في الاجتماع الأول مناقشة عامة حول هذه العناصر بغطيا مناقشة تفصيلية حول كل عنصر على حده . مثل هذه المناقشات سوف تعدد طبيعة الدعم

الفني الذي يمكن طلبه من المنظمات الدولية الأخرى المختصة وبالتالي يتوفر لدى المجموعة قدر من المعلومات والبيانات التي تمكنها من تحديد كيفية التقدم في برنامج عمل المجموعة .

### المرحلة الثالثة - الاولية في إطار مجموعة التفاوض في الخدمات G n S

١ - في بداية اجتماعات المجموعة - حرمست الولايات المتحدة - على أن تسرع بإسالي هذه اللجنة والوصول الى عقد اتفاق دول حول التجارة في الخدمات كما تتوقع الوصول الى تصوريديتي لهذا الاتفاق مع منتصف عام ١٩٨٨ . ولأن يتم اجراء مشاورات ثنائية جانبية غير رسمية لدفع العمل للأمام .

٢ - كما ركزت الدول المقدمة في ضرورة توضيح عدد من النقاط منها :

١ - المفاهيم الأساسية التي يمكن أن يبنى عليها الاتفاق الدولي للخدمات .

٢ - اعداد قوائم مجمعة توضح العوائق الموجودة حالياً لتجارة في الخدمات .

٣ - بحث المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والمضائل الإحصائية والتنظيمات الدولية الموجودة حالياً في مختلف قطاعات الخدمات .





١ - انتقال الخدمة عبر الحدود

ب - انتقال المستهلك

ج - حق التأسيس في البلد الآخر

د - انتقال المصانة

وذلك على خلاف السلع التي تنفذ عبر الحدود .

٢ - نتيجة الطبيعة الخاصة بانتقال الخدمات فإنه ينبغي لفرع رسوم جمركية على التبادل التجاري في الخدمات .

٣ - بل يتعدى ذلك إلى صعوبة فرض رقابة (كترخيص الاستيراد بالنسبة للسلع) على بعض وسائل انتقال الخدمات عبر الحدود .

٤ - تعدد التشريعات والقواعد الوطنية في جهات عديدة بخلاف القواعد التي تمكن التجارة في السلع .

٥ - وجود عديد من الاتفاقات الدولية في قطاعات معينة من الخدمات أهمها : النقل البحري والجوي والبحري ، وقطاع الاتصالات ، والبنوك وغيرها .

كما أثر في مرحلة تالية من المفاوضات أن القواعد العامة للتجارة في الخدمات تحتاج إلى بعض التفاصيل الخاصة بتنظيم قطاعات معينة ، ومن ثم نشأت فكرة الحاجة إلى ملاحق قطاعية تعالج خصائص بعض القطاعات التي تحتاج إلى ذلك

للخدمات وللتطبيق إلى موضوعات أخرى .  
تنطبق بالأنشطة الخدمية داخل حدود الدول .

٥ - أن أي نتائج لهذه المفاوضات سيتم نظرها بواسطة رئاسة الوزراء في نهاية الجولة .

## المرحلة الرابعة - التفاوض بهدف اعداد مشروع اتفاق متعدد الاطراف للتجارة الدولية في قطاع الخدمات .

حدد الاعلان الوزاري الصادر في اجتماع هيوستون هدف المفاوضات بالوصول إلى مشروع اتفاق دولي لتجارة الخدمات - على نسط السلع في إطار الجات - وذلك بنهاية جولة أوروغواي بحيث يعرض مشروع الاتفاق في الاجتماع الختامي لأعمال جولة المفاوضات لاتفاقية كاتاني دولي ، والقرار الجمعي التي ستكون بنيتها سواء الجات أو منظمة التجارة الدولية المقترحة أو غير ذلك .

كانت نقطة البداية في وضع صورة مشروع الاتفاق هو إجراء دراسة تحليلية بين الوفود المشاركة في المفاوضات عن مدى انطباق قواعد اتفاقية الجات التي تعالج التجارة الدولية في السلع على التجارة في الخدمات ، وبصفة خاصة المبادئ الرئيسية وهي شرط الدولة الأكثر رعاية ، المعاملة الوطنية ، وقواعد الدعم والإعراق ..... الخ .

أظهرت نتيجة المفاوضات التي كانت تدور في شكل مناقشات نظرية واكاديمية ولا تظهر نوعاً من تحديد مواقف الدول في الموضوعات المطروحة . الاختلافات الجوهرية بين طبيعة التجارة في السلع والتجارة في الخدمات وأهمها -

١ - تصدير الخدمات من دولة إلى أخرى يتم في أربع وسائل  
Modes of delivery

١ - إيفاش العلاقة بين عوائل التجارة في الخدمات والتشريعات القومية والتفرقة بين تلك الإجراءات التي تستهدف حماية أهداف تلك التشريعات والأخرى التي لها طابع الحماية وتقييد دخول الأسواق حيث أن الأخيرة هي التي يجب أن تكون موضع التصدير التدريجي .

٥ - أن يكون هناك التزام أدبي بين الدول المتفاوضة بالاتفاق لتناء المفاوضات بفرض أية قيود محتاجة جديدة على وارداتها من الخدمات

٥ النسبية للدول النامية ركزت على النقاط التالية -

١ - رغم أن الدول النامية اتفقت على إجراء مفاوضات حول تجارة الخدمات في إطار الجات ووافقت على تبادل المعلومات وإجراء مفاوضات لتحديد الموضوعات التي تدرج في إطار تجارة الخدمات على أن يعيب عن نظر الدول الأعضاء في هذه المفاوضات أن لاتتمثل الدول النامية أية التزامات لاتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية فيها

٢ - أن المطالبة بعدم فرض قيود محتاجة جديدة في مجال تجارة الخدمات Stand Still أمر لا يمكن قبوله ولاحتي من حيث المبدأ ذلك أن المفاوضات لازالت في مرحلة تعريف الخدمات والتجارة فيها . فكيف يمكن الحديث حول فرض إجراءات على شيء لم يتم التوصل إلى تعريف محدد له حتى الآن

٣ - أنه يجب الاهتمام بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي أشار إليها الاعلان الوزاري مع الأخذ في الاعتبار عنصرين هامين الهامة التفضيلية للدول النامية ، ونقل التكنولوجيا إلى هذه الدول وذلك نظراً لأهمية هذين العنصرين في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

٤ - فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات والدراسات التي يجب اعدادها يجب الإخذ في الاعتبار أن الدول النامية لايتوفر لها الخبرة الفنية الكافية في هذا المجال كما يجب أن تفسر المفاوضات في الجوانب التجارية







## تحليل مشروع اتفاق التجارة في الخدمات

يعتبر مشروع الاتفاق الذي تم التوصل اليه في مجموعة المفاوضات في الخدمات GNS في إطار جولة أورجواي أول اتفاق تجاري دولي متعدد الأطراف للتجارة في الخدمات ويغطي في مشموله كافة الخدمات ذات الطابع التجاري الصيد من الطاعات

- الخدمات المالية ( البنوك - تأمين - سوق المال )
- خدمات النقل ( برى - بحرى - جوى )
- الاتصالات السلكية واللاسلكية
- الخدمات الاستشارية ، المقاولات والانشاء والتعمير
- السياحة بكافة أشكالها
- الخدمات المهنية ( تعليم - طب - استشارات بكافة أنواعها - الحمام - الحاسبية والمرامج - الخ .
- ويوجه عام أنشطة الخدمات القابلة للتجارة الدولية ، والتي لا تدخل في وظائف الدولة الرئيسية بالمفهوم التقليدي الضيق .
- وتقوم فكرة الاتفاق الجديد على قيام تجارة في قطاعات الخدمات بين الدول اعضاء الاتفاق وفقا لجدول التزامات محددة تضعها كل دولة بعد مفاوضات مع باقي الأطراف نأخذ في الاعتبار شروط وأهداف التنمية الاقتصادية لكل دولة .
- يتضمن مشروع اتفاق التجارة في الخدمات مقدمة وستة أجزاء تتناول التزامات وحقوق الدول المشاركة في الاتفاق .. ورئيل بنطاليفيا الإطار العام ملحق قطاعية هي :
- حركة العمالة
- الخدمات المالية .
- الاتصالات
- النقل الجوي .

وتتالج هذه الملحق النوعية الفنية المتعلقة بالتجارة الدولية في تلك القطاعات والتي يُنظمتها الإطار العام للاتفاق نفسه

تبدأ مقدمة الاتفاق بالاعتراف بالاممية المتزايدة للتجارة الدولية في الخدمات في الاقتصاد العالمي وريغبة الأطراف الاتفاق في زيادتها على أساس الشفافية والتحرير التدريجي بما يحقق زيادتها لكافة الأطراف وبصفة خاصة الدول النامية لئلا في الاعتبار احترام الأهداف القومية وظروف التنمية الاقتصادية في تلك الدول ويمكن تقسيم التزامات الواردة في مشروع الاتفاق الى :

## - الالتزامات العامة :

وهي التي تشمل كافة قطاعات الخدمات القابلة للتجارة الدولية وأهم تلك الالتزامات هي الدولة الأكثر رعاية ، الشفافية ، زيادة مساهمة للدول النامية ، التكميل الاقتصادي ، القواعد المحلية ، تنظيم الدفع والتحويلات ، إجراءات الرقابة المرتبطة بمعجز ميزان المدفوعات .

## - الالتزامات المحددة :

وهي الدخول الى الأسواق ، للمعاملة الوطنية ، والاتفاقات الاضائية ، ووفقا لنصوص الاتفاق فإنه يجب تحديد تلك الالتزامات في قائمة ترفق ببيروتوكول انضمام كل دولة الى اتفاق التجارة في الخدمات ، وتتضمن تلك القائمة القطاعات والقطاعات الفرعية التي تقي فيها الدولة الالتزام بتحريرها وبالشروط والحدود الموضحة في تلك الجدول سواء تعلق بمورد الخدمة الاجنبي عند دخوله السوق المحلية او مقدار مساهمات باليودين الوطنيين اي العملة الوطنية .

وبعضي آخر فإن انضمام أي دولة في الاتفاق لا يعني ذلك الالتزام الفوري تحرير هذه الدولة الا في القطاعات في القطاعات الفرعية التي تقي فيها الدولة ذلك وفقا للحدود والشروط التي تضعها في ذلك الشأن والمورد المحدد بالجدول لتحرير الالتزام ومن المفهوم ان يكون ذلك وفقا لظروف كل دولة على حدة .

وفصلا على تحليل أكثر تفصيلا مواد مشروع اتفاق التجارة في الخدمات أولا الالتزامات العامة

ويقتصد بها الالتزامات التي تطبق على كافة الدول اعضاء الاتفاقية - مع الأخذ في الاعتبار المرونة الممنوحة للدول النامية في بعض نصوص هذه المواد - وهي تختلف عن الالتزامات المحددة التي تختلف من دولة لأخرى على النحو الذي سيورد تفصيلا في البند ثانيا .

وقد حدد في الجزء الثاني من مشروع الاتفاق هذه الالتزامات العامة تحت عنوان والتي شملت المواد من ( ٢ الى ١٥ ) وأهم هذه الالتزامات مايلي

## ١ - الدولة الأكثر رعاية

ويغطي مشروع الاتفاق ان أية ميزة تتعلق بتجارة الخدمات بمنحها طرف لطرف آخر في الاتفاق - او لدولة أخرى خارج الاتفاق - تطبق فوراً وبدون شرط على كافة أطراف الاتفاق مع عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول الى الأسواق وشروط التشغيل .

وتجدر الإشارة ان هذه المادة رغم بساطة جارتها وموضوعها أنها كانت محل خلاف شديد بين الدول المشاركة في المفاوضات لاختيار أحد الدوافع التي تعبر عن خلاف في مواقف الدول حولها في صياغتها وذلك للأسباب الآتية :

■ ارتباط هذه المادة بسلامة الاتفاق وهو ما لا محل خلاف حيث يرغب الولايات المتحدة رغم أنها صاحبة الفكرة لاتفاق التجارة في الخدمات ، الا أنها تتراجع الآن عن موضوع الغطاء الشامل وبدأت تطلب استثناءات لبعض القطاعات ومن بينها البنية الأساسية لقطاع الاتصالات وكذا قطاع النقل البحري والجوي وبما يخص الولايات المتحدة في استثناء بعض القطاعات الباليان والنمسا وهو محل نقد شديد من الدول المتقدمة الأخرى .

■ كما ترتبط هذه المادة أيضا بالاتفاقات الثنائية متعددة الأطراف في قطاعات أساسية وأهمها النقل الجوي والبحري ومن ثم هناك اتجاه الى استثناء تلك القطاعات سواء في مشروع الاتفاق العام او في الملحق القطاعية للمواصفات .

■ كما أثارت بعض الوفود صعوبة تطبيق هذه المادة على الاتفاقات الاقليمية التي تغطي عددا من القطاعات ، الأذواج مثل اتفاقية حكتبة التجارة ، الإزواج الضريبي ، والمساعدات الفنية ، وهناك خلاف في الرأي حول كيفية معالجتها في مشروع اتفاق التجارة في الخدمات ولهذا للدر الذي تمتع تلك الاتفاقات من مزايا للدول الأخرى .

■ واعترض وفد المجموعة الاقتصادية الأوروبية على تطبيق قاعدة الدولة الأكثر رعاية على اتفاقات الإنتاج الفني .

## ب - الشفافية

ويغطي مشروع الاتفاق بأن يقدم أطراف الاتفاق بنشر القوانين واللوائح العامة والاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات وإقامة مراكز قومية الرد على كافة الاستفسارات التي تقدم لها ويتبادل المعلومات بشأن الأنشطة العالمية المردى الخدمات ويضع على ان يتم إنشاء هذه المراكز في خلال عامين من تنفيذ الاتفاق وذلك بالنسبة للدول المتقدمة ، وفيما يخص الدول النامية ( وفقا لظروف كل دولة ) في اقامة المراكز لخدمة هذه المراكز في هذه الدول ، وبشكل نصوص المادة الحق في عدم الاعلان عن المعلومات السرية .





المصدر :

## الأمم الاقتصادية

١٩٩٤ - ١٤ - ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### جـ - زيادة مساهمة الدول النامية

ولد حدد مشروع الاتفاق أسلوب هذه الزيادة وذلك بتسهيل تقديم الالتزامات المحددة من أطراف الاتفاق في اتجاه (١) تقوية إمكانات قطاع الخدمات المحل بالدول النامية عن طريق نقل التكنولوجيا على أسس تجارى (٢) تحسين نظام خدمات الدول النامية عن طريق قنوات التوزيع وشبكات المعلومات (٣) تحرير قطاعات الخدمات التي تهم الدول النامية للتصدير مع تسهيل نقلها إلى الأسواق الدولية.

وقد جاء نص مشروع الاتفاق واضحا من حيث أهمية تقوية قطاع الخدمات المحل بما في ذلك نقل التكنولوجيا (كشروط) يمكن تخصيصه في جداول التزامات الدول النامية (المالية) ومثال ذلك عليها أنه يمكن لمصر أن تدون في جدول التزاماتها خدمات القيمة المضافة في قطاع الاتصالات وتضع شروط دخول مورد الخدمة الأجنبي بشكل انتقائي لجوانب محددة لهذه الخدمة بشكل أو بآخر بما في ذلك تدريب بعض العاملين في هيئة الاتصالات الوطنية على تلك الخدمة الجديدة.

وقد كان اعتراض الدول المتقدمة على هذا النص في اتفاق الخدمة حيث أنه ليس للحكومات - أطراف الاتفاق - السلطة لنقل التكنولوجيا التي تملكها الشركات والهيئات، والحد الذي تم التوصل إليه في الصياغة هو أن تكون صلبة نقل التكنولوجيا (على أسس تجارى) - الأمر الذى نراه واقعا يتشى مع الأساليب العمل الذى تتم به تلك العمليات.

### د - القواعد المحلية

والرغم من أن هذه المادة تزد إلى الالتزامات العامة إلا أنها مرتبطة بشكل على الالتزامات الخاصة بالقطاعات المعنية حيث تضمنت حيث مضموها حيث نص على أن تتم الدول أعضاء الاتفاق على تكون إدارة القواعد التنظيمية اشتطقة بقطاعات الخدمات الواردة في جداول الالتزامات ، بشكل موضوعي بما في ذلك إصدار التراخيص بحيث لا تشكل هذه القواعد حواجز تجارية .

### هـ - الاحتكارات ، والممارسات التجارية التقييدية :

تضمن مشروع الاتفاق مادتين يعالجان موضوع الاحتكار والموردين الجديين

لبعض الخدمات ذات الطبيعة الخاصة كالاتصالات ، كما أقر مبدأ التعاون الدول في تبادل المعلومات في مجال الممارسات تطبيق الاتفاق

- الدعم : مع الاعتراف بحق الدول النامية في دعم بعض قطاعات الخدمات المرتبطة ببرامج التنمية الاقتصادية ، إلا أنه غير جائز تقصيص الدول المتقدمة ، ومع هذا فقد ترك الأمر لتحديد النظم التفضيلية كبرئاص على المستقل .
- المشتريات الحكومية : لاتخضع لاتفاق الخدمات ، إلا إذا رغبت الدولة العضو في ذلك في جدول التزاماتها ، واتفق على بحث الموضوع في المستقبل .

■ الوثائق لأسباب متعلقة بميزان المدفوعات حيث اتفق على القرار مبدأ التخلل من الالتزامات في حالة عجز ميزان المدفوعات لأسباب مرتبطة أو طارئة .. ومع هذا فإنه عند التطبيق العمل للاتفاق فإن هذه القواعد سوف تحتاج إلى مزيد من الضوابط التفضيلية .

### ز - المدفوعات والتحويلات

ويقضى نص الاتفاق على التزام الدول بإجراء المدفوعات والتحويلات الخاصة (بأستيراد) الخدمات الواردة في جداول التزاماتها مع عدم التخلل من هذا الالتزام طالما أنها لاتتأثر عجزا في ميزان مدفوعاتها .

### جـ - الاستثناءات

وقد وردت الاستثناءات في مادتين : المادة الأولى : عن الاستثناءات العامة والتي تتضمن حماية النظام العام والدين والصحة العامة والتقليد والأخلاق العامة لكل دولة عضوا في ذلك الأمن والبيئة ... الخ .

المادة الثانية : الخاصة بالاستثناءات الخاصة لكل دولة عضو .

### ثانيا : الالتزامات المحددة

يوضح الجزء الثالث من مشروع الاتفاق الالتزامات المحددة بقطاعات والطاعات الفرعية التي ستقبل فيها الدولة فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية . وتتحدد تلك الالتزامات في جدول مرفق ببروتوكول انضمام الدولة ، على أن تتم الالتزامات التحرير التدريجي للقطاعية على مراحل في جولات تالية للمفاوضات في المستقبل .

### ١ - الغطاء إلى الأسواق

وتلزم فيه الأطراف بالسماح بالدخول إلى أسواقها لبرودى الخدمات من الأطراف الأخرى بالشروط التي يتم عليها والموضحة في الجداول الخاصة بكل دولة ، على أن تمنح الأطراف المتقدمة للخدمات الأجنبية ومورديها عند الدخول إلى السوق معاملة تفضيلية لا تقل عن الموضحة في جداولهم الخاصة ، كما يسمح لبرودى الخدمات الأجنبية بحرية اختيار الأساليب المفضل لهم في تصدير خدماتهم إلى الدول المستوردة . وخلال المفاوضات لم يكن هناك خلاف حول حق الدول في وضع (الحدود) و (الشروط) التي تحون جدول الالتزامات المحددة ولكن المشكلة هي مضمون تلك الحدود والشروط وهل يتم كبرئاص في الجدول من عدمه أخذا في الاعتبار أن بعض تلك الشروط لا تميز بين موردي الخدمة المحليين وبين الأجانب مثل الحصول على التراخيص اللازم ، أو لا يقل رأس المال عن قيمة معينة ، وعلاوة على تمتع المورد الأجنبي في جدول تفاصيله ذلك ، وإيجاد الحد اتفق أن يشكل الالتزام (الشفافية) دين إدراجها في جدول الالتزام حيث أن صياغة المادة السابقة عسرة من مشروع الاتفاق تسمى ما يلي :

■ الأخذ بالأسلوب السليم في وضع الشروط والحدود ، بمعنى أن عدم إدراج أى بيان فيها يعنى أن السوق مفتوح لدخول الخدمة بلا قيد أو شرط .

■ بناء على ما تقدم فإنه يجب أن يوضح جدول الالتزامات القيود الكمية والقيمة

المسموح بها للموردين الأجانب وما ورد على سبيل الصغر في الفقرات من A حتى G من المادة السادسة عشر من مشروع الاتفاق هو على سبيل الصغر بحيث لا يجوز وضع شروط وقيد إضافية أخرى ، ول هذا الشأن ترى بعض اتفاقية الحق في فرض (رسوم جبرمكية) على وارداتها من الخدمات الأجنبية على غرار السلع ، ويرى أن ذلك يأتي وفقا للمادة السابعة عشر (المعاملة الوطنية) على أسس أن هذه الرسوم ستكون (تمييزية) لصالح المورد الوطنى ... إلا أن الفروع يشكل صعوبة فنية وصعلة في اتفاق الخدمات ، فمثل سبيل المثال في حالة دخول الخدمة عن طريق (حق التأسيس) كيف يمكن فرض الرسوم ؟ وعلى أى أسس ؟ .





## الأمور الاقتصادية

المصدر :

١٤ شعبان ١٩٩٨

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يما يضمن الاستقرار والثبات في السوق المال

ولامعية وصحاسبة القطاع للمال في إطار اتفاقية الخدمات فقد شملت أيضا القرارات التنظيمية المرفقة بمشروع الاتفاق مذكرة تزامن عن الخدمات المالية بتبادل الالتزامات المالية في إطار جولة أوريجووي . كما تضمنت ملحق الخدمات المالية بوضع التعريفات الخاصة بالقطاع المال بما لا يسمح بخلق ما بين الأنشطة المالية لتداخلها ولما لحبيبتها .

٢ - ملحق الاتصالات وملحق النال الجري .

ونظرا الطبيعة الخاصة بهذين القطاعين من الناحية الفنية والتطبيقية فقد وضع مشروع الملحقين يتناول الخصائص بالشروط الخاصة بالدخول الى الأسواق والمعاملة الوطنية بما يتواءم مع طبيعة هذين القطاعين خلافا للقواعد الواردة في الأطار العام للاتفاق .

٤ - مشروع قرار من الوزراء بشأن تأسيس مجلس التجارة في الخدمات وتسوية الملتزمات في قطاع الخدمات .

كما سجلت الاشارة في مواضع سابقة من هذا البحث ان موضوع ادارة الاتفاقية التي تم التوصل اليها هو أحد الموضوعات التي ستخرج في الاجتماع الوزاري لانهاء أعمال جولة أوريجووي وأقرارها حيث ان البدائل الممكنة في هذا الشأن هي :-

١ - تول الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات ( الجات ) ادارة اتفاق الخدمات الى جانب اتفاق السلع .

٢ - قيام سكرتارية خاصة ومستقلة لادارة اتفاقية الخدمات ولا تكون لها علاقة بالجات الحالية .

٣ - اتخاذ قرار بشأن اقامة منظمة التجارة الدولية MTO تتولى ادارة اتفاقية الجات الخاصة بالسلع ، والاتفاقية الجديدة للخدمات .

المختصرة من ذلك في قطاع او آخر او في نفس القطاع . وربما في حالة انشاء منظمة التجارة الدولية ربما يكن ذلك التعويض في السلع او الملكية الفكرية . وفي حالة عدم اتفاق الطرفين ( الذي يطلب التعديل ، او الطرف المختصر ) الى اتفاق يمل التحكيم في هذه الحالة .

اما الجزء الخامس في الاتفاق فهو يتضمن المواد التنظيمية والمؤسسية الخاصة بإدارة الاتفاق وتسوية الملتزمات وإنشاء مجلس للتجارة في السلع وإله حدد مشروع القرار الوزاري المرفق بالاتفاق اختصاص هذا المجلس .

## ملحق مشروع اتفاق التجارة والخدمات وبعض الأمور التنظيمية في هذا الاتفاق

الحق بمشروع اتفاق التجارة في الخدمات الملحق القطاعية التالية

١ - ملحق حركة العمالة ، يتضمن السماح بتبادل اطراف الاتفاق الالتزامات المحددة الخاصة بالأشخاص الطبيعية الذين يقدمون الخدمات وذلك ولما للشروط التي تضمنها كل دولة في جدول الالتزامات المحددة لها ، ولا يشمل هذا الاتفاق القواعد والنظم الخاصة بالحصول على الجنسية او الإقامة او التشغيل الدائم .

٢ - ملحق الخدمات المالية ، والذي يشمل أساسا قطاعي الجنيه والتأمين ويتناول الاحكام الخاصة بهذا القطاع - الذي يختلف طبيعته عن القطاعات الأخرى حيث يعطي الحق للبنوك المركزية او ما يقوم بوظيفتها باتخاذ الاجراءات التي تخص المستثمرين ، والمودعين ، وما على الاسهم .

### ب - المعاملة الوطنية

الاسل في مبدأ المعاملة الوطنية في اتفاقية الجات إتاحة الفرصة المتساوية بين السلفة الوطنية والاجنبية فور دخولها عبر الحدود . حيث يحظر التفرقة بفرض رسوم أو ضرائب تفرق أو تميز بين السلفة الوطنية والاجنبية ، كما لا يجوز وضع قيود أو إجراءات للتفرقة في قنوات التوزيع الداخل بين الإنتاج المحلي والمستورد . وملحق المفاوضات لوضع مشروع اتفاق الخدمات لوضع صيغة تطبيق هذا المبدأ كاملا بنفس مفهوم السلع وإلهذا فقد أقر السماح بالتفرقة بين الخدمة الوطنية والاجنبية بشرط تدوين ذلك في جدول الالتزامات الخاص بكل دولة عضو بالاتفاق بحيث يعنى عدم تدوين أي شرط في خانة المعاملة الوطنية هو المساواة الكاملة بين الخدمة الوطنية والاجنبية . او يعنى آخر قبول المساواة والمعاملة الوطنية الكاملة لورد الخدمة الاجنبية مع الوطني

### ج - الالتزامات الإضافية

ويوجب هذه المادة يسمح بأن تتضمن جدول الالتزامات ( ربط ) على بعض المعايير المتعلقة بـ

Qualifications , Standards & Licencing Matters

والتي لا تسمح للجدولة تحت خاتمة النفاذ الى الأسواق والمعاملة الوطنية

ويوضح الجدول التالي مثال تطبيقي لكيفية تدوين الالتزامات المحددة في الجدول المرفقة ببروتوكول الانضمام الى اتفاق الخدمات .

ول الجزء الرابع من مشروع الاتفاق تحديد لاسلوب التحرير التدريجي لتجارة الخدمات الذي يكن أساسه هو المفاوضات بين الاطراف والتي تأخذ شكل الطلبات

والعروض ، والتوازن بين الالتزامات والحقوق بالنسبة لكل طرف ، ويضمن الاتفاق ان يتم ذلك في إطار جولات للمفاوضات المستقلة .

كما اعطى مشروع الاتفاق الحق لاطراف في سحب أو تعديل بعض الترتيلات الواردة في الجدول بعد مرور ٢ سنوات ، وذلك بشرط ان تبدأ مفاوضات بين الطرف الذي يرغب في السحب أو التعديل لتعويض الاطراف





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

١٤ جويلية ١٩٩٤

١- أن تحرير تجارة الخدمات أمر لا يحيطه الاقتصاد المصرى حاليا . وسبب شدة المنافسة التى ستدخل فيها قطاعات الخدمات المصرية وهى غير مؤهلة حاليا لخوض هذه المنافسة

ب- أن قطاعات الخدمات المصرية تعتمد عليها الخطة الخمسية القادمة في تحقيق التوازن في ميزان التعامل التجارى مع العالم الخارجى مع نهاية خطة ( ١٩٩٢/٩١ ) كما أن المخطط أن يحقق فائض الميزان الخدمى من طريق زيادة الصادرات الخدمية بنحو ٢٢,٥ ٪ خلال فترة الخطة في الوات الذى تنفخس فيه الواردات الخدمية بنحو ١,٢ ٪

ج- وعلى ذلك فإن السماح بدخول منافسة غير متكافئة مع واردات خدمية ، يعد عرقلة للخطة فضلا عن قصور القطاع عن النمو المطلوب والذى قد يمكنه من المنافسة فيما بعد .

وقد بنى الموقف المصرى على أساس الفهم الذى قدمته الولايات المتحدة الأمريكية - آنذاك عند بداية التحضير لهذه المفاوضات - وهو التحرير الفورى للخدمات فور التوصل الى الاتفاق وهو الأمر الذى أثبتت المفاوضات عدم قبوله واستحالة تحقيقه بهذا الشكل حيث أخذ مبدأ التحرير التدريجى . وفى القطاعات الواردة بالاتزامات المحددة وبالشروط التى تضمنها الدول أعضاء الاتفاق .

وفى التصور الأمريكى واليهم الدول كان له الأثر في رفض كثير من الدول التنمية دخول المفاوضات في موضوع الخدمات . ولهذا فقد عرض العمل البسيط الذى طرح في الاجتماع الوزارى وهو أن تكون هذه المفاوضات خارج إطار الجات ، وعلى أن يصدر قرار من وزراء الدول المشاركة في جولة أوروبية وأيس من الأطراف المتعاقدة بالجات بحيث لا يكون هناك الزام قانونى برفض أفراد الجات على هذه التجارة .

**المرحلة الثانية - المفاوضات الأولية عقب إعلان جولة أوروبية :**

والقطاعات الفرعية للخدمات التى اعتدا سكرتارية الجات في قائمة استرشادية .

ب- تحديد الالتزامات الآتية المحددة لكل دولة وفقا للقائمة المذكورة .

ج- السماح بالمرور خلال المفاوضات للتوازن بين المصالح والالتزامات خاصة بالنسبة للدول البانية والدول التى في طريقها الى التحول الى اقتصاد السوق .

كما ينص الملحق الإرشادى على السماح بمرونة أكثر للدول الأقل نموا التى تواجه صعوبات في تقديم التزامات محددة خلال هذه الجولة الأولى من المفاوضات .

### موقف مصر من ملفوظات الخدمات

نظرا لأهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد المصرى ، وأثره الإيجابى على ميزان المدفوعات المصرى لما يشغله من مورد هام ، فقد اهتمت مصر بموضوع الاتفاق الدول متعدد الأطراف للتجارة في الخدمات منذ الاتصال التحضيرية . كما أن مصر إحدى الدول - نشطة العضوية - في الجات .

ويمكن تقسيم موقف مصر من ١٥ المفاوضات على النحو التالى :

### المرحلة الأولى - مرحلة الأعداد للمفاوضات :

درس موضوع التجارة في الخدمات لجنة شكلت في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وضمت ممثلين عن القطاعات المختلفة في تجارة الخدمات ( البنك المركزى ، التأمين ، النقل البحرى ، السيلية ، الطيران ..... الخ ) تعتمد الوفود المصرى قبل اشتراك مصر في مفاوضات جولة أوروبية ( سبتمبر ١٩٨٦ ) على النحو التالى :

ول الواقع أن الاتجاه الحالى للمفاوضات الدائرة الآن في جنيف في اتجاه البديل الثالث حيث تم وضع مشروع لقائمة هذه الخدمة والتى تتكون من مجلس عام لكافة الأطراف المتعاقدة أعضاء المنظمة ويكون على المستوى

الوزارى ويصبح المجلس العام ثلاثة مجالس متخصصة هي :-

١- مجلس التجارة في السلع ( ليعمل محل الجات الحالية )

٢- مجلس التجارة في الخدمات

٣- مجلس الجوانب التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية وذلك بالإضافة الى جهاز لتسوية المنازعات في المجالات الثلاث ، وتتولى السكرتارية القيام بأعمال اليومية لتنفيذ هذه الاتفاقات والتى يتم التوصل إليها في حزمة اتفاقات جولة أوروبية .

ول كل الأحوال وإن كانت النتيجة في اختيار بديل أو آخر فإن الأمر سوف يحتاج الى إقامة مجلس للتجارة في الخدمات ووضع النظام لتسوية المنازعات في هذا المجال ، وهذا هو الموضوع شروعى للقرارات الوزاريين في هذا الشأن حيث أن الأمر سيحتاج الى تصديق اختصاصات المجلس ووضع الإجراءات الخاصة بسير العمل في الاتفاقية وكذا تسوية المنازعات .

٥- الملحق الإرشادى للتفاوض حول الالتزامات الأولية خلال جولة أوروبية :

حرصا من الأطراف المختلفة التى قامت بالتفاوض للوصول الى مشروع اتفاق الخدمات على أن يكون هناك توازن ما بين ما تقدمه من التزامات في إطار الاتفاق الجديد ، وما ستحصل عليه من حقوق في كل من الالتزامات العامة والمحددة ، فقد تم الاتفاق على بعض المبادئ الأساسية التى تراعى خلال مفاوضات الأوروبية باعتبارها أول مفاوضات تجارية متعددة الأطراف في قطاع الخدمات . وأهم تلك المبادئ .

١- الاسترشاد بتقسيم القطاعات







ومن هذا المنطلق تم التركيز على موضوع زيادة مساهمة الدول النامية في تجارة الخدمات حيث تم إعداد ورقة عمل مصيرية تم مناقشتها خلال الاجتماعات غير الرسمية وعلقت الموضوع من ثلاث زوايا .

الأولى : واردات الدول النامية من الخدمات بما يسمح لها بالحرة في اتجاه المرونة بوضع قيود إذا كانت زيادة الواردات تغطي آثاراً سلبية على برامج التنمية الثانية : تنمية صادرات الدول النامية في تجارة الخدمات الدولية بمنحها أولويات وأفضليات في أسواق الدول المتقدمة . الثالثة : تقوية قطاع التجارة والخدمات المحلية في الدول النامية بما يزيد من قدرته التنافسية في الخارج وإعطائه الأولوية في التجارة المحلية . وفيما يلي أهم الأفكار الواردة في الورقة المصرية :

- بالنسبة للواردات :
- ١ - مرونة في التحرير التدريجي لكل وبعض قطاعات الخدمات .
- ٢ - فترة زمنية لتطبيق الالتزامات بالنسبة للدول النامية .
- ٣ - لتقترح أن يقابل التزام الدول النامية بفتح أسواقها للحقوق التالية :-

- أ - تحديد شكل وحدود التواجد التجاري .
- ب - قيود على بعض قطاعات السوق .
- ج - قيود كمية وقيمة ما حجم المحليات .
- د - حق تدريب الفنيين الوطنيين في مجال الخدمة .
- هـ - استخدام التكنولوجيا الحديثة .

- و - فرض رسوم وضرائب إضافية .
- ز - المطالبة بنسبة من المكين المحلي في الخدمة .

- بالنسبة للصادرات :
- ٤ - التزام الدول المتقدمة بفتح مراكز لدم مصرية الخدمات في الدول النامية .
- ٥ - وكذا للقواعد والنظم المنظمة لتجارة الخدمات وفرض لعمال .
- ٦ - إزالة حواجز وتقييد فرص العمل ومنها التقييدات وتصاريح العمل في الدول المتقدمة .
- ٧ - السماح للدول النامية باتفاقيات استثمارية

الشان في مرحلة مبكرة من العمل لاعطاء الفرصة لهذه المنظمات للمشاركة في عمل المجموعة والتصرف على مياشور من مشاكل ويقرقر البدء بالاستناد في هذا الصدد على اعتبار أن هذه المنظمة قامت بالفعل بأعداد بعض الدراسات حول تجارة الخدمات وهو الخدمات في عملية التنمية الاقتصادية .

- ٧ - أن لكل من الدول المشتركة المفاوضات أولويات ولكن من الأهمية بمكان الالتزام بنص روح الإعلان الوزاري حد يمكن لحرار تقديم ملموس وحرار نتائج إيجابية وواقعية يفلها الجميع .

### المرحلة الثالثة - أعداد مسودة مشروع الاتفاق

كان موقف مصر في لجنة المفاوضات خلال أعداد مسودة مشروع اتفاق الخدمات باعتبار موضوع تجارة الخدمات من أهم الموضوعات الجديدة في جولة أورو جواي ، وقد رفضت الدولة النامية في مناسبات إدراج هذا الموضوع في المفاوضات وبقي يظهر لفظ كلمة لتبليط الإراء والمطومات والبيانات ، وفي إعلان بينتاداست تم إدراج موضوع تجارة الخدمات للتفاوض مع عدم الحكم المسبق وبالمصاوب الآتية :-

- أولاً : وضع البعد التنموي وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية كأساس لا يهدف إلى تحرير تجارة الخدمات في تلك الدول .

ثانياً : أن الإعلان الوزاري لبرنتاداست صادر من الوزراء بصفتهم وليس وزراء الأطراف المتخلفة بالجات ، وهذه المنظمة جوهرية للغاية لعدم الربط المسبق بين اتفاقية الجات والاتفاق الجديد .

خلال الاجتماعات المكثفة الرسمية وغير الرسمية لمجموعة التفاوض في الخدمات خلال شهر ديسمبر ١٩٨٩ في الأعداد الأولى مسودة مشروع الاتفاق حرص الوفد المصري على التركيز على بعد التنمية وتحليل المرونة اللازمة التي تتطلبها ظروف التنمية بمراحليها المختلفة .

في اجتماعات مجموعة التفاوض حول الخدمات ركزت مصر على النقاط التالية :

- ١ - أن الإعلان الوزاري لجولة أورو جواي قد حدد أهداف التفاوض حول الخدمات فلها يجب أن تنظر من اتفاق دولي حول الخدمات يهدف إلى توسيع التجارة في الخدمات لخدمة أهداف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

- ٢ - أن أي اتفاق يتم التوصل إليه يجب أن يكون قائماً على احترام التشريعات القومية في مجال الخدمات .

- ٣ - أن المفاوضات حول التجارة في الخدمات وفقاً للمفهوم الوارد في الإعلان الوزاري يجب أن يقتصر لفظ على الجوانب التجارية من هذا الإعلان ولتطبيق المفاوضات في الجوانب أخرى

- ٤ - أن مرحلة تبادل المعلومات حول الخدمات لم تنتهي ومازال هناك قدر كبير من العمل مطلوب إنجازة في مجالات تعريف الخدمات والتجارة في الخدمات والبيانات الاحصائية حول هذه التجارة ومن الأهمية بمكان العمل على التوصل إلى معايير واضحة بشأن التعريفات المختلفة في هذا الخصوص حتى يكون هناك وضوح لها يمكن ادخاله في المفاوضات ومايمكن استنباطه منها وكذلك بالنسبة للمشاكل الاحصائية فإن توافر هذه البيانات سيكون له أهمية كبيرة عند تقييم العناصر والقطاعات التي سيتطلبها الاتفاق حول التجارة في الخدمات .

- ٥ - يجب ادراك الفرق الجوهرية بين التجارة في السلع وبين التجارة في الخدمات ومن ثم فلا يمكن أن تستخدم في حل مشاكل التجارة في الخدمات نفس الأساليب التي تستخدم في حل مشاكل التجارة في السلع .

- ٦ - أنه بالنسبة لما ورد في الإعلان الوزاري حول الاستقامة بالدمق للفني الذي يمكن أن توافره بعض المنظمات الدولية الأخرى لمجموعة التفاوض حول الخدمات فإنه من الممكن أن يتم اتخاذ قرار في هذا





٣ ووفقا لما يقضي به إعلان جولة اورو جوى  
لانه خلال المرحلة الأخيرة من المفاوضات  
ستتطلب كل دولة بتقديم مستند من  
التزامات وستحصل عليه من مزايا في ظل  
حزمة اتفاقات جولة اورو جوى وذلك قبل  
الموافقة النهائية على نتائج الجولة .

## أهمية تجارة الخدمات بالنسبة لمصر :

١ - تعتبر تجارة الخدمات ( التجارة غير  
الملموسة ) حاليا في مصر جانباً أساسياً في  
مكونات ميزان المدفوعات المصري والتي  
يبتصر أن يعطيها الاتفاق للدول الجديد  
وأهمها : قطاعات السياحة - نشاط التشييد  
الخارجي - الخدمات المهنية - النقل  
والمواصلات وغيرها .

٢ - بالإضافة الى ان هناك اتفاق خلال  
اجتماع مونترال ان يضمن مشروع  
الاتفاق للقرار عوامل الانتاج في تجارة  
الخدمات ( رأس المال - العمالة - الادارة ) .

وتدور المفاوضات حالياً لرفع وإزالة القيود  
التي تضعها الدول الخاطئة على حرية حركة  
المال بما يسمح المزيد من قدرات الدول  
التي تصدرها في سوق دولي أوسع ، وبالرغم  
من مقاومة الدول المتقدمة له الا ان معظم  
الدول النامية تصر على اعتبارها امراً حيوياً في  
الاتفاق ، ولخلاص حال أهمية موضوع  
تصدير العمالة بالنسبة لمصر .

٣ - يلاحظ ان نشاط تجارة الخدمات  
بالنسبة لمصر ( تصدير الخدمات ) تكاد  
تكون نسبتها الطفيف مع الدول العربي  
( كافة قطاعات الخدمات ) وينسب الى ا  
البريفيا ( التشييد والخدمات المهنية ) وأيه  
مع الدول المتقدمة اذا أخذت في الاعتبار ل  
مفهوم تجارة الخدمات في قطاع السياحة ه  
عبارة عن عملية استقبال واستضافة حركة  
السياحة في الوطن .

٤ - من الأهمية مشاركة مصر ووجهه  
داخل الأطراف المتقدمة في اتفاقية تجارة  
الخدمات الجديد أخذين في الاعتبار النظرة  
المستقلة للموضوع وبصفة عامة .

## المرحلة الرابعة - خلال مؤتمر بروكسل ١٩٩٠ ، وتحديد الالتزامات الأولية : مصر :

خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد خلال  
ديسمبر ١٩٩٠ أعلنت مصر موقفها في كافة  
موضوعات جولة اورو جوى حيث كان من  
المقرر انتهاء أعمال هذه الجولة من المفاوضات  
التجارية متعددة الأطراف ، الا ان الاجتماع  
لم يتمكن من حل المشاكل التي واجهتها  
خاصة في موضوع الدعم الزراعي واتفاق على  
استمرار المفاوضات في جنيف لحين التوصل  
الى نتائج في المشاكل قيد البحث .

وجاء في إعلان مؤلف مصر في موضوعات  
الدولة استعدادها للبدء في قبول الدخول في  
التنظيم الدولي للتجارة في الخدمات مع اعطاء  
الدولة الدول النامية في التطبيق . كما أعلن  
في استعداد مصر لتقديم التزامات اولية في  
قطاعات :

- السياحة
- التأمين
- سوق المال

وبخلاف أعمال لجنة الخدمات المشكلة  
بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ،  
وتكتيحية للمفاوضات الثنائية التي تمت مع  
عدد من الدول المشاركة قدمت مصر عرضها  
المحل في نوفمبر ١٩٩٢ بحيث يتضمن  
الالتزام الاول بالإضافة الى مسبق للمفاوضات  
التالية .

- البنوك
- التشييد والبناء
- النقل البحري

وقد تم تحديد الشروط والقواعد التي  
يسمح فيها - دون غيرها - بدخول موه  
الخدمة الأجنبية الى السوق المصرية والشكل  
الذي يسمح له بذلك وفقاً لما هو قائم فعلاً في  
القوانين الوطنية ، ومايتماشى مع سياسة  
الإصلاح الاقتصادي التي تقود فيها مصر  
بخطوات ايجابية خلال السنوات الماضية .

لتجارة الخدمات فيما بينها .  
٨ - تحرير بعض قطاعات الخدمات في الدول  
المتقدمة لصالح الدول النامية  
- بالنسبة لقطاع الخدمات المحلية في  
الدول النامية .  
٩ - منح الاضائية لمرتين الخدمات  
المحليين .  
١٠ - السماح بصافرات ومساعدات حكومية  
لقطاع الخدمات المحلية .  
١١ - قبول حد أدنى من تقديم الخدمات  
المحلية .  
١٢ - وضع قواعد حديثة منظمة لتجارة  
الخدمات في ضوء الفئات الجديد لتجارة  
الخدمات .  
وهذا وقد حدد الخط التفاوضي المصري في  
مجموعة الخدمات على النحو التالي :

أولاً : من الأهمية المشاركة الفعالة في  
مشروع الاتفاق حتى يمكن ضمان أكبر قدر  
من المرونة في التطبيق الذي يسهل للدول  
النامية بصفة عامة ، وإلى الدول التي تعاني  
عجزاً في ميزان مدفوعاتها بصفة عامة ، حيث  
انه من حيث المبدأ العام - ويؤيد وضع حكم  
يسبق على شكل الاتفاق من الأفضل عدم  
العزلة من الاتفاق الجديد لما لذلك من آثار  
سلبية على المستقبل .

ثانياً : العمل على ان يكون الاتفاق إطار  
عام وشامل يغطي كافة قطاعات الخدمات ،  
وتكون فيه التزامات متوازنة مع الحقوق  
ويحد أدنى ، واعطاء فترة زمنية لتطبيق  
الالتزامات التحرير تدريجياً لبعض فروع  
القطاعات التي ستقدمها وتقديم مصر في  
مرحلة لاحقة وفقاً لقررتها التنافسية الدولية  
وكذا بظروف ومتطلبات التنمية .  
ثالثاً : بناء على ذلك فإن مشروع نهال  
التنازلات القطاعية لا يجب ان يبدأ النقاش  
فيها الا في مرحلة لاحقة للاتفاق العام  
والشامل وفقاً لخيار المرونة التي ستقبلها  
كافة الأطراف للدول النامية في تطبيق  
القواعد العامة .  
رابعا : يمكن التوقيع على الاتفاق الدولي  
لتجارة الخدمات بعد عرضه ومناقشته في  
الاجتماع الوزاري لانتهاء جولة اورو جوى  
على ان تبدأ بعده جولة جديدة من المفاوضات  
تبحث موضوع التنازلات والتحرير التدريجي  
للقطاعات الرئيسية والفرعية لتجارة  
الخدمات .





١ - تزايد الدول العربية التي تشارك في مجموعة الخدمات حالياً ( مصر - تونس - المغرب - السعودية - الكويت ) ومن المحتمل أن تنضم دول أخرى للاتفاق بعد اعلانه .  
وسبق الإشارة الى أن الدول العربية تمثل أهم سوق لتصدير الخدمات المصرية واحتمالات زيادتها في المستقبل واسعة وكبيرة .

ب - امكانيات المستقبل لزيادة قدرة مصر في تجارة الخدمات الى الدول المتقدمة واردة في الاعتبار مع النمو السريع لتلك التجارة على المستوى الدولي .

ج - فتح السوق المصرية لاستيراد بعض الخدمات التي تحتاج اليها خصوصاً التكنولوجيا يؤثر ايجابياً على التنمية الاقتصادية .





الأمم المتحدة  
الاقتصاد

المصدر :

١٤ ذي الحجة ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسم الدولة ( )		جدول الالتزامات في إطار اتفاق التجارة الحرة	
الالتزامات الأجنبية	المساهمة الوطنية	الدخول إلى أسواق	النطاق أو النطاق المرفوض
		الخدمات المرفوعة	
		القائمة المستشفيات	
		<ul style="list-style-type: none"> <li>- في شكل مشروع مشترك</li> <li>- رأس المال الأجنبي لا يزيد عن ٥٠٪</li> <li>- يجب بالتعاقد الأجنبي في حصة ٥٠٪</li> <li>- من حجم السوق الذي يحدد عدد الأسرة</li> <li>- المائدة الوطنية لا تقل عن ٥٨٪</li> <li>- يجب للأجانب الوظائف الإدارية العليا والأطباء ذوي التخصص الرابع وما لا يزيد من ٥٠٪ من الموظفين</li> </ul>	

وتنص المادة ١٠ من الاتفاقية على أن تكون هذه الخدمة التعليمية العامة والتي يمكن أن تكون أجنبية -

(١) حركة المائدة

(٢) حركة السفن

حتى الإلغاء

وتحدد الشروط بالنسبة للدخول إلى الأسواق والمساهمة الوطنية وفقا لكل طريقة







المصدر :

١٥ فبراير ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

مجلس الشورى يختتم مناقشاته في «الجات»

## التطور الإنتاجي ضرورة لمواجهة سياسة الإنعراق

## دراسة جدولة ديون الفلاحين لئلا تنهك التنمية وإعفائهم من فوائدها



تحتوي زكي أبو عامر وزير شئون مجلس الشورى يستمع للحلقة من الدكتور خلاف عبد الجابر حول مناقشات إنتاجية « الجات »

[ تصوير عادل احمد ]

الطرف المذكورة مواصفات السلع التي يطلب استيرادها مما ملأوا من غيرنا، لهذا يجب أن نعمل بجد وتكون على وعي بهذا الذي يجري في العالم وخاصة في المرحلة القادمة

وقال فهمي ناشد: لا يجب أن نتمرد عن العصر ونخرج من التاريخ، لابد أن يكون لنا دور في صناعة الأحداث المالية، لانطلاق «الجات» بما فيها من إيجابيات وسلبيات لا يمكننا أن نتمرد عنها خاصة وأنها تخيم ٩٥٪ من دول العالم، فمصر بشرائها الحضاري بها زخم فكري ولجتماعي

تركزت انذارها على الإنسان المصري للعدم، وعليما أن رفوع شمسار التحدي لأن تلك مكتولي الأيدي وكيد من أصدار الضريعات التي يمكن أن تطور النظام الاقتصادي لوكية النظام المالي في ظل اتفاقية «الجات» واعتقد أن مصر قادرة دائما على التطور والتقدم. ونكر عثمان إبراهيم أن هذا موضوع شديد الحساسية، ولكن هذا لا يعطينا من تناول السبب كما نتناول الإيجابيات، وأول سبلاتنا الاتفاكية في الأرقام السليبي من الدول التي سبقتها في الاتفاق كما وكذا، كذلك الدول المسلمة بالتمور السورية، المغربيا مثلا منذ سنوات

كتب الجلسة:

عبد الجواد علي

وأكد عبد الحميد أمين أن الإصلاح الاقتصادي له آثار جانبية على المواطن مسحوو الدخل، وعليما أن نعمل بكل طاقنا لنزيد من الإنتاج لتقاوم شيف «الجات» وهو ضيف لتسليو الفل، وعليما أن تركيز في تقيمتنا على التطور التكنولوجي زراعيا وصناعيا لأن الزمن عنصر حاسم في عملية التطور الإنتاجي، وهذا لا يتحقق إلا بالاستفادة من عنصرصر الوقت ولا يكون هذا إلا باستخدام أحدث أساليب العلم.

وعقب خلاف عبد الجابر (المقرر) بوجود سوى ١١ دواء لا يشفع لأي خصمية، أما بقية الأدوية وهي خصمية بالطقبات محبوة للدخل فهي تخضع للحماية الوطنية من اتفاقية «الجات» في ظل اتفاقية «الجات» ولا أقول هذا للتهوين من اتفاقية «الجات»، ولكن علينا أن نلظ بالرخصاص وتكون حذرين ونحن نتعامل مع العالم في ظل الاتفاقية، وعليما أن نذكر أن المواصفات القياسية وحماية البيئة ستكون واردة بلجات والتي على أساسها سيحدد

استخدم مجلس الشورى أمس برئاسة عبد الهال الجابري - وكيل المجلس - مناقشاته الموسعة حول موضوع اتفاقية «الجات» حيث أكد الأعضاء على ضرورة حشد قطاعات البشريية والمالية والعلمية والتكنولوجية لمواجهة سياسة الإنعراق في ظل هذه الاتفاقية وذلك بزيادة الإنتاج وتحسين جودته ليكون قادرا على مواجهة المنافسة وتاليا وخارجيا، وأن تسعى الدول العربية لاتمام تشويق بينها في إطار إقامة السوق العربية المشتركة للتركيز على تحقيق التكامل والتعاون في إنتاج سلع معينة تدخل بها السوق العالمي كمنافس أو منتج متميز حتى يكون للعرب موقع على الساحة الاقتصادية العالمية، وشكلت المناقشات أن أن اتفاقية «الجات» مستعمل على زيادة انشطار الإنتاجي في العالم بما يقدر بنحو ٢١٥ مليار دولار أمريكي وهو ما سيوفر فرصة لتشغيل المزيد من الأيدي العاملة للحد من مشكلة البطالة.

وأعلن الدكتور سعد نصار وكيل وزارة الزراعة أن الحكومة تدبر حاليا إعادة جدولة ديون الفلاحين لئلا تنهك التنمية والانتظام الزراعي وإعفائهم من فوائدها.

وفي بداية المناقشة قال محمد زكي سالم: إن اتفاقية «الجات» تضمنت أحكاما تحد خطير هو أن تكون أو لا تكون التصديا، وسوف تكون صناعة اللؤلؤ والصنع في مصر أول ما يتأثر باتفاقية «الجات» كما أن صناعة الدواء سوف تتأثر أيضا بهذه الاتفاقية، ولهذا يجب الاهتمام بتشجيع الاستثمار وتطوير وتحديث الإنتاج الدوائي، وأن أي مشروع ينشأ على أرض مصر إنما يعني توفير فرص عمل لظهير المختطل ويجب الاستفادة من مشروعات التنمية الأساسية، وأعب عن أسفه الشنيد لأن السوق العربية المشتركة لم تفسد منذ الإعلان عن ذلك في الستينات، فبين نحن نحن العرب من السوق الأوروبية المشتركة لئلا قامت بعد ما فكر العرب في إنشاء سوق عربية مشتركة؟ - أنه يجب أن نعالف على إنشاء السوق الوطني من سياسة الإتراف في ظل اتفاقية «الجات».





المصدر :

الأمير

التاريخ :

١٥ - ١٩٨٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وطالب الأعضاء بدعم زراعة القطن ومساعدة المزارعين على تسويق انتاجهم والتوسع في فتح اسواق خارجية للتصدير واستخدام سلالات جديدة للقطن تسهم في زيادة الانتاج والتوسع في تصنيع القطن محلياً بدلاً من تصديره الى الخارج. واعلن الدكتور سعد نصار وكيل وزارة الزراعة ان سياسة الزراعة في المرحلة المقبلة هي التوسع في نظام المقاومة البيولوجية لحصول القطن انتاج مثلاً هذا النوع من المحصول يساهم في السوق العالمية بزيادة ٢ أضعاف عن سعر القطن المحلي المستخدم فيه الكيماويات. وقال ان الحكومة تدرس حالياً اعادة جمولة ديون المزارعين ليتمكن التنمية والأمان الزراعي وإعلانهم من فوائد هذه الديون.

على الجانب في عام ١٩٩١ جعلها تبنوا شيئاً مختلفاً، وإذا كانت الاتفاقية تشير الى ان التناقص سيكون في خدمة المستهلك ولكن المهم هو تحديد معنى وعي المستهلك حتى لا تستنزفه السلع المتنوعة وأن يتم تصديره بمدى جودة وأهمية هذه السلع المعروضة لأن السوق سيكون عليه ان يقلل الخلل والسمين لأن الاتفاقية تفتح الاسواق امام الجميع، وهذه مسئولية الوكلاء الذين يستوردون السلع وعليهم ان يكونوا على قدر كبير من الوعي والحس الوطني بحيث لا يستوردون سلعا قد تضرر بالاقتصاد القومي. ولابد ان نحسن انفسنا من الاتفاقيات بالقيود القانونية كما يجب ان نوفر الحماية للمصنعين المخترعين المصريين حتى لا تسرق مخترعاتهم ويكون ذلك بان يتمتع المخترع المصري بحق اختراع فكرة عشرين سنة.

وقال الدكتور جلال غرابي ان رجل الشارع يشعر ان الجانب سيكون لها اثر بعيد المدى على الاقتصاد المصري ولكن لا يترك الخطورة في بعض جوانبها، فالاتفاقية الجديدة ليس فيها استخدامات احصائية الصناعة الوطنية بعكس الاتفاقية الجديدة لشمولها حق ملكية براءة الاختراع ملحق للدول النامية بحوالي سنة فقط. وقال ان سعر الدواء في ظل اتفاقية الجات سوف يرتفع لأكثر من عشرين ضعف لأننا لا نملك حتى الآن براءات اختراع للأدوية التي طورناها أو ابتكرناها محلياً ولذا يسعر منتجها جداً لأنه لا يتم تحصيل اسعار براءات الاختراع على الدواء المبكر. وقال لابد ان نركز على زراعة القطن لجذب من استثمروا من الخارج لأن اسعاره ستترفع في ظل اتفاقية الجات أما الصناعة المصرية بوضعها الحالي ان تخصص اسم طوفان «الجات» وعلينا ان نظهر انفسنا بشكل جيد ونطوّر فكرة على المنافسة محلياً وخارجياً وفي الجلسات الثلاثية جرت مناقشة حول تقرير بشأن القطن انتاجاً وتسويقاً.

للبلة قفزت قفزة كبيرة في مجال الانتاج الكمي والتنوع مع انها بدأت مشوارها الصناعي بعدنا بعدة سنوات فمالبيرزا تنتج منشوجات متنوعة من صوفية وحريرية ولطيفة وتطرحها في الاسواق بأسعار رخيصة جداً. أخشى ان يؤدي هذا الى منافسة الصناعة المصرية، والخروج من هذا المأزق علينا ان نركز جهودنا في زيادة انتاج الغزل والنسيج لمواجهة هذا الاثر مع التركيز على التطور باستمرار ومواكبة احتياجات السوق المحلي والخارجي. ونسب الشراء ينطبق على الصناعات الأخرى.

وقال محمد رجب لیس هناك خيار امامنا، ولعل علينا ان نتجه نحو الانتاج بمستوى انتاجنا حتى يكون قادراً على مواكبة المنافسة في السوق العالي. وهذا يتطلب تنمية القوى البشرية لأنها الأساس في عملية التطور الانتاجي كما ونوعاً، لأننا اذا تقاعسنا فإن السبلات التي سننتجها ستكون كذخيرة وسوف نتحول الى دولة مسئلة فقط غير قادرة على العمل والانتاج، الامر الذي يستلزم قدراتنا الاقتصادية فلا بد ان تكون متجاراتنا قادرة على المنافسة في السوق العالي، وان نركز جهودنا على منتجات يعينها لتكون قادرة على مواجهة المنافسة لأنها ستكون صعبة وقاسية، وعلينا ان نوفر الحماية المناسبة لصناعاتنا الوطنية، وطلب بانضمام سوق عربية مشتركة نركز على انتاج سلع يعينها تكون قادرة على مواجهة المنافسة وبذلك يمكن ان نحقق الوجود الذي ننشده في السوق العالي.

واكد الدكتور سميرة القليوبي ان هذا الموضوع كان يجب ان تناقشه منذ سنوات وليس الآن خاصة وان الجانب معروف منذ اكثر من خمسين عاماً، منذ وضع هذه الاتفاقية التي تهم جميع الدول ومصر شريك في الجات منذ الستينيات، ولكن التطور الذي ادخل





## بنك الإمارات الصناعي يطالب بتوحيد التعريفية الجمركية لبلدان الخليج قبل الانضمام للجات

وأشارت الدراسة ان الاتصديات الخليجية ستحقق إيجابيات عدة في ظل تطبيق اتفاقية مجات حيث أن نجاح تمرير التجارة العالمية تحت اشراف الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية مجات يمثل من غير شك أحد المكاسب الرئيسية التي تسعى إليها دول مجلس التعاون الخليجي نظرا إلى التقليل الكبير في صنادقتها من مشتقات النفط الهام والصناعات المعدنية الأساسية .

وأضافت ان ازالة القيود الكمية والائراية على الصادرات المصنعة وانتقال الخدمات سوف يحقق لدول المجلس ميزة هامة تتمثل في انسياب صادراتها من المنتجات الصناعية خصوصا البتروكيماويات والأزوتيميم إلى دول العالم .

هذا بالإضافة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي في ظل خفض الرسوم الجمركية سوف تتمتع بميزة أخرى وهي أن وارداتها من دول العالم كافة لا تقع لاية قيود كمية أو ادارية .

وتعتبر البحرين والكويت الدولتين الخليجيتين الوحيدتين اللتين انضمت في ديسمبر الماضي . إلى جات بينما تدرس الإمارات وقطر الانضمام إلى الاتفاقية والسعودية التي تعتبر عضوا مرافقا بالنظمة الدولية . وتتراوح التعريفات الجمركية في مجلس التعاون ما بين ٢٪ في الإمارات . إلى ١٢٪ في السعودية ومن جهة أخرى يسعى مجلس التعاون الخليجي للوصول إلى اتفاق للتجارة مع الاتحاد الأوروبي في ١٩ و ٢٠ أبريل القادم في مسقط وكذلك مناقشة للمقترح الأوروبي بفرض ضريبة على الطاقة على صادرات

دعت دراسة إلى توحيد التعريفية الجمركية لبلدان الخليج قبل الانضمام لاتفاقية التجارة والتعريفية الجمركية مجات .

وطالب ت الدراسة التي اعدها بنك الامارات الصناعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بسرعة توحيد التعريفية الجمركية وتنسيق السياسات الاقتصادية قبل الانضمام إلى جات .

وأكدت الدراسة التي نشرتها مجلة ميد . ان اتفاقية الجات مستعش الصناعات النفطية الخليجية في الوقت الذي ستفرض فيه

تحديات جديدة لا يمكن

### حنان حلوى



د. عبد الله القويون

بلدان الخليج من الرزيت والمنشآت النفطية وغل المنتجون الخليجيون بصفة خاصة . يضغطون على المجموعة الأوروبية لازالة الحواجز المفروضة على بيع منتجاتهم البتروكيماوية من اثباتين وبخبره في السوق الأوروبية . تسعى مع نطاق مجات الجديد فإن الأوروبيين الذين ظلوا يرفضون فتح أسواقهم . من الصعب أن يستمروا في موقفهم □

التحلب عليها إلا عن طريق توحيد الاقتصاديات الخليجية وإنشاء سوق خليجية مشتركة تضمن هذه البلدان فرصة أكبر للتفاوض والتنافس مع التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم .





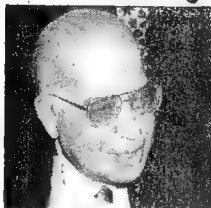
المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٦ فبراير ١٩٩٤

## الجامعة العربية تحدد بدائل للتعامل مع اتفاقية «الجات»



مصطفى عبد المجيد

[ القاهرة - العالم  
اليوم :

حذرت جامعة  
الدول العربية من  
اتفاقية «الجات»  
على الاقتصادات  
العربية وذلك في  
أحدث دراسة أعدتها  
لتوزيعها على الدول  
الأعضاء ليبحث  
التطورات الدولية  
والاقتصادية والرها  
على الاقتصادات  
العربية.

وأكدت الدراسة

أنها أشار إليها الدكتور عصمت عبد المجيد في الاجتماع الأخير للمجلس  
الاقتصادي والاجتماعي للجامعة أن العالم العربي يستورد ما بين ٦٠٪ إلى  
٨٠٪ من احتياجاته الغذائية. ومن المتوقع زيادة هذه النسبة مع تزايد معدل  
نمو السكان الحال الذي يتراوح ما بين ٢.٨٪ إلى ٤.١٪ سنوياً والذي أدى  
إلى ارتفاع تعداد سكان الوطن العربي إلى ٢٤٣ مليون نسمة عام ١٩٩٢ وإلى  
نفس الوقت ستزداد أسعار الغذاء عالمياً.

وأشارت الدراسة إلى تأثير الصادرات العربية بعد تحرير التجارة العالمية  
في كل من الصادرات الغذائية والمواد الخام والمواد الكيميائية والسلع  
الصناعية وقالت إن اليمن والعراق ومصر والمغرب والسودان وسوريا  
والأردن ستأثر صادراتها الغذائية. كما ستأثر صادرات المواد الخام في  
اليمن والمغرب والسودان وسوريا والعراق والأردن. وصادرات المواد  
الكيميائية من الكويت وقطر والكويت، وتونس والسمودية والعراق وسوريا،  
وذلك ما لم تبدأ هذه الدول في تطوير منتجاتها على أساس الجودة الشاملة  
لتتنافس عالمياً.

كما حذرت الجامعة العربية من تأثير الصادرات الصناعية لكل من مصر  
والمغرب والأردن وسوريا والكويت والصادرات ويتضح ذلك من هيكل  
الصادرات العربية المتركزة في أوروبا ٤٠.٧٪، وآسيا ١٦.٥٪ وأمريكا  
١٩.٥٪ والدول العربية ٢٥.٩٪ أما الواردات العربية فتتركز في أوروبا  
٤٧.٤٪ وآسيا ٢٢.٦٪ وأمريكا ١٢.٩٪.







المصدر : **العالم اليوم**

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

التاريخ : **١٦ شوال ١٤١٤**

وبناء على ذلك طالبت الجامعة العربية الدول الأعضاء بتحديد حجم المناقشة التي تتعرض من لها الدول العربية بعد تحرير تجارة السلع الصناعية وتسهيل إمكانية الوصول للأسواق الدولية وعلى الجانب الآخر اشارت الدراسات إلى أن الواردات العربية من السلع الالكترونية والتكنولوجية سوف تتأثر بالمنافسة الدولية والأسعار العالمية وتضع المنتجات الفكرية والخدمات «من سياحة ونقل وتأمين وبنوك» المنافسة الجودة في السوق العالمي أما المشتريات الحكومية فسوف لا تصبح حكرا على الدول العربية بل سوف تدخل أيضا سوق المنافسة الدولية وحددت الجامعة العربية ٤ محاذير للدور العربي في التعامل مع «الجات».

١- الدخول «الجات» تدريجيا للاستفادة من السقوف الزمنية الممنوحة لترتيب المنظومة الاقتصادية العربية قبل الدخول.

٢- الدخول في «الجات» بشكل تكتل تحلّى عربي يعطي الفرصة لتبادل المزايا التفضيلية للدول العربية الأعضاء والحصول على قوة تفاوضية مع «الجات» والدول الأعضاء فيها.

٣- تجديد منظومة الانتاج الصناعي والانتاج الزراعي العربي خلال السقوف الزمنية بإدخال مفهوم الجودة الشاملة، مع تحديد تجارة الخدمات الثقافية والمنتجات الفكرية لخصوصية اللغة العربية والدين

٤- جدولة تحرير الخدمات العربية مرحليا حتى لا تفقد الدول العربية مراكزها في السوق العالمي للمصارف والتأمين والنقل والسياحة وغيرها



## «الطبا» ومناقشات الثوري الواعية

أصبح مجلس الثوري ممثلاً إلى مناقشة القضايا القومية الهامة وإعداد أرائه وتوصياته حول هذه القضايا في الوقت المناسب بكل موضوعية وعلى أسس وبراسات علمية سليمة. فقد بدأ المجلس منذ نشأته جادة حول القضايا السياسية والاجتماعية



مجلس الثورة

وتعكسها على الاقتصاد المصري بناء على الاقتراح مقدم من الدكتور خلاف عبد الجابر خلاف وعدد من أعضاء المجلس الذين تكروا في طلب المناقشة أنه لا جدال في أمر دخول مصر في منطقة التجارة العالمية الجديدة. سررات قوية خاصة أن الاتفاقيات التي يفتقها المنظمة الجديدة لم تقتصر على قطاع التجارة السياحية بل امتدت لتحكم التبادل في أنشطة قطاع الخدمات التي يصل في مصر إلى ما يدور حول ٢٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي علاوة

على حماية أنواع للقيمة القومية التي تدخل في مختلف أنشطة الاقتصاد. بالإضافة إلى أن الاتفاقية الجديدة تختل في تنظيم الاستثمار. ولقد الدكتور خلاف. مقدم طلب المناقشة. أن اتفاقية «الطبا» توفر حماية للدول الصغرى في مواجهة الدول المتقدمة وتحدد من سلطة هذه الدول من استخدام تسميتها المحلية كوسيلة للتصوف على الدول الصغرى وإشراك إلى أن استمر نتيجة التوجه للتصوير للطلب بالضرورة للتفاعل مع سوق واسعة ذات قوة شرائية كبيرة. فقد عني استخدام القوانين فيها وأن التفاعل مع سوق الدول الأعضاء في المنظمة التي تخلف أكثر من ٩٠ من التجارة العالمية من شأنه أن يضمن تطور أداء مشروعات الإنتاج في مصر ولتحقيق طاقات إنتاجية جديدة بعد السعي الوحيد لزيادة فرص التشغيل لقوة العمل. كما أشار إلى أن دخول الإنتاج المصري في حلبة المنافسة الدولية يؤدي بالضرورة إلى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية التي تمتلكها مصر ولتحسين أن تنويع لها مستقبلاً. وأن مصر حكومة وأجهزة إنتاجية قادرة على التحدى بتعميل أوضاعها الإنتاجية التي اتخذها الاتفاقيات المنظمة الجديدة التي تكون أنشطتها الاقتصادية في السوق المحلية والخارجية قادرة على المنافسة. وأكد طلب المناقشة ضرورة إعادة النظر في كثير من النظم والقوانين والسياسات الداخلية حتى تتواءم وتحقق جهود تعديل الأوضاع إلى فترة مقبولة وضرورة إعداد الدراسات عن مواقف السعي إلى إعادة والمنظمة الهامة لتأخذها ومضيها واستشور إذا على أساس سعة وسعة وفقاً لمعاد التخصيص المصري السعي للتعرف عن الزايم التسمية التي تلتصق بها مصر وعفا الإنتاج هذه الزايم وعفا تنظيمها. ولقد فتح مجلس الثوري لهذه القضية الأهمية مناقشة واسعة اعتاد أمها جديرة بالاهتمام والاهتمام للاستفادة من آراء كبار فيها من أراء وتوصيات وأفكار نحات حتى نذكر هذا المعركة ونشر جازين ومستخدمين ووالقون من غير أنتم. لأننا لن نعيش معزول عن العالم حيث أن الاتفاقية وافقت عليها ١١٧ دولة حتى الآن. وإيجابات اتفاقية «الطبا» والمنظمة أصدر أن تتحقق إلا مع بدل فجهدهم لتكون منجيين ومضرين لا مستوردين ومستهلكين.





الأهرام المسائي

المصدر :

٢٠ جويلية ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## أضواء على «حرب الكبار» «الجات» على الطريقة الأمريكية

على اعتبار أنها  
تتمتع على  
سياسات «الحماية  
التجارية» وتفضل  
الشركات الأوروبية  
على نظيرتها  
الأمريكية عند إرساء  
عقود المشاريع  
الحكومية، كما أنها  
مارست ضغوطاً  
عديدة على اليابان  
لتفتح أسواقها أمام  
الشركات الأمريكية  
لتصنيع الحجز  
التجاري الذي يصل  
إلى ٦٠ مليار دولار  
سنوياً لصالح اليابان

وكانت الولايات المتحدة في كل ذلك «تزعج» لأنها محاربت  
شريف يرغب في توفير «التجارة العالمية» والقرار مبدأ  
التنافس الحر بين الدول والشركات  
ولكن للذين دفعته إلى أسباب فشل قمة «كينيدي-  
هوسكراف»، ومن بعدها إتفاق على صفقة بائران مدنية  
بقيمة ٦,٢ مليار دولار للسعودية يملكان انتهاكاً واضحاً  
لبدا التجارة الحرة والتنافسية ويهدجان بلا شك تحت بند

«توجيه التجارة» التي كانت «والشطن» للقضاء عليه.  
وجوهر الخلاف بين الولايات المتحدة واليابان هو أن  
إدارة كينيدي ترفض في تحديد مأسمتها وأعداد برامتها  
معيّرة، يتم على أساسها معرفة مستوى التقدم في  
العلاقات التجارية بين البلدين

بمعنى أوضح تزعج الولايات المتحدة في وضع أهداف  
محددة يتم «الصلابة» على أساسها بعد فترة من الزمن،  
تأتي الولايات المتحدة لتسأل اليابان ما هو حجم المنتجات  
التي سيتم السماح لها بالدخول إلى الأسواق اليابانية خلال  
عام مثلاً، وكل الأمر يمكن التحكم فيه بهذه السهولة  
وقد دعت «مطويرو» على ذلك بالقول إن ذلك يسير على  
تجار «الجات» كما أنه ليس مستقيماً على الإطلاق، فمثلاً  
لنوافقت الحكومة اليابانية على دخول ٥٠٠ ألف سيارة  
أمريكية خلال عام فكيف تضمن ترويجها، وهل ستعرض  
على معارض السيارات بيعها، وهل ستعرض على المواطن  
العادي شراء سيارة أمريكية بينما هو يفضل اليابانية  
أو الألمانية»

أين الطاب الأمريكي في هذا الصدد ليست معقولة على  
الأطلاق، ولكن إدارة كينيدي وجدت أن عليها أن تمارس  
سياسة «حافة الهاوية» عسى أن تخضع «مطويرو» وتفتح  
ولكن العاصمة اليابانية جرت هذه المرة على قول «لا»  
لتناق الرصاصة الأولى في حرب تجارية بين البلدين

عاطف قنص

شهد الأسبوع الماضي اجتماعين حقيقين لبدا كاتج  
الكثيرون طوال العقود الماضية لترسيخه وكسب الاعتراف  
الدولي به، وهو مبدأ تحرير التجارة الدولية، وقد جاءت  
النتيجة للأسف، على غير مايرجى هؤلاء، لأنها بمساحة  
مثل ذراع ومصر، كبير من التزعم التي ليست له قيمة في  
العمليات الحسابية  
جوهر تحرير التجارة الدولية هو في الأساس الإبتعاد كل  
البعد عن أسلوب «التجارة للوجهة» أو تبخير آخر، توجيه  
التجارة، أي التسيير للحكومات على عمليات التبادل  
التجاري بين الدول والمنظمات العالمية، وبدلاً من ذلك ترك  
المساحة خالية تماماً أمام عنصر يدهي هو عنصر  
المناصفة

ويذكر الكثيرون أن المحاور سرت فيما بينا عندما تم  
إقرار إتفاق تحرير التجارة العالمية في نهاية العام الماضي  
وذلك على أساس أن قواعد اللعبة ليست في صالح الدول  
القائمة على الأخلاق فهي بذلك تتخلف بمعركة خاسرة مع  
العالم المسيطر تجارياً، وهذه الخلاف لها مايرجىها بالنسبة  
لها

ولكن على ما يبدو فإن «قول المناصفة» يخيف «عالم  
الكبار» ربما بالخوف الذي يخيف به هاننا، عالم المصادر،  
ولا فما هو المبرر المنطقي للأحداث التي كانت «والشطن»  
محوراً لها في الأسبوع الماضي.

جميعنا يذكر أن الولايات المتحدة انضمت للنسبة الأولى ولم  
تعد عندما شنت حرباً شرسة ضد المجموعة الأوروبية





التاريخ :

الخدمات الصحفية والمعلومات

# التعاون العربي في مواجهة «الجات» والتكتلات

□ القاهرة - عفاف فهد:

مما لا شك فيه أن الخدمات التي يولجها عالمنا العربي في ظل النظام العالمي الجديد ليست بالخدمات التي كانت في الستينات والسبعينات من القرن الماضي بل هي خدمات ذات طابع عالمي، حيث أصبحت الخدمات التي تقدمها الدول العربية جزءاً من الخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة، وذلك في مجالات عديدة، منها: الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، والخدمات الثقافية، والخدمات الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الإنسانية، وغيرها من الخدمات التي أصبحت جزءاً من الخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة.

ولذلك فإن الدول العربية التي كانت تقدم الخدمات في إطار التعاون العربي، أصبحت الآن تقدم الخدمات في إطار التعاون العالمي، وذلك في مجالات عديدة، منها: الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، والخدمات الثقافية، والخدمات الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الإنسانية، وغيرها من الخدمات التي أصبحت جزءاً من الخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة.

وهو الاستدراك الأول. ويرى محمد الهادي، رجل الأعمال ورئيس السابق لفرع شركات السياحة المصرية، أن العالم بأكمله يتجه حالياً نحو وحدة ومزاورة، وهذا ما ينعكس لنا - عبر وسائل الإعلام - في الجاهات، وفي دقة الإحصاء، والأكثر بأمراً من الحقيقة. يقدم السياحة باعتبارها مستقرة، إن الخدمات التي تقدمها الدول العربية، ومنها السياحة، أصبحت الآن جزءاً من الخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة، وذلك في مجالات عديدة، منها: الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، والخدمات الثقافية، والخدمات الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الإنسانية، وغيرها من الخدمات التي أصبحت جزءاً من الخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة.

وتتسائل: لماذا لا نستطيع أن نقدم خدماتنا السياحية في إطار التعاون العربي؟ والجواب: لأن الدول العربية لا تستطيع أن تقدم خدماتها السياحية في إطار التعاون العربي، وذلك في مجالات عديدة، منها: الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، والخدمات الثقافية، والخدمات الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الإنسانية، وغيرها من الخدمات التي أصبحت جزءاً من الخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة.

ولذلك فإن الدول العربية التي كانت تقدم الخدمات في إطار التعاون العربي، أصبحت الآن تقدم الخدمات في إطار التعاون العالمي، وذلك في مجالات عديدة، منها: الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، والخدمات الثقافية، والخدمات الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الإنسانية، وغيرها من الخدمات التي أصبحت جزءاً من الخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة.

وهو الاستدراك الثاني. ويرى محمد الهادي، رجل الأعمال ورئيس السابق لفرع شركات السياحة المصرية، أن العالم بأكمله يتجه حالياً نحو وحدة ومزاورة، وهذا ما ينعكس لنا - عبر وسائل الإعلام - في الجاهات، وفي دقة الإحصاء، والأكثر بأمراً من الحقيقة. يقدم السياحة باعتبارها مستقرة، إن الخدمات التي تقدمها الدول العربية، ومنها السياحة، أصبحت الآن جزءاً من الخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة، وذلك في مجالات عديدة، منها: الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، والخدمات الثقافية، والخدمات الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الإنسانية، وغيرها من الخدمات التي أصبحت جزءاً من الخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة.

أخيراً، ولطرح دوافع لاهية، يجب النظر وليس لمجرد التقلبات الاقتصادية، ولعل الأعمال العربية لا تملك أن تكون جزءاً من الأعمال العالمية، وذلك في مجالات عديدة، منها: الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، والخدمات الثقافية، والخدمات الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الإنسانية، وغيرها من الخدمات التي أصبحت جزءاً من الخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة.

ولذلك فإن الدول العربية التي كانت تقدم الخدمات في إطار التعاون العربي، أصبحت الآن تقدم الخدمات في إطار التعاون العالمي، وذلك في مجالات عديدة، منها: الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، والخدمات الثقافية، والخدمات الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الإنسانية، وغيرها من الخدمات التي أصبحت جزءاً من الخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة.

وهو الاستدراك الثالث. ويرى محمد الهادي، رجل الأعمال ورئيس السابق لفرع شركات السياحة المصرية، أن العالم بأكمله يتجه حالياً نحو وحدة ومزاورة، وهذا ما ينعكس لنا - عبر وسائل الإعلام - في الجاهات، وفي دقة الإحصاء، والأكثر بأمراً من الحقيقة. يقدم السياحة باعتبارها مستقرة، إن الخدمات التي تقدمها الدول العربية، ومنها السياحة، أصبحت الآن جزءاً من الخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة، وذلك في مجالات عديدة، منها: الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، والخدمات الثقافية، والخدمات الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الإنسانية، وغيرها من الخدمات التي أصبحت جزءاً من الخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة.







## الأمم المتحدة

المصدر :

٢١ فبراير ١٩٦٤

التاريخ :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات هي اختصار لما يسمى بالاتفاقية العامة للتجاريات والتجارة Agreement an Tariffs and Trade وقد تأسست عام ١٩٤٧ في جنيف خارج إطار الأمم المتحدة وقام بالتوقيع عليها في البداية ٢٣ دولة انضم إليها فيما بعد العديد من البلدان ومن بينها مصر وحتى وصل عدد أعضائها حالياً لحوازي ١١٧ عضواً كما بلغ على ذلك مفاوضات جولة أوروجواي التي انعقدت بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٣ والتي تبورت عن تضييق هوة الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية المشتركة حول الدعم الذي تقدمه الأخيرة لإنتاج أعضائها الزراعي ولصناعاتها الزراعية وبما أوجد حللاً حاداً كمنجية لإغلاق الحدود في وجه الصادرات الأمريكية

وقد ركزت الجات منذ انشائها على التخفيف المتواصل من الضرائب الجمركية من الدول الأعضاء من خلال دورات المفاوضات التي تجاوزت التسع دورات حتى الآن

## اتفاقية الجات والدور المصري المطلوب

### محمد فتحي البديوي

والى تطور آخر لاتفاقية الجات ثم إدخال تجارة الخدمات عام ١٩٩٢ كاتفاق تكميل وتم إخضاعه لجنة المواصفات القياسية العالمية المسماة بالايزو وحيث يتم بمقتضاه تحرير خدمات البنوك والتأمين والشحن والنقل بفروعه ( برى - بحرى - جوى ) ومن هنا فإن دخول الدول النامية الأعضاء في الاتفاقية الجات بالشرايطات الإيزو سيعد بمثابة تحدٍ غير مسبوق من جانب هذه الدول أوامه تنظيمها النقابية والمصرية والمالية لما يسمى بالمخاضة الدولية من ناحية تطوير استخدام التكنولوجيا وأرتفاع مستوى التدريب للنهوض بمستويات الأداء في

وبرغم كل هذه الجهود التي تبذل في سبيل تحرير التجارة الدولية من خلال اتفاقية الجات فإنه يلاحظ أنها لم تحقق الأهداف المنشودة منها في مجال تخفيف الحماية التجارية المفروضة لصالح الزراعة في مختلف الدول الأعضاء كما أنها لم تحقق الأمال المطلوبة عليها من الدول النامية في مساعدتها نحو الأسراع في خطوات تنمية اقتصادها والقضاء على ملبهد إجراءات نمو تجارتها الخارجية كما وكيفا

ومن هذا المنطلق فقد عبرت الدول النامية عن نفاذ صبرها تجاه هذه الاتفاقية المجففة التي عبرت الدول الصناعية الكبرى على حساب دول العالم الثالث . وجعلها تدور لعقد مؤتمر داخل إطار الأمم المتحدة لبحث أسلوب مساعدة هذه الدول من ناحية معالجة أوجه القصور في تجارتها الدولية من ناحية مستوى تحصيلاتها من الصادرات مع وضع الضوابط التي تكفل المعاملة بالمثل مع باقي الأعضاء . وحيث أصبح على تسمية هذا المؤتمر ( بالانكس ) اختصاراً للكلمات omired nation conference on trade and development وقد انعقدت أول جلسة للمؤتمر في جنيف عام ١٩٦٤ تلتها اجتماعات أخرى في نيودلهي عام ١٩٦٨ ثم في سنتيلاجو عام ١٩٧٢ فنديويي عام ١٩٧٦





## المصير الاقتصادي

المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لذلك فإن قضية التصدير لابد وأن تتصدر قائمة الأولويات لتحقيق النتائج التالية :

أولاً - وضع مصر على خريطة للتجارة الدولية ، بتحقيق التفوق الكمي والنوعي في الإنتاج والتخطيط والتسويق

ثانياً : العمل على تضيق الفجوة بين الواردات والصادرات لصالح ميزان المدفوعات وفقاً لخطة إنتاجية متطورة

المدير العام مجموعة استثمارات الشرق الأوسط

تناسب وميلانها في الدول الاكثر تقدما

ثالثاً - تحقيق الاحتفاء الذاتي في الغذاء خلال عشر سنوات قادمة هي فترة سريان الاتفاقية وفقاً لما تم الاتفاق عليه في اوجواي ٩٣ ومن هذا المنطلق والسلا مع قضية التصدير فنحن سألوم بمنقشة الموضوعات التالية :

### ١ - المناخ العام

مما لا شك فيه ان المناخ العام لا يشجع على انتاج متميز للتصدير وذلك للأسباب التالية

#### ١ - ضعف الاستثمارات

ب - تواضع الاستثمارات الفنية للصناعة التصديرية

ج - ضعف مستوى التدريب والإعداد  
د - غياب اهتمام الدولة في صورة فواتير ولوائح مشجعة ودعم مادي وتشويحي من خلال المحطات التجارية بسطرتها في الخارج

#### ٢ - انشاء الصناعة التصديرية :

والهدف منها تشجيع رؤوس الاموال الوطنية

البقية ص ٥٧

وبالتطبيق على مصر وإلى ظل سياسة التحرير الاقتصادي التي بدأت بتحرير أسعار الصرف ثم العلكة بالتفاق مسبق مع صندوق النقد الدولي كان من نتيجة إعفاء مصر بضعية ٥٠٪ من ديونها الخارجية ، واستمراراً لسياسة الإصلاح الاقتصادي فإن هناك المزيد من الإجراءات التي تستهدف تفعيل التشريعات في مجالات الضرائب ( الضريبة الموحدة - الضريبة الجمركية - الضريبة على المبيعات ) والإسكان والنقد ... الخ وكلها إجراءات مكملة لقضية كبرى هي قضية الإنتاج ، فمن المعروف أننا نستورد بما يزيد على ١١ مليار دولار سنوياً في حين أننا تصدر بما يقرب من ٤ مليارات فقط ويمثل الفرق ومقداره ٧ مليار دولار تزييف غير قليل للاستيراد خاصة مع تدني عائدات السياحة التي كان متوسطها ٤ مليار دولار في المتوسط خلال السنوات الثلاث القليلة ، ومع تنفيذ برنامج طموح لإنشاء القرى السياحية سنوياً في سيناء والبحر الأحمر والساحل الشمالي الغربي بالإضافة لزيادة الطاقة الفندقية بالقاهرة وصعيد مصر مع الاهتمام بما يسمى بالسياحة الترفيهية والعلاجية والدينية ممثلة في الآثار الإسلامية والفطحية خاصة بعد تنفيذ برامج الترميم التي تتم على المساجد والكاتدرائيات والتحصينات التاريخية بالتعاون مع خبراء من اليونسكو وبعض الدول الصديقة في أوروبا والبلقان





المصدر : **المهرام الاقتصادي**

المصدر :

التاريخ :

٢١ ذو الحجة ١٤١٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإيجية بإنشاء المرح لها بالمناطق الحرة لتمويل  
صناعات للتصدير

## بقية اتفاقية الجات

ومن هنا قد لا يكون للمجلس الاعلى للتصدير أية اختصاصات تنفيذية وإنما سيكون دوره محصوراً في وضع الخطة العليا للتصدير من ناحية أنواع الصادرات وحجمها وقيمتها مع تدابير لمعالجة هذا النشاط من جانب عن طريق مكتب مرتبط برئاسة الجمهورية . وليكون للقرار أهمية قصوى في الإصدار والتنفيذ بالإضافة للتابعة

والخارجية على إقامة الصناعات التصديرية داخل مناطق حرة بدون ضرائب مع الحق في تصدير كامل الإنتاج أو منظمة وحرية تحويل ٥٠٪ من الأرباح للخارج مع التزام باستثمار الـ ٥٠٪ الباقية في التوسعات وإنشاء أنشطة جديدة . وقد كان إحياء الأدبية بالموسم دوراً في خطة المنطقة حرة ، وكذا ميناء دمياط ويمكن أن تكون سيناء على طول البحر الأحمر أمام المملكة العربية السعودية منطقة صناعية حرة خاصة بعد تنفيذ مشروع نقل مياه النيل إليها

وعلى الجانب الآخر فإن تخفيض الضرائب الجمركية على الواردات لتصبح ٧٠٪ كحد أعلى معناه التدرج بخفض لتصبح الضريبة على بعض الأصناف ٥٪ في حدها الأدنى وبما يعني دخول بضائع مستوردة تنافس تلك المنتجة محلياً سعراً وجودة ومن هنا سواجب المنتج المصري منافسة حادة مع الأصناف المستوردة قد تكون غير متكافئة في كثير من الأحيان بسبب بدائية الآلات وتواضع مهارة الأيدي العاملة بجانب ضعف الاستثمار بشكل عام . وفي هذه الحالة فإن المنتج المصري سيكون مضطراً لتحسين موفقه للاستثمار أو الانسحاب جزئياً أو كلياً لنشاط آخر . وهكذا

ولكن من الأهمية بمكان أن يعهد لهذا المشروع الضخم لهيئة علياً تتبع رئاسة الحكومة مباشرة تتولى أعداد المناطق الحرة من ناحية التخطيط وإدخال الخدمات مقابل رسوم يتلقى عليها مع المستثمرين دون ادخالهم في ملكات الرنتين التي يلقونها في دهايز هيئة الاستثمار حالياً وشهد نجاح تجربة منطقة جبل علي بدولة الإمارات العربية على جدوى هذا المشروع باعتباره مشروعاً قومياً على جانب كبير من الأهمية

أذن لاتفاقية الجات وبرغم أنها وضعت لصالح الدول الصناعية من أجل تصريف منتجاتها داخل العالم الثالث عن طريق إزالة الحواجز الملقمة أمام صادراتها .. إلا أنها .. على الجانب الآخر تضع الدول النامية أمام خيارين وكلاهما صعب إما البقاء وإما الغناء

الطريق مازال غير مهده وعلينا أن نذكر أننا مازلنا في أوله ولابد لنا من الاعتراف بحقيقة أن من لا يملك قوته لا يملك قراراً . وهذا ماقلقه السيد الرئيس والأغرب أننا مازلنا حتى الآن لم نحرك سلكاً تجاهه

٣ - دور الجواز المصري .

ما لا شك فيه أن إنشاء بنك ولحد مخصص في تنمية الصادرات لا يكفي لدعم استراتيجية للتصدير وإنما المطلوب قيام البنوك الكبرى بإنشاء المرح لها بالمناطق الحرة لتمويل الصادرات بجانب إنشاء شركات لتسهيل عملية الصادرات تؤسس بمشاركة المواطنين . كما يسمح أيضاً لبعض البنوك





المصدر : 

٢١ ج ١٩٩٤

التاريخ :

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## حرية التجارة مجرد مبدأ

تشدد في هذه الأونة الضغوط الرامية إلى إعتماد مبدأ حرية التجارة في التبادل الدولي. وقد تكثف هذا الأمر مع التوصل إلى إتفاق الجات الأخير في ديسمبر الماضي. ومع هذا فهناك من جهة أخرى العديد من الدلائل على أن حرية التجارة كمبدأ يتعرض للعديد من الانتهاكات بحيث ينقل في النهاية مبدأ ككل الليابىء في حلبة السياسة الدولية. يجد تفسيره للعمل في ممارسات وسياسات الدول الكبرى بالأساس. فهناك الخلاف المتصاعد بين اليابان من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى يدعو إلى انغلاق السوق اليابانية. وتطالب الولايات المتحدة بتحقيق أرقام مستهدفة محددة للصادرات الأمريكية لليابان للعمل على خفض العجز التجاري الأمريكي معها. وتجاوب الدولة الأخيرة. ومعها الحق في ذلك. بأن تحقيق أرقام مستهدفة هو في حد ذاته انتهاك لمبدأ حرية التجارة. إذ تفرض هذه الحرية أول ما تفرض أن الصادرات والواردات في أي دولة من العالم ينبغي أن تخضع أولاً وأخيراً للتفاوض في السعر والجودة بين السلع الداخلة في مجال التجارة ولذا يصعب تحقيق أهداف محددة مسبقاً قبل إتمام عملية التجارة ذاتها. ولذلك فإن اليابان ترد على التهديدات الأمريكية برفض عقوبات عليها إذا لم تفتح أسواقها أمام السلع الأمريكية بقولها أنها مستلجا لإحكام إتفاقية الجات إذا ما نفلت الولايات المتحدة لتهديداتها هذه بالفعل. ومع هذا ولأن السوق الأمريكية هي السوق الأساسية للصادرات اليابانية فإن حكومة طوكيو تميل إلى إتخاذ بعض الإجراءات لتخفيف حدة الضغوط الأمريكية وكل هذا يعني أن مبدأ حرية التجارة هو مجرد مبدأ أسطوري عام لا يجد تفسيره الواقعي سوى في الممارسات الفعلية وخاصة للقوى المتحكمة في حلبة التجارة الدولية.





# الجات وغذاء المصريين

●● حتى الآن وافق على اتفاقية "الجات" ١١٧ دولة وبقي دول العالم في الطريق حيث تؤكد الدراسات انه لا مفر امام دول العالم من الانضمام اليها . تشمل هذه الاتفاقية كل نواحي الاقتصاد الدولي من زراعة وصناعة وتجارة وقد بلغ حجم التجارة للدول الموقعة عليها ٩٠٪ من حجم التجارة العالمي ، و "الجات" هي اختصار لاسم "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" .

هدف "الجات" هو تحرير التجارة الدولية للسلع من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية مثل القيود الكمية والموسمية التي تعوق حركة التجارة الدولية . بهدف تشجيع التجارة بين مختلف الدول الاعضاء في الاتفاقية الشيء المؤكد ان لهذه الاتفاقية آثارا سلبية واخرى ايجابية على العديد من الدول النامية ومنها مصر . حيث من المنتظر ان ترتفع اسعار العديد من السلع التي تستوردها الدول النامية مما يؤثر على اقتصادها الوطني ومصر بلا شك احد هذه البلاد .

ولذلك كان لابد من معرفة قصة "الجات" كيف بدأت والى اين انتهت ؟ وماهو تأثيرها على مصر وغذاء المصريين ؟

ولنبدا القصة من اولها ●●

تحقيق : سعيد توفيق



إلى البداية . قال لى الدكتور سعد نصار مستشار وزارة الزراعة والمصرف على قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة ان اتفاقية "الجات" باختمات بدأت في عام "١٩٩٧" في جنيف وانضمت اليها مصر في عام ١٩٧٠ بعد مفاوضات استمرت ٨ سنوات وفي جولة اورجواي التي عكفت في سبتمبر عام ١٩٨٦ بدأ التفاوض على انشاء اتفاقية جديدة لمنظمة جديدة اسمها "منظمة التجارة العالمية" وقد تم الاتفاق مبدئيا عليها في ١٥ ديسمبر عام ١٩٩٣ واستصبح الاتفاقية الجديدة سارية المفعول اعتبارا من ١٩٩٥/١٢/١ بعد عقد المؤتمر الوزاري للاتفاقية في المغرب في شهر ابريل القادم وبعد ان تصق حكومات وبرلمانات الدول عليها .

ويضيف : ان الدكتور يوسف والي كلف قطاع الشؤون الاقتصادية بالوزارة والبيتك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعي بإجراء دراسة تحليلية تفصيلية عن اثر الاتفاقية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية على انتاج وصادرات وواردات مصر من المنتجات الزراعية وامكان تعظيم الاستفادة من المزايا التي تتضمنها هذه الاتفاقية وتخفيف مآلده يترتب عليها من اعباء وقد تم تشكيل "لجنة قومية دائمة" لهذا الغرض منذ عام ١٩٨٨ . وهذه اللجنة القومية الدائمة بها لجان فرعية تختص كل لجنة بنشاط محدد مثل الزراعة ، التجارة ، الصناعة ، وغيرها .

ناقشت اللجنة الالار المتوقعة لهذه الاتفاقية والتي تدور حول النقاط الآتية :  
١ - ان تخفيض دعم الانتاج الزراعي

ودعم التصدير في الدول المتقدمة المصدرة للغذاء للدول النامية قد يؤدي الى زيادة اسعار التصدير وهذا قد يخلف من اثر سياسات الاغراق ويشجع الانتاج الزراعي المحلي في الدول النامية ، ولكن في الوقت نفسه قد تؤدي زيادة اسعار التصدير الى زيادة تكلفة استيراد الغذاء بالنسبة للدول النامية المستوردة للغذاء والغيرة ومن اجل ذلك فقد نصت الاتفاقية بانه على الدول المتقدمة ان تستمر في تقديم المعونات والمنح الغذائية والمبيعات بشروط ميسرة للدول النامية والفقيرة لفترة ٦ سنوات .

٢ - انه رغم الغاء الحظر على التصدير والاستيراد فإن بعض الدول يمكن ان تلجأ الى حماية انتاجها المحلي عن طريق التشديد في مراقبة الجودة والمواصفات القياسية والحجر الزراعي .

٣ - انه لابد من التفاوض مع السوق الاوروبية المشتركة بشأن بعض القيدو الخاصة بحمص ومواسم تصدير بعض المنتجات الزراعية المصرية الى السوق والغاء تلك القيدو في اطار الاتفاقات بين مصر والسوق او عرض ذلك ضمن الاتفاقية الجديدة .

٦٥٠٠ مجلسين ودكتوراه

في لقاء مع د . احمد جويلى محافظ الاسماعيلية ورئيس الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي قال الرجل : لاشك ان مصر قطعت شوطا كبيرا في مسيرة الإصلاح الاقتصادي الامر الذي يمكن ان يخلف كثيرا من اعياء تطبيق اتفاقية "الجات" غير اننا نواجه مع اتفاقية الجات



متغيرات عديدة لابد من دراسة اثرها ايجابية والسلبية على الزراعة المصرية في الحاضر والمستقبل خصوصا ان الحل الامثل هو زيادة القدرة الذاتية للزراعة المصرية على استيفاء احتياجات السوق المحلي من الغذاء والملابس الاسواق الخارجية ، ومصر تلك من الخيرات في شتى مجالات العمل الزراعي الكثير . حيث يوجد في مصر ٦٥٠٠ حاصل على الماجستير والدكتوراه في شتى مجالات العمل الزراعي وانتاجه والتصدياته وهذه الامكنات البشرية العلمية قادرة على مواجهة هذا التحدي .

وعن اتفاقية "الجات" يقول د . محمد كامل ريحان مدير وحدة الدراسات الاقتصادية - بقسم الاقتصاد الزراعي بجامعة عين شمس .

ان التجارة في السلع الزراعية لم تحظ بالمعاملة نفسها التي حظيت بها باقي قطاعات التجارة في "الجات" ومن ناحية اخرى - ادت السياسة الزراعية للسوق الاوروبية المشتركة الى ان تتحول السوق من كتلة مستوردة للسلع الزراعية إلى كتلة حلفت الاكتفاء الذاتي في العديد من هذه السلع بل وتحولت إلى مجموعة مصدرة للغذاء .

وقد شهدت الثمانينات التسابق بين كبار الدول وخاصة الولايات المتحدة والسوق الاوروبية في منح مختلف اشكال الدعم

لانتاجها الزراعي ونشا عن ذلك عدد من المنازعات تحولت الى حروب تجارية . وكان من المفروض ان تنتهي جولة اورجواي في ديسمبر ١٩٩٠ الا ان الصراع بين الولايات المتحدة والسوق الاوروبية المشتركة بخصوص مفوضات الزراعة والخلاف حول الدعم ادت الى فشل مفوضات بروكسل وكان الاهتمام الاول لمصر في مثل هذه المفاوضات الى جانب الحصول على تعويضات احتمال رفع الاسعار للسلع الغذائية المستوردة هو فتح الاسواق امام الصادرات الزراعية المصرية الحالية والمستقبلية لهذا فقد طالبت مصر ايضا بان تزال القيود على الصادرات الزراعية الى اسواق الدول المتقدمة وخاصة السلع "المدارية" وهي تمثل ٢٥٪ من الصادرات الزراعية مثل التيلات الطبية والارز وبعض انواع الفاكهة .

كما طالبت مصر ايضا برفع الدعم عن السلع الشبيهة بالصادرات المصرية من اهمها القطن فمن المعروف ان الولايات المتحدة الامريكية تعطي دعما لانتاج القطن يؤدي لخفض اسعاره عالميا ولو ازيل هذا الدعم لارتفعت اسعاره .

فوائد لمصر  
ويضيف د . محمد كامل ريحان ان مصر سوف تستفيد صدراتها من السلع الزراعية



السؤال المطروح . ما هي الإيجابيات التي يمكن الاستفادة منها وتدعيمها في ظل هذه الانتكاسة وفي الوقت نفسه ما هي السلبيات أو أوجه الضرر التي يعاني منها الاقتصاد المصري ومن ثم العمل على تقليل الآثار السلبية المترتبة . على اشتراك مصر في الانتكاسة حتى يمكن أن تكون المحصلة إيجابية لصالح الاقتصاد المصري والزراعة المصرية .

فلتورة "الجات"

الدكتورة فاطمة الزهراء انور الزلاقي . باحثة بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي . تقول : ان الامر الذي لاشك فيه ان الغاء جميع اساليب الدعم والحماية للسلع الزراعية في دول المجموعة الأوروبية سوف يؤدي الى ارتفاع اسعار هذه السلع وخاصة القمح ومنتجات الالبان واللحوم والدواجن والزيوت وارتفاع فلتورة الواردات من هذه السلع . ولهذا اثره السلبي مع الدول النامية المستوردة للغذاء واحمها مصر . وقد قدرت التكلفة التي سوف تتحملها مصر نتيجة لارتفاع اسعار الواردات السلعية الغذائية من المجموعة الأوروبية وحدها بنحو ٣٠٠ مليون دولار الامر الذي يظهر ان فلتورة الواردات الزراعية سترتفع لما يتجاوز ضعف هذا الرقم حيث تشير البيانات عن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول المجموعة الأوروبية الى بلوغها نحو ٦,٤ مليار وحدة نقد اوروبية (وحدة النقد الأوروبية ١,٤ دولار) عام ١٩٩١ فلذلك واردات لمصر من دول المجموعة والثلث صادرات مصرية الى تلك الدول . وتبلغ نسبة الصادرات الزراعية من جملة الصادرات المصرية الى دول المجموعة الأوروبية حوالي ٤ - ٥% . ونلك خلال الفترة ٧٦ - ١٩٩١ . في حين تراوحت الصادرات المصرية البترولية للمجموعة الأوروبية بين

(الفلان . الارز . الخضراوات . الفاكهة . المنتجات الطبية والعطرية . والزيوت العطرية . من التخليضات الجبركية الجديدة . واذا كانت اسعار المواد الغذائية التي تستوردها مصر من المحتمل ان تتعرض لارتفاع وخاصة للقمح والدقيق وتجارة الالبان واللحوم والدواجن فلان الاتفاق يعرف بهذه الآثار السلبية على الدول النامية المستوردة لهذه المواد ومنها مصر وذلك تم الاتفاق على حصول تلك الدول على كميات كافية من المساعدات الغذائية (قروض او منح او مبيعات بشروط ميسرة) طوال فترة تنفيذ الاتفاق - ٦ سنوات - وتشهيل - حصول تلك الدول على التسهيلات التي تمنحها مؤسسات التمويل الدولية . في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي - وهي حالة مصر على وجه التحديد - بهدف زيادة الانتاجية الزراعية والبنية الأساسية لقطاع الزراعة

ويضيف د . محمد كامل ريحان قائلا : يعتقد البعض ان الخروج من الازمة الاقتصادية الراهنة يرتبط ارتباطا وثيقا بتحرير التجارة الدولية او ميسميه البعض بفلتورة التجارة تشبها بمثلثها الصناعية او الزراعية وسواء كان ذلك

صححا او محالفا بالعديد من الثوابت او المتغيرات المؤثرة في النظام العالمي بصفة عامة والدول المتقدمة منه بصفة خاصة فانه يبقي من الاهمية بمكان دراسة تأثير "الجات" على الدول النامية بصفة خاصة وعلى مصر بصفة اخص . لان العجز التجاري المصري كبير للغاية ويصل الى حوالي ٨ مليارات دولار سنويا . ويتركز بصفة اساسية في الزيادة الضخمة لحجم الاستيراد المصري من السلع الزراعية والغذائية على وجه الخصوص الامر الذي يعني خطورة واهمية اتفاقية "الجات" على الاقتصاد المصري بصفة عامة وعلى قطاع الزراعة بصفة خاصة .

ويضيف ان محاولة الحديث عن جدوى الاشتراك او الانضمام لهذه الاتفاقية فيه الكثير من مضحية الوقت وبذلك يصح





## • صادراتنا الزراعية لتزيد

على ٢٥ من إجمالي الصادرات المصرية

• واردات مصر من الغذاء زادت من ٤٩٩ مليون

دولار عام ٨٠ إلى ٩٢٢ مليون عام ٩٠

وتضيف الدكتورة هاشم الزهراء ان تحرير التجارة الدولية سيؤدي الى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي للدول المتقدمة وزيادة الطلب على صادرات الدول النامية وخاصة المنسوجات والملابس . ومن مصلحة مصر العمل على فتح اسواق جديدة امام الصادرات الزراعية من القطن والمنسوجات والملابس والخضر والفواكه . حيث ان الميزان التجاري بينها وبين الدول الاوروبية والاسيوية والافريقية سلب ويكون موجبا فقط مع الدول العربية والتي يجب زيادة حجم التبادل السلمي معها وخاصة السلع الزراعية وقد اكدت الدراسات انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي من معظم المجموعات السلعية الغذائية فيما عدا مجموعة الحرنكس واهمها البطاطس ومجموعة الفاكهة والاسماك حيث يفوق الانتاج المحلي من هذه المجموعات المتاح للاستهلاك . كما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب ٥٢٪ والسكر ٣١٪ والزيت ٢٧٪ كذلك يجب

٦٤ - ٨٤ بحصيلة تراوحت بين ١٠٥ الى ٣٠٧ مليار وحدة نقد اوروبية وبلغت نسبة قيمة صادرات منتجات النسيج ( غزول ونسيج والمشة ) حوالي ١٣.٩٪ وقد زادت قيمة اجمالي الواردات المصرية من نحو ٤.٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٩.٢ مليار عام ١٩٩٠ بنسبة قدرها ٨٩.٣٪ وبمعدل زيادة سنوي ٨.٩٪ في حين تقلصت قيمة اجمالي الصادرات المصرية من نحو ٣ مليارات دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٢.٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٦.٧٪ عن عام ١٩٨٠ وبمعدل تقلص سنوي حوالي ٢.٧٪ وقد أصبحت قيمة اجمالي الواردات عام ١٩٩٠ تزيد على أربعة اضعاف قيمة اجمالي الصادرات وقد زاد مقدار العجز في الميزان التجاري من نحو ١.٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٧ مليارات دولار عام ١٩٩٠ . كما زادت قيمة الواردات الزراعية من ٢.٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٣.٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ بنسبة قدرها ٣٩٪ في حين انخفضت قيمة الصادرات الزراعية من نحو ٦٧٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٤٨١ مليون دولار عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٩٪ وتمثل الواردات الغذائية ٨٠٪ من اجمالي قيمة الواردات الزراعية ومن المعلوم ان جميع الصادرات والواردات المصرية من السلع الزراعية او الغذائية تتم باستثناءات لاتتعدى ١٠٪ مع دول اعضاء في هذه الاتفاقية .



العبء سيصل الى نحو ١٧٦ مليون دولار . وكما هو معلوم ان مصر تستورد لحوما وبقاوي وزيوت وسلع زراعية ومستلزمات انتاج زراعي وقد تم تقدير خسارة مصر من الغاء الدعم عن هذه السلع بحوالي ٣٠٠ مليون دولار وانفقية " الجات " تعترف بهذه الآثار السلبية مع الدول النامية ومنها مصر واتاح لها فرصة الحصول على مستويات كافية من المساعدات الغذائية طوال فترة تنفيذ الاتفاق وهي ٦ سنوات . والتوقعات طبقا لهذه الدراسة تقول ان اسعار الواردات الغذائية والزراعية بمصر سترتفع ، وهذا سيحدث بصفة تدريجية على مدى الـ ٦ سنوات القادمة ومن المتوقع حدوث تغييرات في اعادة توزيع الموارد الاقتصادية الزراعية بما يتلاءم مع الوضع الجديد وقد يحدث ايضا تغيير في الانماط الاستهلاكية ولن تستفيد مصر من الاتفاقية لذا فالتصنيع على وضعها الحالي دون تطوير .

#### توجهات مهمة

ويوصى د. نبيل حيشي بالاتي :  
● تعد فترة الـ ١٠ سنوات للدراسة النامية فترة زمنية كافية لاعادة حساباتها

تشجيع التبادل التجاري بين مصر والمجموعة الأوروبية بهدف تحقيق توازن افضل في شروط التبادل التجاري ، بينهما . كما ان الدول النامية لديها فرصة لزيادة وتنمية صادراتها من السلع غير التقليدية والتي يكون علائها مرتفعا مثل الفاكهة والخضرة المجمدة والمحفوظة والاسماك والنباتات الطبية والعطرية .

#### ايعاء جديدة

يقول د. نبيل حيشي وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعي :  
ان احتياجات مصر من القمح والدقيق سنويا تتراوح مابين ٦,٥ - ٦ مليون طن يتم تدبيرها محليا وبوليا . وان تأثير الغاء الدعم عن واردات مصر من القمح والدقيق الوارد من امريكا فقط هو مليون طن يقدر بحوالي ٥٨,٨ مليون دولار سنويا . اي بما يوازي ١٩٤ مليون جنيه مصري وجدير بالذكر ان آخر التقارير العالمية اوردت انه من المحتمل خفض حصة مصر من القمح والدقيق في اطار ( برنامج تشجيع الصادرات الامريكية ) الى نحو مليون طن فقط سنويا مما سيضيف اعباء جديدة واذا ما اخذ في الاعتبار الغاء للدعم عن باقي المصادر العالمية والمحلية للقمح فان





المصدر :

٢٥ شباط ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الهيكل العائلي في المجال (موجهة لمبيعات الإنتاج الزراعي مستمرة وواجبة حيث ان نجاح التجارة الخارجية الزراعية يجب ان يبدأ من الداخل أولاً من حيث تحديد نوعيات السلع المطلوبة في الخارج ومواصفاتها وكمياتها وتوقيتاتها الزمنية وتحسين هيكل وكفاءة المؤسسات التصديرية واتاحة الفرصة كاملة للقطاع الخاص للقيام بعمليات التصدير والاستيراد مع توفر الهيكل التمويلي اللازم .

● نتيجة توقعات ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة وتحصيل المستهلك جزءاً كبيراً من هذا الربح الذي كان دور الدولة ان تعمل على زيادة الوعي الصحي الغذائي لتغيير نمط الاستهلاك في خلال الفترة الانتقالية للانتقالية لتقليل الاعتماد على الفشويكات المستوردة ( القمح والذرة ) وكذلك السكر حيث مازال الفرد في مصر يحصل على اكثر من 100٪ من احتياجاته من الأسعار للحرارية وان كان يحصل عليها من مصادر غذائية غير متوازنة مثل الفشويكات والسكر والبروتينات النباتية . وقد يؤدي ايضا ارتفاع اسعار تلك السلع المستوردة بالإضافة الى نشر الوعي الغذائي الى خفض نسب الكميات المستهلكة منها كما وان ارتفاع الاسعار المحلية لها قد ينعكس على تحسين نوعيتها مثل ( الخبز ) وتقليل الفاقد منها . ومما لاشك فيه ان الرجوع بمعدلات الاستهلاك الفردي الى فترات مضية ستؤدي الى حدوث توازن انتاجي واستهلاكي في السوق المحلية .

سعيد توفيق

بالنسبة للقطاع الزراعي وعلاقته بالقطاعات الأخرى لمواجهة الاعباء المترتبة على زيادة اسعار الواردات الزراعية المصرية وذلك يجب تحديد الحاصلات والمنتجات الزراعية التي يكون لمصر فيها ميزة نسبية بالنسبة للسوق العالمي في ضوء الاسعار العالمية لها والاسعار العالمية لعناصر الإنتاج المستوردة .

● دراسة السوق العالمي والتوقعات في المدى القريب والبعيد بالنسبة للتجارة العالمية الزراعية بصفة مستمرة . استمرار مراقبة الدول للسوق الداخلي لضمان عدم وجود تشوهات قد تنشأ نتيجة بعض الممارسات الاحتكارية والتي تحدث بصفة تلقائية نتيجة تحرير التجارة الداخلية الزراعية .

● يمكن للدولة استخدام الحوافز الإيجابية والسلبية في الإنتاج الزراعي لتوجيه الانتاج وفقا لمتطلبات السوقين المحلي والعالمي .

● عند حساب ربحيات محصولي قصب السكر والارز يجب مراعاة نفقة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد المائية بالمقارنة بالمحاصيل الأخرى لأن حساب التكلفة وفقا لذلك قد يؤدي الى توجيه مختلف لاستغلال الموارد الأرضية وقد اتجهت الدولة في الوقت الحالي للتوسع في زراعة بنجر السكر على حساب قصب السكر وهو اتجاه سليم ويتفق مع المبادئ الاقتصادية .

● إلغاء التخفيضات الحكومية في الاسعار الزراعية مع وضع اسعار ضمان للحاصلات الزراعية الرئيسية مما يسهم في استقرار الدخول الزراعية ويحفز الإنتاج وينعكس لارز على المستهلك . كذلك فان اقامة صناعة تصدير واضحة الاهداف ومحددة المعالم ومتكاملة مع جميع





# الجات والطريق الى دورة أورو جواي (هـ) د. سعيد النجار

تشرف الجات على سبع دورات للمفاوضات التجارية قبل دورة أورو جواي. وقد استغرقت تلك الدورات ما يزيد على ثلاثين سنة من ١٩٤٧ الى ١٩٧٩ بهدف تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية وغير التعريفية التي كانت تعوق للتدفقات السلعية. وكانت عملية التحرير هذه من العوامل الهامة في الموجة الانتعاشية التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال تلك الفترة. غير أن الاقتصاد العالمي دخل مرحلة من الاضطرابات الشديدة منذ أولال عقد السبعينات. وكانت مظاهر تلك انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف للثلاثة سنة ١٩٧٣ والاخذ بنظام أسعار الصرف العائمة. والقرن ذلك يترافق شديد في أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات

غير أن الانهيار في مثل هذه القیود، يتعارض تعارضاً صريحاً مع التزامها في إطار الجات. فإن أغلب الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية مربوطة ولبجوز زبائنها بعمل انفرادي، والقيود غير التعريفية متقلبة ولاقلية الجات.

يضاف الى ذلك ان الانهيار في تقليد الدورات بعمل انفرادي قد يؤدى الى إجراءات تطبيقية معاكسة من الجانب الآخر ممايقفك الباب على مصراعيها أمام احتمالات الدخول في حرب تجارية ليست فقط مع اليابان وبلاذ شرق آسيا ولكن أيضاً مع بلاد المجموعة الأوربية. فإن المازفات التجارية كانت تقب من حين الى آخر بين هذه الاخير والولايات المتحدة الأمريكية. لهذه الاعتبارات لجأت الولايات المتحدة الى حماية صناعيتها من المنافسة الأجنبية بنوع جديد من القيود يسمى القيود أو الإجراءات الترميمية وهي على ثلاثة أنواع. النوع الأول هو التقليد الاختياري للصناعات وذلك بان تدخل الولايات المتحدة في اتفاق مع اليابان على أن تلتزم هذه الأخيرة بالآلتزام صنادقتها الى السوق الأمريكية على حجم محدود اوعدد محدود من الوحدات. وطبق هذه الطريقة بصفة خاصة على صناعات اليابان من السيارات والمعدات المنزلية والالكترونية. وسارت بعض بلاد السوق الأوروبية على نفس الطريقة كما طبقت على بعض صناعات بلاد الصلابة الأوروبية. النوع الثاني من القيود ايرميدية هو التوسع الاختياري الى الولايات وذلك بان تدخل الولايات

حدود الصناعات التقليدية ولكنه تجاوز ذلك الى صناعات التكنولوجيا الرفيعة بما فيها تلك الصناعات التي كانت تسيطر في وقت قريب، القلب النابض للاقتصاد الأمريكي مثل صناعة المسيرات والإلكترونيات والكهربائيات بأنواعها. بل إن اليابان بدت وتكثف انشطرتها في فروع جديدة تماماً مثل صناعة الإنسان. التي وتطبيقاتها الصناعية والأجهزة المختلفة. ولم يكن الأمر أحسن حالاً في علاقة أمريكا ببلاد الصلابة الاسيوية أوامسمى النصور الأربعة وهي كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايوان وسنغافورة.

هنا أيضاً وجدت الولايات المتحدة نفسها عاجزة أمام انتشاح السوق الأمريكية في عدد من الصناعات التقليدية وبعض الصناعات الجديدة. ويصدق ذلك على بلاد المجموعة الأوربية من حيث تراجع قدرتها التنافسية في مواجهة لك القادم من اليابان والتورم الأربعة.

كانت هذه هي البيئة التي نبثت فيها الحماية الجديدة في بعض قبلاذ الصناعات ضد صادرات اليابان وبلاذ شرق آسيا وبعض البلاد النامية الأخرى. وقد وصفت هذه الموجة الصناعاتية مناهضةجديدة نظراً للآلتزام الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الصناعية الكبرى الى اجراءات لم تكن معروفة من قبل لتقييد وارداتها من السلع الصناعية. فإن الطريق المألوف لتقييد الدورات هو فرض رسوم جمركية أوزيادة الرسوم للموجودات أوإخضاع تلك السلع لقيود كمية وغيرها من القيود غير التعريفية.

الرجسسية وخصوصاً الدولار ولين اليان والمارك الألماني. ولتنتشر موجة الكساد الشخصي في معظم البلاد الصناعية والنامية وتلجرت مشكلة المديونية الخارجية سنة ١٩٨٢ مع ظهور اختلافات شديدة في موازين المدفوعات.

لم تكن هذه البيئة صالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية بل على العكس من ذلك. فإن موجة الكساد الشخصي وصاحبها من اختلافات أدت الى تكسة شديدة في نظام التجارى العالمي. وانعكس ذلك في إلتباس موجة من الحماية الجمركية في البلاد الصناعية وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية. وأصبحت تلك الموجة التي ظهرت واستفحلت خلال عقد الثمانينات معروفة في الأدبيات الاقتصادية بما يسمى الحماية الجديدة. وهي تسيطر في خط مضاد تماماً لحركة التحرير التي عرفها العالم خلال العقود الثلاثة السابقة على عقد الثمانينات.

وكان من أهم العوامل التي ساعدت على تأكل النظام التجاري العالمي وترابع حرية التجارة هو ما صار من تأثير على الأهلية الاقتصادية التسمية لليابان وبلاذ شرق آسيا في علاقتها مع البلاد الصناعية الأخرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شهد عقد السبعينات والثمانينات تعاظم الأهلية التسمية لليابان وترابع الولايات المتحدة الأمريكية وانعكس ذلك في نفوق للصناعة اليابانية في كل أسواق العالم بما في ذلك سوق الولايات المتحدة نفسها. ومما زاد الأمر تعقيداً إن التسلق الياباني لم يلق عند







شعرت البلاد المختلفة بضرورتها لم تكن ذات مفهوم واحد، فالمثورة المطلوبة في نظر الولايات المتحدة الأمريكية تختلف عما كان يدور في ذهن البلاد الصناعية وبعض البلاد الصناعية، فهي تثار الولايات المتحدة لم يعد تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية له نفس الأهمية التي كان يشغلها في الدورات التجارية السابقة، تلك أن الدورات السابقة نجحت في تخفيض الزراعة التجارية الجمركية إلى حد كبير، كما استطاعت بيرة طوكيو أن تتصدى لمشكلة القيود غير التعريفية، نعم مازالت هناك قيود تعريفية وغير تعريفية تحتاج إلى مزيد من التخفيض ولكن هذه المهمة في ذاتها لم تكن تدور في نظر الولايات المتحدة بدء جديدا وعندها أن القوات قد حان للتصدي لمشكلة التجارة الدولية في السلع الزراعية وهي المشقة التي لم تلح الدورات السابقة في علاجها مما أدى إلى شيوع كل أنواع القيود وتشويه نمط الاتصاف الدولي في السلع الزراعية.

ولم تلق الولايات المتحدة عند انخراط الزراعة لأول مرة في دورة المفاوضات التجارية بل إنها طالبت بالتصدي بعدد كبير من القضايا الأخرى الجديدة، فبدأت أشارت إلى تعاطف أهمية الخدمات في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي الهيكل الانتاجي لقد كبير من البلاد الصناعية. ومن تلك الخدمات البنوك وشركات التأمين والمقاولات والنقل والسباحة وبيوت الخبرة وقد أصبحت تلك الخدمات مصفرا هاما من مصادر الدخل لعدد كبير من البلاد، ومع ذلك فهي مازالت تخضع للقيود مستخدمة إما ما اربلت إحدى شركات الخدمات من ائولة نشاطها في بلد غير بلدها، وهذا يتطلب في نظرها إدخالها في دورة المفاوضات لتخفيض أو إزالة القيود التي تعترض تنفيذها بين البلاد المختلفة غير أن البلاد

للتجارة الدولية بطريقة في مثل مضاء القيود غير التعريفية وهذا يرفع عنهما صفة الصحة. ويصدق ذلك على التوسع في التمسك بالشرط الولائي، فهو في ظاهره استخدام لخصصة تسمح بها اتفاقية الحان ولكنه في جوهره تقييد غير مشروع للمنافسة.

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية نجحت إلى حد كبير في إخفاء المنافسة من اليابان وبلاد شرق اسيا عن طريق الإجراءات الرامية إلى إلهاء بات واضحا أن مثل تلك الإجراءات لا يمكن أن تزيد على أن تكون حلا مؤقتا لمشكلات التجارة الدولية. وبهما حاولت الولايات المتحدة وغيرها إضفاء صفة المشروعية على الحماية الجديدة فإن مخالفتها لروح اتفاقية الحان وخصوصها لم تعد خافية، فهي في جوهرها تناقض مبدأ حرية التجارة، ومبدأ عدم التمييز وتعارض مع الفلسفة التي رافقت الولايات المتحدة أواخرها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبات واضحا أن مثل تلك السياسة لا بد أن تفضي عاجلا أو آجلا إلى حرب تجارية حيث تندشر الزراعة الصناعية في كل بلاد العالم وهذا يهدد النظام التجاري الدولي برمته ويقتل البني أمام نمو التجارة الدولية بكل ما يهيئ ذلك من احتمالات حدوث موجة كسادية عارمة تنفع الاقتصاد العالمي نحو أزمة قد لاقل في حنفها عن الأزمة العالمية الكبرى التي حدثت في أوائل الثلاثينات.

ومن هنا كان التفكير في دورة جديدة تمتع الحياة من جديد في النظام للتجاري العالمي وتوقف الشك الذي بدأ يصيب الحادى التي قام عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتعكس التغييرات الهامة التي طرأت على الاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

غير أن دورة المفاوضات التي

المتحدة في اتفاق مع اليابان على أن تتوسع هذه الأخيرة في وارداتها من الولايات المتحدة من سلع مثل الأرز والحبوب وحبوب الصويا وبعض السلع الصناعية مثل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية. النوع الثالث من الإجراءات الرامية بتمثل فيما يسمى ترتيبات التسويق المنظم وقد طبقت هذه الطريقة على صادرات اليابان وبلاد شرق اسيا من السلع التي لا تخضع للتقييد الاختياري. ذلك حدث لتقوى الصناعات الأمريكية على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية. ومن ثم نجحنا إلى فرض قيود تعريفية أو غير تعريفية على الواردات استنادا إلى ما يصحى الشرط الولائي في اتفاقية الحان.

تلك أن الاتفاقية تجيز للبلاد الأعضاء تقييد المنافسة الأجنبية إذا زادت الواردات زيادة شخسة مفاجئة تنطوي على ضرر جسيم أو تهدد بضرر جسيم للصناعة الوطنية. وقد توسعت الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الصناعية في التمسك بالشرط الولائي في حالات تتعارض مع الهدف الذي من أجله وضع هذا الشرط لا أصبح الانسحاب لهذه طريقة لمنع المنافسة الأجنبية وليس منع الضرر الجسيم كما تفضي بذلك الاتفاقية.

وليس من الصعب أن نعرف السبب في تسمية هذه الإجراءات بالقيود الرامية، فهي لا تتعارض صراحة مع أحكام الحان وفي الوقت نفسه لا تتفق معها. فإحدى بالصحة ولا في بالمائلة وإنما تقع في منزلة بين الزلتزين. فهي حالة التقييد الاختياري للصادرات المفروض أن التقييد أو التوسع تم بالإشفاق بين الطرفين وهذا يرفع عنها صفة التبادل. ولكنهما في الوقت نفسه ينطويان على تقييد





المصدر :

٢٥ فبراير ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النامية عارضت بشدة إدخال الخدمات دائمة للمفاوضات على أساس إن اتفاقية الجات تتطابق فقط بالتفقيقات الدولية للسلعة ولا علاقة لها بالخدمات وأن الحاق الخدمات بالسلم يتطلب تعديل الاتفاقية أو إنشاء منظمة جديدة لتحرير التجارة في الخدمات حيث أنها تثير مشكلات عديدة تختلف تماما عن المشكلات التي تثار في تحرير التجارة الدولية في السلع. وكذا أن يؤدي هذا الخلاف إلى إجهاد موزة المفاوضات قبل أن تبدأ إلى أن تم التوصل إلى صيغة توفيقية. ونقضي تلك الصيغة بنحث موضوع الخدمات ولكن ليس باعتبارها من قضايا الجات ولكن باعتبارها قضية تهم عددا كبيرا من البلاد الأعضاء.

من جانب موضوع الخدمات اثارت الولايات المتحدة موضوعا جديدا آخر وهو الملكية الأدبية والفنية والصناعية. ويشمل ذلك عددا من القضايا التي تؤثر في التجارة الدولية ومن تلك الغش التجاري والسرقات الفنية للموسيقى والأفلام والأعمال الأدبية وتزييف العلامات التجارية وعدم احترام براءات الاختراع. يضاف إلى ذلك موضوع جديد آخر وهو يتعلق بالاتار التجارية للموظفين الاستثمار في بعض البلاد. ومثل ذلك أن يشترط قانون الاستثمار على المستثمر الأجنبي أن يشغل إنتاج السلعة على تسمية معينة من الإنتاج المحلي وهو ما يسمى بالكون المحلي أو أن يشترط تصدير نسبة معينة من الناتج أو تخصيص نسبة معينة للسوق المحلية. ويترتب على مثل هذه الشروط تنصوبه للتجارة الدولية وهي شبيهة في آثارها بالقيود التعريفية وغير التعريفية. وقد استطاعت البلاد الأعضاء في الجات أن تتفق على جدول أعمال للدورة الجديدة يعطى شيئا لكل مجموعة من البلاد.





المصدر :

٢٢ ٢٢٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# المستوردون هم الخاسرون في اتفاقية الجات

## اتفاقية الجات

كتب هاني خيري :

لا يزال الخلاف مستمرا حول اتفاقية الجات وتأتيها على الاقتصاد القوي .. ومع ذلك فالمؤيدون والمعارضون للاتفاقية يجسسون على ضرورة التعامل معها وتهيئة المناخ والاستعداد لمواجهة اثرها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ..

الا ان هناك شبه اجماع على ان لاتفاقية الجات كانت لصف ومصلح المصدرون على حساب المستوردين ..

ويرى سيد ابوالليل مدير المكتب الفني لينة مصر والخبر الاقتصادي بالجالس العربية المتخصصة ان مصر لمصابت ولم تخفيها عضوا النضمت الى اتفاقية الجات حيث تجري حاليا المرحلة الثانية في برنامج الإصلاح الاقتصادي وذلك بموجب الاتفاق الذي تم بين مصر والمصدري الدول والذي يشمل مطلب تزيد ل حجمها من مطلب اتفاقية الجات فكان حضا من انضمامنا للاتفاقية حتى يمكن ان نستفيد من وجودنا ضمن هذا التنظيم التجاري الدولي الهام الا انه يجب على مصر ان تسرع بتهيئة اقتصادها الى التمسك بتصديري حيث ان التجارة في شدة اتفاقية الجات تجعل المصدرون هم الفائزين والمستوردين هم الخاسرون .

ولا بد ان يراعى فيه ادارة عملية التصدير ادوية الاقتصادية وتجارية سليمة تتفهم الارتقاء بجودة المنتجات وتخفيض تكاليفها والحصول بها الى مستوى التنافس الدولي والاتساع بعملية التسويق العالمي وفتح اسواق دائمة السلع المصرية والمصدرات في الخارج ..

ويؤكد سيد ابوالليل ان ذلك يمكن تحقيقه ل فترة وجيزة لان مصر لم تحت شيئا كبيرا ل عملية الإصلاح الاقتصادي وان تخفيض التصويصة الجمركية كان نتيجة اتفاق مزورج بين مصر وكل من مستورق الترف من ثلجية والنظام التجاري العالمي الجديد المعروف باسم الجات من ثلجية اخرى .. وقال ان هناك فترة كالية لتهيئة الاقتصاد المصري للتعامل مع هذه الاتفاقية بحيث يتم الرسوم الجمركية مرحليا ..

اما الدكتور حمدي عبد العظيم مدير

الخدمات للعلوم الادارية ببلندا يشيد ان اتفاقية الجات تفتح اتصالات على تصدير التجارة الخارجية من الثلجية الجمركية وغير الجمركية بالاشارة الى علماء الدعم تدريجيا على الانتاج الزراعي وتصدير تجارة الخدمات والفنل والمنسوجات والملكية الفكرية والتكنولوجيا وهذه الترتيبات تؤدي الى ارتفاع اسعار السلع الفائضة التي تستوردها الدول النامية ومن بينها مصر وبالتالي تزيد من ارباح المستوردين ويحزن ميزان المدفوعات كذلك نجد ان الاتفاق يترتب عليه حصول الدول النامية التي لديها مزايا في الخدمات

مثل الابدى العلمية والتكنولوجيا والملاحة وغيرها من الأنشطة الخدمية كتيونيه وشركات التأمين وشركات هذا التصدير متفلسة قوية من جانب الدول النامية في هذا المجال والمعروف ان الدول النامية لا تزال دون معيار الكفاءة المالية للجهان المعمرل كما حددتها لجنة « بارل » بسوريا وكذلك في مجال التأمين وإعادة التأمين حيث تتلقى الدول المتقدمة على الدول النامية في هذه الأنشطة ويقال تحلق الدول المتقدمة مكتسب من خلال التبادل الدولي في الخدمات على حساب الدول النامية ويمكن للدول النامية ان تستفيد من

تحليل الملكية الفكرية والحصول على عوائد كبيرة للفنان والكتب التي تتميز بها بعض الدول النامية .. وقال الدكتور عبد العظيم ان تخفيض الرسوم الجمركية والتحرير الكامل للتجارة الخارجية والاعاء الدعم يؤدي الى ضغط مركز المنتجين المحليين وحطم قدرة الصناعة المحلية على منافسة المنتجات الاجنبية المستوردة وفي حالة عدم قدرة الدول النامية على الاستجابة للتحديات وتخفيض منتجاتها تصبح مهددة بتحقيق الفائض والخروج من الاسواق .. ويتوقع .. ذلك زيادة معدلات البطالة كما ان خزانة الدول تخسر جات من حصيله الرسوم الجمركية بعد تخفيض التصويصة على السلع الكسائية ويشير هذا من ضمن الاجراءات المتفق عليها مع تحقيق التفرع الدولي والجهان الدولي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ..





المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٩ ربيع ١٩٩٤

يردكم ان هذا التخفيض يعالج عليه انه خفض  
الرسوم الجمركية على كثير من السلع الكيماوية مثل  
أجهزة الدفع والأجهزة الكهربائية والفتح والتكبير  
والفلوكة والسلع الغذائية التي يستهلكها الافراد  
خاصة من مائلين يريد على الاقتصاد القوي الا ان  
التخفيضات الاخيرة تؤدي الى منافسة بعض السلع  
المحلية من السلع المصرية وكثيرا من السلع الغذائية  
وهو مألوف الى تهديد الصناعة المحلية ..

ول نفس الوقت نجد ان التعديلات الاخيرة جعلت  
فرض رسوم ضريبة مبيعات على خدمات الترانزيت وهو  
مألوف الى زيادة العبء على المنتجين المحليين الذين  
يستوردون مواد خام وسلع وسيطة لاستخدامها في  
صناعاتهم المحلية وهو مألوف الى رفع تكاليف الانتاج  
والقرار البعض منهم الى رفع اسعار بيع منتجاتهم ..

كما ان تخفيض التكلفة الى ٧٠ ٪ كحد أقصى  
يؤدي الى نفس حصة الجمركية في موازنة الدولة  
دون وجود مقابل لهذه الاموال الضائعة خاصة وان  
الصادرات المصرية لا تزال تتسبب بالجمود ولا تنتج  
بأي حيلة تضخيمية في الاسواق الخارجية خاصة  
بعد إلغاء المعاملات التضخيمية طبقا لاتفاقية الجات  
الاخيرة ..







١٩٩٤

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## هل تستفيد المنتجات الزراعية المصرية من اتفاقية «الجات»؟ الفترة الانتقالية فرصة للتطوير وتحسين المواصفات

الحواجز الجمركية وأثناء الغرض الحقيقي أن تحصل الدول المستوردة للمنتجات الغذائية على الدعم الذي تحصله الدول المصدرة للمنتج الغذائية والذي يمثل عبء كبيراً على الاقتصاد لهذه الدول المصدرة، مما سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية وخاصة بعد الفترة الانتقالية والتي تقرر بغرض سموات.

أما بالنسبة لنظام المنسوجات والملابس الجاهزة فإن الاتفاقية قضت بأن يتم على مراحل مدة عشر سنوات إلغاء أو تخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء نظام الحصص بموجب اتفاقية المنسوجات متعددة الأطراف.

ويقول د. عصام الدين جلال إن إطلاق حرية تصدير الملابس الجاهزة والمنسوجات لن يحقق مكاسب بالنسبة لمصر، وذلك لأن مصر كانت عاجزة عن تصدير حصتها المحددة بموجب اتفاقية المنسوجات متعددة الأطراف، وإزالة حواجز التصدير ليست القضية بالنسبة لمصر، وإنما القضية تكمن في التطوير ورفع الكفاءة وملاسة المواصفات العالمية وبقاء على ذلك فإن اتفاقية الجات بالنسبة للمنسوجات هي تحد جديد لصناعة الملابس الجاهزة في مصر وعلى مدى عشر السنوات القادمة سيتم إزالة الحماية لاسوائاً ومعنى أن يحدث عز عن الدول الأخرى إلى أسواقها مما يكون له أثر سلبي على الصناعة المحلية.

ولكن تضاد الأمر ارتفاع الأسعار في السلع الغذائية والاستهلاكية وحتى يمكن الاستفادة من حرية تصدير الملابس والمنسوجات بفتح د. سامي عفيفي وضع خطة جديدة للتنمية الاقتصادية تستهدف إعادة صياغة خطة التنمية الزراعية.

تتضمن اتفاقية «الجات» بنوداً جديدة خاصة بالإنتاج الزراعي وتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة تقضي تلك البنود بإلغاء الدعم الذي كانت تقدمه الدول للمصدرة لمنتجاتها الزراعية تريبجاً للتخلص من العبء الذي كان يتحمله اقتصادها لتحمله الدول النامية المستوردة، وبالنسبة للمنسوجات والملابس الجاهزة فقد تم إلغاء نظام الحصص.

ما هي الآثار تلك البنود الجديدة في اتفاقية «الجات» على السياسة الزراعية في الدول النامية ومنها مصر؟ وهل يمكن أن تستفيد منها؟

### تحقيق: سلوى غنيم

تصير التجارة الدولية توضح ملاحظتين هامتين. أولهما أن التزامات مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي هي نفس الجات فيما عدا أن الاتفاقية تعطي مصر فترة زمنية أطول، كذلك فإن مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي قطعت شوطاً كبيراً في مجال تحرير التجارة الخارجية، ومن المنتظر أن تستكمل إجراءات التحرير في عام ٩٥ وتلتقيهما أن الاتفاقية تضع ترتيبات خاصة لعملية التحرير بالنسبة لدول أقل نمواً والتي يمثل متوسط نصيب دخل الفرد من ألف دولار سنوياً ومصر إحدى هذه الدول حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد حوالي ٤٦٠ دولار في السنة وتمتد الاتفاقية بهذا المفهوم فترة انتقالية مدتها ١٠ سنوات لهذه المجموعة من الدول النامية وبالتالي فإن الاتفاقية أقرت مبدءاً تخفيض الدول النامية المستوردة للغذاء في الأمد القصير. ويكشف د. عصام الدين جلال رئيس الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية الأسباب الحقيقية من جراء تطبيق الاتفاق الأخير للجات ويقول إن المقصود ليس تحرير التجارة من القيود الكمية وإزالة

الحواجز الخارجية بجامعة حلوان والمختبر الاقتصادي بمجلس الشعب وعضو مجلس إدارة الشركة القابضة للمحسين والحريات يقول: إن اتفاقية تحرير التجارة الدولية تتضمن سلسلة من عمليات تحرير التجارة العالمية، حيث تقضي بإلغاء التعريفات الجمركية للمنتجات والسمام فقط بالتعريفات الجمركية ذات الطابع المالي، كما تقضي الاتفاقية بتلك وإلغاء الحواجز غير الجمركية مثل الحصص الموفرة للتدفق الحر للخدمات والبضائع ولأول مرة في تاريخ الجات منذ ٤٦ سنة تتضمن بنوداً خاصة بالتجارة والخدمات والمنسوجات وتجارة الملابس الجاهزة، فبالنسبة لجمال الزراعة وفق الأوروبيين على خفض دعمهم للمصدرات من السلع الزراعية بمقدار ٧٦١ على مدى عشر سنوات، وهو ما يشير إلى أن الاتفاقية للدول النامية التي تقوم باستيراد المواد الغذائية من الجماعات الأوروبية حيث ستزيد أسعار المواد الغذائية ومنسوجات مختلفة، الأمر الذي يقضي تخفيض هذه الدول ومنها مصر تخفيضات مالية لسداد فوائدهم من المواد الغذائية المستوردة بعد الفترة الانتقالية والتي قدوت بـ ١٠ سنوات للدول النامية. ويؤكد الدكتور سامي عفيفي أن الفوائد الجديدة لتوضيح اتفاقية





المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٠ / ٢ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماذا تعني الجات عربيا؟

حسابات الريح والخسارة العربية واتفاق الجات

## توقيع اتفاق أورو جواي في مراكش

سيمهد

## إلى تحويل الجات إلى منظمة عالمية للتجارة

● منذ نحو عشرة أسابيع اختتمت مفاوضات «دورة الأورو جواي» أعمالها في جنيف بإعلان بيتر سنفزلاند رئيس «منظمة الجات» التوصل إلى اتفاق لتنظيم وتحرير التجارة الدولية في السلع المنظورة وغير المنظورة وحقوق الملكية الفكرية وحل المنازعات، وذلك بعد نحو سبع سنوات من المفاوضات والتي تعمّرت بشدة عدة مرات وكانت تنهار في خضم المباحثات النهائية قبيل انتهاء الموعد المقرر لها ومنذ إقرار الاتفاق والذي ستوقع عليه 116 دولة في مراكش في أبريل (نيسان) المقبل كثّر الجدل خاصة في أوساط الأعمال والحكومات في الدول النامية حول

تبعات الاتفاقية بالنسبة لاقتصاديات وصناعات وتجارة الدول النامية بما فيها معظم الدول العربية النامية وغير النامية والتي يتوقع بعضها بدرجات متفاوتة تحمل أضرارا ناجمة عن تطبيقها لبند الاتفاقية الجديدة رغم احتمال استفادتها من بعض مقرراتها الشرق الأوسط تبدأ غدا سلسلة تحقيقات أعدتها مكاتبها في بعض العواصم العربية تتناول أهم نقاط انعكاسات اتفاقية الجات الجديدة على اقتصاديات ست دول عربية وهي السعودية ومصر والإمارات والأردن والكويت والمغرب. ونعرض اليوم تحليلا لخلفية الاتفاقية وانعكاساتها الدولية.





لندن: من عاطف سلطان

قبل ساعات قليلة من انقضاء ليلة منتصف ديسمبر (كانون الأول) الماضي نفّس المسالم الصمغاء إثر إذاعة خبر توصّل بموجبه مفاوضو الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) إلى اتفاق حول تحرير وتنظيم التجارة العالمية في السلع والخدمات بعد أن كانت توقعات انهيار المفاوضات تلوح في الأفق في الصباح.

استقرت عليها «دورة الأوروبي» أطلق عليها «دورة الأوروبي» نحو سبع سنوات من المفاوضات المضنية بين الـ 116 الأعضاء في الدول الصناعية كانت تعصف خلالها بالاتفاقيات برمتها. وبعد توقف المفاوضات عدة مرات بسبب نزاعات حادة بين هذه الدول حاز الوصول إلى اتفاق في اللقطات الأخيرة رغم قول الكثير حول العسالم بأنه لم يأت بمسودات جوهرية لارتياح معظم أوساط الأعمال والدول المتفاوضة. وإن كان بعضها مثل إيران أعلن عن رفضه، لينود أهداف وطرق تطبيق الاتفاقية الجديدة والتي يسمي مفعولها حتى مشارف القرن المقبل على الأقل.

في هذه السنوات الـ 116 بحث المفاوضون مسائل كثيرة بعضها منصب على الاتفاقيات العامة وبعضها يخص التفاصيل الدقيقة لوسائل القضاء على الاتفاقية. تخفيف القيود الجمركية الضريبية وغير الضريبية بما فيها السلفوف والخصص المفروضة من قبل الدول الصناعية على منتجات الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية خاصة السلع الزراعية وبعض المنتجات الصناعية مثل المصنوعات والاكترونيكا ومنتجات صناعية أخرى كثيرة

من بينها سلع استهلاكية ومعمرة ومواد أولية مصنعة ونصف مصنعة وحتى بعض المواد الخام. واشتملت المفاوضات أيضا لأول مرة على تحرير التجارة في السلع غير المنظورة مثل أعمال الصراف والتأمين والطيران والسليحة والنقل البحري والجوي إلى جانب وسائل التحكم وحل المنازعات التجارية وتقنين مستندات المصادرات.

كانت منظمة الجات المتمركزة في جنيف منذ قيامها في عام 1947 وإلى عهد قريب (رغم مقارعة دول نامية منها الهند وبورما ضمن الدول للثلاثة والعشرين المؤسدة لها) تعد من وجهة نظر الدول النامية على أنها أساسا مثقلة لصالح العالم الصناعي التسقيدي في أوروبا وشمال أميركا وحيداً واليابان والتي أصبحت عملاقاً تجارياً مهماً. أسست جهات كواحدة من الهيئات الدولية التي قامت ضمن نظام «بريتون وودز» في أعقاب الحرب العالمية الثانية المنوطة بانعاش تجارة والاقتصادات الدول الصناعية في القام الأول بعد تعرض معظمها لخسائر حرب فاحشة.

كسان الهدف عندئذ هو تأسيس مؤسسة باسم «منظمة التجارة الدولية» ولكن بسبب عدم اتفاق المؤسسين استقر الأمر على إنشاء «الاتفاقية الجات كاجراء مؤقت (وهذا يقصر تسميتها التي توحى بمجرد الاتفاق، وليس بتكوين مؤسسة كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات بريتون وودز الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

وهذا قال نصبرت نظير المسؤول في منظمة الجات في جنيف لـ «الشرق الأوسط» أن الاتفاقية «أكملت الآن حلقة كاملة في تاريخها الذي يقارب الخمسين عاماً بالقرارها مجدداً تأسيس ما اتفق عليه هذه المرة باسم منظمة

التجارة العالمية، وهي تسمية تختلف قليلاً فقط (ربما من باب التجديد) عن سابقتها التي لم تر النور. ويقول نظير إن من المتوقع تشييد المنظمة الجديدة في يناير (كانون الثاني) المقبل «أو في غضون 1995 على أكثر تقدير».

يبلغ عدد الدول «النامية» المنضمة لاتفاقية الجات الآن نحو ثمانين دولة من بينها ست دول عربية هي الجزائر ومصر وكويت والمغرب وتونس

والبحرين (انضمت الأخيرة قبل ثلاثة أيام فقط من القرار الاتفاقي الأخير) وإن كانت دولة عربية أخرى من بينها السعودية تتفاوض الآن حول الانضمام إليها. وعقب الوصول إلى اتفاق في منتصف ديسمبر الماضي أجمع أعضاء الاتفاقية على توقيع الاتفاق الجديد في مراكز في المغرب في أبريل المقبل مما يظهر اهتمام «منظمة الجات» بتأكيد وجهها الجديد تجاه الدول

النامية، خاصة أن دورة الأوروبي، هي الأولى التي تشمل اسم دولة من خارج العالم الصناعي.

تجلت غلبة مصالح الدول الصناعية بوضوح في مفاوضات دورة الأوروبي على وجه الخصوص إذ نصبت معظم مفاوضاتها على خلافات بين اللاعبين الكبار خاصة الولايات المتحدة وفرنسا واليابان ودول الاقتصاد الأوروبي (الجمموعة





ولولا القرار الاطراف المتنازعة في المحادثات الأخيرة على متاجيل النظر، في المطلب الأميركي لما كان من الممكن التوصل إلى نهاية ناجحة للمفاوضات دورة جات للمجموعة والتي يقول عنها المتفاوضون بأنها ستقود إلى إضافة نحو 200 مليار دولار سنوياً إلى الدخل العالمي.

وتقول بعض التقديرات أن من ضمن هذه الزيادة سيكون نصيب الاتحاد الأوروبي نحو 60 مليار دولار (30 في المائة من الإجمالي) والولايات المتحدة 36

مليار دولار (18 في المائة) واليابان 27 مليار دولار (13 في المائة) وجمهورية الاتحاد السوفياتي السابق وبول شرق أوروبا التي تحولت أخيراً إلى اقتصاد السوق 37 مليار دولار (19 في المائة) والدول النامية (منها نحو 80 منظمة الآن في منظمة) 16 مليار دولار أي بحصة تبلغ 8 في المائة فقط من إجمالي الدخل السنوي المتوقع وإضافته إلى الدخل العالمي من جراء تطبيق اتفاق دورة الأوروبي.

الأوروبية) والذي حاول كل طرف منها الحصول على أقصى حد ممكن من المزايا، ويعد لكل لمن يمكن لها بمصفر النظر عن مصالح الأطراف للصناعة الأخرى ناهيك من مصالح الدول النامية والتي لم يتسدد دورها في مفاوضات الدورة دور المتفرج أو الرقيب على احسن الأحوال.

خلال المفاوضات للمجموعة التي شجعها الدورة ابتداء من تشيمنتها في مدينة ديوندا ديلا إيستاء في الأوروغواي ومروراً بعواصم ومدن أخرى من بينها واشنطن وبروكسل وجنيف ولندن وباريس انضمت للدول أساساً على خلافات حادة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا، حول الإعانات التي تقدمها لمجموعة الاتحاد في عاصمته بروكسل للمتسجين الزراعيين المحليين، خاصة الفرنسيين وهم كانوا دائماً أكبر المستفيدين منها، على أساس أنها «مفيدة للمنافسة» وهذا نشب صراع طويل بين فرنسا والولايات المتحدة والذي عطل عدة مرات مفاوضات الاتفاقية كلها حول نطاق هذه الإعانات.

رغم كل هذه العقبات ظهرت في خلال أيام قليلة قبل اقتراب الموعد المحدد لانتهاج المفاوضات (منتصف ديسمبر الماضي) خلافات أخرى لم تكن على بال أحد والتي تمحورت حول استمرار المفاوضات الأميركيين برئاسة ميكي كاتنرور على الغاء دول الاتحاد الأوروبي الاتفاقية عسرة للقيود التي تفرضها على منتجات «الصناعات والمركبات خاصة الفلام السينمائية والتلفزيونية والتي يأتي معظمها من هوليوود في كاليفورنيا والإعانات التي تمنح لشركات صناعات الطائرات الأوروبية والأميركية مما أدى إلى تزعم فرنسا مجدداً لجبهة أوروبية معارضة للمطلب الأميركي والمقتصد.





## «إنداز للتليفزيونات العربية» سوقف بث الفيلم المصري فضائيا»

كتب - سعيد علام :



بينهما، وهو ما يهدد على صاحب الحق حقوقه من بث الفيلم فضائيا من ناحية، كما يحرمه من بيع هذا الفيلم «فيديو» من ناحية أخرى. وحيث أن عرض الفيلم فضائيا يحرمه من بيعه لمحات تليفزيونات الدول المجاورة، حيث يحون مواسم هذه الدول له شاهدته فضائيا. وكان مجلس إدارة الغرفة قد اتخذ في نفس الاجتماع قرارا آخر بعدم السماح لأي من الموزع الداخل أو الموزع الخارجي للفيلم المصري ببيع الفيلم للأعلام الصناعات، إلا بموافقة الطرفين. ولأى منهما حق الاعتراض خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره على أنه في حالة الاعتراض إما يقوم الطرف المعارض على البيع بدفع نصف الثمن الموعود في الفيلم، أو التقدم بسعر أكبر لبيع الفيلم.

اتخذ مجلس إدارة غرفة صناعة السينما في اجتماعه الأخير برئاسة منيب شاملي قرارا بإرسال إنذار إلى محطات تليفزيونات مسقط رأسه، أبو ظبي، الأردن، لبنان، تونس، الجزائر، المغرب بعدم بث أي فيلم مصري فضائيا إلا في حالة الحصول على شهادة من الغرفة تثبت حصول صاحب حق استغلال الفيلم على حقوقه عن البث الفضائي من المحطة التليفزيونية العربية. وقد اتخذ مجلس الإدارة هذا القرار بعد الشكوى العديدة التي تلقاها من أصحاب حقوق استغلال الأفلام المصرية، والتي نفى بقاءه بعد قيامه ببيع حق البث لتليفزيونا للمحطة العربية بكتشف أن هذه المحطة تقوم ببثه فضائيا خلافا للعقد.





المصدر : تجارة الكويت

للتش والخدمات الصدفية والمعلومات التاريخ : ١٢٩٢ / ١٢ / ١٩٩٢

ماذا تعني الجات عربيا؟



انضمت الى الاتفاقية في عام 1963 عقب استقلالها مباشرة

# الكويت تأمل أن تكون المكاسب أكبر من التكاليف

وزارة التجارة: لن نخفض الرسوم الجمركية والإعانات الزراعية لكننا سنجمدها ● البنك المركزي:

لا توجد صعوبات في تأقلم القطاع المصرفي ونشجع المشاركة الأجنبية  
السعدون: فتح أسواق الخدمات في المنطقة قد يؤدي إلى تفويض المؤسسات الصغيرة  
بالقطاع المصرفي والاستثماري





المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ مارس ١٩٩٤

### الكويت: من غاية الزعمى

دخلت الكويت عضواً في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية «جات» بعد استقلالها مباشرة عام ١٩٦٣. وهي تسعى حالياً للانضمام لعضوية منظمة التجارة الدولية المزمع انشاؤها بموجب اتفاقية التجارة الدولية متعمدة الأطراف في منتصف العام المقبل حيث اجريت في هذا الصدد اجتماعات مختلفة كان اخرها في جنيف خلال الفترة من ١٨ - ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٩٤ وشاكرت فيه الكويت بوفد ترأسه الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة بدر عبد الرحيم.

ومما يسهل على الكويت دخولها عضواً في منظمة التجارة الدولية كونها عضواً مؤسساً في «جات» الامر الذي يسهل عليها الانضمام لعضوية المنظمة بدلا من تقديم طلب الانضمام في مرحلة لاحقة والانسحاب للشروط التي تفرض على الدولة الجديدة لقبول عضويتها في المنظمة.

وحول latar الاتفاقية الحات الاخيرة والانضمام لمنظمة التجارة الدولية على الكويت قال وكيل وزارة التجارة المساعد بدر عبد الرحيم له الشريك الأوسط، ان الكويت لن تقوم بتخفيض الرسوم الجمركية ولا بتخفيض الإعانات الزراعية كما تنص اتفاقية المنظمة الدولية ولكنها ستلتزم بتجميعها عند مستوياتها الحالية، وذلك ضمن إطار المعاملة الخاصة التي تقدمها المنظمة للدول النامية.

وأعرب بدر عبد الرحيم عن امته في ان يستفيد القطاع النشط وقطاع البنوك كخدمات من هذه الاتفاقية، إذ ان اهم اهدافها هو إزالة العوائق التي تحول دون زيادة الصادرات وتنشيط التجارة الدولية.

وأضاف مستعمداً الكويت بطبيعة الحال على حرية التجارة واقتصاد السوق ولا توجد فيها قيود تذكر على القطاع الاقتصادي. وهذا يعطي الإمل في ان تكون المكاسب التي ستجنيها الكويت اكثر من التكاليف.

وعما اذا ما كانت الكويت ستتحفز إجراءات لتمكين الاقتصاد المحلي من احشواء نتائج الاتفاقية الجديدة ثم التحرير التدريجي للسوق المحلية، قال ان السوق الكويتي مفتوح أصلاً، ولكن اذا كان ينبغي إعادة النظر في بعض القوانين فإنها ستتركز على الأمور المتعلقة بالملكية الفكرية لتتناسب مع الاتجاه العالمي الجديد، وتعريف المتعاملين في السوق المحلي بمسائل الحقوق والالتزامات المتعلقة بالملكية الفكرية مراعاتها والالتزام بها.

وتوقع ان تزدهر التجارة الإقليمية بين دول التكتلات الاقتصادية عند تنفيذ الاتفاقية الجديدة. وقال ان حركة التجارة بين دول منطقة الخليج جيدة في الوقت الحالي، ومن المتوقع ان تشهد المزيد من النشاط بعد تنفيذ الاتفاقية لانها ستكون ضمن تنشيط التجارة الدولية بشكل عام.

وأشار بدر عبد الرحيم بأهمية منظمة التجارة الدولية قائلًا: انه تجمع دولي هام، تصاغ فيه قواعد التجارة الدولية من سلع وخدمات وحقوق الملكية الفكرية. وفيه يتم وضع قواعد دولية لحل المنازعات التجارية والاقتصادية بين الدول الأعضاء على قدم المساواة، الامر الذي يعتبر في صالح الدول النامية، وبمعيها من المساومات غير المتكافئة مع الدول التي تلحقها مظرة. وبالتالي فهو من صالح الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

### الاتفاقية والبنوك

وشاكر بنك الكويت المركزي بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة في التباحث بشأن العرض الذي تقدمت به دولة الكويت للانضمام الى عضوية اتفاقية التجارة الدولية متعدد الأطراف المنشأة لمنظمة التجارة العالمية.

وساهم البنك كجهة رسمية في المباحثات المكثفة التي جرت بين





بمسوق الزينة

المصدر :

٢٠١٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجهات الرسمية المعنية في الكويت لمعرفة جدوى الانضمام الكويت الى المنظمة الجديدة والمزايا والمناقص العائدة عليها من ذلك الانضمام. كما اجتمع مع مندوبين عن السكرتارية الدائمة لمنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات).

ومن هذا المنطلق أكد محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح لداشرق الأوسط، ان شروط الانضمام الى عضوية منظمة التجارة العالمية المزمع انشاؤها بموجب اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف في منتصف العام المقبل لا تشكل اي عائق أمام انضمام الكويت وذلك لطبيعة النظام الاقتصادي المقترح في الدولة، والمرتكز على فلسفة اقتصاد السوق الحر، وانخفاض مستوى التعريفات الجمركية المفروضة على واردات الكويت السلعية لا سيما ان جهود الكويت في اطار التكامل مع اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من شأنها ان تحفز اتجاه تحرير الاقتصاد.

وعن تأثير هذا الانضمام على القطاع المصرفي الكويتي قال المحافظ انه لا يوجد أية صعوبة في التزام الكويت بيمود اتفاقية التجارة الدولية المتعددة الأطراف والتي تشمل تحت مظلتها تجارة السلع والخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية. وقال ان الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الملحقة بالاتفاقية الرئيسية للتجارة الدولية متعددة الأطراف لا تتضمن حتى الآن قواعد تفصيلية لتنظيم قطاعات محددة كالخدمات المالية، والاتصالات، والشحن البحري حيث ارجح الاتفاق بشأنها لعامين آخرين. ولكن تم الاتفاق على قواعد عامة مبنية على مبادئ حرية التجارة مثل حرية الوصول الى الاسواق، والمساواة في معاملة عارضي الخدمات

الاجانب مع نظرائهم من المواطنين.

واوضح المحافظ ان بنك الكويت المركزي يسعى منذ فترة طويلة، وعلى الاخص منذ تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي، الى اعادة هيكلة القطاع المصرفي والمالي ويبتذل في هذا المعنى جهوداً واضحة في مجال تشجيع الدمج في ما بين البنوك والمؤسسات المالية المحلية، وتعزيز وتطوير الإجراءات الرقابية كما يشجع للمشاركة الأجنبية بتملك ما لا يزيد عن 40% من سهم البنوك الكويتية. هذا الى جانب جهود اخرى تبذل على صعيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدراسة إمكانية السماح للبنوك الوطنية بفتح فروع لها في الدول الاعضاء.

واكد محافظ البنك المركزي ان المعلومات الاساسية للاقتصاد الكويتي (حيث لا توجد قيود على حرية التجارة والاستثمار) تتيح للكويت سهولة الانضمام الى المنظمة الجديدة، والتمتع على سبيل المثال، بمزايا المعاملة التفضيلية التي ستحظى بها صدراتها الى الدول الاخرى الاعضاء في اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف. كما ان توجهات السياسة الاقتصادية في الكويت تتفق والمبادئ التي تدعو لها الاتفاقية المذكورة والمتمثلة في تحرير التجارة الدولية واعتماد فلسفة الاقتصاد الحر.

رأي اقتصادي مخالف

الاقتصادي الكويتي جاسم خالد السعحون ورئيس مكتب الشال للاستشارات الاقتصادية له رأي اخر في هذا الشأن ان قال لداشرق







الوسط ان دخول الكويت كعضو في تلك الاتفاقية امر حتمي بغض النظر عن نتيجة موازنة المزايا بالتكاليف، مشيراً الى انه لا بد من الانضمام، حتى لا تكون للكويت معزولة عن الباقيين واعرب السعوديون عن اعتقادهم بان الاتفاق الجديد يحمي مصالح الشركاء الكبار اكثر من مصالح الشركاء الصغار في العالم الثالث. وقال ان العالم الأول المتقدم يملك قاعدة صناعية كبيرة ومقدرة على فرض السلف، وان العالم المتقدم قادر على فرض أي سعر لحجم المعرفة لديه وللتقدم التقني.

في حين ان العالم الثالث يقدم سلعا أساسية وخدمات بسيطة جدا تستخدم كمخلات في العملية الإنتاجية في العالم المتقدم وسيحاول العالم الثالث وضع اسعار لسلعه من حدود لا تؤدي الى أي تكاليف اقتصادية. وهكذا ستظل شروط التبادل التجاري تميل لصالح الجانب القوي.

وأضاف: في وقتنا الحالي أصبح المستقبل للكتل الاقتصادية الضخمة. ورغم ضخامة اقتصاديات الدول المتقدمة فإنها تتنقل لتكوين مزيد من القوى الاقتصادية العظمى.

وتناول السعوديون دور مجلس التعاون ومدى تأثيرها بالاتفاقية، فقال: لا توجد مزايا ظاهرة تستفيد منها هذه الدول من الاتفاقية الا بشروط قبول الخليج تصدير مادة خاماً اولية وهي النفط وهذه المادة تتأثر اسعارها ضد عوامل أخرى، بعدلات استهلاك العالم المتقدم، حيث ان النفط يعد من أساسيات العملية الإنتاجية لديه. وفي حالات استثنائية قليلة جدا ستكون الخسارة «أوبك» دور في تحديد اسعار النفط.

واستبعد السعوديون ان يكون للاتفاقية الجديدة دور يذكر في رفع او تخفيض حجم صادرات دول المجلس، او حتى في تسعيرتها. وذلك في الحالتين ان دخلوا اعضاء في المنظمة الجديدة او ظلوا خارجها. أما واردة هذه الدول فستكون محكومة بما تقرره الاتفاقية، مما يعني ان حريتها في فرض قيود او ضرائب ستكون محدودة جدا حتى في حالة تغيير الظروف الاقتصادية والمالية، علما بانها في الأساس لا تفرض رسوما جمركية عالية.

وعن الصادرات الخدمية قال السعوديون ان دول الخليج - في الغالب - لا تصير من هذه السلعة شيئا. ولكن المطلوب منها - في حدود الاتفاقية - ان تعامل الآخرين بالمثل، وأن تفتح اسواقها لخافضين كبار من شركات متعددة الجنسيات او بنوك وشركات استثمار عملاقة. وهذا قد يؤدي الى تقويض بعض مؤسساتها الصغيرة ما لم يكن هناك تحسين كبير في احوالها، وما لم تعمل بشكل مكثف على نطاققليمي. وهذا يعني ان المنافسة قد لا تكون متكافئة تماما، وقد تخسر بالتبعية بعض مؤسساتها.

وأوضح جاسم السعوديون رأيه في عدة نقاط هي: ان قبول وعدم قبول الاتفاقية لا يبدو خياراً حراً. في ظل سيادة الكتل الاقتصادية العظمى فإنه في الغالب لن تكون للشروط في صالح معظم الدول للنامية باستثناء من يستطيع منها الحفاظ بركب التقدم.

على المدى القصير لن تستفيد هذه الدول من تجارة السلع (سواء الصادرات او الواردات) وقد تتضرر من تجارة الخدمات. قد تؤدي الضغوط والظروف التي تتعاون عقلائي لمواجهةها وبالتحديد اذا ما وضعت دول الخليج قلقها لتحسين ظروف المنافسة لنفطها، وان تضغط باتجاه إلغاء الضرائب القائمة والمحتملة على النفط، وتحسين شروط الدول المتقدمة لقبول منتجاتها المتروكياوية.

أما على المدى المتوسط والطويل فقد يشكل هذا الوضع حافزاً لدول المجلس لتكوين كتل اقتصادية اقليمية تحميها لمواجهة عدم التكامل. ولو جزئياً - في العلاقة مع الكتل الاقتصادية الأخرى.





انضمامها، تحصيل حاصل، لأنها لا تفرض قيوداً حمائية

# الإمارات: المنتجات الزراعية وصادرات الملابس تواجه أكبر العوائق

- مصرف الإمارات الصناعي: التنسيق والتفاوض الجماعي في صالح انضمام دول مجلس التعاون
- لا انعكاسات فورية للانضمام إلى الاتفاقية ● تخوفات من احتمال تحايل الدول الصناعية بفرض قيود على البتروكيماويات بحجج «بيئية» ● تحرير خدمات المال يفيد الإمارات بسبب وجود عدد كبير من فروع البنوك الأجنبية

ماذا تعني الجات عربياً؟







ابوظيبي  
من تاج الدين عبد الحق

رغم موافقة الإمارات المبدئية على الانضمام للاتفاقية العامة للتعرفة والجملة، والجات، فإن مؤسساتها الاقتصادية والمالية لا تزال في مرحلة مراجعة لحصر الآثار السلبية والنتائج الإيجابية التي يمكن أن تجنيها الإمارات نتيجة الانضمام للاتفاقية.

والم يأخذ لعل الإمارات من عزمها الانضمام للاتفاقية وقد طويلاً، حيث شاركت في المفاوضات التي قامت للاتفاقية، وتابعت كافة المراحل التي سبقت الترخيص.

وحسب مصادر وزارة الاقتصاد والتجارة المكلفة بمثل الجات، ومتابعة خطوات الانضمام للاتفاقية، فإن انضمام الإمارات للاتفاقية يمثل

تحصيل حاصل لواقفها التي عبرت عنها في المفاوضات التمهيدية، وهي الوظائف التي تتسجم مع فكرة تحرير التجارة العالمية وتخفيف القيود الجمالية، الكمية والجمركية. وتقول المصادر أن هذا الموقف يستند إلى طبيعة العلاقات التجارية للإمارات وطبيعة سوقها المفتوحة، حيث لا تفرض الدولة القيود على الاستيراد أو التصدير أو قيوداً جمركية حقيقية باستثناء عدد قليل من السلع الكمالية الخاضعة لرسوم جمركية منخفضة.

وتقول وزارة الاقتصاد والتجارة أن عملية انضمام الإمارات للاتفاقية ليست عملية آلية بل عملية تفاوضية، حيث لا بد من إجراء مفاوضات مع الدول الخاضعة للاتفاقية، وتحديد قوائم السلع التي يمكن أن تشملها، والتي يمكن بعدها حصر المزايا التي

يمكن للإمارات أن تجنيها من الانضمام للاتفاقية. وتقول الوزارة لكن في هذه المرحلة ليس إعلان الإمارات عن نية الانضمام للاتفاقية يعكس التفاهات مع الدول المعنية ومحاولة للحصول على اعتراف مزايا لهذه الدول وإنهاء سيطرة الدول الكبرى على تجارة العالم الثالث، وتتمكن الدول النامية من أن تصبح شريكاً في القرار التجاري العالمي.

التفاوض الجماعي

وكان مصرف الإمارات الصناعي قد نية إلى أهمية الجات الإمارات والتفكير مع دول مجلس التعاون الخليجي قبل الانضمام للاتفاقية الجات. وحدثت دراسة لعمها لمصرف بعض الجوانب التنسيقية الضرورية التي يجب أن تسبق الانضمام للاتفاقية من بينها توحيد التعرفة

الجمركية ومحاولة دفع الانتماء السطحي بحيث يمكن الانفاق على مطبعت مستشرق لعمليات الدول الخليجية، وكذلك تسويق السياسات الخاصة بامتلاك رؤوس الأموال وتملك الاسهم.

وتقول أن الاتفاقية بشكل عام تتيح فرصاً كثيرة لجميع البلدان ولو بصورة غير مضمونة، حيث ستبقى الاستيعابات الأكبر والأهم للقوى والمجموعات الاقتصادية الكبيرة والمتطورة، إلا أنه ليس أمام الدول النامية من خيار سوى تكثيف جهودها وتعاونها لتحقيق أقصى فائدة ممكنة من انضمامها للاتفاقية الجات. إذ يقدر صفالي الدخل العالمي المتوقع من خلال تطبيقها بحوالي 281 مليار دولار تقريباً (611 ملياراً) للمجموعة الأوروبية بنسبة 30.5 في المائة و36 ملياراً للولايات المتحدة

بنسبة 18 في المائة و27 ملياراً للبلدان بنسبة 11.5 في المائة و27 ملياراً لشرق أوروبا بنسبة 18.5 في المائة و16 مليار دولار للدول النامية بنسبة 8 في المائة، وستكون المنافع التي ستعثر على تطبيق الاتفاقية





حيث يتم إصدار قرارات بمنح استيراد الخضار لحماية لانتاج الزراعي المحلي. وحتى الآن فإن احتمالات تاجر القطاع الزراعي في الامارات بالاستثمار لانتاجية الجات لا تزال محدودة خاصة وان الصادرات الزراعية الاماراتية محدودة مما لا يجعلها في وضع تنافسي حقيقي مع الانتاج الزراعي للدول الأخرى إلا في موسم معينة.

وبقول بعض الخبراء ان استمرار الاسعار لرفع الدعم عن الانتاج الزراعي المحلي قد يؤدي الى ترديد الاستثمار في هذا القطاع الذي يتسم بطابع الهواية، أكثر منه قطاعا انتاجيا ماليا للقطاعات الانتاجية والصناعات الأخرى مثل الطاعات والصناعة والمصارف والسياحة والتجارة.

وبقولون ان رفع الدعم قد يعني ان الذين دخلوا الزراعة للاستفادة من الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة سيحاولون الآن تحويل التوسلات الزراعية للتجسس عما قد يلحق بهم نتيجة رفع الدعم.

والمتشكك الذي تواجهه القطاع الزراعي الاماراتي في حال رفع الدعم ان قدرته التنافسية مع الانتاج الاجنبي ستكون محدودة بسبب قرب الاسواق الاجنبية للخضروات مما يجعل مثلا نقل البوادر من ايران او الدول العربية الأخرى بالبحر او البر قليلة التكلفة كما ان الموسم الزراعي الاماراتي موسم محدود مما يخلق فرصة أمام الانتاج الزراعي الاجنبي لتثبيت اقدامه في السوق المحلية.

ويؤكد الخبراء حدوث ارتفاع في اسعار الخضروات بالنسبة للمستهلكين الذين سيجهون انفسهم مضطرين لتحمل فروق دعم الاسعار الذي كانت تتحملة الحكومات.

ولكن سيمضي رفع اسعار الانتاج الزراعي المحلي امرا لا يد منه اذا اردنا مواجهة تكثيف الانتاج العالمية والتي لتحمل الحكومة جزءا منها، وكذلك الحال بالنسبة لانتاج الزراعي الاجنبي الذي يحظى هو الآخر بدعم حكومي بشكل مختلف. ولكن في النهاية نظل هذه الزيادة محسوسة بالعرض والطلب مما يؤدي الى ضبط حركة الاسعار.

في المجال الصناعي فإن الامارات كغيرها من دول الخليج معنية أساسا بتعزيز دور القطاع الصناعي بتكنولوجيا وبتروكيماويات والنفطيات بتدويلية حيث تمكّن في هذا المجال فرصة كبيرة لظهور مصادر إنتاج للمواد العالمية التي كانت تحاول فرض قوتها كمنفعة وبتدويلية جبرية تعيق انسياب الانتاج البتروكيماوي الخليجي للاسواق العالمية.

ونظرا لأن صادرات للنتجات النفطية والبتروكيماوية تشكل عصب الصادرات الخليجية سيستفح الانضمام للجات مجالات واسعة نمو هذه الصادرات وتطوير صناعة المنتجات النفطية والبتروكيماوية في دول المجلس التي نواجه الآن إجراءات حامية في اسواق البلدان الصناعية ومعنى الدول النامية. وقالت انه نظرا لفتح دول المجلس بمزايا كبيرة في إنتاج السلع النفطية والبتروكيماوية، فقد جرت محاولات عديدة في نطاق الجات لاستبعاد هذه السلع من الانتاجية، ولم تستبعد الدراسة لقيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان باستغلال البند الخاص بالاعراق في الانتاجية لتفكيك تدفق المنتجات النفطية والبتروكيماوية في اسواقها خاصة في ضوء عدم وضوح هذا البند، مما يترك الباب مفتوحا لمختلف التفسيرات التي مستخدم في النهاية الطرف الاخرى بين اعضاء الانتاجية وطالبت الدراسة ان تقوم بعض الصناعات الأخرى مثل مواد البناء والتشييد والاستفاد خاصة، وصناعة المعادن والصناعات الغذائية والمشروبات منذ الآن برفع قدراتها التنافسية وذلك باستغلال المزايا المتوفرة في دول مجلس التعاون وحول تأثير الانتاجية على ودرات دول المجلس تقول الدراسة انه سيكون مزيجاً الى حد كبير، فمن جهة ستحصل دول المجلس على العديد من السلع التي تحتاجها بأسعار ارض من الاسعار الحالية بسبب احتمال احداث المنافسة والقاء بعض القيود والافتقادات التنافسية في العديد من الدول. ولكن قد يؤدي الغاء الدعم عن بعض السلع مثل المنتجات الزراعية في أوروبا الى ارتفاع كلفة الواردات الزراعية منها ولا يتوقع الخبراء المليون في الامارات انكساعات قوية لانضمام المحلية. لكن هناك بعض القطاعات التي يمكن ان تنقل نتائج اسرع أو اوضح من غيرها. فعلى سبيل المثال

في الزراعة تعتمد من القطاعات المتطورة في الامارات. يمكن ان نتأثر بشدة في حالة دخول منتجاتها في الانتاجية الجبرية. وبماذع الدعم الحكومي الكبير لهذا القطاع لشأناً عديدة بدءاً من الدعم المالي للمبشرين للتزاعن ومروراً بدعم اسعار التوزيع المحلية وانتهاء بالدعم غير المباشر على شكل قروض حامية لهذا الانتاج في الموسم

(البناء من 1995) في مصالح الدول المتقدمة مميزات تنافسية سواء في الخدمات والصناعات والتكنولوجيا المتقدمة، او في الانتاج الزراعي واستخراج المواد الأولية.

وقالت الدراسة ان انضمام دول مجلس التعاون للانتاجية سيضعها أمام تحديات جديدة لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال تطبيق الانتاجية الاقتصادية وقيام السوق التنافسية المشتركة التي توفر امكانيات كبيرة للتفاوض والمنافسة مع التكتلات الاقتصادية الكبيرة خاصة وان الانتاجية الجات تتميز التبادل التجاري بين اطراف المجموعة الاقتصادية الواحدة امراً دولياً وليس دولياً، حيث تحول مختلف المجموعات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي خاصة للمجموعة الأوروبية لتحتسي بعض الانكساعات المحلية التي قد تنجم عن تطبيق الانتاجية عن طريق التفاوض مع الآخرين كتكتلة اقتصادية واحدة.

وهنا نقول دراسة مسرور الاسرار الصناعية ان المجموعة الخليجية معنية بصورة مباشرة بهذا النوع المهم في العلاقات الاقتصادية الدولية التي سيؤدي الى الغاء أو تغيير الكثير من الأنظمة التجارية التي سادت وحكمت في الخليل التجاري العالمي لسنوات طويلة.

#### التدوير التدريجي

وتنص اتفاقية الجات على تحرير التجارة المحلية بشكل تدريجي بما في ذلك تجارة الخدمات كالصناعات والسياسية والاتصالات وصناعة المعلومات التي اكتسبت مزيداً من الأهمية للاقتصادات الحديثة، مما سيخلق المجال أمام رؤوس الأموال والمصارف الاجنبية للعمل بحرية في البلدان الاعضاء في الانتاجية. وتشمل الانتاجية أيضاً إلغاء التمييز في المشتريات الحكومية التي تحاول من خلالها بعض الدول القائمة بما في ذلك دول مجلس التعاون، تشجيع منتجاتها المحلية وتنشيط اسواقها الداخلية حيث تمنح دول المجلس منتجاتها المحلية الآن للضليات بسعرية تصل الى 10 في المائة من المشتريات الحكومية مقارنة بأسعار المنتجات المستوردة.

استثمرت الدراسة هيكلية التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون مع وضع تصورات مالية لبعض ما تتضمنه الانتاجية كتحقيق اجراءات ضد الاعراق والافاء الضمنية لانتاجيات التجارة التنافسية.







دامت تستطيع تصريف انتاجها في 120 دولة بما فيها الولايات المتحدة بدون سلف وبدون حدود او نظام للحصص.

والواضح ان المسؤولين في الامارات لا يأسفون على انهيار هذه الصناعة محلياً، لأن هذه الصناعة كانت صناعة طفيلية من الأساس ولم تشكل قيمة ذات ورن كعنصر انتاجي.

الامر الآخر الذي يستدعي انتباهه الامارات من خلال انضمامها لاتفاقية

الجات هو مسألة حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، لأن

الاتفاقية تعطي للدول الاعضاء قدرة على التايمية والشكوى من استخدام

العلامات التجارية وبراءات الاختراع، وهذا يعني ان الامارات ستختص من

محاولات بعض الاجانب الذين حاولوا استغلال انفتاح الامارات لانجاز سلع

مقلدة او معاد نسخها.

وحول تأثير انضمام الامارات الى اتفاقية الجات على الأوضاع المصرفية

الإسرائيلية، فإن هذا التأثير سيكون إيجابياً، ذلك أن الإمارات بخلاف دول

الخليج الأخرى لديها مجموعة كبيرة من فروع البنوك الأجنبية وأن يؤدي

اندخال الخدمات المصرفية ضمن الخدمات التي يتعين رفع القيود عنها

الى تغيير هيكله في القطاع المصرفي المحلي، وإن كان يمكن أن يؤدي الى

تمكين المصارف الوطنية من التوسع وبخسول دول جديدة في سوق

الامارات.

ويخفى الخبراء في الامارات كغيرها من دول الخليج أيضاً أن تلبية الدول الغربية التي تمثل سوقاً مهمة للانتاج الخليجي والخليجي الى التحصيل على الاتفاقية من خلال تصدير القيود التي تفرضها على الواردات من المنتجات البترولية والبتروكيماوية بأنها نوع من حماية المصلحة والذي لا يتخلل ضمن القيود الملتزم بها في إطار اتفاقية

#### الجات

ومن أهم الصناعات الإسرائيلية التي قد تتأثر بسبب الانضمام لاتفاقية الجات هي صناعة الملابس

الجاهزة، حيث يتوافر في الامارات حالياً ما يقارب من 170 مصنعاً تقوم

بتصدير كميات كبيرة من منتجها للأسواق الأوروبية وبعض

الدول العربية.

بصفة عامة تشير تقارير الأولى الى أن انضمام الامارات الى اتفاقية

الجات سينشئ هذه الصناعة ويخلق اسوة لآ جديدة اصحابها، لأن الاتفاقية

تضمن تلقى صانعات هذه السلعة دون قيود كمية او جغرافية، لكن البعض يقولون ان الاتفاقية تسبب في

الواقع اشراقاً كبيرة لصانعي الملابس الجاهزة الاماراتية.

ويشعر هؤلاء ذلك بالسهولة ان مصانع الملابس الجاهزة الإسرائيلية

هي في الأصل مصانع اسبوعية جاءت للأمارات هرباً من القيود التي

فرضتها الولايات المتحدة عليها، بعد أن تجاوزت تلك المصانع الحصص

المسموح لها في السوق الأمريكية. ومن ثم وجدت هذه المصانع في

الامارات معبراً ملائماً، حيث بدأت باستخدام الامارات كمكان تغير فيه

علامة بلد المصنع الأصلية بعلامة مصنع في الامارات، وبهذه الطريقة

استطاعت أن تدخل السوق الأمريكية من الشباك بعد أن خرجت من قلبها.

ولقد تنبأت الإدارة الأمريكية ان ذلك وفرضت قيوداً جديدة على الانتاج

الاسبوعي كما فرضت نظام الحصص على الامارات التي كانت بدأت

دائماً بتسليم عشرات من المستثمرين الاسبوعيين في هذه الصناعة.

ومع ان القيمة المحلية المضافة في هذه الصناعة تبدو هامشية وتقتصر على الطاقة للرخصة فإن هذه

الصناعة كانت مريحة للدرجة التي استطاعت مستثمرين محليين، ولكن

بعد توقيع اتفاقية الجات يرى البعض ان المرحلة التي كان فيها المستثمر

الاسبوعي بحاجة الى مظلة من دول اخرى لتصريف انتاجه لم تعد لائمه

وان المصانع الاسبوعية أصبح بمقدورها العودة الى قواعدها ما



المصدر : **التماريع**



التاريخ : ٢٠١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## احتمالات قوية باشتراك الصين في اتفاقية الجات

□ يكين - وكالات الأنباء:

خرجت منها بعد سيطرة الشيوعيين على الحكم في ١٩٤٩ وتقدمت بطلب للانضمام مرة أخرى في ١٩٨٦.

وذكر بريتان انه قد اشار موضوع انتهاكات الصين لحقوق الملكية الفكرية مشيراً إلى أن التفوق الصيني في مجال صناعة الأقراص المدمجة في غياب اتفاقيات مع الشركات الأجنبية قد تدفع بنوع من القرصنة في هذا المجال.

وكان وزير التجارة الصيني موبو هه قد وعد بريتان بدراسة تجرية كوريا الجنوبية التي استخدمت تراخيص للتصدير لمواجهة مثل هذا النوع من القرصنة.

وأوضح بريشان أن اشتراك يكين في الجات إنما يرتبط بمدى تقدمها في مجال رعاية حقوق الإنسان والذي يعتمد جزئياً على مدى النجاح الذي تحرزه الصين في تطبيقها لقوانين الاقتصاد الليبرالي الحر.

اشار المفوض التجاري للمجموعة الأوروبية ليون بريتان إلى احتمالات اشتراك الصين في الاتفاقية العامة للتجارة الحرة والتعريفات الجمركية - الجات - خلال العام الحالي على أن تتم مناقشة الموضوعات الخاصة بالتجارة وحقوق الإنسان بشكل مفصل.

وقد جاءت تصريحات بريتان بعد مفاوضات مع عدد من المسؤولين الصينيين حول العلاقات بين يكين ودول الاتحاد الأوروبي والتحاق الصين بالاتحاد.

ويذكر أن الاتحاد الأوروبي يريد من الصين خفض تعريفاتها الجمركية وتيسير شروط استثمار الشركات الأوروبية في قطاعات التوزيع والبنوك وشركات التأمين بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات حماية لمواجهة احتمالات ارتفاع أسعار الصادرات الصينية.

وكانت الصين إحدى الدول المؤسسة للجات ولكنها





المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٠٩

## موقف عربي موحد للتعامل مع اتفاقية «جات»

يمكن درجة التأثير في قيمة وحجم تلك الواردات مستقبلا كما أن الأهمية الاقتصادية لصادرات الدول العربية تشير إلى أولوية التصدير لكل من أوروبا بنسبة ١٠.٧٪ والبلد العربية ٢٥.٩٪ وآسيا ١٩.٥٪ وأمريكا ٢.٨٪

ومضى يقول منتقرا لأن قرارات جولة أوروبا ذات آثار كبيرة على كل من الدول الصناعية المتقدمة وكذلك على الدول النامية لذلك يجب التعرف على آثار جات على الاقتصاد العربي حتى يتمكن من إعادة بناء السياسات التجارية العربية للاستفادة من منظومة التجارة العالمية في المستقبل.

وكشف د. علي عبد الكريم عن أن الأمانة العامة للشئون الاقتصادية تجهز حاليا لائحة دعوة يشارك فيها خبراء الاقتصاد العربي وخبراء من منظمات العمل العربي المشترك لدراسة التأثيرات الدولية والاتفاقية لرافعة وخاصة جات

وقال محددا أنه بعد أمام الدول العربية الوقت الكثير كي تبذل هياكلها الانتاجية في الوقت الذي حدده جات نظرا لعمومية المنافسة والافتقار البلدان العربية لتكنولوجيا خاصة بها

وأضاف أن هناك مخاوف من

معاانة بعض البلدان العربية من زيادة

جعل البطالة مع تصدير التجارة

الدولية ما لم يتم زيادة الاستثمارات

الصناعية والزراعية في المستقبل

مشيرا إلى أن الاستثمارات الأجنبية

الدولية ستوجه إلى البلدان التي تملك

قاعدة تكنولوجية متطورة فضلا عن

قدرتها على التقدم والتطوير وأن تتجه

بطبيعة الحال إلى البلدان الأقل تقدما

من الناحية التكنولوجية

وأشار إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعا في اجتماعه الشهر الماضي خبراء من كافة الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك ليجتمعوا في القاهرة لشهر القادم لتقديم رؤية اقتصادية دقيقة من تأثيرات جات على الاقتصادات العربية والخروج بمواقف عربية موحدة للتعامل مع هذه الاتفاقية وأوضح أن هذه الدراسة ستغطي كافة الجوانب الاقتصادية التي تشملها اتفاقية جات والتوصل إلى الشكل المناسب للتعامل معها مؤكدا أن المحول بشكل جماعي يبرز الموقف القوي العربي أمام العالم

وعزز ذلك بقوله أن أسرار بلدان الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في لائحة منظمة التجارة المرة (تافتا) فيل توقيع اتفاقية جات جاسوس كاذب خير دليل على التفاوض في شكل جماعي يساعد من المكاسب التي تحصل عليها فيما لو

تفاوضت فرديا وأضاف أن التكتلات الاقتصادية تمنع مزايا تنافسية للبلدان

الأعضاء فيها من المستقبل قاتزال عنها

عند الدول في اتفاقية جات مشيرا إلى

أن الدراسة التي يعكف الخبراء على

إعدادها حاليا سوف تصالف على

الاستبازات الموجوبة في اتفاقيات العمل العربي المشترك والتي

وعدت في الخمسينيات من هذا القرن.

ودعا إلى تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك واعطاء

عناية أكبر لجهة الاتفاقيات وسياسة العمل العربي المشترك

وتأجيل المعابر التي تقف أمامها ويقدها بمنزلة من الاتكيات

التي تسمح لها بالوجود الفعال ويسهول مهمتها في زيادة

التبادل التجاري العربي ولكي يتمكن الاقتصاد العربي من أن

يستفيد من استكباته.

وأشار إلى تركيز واردات العرب في كل من أوروبا بنسبة

٤٧٪ وآسيا بنسبة ٢٢.٦٪ وأمريكا الشمالية ١٢.٩٪ وما

حت.د. علي عبد

الكريم الأمين العام

المساعد والمشرق

على الإدارة العامة

للشئون

الاقتصادية

بجامعة الدول

العربية البلدان

العربية على اتخاذ

موقف موحد

للتعامل

مع

الاتفاقية

العامة

للتعرفة

الجزمكية

والتجارة «جات».

والنقل والسفينة

عليها ١١٧ دولة في

ديسمبر الماضي.

عاطف عبد الله





العدد :

١٩٩٤

التاريخ :

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الأمم المتحدة لا تدخل لها باتفاقية الجات ولا تتحمل مسؤولية نتائجها



تتقدم لاجتياز قانونها الذي اعتمد عام ١٩٩٧.

ولي لاجل منق أن الأمم المتحدة واسمها العام وكبار الساعدين هم مركز الكون وبحور الحركة في النظام العالمي الجديد .. فإن رد السيد صبر من غير أن لتتأثر الدول العام الذي يصدر بالوثيقة الحالية التي تجسّد الهجوم والتهكم على أمين عام الأمم المتحدة وسبيلاً وبشرها بمن المصطفين مشروعة - لا لتنتشر - وإن كان ذلك على حساب احترام أدب الله وتراثها وبطاقة ثقافتها.

وكان الأولى .. وهو الأمين العام المساعد للأمم المتحدة الذي يعترض أن يمثل منسبه فة من قمة التمهيد التأسيسي للرابح البحث الموضوعي والقرابة العلمية للامير عندما تتحول إلى «مرفأ» .. أن يبحث عن إبعادها الحقيقية حتى تتجنب اللقطة الدولية سمة السقوط الدولية التي صلت بعصبة الأمم من قبل تحت سيطر منق الاستسلام والتعصب والوقار القاتمة.

وبدأ بعد رد رسالة الأمين العام المساعد لشؤون الأمم للأمم المتحدة للتشعر وسط الاتباء الفجة - لا تتألى من المحققين الباحثين عن الانتشار للخدمة الرسمية في منزل الحرم الأبراهيمي من عجز مخيف لمجلس الأمن عن اتخاذ قرارات حاسمة تمنع بصور دماء الشهداء في فلسطين من أن تتساق ليل نهار وفي أسود يسطق السيد صبر الإشارة فيها خروج على حدود مجال التخصص وتضليل الخلفاء في التكتيات السياسية.

وخشاك لا نملك إلا أن نوجهه بالغ الفكر والقيمة للأمين العام المساعد لشؤون الأمم للأمم المتحدة - أن رده أعاد دكتور كل لاجل في الشريعة من حقيقة الجدية لأارة الأمم المتحدة بتدعيمها سلطة منظمة ومزودة من ميثاق حقوق الإنسان تحت دند الأمم والبرقية المصغرة في محاولة لرباب العالم صبورين الذي كان يقضي ميثاق الأمم المتحدة - فيما يخص وسيل - أنه بين كل سكان العالم مسووع لهم تمت يدي .. أن يبت كل يعبوا عن انتميم بكل الحرية وفي الأطلاق ولا يندموا الحقوة للتوصل على مسكون الغدوان - من أحد أن استحسان الحريت الاستقلال قبل الشغل إلى يفرس دعوهم القمت بعد السيد صبر وطروقه - صواباته - ومرحباً بالسيد صبر حتى تتاح له فرصة الشهرة والانتشار!



التخصص المصغري أصبح يتطلب أرماء مهابوتيا من الذين العالم للأمم المتحدة في نيويورك ويحتاج إلى شهادة رسمية من السيد الأمين العام للسند.

وتضمن رد السيد صبر توضيحات رأى أنها لازمة لإيضاح سلسلة الأخطاء التي كان ينبغي أن نتفحصها رؤية الاسوع الاقتصادي وتنضج ما يلي:

١- الاتفاقية العامة للتجاريات والتجارة (المرفوعة باسم الجات) ليست منظمة دولية وإنما كما يتضح من اسمها هي اتفاقية دولية أو معاهدة لها طبيعة تجارية كسما أن الأطراف المتعاقدين لدى الجات عددهم ١٠٣ دول أي أقل بكثير من أعضاء الأمم المتحدة وعندهم ١٨٤ دولة وفي ضوء أن الجات اتفاقية أو معاهدة فإنه لايربطها بالأمم المتحدة سوى علاقة تعاون تنظمها اتفاقية بين سكرتارية الجات من ناحية وسكرتارية الأمم المتحدة من ناحية أخرى .. وأن نتائج جولة أوروغواي يتحمل مسؤولياتها الأطراف المتعاقبون لدى الجات والذين قاموا بالتفاوض حول هذه الاتفاقية ما بين ١٩٨٦ - ١٩٩٢ فإنها كانت سيدة في نظر البعض أو جيدة في نظر البعض الآخر فإن من يتحمل مسؤولية النتائج هم مفاوضو الدول الأطراف لدى الجات وليس الأمين العام للأمم المتحدة.

٢- أن منظمة التجارة العالمية الجديدة لم تنشأ بعد وحتى بعد تشاؤها فإنها لن تكون تابعة للأمم المتحدة لأن أعضاء هذه المنظمة لم يعربوا عن رغبة في جعل المنظمة الجديدة تابعة للأمم المتحدة وإنما شدد كل البعد عن المنظمة التي كان موضوعاً قائمتها في إطار الأمم المتحدة

على الإسوع الاقتصادي ربا من السيد صبر من الأمين العام للأمم المتحدة لتتضمن



للتقصيرة بعنوان «الجات» .. احتكر التظيم وتأمين الخلفاء التي تناولت حصراً الجانب من مخاوف الدول النامية الموضوعية مع تطبيق القواعد والاتحاد التي تضمنتها الاتفاقية الأخيرة المرفوعة في نطاق الجات والجمعة بالاتفاقية ثورة أوروغواي .. وتضمنت الرؤية في خدماتها الأمانة في محور الدول النامية بالاتفاقية للعلاقة الدولية واستمادة موانيق الأمم المتحدة والموانيق الدولية للخدمة الحقوق الدول والحرريات الإنسانية وبلغنا على ذلك في إشارة غيرة ولكنها واضحة إلى بطر عالياً ويتكثف شديد لدى الرأي العام الدولي وفي الإعلام الدولي لأسلوب التكتل بدرس على الأمين العام للأمم المتحدة والذي يرى التكتلون مخالفة جملة وتفصيلاً لنصوص وروح ميثاق الأمم المتحدة وكافة الموانيق الدولية من خلالتماذ عديده في مقدمتها معارسته لسلطات ومسؤولياته في السوسة والهرسة وإنهاء الدماء التي تراق ليل نهار تحت سمع وبصر القوات الدولية بغير اتخاذ قرار واضح وصريح من مجلس الأمن وغيره والتفسيرات لالتفاهة التي يبرجها الأمين العام للأمم المتحدة يومياً على رؤوس الأشهاد.

وتضمن رد السيد صبر ما يصعب إحصاها عن تاريخ الجات وهي لخصاصات لا يخلو منها أي كتاب مدرسي ولا تدخل من قريب أو بعيد في صلب الذي يرتكز على تأكيد نفس عقيدة الأمم المتحدة الجديدة التي تنفع لتكثير الانتعاش والتعجب وهي عقيدة احتكر العلم والحرية نيابة عن الآخرين والكرامة عليهم .. حيث يذكر السيد الأمين العام المساعد للأمم أن تحليل الاسوع الاقتصادي قد تجاوز حدود مجال التخصص له وكان مجال





المصدر : الشرق الأوسط



للتشـير والخدمـات الصحـفـة والمعلـومـات التاريخ : ١٩٩٢

الرسميون يعتبرون هواجس المتخوفين، انطباعية وغير متابعه،

# المغرب مستعد للاتفاقية بعد 10 سنوات من التكيف

## ماذا تفني الجات عربيا؟



● 90 في المائة من المبادلات التجارية تتم مع أعضاء الاتفاقية

● ادريس طرافي: المنتجات الزراعية ستستفيد وقطاع

النسوجات يطبق بنود الاتفاقية تدريجيا خلال 10 سنوات

● الجات لا تلغي الاتفاقيات التفضيلية والثانية والإقليمية

● جمعية المصدرين تحذر من احتمال انهيار 220 شركة

● الاتفاقية تسمح بفرض رسوم مرتفعة على الواردات ولا تتطلب إلغاء إعانات زراعية





الدور المميز:

من ضروب مسروجة

كيف سيحلل المغرب بالتفافية «الجات» التي مسؤولها دول العالم على أرضه في أبريل (نيسان) المقبل هذا السؤال هو عنوان الجدل الدائر في الأوساط الاقتصادية المغربية منذ التوصل إلى نهاية ناجحة إلى دورة أوروبا جوي العالمية لهالجات» والتي أسفرت عن الاتفاق الذي سيوقع رسميا في مراكش لتخفيف العلاقات التجارية الدولية مرحلة جديدة غير مسبوقة.

ويوسط الجدل العائز برزت آراء عديدة تحذر من الآثار السلبية التي ستخلو بالصادرات وبالاقتصاد المغربي من جراء تنفيذ الاتفاقية التي تهدف إلى تخفيف الحواجز التجارية وتكثيف العلاقات الاقتصادية المغربية مع الدول الأوروبية. وتؤكد هذه الآراء أن تنفيذ بنود الاتفاق لها رأي آخر وهي أن التصديق المغرب مستبعد لانضمام «الجات».

ولقد انضم المغرب إلى اتفاقية «الجات» في 17 يونيو (حزيران) سنة 1987، بعد عدة سنوات من بدء تنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي في 1983 وتطبيق برنامج التحصيل الهيكلي وتنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وتميز البرنامج بالتخفيف التدريجي من الرسوم الجمركية ولم تعد عالية كما كانت قبل سنة 1983، كما نتج عنه حذف المواد المستوردة وتعد متنافسة للمواد المصنعة مغربية. وكانت السلطات ترفض الحصول على رخصة الاستيراد التي أن حلت سنة 1987 للاتلاحة (توسعت للاتلاحة (1) وأصبحت تمثل نسبة 78% من المواد المستوردة ولم تعد السلطات تطلب رخصة الاستيراد إلا بالتصية لما يمثل 13 في المائة من الواردات، على أساس أنها مستحقة في ما بعد نهائيا لتصبح السوق المغربية مفتوحة للاستيراد الحر.

وراء هذا التحول تخفيف تدريجي للرسوم الجمركية إذ أنها كانت في سنة 1987 تتكون من ثلاثة أنواع من الرسوم هي الرسوم الجمركية، الرسم الخاص على الاستيراد، الطوابع الجمركية. وفي يناير 1988 تم دمج تعويض الرسم الخاص وقيمته 5 في المائة

والطابع الجمركي وقيمته 10 برسم موحدة له قيمة موحدة تبلغ 12.5 في المائة مع وجود استثناءات قليلة تفرقت في القانون المالي (الميزانية) الأخير لسنة 1994، وفرض القانون تطبيق نسبة 12.5% على المواد الصلبة، و10% على مواد التجهيز، و15% على باقي المواد الأخرى. وحده القانون المالي الأخير نسبة الرسوم الجمركية بـ 35% باستثناء بعض المنتجات الزراعية التي تطبق عليها نسبة 40% إلى 45%. وتعتبر الأوساط الحكومية أن هذا الانخفاض إلى هذا المستوى يعد أن كانت تصل إلى 40% قبل تنفيذ برنامج التحصيل. تليها كبيرا على سياسة التحرير الاقتصادي، واستخدام المغرب التدريجي لدول مرحلة تنفيذ الاتفاقية «الجات».

وتؤكد تلك الأوساط أن 60% من مبادلات المغرب التجارية الخارجية تنتم مع دول الأعضاء للاتحادية العامة الجمركية (الجات) للدلالة على أن التفضيلات التجارية لا تشكل حندا فاجئا بالنسبة للمغرب وأنه على خلاف ما فتشوا له الصحافة الاقتصادية من أن «الجات» لا تضمن للمغرب الحفاظ على نسبيته الاقتصادية. وإنها ستتكتسب سلبا على الصادرات المغربية وستفقد الأسواق المحلية بالواردات، فبين السلطات المغربية طعنت مسافة 10 سنوات في تعديل وتكييف الاقتصاد ومن ثم تحرير بناء على تحقيقاته مستوى معين من التطور وقوة الأداء والتنافسية وأنه عندما حان وقت التصديق على «الجات» فلا يتطلب من المغرب النزول من مكانة جمركية تبلغ 400% إلى 4% وستكون التفضيلات أقل بكثير من ذلك، وهو ما سيحجل الصناعة لبارزة على المنافسة.

ومنذ الإعلان عن وصول جولة الأورو جوي إلى نهاية ناجحة وإلى تاريخ توقيع الاتفاقية في مراكش والأوساط التجارية والإعلامية وشبه الرسمية في جدل حول مدى استفادة المغرب من تطبيق اتفاقية «الجات» ومدى تأثير بنودها على الاقتصاد المحلي.

وحيث أن للوالم التي برزت وسط هذا الجدل مواقف شخصية وانطباعات لا تقوم على أساس علمي وليس لها خبرة في بنود الاتفاقية

ومدى استجابة الاقتصاد المغربي لهذه البنود، حيث أن تلك المواقف يبعث أن أصحابها لم يكونوا موافقين لعملية التحرير والتخفيف الجمركي ولا لأهداف السياسة الاقتصادية. وإزاء ذلك أصبحت الجهة المخاطبة حول «الجات» هي وزارة التجارة الخارجية والاستثمار الخارجي بعدما كان المخاطبون متعددين، وأصبحت هي المكلفة بذلك «الجات» ومسؤولة عن الإجابة حوله للجهات الإعلامية وغيرها.

وهذه وجهة نظرها حول الملف الذي طرحته «الشرق الأوسط» ويحكيها وجهة نظر جمعيات المصدرين الزراعيين المعبر عنها في لقاء 10 فبراير (شباط) الجاري في الدار البيضاء.

«الشرق الأوسط» سالت ابريس طرافي مدير ديوان الوزارة في الرباط حول تأثير تطبيق اتفاقية «الجات» على الاقتصاد المحلي المغربي، أوضح ابريس طرافي أن نسبة التجارة الخارجية للمغرب مع الدول الأعضاء في «الجات» تقل أكثر من 60%، وأضاف أنه يحتم الانضمام إلى الاتفاقية لأن التجارة الخارجية وللتمرد الجمركية تصبح خاضعة لمبادئ ومقتضيات هذه الاتفاقية المتعددة الأطراف وبخاصة احترام مبدأ معالجة الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية وعدم اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية لحماية الإنتاج الوطني حيث قدم هذه الحماية عن طريق الرسم الجمركي السعيا.

وحول التحويلات التي يمكن قطعها في حال تطبيق الاتفاقية على بلغات وما هي القطاعات التي ستستفيد من الفرص الأولى، وتقوم هذا التنازير، قال ابريس طرافي، إن الإجابة على ذلك تندرج ضمن أحد أهم محاور المفاوضات التجارية المتقدمة الأطراف التي تمت في إطار جولة الأورو جوي وأنه محور (دخول الأسواق) الذي يشخص ثلاثة قطاعات المواد مصنعة للواد الزراعية. المواد التصنيعية.

معاملة تفضيلية وأضاف طرافي أن هذا التطبيق على بلغات يتطرق بشكل أساسي على القطاعين الزراعي والصنعي.





المصدر :

١٩٨٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأوضح ذلك الأستاذ بالخدمة للقطاع الزراعي، فإن العهد الثاني لجسولة الأوروغواي يخص على تخفيض إجمالي الرسوم الجمركية بمعدل 36% مطبق على مدى 6 سنوات. أما على مستوى الدعم الداخلي لهذا القطاع فإن التخفيض الذي يبلغ نسبة 20% موزعا على ست سنوات.

وأما في ما يتعلق بالإعانات المخصصة لدعم الصادرات، فإن تخفيض هذه الإعانات سيتم بنسبة 36% والعميات المدعومة بنسبة 21% على أعداد ست سنوات أيضا. ويؤكد طرافي أن المغرب وكونه من الدول النامية لمسيحلي بمعاملة تفضيلية تجسد في ثلاث نقاط: أولاً إمكانية تثبيت رسوم جمركية مرتفعة على الواردات. ثانياً تطبيق التخفيض للقرن به خلال مدة تمتد إلى 10 سنوات عوض ست سنوات بالنسبة للدول المصدرة. وثالثاً هذا التخفيض أقل من التزامات الدولة المصدرة بنسبة الثلث.

ثالثاً: عدم التزام المغرب بالتخفيض من الدعم المخصص للقطاع الزراعي على أساس أن هذا الدعم يمثل أقل من 10% من الإنتاج الزراعي لقطر.

ميزة المنتجات الزراعية وأوضح طرافي قدرة المغرب التنافسية في مجال الصادرات الزراعية انطلاقاً من أن ارتفاع تكاليف الإنتاج عند معنفسى المغرب، وهو ارتفاع الناتج عن تخفيض الدعم والإعانات القيمة للزراعة والمزارعين بنسبة الثلثين عن للمغرب، فإن التخفيض لدى الدول المصدرة يعني توفير الحماية الإضافية للقطاع الزراعي المغربي ويزيد من القدرة التنافسية للصادرات الزراعية. أما بالنسبة لتجارة الشحير فإن مسلسل مع هذا القطاع في إطار الاتفاقية سيتم خلال ثلاث مراحل منها 10 سنوات، وتحدد في كل مرحلة نسبة معينة من واردات المنتج مع الرفع التدريجي من الحصص المطبقة من طرف الدول المصدرة.

وفي ما يتعلق بالمواد الصناعية أكد الرئيس طرافي أن المغرب قدم عرضاً معززاً فيه تثبيت الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية

في مستوى يضمن حماية عالية ومعلولة لإنتاجه الوطني. وفي المقابل سيتمثل للمغرب من تخفيضات جمركية وإزالة القيود غير الجمركية البائدة عن طوافيات دولة الأوروغواي، الشيء الذي سيترتب عنه توسيع وتنويع الأسواق بالنسبة للصادرات المغربية.

وحول السياسات وإجراءات التكيف التي يستلزم اتخاذها لتمكين الاقتصاد المحلي من اشواء نتائج «الجات» وبالتالي التحرير التدريجي للسوق المحلي، قال طرافي: إن تطبيق نتائج «الجات» يستلزم اتخاذ إجراءات التكيف المتعلقة بضممان استغلال جيد للإمكانات المتاحة في هذا الإطار ويتبهدية مخفف القطاعات لولوجية المنافسة الدولية.

وقال إن المغرب يبلور إجراءات التكيف أساساً حول تدعيم القدرة

التنافسية للإنتاج، وأن الحكومة عاكفة حالياً على دراسة عدد كبير من الإجراءات التي تصب في هذا الاتجاه، وبخاصة تلك المتعلقة بتحسين محيط الشركات والمصدريين والقيام بعاشات للصادرات وتنويع المازمة والتخفيض من تكاليف الإنتاج وتيسير الإجراءات التنفذية.

وحول ما إذا كانت أحكام «الجات» مستؤثر على اتجاهات التجارة الخارجية بين أسواق المنطقة وعلى تنشيط الأسواق الإقليمية نفسها، قال طرافي:

إن هذه النقطة تدرج في إطار النقاشات القانونية التي تدرت أخيراً بشأن الاتفاقيات التفضيلية، وموقف

«الجات» من النقطة التي تعتبر استثناء لهذا الدولة الأخرى وعاية.

وقال إن «الجات» لا تلتقي هذه الاتفاقيات التفضيلية بشرط أن تكون أحكامها مطابقة لأحكام «الجات».

خلافا لما يعتقد البعض من أن «الجات» ستقضي التعاون الإقليمي.

وأوضح أنه يجب استئناف هذه

الاتفاقيات للشروط التي تستدرجها الجات في كل اتفاق تفضيلي حتى يمكن الاستمرار في تطبيقه بشكل متواز مع أحكام الجات.

6 دول عربية وقال إنه حتى الآن لم تنضم إلى الجات سوى ست دول عربية هي مصر والمغرب وتونس والكويت وموريتانيا والبحرين، وأن السعودية والأردن طالبتا بالانضمام إلى هذه الاتفاقية أخيراً.

غير أن هذا لا يعني عدم وجود اتفاقيات تجارية تفضيلية ثنائية تربط الدول العربية في ما بينها، سواء كانت ثنائية أو هي طرف في اتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية العربية المبرمة في إطار جامعة الدول العربية.

وأكد طرافي أن هذا الإطار التفضيلي يكتسي صبغة تجفبرية ترضى بمسوح للميثاق الإيجابية وأصول الإصلاح ونشر الميزانيات وغير ذلك، ولخص طرافي المواقف المغربية، بأن العهد النهائي لجولة الأوروغواي تبنى اتفاقية والتحرير التدريجي لهذا القطاع. وقال إن المغرب قام بإصلاحات للقطاع البنكي وأصدر قانوناً جديداً للبنوك بنوعي المرونة والشفافية ويحجم المودعين ويفرض رقابة على الاحتياطي والملاءة، ويخص على تيسيسيط الإجراءات لجهة الترخيص للبنوك الأجنبية للعمل في المغرب، وأن مبدأ التحرير في الشحير الاقتصادي المغربي على مدى 10 سنوات جعل للمغرب مواكب لها لا جات به أحكام «الجات».

الخلاف

في إطار الجدل الدائر حول تأثير تطبيق الاتفاقية على الاقتصاد





وفي الوقت نفسه طالبوا  
السلطات بأن لا تتخذ جهدا من أجل  
الفساح عن الصناعات الفزاعية  
والحقلية على المكتسبات الحقلية في  
هذا الميدان وعلى مستوى الأسواق  
التقليدية للاتحاد الأوروبي.

وطالبوا بأن تكون الاتفاقية  
التنظيمية الحقلية بين المغرب وأوروبا  
محافظة على مكانة المنتجات المغربية  
داخل الأسواق الأوروبية التقليدية.  
وبأن تساهم هذه الاتفاقية في تحسين  
ظروف دخول المنتجات الفلاحية  
المغربية التي تعاني منذ أمد بعيد من  
حواجز غير تعريفية ويعتبرون أن لا  
مبرر لها مثل السعر المرجعي، الرسم  
التعويضي.

ومن خلال الموقف الرسمي الذي  
عبر عنه الرئيس مازقي وموقف  
الجمعيات السلف الذكر، لا يظهر أن  
الحكومة المغربية توافق على كون  
«الجات» لا تضمن للصيرب الحفاظ  
على نسبيته الاقتصادية ولا ترى  
الحكومة في «الجات» مثملا براء  
الأخرون من أنها ستخلق كل شيء  
أمامها كالمصفاة، وإنما ترى فيها  
اتفاقية تطبق بنودها بالتدريج أي 10  
سنوات بدل ست سنوات لتدول  
المصنعة وترى فيها حصصا  
للمنتوجات الزراعية عنها يتم رفع  
الدم عن المواد الزراعية والمزارعين  
في الدول المصنعة بنسبة المثلث  
عنها.

المحلي، نورد مخلصا للمطالب  
والهواجس التي عبرت عنها مجموعة  
من الجمعيات التي تمثل المصيرين  
المغاربة للمواد الزراعية خلال لقاء  
عقد في 10 فبراير (شباط) الجاري في  
الدار البيضاء.

وعبر هؤلاء عن مخاوفهم من كون  
أوروبا الموحدة وصنعت مجموعة من  
الإجراءات تنظم علاقاتها ما بين الدول  
المتضمنة لها من جهة ومع الدول  
الأخرى من جهة ثانية.

وقالوا إن أوروبا تعمل حاليا على  
مطالبة قوانينها مع مقتضيات تحرير  
التجارة العالمية طبقا لاتفاقية  
الأورو جواي ورأوا أن هذه الإجراءات  
ستفقد نفس سلبا على الصناعات  
المغربية إلى أوروبا، وقالوا إن حوالي  
220 مقالة (شركة) ستخلق أربابها  
وأن حوالي 5000 عامل سيمسحون  
عرضة للتفلة.

وأكدوا أن اتفاقية «الجات» التي  
بنتهي إليها المغرب لا تضمن له  
الحفاظ على نسبيته الاقتصادية وأنه  
لا بد من العمل على خلق شروط  
لحماية هذا النسيج حتى يتمكن من  
رفع التحدي والقيام بدوره في تطوير  
الاقتصاد الوطني.

وأصدر المجتمعون بيانا قالوا فيه  
أنهم يدعمون السياسة الحكومية في  
مجال إبرام اتفاقية جديدة بين المغرب  
وأوروبا على ضوء مقترحات الاتحاد  
الأوروبي في إطار اتفاقية «الجات».







المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٦ مارس ١٩٨٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



دوافع سياسية وراء طلب الانضمام

# منح الأردن وضع «الأولى بالرعاية» والانضمام يدفع الى اعادة النظر في قيود تراخيص البنوك الاجنبية

• تنشيط الصادرات يتطلب تحسين نوعية وخفض تكاليف الإنتاج

• الانضمام لا يستدعي تعديلات تجارية مهمة

• حرية التصدير الى فلسطين واسرائيل





المستندية الحديثة المخفضة للأغراض الصناعية ومنشآت الابن الطازجة، إضافة إلى أن الأردن يعطي معاملة تفضيلية لأول غير أعضاء في الدجاة، من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الثنائية التي يجب أن يعاد النظر فيها.

#### الافتتاح التجاري مطلوب

وبالرغم من ذلك فإن الأردن لن يكون مضطراً لإحداث تغييرات جوهرية على سياساته التجارية حين يمكن التفاوض بشأن كيفية تخفيف تلك القيود لأنها محدودة المدى. ونظراً لأن الأردن كسولة تامة يمكنه الإبقاء على بعض هذه القيود حيث أثبتت التجربة العملية أن بعض الدول الأعضاء من الدول النامية كالمغرب وتونس وإسرائيل تمارس بعض السياسات التجارية التقييدية. وتقدم امتيازات تجارية إلى دول غير أعضاء في الدجاة، ضمن إطار مساعدات ثنائية دون أن يؤثر ذلك على كامل حقوق هذه الدول كأعضاء في الدجاة. من جهة أخرى سيكون الأردن

بحاجة إلى إجراءات أكثر انفتاحاً على الصعيد التجاري مثل تحرير المرفوعات الأجنبية وحركة رأس المال للقيود بتعليمات البنك المركزي، فحسب ذلك محافظة البنك المركزي الأردني أحمد عبد الفتاح شأن ترخيص البنوك الأجنبية متوقف منذ عام 1990 وهذا سيطلب بالضرورة إعادة النظر فيه.

وأضاف عبد الفتاح أن الإجابة على تساؤل حول تداعيات آثار الدجاة على الأردن يتطلب بالضرورة دراسة مفصلة في الآن قيد البحث من جانب الجهات المختصة، مشيراً إلى أن الكثير من التنازل يعتمد على سير المفاوضات بين الأردن ومنظمة

يسهم بحصول الأردن على مزيد من المساعدات المالية والفنية والقروض الميسرة.

وتخفيف ذات المصادر له الشرق الأوسط بأن اتفاقية الدجاة تتمتع لابة دولة عضوة تحظى بمعاملة تفضيلية في مجال التجارة الخارجية من قبل أي عضو آخر بالزامه بالتفديد بخصوص الاتفاقية وبالتالي إلغاء أي قيود إضافية قد يفرضها على صابرات تلك الدولة. وأشار إلى أن إسرائيل وهي عضو في

المجاة، لن تتمكن من وضع عقبات أو عوائق إدارية أمام الصابرات الأردنية إلى مناطق الحكم الذاتي مستقبلاً.

ولم يجر في الأردن حتى الآن دراسة وألية تستعرض تفاصيل بنود التجارة الخارجية لتحديد إيجابيات وسلبيات الانضمام إلى الدجاة. إلا أن هذا، اتجاهها عاماً متفائلاً لا يرى مبرراً للقلق من أن يؤدي انضمام الأردن إلى الدجاة، إلى زيادة المستوردات من السلع الصناعية والزراعية بصورة قد تضر بالإنتاج المحلي، حيث تسمح المجاة، للدول الأعضاء بوضع قيود كمية مؤقتة على استيرادها حسب ظروف العرض والطلب.

ومع مضي الأردن في تحرير التجارة الخارجية وتحديد معدل حماية الصناعات المحلية بنسبة 30-50% وتخفيض الرسوم على غالبية المستوردات إلى حد أقصى 50% واتساق ذلك مع النسب المعتمدة رسمياً من قبل الدجاة، محدود عليها للتعرفة المفروضة على المستوردات السلمية بين الدول الأعضاء، يمكن للأردن الاستفادة إلى حد كبير من انضمامه لدول الاتفاقية.

وعلى العموم فإن انضمام الأردن إلى الدجاة، لا يتطلب تعديلات جوهرية كبيرة على لسياسة التجارة المتبعة حالياً. على الرغم من وجود بعض الانتماء التجارية المعمول بها والمتعارضة مع المبادئ العامة للدجاة، ومن أهم الأمثلة على ذلك وجود قيود كمية محدودة على المستوردات تشمل حظر استيراد بعض الأنواع من السلع، مثل البنوترة ملح الطعام المماء

#### عمان، الشرق الأوسط

يعاني الأردن عجزاً رمزياً في الميزان التجاري حيث يعتبر ذلك أهم مصدر من مصادر استنزاف حيايطات المملكة من العملات الأجنبية نظراً للصعوبات الكبيرة التي تواجهها الصابرات الأردنية لوصول إلى الأسواق الخارجية، مما يرافق ذلك من زيادة مطردة في المستوردات.

وبما أن الأردن في هذا المجال من خلال الانضمام إلى الدجاة، لاستفادة من معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً، حيث يمكن إلغاء القيود لكمية المفروضة على الدول غير الأعضاء مما قد يعزز فرص بعض الصابرات الأردنية في أسواق بعض الدول الأعضاء التي لا يصدر الأردن إليها بسبب أمر القبول الجمركية وتحديد الكميات التي تواجه صابراته في التصدير لدول أخرى لكونه غير عضو في الدجاة.

غير أن مخضمين أشاروا إلى أن تنسيق صابرات الأردن مرتبط بدوره على تحسين مستوى ووعية صناعاته وتخفيض كلف الإنتاج، حيث يمكن أن يقل التركيز السليم للصابرات الأردنية الممثل في الفوسفات والبوتاس إلى بعض الصناعات الناشئة التحويلية، كصناعات اللباس والسجاد، والصناعات الخفيفة وغيرها من هذه الصناعات التي لا يخشى الصناعون تخوفهم من نتائجها، كما تفيد مصادر الصناعيين في الأردن.

#### مناعة المنسوجات مستقر

ويذكر يوسف مشعل مدير مصنع شركة النسيج، أن قطاعات اللباس تحديدًا ستستفيد ويعتبر أن لصناعات في الأردن ستكون هي الأكثر تضرراً من جراء انضمام الأردن إلى الدجاة، حيث أن فرض ضريبة الجبهات جاء تمهيداً ليضع الصناعات الناشئة في الأردن في وضع تنافسي صعب.

غير أن مصادر مقربة من الحكومة تؤكد أن انضمام الأردن إلى الدجاة، سيضفي مصداقية أكثر على جهوده الإصلاحية لدى المؤسسات الدولية وهو ما قد





المصدر: الشرق الأوسط

المصدر:

التاريخ: ٦ - ١٩٩٤

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التجارية جدير مراد فإن هناك دراسة سيتم إعدادها، والحكومة تدرس إمكانية إجراء دراسة مفصلة للاستثمار على العديد من الاسئلة التي ستبرز حتماً من قبل وكالة المخابرات الاقتصادية حال صدور الموافقة الأولية للأردن للانضمام إلى الجسات، ويده الخطوات العملية بهذا الاتجاه. وفيه خلص أبو حسان رئيس غرفة صناعة عمان للمخاطر المترتبة على دخول الأردن لاتفاقية الجسات، حيث حذر أن الانضمام ربما أدى لانتهيار الصناعة الوطنية من جراء رفع الحواجز الجمركية موضحاً أنه سيتم إعداد دراسة كاملة عن الجسات، والآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني.

الجسات، بتحديد مسائل مهمة تتعلق بالقيمة المضافة ومواصلة التدرج بتطبيق كامل الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية. وكان أحمد أبو حمور رئيس جمعية مربو الأبقار والمواشي قد أوضح له الشرق الأوسط عن أن رفع الدعم عن الأبقار المستوردة في دول المنطقة نتيجة لتطبيق اتفاقية الجسات، رفع سعرها على المستورد الأردني وهذه من الآثار الخارجية على الاقتصاد المحلي التي لم يتم التطرق إليها وهناك العديد من القطاعات التي ستتأثر. ويعلق أثر تطبيق الاتفاقية والانضمام إليها على الاقتصاد الأردني خاصاً، فحسب نائب رئيس اتحاد الغرف











بمكتبة  
المكتبة  
Bibliotheca Alexandrina



0280958